

انزِيَا حُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ

الْفَصِيحِ وَالْمَعْنَى

تأليف
الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الحموز

دار عمار



اثر ياح اللسان العربي
الفصحى والمعنى

انفتاح اللسان العربي الفصحى والمعنى

تأليف
الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح الحموز



دار عمار للنشر والتوزيع



المقدمة

يَدُورُ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ فِي فَلَكَ اسْتِبدَالِ حَرَكَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ بِنَائِيَّةٍ بِأُخْرَى، أَوْ الْاِنْزِيَاكِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى أُخْرَى لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْاِنْزِيَاكِ، أَوْ الْاِسْتِبدَالِ بِجَذْبِ الْاِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا، وَهُوَ جَذْبٌ يَفْرَضُ نَفْسُهُ عَلَى الْقَارِي، أَوْ السَّامِعِ، أَوْ النَّاقِدِ لِيَتَفَكَّرَ فِي سَبَبِ هَذَا الْاِنْزِيَاكِ - وَمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ الْمُؤَلِّفِ، أَوْ الْمُنْتَجِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَلَقِّي أَيْ كَانَتْ تَوَاصُلُ إِخْبَارِيٍّ؛ لِيَتِمَكَّنَ هَذَا الْمُتَلَقِّي مِنْ تَبَيُّنِ مُرَادِ هَذَا الْمُتَكَلِّمِ مُسْتَعِينًا بِوَسَائِلِ مُتَعَدِّدَةٍ دَاخِلِ الْمُقُولِ، أَوْ النَّصِّ، وَخَارِجَهُ.

وَقَدْ يُنْبِئُ، أَوْ يَكْشِفُ هَذَا الْاِنْزِيَاكِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْقِيَاسِ الْمَأْلُوفِ الَّذِي حَافِظٌ عَلَيْهِ لِسَانُ الْمُتَكَلِّمِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، عَنْ أَنَّهُ يَقْصِدُ هَذَا الْاِنْزِيَاكِ، أَوْ الْعُدُولَ، أَوْ الْاِسْتِبدَالَ قَصْدًا عَلَى حَسَبِ تَوْهُمِ الْمُتَلَقِّي، أَوْ الْمُخَاطَبِ.

وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُونَ الْعَرَبِيُّ الْفَصِيحُ قَدْ قَصَدَ هَذَا الْاِنْزِيَاكِ، وَرَغِبَ فِيهِ لِتَحْقِيقِ مَا لَدَيْهِ مِنْ أَفْكَارٍ، وَمَعَانٍ، وَلَعَلَّ فِي قَوْلِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْاَنْبَارِيِّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْقَصْدَ، أَوْ هَذِهِ الرَّغْبَةَ: "وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ - فَقَدْ ذَكَرَ سَبَبَهُ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِ، كَمَا قَالُوا: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا..."^(١).

وَتَبَدَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضًا بِوُضُوحٍ مِنْ قَوْلِ شَيْبِ بْنِ شَبَّةٍ مُعَلَّلًا عَدَمَ

(١) أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ١/ ١٩١.

تَنْوِينَ (قَرَى عَرَبِيَّةً) مِنْ حَيْثُ إِنِّهَا قُرَى الْحِجَازِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ نُوتَتْ لَمَا أُرِيدَ بِهَا ذَلِكَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِسَيَّوِيهِ، وَسَيَّوِيهِ آخَرٌ، وَبِعُثْمَانٍ، وَعُثْمَانٍ آخَرَ، وَمَا كُلُّ إِبْرَاهِيمَ إِسْحَقَ^(١).

وَلَعَلَّ مَا يُنْبِئُ عَنْ تَعْرِيزِ الْإِنْزِيَّاحِ الَّذِي أَذْهَبَ إِلَى حَمْلِ الشَّوَاهِدِ، وَالْأَقْوَالِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ - مَا يُطَالِعُنَا مِنْ إِيمَاءَاتٍ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ، مِنْهَا حَمْلُ الرَّخْشَرِيِّ رَفَعَ (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، وَأَضْرَابِهِ، وَتَبَيَّنَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ لِلْمُرَادِ مِنْ قَوْلِ الرَّخْشَرِيِّ^(٣) فِي هَذَا الْحَمْلِ: "قَالَ الرَّخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ رَفَعَ الْأَوَّلَ، وَنَصَبَ هَذَا؟ قُلْتُ: فَضْلاً بَيْنَ جَوَابِ الْمُقَرَّرِ، وَجَوَابِ الْجَاحِدِ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا سُئِلُوا لِمَ يَتَلَعَثُمُوا، وَأَطْبَقُوا الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيِّنًا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِلْإِنْزَالِ، فَقَالُوا: خَيْرًا"^(٤)، وَأَوَّلِيكَ عَدَلُوا بِالْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَقَالُوا: هُوَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْإِنْزَالِ فِي شَيْءٍ"^(٥).

أَلَّا يُعَدُّ قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ، وَمُرْضِعَةٌ، وَحَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ، وَطَامِثٌ، وَطَامِثَةٌ، وَأَضْرَابُهَا، - مَقْصُودًا لِلْإِنْبَاءِ عَنِ الْمُرَادِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَكُونَ لِلرِّجَالِ، لِحُلُولِهَا مِنْ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ (مُرْضِعٌ، وَحَائِضٌ، وَطَامِثٌ)، وَلَكِنْ هَذِهِ الصِّفَاتُ اخْتَصَّتْ بِهَا النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لِلذُّكُورِ بِهَا، وَالْأَصْلُ فِيهَا أَلَّا تَلْحَقَهَا عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْعِلَامَةَ قَدْ لَحِقَتْهَا لِلْإِنْبَاءِ عَنْ أَنَّ

(١) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين: ١٧٨/٢.

(٢) النحل: ٢٤.

(٣) الرخشري، الكشف: ٤٠٧/٢، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢١٤/٧.

(٤) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا...﴾، النحل: ٣٠.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢١٤/٧.

الْحَائِضَةُ هِيَ الَّتِي تَحِيضُ فِعْلًا، وَأَنَّ الْمُرْضِعَةَ هِيَ الَّتِي تُرْضِعُ فِعْلًا، عَلَى أَنَّهَا
دُونَ هَذِهِ الْعَلَامَةِ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْمَوْسُومَةَ بِهَا مِنْ شَأْنِهَا الْإِرْضَاعُ، أَوْ الْحِيْضُ لَا
الْإِرْضَاعُ، أَوْ الْحِيْضُ أَوْ الطَّمْتُ حَقِيقَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(١)،
عَلَى أَنَّ الْمُرْضِعَةَ مَنْ تَلَبَّسَتْ بِالْإِرْضَاعِ، أَوْ مَنْ هِيَ فِي حَالِ الْإِرْضَاعِ، أَوْ مَنْ
تُلْقِمُ تَذِيهَا صَبِيَّهَا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ تَذْهَلُ عَنْ
وَلَدِهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ غَيْرَهَا فِيهِ؟.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْمُرْضِعَةَ تُوسَمُ بِهَا الْأُمُّ، وَأَمَّا الْمُرْضِعُ
فَتُوسَمُ بِهَا الْمُسْتَأْجَرَةُ لِلْإِرْضَاعِ، وَهِيَ غَيْرُ الْأُمِّ، وَهُوَ مَذْهَبٌ يَرُدُّهُ قَوْلُهُ
الشَّاعِرُ^(٢):

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضِيَعَتْ بَنِي بَطْنِهَا، هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ
كَمَا جَاءَ فِي (الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ)^(٣): "فَأُطْلِقَ الْمُرْضِعَةَ
بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْأُمِّ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضًا قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّ
الْصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَوْتِ لَا يَلْحَقُهَا تَاءُ التَّائِيثِ، نَحْوُ: حَائِضٍ، وَطَالِقٍ،
فَالَّذِي يُقَالُ: إِنَّ قُصِدَ النَّسَبُ فَلَا مَرُّ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنْ قُصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَى
التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ وَجَبَتْ التَّاءُ، فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ، وَطَالِقَةٌ، وَطَائِمَةٌ".

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ الَّذِي يَكْمُنُ فِي وَسْمِ غَيْرِ الْأُمِّ بِالْمُرْضِعَةِ يُنْبِئُ عَنْ
تَنْزِيلِ هَذِهِ مَنَزَلَةَ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا تُعَدُّ أَمَّا بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ.

(١) الحج: ٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٣٨/٣، ٢٢٤/٨؛ أبو حيان
النحوي، البحر المحيط: ١٤٣/٣.

(٣) انظر: ٢٢٤/٨؛ وانظر: الزمخشري، الكشاف: ٤١٠.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَغَيْرُهُمَا^(١): ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجُمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢)، بِضَمِّ الْجِيمِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ مُشَدَّدَةً، عَلَى أَنَّ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلَيْنِ:

(١) أَنَّ الْجُمْلَ مِنْ بَابِ (فَعَّلَ) الْحَبْلُ الْغَلِيظُ مِنَ الْقَنْبِ، أَوْ حَبْلُ السَّفِينَةِ، أَوْ الْحَبْلُ الَّذِي يُصْعَدُ بِهِ إِلَى النَّخْلِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الْجُمْلُ)، وَقِيلَ إِنَّهُ لُغَةٌ كَالزُّمْلِ (الضَّعِيفُ، الْجَبَانُ).

(٢) أَنْ يَكُونَ جَمْعًا كَشَاهِدٍ وَشُهَدٍ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْإِنْشَاءَ يُنْبِئُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ، وَهِيَ مُبَالَغَةٌ تَكْمُنُ فِي وُلُوجِ الْجَمَالِ سَمِّ الْخِيَاطِ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَ جَمْعُ جَامِلٍ، وَأَنَّ الْجَامِلَ جَمْعُ جَمَلٍ (اسْمُ جَمْعٍ)، وَيُعَزِّزُ هَذَا الْقَوْلَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ (الْجُمْلُ) عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ جَمَلٍ، وَقِرَاءَتُهُ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ (الْجُمْلُ) عَلَى أَنَّهُ مُحَقَّفٌ مِنَ الْجَمَلِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ (الْجُمْلِ) أَكْثَرُ إِنْبَاءٍ عَنِ الْمُبَالَغَةِ، وَعَنْ تَحْدِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَؤُلَاءِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَلِيٍّ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا﴾^(٣)، بِتَصْغِيرِ (عَبْدًا)، وَهُوَ تَصْغِيرٌ قَدْ يَنَاسِبُ الْمَقَامَ^(٤).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مِنْ شَوَاهِدَ قَصِيحَةٍ نُصُوصًا كَامِلَةً، لَا جُمْلَةً، أَوْ جُمْلَتَيْنِ إِذَا تَوَهَّمْنَا مَا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَلَقِّي مِنْ تَوَاصُلِ إِنْخِبَارِيٍّ، أَوْ مَا بَيْنَ

(١) انظر: ابن جني المحتسب: ٢٤٨/١؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ٥٣٩/١؛ الفراء، معاني القرآن: ٣٧٩/١؛ الزمخشري، الكشاف: ٧٨/٢؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: ٢٩٧/٤؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٢١/٥.

(٢) الأعراف: ٤٠.

(٣) النساء: ١٧٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٦٧/٤.

المؤلف والناقد؛ لأن المتكلم يجب أن يُحِيلَ المُتَلَقِّي، أو السامع إلى شيء يتبينه، ويتعرفه فضلاً عما يمكن أن يكون للظروف الخارجية الاجتماعية، وغيرها، وعما يمكن أن يكون له وشيخ من العلوم الأخرى - من أثر، وهي مسألة تتبدى بوضوح، وجلاء تامين في الآيات القرآنية، والشواهد العربية الفصيحة نثرها وشعرها؛ لأنها مُتَرَعَّةٌ من سور قرآنية كاملة، أو قصائد شعرية، أو خطب، أو رسائل كاملة، وغيرها، وعليه فإن هذه الشواهد يمكن أن تُدرَسَ على أنها جمل تُنبئ عن معنى جزئي تتضام مع بعضها، فتشكل فقرات مترابطة، لتنبئ عن المراد من النص كاملاً.

وحالاً على ما مر فإنه ليس من المفيد أن تُدرَسَ الجملة مُنْعَزَلَةً عن الفقرة، والنص الكامل، وما يؤثر فيه من مؤثرات خارجية؛ لأن هذه الجملة مركبة من عناصر، أو كلمات مُعْجَمِيَّة لا تُنبئ إلا عن معانٍ ضيقة تكاد تكون محصورة في المعاني المُعْجَمِيَّة، وهي مسألة ليست كذلك في دراسة النص الذي يتكون من مجموعة من الفقرات، كل فقرة من هذه الفقرات تتكون من مجموعة من الجمل المترابطة المتضامة.

ولا شك في أن بُدُوراً لما مر تطالعنا عند البلاغيين، ومُعَرِّبِ القرآن الكريم بعضهم، كما في الإنجاز، والفصل، والوصل، ونظريته النظم عند عبد القاهر الجرجاني يتبدى منها تضام عناصر الجملة، وتربط بعضها ببعض، والقول نفسه في تضام الجمل للإنباء عن المراد.

والقول نفسه في الأمثال العربية، والتوقيعات، والإنذارات، والشعارات، والعناوين وغيرها من حيث دراستها على أنها نصوص كاملة.

وبناءً على ما مرَّ فإنَّ تلك الشواهد التي سأدوِّنها في هذا البحث تُعدُّ في رأيي نصوصاً كاملة، أو حملاً تكونُ مع غيرها نصّاً على أن تُراعى الظروف الخارجية المختلفة التي يُمكن أن تؤثر فيها فضلاً عن التواصل الإخباري بين المتكلم والسامع.

ولست أنكر أن الدراسات النحويَّة القديمة والحديثة كالوضعيَّة، والتوليديَّة التخويليَّة، والوظيفية قد اتَّكأت في تحليلاتها على الحُملة وخذها فضلاً عن أن بعضها قد أوَّلَى التواصل الإخباري بين القائل والسامع عناية.

والأنزياح في العربيَّة يُطالعنا في الحركة الإعرابيَّة، أو السينائيَّة، والكلمة التي تُوضع موضع أخرى، كوضع صفة العاقل موضع صفة غير العاقل، والمفعول موضع فعل آخر، والمستقَّ موضع الحامد، والعكس، وجمع القلة موضع جمع الكثرة والعكس، والضمير المفرد موضع ضمير الشبيَّة، أو الجمع، والعكس. وآثرت في هذا البحث أن ألتحدَّث عن الانزياح في الحركة مهملاً في الغالب ما يكونُ في الكلمة.

ولا شكَّ في أنَّ للمعنى أثراً تبيّناً في كلِّ ما يُمكن أن يُوسَم بالانزياح، وفي أغارب السُّحابة لبعض الشواهد، ولاسيما القرآنيَّة منها، كما في إعراب (حلالاً) في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾^(١)، إذ هم فيه حَسَنَةٌ أوْجوه^(٢).
أ أن يكونَ مفعولاً به لـ (كُلُوا)

ب أن يكونَ صفةً لمفعولٍ محذوفٍ تقديرُهُ: كُلُوا شَيْئاً حَلَالاً.

(١) البقرة ١٦٨

(٢) انظر السمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكور ٢٢٠/٢

ح أن يَكُونَ حالاً من (ما) المَوْضُوعَةِ

د أن يَكُونَ نعتاً لمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكْثَرُ حَالاً، عَلَى أَنَّ مَفْعُولَ (كُلُوا) مَحذُوفٌ، أَوْ مِنْ فاعِلٍ (كُلُوا)، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ قَيْدِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الْحَالِ، وَصَاحِبِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُنْبِئُ عَنْ اتِّحَادِ حَاجَةِ الْفَاعِلِ، وَتَلَاصِقِهِمْ، وَلِذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهُمْ بِالْإِفْرَادِ.

وَأَثَرْتُ فِي هَذَا النَحْثِ أَيْضاً أَنَّ اسْتَقْصِي كُلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُورَ فِي فِلَكِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ الشَّاهِدِ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَآرَائِهِمْ لَأَنْتَهِيَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَعْرِيرِ الْأَنْزِيَّاحِ، كَمَا فِي الْأَشْتِعَالِ، وَالْحِكَايَةِ

وَيُمْكِنُ أَنْ تُوسَمَ الْكَلِمَةُ مُوَضِعَ الْأَنْزِيَّاحِ بِالنُّورَةِ، أَوْ الْمَخَوَرَةِ؛ لِأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنْ مَعْلُومَةٍ أَكْثَرَ مِنْ تِلْكَ الَّتِي تُنْبِئُ عَنْهَا غَيْرُهَا، أَوْ أَنَّهَا تُعَدُّ الْكَلِمَةَ الْمُهْمَّةَ الرَّئِيسَةَ فِي الْحُمْلَةِ

وَلَعَلَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْقَطْعِ الْإِعْرَابِيِّ، وَالتَّهَامِ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَمَا يُعَدُّ مِنْ نَابِ الْفَصَلَاتِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعْزِراً لِمَسْأَلَةِ الْأَنْزِيَّاحِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ تَحْتَصِرَ بِهِ مِنَ التَّوَهُّمِ الَّذِي لَا تَحْتَمِلُهُ طَبِيعَةُ الْعَرَبِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ مَعَ الْوُطَيْفِيِّينَ الَّذِينَ يَحْضُرُونَ الْوُطَيْفَةَ التَّرْكِيبِيَّةَ فِي الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ، أَمَّا الْفَصَلَاتُ الْأُخْرَى كَالْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ، وَالْمَفْعُولِ لِأَحْلِيهِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَتُعَدُّ عَنْدهُمْ وَطَائِفٌ دَلَالِيَّةٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَدُّ فَمِنْ الْوَطَائِفِ التَّدَاوُلِيَّةِ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ الْإِلْتِحَاءُ إِلَى الْأَنْزِيَّاحِ أَيْضاً فِي هَذَا النَحْثِ مَا يُسَمَّى بِالْأَصْلِ، وَالْمَرْعِ فِي السَّحْرِ الْعَرَبِيِّ، فَالْكَرَةُ أَصْلٌ، وَالْمَعْرِفَةُ قَرْعٌ، وَالتَّذْكِيرُ

أَصْلٌ، وَالتَّائِيْتُ فَرْعٌ، وَالْإِفْرَادُ أَصْلٌ، وَالتَّشْيِيعُ أَصْلٌ، وَالْجَمْعُ فَرْعٌ، وَالْإِيْحَاتُ
أَصْلٌ، وَالتَّيُّ فَرْعٌ، وَالْحَبْرُ أَصْلٌ، وَالْإِنْشَاءُ فَرْعٌ، وَعَبْرٌ ذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ أَتَمَّ الْقَطْعِ الْإِعْرَابِيَّ فِي هَذَا السَّحْتِ فِي الْعَالِبِ عَلَى الرَّعْمِ
مِنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى هَذَا الْإِنْرِيَّاحِ؛ لِأَنِّي قَدْ تَحَدَّثْتُ عَنْهُ فِي مُؤَلَّفِي آخَرٍ^(١).

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ سَيُثِيرُ تَسْأُولَ الدَّارِسِينَ وَلَا سِيَّيَا أَوْلَيْكَ
الَّذِينَ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهِمُ الْحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يُعَدُّ قَدِيمًا أُسُوتُهُمْ فِي ذَلِكَ الْقَوْلِ: لَيْسَ فِي
الْإِمْكَانِ أَنْدَعُ مِمَّا كَانَ، وَلَكِنِّي أَلْتَمِسُ لِنَفْسِي عُذْرًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَنْ اخْتَهَدَ
فَاصَّاتٍ فَلَهُ أَحْزَابٌ، وَمَنْ اخْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ آخَرٌ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ أَحْضَعَ لِسُلْطَانِ الْإِنْرِيَّاحِ شَوَاهِدٌ، وَمَسَائِلُ قَدْ لَا تَسُدُّ أَحْيَانًا
مُورَّةً تَوَزِيْعًا مُنْسَقًا يَجْمَعُ الْأَشْيَاءَ وَالنُّطَائِرَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يُشِيرُ مِنْهَا
التَّكْرِيرُ أَحْيَانًا، وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَا يَدُورُ فِي فَلَكَ هَذَا الْبَحْثِ.

١ - مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَكَاةً لِلْإِنْرِيَّاحِ

٢ - الْإِنْرِيَّاحُ وَالْمَرْفُوعَاتُ

٣ - الْإِنْرِيَّاحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ

٤ - الْإِنْرِيَّاحُ إِلَى الْحَرِّ.

٥ - الْإِنْرِيَّاحُ وَحَرَكََةُ الْمَضَارِعِ.

٦ - الْإِنْرِيَّاحُ مِنَ الرَّفْعِ، أَوْ الْحَرِّ إِلَى الْإِسْكَانِ فِي الْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ

٧ - الْإِنْرِيَّاحُ وَالتَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ (تَمْيِيزُ السَّبَبِ، أَوْ تَمْيِيزُ الْحُمْلَةِ).

(١) القطع الإعرابي والمعنى (في الطبع)

٨ الانزياح والقلب الإعرابي

٩ الانزياح والحكاية.

١٠- الانزياح والعطف على الموصع، والتوهم.

١١- الانزياح والمضوع من الضرف.

١٢ الانزياح والتركيب المرجي.

ولعل الهدف الرئيس من هذا البحث التحفيف من تلك التأويلات،
والتوهمات التي لا تحتملها طبيعة اللغة، ولا شك في أن لنظرية العامر،
والمعمول أثرًا فيها، ولذلك أثرت أن اتوهم أن هنالك أضلاً انزاح عنه اللسان
العربي الفصيح لتوكيد الكلمة موصع الانزياح بجذب الانتباه إليها، وهو
حذت يفتحي إلى التفكير فيها وفي دلالتها، وعليه فإن حركة الانزياح تعد
عارضة من طهور الحركة الأصلية.

مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ثَكَاةً لِلانْزِيَاكِ

بِكَادِ النُّحَاةِ الْعَرَبِ الْقَدَامَى، وَالْمَحْدَثُونَ - فِي الْغَالِبِ يُهْمَلُونَ تَحْكُمُ
الْمَعْنَى فِي الْإِعْرَابِ، وَتَوْحِيهِ فِي تَأْلِيْفِهِمُ الشَّخَوِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا التَّحْكُمُ يَتَدَي
بِوُضُوحٍ، وَخَلَاءٍ تَامَّيْنِ فِي مَطَانِ أَعَارِيْبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ أَعَارِيْبُ تَخْصَعُ،
وَتُدْعَى لِسُلْطَانِ هَذَا التَّحْكُمِ.

وَرَأَيْتُ فِي هَذَا النُّحْتِ أَنْ أُبَيِّنَ مَا لِلْمَعْنَى مِنْ أَثَرٍ فِي انْحِرَافِ اللُّسَابِ
الْغَرِيبِ الْفَصِيحِ، أَوْ انْزِيَاكِ عَنْ هَذَا الْفَصِيحِ الْمَأْلُوفِ، أَوْ اسْتِنْدَالِهِ حَرَكَةً
بِأُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ مَحَوْرِيَّةَ الْكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا ذَلِكَ.

وَلَا تُدَّ مِنَ التَّوْطِئَةِ لِهَذَا النُّحْتِ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَكَا عَلَيْهِ فِي تَعْرِيرِ هَذَا
الانْزِيَاكِ، أَوْ اسْتِنْدَالِ حَرَكَةٍ بِأُخْرَى.

أَوَّلًا الْبَاجِثُونَ الْعَرَبُ الْمُعَاَصِرُونَ وَمَا وَرِثُوهُ مِنَ النُّحَاةِ الْقَدَامَى

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَاجِثِينَ الْعَرَبَ الْمُعَاَصِرِينَ فِي مَسَائِلِ الْمَلَّةِ ثَلَاثُ شَبَعٍ
١ شَبَعَةٌ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا الْحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا هُوَ رِثَةٌ فِي الشَّخَوِ الْعَرَبِيِّ، وَتُكَبَّلُ بِقُبُودِ
هَذِهِ الرِّثَةِ مُتَّخِذَةً أُسُوتَهَا، وَقُدُومَهَا قَوْلَ الْقَائِلِ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَنْدَعُ مِمَّا
كَانَ؛ وَلَدَيْكَ تُطَالَعُ بِرَفْصِ كُلِّ مَا حَدَّ مِنْ عُلُومِ الْمَلَّةِ كَمَا لَمَّا هَجَّ الدُّعْوِيَّةُ
الْمُعَاَصِرَةُ الْوَضْعِيَّةَ، وَالتَّوَلِيدِيَّةَ، وَالْوُطَيْيَّةَ، وَعِلْمُ لُغَةِ النَّصِّ الَّذِي يَدُورُ
فِي فَلَكِهِ شَخْوُ النَّصِّ، وَعِلْمُ الْمَلَّةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، وَالنَّفْسِيَّةِ، وَغَيْرُهُمَا

وَيَسْتَحِلُّ مَنْ يَتَشَبَّهُونَ بِهَذَا الْهَرِيقِ أَغْذَارًا تُسَيِّعُ عَنْ أَنَّ النُّحَاةَ الْعَرَبَ
يَدْعُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دُرُوءَ السَّامِ، وَأَنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَافَرَ فِي هَذِهِ الْمَذْهَبِ

اللُّغَوِيَّةُ الْمَعَاصِرَةُ لَهُ جُدُورٌ، أَوْ بُدُورٌ، أَوْ إِزْهَاصَاتٌ عِنْدَ الْقَدَامَى، وَعَنْ أَنَّ
العَرَبِيَّةَ تَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ الْعَالَمِيَّةِ فِي حَصَائِصِهَا، وَلِذَلِكَ لَا
يُمْكِنُ إِحْصَاؤها لِسُلْطَانٍ مَا يَجِدُ مِنْ عُلُومٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ

٢ شَيْعَةٌ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا الْحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يَجِدُ مِنْ عُلُومٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، وَهُوَ
تَحْمُسٌ قَدْ يُفْضِي إِلَى إِنْكَارِ تِلْكَ الرَّثَةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ طَبِيعَةَ
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَحْتَمِلُ مَا فِي هَذِهِ الرَّثَةِ مِنْ تَأْوِيلَاتٍ، وَتَحْمِيْنَاتٍ،
وَتَوْهَمَاتٍ، وَأَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ كَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ الْعَالَمِيَّةِ تَخْصَعُ لِسُلْطَانِ
النَّظَرِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ.

٣ شَيْعَةٌ تَحْتَلُّ مَرَّةً نِزْنَ الْمَرَلَتَيْنِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَالُ يُنبِئُ عَنْ أَنَّ لِنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ
أَثَرًا، وَإِسْهَامًا فِي الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَسْتَفْتَى هَذَا النَّحْوُ عَمَّا
يَجِدُ مِنْ عُلُومٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، إِذْ لَا تُدْ مِنْ الْإِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ الَّتِي
تُسْهِمُ فِي تَفْسِيرِ نَعْصِ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَرْقِي بِهَا، وَتَرِيدُهَا وَضُوحًا،
وَحَلَاءً، وَفِي الْكَشْفِ عَمَّا يَكْمُرُ فِي التَّصَوُّصِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ نُكْتٍ بِلَاعِيَّةٍ،
وَعَنَاصِرٍ رَطَبِ تُسْهِمُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ التَّصَوُّصِ نَعْمًا لَا كَلِيًّا، وَغَيْرَ ذَلِكَ

وقد اَلْخُوصِ فِي مَسَائِلِ هَذَا النِّحْتِ الِّدِي قَدْ يُسْهِمُ فِي تَعْرِيرِ حَمَاسَةِ
أُولَئِكَ الِّدِينَ يَتَغَصَّصُونَ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِمَسَائِلِهِ الْمُحْتَفَةِ أَيَّهَا نَعْصِبُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
يُنْبِئُ فِي نَظَرِهِمْ، أَوْ تَوْهَمِهِمْ عَنْ أَنَّ مَا فِيهِ يَحْمِلُ مَعَاوِلَ هَدْمٍ لِتَرَاثِ عَرَبِيٍّ،
مَتَمَاسِكٍ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ

وَلِيَطْمَئِنَّ أُولَئِكَ الْعُرَى عَلَى هَذَا التَّرَاثِ بِأَنِّي مِنْ أَكْثَرِ الْمُتَحَمِّسِينَ لَهُ
الْمُقَدَّرِينَ لِتِلْكَ الْحُجُودِ، وَالْإِسْهَامَاتِ الْوَاسِعَةِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَهِيَ حُجُودُ

وإسهامات لا بُدَّ من تعرُّيرها بالشرح، أو الرِّيادة، أو التعليل بالانكاء على هذه
الماهية، وتلك النظريات؛ لأنَّ كلَّ العلوم - أيًّا كانت - قابلة أن تتأثّر، وتؤثّر،
فلا يصحُّ أن تبقى جامدة مُحَنطة، وكأننا نعيش في عزلة تامّة عما يحدث، ويتطوّر،
وهذه سُنّة الحياة.

ولست أدعي أن ما أرغب في تحقيقه في هذا البحث يدور في فلك العلوم
اللُّغويّة العصريّة؛ لأنَّ عانيتي القصوى، وصالتي فيه التخلُّص من تلك
التوهّمات، أو التحيّلات، أو التأويل التي لا محوِّح إليها، والتي لا تحتملها
طبيعة اللُّغة العربيّة، وليس بحافٍ أنّها يُصار إليها لإخضاع الشواهد العربيّة
الفصيحة لسلطان الأصل النحويّ، أو الصّرفيّ الذي توصل إليه النحاة.

ثانيّاً. أنّ رِوَاة اللُّغة، ونحاتها، وتصرّيفيّتها يمكنُ وسمُّهم بالقصور في
استقصاء الشواهد.

وهم العذر في ذلك؛ لأنَّ هذا الاستقصاء يتطلّب جهوداً مضيّةً محتاج إلى
وسائل متعدّدة، وهي وسائل يمتقرون إليها، ولعلَّ ما يعرّض هذا القصور

أ - أنّ الأمثلة المصنوعة تشيع في كثير من أبواب النحويّ، والصّرفيّ، ومن هذه
الأبواب: الاستثناء، والاشتغال، والتّصغير، وغيرها بما يطالِعنا في تأليف
النحو المختلّفة

ب - أنّ ما يمكنُ أن يُوسم بالشُّذوذ، أو النُدرة، أو بما سُمع بما لا يُقاس عليه
شائع، وهي مسألة تشدّي بوضوح، وجلاء تامّين في جمع التّكسير الذي لا
نُد من رَحج النّظر في قواعده التي توصل إليها النحاة، والتّصريحون؛ لأنَّ
كثيراً بما وُسِم بالشُّذوذ، أو النُدرة لا يحصُّ لسلطان ما توافر لدى من

أَمْثَلَةٌ، أَوْ شَوَاهِدٌ دُونُهَا فِي مَوَاقِفٍ (حَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ)، وَهُوَ مُؤَلَّفٌ
مُكُونٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَحْرَاءٍ

حـ أَنْ الْأَمْثَلَةَ الْمَصْنُوعَةَ اتَّكَأَ عَلَيْهَا السَّخَوِيُّونَ، وَالتَّصْرِيفِيُّونَ فِي بَنَاءِ قَوَاعِدِهِمْ
السَّخَوِيَّةِ، أَوْ الصَّرَفِيَّةِ، أَوْ تَغْزِيرِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يَكُونُ لَهَا أَثَرٌ مَا فِي تَعَدُّدِ
تَحْرِيكِ خُرُفِ الْإِعْرَابِ فِي نَعْضِ الْمَوَاصِعِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ تَعَدُّدُ
أَفْضَى إِلَى الْإِسْهَامِ فِي اتِّكَارِ الْأَوْجِهِ التَّأْوِيلِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَقَدْ يَكُونُ الْمَصِيرُ إِلَى مِثَالِ مَصْنُوعٍ يَدُورُ فِي فَلَكٍ عَدَمِ إِحَارَةِ مَسْأَلَةٍ مَا؛
لَأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ مَا زِيدَ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْنَأُ بِهِ، عَلَى أَنَّ
(شَيْءٌ) لَا يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ مِنْ مَوْصِعِ (شَيْءٍ)؛ لِأَنَّ (م) الْحَجَارِيَّةَ مُهْمَلَةً، وَلِأَنَّ
حَرَها مِنْهِيٌّ أُبْدِلَ مِنْهُ مَوْجِبٌ.

د أَنْ الْأَمْثَلَةَ الْمَصْنُوعَةَ قَدْ تَكُونُ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَتِ السَّحَابَ يُجِيرُونَ فِي
بَعْضِ الْأَلْفَاطِ فِي نَعْضِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ، أَوْ
يَتَوَهَّمُونَ وَرُودَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يَصِحُّ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا إِذَا لَمْ
يُطْمَأَنَّ إِلَى ذَلِكَ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ مَا مَرَّ.

• جَوَارُ رَفَعَ الْأَسْمَ بَعْدَ (كَمْ) الْحَقِيرِيَّةِ، وَنَضَبِهِ، وَحَرِّهِ، كَمَا فِي: كَمْ غُلَامٍ،
وَعُلَامًا، وَعُلَامٌ - قَامَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (كَمْ) فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ
مَسْأَلَةٌ سَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِيهَا فِي مَكَانِهِ
وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١).

(١) انظر لصبيان، حاشية النص على شرح الأشموني ٤ / ٨١؛ ابن هشام لأبصار، معي «سبب»
(تخصيص الخطيب) ٤٦٠ / ٣

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا حَرِيرٌ وَحَالَةٌ قَدْ عَاءَ قَدْ حَلَسَتْ عَلَيَّ عَشَارِي

عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى تَمْيِيزٍ (كَمْ) الْحَرِيرِيَّةُ، وَهُوَ نَصْبٌ جَائِزٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ فِي تَمْيِيزِهَا حَرِيرِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ تَهْكِيمِيَّةٌ بِقَيْدِ كَوْنِهِ مُفْرَدًا، وَعَلَى أَنَّ الْحَرَّ بَعْدَهَا حَرِيرِيَّةٌ إِمَّا بِإِصَافَتِهَا إِلَيْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، وَإِمَّا بِحَرْفِ حَرٍّ مَحذُوفٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَعَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ الْجُمْلَةُ الْمَعْلِيَّةُ (قَدْ حَلَسَتْ عَلَيَّ عَشَارِي)، وَيَكُونُ تَمْيِيزُهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ مَحذُوفًا، وَهُوَ حَذْفٌ يَجُوزُ فِيهَا مَعَهُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الطَّرْفِ، إِذَا قُدِّرَ الْمَحذُوفُ طَرَفًا، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ إِذَا قُدِّرَ الْمَحذُوفُ مُصَدَّرًا لِلْفِعْلِ (حَلَسَتْ)، وَالتَّقْدِيرُ: كَمْ وَقْتٍ، أَوْ كَمْ حَلِيَّةٍ.

● جَوَارُ نَصْبٍ (عُدُوَّةٌ)، وَرَفْعُهَا نَعْدٌ. لَدُنْ، كَمَا فِي. لَدُنْ عُدُوَّةٌ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عِنْدَ السَّخَوِيَّتَيْنِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، أَوْ عَلَى حَرٍ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ كَمَا فِي: لَدُنْ عُدُوَّةٌ، عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لـ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، أَوْ حَرٍ مُتَدَايٍ مَحذُوفٍ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ، وَأَنَّ الْحَرَّ كَمَا فِي: لَدُنْ عُدُوَّةٌ عَلَى الْإِصَافَةِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مَنَعِهَا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أُرِيدَ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ مُعَيَّنٍ، وَفِي صَرْفِهَا إِذَا لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ وَيَنْدَوِرُ فِي هَذَا الْمَلِكِ أَيْضًا: لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلَّ حَرٍ، وَقَهَّارٍ، وَلِلذَلِكَ صُرْفًا

وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا مَاتَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا مَاتَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ كِسْرَى، وَقَيْصَرَ اسْمَا (لَا) النَّاسِيَّةُ لِلْجِنْسِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا اسْمٌ

جَنَسٍ لِكُلِّ قَاهِرٍ، وَجَبَّارٍ.

وَمِنْهُ. قَصِيَّةٌ وَلَا أَبَ حَسِرٍ، عَلَى أَنَّ (أَنَا) اسْمٌ لَا نَافِيَةَ لِلجَنَسِ، مَنْصُوتٌ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اسْمُ الْجَنَسِ.

وَمِنْهُ. لَا عَنَتَرَةٌ يَغْضُتُ لِحَرَمَةِ قَوْمِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اسْمُ جِنْسٍ لِكُلِّ

شُخَاعٍ

وَالْكُوفِيُّونَ لَمْ يَشْتَرِطُوا تَكَثِيرَ اسْمِ (لَا) النَّافِيَةِ لِلجَنَسِ لِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ،
وَمِنْ السُّحَاةِ مَنْ قَدَّرَ مُصَافًا مَحْدُوفًا مُوَعِلًا فِي التَّكْثِيرِ، وَمِنْ ذَلِكَ، مِثْلُ

خَوَارُ رَفَعَ (صَوْت) الثَّانِي، وَنَضَبِهِ، فِي مِثْلِ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَمَارٍ، عَلَى
أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى النَّدَلِ، وَالنَّضْبَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ، أَوْ عَلَى النَّدَلِ
الْمَقْطُوعِ كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيهَا دَوْنُهُ السُّحَاةِ مِنْ أَقْوَالٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

• خَوَارُ رَفَعَ (الْحَامِلُ)، وَحَرَّهُ نَعَدَ (رُبِّيًّا)، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي دُوَادٍ الْإِيَادِيَّ (١):

رُبِّيَّا الْحَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَا جِيحٌ يَسْهَنُ الْمَهَارُ

عَلَى أَنَّ (الْحَامِلُ) مُتَدَا، وَأَنَّ (مَا) رَائِدَةٌ كَافَّةٌ هِيَآت (رُبَّ) لِلدُّخُولِ
عَلَى الْحُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالْحُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، أَوْ خَرَّ لِيَتَدَا مَحْدُوفٍ، وَالْحُمْلَةُ
الْأَسْمِيَّةُ صِفَةٌ لـ (مَا) النُّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ، عَلَى أَنَّ (رُبَّ) لَيْسَتْ مَكْفُوفَةٌ؛ لِأَنَّ
الْمَكْفُوفَةَ تَلِيهَا الْحُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلٌ مَسْئُوبٌ إِلَى سَبَبِيَّيْهِ، فَتَكُونُ (مَا) فِي
مَوْصِعِ خَرٍّ لَفْظًا بـ (رُبَّ) (٢).

• جَوَارُ النَّضْبِ، وَالْبَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، وَالرَّفْعُ فِي صِفَةِ اسْمِ (لَا) النَّافِيَةِ

(١) انظر السبوح، جمع وهو مع ٤ ١٧٧، من هشام لأصباري، أوضح المسالك ٣/ ٧١، معي
السبب (تحقيق الخطيب) ٢/ ٣٣٤، ٤/ ٨٦.

(٢) انظر من هشام لأصباري، معي السبب (تحقيق الخطيب) ٢/ ٣٣٤؛ المرد، المقتضب ٢/ ٤٨.

لِحَسْرِ الْمَبْيُ، كَمَا فِي: لَا رَحْلَ طَرِيفٍ وَطَرِيفًا، وَطَرِيفٌ فِيهَا^(١)، عَلَى أَنَّ
الْفَتْحَ مَحْمُولٌ عِنْدَ السُّحَاةِ عَلَى تَوْهَمِ تَرْكِيبِ الصُّمَةِ، وَالْمَوْصُوفُ قَبْلَ
دُحُولِ (لَا) كَتَرْكِيبِ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَأَصْرَاهَا مِنْ الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ تَرْكِيبًا
مَرَحِيًّا، أَوْ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ عَلَى وَفْقِ مَحَلِّ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ
اسْمٌ (لَا)، وَأَنَّ التَّوَيْنَ حُدُوفَ زُعْمَةٍ فِي تَحْقِيقِ الْمَشَاكِلَةِ اللَّفْطِيَّةِ، وَيَعُودُ
تَقْيِيدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَأْنَ تَكُونُ قَبْلَ دُحُولِ (لَا) إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَى تَرْكِيبِ
ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الْعَرَبِيَّةِ

وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى مُرَاعَاةِ مَحَلِّ اسْمِ (لَا) الْمَبْيُ، وَهُوَ النَّصْبُ، أَمَّا
الرَّفْعُ فَمَحْمُولٌ عَلَى تَوْهَمِ مُرَاعَاةِ مَحَلِّ (لَا)، وَاسْمِهَا، وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى الْإِنْتِدَاءِ
وَهِيَ الْأَوْجُهُ الْخَائِرَةُ فِي النَّعْتِ مُقَيَّدَةٌ بِأَلَّا يَكُونُ مَقْصُودًا عَنْ مَعْنَوِيَّةِ،
وَأَلَّا يَكُونُ عَيْرَ مُفْرِدٍ (الْمُصَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ)، وَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَا الشَّرْطَانِ لَا
يَصِحُّ أَنْ يُصَارَ إِلَى الْإِسَاءِ لِتَعَدُّهِ مَعَ الطُّوْلِ، كَمَا فِي: لَا رَجُلَ فِيهَا طَرِيفًا، أَوْ
ظَرِيفًا، وَلَا رَجُلَ صَاحِتَ تَرٍّ، أَوْ صَاحِتَ تَرٍّ فِيهَا، وَلَا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا، أَوْ
طَالِعًا جَبَلًا فِيهَا

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي كَوْنِ الْمُعْتَوَبِ (اسْمٌ لَا) عَيْرَ مُفْرِدٍ مِنْ حَيْثُ خَوَازِ الرَّفْعِ،
وَالنَّصْبِ، وَامْتِنَاعُ الْإِسَاءِ، كَمَا فِي: لَا عَلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا، أَوْ مَاهِرًا فِيهَا، عَلَى أَنَّ
الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّعْتِ الْمُقْطُوعِ، أَوْ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ اسْمِهَا، كَمَا يَطْهَرُ فِي
وَمِنْ النَّعْتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ النَّعْتُ الْمَوْطِئُ، وَهُوَ الْحَامِدُ الْمَوْصُوفُ بِمُشْتَقٍّ،
وَهُوَ نَعْتُ يَحْوِزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ، كَمَا فِي: لَا مَاءَ مَاءٍ تَارِدًا، أَوْ مَاءَ تَارِدًا، أَوْ مَاءٌ

(١) نَظَرُ لِنَصَبِ، حَاشِيَةِ لِنَصَبِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُومِي ٢ ١٢ ١٣؛ ابْنُ هَشِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ، مَعْنَى
النَّصْبِ (مَحْضُ الْخَطْبِ) ٣* ٢٩٠، ٥، ١٢٠، ٢٤٥

بَارِدٌ، عَلَى أَنْ يُنَوَّنَ نَعْتُ الْجَامِدِ؛ لِأَنَّ الْعَرْتَ لَا تُرَكَّبُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ (لَا النَّافِيَةُ
لِلْحُسْرِ، وَاسْمُهَا، وَنَعْتُ اسْمِهَا، وَصِفَةُ هَذَا النَّعْتِ الْجَامِدِ)، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا
النَّعْتَ الْجَامِدَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا، أَوْ نَدْلًا، لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِوَصْفٍ عَلَى
أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْكِرَةِ الْمُحْصَصَةِ، وَالْمَوْصُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ نَلْ مُطْلَقٌ، أَوْ حَالٍ مِنْ
الْوَصْفِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عَدَمِ جَوَارِ كَوْنِهِ نَدْلًا
لِعَدَمِ تَحْقُوقِ الْمُسَاوَةِ بَيْنَ الْبَدَلِ، وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَقِيلَ: إِنَّ التَّوْكِيدَ جُوزَ مَعَ الْوَصْفِ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾﴾^(١)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ
فِي الْبَدَلِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيِّنَاتِ لِكَوْنِهَا أَوْضَحُ مِنَ الْمَتَّبِعِ، وَقِيلَ: إِنَّ التَّوْكِيدَ، وَالْبَدَلَ
جَائِزَيْنِ عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ اسْمٌ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ مُوَبَّغَةٌ لِدَلَالَةِ صِفَةِ التَّوْكِيدِ،
أَوْ الْبَدَلِ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى أَنَّ صِفَةَ هَذَا الْبَدَلِ، أَوْ التَّوْكِيدِ طَارِئَةٌ^(٢)

• حَوَارِ الرِّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْإِسَاءِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ
مَعَ تَكَرُّرِ (لَا)، كَمَا فِي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَلَا قُوَّةَ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَهَذَا
الْقَوْلُ فِيهِ أَوْحَةٌ

أ - فَتَحُ الْمَعْطُوفِ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ تَعِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي
الْفَتْحِ لِتَحْقِيقِ الْمَشَاكِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ

ب - فَتَحُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَنَصْبُ الْمَعْطُوفِ مُوَبَّغًا، عَلَى أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ قَبْلَ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ رَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ، وَأَنَّ حَرَكَةَ الْمَعْطُوفِ الْإِعْرَابِيَّةَ تَأْتِي
مَوْضِعَ اسْمِ (لَا)، وَهُوَ النَّصْبُ.

ج - فَتَحُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَرَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ (لَا)، وَاسْمِهَا،

(١) يعنى ١٥ ١٦

(٢) نظر لصاحب، حاشية نصيب على شرح الأسموي ٢ ١٢ ١٤

وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَدُورُ فِي فَلَكِ التَّوَهُّمِ، وَالتَّخْيِيلِ، أَوْ عَلَى أَنَّ (لَا) الثَّانِيَّةَ قَلَّةٌ عَامِلَةٌ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْمُهَا، عَلَى أَنَّ حَرَفَ مَحْدُوفٍ، أَوْ أَنَّ حَرَ (لَا) النَّافِيَّةَ لِلْحُسْ هُوَ الْمَحْدُوفُ إِذَا عُدَّ الْحَرَفُ الْمَذْكُورُ حَرَفًا لـ (لَا) الْعَامِلَةِ عَمَلِ (لَيْسَ).

د - رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَفَتْحُ الْمَعْطُوفِ (رَفْعُ الْأَوَّلِ، وَفَتْحُ الثَّانِي)، عَلَى أَنَّ (لَا) الْأُولَى عَامِلَةٌ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِيَّةَ (لَا) النَّافِيَّةَ لِلْحُسْ.

هـ - رَفْعُ الْأَوَّلِ (الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ)، وَالثَّانِي (الْمَعْطُوفِ)، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ اسْمٌ (لَا) الْعَامِلَةَ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ عَطْفٌ مُفْرَدٌ عَلَى مُفْرَدٍ، وَيَحْتَوزُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا مُتَّذًا، عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ حَرِّ أَحَدِهِمَا، فَيَكُونُ الْعَطْفُ مِنْ تَابِ عَطْفِ الْحَمَلِ لَا عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ

أَلَا تَفَرِّضُ عَلَيْنَا هَذِهِ الْأَوْجُهُُ الْحَائِزَةُ سُلْطَانَهَا لِرُخِصِ النَّظَرِ فِي تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ، أَوْ التَّوَهُّمَاتِ الَّتِي تَدُورُ فِي فَلَكَهَا، وَالَّتِي تُصَلُّ فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهُُ إِلَى عَشْرَيْنِ " (قَوْلُهُ: خَمْسَةُ أَوْجُهُ) أَيِ إجمالاً، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ تَفْصِيلاً؛ لِأَنَّ مَا نَعُدُّ الْأُولَى إِمَّا مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ، أَوْ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، أَوْ عَلَى إِعْمَالِ (لَا) عَمَلِ (لَيْسَ)، وَمَا نَعُدُّ الثَّانِيَّةَ كَذَلِكَ، أَوْ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا، فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ، وَالثَّلَاثُ عَشَرَ بَاءً مَا نَعُدُّ الْأُولَى عَلَى الْفَتْحِ، وَبَضْتُ مَا نَعُدُّ الثَّانِيَّةَ، وَهِيَ بِالقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ عِشْرُونَ حَاصِلَةٌ مِنْ صَرْبِ أَرْبَعَةٍ مَا بَعْدَ الْأُولَى: الْفَتْحِ، وَالبَضْبِ، وَالرَّفْعِ بِوَجْهَيْهِ فِي خَمْسَةٍ مَا نَعُدُّ الثَّانِيَّةَ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ، وَالرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا يَسْقُطُ مِنْهَا بَضْتُ مَا نَعُدُّ الْأُولَى مَضْرُوبًا فِي خَمْسَةٍ مَا نَعُدُّ الثَّانِيَّةَ، وَرَفْعُ مَا بَعْدَ الْأُولَى بِوَجْهَيْهِ مَعَ بَضْبِ مَا نَعُدُّ الثَّانِيَّةَ، إِذَا

سَمِعْتُ مَا تَلَوْنَاهُ عَلَيْكَ عَرَفْتُ أَنَّ قَوْلَ شَيْخِنَا وَالْبَعْضُ تَعَا لَلتَّضَرُّيحِ، وَأَمَّا
عَشْرُ تَفْصِيلًا لَمْ يُوَافِقِ الْقِسْمَةَ الْوَاقِعِيَّةَ، وَلَا الْعَقْلِيَّةَ^(١).

وَيَأْخُذُ الْعَطْفُ عَلَى اسْمٍ (لَا) هَدِ دُونَ تَكَرُّرِهَا، أَوْ دُونَ فَضْلِ حُكْمِ
الضَّعْفِ، كَمَا مَرَّ مَعْدَا النِّسَاءِ، وَكَمَا فِي لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا، وَلَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ
فِيهَا، وَكَمَا فِي قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ عَدَدِ مَنَاءِ بْنِ كَثِيرٍ:

فَلَا أَتَ وَأَنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَرَّرَا

نَصَبَ (أَنْ)، وَرَفَعَهُ، عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ عَلَى الْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ لَوْحُودُ حَرْفِ
الْعَطْفِ فَاصِلًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَحْفَشَ خَكِي: لَا رَجُلٌ، وَامْرَأَةٌ، بِالنِّسَاءِ
عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَحْمُولٌ عِنْدَ النُّحَاةِ عَلَى الشُّذُوزِ لَمَّا مَرَّ، أَوْ عَلَى أَنَّ فِي
الْكَلَامِ خَدَفَ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا رَجُلٌ، وَلَا امْرَأَةٌ فِيهَا

وَحُكْمُ التَّدْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَحُكْمِ النَّعْتِ الْمَفْضُولِ إِذَا كَانَ صَاحِبًا
لَتَعْمَلُ فِيهِ (لَا): لِأَنَّ التَّدْلَ عِنْدَ النُّحَاةِ عَلَى بَيَّةِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ، كَمَا فِي: لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَامْرَأَةً فِيهَا، وَلَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَامْرَأَةً فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ مَا يُمَكِّنُ عَدَّةً بَدَلًا
لَتَعْمَلُ فِيهِ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ - وَحَبَّ زَفْعُهُ، كَمَا فِي لَا أَحَدٌ زَيْدٌ، وَعَمَرُو فِيهَا،
عَلَى التَّدْلِ مِنْ مَحَلِّ (لَا)، وَاسْمِهَا، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْإِتْدَاءُ الْمَعْنَوِيُّ

وَيَعْدُ فَإِنَّ مَا مَرَّ مِنْ أَوْجِهٍ إِعْرَابِيَّةٍ حَائِزَةٍ تَدُورُ فِي فِلَكِ مَا عُدَّ شَاهِدًا -
يَجْتَازُ إِلَى مَا يُعَزَّرُ سَمَاعُهُ، وَوُزُوْدُهُ عَنِ الْعَرَبِ بِالْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، لِثَلَاثِ أَصْحَاحٍ
عَبْرَ الْمُسْمُوعِ، أَوْ الْمُسْمُوعُ عَبْرَ الْمُحَرِّكِ بِالْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ الْمَصْنُوعِ خَاصَعًا
لِسُلْطَانِ التَّوَهُّمَاتِ، وَالتَّخْيُّلَاتِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي لَا تُخَوِّجُ إِلَيْهَا، أَوْ يُضْحِكُ

(١) انظر المصدر، حاشية المصدر على شرح الأشموني ٢ ١٢

مُسَرَّحًا هَا يَسَاهُسُ الْمُتَافِسُونَ فِيهِ فِي اِيتِكَارَاتِهَا.

- حَوَارُ حَرَ الْأَسْمِ بَعْدَ (لَا سِيًّا)، وَرَفَعَهُ، وَنَضَبَهُ، كَمَا فِي (١): حَاءُ وَاوْ لَا سِيًّا رَحُلٌ، وَرَحُلٌ، وَرَحُلًا، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى خَيْرِ مُتَبَدِّلٍ مَحْدُوفٍ، وَأَنَّ (مَ) اسْمٌ مُوَصُولٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا سِيًّا هُوَ رَجُلٌ، وَأَنَّ خَيْرَ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجَسْرِ مَحْدُوفٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ (لَا سِيًّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَمِنْ أَحْوَاتِهَا. لَا سِوَى مَا، وَلَا تَرَمَا، وَلَوْ تَرَمَا، وَلَا مِثْلَ مَا، عَلَى أَنَّهَا أَذْوَاتٌ يَحْتَزُّ رَفْعُ الْأَسْمِ بَعْدَهَا عَلَى خَيْرِ مُتَبَدِّلٍ مَحْدُوفٍ، إِذْ لَا يَصِحُّ عَدُّ (مَا) زَائِدَةً، وَحَرُّ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تُضَافُ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّ تَكُونُ (مَا) مَوْصُولَةً فِي مَحَلِّ نَضَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْمِعْلِ قَنَبِهَا، وَهَذَا هَذَا الْمِعْلُ مُسْتَتَرٌّ وَجُوبًا، وَالْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَذْوَاتِ وَمُسْتَدَوُّهُ الْمَحْدُوفُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ.

وَيُغَرَّبُ الْأَسْمُ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَ (لَا سِيًّا) إِذَا كَانَ مُنْصُوبًا - مَفْعُولًا بِهِ لِلْمِعْلِ مَحْدُوفٍ عَدَّ السُّحَاةَ، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْصَى زَيْدًا، فِي قَوْلِكَ: وَلَا سِيًّا زَيْدًا. وَالْمِعْلُ بَعْدَ أَخْوَاتِ (لَا سِيًّا) حُذِفَتْ يَأْوُهُ تَحْقِيفًا، وَشُدُودًا، أَوْ لِلْجَرَمِ بَعْدَ (لَا) النَّاهِيَةِ

وَالْجَرُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، عَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ، وَأَنَّ حَرَ (لَا) مَحْدُوفٌ، أَمَّا النَّضَبُ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ تَمَيِّزٌ لـ (سِيٍّ)، أَوْ (مَا)، عَلَى أَنَّهَا نَكْرَةٌ تَامَّةٌ لَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ النُّكْرَةَ التَّامَّةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَعْتٍ بَعْدَهَا يُحَصِّصُهَا.

- حَوَارُ نَضَبِ الْأَسْمِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ، وَرَفَعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ.

(١) انظر عباس حسن، لبحر النواحي ١ ٤٠٥-٤٠٦

فَتَحْتُ الْبَابَ فَإِذَا زَيْدٌ واقِفٌ، أو واقِماً، على أنه مرفُوعٌ على حَرِّ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (إِذَا) الْفَحَائِشِ، وَأَنَّهُ مُصَوَّبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ هَذَا الْأِسْمِ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ شُئُهُ الْحُمْلَةُ مِنْ (إِذَا) الْفَحَائِشِ؛ لِأَنَّهَا ظُرِفَ مَكَانٍ، أَوْ زَمَانٍ فِي أَخْبَرِ قَوْلَيْنِ

وَيَدُورُ فِي هَذَا الْمَلَكِ الْخِلَافُ النَّحْوِيُّ بَيْنَ سَيَوِيهِ، وَالْكَسَائِيُّ مِنْ حَيْثُ حَوَازُ مَحْيٍ صَمِيرِ النَّصَبِ، أَوْ عَدَمِهِ فِيهَا يُسَمَّى بِالمَسْأَلَةِ الرَّبُّورِيَّةِ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنُورِ فَإِذَا هِيَ، أَوْ فَإِذَا هِيَ إِيَّاهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سِيَائِي التَّفْصِيلِ فِيهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ

• حَوَازُ نَصَبِ الْأِسْمِ بَعْدَ (قَدْ)، وَحَرَّهُ تُسْتَعْمَلُ (قَدْ) فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمًا، وَحَرْفًا عَلَى أَنَّ فِي الْأِسْمِ قَوْلَيْنِ:

(١) أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٍ مُبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى: يَكْفِي، أَوْ كَفَى، كَمَا فِي قَدْ رِيْدًا دِرْهَمٌ، وَقَدْ نِي دِرْهَمٌ، عَلَى أَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنَّ (دِرْهَمٌ) فَاعِلٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: كَفَى رِيْدًا دِرْهَمٌ، وَكَفَانِي دِرْهَمٌ، وَأَنَّ (كَفَى) تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ.

(٢) أَنَّهَا اسْمٌ مُرَادَفٌ لـ (حَسْبُ)، عَلَى أَنَّ فِيهَا وَخَهَيْنَ.

أ أَنَّ تَكُونُ مَسِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تُشَبَّهُ (قَدْ) الْحَرْفِيَّةَ فِي اللَّفْظِ، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الشَّبَهَ لَيْسَ سِنًا مُوَحِّدًا لِسَائِهَا، فَيَكُونُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مُصَافًا إِلَيْهِ، كَمَا فِي قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ، عَلَى أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ(دِرْهَمٌ) خَيْرٌ هَذَا الْمُبْتَدَأِ

وَقَدْ تَدْخُلُ نُونُ الْوَقَايَةِ لِتَفْصِيلِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا فِي: قَدْ نِي دِرْهَمٌ، لَتَقَى الدَّالُ سَاكِمَةً، إِذْ لَوْلَاهَا لَقِيلَ قَدِي دِرْهَمٌ

ب أَنَّ تَكُونُ مُعَرَّبَةً، عَلَى أَنَّ الْإِبَاءَ أَكْثَرُ، لِأَنَّ مُلَارَمَتَهَا لِلْإِصَافَةِ يُضْعِفُ هَذَا

الساء، وهذا مذهب الكوفيّين؛ ولذلك يُقال على وفق هذا المذهب: قد زيد
 درهم، وقدي درهم، كما يُقال: حُسبهُ درهم، وحسبي.
 ويتبدّى لي أنّ الفرق بين (قد) من حيث كونها اسماً، واسم فعلٍ يكُم في
 أن الاسم بعدها يكون منصوباً إذا كانت اسم فعلٍ، ويكون مجروراً إذا كانت
 اسماً، كما مرّ
 وخلاً على ما مرّ فإنّها قد تحتمل الوَحْهَيْنِ في بعض الشواهد، كما في قول
 حميد بن مالك الأزقط^(١).

قَدِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي
 لَيْسَ الْإِمَامُ بِالْشَّجِيحِ الْمَلْجِدِ

على أنّ الأولى (قدي) يجوز أن تكون اسماً بمعنى (حسب) على أنّها مسيّة،
 وأن تكون اسم فعلٍ، وأنّ الثانية (قدي) يجوز أن تكون اسماً بمعنى (حسي)،
 وأن تكون اسم فعلٍ، على أنّ الثّوَنَ حُدِفَتْ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، كما قيل.
 وذكر ابن هشام أنّها يجوز أن تكون اسم فعلٍ لم يُذكر مفعولُهُ، على أنّ
 الياء للإطلاق، والكسرة لالتقاء الساكنين.

ونعُدّ فلا شك أنّ للنُّحَاة أثراً بيناً في تكثير الأوجه الإعرابيّة الدّخِجَة عَنْ
 تكثير الحركة الإعرابيّة، وهي مسألة تُفتقر إلى الشواهد العربيّة التي يُمكن أن
 يُطمأن بها إلى هذه الاحتمالات، والتّوهّمات، وهي مسألة قد تُنبئ عن أنّ نعصر
 الشواهد قد وصلت إليها غير محرّكة نحويّاً، ولذلك أصححت مَسْرَحاً للتأويلات،
 والتّخمينات التي تتبدّى منها احتمادات النُّحَاة، وأفكارُهُم النّحويّة.

(١) انظر من هشام لأصباري، معني اللب ٢ ٢٥٦، المرادي، الحى الداي في حروف المعاني ٢٥٣،
 مسبوّه، انكتاب ١ ٣٨٧، من يعش، شرح المفصل ١٢٤/٣

• قَوْلُ نَعَصِرِ الْعَرَبِ. إِنَّ قَائِمًا، عَلَى أَنْ أَضِلَّ هَذَا الْقَوْلَ إِنَّ أَنَا قَائِمًا، عَلَى أَنْ هَمْرَةً (أَنَا) حُدِفَتْ اعْتِطَا، وَأُدْعِمْتُ نُونُ (إِنْ) فِي نُونِ (أَنَا)، وَحُدِفَتْ أَلِفُ هَذَا الضَّمِيرِ فِي وَضَلِ الْكَلَامِ، كَمَا قِيلَ^(١)

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ سَمِيعٌ: إِنَّ قَائِمًا، عَلَى أَنْ (إِنْ) الْمُحَقِّقَةُ عَامِلَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَرَدِّدِ، وَالْكَسَائِيِّ، وَأَنَّهَا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُهْمَلَةٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّتَوَيْهِ، وَالْعَرَاءِ.

وَمِنْ إِعْمَالِهَا قَوْلُ أَغْرَابٍ سَمِعَهُ الْكَسَائِيُّ، كَمَا قِيلَ: إِنَّا [كَذَا] قَائِمًا، عَلَى أَنْ الْمُرَادُ إِنَّ أَنَا قَائِمًا

وَمِنْهُ قَوْلُ أَهْلِ الْعَالِيَةِ: إِنَّ أَحَدًا خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ^(٢)، وَإِنْ ذَلِكَ بَافِعُكَ وَلَا ضَارَّكَ، وَقِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ حُبَيْرٍ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(٣)، تَحْفِيفُ (إِنْ)، وَنُصَبَ (عِبَادًا)

• حَوَارُ زَفَعَ (حَيْرٌ فَخَيْرٌ)، وَ(شَرٌّ فَشَرٌّ)^(٤) وَنُصِبَهُمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ الشَّسْرُ عَحْرِيُونَ بِأَعْيَاهُمْ، إِنَّ خَيْرٌ فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ.

(١) إِنَّ حَيْرٌ فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ عَمَلُ السُّحَاةِ: إِنَّ كَانَ فِي عَمَلِهِ حَيْرٌ فَحَرَاؤُهُ حَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ شَرٌّ فَجَرَاؤُهُ شَرٌّ.

(٢) إِنَّ حَيْرًا فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ كَانَ عَمَلُهُ حَيْرًا فَهُوَ

(١) نظر ابن هشام الأصبهاني، معني لبيب ١ ١٣٥

(٢) نظر السيوطي، معني هوامع ١١٦/٣

(٣) لأعراف ١٩٤

(٤) نظر ابن هشام الأصبهاني، معني لبيب ٦ ٤٤٧، السيوطي، معني هوامع ٢ ١٣، ابن مالك،

شواهد المتوَصِّح ٧١، سويته، لكتاب ١ ١٣٠، النصار، حاشية النصار على شرح لأشعري

٢٤٣ ١

يُجْرَى حَيْرَاءَ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَهُوَ يُجْرَى شَرًّا
(٣) إِنْ حَيْرٌ فَحَيْرٌ، وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ.

وذكر ابن مالك أنه ربما جُرَّ المَقْرُونُ بـ (إِنْ)، و (إِنْ لَا) إذا عَادَ اسْمُ (كَانَ)
إلى مَحْرُورٍ بِحَرْفٍ، كما في المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قُتِلَ بِهِ إِنْ سَيْفٍ فَسَيْفٌ، عَلَى أَنَّ
التَّقْدِيرَ: إِنْ كَانَ قَتْلٌ سَيْفٍ فَقَتْلُهُ سَيْفٍ أَيْضاً

وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ: مَرَزَتْ مَرْجُلٍ صَالِحٍ إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٍ،
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ لَا يَكُنِ الْمُرُورُ بِصَالِحٍ فَالْمُرُورُ بِطَالِحٍ، وَقِيلَ: إِنْ هَذَا الْحَرْفُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَعُودُ إِلَى قُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَى إِحَادٍ لَتَقْدُّمِ ذِكْرِهِ

• جَوَارُ رَفَعَ (تَمَرًا)، وَجَرَّهُ فِي: أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَوْ يَكُونُ
عِندَكَ تَمَرٌ، وَلَوْ تَمَرًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ تَمَرًا^(١)

وَقِيلَ: إِنْ (لَوْ) حَاصَّةٌ بِالْعَمَلِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ الْعَامِلُ فِيهِ
فِعْلٌ مَحْدُوفٌ يُفَسِّرُهُ مَا تَعَدَّهُ، أَوْ اسْمٌ مَنْصُوبٌ يَفْعَلُ مَحْدُوفٌ يَفَسِّرُهُ مَا تَعَدَّهُ، أَوْ
عَلَى أَنَّهُ حَبَرٌ (كَانَ) الْمَحْدُوفَةُ.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ^(٢) أَنَّهُ قَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ يُعْرَبُ مُتَدَأً عَلَى أَنَّ مَا تَعَدَّهُ
الْحَبَرُ فِي الظَّاهِرِ.

وَمِمَّا عُدَّ شَاهِدًا عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُ الْعَرَبِ لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَنِي، وَقَوْلُ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: لَوْ عَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَ عُبَيْدَةَ، وَ: لَوْ زَيْدًا رَأَيْتُهُ أَكْرَمْتُهُ، وَالْحَدِيثُ
النُّوَيْيُّ الشَّرِيفُ: «التَّمَسُّ وَلَوْ حَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٣)، وَ: اضْرِبْ وَلَوْ زَيْدًا، وَ:

(١) انظر الصمد، حاشية الصمد على شرح الأسموي ٢ ٢٤٣

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، معني السيب ٤١٨/٣ ٤١٩

(٣) انظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب النكاح، باب مروج المعسر ٩ ١١٣، ١١٠، س

هشام الأنصاري، معني السيب ٤١٨/٣ (لحاشية)

ألا ماء ولو باردًا، وعَيْرٌ ذلك

• حوارٌ نَصَبَ (رَيْدًا)، وحرَّه في. حَسُنْتُ ورَيْدًا دِرْهَمًا، بالحرِّ، والنَّصَبِ، على أنَّ النَّصَبَ على المفعول معه، وأنَّ الحرَّ بالعطف على الصَّير المتَّصل في (حَسُنْتُ)، أو بصَّير (حَسَبُ) أخرى، والتَّقْدِيرُ. حَسُنْتُ وحَسُنْتُ رَيْدًا^(١)

• حوارٌ بَصَبِ الاسم، ورَفَعِهِ فيما يُعَدُّ من باب الإلعاء: اِخْتَصَّتْ الأفعالُ القُسيَّةُ بالإلعاء، والتَّعْلِيْقُ عن العملِ إلَّا المَعْنِيَّ الحامدين. هَبِ، وتَعَلَّمْ؛ لأنَّ هذه الأفعالُ صَعِيْقَةٌ لِحِمْاءِ مَعْنِيَّهَا، لِكُومِهَا قُليَّةٌ، ولأنَّ ما يَتَعَلَّقُ بها الأَحْدَاثُ، كالقِيَامِ، والعِلْمِ، أمَّا ما يَتَعَلَّقُ بالأفعالِ الأُخْرَى فالِدَّاءُ، ولذلك ليس هـ تأثيرٌ في المفعول به كتأثيرِ الأفعالِ الأُخْرَى^(٢).

والمُرَادُ بالإلعاء مَنعُ هذه الأفعالِ من بَصَبِ مفعولين أصْلُهَا مُبْتَدَأٌ، وحرَّ، وإِبْطَالُ عَمَلِهَا لَفْطًا، ومَحَلًّا، وَيَعُودُ السَّنْتُ في هذا الإلعاء إلى عدمِ الحِفْظِ على الرُّتْبَةِ في تَرَاكِيْبِهَا اللُّغَوِيَّةِ، وهذه الرُّتْبَةُ تَتَدَيَّ في يَأْتِي.

١ أن يَتَقَدَّمَ الفَعْلُ القُسيُّ على مفعوليه، وهي الرُّتْبَةُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي يَحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ معها هذا الفَعْلُ، كما في طَسْتُ عِنْدَ اللَّهِ قَائِمًا.

٢ أن يَتَوَسَّطَ الفَعْلُ القُليُّ مفعوليه، وهي مَسْأَلَةٌ يَسْتَوِي فِيهَا الإلعاء والإِعْمَالُ، كما في قَوْلِكَ عِنْدَ اللَّهِ طَسَنْتُ قَائِمًا، وقَائِمًا، وقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣)

شَجَاكَ أَطْنُ رَنْعُ الطَّاعِيْنَا وَلَمْ تَعْلَأْ عَدْلُ الْعَدْلَيْنِ

(١) انظر ابن هشام لأبصار، معني الملب ٦ ١٤١

(٢) انظر انصار، حاشية لسان على شرح لأشعوي ٢ ٢٦ ٢٧

(٣) انظر انصار، حاشية لسان على شرح لأشعوي ٢ ٢٨، ابن هشام لأبصار، معني الملب

٥ ٥٦، السوطي، معني هو مع ٢ ٢٣٠

على أن هذا الشاهد يروى نصب (رَبْع)، ورفعه على الإلغاء، والإعمال،
وقيل، إنه يجوز أن تكون (أَطْن) رائدة، أو لغواً، على أن (رَبْع) فاعل للمعل
(شحاك).

٣ أن يتأخر الفعل القلبي عن مفعوليّه، على أن القول في هذا المعل من حيث
الإلغاء، والإعمال كالقول في سابقه، وقيل: إن الإلغاء أرجح من الإعمال،
كما في قول الشاعر^(١).

آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامٌ
على أن المعل القلبي (تَعْلَمُونَ) ملغى، ولم يعمل في مفعوليّه، وهما: آتِ
الموت، على أن (الموت) مبتدأ خبره اسم الفاعل (آتِ)

٤- أن يسبق الفعل القلبي المتقدم على مفعوليّه كلمة أخرى، كما في: متى طنت
زبداً قائماً، على أن الإعمال أرجح، أو واجب، لأن المعتد به في هذه المسألة
محيط به هذا الفعل قبل مفعوليّه، وهو وخوت يفضي إلى تأويل ما جاء على
جلافيه، كما في قول كعب بن زهير^(٢).

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِحْصَالُ لَدَيْنِكَ تَنْوِيلُ
على أن ظاهر هذا الشاهد ينبئ عن إلغاء الفعل (إحَال) على مذهب
الأخص، والكوفيّين، وقيل: إن الإلغاء يعود إلى تقدم حرف النفي (ما) على
هذا الفعل، أمّا الإعمال فمحمول على أن المفعول الأول ضمير الشأن
المحذوف، وأن الجملة (لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ) في موضع نصب على المفعول الثاني.

(١) انظر الصبان، حاشية الصان على شرح الأشموي ٢٨/٢

(٢) انظر الصبان، حاشية الصان على شرح الأشموي ٢٩، ٢

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ تَعْضُرِ الْفَزَارِيِّينَ^(١)

كَذَاكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ
عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ (رَأَيْتُ) مُلْعَى عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَقُوعِهِ قَبْلَ مَفْعُولِيهِ، وَالْقَوْلُ
مِنْ حَيْثُ الْإِعْمَالُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ
وَقِيلَ: إِنَّ الْإِلْعَاءَ يُغْدُ قَبِيحاً فِيمَا يَأْتِي:

(١) أَنْ يُؤَكَّدَ الْفِعْلُ بِمَصْدَرِهِ، كَمَا فِي: زَيْدٌ ظَنَنْتُ الظَّنَّ قَائِمٌ.

(٢) أَنْ يُؤَكَّدَ الْفِعْلُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ عَائِداً عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، كَمَا
فِي: زَيْدٌ طَسَّتْ ذَاكَ (الظَّنَّ) مُنْطَلِقٌ، وَهُوَ أَقْلٌ قُبْحاً مِنْ سَابِقِهِ.

(٣) أَنْ يُؤَكَّدَ الْفِعْلُ بِصَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، كَمَا فِي: زَيْدٌ
طَسَّتْهُ (الظَّنَّ) مُنْطَلِقٌ، وَهُوَ أَقْلٌ قُبْحاً مِنَ الْأَوَّلِ.

(٤) أَلَّا تَدْخُلَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْاسْمِ، فَإِنْ دَخَلَتْ وَجَبَ الْإِلْعَاءُ، كَمَا فِي: لَزَيْدٌ
قَائِمٌ طَسَّتْ.

(٥) أَلَّا يُنْعَمَ الْفِعْلُ، فَإِنْ نُبِيَّ امْتِنَعَ الْعَمَلُ، كَمَا فِي: زَيْدٌ قَائِمٌ لَمْ أَظُنَّ، كَمَا قِيلَ،
لِسَاءِ الْكَلَامِ عَلَى النَّهْيِ^(٢)؛ وَكَمَا يُفْهَمُ.

وَنَعْدُ فَيَتَدَيُّ لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى شَوَاهِدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُطْمَأَنَّ إِلَيْهَا،
إِذْ لَا يُسْتَبَعْدُ أَنْ يَكُونَ لِلنُّحَاةِ أَثَرٌ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الضُّطُّ الْإِعْرَابِيُّ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّرُ
ذَلِكَ أَنَّ الشَّاهِدَ الْأَحِيرَ جَاءَ مَرْفُوعٌ الْقَافِيَةِ عِنْدَ الشَّرَاحِ، وَمَنْصُوبٌ فِي الْحِمَاسَةِ،
كَمَا فِي (شرح الشواهد للعيني)^(٣)

(١) انظر انصباب، حاشية النصب على شرح الأشموي ٢٩/٢

(٢) انظر انصباب، حاشية النصب، حاشية النصب على شرح لأشموي ٢٧/٢

(٣) انظر انصباب، حاشية انصباب على شرح الأشموي ٩/٢

• حوار رفع (غير) بالتَّوِين، ونَصْها بلا تَوِين، ونَصْها بالتَّوِين، في مثل
فَصْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرَ، بِالْفَتْحِ عَلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، عَلَى أَنَّ الْمُصَافَ إِلَيْهِ مُنَوًى،
وَفِي هَذَا الْقَوْلِ حَذْفُ اسْمِ (لَيْسَ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنِيَّةً عَلَى أَنَّهَا اكْتَسَبَتْ
الْبَاءَ مِنْ إِصْفَتِهَا إِلَى مَنِيَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ غَيْرًا، وَلَيْسَ غَيْرٌ، عَلَى أَنَّ
الْحَرَكَةَ إِغْرَابِيَّةً، عَلَى أَنَّ التَّوِينَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَوِينًا تَمْكِينًا، أَوْ تَعْوِضًا.

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ رَفَعَ (غَيْرَ)، وَجَرَّهَا، وَنَصْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ
إِلَهِ غَيْرِهِ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الرِّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّعْتِ، أَوِ الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ (إِلَهِ)؛ لِأَنَّ
(مِنْ) رَابِئَةٌ، وَأَنَّ الْحَرَّ عَلَى النَّعْتِ، أَوِ الْبَدَلِ مِنْ (إِلَهِ) لَفْظًا، وَأَنَّ النَّصْبَ عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾. وَفِي
مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ... وَفِي عَادٍ. وَفِي ثَمُودَ وَقَوْمَ نُوحٍ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا
فَاسِقِينَ^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي (قَوْمَ نُوحٍ) ثَلَاثَ قِرَاءَاتٍ^(٣):

أ- بِالْجَرِّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَالْأَحْوَيْنِ عَطْمًا عَلَى (وَفِي الْأَرْضِ)، أَوْ عَلَى
(وَفِي مُوسَى)، أَوْ عَلَى (وَفِي عَادٍ)، أَوْ عَلَى (وَفِي ثَمُودَ)، وَهُوَ الْأَرْحَحُ
لِكَوْنِهِ قَرِيبًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

ب- بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ مِنَ السَّعَةِ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ سِتَّةُ أَوْحٍ النَّصْبُ
يَعْمَلُ مُقَدَّرٌ تَقْدِيرُهُ: وَأَهْلُكَ قَوْمَ نُوحٍ، أَوْ: وَادَّكُرُ قَوْمَ نُوحٍ، وَالْعَطْفُ عَلَى

(١) لأعراف ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(٢) مداريب ٢٠، ٤٦.

(٣) نظر لسلمين خلبي، الدرر المصونة في علوم الكتاب مكيون ١٠، ٥٦، أبو حنبل النحوي، البحر
محيط ٨، ١٤١، لمحشري، لكشاف ١٩/٤، القرطبي، تفسير القرطبي ٨، ١٤١.

مَفْعُول (فَأَحْذَاهُ)^(١)، أو على مَفْعُولٍ (فَنَبِّدَاهُمْ فِي الْيَمِّ)^(٢)، أو على مَفْعُولٍ (فَأَحْذَتْهُمْ الصَّاعِقَةُ)^(٣)، أو على مَحَلٍّ (وَيِ مُوسَى)، كما ذكر الشَّحَاءُ

ج- بالرَّفْعِ، وهي قراءة أبي السَّمَّالِ، وابنِ مُقْسِمٍ، وغيرهما- على الابتداءِ على أَنَّ الْخَيْرَ مُقَدَّرٌ، والتَّقْدِيرُ: وَقَوْمُ نُوحٍ أَهْلَكْنَاهُمْ، وغير ذلك.

• حوارُ رَفْعِ الاسمِ بعدَ (أَمَّا)، ونُصْبِهِ فِي سَمْعٍ، كما يُفْهَمُ: أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عِبِيدٍ، وَأَمَّا قُرَيْشًا فَأَمَّا أَفْصَلُهَا، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبِيدٍ، وَأَمَّا عُنْدَانٍ فَذُو عُنْدَيْنٍ، بِالرَّفْعِ، وَالنُّصْبِ، على أَنَّ الرَّفْعَ هُوَ الْمُخْتَارُ: "وَرَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وَدَلَّكَ قَوْلُكَ أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عِبِيدٍ، وَأَمَّا الْعُنْدُ فَذُو عُنْدٍ، وَأَمَّا عُنْدَانِ فَذُو عُنْدَيْنٍ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الرَّفْعُ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُ فِي هَذَا الدَّرَجَةِ أَسْمَاءً، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَحْرِي تَحْرِي الْمَصَادِرِ... وَرَعَمَ يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عِبِيدٍ، وَأَمَّا الْعُنْدُ فَذُو عُنْدٍ، يُجَرِّوهُ تَحْرِي الْمَصْدَرِ سِوَاءً، وَهُوَ قَلِيلٌ خَبِيثٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ شَهَّوهُ بِالْمَصْدَرِ كَمَا شَهَّوْا (الْجَمَاءَ الْعَصِيرَ) بِالْمَصْدَرِ، وَشَهَّوْا خَمْسَتَهُمْ بِالْمَصْدَرِ، كَأَنَّ هَؤُلَاءِ أَحَارُوا هُوَ الرَّحْلُ الْعَبِيدُ، وَالدَّرَاهِمُ، أَيْ لِلْعَبِيدِ، وَالدَّرَاهِمُ، وَهَذَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَخَّهْهُ، وَصَوَّاهُ الرَّفْعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَيُونُسُ، وَلَا أَعْلَمُ الْحَلِيلَ حَالِفُهُمَا. " (٤)

(١) الآية ٤٠ ﴿فَأَحْذَاهُ وَجُودَهُ﴾

(٢) الآية ٤٠ ﴿فَنَبِّدَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾

(٣) الآية ٤٤

(٤) سيونه، لكتب ١ ٣٨٧ ٣٨٩، ونظر ابن هشام الأنصاري، معني ببيت ١ ٣٧٢ ٣٧٤،

لدسوقي، حاشية لدسوقي على معني ١ ٦٢، ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٣٢، سرد، مقتضب

٣/٢٧، الملقي، رصف المدي ٢٩٧، اهروي، الأرهية ٥٣

ودكر السيراقي أنَّ المبرِّد لا يُجَيِّز النَّصْبَ، وأنَّ سَيَوِيه يُجَيِّزُه على ضَعْفِهِ،
وأنَّ الرَّخَّاح يَحْمِلُهُ على تَقْدِيرِ مُصَدِّرٍ مُصَافٍ: أَمَّا يَلْتَكِ الْعَبِيدُ قَدْوَةَ عَبِيدٍ^(١)
وأهل الحجاز يَنْصُونُ ما نَعَدَ (أَمَّا)، وهو نَصَبٌ تَحْتَارُهُ تَمِيمٌ إذا كان
مُصَدِّرًا. "ومسألة. أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ - يَلْزَمُ أَهْلَ الْحِجَازِ فِيهِ النَّصْبُ، وَتَحْتَارُهُ
تَمِيمٌ"^(٢).

والتَّصْبُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ لِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ. مِنْهَا
ذَكَرَتِ الْعَبِيدُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَأْتِي نَعَدَ (أَمَّا) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
فِي مِثْلِ. أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، وَأَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ، وَالتَّقْدِيرُ. مِنْهَا ذَكَرَتِ عِلْمًا، وَهَذَا
الْإِعْرَابُ عِنْدَهُ أَسهَلُ، وَأَخْسَرُ مِنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا الْعَامِلُ فِيهِ مَا نَعَدَ الْمَاءَ،
أَوْ مَفْعُولًا لَهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، أَوْ حَالًا إِنْ كَانَ نَكِيرَةً؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَاءِ لَا يَعْمَلُ
فِيهَا قَبْلُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَحْدُوفًا يُقَدَّرُ قَوْلُ الْمَاءِ

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا عَمَّا مَرَّ أَنَّ نَصْبَ غَيْرِ الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَادِرٌ، صَعِيفٌ،
خَفِيفٌ، وَأَنَّ بَعْضَ الشُّحَاةِ قَدْ أَنْكَرُوهُ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى رَفَعُ الْمَصْدَرِ أَيْضًا، وَهُوَ رَفَعٌ
يُغَرِّزُهُ أَنَّ سِي تَمِيمٍ لَا يُجَيِّزُونَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا الرَّفْعَ، كَمَا فِي
أَمَّا عَلِمْتُ قَدْوَةَ عِلْمٍ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ صَيْرَ إِلَيْهِ لِحُذْبِ الْإِتِّبَاهِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ،
عَلَى أَنَّهَا الْمَحْذُورُ، أَوْ التَّوْزَعُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ

● حوارُ رَفَعِ مَا بَعْدَ (لَيْتَا)، وَنُصْبُهُ، أَوْ مَا بَعْدَ (إِنَّ)، وَأَحْوَاتِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا
(مَا) الْكَافَّةُ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ قَلِيلٌ، كَمَا يُفْهَمُ عَمَّا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّاحِ عَلَى
شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ): "(وَقَدْ بَيَّنَّيَ الْعَمَلُ): قَدْ لِلتَّقْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ لَغَيْرِ (لَيْتَ)،

(١) نظر سيبويه، المكنز ٣٨٩، ١ (حاشية ١)

(٢) نظر سيبويه، المكنز ٣٨٤، ١

وللتحقيق بالنسبة لـ (لَيْتَ)؛ لأنَّ إعمالها كثيرٌ بل أَوْحَتْهُ نَعْصُهُمْ^(١)،
وَيَمُنُّ أَجَارَ الإِعْمَالِ مَعَ هذه الحُرُوفِ فَضْلاً عَنِ (لَيْتَ) قِيَاساً الرَّخَّاحُ،
وَأَنَّ السَّرَّاجَ، وَقَدْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ ابْنُ النَّاطِمِ، وَهِيَ مُسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عِنْدَ
مُتَهَوِّزِ النُّحَاةِ، لِأَنَّ (مَا) أَرَالَتْ اخْتِصَاصَ هذه الحُرُوفِ بِالأَسْمَاءِ، وَهِيَائِهَا
لِلدُّخُولِ عَلَى الأَفْعَالِ.

وعلى الرَّعْمِ مِنْ إِحَارَةِ الإِعْمَالِ مَعَ غَيْرِ (لَيْتَ) مِنَ الحُرُوفِ فِي هذه الْمَسْأَلَةِ
فَإِنَّ الْمُحِيرِينَ لَمْ يَرَوْدُونَا شَاهِدٌ فَصِيحٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَرِّدَهَا، أَوْ أَنْ يُتَّكَأَ عَلَيْهِ فِيهَا.
وَمِمَّا عُدَّ شَاهِداً عَلَى إِعْمَالِ (لَيْتَا)، وَإِهْمَايَا قَوْلُ النَّاعَةِ^(٢).

قَالَتْ أَلَا لَيْتَاهَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِهَا أَوْ نِصْمَةٍ فَقَدْ

نَصَبَ (الْحِمَامُ)، وَرَفَعَهُ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْخَحُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كَمَا ذَكَرَ
ابْنُ هِشَامٍ، وَأَنَّ رُؤْيَا كَانَ يُشَدُّ هَذَا الشَّاهِدَ بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّ (مَا) كَقَفٍّ، وَأَنَّ اسْمَ
الإِشَارَةِ مُسْتَدَأً، وَأَنَّ (الْحِمَامُ) نَدْلٌ مِنْهُ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى وَحُوبِ إِعْمَالِهَا.
وَقَدْ عَدَّ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ، وَالْيَاسِيَّيْنَ (مَا) الْكَافَّةَ لـ (إِنَّ) نَاقِيَةً، لِإِفَادَتِهَا
الْحَضَرَ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا يُبْصَرُ إِلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاةِ^(٣).

وبعد، فَإِنَّ إِحَارَةَ إِعْمَالِ غَيْرِ (لَيْتَ) فِي هذه الْمَسْأَلَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى شَوَاهِدٍ
تُعَزِّزُهُ، وَأَنَّ إِعْمَالَ (لَيْتَ)، وَإِهْمَايَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَنَاسَى إِعْمَالُهَا لِتَحْقِيقِ الْإِطْرَادِ فِي
الْعَمَلِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصْدُ الْمُحَالَفَةِ لِمُجَدِّبِ

(١) لَصَاد، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُومِي ١ ٢٨٣ ٢٨٤

(٢) انظر ابن هشام لأبصار، معني السيب ٤ ٧٨، لَصَاد، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُومِي
٢٨٤ ١

(٣) بَطَر لَصَاد، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُومِي ١٤٢/٣

الانتباه إلى ما نغدها لتوكيده، ولا سيما أن في هذا الشاهد روايتين.

- جوار الصم، والفتح في المادى، وهي مسألة تبدى بوضوح فيما يأتي^(١)
أن يكون التابع لفظة (ابن) الواقعة بين علمين: أحار النحاة في (ريد)
العلم المفرد في قولك: أريد بن سعيد، الصم، والفتح، على أن الصم محمول على
الأصل، وهو ضم المادى العلم المفرد، وأن الفتح محمول إما على الإتيان للفظ
(ابن)، لأن الحار بينهما غير حصين؛ لأنه ساكن، وإما على توهم تركيب
الصفة، والموصوف تركيباً مرجحاً من حيث جعلها كلمة واحدة، أو على أن
كلمة (ابن) زائدة فصلت بين المتصايفين (ريد سعيد)؛ لأن ابن الشخص يجوز
إضافته إليه

وهذه المسألة مقيدة بكون لفظة الابن صفة، ليست مشتاة ولا مجموعة،
ومضافة إلى علم آخر، وكون النوة حقيقية، وكون المادى علماً مفرداً، صحيح
الآخر

وإن كانت لفظة الابن في هذه المسألة بدلاً، أو عطف يدي، أو مندى، أو
مفعولاً به لمعل محذوف وخب ضم المندى؛ لأن تركيبه مع ما مر لا يصح.
ومما يبعد من ذلك قول أحد الرخاز^(٢):

يا حاكم بن المنير بن الحارود سراق المخذ عليك محذود

على أن (حكم) يجوز فيه الصم، والفتح كما مر.

وخلا على ما مر فإن ما لم يخص سلطان هذه القيود السابقة لا يصح أن

(١) انظر لتفصيل في هذه المسألة في اس هشام لأنصري، معي السب ٤ ٨٠، السيوطي، مع
اهرام ٢ ١٩١

(٢) انظر انصاري، حاشية الصان على شرح الأشموي ١٤٢/٣

يَأْخُذُ حُكْمَ الْمُنَادِي الَّذِي يَجْصَعُ لِهَذَا السُّلْطَانِ، كَمَا فِي: يَا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو، الَّذِي
يَحِبُّ فِيهِ الصَّمُّ؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ، وَهِيَ نَكِيرَةٌ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، فَتُنْصَبُ،
أَوْ تُنْصَبُ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً، كَمَا قِيلَ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو، مِنْ حَيْثُ وَحُوتِ
الصَّمِّ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ ابْنٍ لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ بَلْ فُصِّلَتْ عَنْهُ بِالْصَّفَةِ، وَفِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ
الْمَاضِلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يَتَقَيَّدْ بِهَا الْكُوفِيُّونَ، كَمَا
فِي قَوْلِ خَرِيرٍ^(١)

فَمَا كَفْتُ نَرْ مَامَةً وَابْنُ أَرْوَى بِأَخَوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

عَلَى أَنَّ (الْجَوَادَا) نَعْتُ لـ (عُمَرُ) عَلَى الْمَحَلِّ، وَالرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ حَائِثٌ، عَلَى
أَنْ فَتَحَةَ (عُمَرُ) مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: يَا عُمَرَا، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجِيزُ الْخَاقَ
هَذِهِ الْأَلْفَ فِي غَيْرِ اللَّذَنَةِ، وَالْإِسْتِغْنَاءَةِ، وَالتَّعْجُّبِ، أَوْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ: يَا
عُمَرَا بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَقَدْ حُذِفَ هَذَا التَّنْوِينُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي وَحُوتِ الصَّمِّ فِي مَثَلِ: يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ (ابْنِ)
لَيْسَتْ مُضَافَةً إِلَى غَلَمٍ، كَمَا مَرَّ

وقِيلَ: إِنَّ فَتْحَةَ ابْنٍ فِيهَا تَوَافَرَتْ فِيهِ قِيُودُ صَمِّ الْمَادِي الْمَوْصُوفِ بِهِ
الْلَفْظَةُ - فَتَحَةُ إِغْرَابٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ مُنْهَوِرِ السُّحَاةِ، أَوْ فَتَحَةُ بِنَاءٍ لِتَرْكُوبِهَا مَعَ
مَوْصُوفِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْخُرَحَانِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ رُبَّمَا تُصَمُّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ
إِتِّبَاعًا لِلْمَوْصُوفِ الْمُصْمُومِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ فِيهَا حِكَاةُ الْأَخْفَشِ عَنْ
بَعْضِهِمْ: يَا زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو

(١) انظر انصبا، حاشية انصبا على شرح الأشموني ١٤٣/٣

وَتَأْخُذُ لَفْظَةً (أِنَّة) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُكْمٌ مُذَكَّرٌهَا (أَنَّ) عِنْدَ بَعْضِ السُّحَاةِ،
أَمَّا لَفْظَةُ بَيِّنَةٍ فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ، إِذْ يَجِبُ ضَمُّ الْعِلْمِ الْمُسَادِ الْمُقَرَّدِ مَعَهَا، كَمَا فِي يَا
هَذَا بَيِّنَةٌ عَمِيرٌ، لِأَنَّهَا بَعِيدَةُ الشَّهَادَةِ فِي اللَّفْظِ، أَوْ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ، أَوْ أَنَّ
الْفَتْحَ مُتَّبِعٌ مَعَهَا لِتَعَدُّ الْإِثْنَاءِ، لِأَنَّ الْفَاصِلَ، وَهُوَ الْهَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ، حَاكِرٌ
حَصِينٌ، وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي (نَبِيٍّ) تَضَعِيرٌ أَيْ (١)

وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْعِلْمِ الْمُقَرَّدِ الصَّحِيحِ الْآخَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (فُلَانٌ)،
و(صُلٌّ)، و(سَيِّدٌ) فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، كَمَا فِي يَا فُلَانُ نُنْ فُلَانِي، وَيَا صُلُّ نُنْ
صُلٌّ، وَيَا سَيِّدُ نُنْ سَيِّدِي، وَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَذْهَبِ الْبُصْرِيِّ.

وغير ذلك مما ورد فيه الرفع، أو النصب، أو الحر، وهي مسألة سَتَبَدَى
بَوْصُوحٍ، وَتَفْصِيلٍ فِي مَكَانِهَا.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ السُّحَاةَ هُمْ أَثَرٌ فِي كَوْنِ الْكَلِمَةِ رُويَتْ بِالنَّصْبِ، أَوْ الِرْفَعِ، أَوْ
الْحَرِّ لِلتَّافُسِ فِي التَّأْوِيلِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُثَبَّتَ مِمَّا لِيُطْمَأَنَّ
إِلَيْهَا عِنْدَ بِنَاءِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنَّ السُّحَاةَ يُكْثِرُونَ مِنْ تَوْهَمِ
النَّصْبِ، أَوْ الِرْفَعِ، أَوْ الْحَرِّ فِي تِلْكَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَطْهَرُ عَلَى أَوَّحَرِهَا الْحَرَكَاتُ
الْإِعْرَابِيَّةُ كَالْمُسَيَّاتِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ، وَالْحُرُوفِ الْمُعْطَّعَةِ؛ لِتَحْقِيقِ التَّافُسِ،
وَالْتَّسَانِي فِي انْتِكَارِ التَّعْلِيلَاتِ وَالتَّأْوِيلَاتِ، وَالْأَوَّجُهُ الْإِعْرَابِيَّةُ الْمُخْتَلِفَةُ

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ اخْتِمَالِيَّةَ تَأْثِيرِ السُّحَاةِ فِي الرِّوَايَةِ مَا يُطَالَعُ مِنْ أَقْوَالٍ، كَمَا فِي
"وَيَجُوزُ رَفْعُهُ، وَيَمْتَنِعُ بِأَوْدَةٍ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْأَحْفَشُ مِنْ سَخْوٍ لَا
رَحْلَ، وَامْرَأَةٌ فَشَادُ،" (٢)، وَغَيْرَ ذَلِكَ فَضْلاً عَنْهَا مَرَّةً، " وَلَوْ رُفِعَ عَلَى اللَّفْظِ

(١) انظر النصب، حاشية النصب على شرح الأشموني ١٤٣/٣

(٢) النصب، حاشية النصب على شرح الأشموني ١٤ ١٣ ٢

لحاز، ولكن القوافي منصوتة. (١)

• حوار رفع تابع المُنَادَى المَصْمُوم، ونَصْبِهِ أَحَارُ التُّحَاةُ فِي رَافِعِ المُنَادَى عِوَرِ المَصْدَفِ، أَوِ المَقْتَرُونَ (أَل) الرُّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالتَّصْبِ عَلَى المَحَلِّ، كَمَا فِي: يَا عَلَامُ بَشْرٌ، وَبَشْرًا، وَبَشْرٌ بِالصَّمِّ، عَلَى أَنَّ الْأَحْيَا نَدَلٌ مِنَ المُنَادَى المَبْنِيِّ لِأَنَّ هَذَا النَّدَلَ عَلَى بَيَّةٍ إِعَادَةُ الْعَامِلِ، وَالرُّفْعُ، وَالتَّصْبُ لِلتَّوْنِ عَمُومًا عَلَى عَطْفِ الْيَدِ

وَمِنْ ذَلِكَ التَّوَكُّيدُ، كَمَا فِي يَا تَمِيمُ أَتَجْعَلُونَ عَلَى اللَّفْظِ، وَيَا تَمِيمُ أَتَجْعَلُونَ خَلًّا عَلَى المَحَلِّ

وَيَحْتَصِفُ نَصْبُ هَذَا التَّالِي إِذَا كَانَ مُصَدَّقًا، وَعُدَّ نَدَلًا مِنَ المَصْمُومِ، لِأَنَّ النَّدَالَ يَكُونُ عَلَى بَيَّةٍ إِعَادَةُ الْعَامِلِ، كَمَا فِي: يَا رَيْدُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَيَا رَيْدُ وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ كِلَانِيَّةً عَنِ الْعَامِلِ، وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ المَارِيّ، وَالكَوْفِيِّينَ يَا رَيْدُ وَعَمْرًا، وَيَا عَبْدُ اللَّهِ وَكُرًّا.

وَيَجُوزُ فِي المَعْطُوفِ المَقْتَرِ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْعِلْمِ المَفْرَدِ الْمُسَبَّبِ عَلَى الصَّمِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - الرُّفْعُ، وَالتَّصْبُ، كَمَا فِي يَا رَيْدُ وَاحْسَنُ الْوَحْه؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ حَرْفِ النَّدَاءِ قَلَّةٌ لَا يَصْحَحُ؛ وَلِذَلِكَ عُدَّ شَبِيهًا بِالنَّعْتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، عَلَى أَنَّ الْحَقِيلَ، وَبَيْتَوَيْهِ، وَالمَارِيّ يَحْتَارُونَ الرُّفْعَ لِتَحْقِيقِ الْمَشَاكِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.

وَسَخَوِيَّيْنِ فِي قِرَاءَةِ الشَّبَعَةِ: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (٢)، نَصْبٌ

(١) لَصَادٌ، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ لِشَعْرِي ٢ ١٤٣ (شَرْحُ شَوَاهِدِ لَعَبِي)

(٢) س ١٠

(والطَّيْرُ) أَرْزَعَةٌ تَأْوِيلَاتٌ^(١):

- أ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (فَضْلًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا﴾
ب أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ عَدَّهُ أَنْزِلَ الْحَشَابُ صَعِيْقًا.
ج أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِغَلِّ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ.
د أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوْصِعِ (جَمَالٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِ خَرْفَ الدَّاءِ، فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ مَا يَلِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَلِأَنَّ فِي النَّصْبِ حَمْلًا لِلْقِرَاءِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَإِجْمَاعًا لِلْقُرَّاءِ مَا عدا الْأَعْرَاجَ؛ وَلِأَنَّ الْمَعْرَفَ (أَل) يُشْبِهُ الْمَعْرَفَ بِالْإِضَافَةِ مِنْ خِثِّ كَوْنِهَا تُعَرَّفُهُ، وَكَوْنُ الْمُضَابِ يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ يَنْخَصُّصُ بِهَا؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الرَّفْعَ وَاجِبٌ إِذَا كَانَتْ (أَل) مِنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ، كَالِيسَعِ، أَوْ لِمَنْحِ الْأَصْلِ كَالَّتِي فِي الْحَارِثِ، وَالْعَبَّاسِ، وَالضُّحَاكِ.
وَيَحْتَ فِي تَاوِعِ (أَيِّ) فِي أَسْلُوبِ الدَّاءِ الرَّفْعُ، كَمَا فِي: يَا أَيُّهَا الرَّحُلُ عِنْدَ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنْدَى فِي الْحَقِيقَةِ لَا (أَيِّ) الَّتِي تُعَدُّ وَضَلَةً لِبَدَاءِ هَذَا الْأِسْمِ الْمُقْتَرَنِ (أَل)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَسَبِ أَصُولِهِمْ لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ تَابِعٌ لَهُ.

وَأَحَازَ الْمَازِيَّ النَّصْبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ تَابِعَ مَا لَهُ مَحَلٌّ فِي الْإِعْرَابِ يُسْعَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ كَذَلِكَ، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى التَّعْتِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ، كَمَا يَطْهَرُ لِي، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ مُقَيَّدٌ بِالْجُمُودِ.

وَدَكَرَ ابْنُ الْبَادِشِ أَنَّ هَذَا النَّصْبَ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ

(١) انظر لسبب الحلقي، الدرر بصوت في علوم الكتاب يكون ٩ ١٥٩، أبو حيان السخوي، اسحر
محيط ٢٦٣/٧، لصان، حاشية الصلح عن شرح الأشموني ١٤٩/٣

تُعَزِّزُهَا قِرَاءَةُ الشُّدُودِ^(١): ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾^(٢)، بِنَصَبِ (الكَافِرِينَ).

وَقِيلَ إِنَّ (أَل) فِي هَذَا التَّابِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِسْبِيَّةٌ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْحُضُورِيَّةِ كَأَنَّ فِي تَابِعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، كَمَا فِي: حَاءُ هَذَا الرَّحُلِ، وَهُوَ حُضُورٌ اِكْتَسَبَتْهُ مِنْ كَوْنِ مَذْخُولِهَا صِفَةً لِكِرَّةٍ مَقْصُودَةٍ تُنْبِئُ عَنْ مَقْصُودٍ مُعَيَّنٍ حَاصِرٍ، كَمَا قِيلَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّابِعُ مُقَرَّبًا بِـ (أَل) الَّتِي تُبَيِّنُ عَنْ لُحِ الْأَصْلِ، كَمَا فِي: يَا أَيُّهَا الْحَارِثُ، أَوْ الْعَاسُ، أَوْ الضَّحَّاكُ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَاءِ، وَالْجَرَمِيِّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ يَكْثُرُ فِي مَنَعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَحَازَ الْأَحْفَشُ فِي هَذَا التَّابِعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ، عَلَى أَنَّ (أَيَّ) مَوْضُوعٌ اسْمِيٌّ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ صِلَتُهَا، وَهِيَ إِجَارَةٌ لَا تَصَحُّ عِنْدَ النُّحَاةِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَجَازَ طُهُورُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ الْمَحْدُوفِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَلَجَازَ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً الصَّلَةِ فِعْلِيَّةً.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ، وَابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّ أَصْلَ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - هُوَ يَا أَيُّهَا الرَّحُلُ (يَا أَيُّهَا الرَّحْلُ) عَلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ حُدُوفٌ مُسْتَعِينٌ عَنْ بَحْرَفِ التَّنْبِيهِ

وَيَجِبُ فِي تَابِعِ صِفَةٍ (أَيَّ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الرَّفْعُ، مُفْرَدًا كَانَ، أَوْ مُضَافًا، كَمَا فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ^(٣):

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ دُوَّ التَّزْيِ لَا تُوعِدِي خِيَّةً بِالسَّكْرِ^(٤)

(١) نَظَرَ الصَّبَّاحَ، حَاشِيَةُ لَصْبَانٍ عَنْ شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ١٥٠/٣

(٢) الْكَافِرُونَ ١

(٣) نَظَرَ الصَّبَّاحَ، حَاشِيَةُ لَصْبَانٍ عَنْ شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ١٥٢/٣

(٤) التَّزْيِ قِيلَ الْإِنْسَانُ إِلَى الشَّرِّ، وَالسَّكْرِ الْمُسْعِرُ

على أن (دُو التَّسْرِي) صِفَةٌ لـ (الجاهل) صِفَةٌ (أَيَّ)

وتُوصَفُ (أَيُّ) في هذه المسألة باسم الإشارة، كما في قول دي الرُّمَّة^(١).

ألا أَيْهَذَا الْبَايَعُ الْوَخْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِيرُ

على أن اسم الإشارة (هذا) صِفَةٌ لـ (أَيُّ)، وأن اسم الإشارة هذا وُصِفَ
بـ (أَل)، وهو (الدَّحْجُ الْوَخْدُ نَفْسَهُ)، وتُقَيَّدُ هذه المسألة بحُلُوِّ اسم الإشارة
من حَرْفِ الْخَطَابِ، وهو الْكَافُ، على الرَّعْمِ من أنْ تَنْ كَيْسَانَ أَجَارَ هذه
المسألة، كما في يَا أَيُّهَا دَاكُ الرِّحْلُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في حوار وضمها في هذه المسألة باسم مَوْضُوعٍ فيه (أَل)،
كما في. يَا أَيُّهَا الَّذِي تَرَلْ عَلَيْهِ الدَّكْرُ

ولم يُقَيَّدْ تَنْ عَصْفُورٍ، وأنْ مَالِكِ الْوَصْفِ باسم الإشارة في هذه المسألة
بأنْ يَكُونُ مَتْنُوعًا باسم مُقْتَرِنٍ لـ (أَل)، كما في^(٢).

أَيْهَدَابُ كُمْلَا رَادَكُمَا وَدَعَايَ وَاعِلًا فَيَمْرَ وَغَلَّ^(٣)

وهي مسألة لا تصحُّ عند غيرهم.

ويأخذ اسم الإشارة مُنَادِيَّ حُكْمِ صِفَةٍ (أَيُّ) في هذه المسألة من حيث
وَحُوْتُ دَكْرِهَا، وَرَفْعِهَا، وَاقْتِرَابِهَا بـ (أَل)، كما مرَّ، وكما في: يَا دَا الرِّحْلُ، وبِ دَا
الَّذِي قَامَ، على أن يُقَيَّدَ هذا الْوَحُوْتُ بكونِ تَرْكِ هذه الصِّفَةِ لَا يَسْتَطِيعُ
الْمُحَاطَةُ به تَبَيَّنَ هذا الْمُنَادِي دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى وَضْعِهِ

(١) نظر لسان، حاشية الصببار على شرح الأشموني ١٥٢/٣

(٢) نظر لسان، حاشية الصببار على شرح الأشموني ١٥٢/٣

(٣) انواع على الداحل على لغوم وهم شربوب

وَيَسْتَدَى دَلِك فِي عَدِّ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَضَلَّةَ لِبْدَاءِ هَذِهِ الصَّعَةِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ
لِرَحْلِ قَائِمٍ بَيْنَ قَوْمٍ حُلُوسٍ: يَا هَذَا الْقَائِمُ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَتَيَّنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
ذَوْرٌ دَكَّرَ صِفَةً بِهِ بِأَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ هُوَ الْمُقْصُودُ بِاللِّدَاءِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
تَكْمُرُ فِي تَقْدِيرِ الْمُكَلَّمِ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، أَوْ يَتَّهَ إِثَّاهُ - وَلَا يَلْزَمُهُ أَيُّ قَيْدٍ مِنَ الْقِيُودِ
السَّابِقَةِ، مَا عَدَا قَيْدَ الْاِقْتِرَابِ - (أَنْ) الَّذِي مَحْبَبُّ أَنْ يُرَاعَى، وَيُتَّقَدُّ بِهِ فِي هَذِهِ
لِمَسْأَلَةٍ؛ وَلِلدَّلِكِ تَأْخُذُ صِفَتُهُ حُكْمَ صِفَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَادِّيَّاتِ الْمُسَبَّحَةِ عَلَى الصَّمِّ، كَمَا
فِي يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ، وَيَا سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِ، عَلَى أَنْ فِي (سَعْدَ) الْمُنَادَى
بِالْفَتْحِ - ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ^١

أ أَنْ تَكُونَ الْفَتْحَةُ فَتَحَةً إِعْرَابٍ - لِأَنَّهُ مُدَدِي مُصَافٍ، عَلَى أَنْ (سَعْدَ) الثَّانِيَةِ
رَبْدَةٌ فَصَلَّتْ بَيْنَ الْمُتَصَابِقَيْنِ (سَعْدَ الْأَوْسِ)، وَهُوَ مَذْهَبُ بَيْتُونِيهِ، وَقِيلَ
إِنَّ (سَعْدَ) الثَّانِي تَوْكِيدٌ لِمُطَيِّ.

ب - أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُصَافٍ، عَلَى أَنَّ الْمُصَافَ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، عَلَى
أَنَّ الثَّانِي مُصَافٍ إِلَى هَذَا الْمُصَافِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَرْدَدِ، وَعَلَى أَنَّ
فِيهِ سِتَّةَ أَوْجُهُ إِعْرَابِيَّةٍ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى اللَّدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ، أَوْ عَلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ لِمَعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: أَغْنِي، أَوْ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، أَوْ الدَّلِيلِ، أَوْ
التَّوَكِيدِ، أَوْ التَّعْبِ.

ج - أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي مُرَكَّبَيْنِ تَرْكِيباً مَرَجِحاً كَتَرْكِيبِ أَخَذَ عَشَرَ،
وَأَصْرَاهُ، وَلِلدَّلِكِ بُيٌّ عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائِي، عَلَى أَنَّهَا مُصَافَانِ، وَهُوَ قَوْلُ
الْأَعْلَمِ. أَمَّا صَمُّ الْأَوَّلِ فَلِكُوبِهِ اسْمٌ عِلْمٍ مُفْرَدًا، وَقِيلَ، إِنَّ هَذَا الصَّمَّ

١) يَظَرُ لَصَد. حَاشِيَةُ صَبَدٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْعَوِي ١٥٤/٣

أَحْسَنُ الْوَجْهَيْنِ.

ومن ذلك أيضاً قول جرير^(١).

يَا تَيْمُ تَيْمَ عِدِّي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْهَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمْرٍ

وقول عبد الله بن رواحة، أو بنعصر ولید حرير^(٢).

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

ويجوز في الثاني إذا لم يكن مضافاً، كما في قولك يَا زَيْدُ زَيْدٌ - أَنْ يُصَمَّ عَلَى أَنَّهُ نَدْلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَنْ يُرْفَعَ، وَيُنْصَبَ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ، أَوْ الْمَحَلِّ.

ويجوز في الاسم الثاني في هذه المسألة أَنْ يَكُونَ اسْمُ حَنْسٍ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ عَلَماً، كَمَا فِي: يَا رَحُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ، أَوْ وَصْفاً، كَمَا فِي: يَا صَاحِبَ صَاحِبِ زَيْدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الصَّرِيحِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَوْحَبُوا ضَمَّ الْأَوَّلِ فِيهَا إِذَا كَانَ اسْمُ حَنْسٍ، وَنُصِبَهُ مُتَوْناً إِذَا كَانَ صِفَةً، كَمَا فِي: يَا صَاحِباً صَاحِبِ زَيْدٍ، أَوْ ضَمَّهُ بِلَا تَنْوِينٍ.

ويجوز في مثل قول العرب: يَا ابْنَ أُمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ فَتَحُ الْمِيمِ، وَكَسْرُهَا، عَلَى أَنَّ فِي الْفَتْحِ تَأْوِيلَيْنِ^(٣).

أَنَّ أَضْلَ مَا مَرَّ: يَا ابْنَ أُمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، عَلَى أَنَّ أَضْلَ الْأَلْفِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ حُذِفَتْ هَذِهِ الْأَلِفُ تَخْفِيفاً لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَلِذَلِكَ بَقِيََتِ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

(١) انظر الصيد، حاشية لصباح عن شرح لأشعري ١٥٤/٣

(٢) انظر الصيد، حاشية لصباح عن شرح لأشعري ١٥٣/٣

(٣) انظر الصيد، حاشية لصباح عن شرح لأشعري ١٥٧/٣

ب أن اللفظتين في هذه المسألة زُكِّتا تَرْكِيباً مَرَجِيّاً، ولذلك نَبَّيْنَا عَلَى فَتْحِ
الْحُرَائِي، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَوْنِيهِ، وَالْبَصْرِيِّينَ
وَيُحْمَلُ الْكَسْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ،
وَقَدْ بَقِيَتْ الْكَثْرَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْحَذْفَ مُقَيَّدٌ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ،
وَلِذَلِكَ لَمْ يُجَيَّرُوا حَذْفَ هَذِهِ الْيَاءِ فِيهَا لَمْ يَكُنْ اسْتِعْمَالُهُ، كَمَا فِي: يَا ابْنَ أَحْيٍ، وَبِ
أَنَّ خَالِي

وَمِمَّا جَاءَ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قِرَاءَةُ: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمٍّ﴾^(١).
وَنَعُدُّ فَلَعَلَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْحَائِثَةَ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ، وَمَا يَدُورُ فِي فَلَكِهَا مِنْ
تَأْوِيلَاتٍ، وَتَوْهُمَاتٍ - تَفْرَصُ عَلَيْهَا سُلْطَانُهَا لِرَجْعِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ
حَيْثُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْأَمْثِلَةِ الْمَصْنُوعَةِ الَّتِي لَجَأَ إِلَيْهَا الشُّحَاةُ لِتَوْسِيعِ قَوَاعِدِهِمْ،
وَأَصْوَهُمْ، وَمِنْ حَيْثُ التَّخْفِيفُ مِنْ تِلْكَ التَّوهُمَاتِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الثَّرَّةَ عَلَى أَنَّ
يُرَاعَى الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي هَذَا التَّخْفِيفِ، وَلَعَلَّ الْمَصِيرَ إِلَى أَنَّ الْاِتِّكَاءَ عَلَى حَرَكَةِ
يُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ أَصِيلَةً، وَإِلَى أَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ، أَوْ تِلْكَ الْحَرَكَةُ الْأُخْرَى
صَبْرٌ إِلَيْهَا رَعْنَةً فِي الْمَحَافَةِ لِحَذْبِ الْاِئْتِصَاءِ إِلَيْهَا، لِتَوْكِيدِهَا يُؤَدِّي إِلَى التَّخْلُصِ
مِنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ، وَلَا يَحْفَى مَا لِلْمُتَكَلِّمِ وَتَوَاصُلِهِ الْإِنْخَارِيِّ مَعَ
الْمُحَاطَبِ مِنْ أَثَرٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْاِنْخَارِ، أَوْ الْإِنْدَالِ.

• حَوَازُ حَرٍّ صِفَةِ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ، وَنَضْبِهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: يَا لَرَبِّدِ الشُّجَاعِ
لِلْمَطْلُومِ، عَلَى أَنَّ النَّضْبَ مَحْمُولٌ عَلَى مَوْضِعِ الْمُسْتَعَاثِ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ
الْأَثِيرِ "لَا يَنْعَدُ نَضْبُ الصِّفَةِ تَحَلًّا عَلَى الْمَوْضِعِ".^(٢)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ

(١) الأعراف ١٥٠

(٢) انظر النصار، حاشيه لِنَصَارَ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ١٦٤/٣

النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، عَلَى أَنَّ الرَّصِيَّ قَدْ حَرَّمَ بِامْتِنَاعِ غَيْرِ الْحَرِّ، وَهِيَ
مَسْأَلَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ مِنَ النَّصْبِ فِيهَا حَذَبُ الْأَشْيَاءِ إِلَى هَذِهِ
الْصِّفَةِ، لِتَوْكِيدِهَا

ثالثاً: أَنَّ الْخِلَافَاتِ النُّحَوِيَّةَ أَفْضَتْ إِلَى تَكْثِيرِ الْأَوْجُهَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ:

لَقَدْ أَتَى اِفْتِسَانُ السُّحَاةِ بِالتَّأْوِيلَاتِ، وَتَكْثِيرُ الْأَوْجُهَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ عَلَى حَسَبِ
مَدَاهِبِهِمُ النَّحَوِيَّةِ - إِلَى تَوْهَمِ جَوَارِ تَحْرِيكِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرَكَةِ
إِعْرَابِيَّةٍ، وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدُ ثَرَّةٌ أُحْصِغَتْ لِسُلْطَانِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
الْمُتَشَبِّهِ (١)

كَمْي ثَعْلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ لَا أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

عَنِ تَوْهَمِ كَوْنِ (دَهْرٌ) مَرْفُوعًا، وَجَرُّوْرًا، وَمَنْصُوبًا عَلَى أَنَّ فِي الرَّفْعِ وَجْهَيْنِ
أ - أَنْ يَكُونَ مُتَدَاً مُحْدُوفَ الْحَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: وَدَهْرٌ يَفْتَحِرُ بِكَ، عَلَى أَنَّ مَسْوَعَ
الْإِتْدَاءِ بِالسُّكْرَةِ كَوْنُهَا مَوْصُوفَةٌ

ب - أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى فَاعِلٍ (كَفَى)، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ (أَنَّ)، وَمَا فِي
خَيْرِهَا عَلَى أَنَّ الْبَاءَ رَائِدَةٌ.

وَالْحَرُّ تَحْمُولٌ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى (فَخْرًا) عَلَى تَوْهَمِ رَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ
(كَمْي)، وَأَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ(فَخْرًا)، وَيَكُونُ (أَهْلٌ) خَبَرًا لِمُتَدَاٍ مُحْدُوفٍ،
وَالْتَّقْدِيرُ: هُوَ أَهْلٌ لِأَنَّ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ

وَالنَّصْبُ تَحْمُولٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى (ثَعْلًا)، عَلَى أَنَّ (أَهْلٌ) خَبَرٌ لِمُتَدَاٍ
مُحْدُوفٍ، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَعْرِيِّ، وَذَهَبَ الرَّبْعِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (أَنَّ)،

(١) نَظَرَ سِمْسَامُ الْأَبْصَارِيِّ، مَعْنَى لَيْسَ ٢، ١٥٣

وَأَنَّ (أَهْلًا) مَعْطُوفٌ عَلَى حَرِّهَا، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلنِّسْبَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ
 وَيَعْدُ ابْنُ هِشَامٍ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ الْمَعْرِيُّ مِنْ بَابِ التَّعَسُّفِ: "وَلَا يُخْفَى مَا فِيهِ
 مِنَ التَّعَسُّفِ، وَشَرْحُهُ أَنَّهُ عَظُمَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهُوَ (تُعْلَا)، وَالْمَاعِلِ
 الْمُتَأَخِّرِ، وَهُوَ (أَنْتَ مِنْهُمْ) مَنْصُوبًا، وَمَرْفُوعًا، وَهُمَا (ذَهَرًا)، وَ(أَنْ)،
 وَمَعْمُولَاهَا، وَمَا تَعَلَّقَ بِخَرِّهَا، ثُمَّ حُدِفَ الْمَرْفُوعُ الْمَعْطُوفُ اكْتِهَاءً بِدَلَالَةِ
 الْمَعْنَى" (١)

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ مَا مَرَّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ طَالَعَهُ بِفَرَادِ مَكَانٍ لـ "قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ
 إِعْرَافٌ إِذَا كَانَ وَخِذُهُ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ تَغَيَّرَ إِعْرَافُهُ، فَيَسْتَفِي التَّخَرُّزُ فِي
 ذَلِكَ" ٢، وَمِمَّا عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ، مَا أَنْتَ، وَمَا شَأْنُكَ، عَلَى أَنَّهَا مَبْتَدَأٌ وَخَرٌّ، فَرَدَا
 ذِكْرَ (وَرِيدًا) بَعْدَهُمَا، مَا أَنْتَ وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وَرِيدًا - كَانَ (أَنْتَ) فَاعِلًا
 لِجَعْلِ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا تَصْنَعُ، أَوْ مَا تَكُونُ؟

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟ عَلَى أَنَّ (كَيْفَ) فِي
 الْمَثَلِ الثَّانِي حَالٌّ، وَيَكُونُ (رِيدًا) مَفْعُولًا مَعَهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ

رَابِعًا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُمَكِّنُ أَنْ يُوسَمَ بِأَنَّهُ مَلِكٌ عَمَلِيَّةَ الْكَلَامِ يَتَحَكَّمُ فِيهَا
 لَا يُخْفَى مَا لِلْمُتَكَلِّمِ مِنْ أَثَرِ رِئَاسٍ فِي الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَهُوَ الَّذِي
 يَرْفَعُ، وَيُنْصِبُ، وَيَجَرُّ، وَيَحْدِفُ، وَيَرِيدُ، وَيَضَعُ كَلِمَةً مَوْضِعَ أُخْرَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ
 مِمَّا يُخَصِّصُهُ لِسُلْطَانِ مُعْتَقِدَاتِهِ، وَأَعْرَافِهِ، وَعَادَاتِهِ، وَمَا يُكَبِّهُ مِنْ مَعَانٍ، وَيَرْعَى
 فِي أَنْ يُوصِلَهُ إِلَى الْمُحَاطَبِ، أَوْ الْمُحَاطَبِينَ، أَوْ السَّامِعِ، أَوْ السَّامِعِينَ بِوَسَائِلَ

(١) س. هشام الأنصاري، معني السبب (تحقيق لخطيب) ٢ / ١٥٦

(٢) س. هشام الأنصاري، معني السبب (تحقيق لخطيب) ٦ / ٦٢١-٦٢٢

مؤثرة في هؤلاء يُمكن أن تشدّي لهم من كلام المتكلم الذي يجب أن يكون مجيلاً
 هم على أشياء يعرفونها حق المعرفة من خلال وسائل، وقرائن متعددة تكون في
 داخل الكلام، أو خارجيه، فهذا المتكلم مُنتج، أو مُؤلف، وهؤلاء السامعون
 قراء محللون، وناقدون عايتهم القصوى تبين مراد هذا المتكلم.

فالمتكلم هو الذي يرفع، وينصب، ويحيز، ويستبدل حركة بأخرى، ويضع
 كلمة موضع أخرى، أو تحلة موضع أخرى، فهو الذي يضع جمع القلة موضع
 جمع الكثرة، أو جمع الكثرة موضع جمع القلة، ويضع اسم الماعل موضع اسم
 المفعول، أو اسم المفعول موضع اسم الماعل، ويضع جمع العقلاء موضع جمع
 غيرهم، ويضع الفعل الماضي موضع المضارع، أو المضارع موضع الماضي، وغير
 ذلك من المسائل الثرة التي تطالعنا في القرآن الكريم، وقراءاته، والكلام العربي
 نظمته ونثره.

فهو الذي يقصد ما مرّ لتحقيق ما يُريد أن يوصله إلى السامعين، أو
 المخاطبين بشكل مؤثر حليّ

ولا يخفى ما لنا في المجتمع من عادات، وتقاليد، وأعراف، ومعتقدات من
 أثر في هذا المتكلم الذي يخضع لسلطان ما مرّ.

ولعل ما يشهد لأثر هذا المتكلم في عملية الكلام الرئيس أن بعض
 الظروف يجوز منعها من الصّرف، وصرفها على حسب قصده، كما في عدوة،
 ونكرة، وسحر، وأفس، على أن هذه الظروف تُمنع من الصّرف إذا أُريد بها
 وقت معين، أو محدد، وتُصرف إذا لم يُرد بها ذلك الوقت^(١)

(١) انظر الرمدي، تاج لغروس (عدو، ٣٩/١٤٣)

وَيَتَبَدَّى هَذَا الْأَثَرُ فِي الْأَعْلَامِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَعَارِفَ، أَوْ تَكْرَارَاتٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ، وَرَعْنَتِهِ كَمَا فِي: حَاءَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ آخَرُ، وَمَرَزَتْ عُثْمَانُ، وَعُثْمَانُ آخَرُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْأَعْلَامِ كَافَّةً، وَلَعَلَّ هَذَا الْأَثَرُ حَعَلَ الْكَوْفِيِّينَ يَمْنَعُونَ الْعِلْمَ مِنَ الصَّرْفِ لَعَلَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ، وَهَذَا الْأَثَرُ يُقَرَّرُ بِهِ الْقِدَامِيُّ كَأَبِي سَعِيدٍ السَّيرَاقِيِّ. "اعْلَمْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُشَارِكُ النِّكْرَةَ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ وَالتَّكْيِيزُ فِيهِمَا عَلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ.." (١).

وَيَتَبَدَّى ذَلِكَ أَيْضاً فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ الْمَهْدِيُّ: قُرَى عَرَبِيَّةٌ، سَوِيْنِ (قُرَى)، وَخَذَفَ شَيْبٌ بِنَ شَبَّةٍ هَذَا التَّنْوِينُ: قُرَى عَرَبِيَّةٌ، وَلِذَلِكَ يُجِيبُ أَبُو قُتَيْبَةَ الْحُصَيْنِيُّ الْكَوْفِيُّ السَّخَوِيَّ سَائِلِيَّةً عَنْ سَبَبِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ: "إِنْ كُنْتَ أَرَدْتَ الْقُرَى الَّتِي بِالْحِجَازِ يُقَالُ لَهَا: قُرَى عَرَبِيَّةٌ، فَهِيَ لَا تَنْصَرِفُ، وَإِنْ كُنْتَ أَرَدْتَ قُرَى مِنَ السَّوَادِ نَوْنَتْ، قَالَ إِنَّمَا أَرَدْتُ الَّتِي بِالْحِجَازِ، قَالَ هُوَ كَمَا قَالَ شَيْبٌ" (٢).

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرْفَعُ، وَيَنْصِبُ، وَيَجُرُّ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ، وَبَيْتُهُ، وَرَعْنَتُهُ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى مَا، أَوْ فِكْرَةٍ مَا، فَلِسَانُهُ قَدْ يَنْرَاحُ عَنِ الْمَأْلُوفِ الْمَصِيحِ الشَّائِعِ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ، وَهَذَا الْأَنْزِيَاخُ وَسَمَهُ السُّحَاءُ الْقِدَامِيُّ بِالْعَلَطِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ سَيَوْنِيهِ "وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَعْلَطُونَ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَتَمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَدَاكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِتِّدَاءِ.." (٣).

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْأَنْزِيَاخَ مَقْصُودٌ مُرَادٌّ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا التَّبَدُّي مَا

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٧٦

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٨٤ ١٨٥

(٣) سوره، الكتاب ٢٩٠، ١ وانظر ابن هشام الأصباري، معني النيب (تحقيق الخطيب)

٥ (٤٧٣): الصان، حاشه الصب على شرح الأشموني ٢٨٧/١

حاء في (حاشية الصّان على شرح الأشموني) "واعترض بأنه كيف يُشدّ
لعلّط إلى العرب، وأُحِبَّ بأنه لا مابع من ذلك لما سبق من أن الحقّ قدَره
العربي على الخطأ إذا قصد الخُروخ على لُغته، والنطق بالخطأ، وقيل: مراد
سَيَوِيهِ بالعلّط مُحَرَّدُ تَوْهَم أن ليس في الكلام (إن)، وهذا هو ما يدلُّ عليه نقيّة
كلامه، كما نسطه في (المعني)، ويُحتمل أن مراده بالعلط شدة الشدود"^(١).

وحاء في (معني اللبيب): "ومُراده بالعلّط ما عَرَّ عنه عِيْرُهُ بالتَّوَهُّم،
ودلك طهر كلامه، ويوضّحه إنشاده البيت، وتوهم أن مالك أنه أراد بالعلّط
الخطأ، فاعترض عليه بأن متى حوّرنا ذلك عليهم رالت الثقة بكلامهم، وامتنع
أن نُثبت شيئاً مادراً لإمكان أن يُقال في كلّ دِرٍ: إن قائله علّط"^(٢).

وحاء في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف): "وأما ما حكوه عن بغض
العرب بك ورئد داهيان، فقد ذكر سيوييه أنه علّط من بغض العرب، وهذا
لأن العربي يتكلّم بالكلمة إذا شتهواه صرّب من الغلط، فيعدل عن قياس
كلامه"^(٣).

وفي قول العرب السابق: إِيَّاهُمُ أَخَعُونَ ذَاهِيُونَ، وإيّ ورئد داهيان، وقول
صائب بن الحارث التميمي الرُّحَيّ^(٤):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيرٌ بِهَا لَعَرِيْتُ
تأويلان:

(١) انظر انصاف، حاشية نصيب على شرح لأشموني ١ ٢٨٧
(٢) انظر ابن هشام لأصباري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٨٧
(٣) أبو بكر بن الأثير، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ ١٩١
(٤) انظر ابن هشام الأصباري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٣، ابن يعش، شرح المصنوع
١ ٦٣، ٨ ٦٨، مسويه، لكذب ١ ٣٨

أ أن العطف عطف تَوْهُمْ يَكْمُسُ في تَوْهُمْ عَدَمِ دِكْرِ (إِنْ).

ب أن في الكلام حذف مُبْتَدَأٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ما بَعْدَ الواو، والتَّقْدِيرُ إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ دَاهِيَانِ

وَيُحْمَلُ قَوْهُمُ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ دَاهِيُونَ عَلَى حذف ضَمِيرٍ مُتَفَصِّلٍ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً مُؤَكَّدًا بـ (أَجْمَعُونَ)، والتَّقْدِيرُ إِنَّهُمْ هُمْ أَجْمَعُونَ دَاهِيُونَ، عَلَى أَنَّ (أَجْمَعُونَ) تَوْكِيدٌ مَعْبُوءٌ هَذَا الْمُتَبَدِّءِ الْمَحذُوفِ.

وَيُعْزَرُّهُ أَيْضاً مَا يُوسِّمُ عِدَّ الشَّحَاةِ بِالْعُطْفِ عَلَى التَّوْهُمْ، كَمَا مَرَّ، وَكَمَا فِي عُطْفِ الْمَحْرُورِ عَلَى حَرِّ (مَا) الْحَارِثِيَّةِ، أَوْ لَيْسَ الْمَنْصُوبِ، كَمَا فِي (١) لَيْسَ زَيْدٌ قَتِلاً وَلَا قَعْدٌ، بَلْ جَرَّ عَلَى تَوْهُمْ وَخُودِ الْبَاءِ الرَّائِدَةِ فِي حَرِّ (لَيْسَ)، وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ رَهْزِرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى (٢).

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً
عَلَى أَنَّ (سَابِقَ) مَعْطُوفٌ عَلَى تَوْهُمْ حَرِّ حَرِّ (لَيْسَ) بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ الْآخَرِ (٣)

مَا الْحَارِمُ الشَّهْمُ بِقَدَامَا وَلَا نَطْلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ عَلَماً
وَقَوْلُ الْأَخْوَصِ الْبِرْثُؤَيْيِّ (٤)

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا سَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَاهِ
وَهَذَا التَّوْهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُقَيَّدٌ بِصَحَّةِ دُخُولِ الْعَامِلِ الْمُتَوْهَّمِ، وَكَثْرَةِ

(١) نظر س هشام لأصاري، معني السب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٨

(٢) نظر س هشام لأصاري، معني السب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٩

(٣) نظر س هشام لأصاري، معني السب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٩

(٤) نظر س هشام لأصاري، معني السب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٨

دُخُولِ هَذَا الْعَامِلِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، كَمَا مَرَّ، وَلِذَلِكَ يُعَدُّ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَمَا كُنْتُ ذَا نِيَرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُنْمَلٍ

غَيْرَ حَسْرٍ، لِتَوَهُّمِ دُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَيْرٍ (كَانَ)

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى هَذَا التَّوَهُّمِ فِي عَطْفِ الْمَنْصُوبِ عَلَى خَيْرٍ

(م)، أَوْ (لَيْسَ) الْمَجْرُورِ، كَمَا فِي قَوْلِ عُقَيْبَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ^(٢):

مُعَاوِيَ إِسَاءَ بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِدَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

عَلَى أَنَّ (الْحَدِيدَ) مَعْطُوفٌ عَلَى خَيْرٍ (لَيْسَ) الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ عَلَى

تَوَهُّمِ نَصْبِ هَذَا الْخَيْرِ

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى هَذَا التَّوَهُّمِ فِي عَطْفِ مَنْصُوبٍ عَلَى مَجْرُورٍ بَعْدَ

(غَيْرِ)، كَمَا فِي، قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ رِيْدٍ وَعَمْرَأَ، عَلَى تَوَهُّمِ وَضْعِ (إِلَّا) مَوْصِيعَ (غَيْرِ)

وَيُطَالَعُ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ فِي الْأَفْعَالِ الْمَحْزُومَةِ بِمَا حَارَمَ، وَمِنْ ذَلِكَ^(٣)

- قِرَاءَةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو: ﴿لَوْلَا أَخْرَتَنِي إِلَى أَحَلِّ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْرَمَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ (وَأَكْرَمَ) مَعْطُوفٌ (فَأَصْدَقَ) عَلَى تَوَهُّمِ: إِنَّ أَخْرَتَنِي أَصْدَقَ، وَأَكْرَمَ

- قِرَاءَةُ قُبَيْلٍ: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيُصْئِرُ﴾^(٥)، بِإِثْنَاتِ بَاءٍ (يَتَّقِي)، وَحَرَمَ (وَيُصْئِرُ)، عَلَى تَوَهُّمِ جَرَمِ (يَتَّقِي) - (مَنْ) الشَّرْطِيَّةِ، أَوْ عَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ، أَوْ

(١) نظر ابن هشام الأصبغري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٧٩

(٢) انظر ابن هشام الأصبغري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٨٣

(٣) انظر ابن هشام الأصبغري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ٤٨١

(٤) المدفوعون ١٠

(٥) يوسف ٩٠

على أن (من) شرطية، وأن الياء ناشئة من إشباع الكسرة.

وفي كَوْن هذا العطف في الفعل من باب عَطَف التَّوَهُّم، أو العَطَف على
الموضع خلاف بين النحاة^(١)

ويُعَرِّزُ هذا الأثرِيَّاح المَقْصُودُ في هذه المسألة العَلَطُ في استعمال لُغَةٍ أُخْرَى
غير لُغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، كما في قَوْل الفَرَزْدَقِ^(٢):

فَأَصْنَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ يَغْمَتُهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ

على أن (شَرٍّ) اسم (ما) الحجازية، وأن (مِثْلُهُمْ) حرُّها المَصُوبُ، على
الرَّعْمِ من أن تَقْدِيمَ حرِّها على اسمها يَجْعَلُهَا مُهْمَلَةً، ولذلك قِيلَ إِنَّ الفَرَزْدَقَ
الْتِمِيزِيَّ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ لُغَةَ أَهْلِ الْحَجَرِ فِي (ما) الْحَجَازِيَّةِ، فَأَخْطَأَ فِي هَذَا
الِاسْتِعْمَالِ فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا يُسَمَّى تَدَاخُلَ اللَّعَاتِ، وَلَا سِيَّما فِي
المسائل الصَّرْفِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا وَصَمَ بِالْأَلْعَازِ السَّخَوِيَّةِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِيهَا التَّصَايِيفُ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرَعُ فِي أَنْ يَجِدَ انْتِبَاهَ السَّامِعِ إِلَى مَوْضِعِ الْإِلْعَازِ لِتَغْرِيرِ مَا
فِي دِهْنِهِ مِنْ مَعَانٍ وَأَفْكَارٍ

أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ مَا رُوِيَ عَنِ الْعَرَاءِ^١ لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَّا أَلْفِينَ دَلِيلًا عَلَى
هَذَا الْقَصْدِ، وَالرَّعْيَةِ مِنْ حَيْثُ جَذْتُ انْتِبَاهَ السَّامِعِ، أَوِ الْمُحَاطَبِ إِلَى الْمَوْضِعِ
لَدَى يُمَكِّنُ أَوْ يُوسِّمُ بِالْعَطَفِ؟

(١) بطر كتاب لأوس سحوي في انقراء الكريم

(٢) بطر من هشام الأصبري، معني لبك (تحقيق الخطيب) ٢، ٢٢، ٤، ٣٩٣

ألا يُمكنُ أن يُعدَّ قولُ ابنِ مالك:

ورَفَعَ مفعُولٌ به لا يَنْتَسِرُ وَنَصَبَ فاعِلٍ أَجْزُ ولا تَنْقَسِرُ

دليلاً بيِّناً على هذه المسألة؟

ألا يُعزِّزُ القلبُ الإعرابيُّ هذه المسألة، كما في: حَرَقَ الثَّوْتُ المِسْهَر، وكَسَرَ
الرُّحَاخُ الحَجَرَ، وغير ذلك من الأقوال الأخرى؟

ألا يُعزِّزُ بذلُ العَلَطِ، أو البَدَلُ المباينُ هذه المسألة توضيحاً، كما في قولك
أَوَّلُ الخَلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ أَوْ بَكْرُ الصُّدِّيِّ، على أنَّ هذا الغلطُ
قدَّ يَعُودُ إلى السَّيِّدِ، أو اللُّسَانِ، أو الجَهْلِ، أو الرَّغْبَةِ في حَذْبِ الأَنْبِيَاءِ إلى
الكلمة المخوِّرة في التركيب اللُّعُوي؟

ألا يُمكنُ أن يُتَّكأَ في تعزيزِ هذه المسألة على ما يُوسِّمُ بالحَرِّ على الجَوَارِ،
كما في قولِ العَرَبِ: هذا حُخْرٌ صَبَّ حَرِبٌ؟، وهي مسألة سيأتي الحديثُ عنها
في مكانها.

ألا يُعَدُّ القطعُ الإعرابيُّ دليلاً بيِّناً على هذا الانزياح في هذه المسألة؟ وهو
قطعٌ أفرَدْتُ له كتاباً خاصّاً.

وَمِمَّا يَمَكُنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ الْمُعَزِّزِ لِأَثَرِ التَّكَلُّمِ فِي هَذَا الانْزِيَاكِ مِنَ الْقَطْعِ^(١):

- قولُ العَرَبِ: مَرَزْتُ بَرَحْلِي أَبِي عَشْرَةَ نَفْسِهِ، رَفَعَ (نَفْسُهُ) على التَّوَكُّيدِ
المَعْنَوِيِّ لِصَاعِلِ الأَسْمِ الجَامِدِ (أَبِي عَشْرَةَ) على تَوْهَمِ الاشتِقَاقِ فِيهِ عَنِ أَنَّهُ
بِمَعْنَى الوَالِدِ

- قَوْلُهُمْ: مَرَزْتُ بِقَوْمِ عَرَبٍ كُلَّهُمْ، بَرَفَعَ (كُلَّهُمْ) على التَّوَكُّيدِ المَعْنَوِيِّ

(١) نظر بن هشام الأصمري، معني لبيب ٦٣٩/٦ ٦٤١، اس مالك، شرح الكافية لشاذلي ٣٤١

لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (عَرَبٍ) عَلَى تَوْهَمِ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِ، عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى
الْمُصَحَّاءِ

- قَوْلُهُمْ: مَرَزْتُ بَقَاعَ عَرْفَجٍ كُتْلَهُ، بَرَفِجٍ (كُتْلَهُ) عَلَى التَّوَكُّيدِ الْمَعْنَوِيِّ لِلضَّمِيرِ
الْمُسْتَرِ فِي (عَرْفَجٍ) عَلَى تَوْهَمِ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِ، عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْحَشْرِ
- قَوْلُهُمْ: مَرَزْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَهْمَعُونَ، بَرَفِجٍ (أَهْمَعُونَ) عَلَى التَّوَكُّيدِ
الْمَعْنَوِيِّ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (عَرَبٍ) عَلَى تَوْهَمِ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِ، عَلَى أَنَّ
الْعَرَبَ بِمَعْنَى الْفُصَحَاءِ

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ مَا مَرَّ يُعَدُّ دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى قَصْدِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ هَذَا الْأَنْزِيَّاحَ
لِحَذِّبِ الْأَنْبِيَاءِ، لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ، عَلَى أَنَّ السُّحَاءَ لَمْ يَعْذُوهُ مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ
الْمُنْقَطِعِ؛ لِأَنَّ الْاِنْقِطَاعَ عِنْدَهُمُ الْغَرَضُ مِنَ الْمَذْحِ، أَوْ الدَّمِّ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا
تَتَوَافَرُ فِي التَّوَكُّيدِ الَّذِي حَيٌّ بِهِ لَغَرَضُ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ فَقَطْ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بَابِ الْقَطْعِ ^(١) قَوْلُ اسِ
سَعْدَانِ: "وَإِذَا أَلْقَيْتَ مِنْ نَعْتِ الْأَسْمِ الْأَلِفَ، وَاللَّامَ فَانْصَبِ النَّعْتَ عَلَى
الْقَطْعِ، وَالْحَالِ، تَقُولُ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ نَبِيلاً عَلَى الْقَطْعِ، وَإِنَّمَا صَارَ قِطْعًا؛ لِأَنَّ
الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ دُونَهُ أَلَا نَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ، فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًا،
وَتَقُولُ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ خُرُوجًا حَسَنًا نَصَبْتَ (خُرُوجًا)؛ لِأَنَّهُ مُصْدَرٌ،
وَالْمُصْدَرُ مَا شَقُّوا أَجْرَهُ مِنْ أَوَّلِهِ" ^(٢).

وَمِمَّا يُعَرِّزُ أَثَرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي هَذَا الْأَنْزِيَّاحِ، وَقَصْدُهُ لَهُ أَنَّ الْعَرَبَ تُحْتَرُّ الْحَرَكَةُ

(١) محدث من انقطع الإعرابي في مؤلف آخر، وهو انقطع الإعرابي والمعنى وسحوريه (قد الطبع)
(٢) اس سعدان الكوفي، مختصر لسحو، دراسة وتحقيق حسن عباس، حوليات الآداب والعلوم
الاجتماعية، لرسالة ٢٣٧، الحولية ١٤٢٦، ٢٦-١٤٢٦-٢٠٠٥م: ٤٦

الإغرابية التي تُنبئ عن المعنى المراد في كُلِّ ما يُمكن أن يَحْتَمِلَ الإنباء عَنْ أَكْثَرِ
مَنْ مَعْنَى، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الْقَارِئِ مِنْ حَيْثُ الْاِخْتِيَارُ، وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ:

- ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾^(١)، نَصَبَ (كُلُّ)؛ لِأَنَّ هَذَا النَّصْبَ لَا
يُسَبِّحُ إِلَّا عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّا أَحْصَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، وَهُوَ
الْمُرَادُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ انْزَاخَ اللِّسَانُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّفْعَ قَدْ يُسَبِّحُ عَنْ أَنَّ
أَحْصَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ (أَحْصَيْنَاهُ) صِفَةً لـ (شَيْءٍ) عَلَى
أَنَّ الْحَقَرَ شَيْءٌ الْحُمْلَةُ (فِي إِمَامٍ)، وَالْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ هُوَ فِي إِمَامٍ
مُبِينٍ، وَعَنْ أَنَّ مَا لَمْ يُحْصَ لَيْسَ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ أَحْصَى
أَشْيَاءً وَلَمْ يُحْصِ أَشْيَاءً أُخْرَى^(٢)

وهي مَسْأَلَةٌ سَأَلَ عَنْهَا أَبُو حَنِيْفٍ فِي (الْخَصَائِصِ)^(٣)، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ
كَانَتْ تَحْتَاطُ لِتَثْبِيتِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ الْمُقْصُودِ بِالْوَسَائِلِ الْمُمْكِنَةِ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤)، بِنَصَبِ (كُلُّ شَيْءٍ) لِلْإِنْدَاءِ عَنْ
الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَتَثْبِيتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُسَبِّحُ عَنْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ هُوَ بِقَدَرٍ،
وَعَنْ أَنَّ مَا لَمْ يَخْلُقْهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ هُمَالِكَ
أَشْيَاءٍ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ وَإِنَّ خَلْقَهَا عَيْزُهُ

- قَوْلُكَ عِنْدِي رَاقُودٌ خَلٌّ، وَرَاقُودٌ حَلٌّ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُسَبِّحُ عَنْ أَنَّ عِنْدَهُ
وِعَاءٌ لِحَلٍّ، وَعَنْ أَنَّ عِنْدَهُ حَلٌّ، وَأَنَّ النَّصْبَ لَا يُسَبِّحُ إِلَّا عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ،
وَهُوَ أَنَّ عِنْدَهُ خَلٌّ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ رَاقُودٌ يَحُلُّ مِنَ الْحَلِّ.

(١) يس ١١٢

(٢) انظر فاضل السامري، الحملة انعوسة، معنى ١٤٢ ١٦٢

(٣) انظر ٣/ ١٠١

(٤) ص ٤٩

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَأُضِلِّيهِ سَقَرًا، وَمَا أَذْرَاكَ مَا سَقَرٌ﴾^(١)، بإعادة (سَقَر) لفظاً
بوضوح الظاهر موضع الضمير للإنباء عن المراد؛ لأنَّ ذَكَرَ الضمير (ما
أَذْرَاكَ مَا هِيَ) قد يُخَصِّصُ هذا المراد لسلطان الاختيال الذي قد يلجأ إليه
المُحَاطَبُ، أو السامع إذا لم يسمع الاسم الأول بسبب ما؛ ولذلك أعيد
ذكر هذا الاسم للتخلص من هذا الاختيال.

والقول بنفسه فيه كُرِّرَ فيه الاسم من مواضع في القرآن الكريم، أو غيره^(٢)
• قِرَاءَةُ الْحَمْدُورِ: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ
بِرِئْءٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾^(٣)، رَفَعَ (رَسُولُهُ)، وفيه ثلاثة أوجه^(٤).
أ - أَنَّهُ مُتَّداً عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَرَسُولُهُ بِرِئْءٍ مِّنْهُمْ.

ب - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِ فِي الْحَبَرِ.

ج - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (أَنَّ)

وَيُسَبِّحُ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ نَصْبِهِ إِلَى رَفْعِهِ عَنْ التَّسْبِيحِ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ لَيْسَ كَاللَّهِ
سُبْحَانَهُ فِي الرَّاءِ؛ لِأَنَّ رَاءَهُ تَتَعَرَّضُ لِرَاءَةِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى
لَفْظِ الْحَلَالَةِ لَفْظاً يُصَيِّرُهُمَا مُسْتَوِيَيْنِ فِي الرَّاءِ

وَفِي قِرَاءَةِ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَشَيْءٍ أَبِي إِسْحَاقَ (وَرَسُولُهُ)
بِالنَّصْبِ وَخَهَانِ

(١) بندر ٢٦ ٢٧

(٢) انظر في هذه الآية ٩ ١١١ الإسراء ١٠٥ و نظر في هذه مسألة د فاضل السمراني، الحمد

لعربية والمعنى ٤٤ ١٤٥

(٣) سورة ٣

(٤) نظر اسمين خلقي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٦ ٧-٨؛ الرمحري، لكشف

٢ ١٧٣، أبو حسان السجوي، لبحر محبط ٥ ٦

- أ - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَهُوَ عَظْفٌ لَا يُنْبِئُ عَنِ الْمَعْنَى السَّابِقِ، كَمَا مَرَّ.
ب - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

وَفِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ النَّصْرِيِّ. (وَرَسُولِهِ) بِالْحَرِّ وَخَهَايَ أَيْضًا:

- أ - أَنَّهُ مُقَسَّمٌ بِهِ، عَلَى أَنَّ حَوَابِ الْقَسَمِ مَحْذُوفٌ.
ب - أَنَّهُ مَحْرُورٌ عَلَى الْجَوَارِ.
وَيَتَدَّى لِي أَنَّ الْأَنْرِيَاخَ مِنَ النَّصَبِ إِلَى الْحَرِّ يُبْنَى عَنْ أَنَّ تَرَاءَةَ الرَّسُولِ
لَيْسَتْ كَتَرَاءَةِ اللَّهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

• قِرَاءَةُ الْجَمْهُورِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ
آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(١)، بَرَفِعَ (الصَّابِئُونَ)، وَفِي هَذَا الرَّفْعِ أَوْحُهُ
عِنْدَ النُّحَاةِ^(٢):

- أ - أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِتْدَاءِ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ، وَهُوَ
قَوْلُ النَّصْرِيِّينَ.
ب - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (الَّذِينَ) الَّذِي فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِتْدَاءِ، عَلَى أَنَّ (إِنَّ)
بِمَعْنَى (نَعَمْ)، فَيَكُونُ (مَنْ آمَنَ...) حَبْرًا عَنْ الْمَبْتَدَأِ، وَمَا عُظِفَ عَلَيْهِ
ج - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّوْمِرِ فِي (هَادُوا) وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ.
د - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ دُحْوِهَا مُتَبَدِّئًا
هـ - أَنَّهُ مُتَبَدِّئٌ خَبَرُهُ (مَنْ آمَنَ...)، عَلَى أَنَّ خَبَرَ (إِنَّ) مَحْذُوفٌ
و - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ، وَغَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمٍ

(١) المائدة ٦٩

(٢) «نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٤، ٣٥٣، سيبويه، «كتاب ١، ٢٩٠»
ابن خشرى، «لكشاف ١، ٦٣١»، «المرآة، معاني القرآن ١، ٣١١، ٢، ٣٦٤»

(إِنَّ)

ر - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) عَلَى أَنَّ فَتْحَةَ التَّوْبِ عَلَامَةٌ بِنَصْبِهِ.

وَيَتَدَّى لِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ مِنَ النَّصْبِ (وَالصَّابِثِينَ) إِلَى الرَّفْعِ - يَعُودُ إِلَى الْإِنْسَاءِ عَنْ تَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا، وَعَنْ أَنَّ الصَّابِثِينَ أَعْدُ الْمَذْكُورِينَ قُلُوبُهُمْ فِي الضَّلَالِ، وَذَكَرَ الدُّكْتُورُ فَاصِلَ السَّامِرَائِيِّ أَنَّ تَوْكِيدَهُمْ أَقْلٌ - "فَكَانَ تَوْكِيدُهُمْ أَقْلًا، فَعَطَفَ عَلَى غَيْرِ إِرَادَةِ (إِنَّ)" (١).

وَقَرَأَةُ أَبِي نُنْ كَعْبٍ، وَغَيْرُهُ نَصَبَ (وَالصَّابِثِينَ) مَحْمُولَةً عَلَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) لَا أَنْزِيَّاحَ فِيهَا.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ﴾ (٢)، بِنَصْبِ (وَالصَّابِرِينَ)، وَفِيهِ وَجْهَانِ (٣):

أ - أَنْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِمَعْلٍ مُضْمِرٍ.

ب - أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى (ذَوِي الْقُرْبَى)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ (٤).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ تَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا، وَالْإِنْسَاءِ عَنِ الْمَذْحِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَتَحَقَّقُ فِي الْعَطْفِ لَفْظًا عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

• قَوْلُكَ: أَمْ مُكْرَمٌ مُحَمَّدٌ وَحَالِدًا، بِنَصْبِ الْمَعْطُوفِ (خَالِدًا)؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ

(١) د فاضل السامرائي، الحملة العربية و معنى ١٩٨

(٢) سورة ١٧٧

(٣) نظر السمين اخلي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكون ٢ / ٢٥٠، أبو حنن السجوي، البحر

المحيط ٢ / ١٧، لر محسري، لكشاف ١ / ٣٣١

(٤) سورة ١٧٧

على مَوْصِع (مُحَمَّد)؛ لَأَنَّ إِصَافَةَ (مُكْرِم) إِلَيْهِ إِصَافَةٌ لَمُطِئَةٍ فِي بَيْتِ
الانْصِصَالِ، وَيَحْوَزُ عِنْدَ الشُّحَاةِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:
وَأَكْرَمَ حَالِدًا، عَلَى أَنَّ فِي الْإِعْرَابِ الْأَوَّلِ تَسْيِهَا عَلَى أَنَّ فِيهِ إِثْنَاءً عَنِ وَقُوعِ
الْإِكْرَامِ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي يَتَبَدَّى مِنْ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ إِعْمَالٌ
لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا دَلَّ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْحَالِ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عِنْدَ الْمَصْرِفِيِّينَ،
وَفِي الزَّمَنِ الْمَاضِي؛ لَأَنَّ هَذَا الْإِكْرَامَ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِ
وَيُنْبِئُ جَعْلُهُ مَفْعُولًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ، وَالْحَدِيثِ،
وَالْتَّحَدُّدِ عَلَى أَنَّ الزَّمَنَ يُحَدِّدُهُ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ^(١)

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا تُخَوِّحُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلِ عَامِلٍ؛ لَأَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يَعُودُ إِلَى
الْمَعْنَى الَّتِي يَدُورُ فِي فَلَكِ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا الْإِثْنَاءُ بِحَذَبِ
الْإِثْنَاءِ إِلَيْهَا لِلتَّفَكُّرِ فِيهَا.

وَيُعَرِّزُ رَغْنَةُ الْعَرَبِيِّ فِي اسْتِدْخَالِ حَرَكَةٍ بِأُخْرَى فَضْلًا عَمَّا مَرَّ - مَا حَاءَ فِي
حَاشِيَةِ يَسَ عَلَى (شَرْحِ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَصُّيْحِ) "إِنَّ فِي الْاِقْتِسَادِ لِمَحَالِفَةِ
الْإِعْرَابِ، وَغَيْرِ الْمَأْلُوفِ - رِيَادَةً تَسْيِهَا، وَإِنْقِاطَ لِلْسَّمْعِ، وَتَحْرِيكَ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي
الِاسْتِغْنَاءِ سَيِّمًا مَعَ التَّيْرَامِ حَذَبِ الْفِعْلِ، أَوْ الْمُتَدَّاءِ، فَإِنَّهُ أَدْلُ دَلِيلٍ عَلَى الْإِهْتِمَامِ"^(٢)
وَذَكَرَ نَعْصُ الشُّحَاةِ أَنَّ الْعَرَبَ يَحْرَحُونَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، أَوْ النَّصْبِ
إِلَى الرَّفْعِ لِتَحْتِيفِ صُرُوتِ الْكَلَامِ، وَتَتَنَائِي هَذِهِ الصُّرُوتُ^(٣).

(١) انظر د. فيصل السامري، حملة العرب، ص ١٩٨-١٩٩

(٢) حاشية الأهرري، شرح لتصريح على التوضيح، حاشية يس الحمصي ٢ ١١٧

(٣) نظر بن حي، المعجب ١ ١٩٨

ودكر الصراء^(١) أن العرب يندفون فيما يجعلون فيه النعت مخالفاً لمعونه في كلامهم إلى تحقيق وضع جديد فيه يكون فيه النعت غير تابع لأوله.
ويُسبى كلام ابن جني^(٢): عن أن اختلاف الجمل في الكلام العربي يفضي إلى جعله أفانين، وصُروبا.

ولعل ما يُعزِّر أن المتكلم يملك رمام عملية النطق، ويتحكم فيه لإيصال السمع، أو المحاطب ما في ذهنه من معاني، وأفكار بأستووب مؤثر في نفسيته قول سيبويه. "وَمَا يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِصْهَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِطْهَارُهُ ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾"^(٣)، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك؛ لأنك خير قلت أنت، فأنت تريد أن تخرجك من أمر، وتدخله في آخر، وقد الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت. أنت، وادخل فيما هو خير لك، فصبت؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له. أنت أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحدفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيائه في الكلام، ولعلم المحاطب أنه محمول على أمر حين قال له. أنت، فصار بدلاً من قوله: أنت خير لك، وادخل فيما هو خير لك"^(٤)

ويُفهم بما مر أن (خيراً) في الآية مفعول به لفعل محذوف تقديره: وأنوا خيراً لكم لا خيراً لـ (يكن) المحذوف هو واسمه، والتقدير انتهُوا يكن خيراً لكم، وللحاجة في هذه الآية أربعة أقوال^(٥).

(١) نظر معاني الصراء ١ ١٠٥

(٢) نظر المحتسب ١ ١٩٨

(٣) النساء ١٧١

(٤) سيبويه، الكتاب ١ ٢٨٢

(٥) نظر لسمين الحبيبي، النثر مصوب في علوم الكتب لمكون ١٦٧، ١٦٤/٤

وَمَا يُعَدُّ مُعَرِّراً لِمَكَانَةِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي يَتَحَكَّمُ فِي عَمَلِيَّةِ النُّطْقِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ
 • قِرَاءَةُ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) بِالْبَاءِ عَلَى الضَّمِّ^(٢)، وَقِرَاءَةُ ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بِجَرِّ الظَّرْفَيْنِ دُونَ تَوْرِيصٍ عَلَى بَيَّةٍ لِفُطْحِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ، وَقِرَاءَةُ ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بِجَرِّ هُمَا مُنَوْنَتَيْنِ عَلَى بَيَّةٍ مَعْنَى الْمُصَافِ إِلَيْهِ لَا لَفْظِهِ
 وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حَاءِ أَمْسٍ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ، أَوْ الْحَمْلِ عَلَى الْمَمْنُوعِ مِنَ
 الضَّرْفِ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ أَمْسٍ الَّذِي يُشِيرُ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي قُتِلَ يَوْمَكَ
 هَذَا، وَأَمْسٍ آخَرَ لَيْسَ مُحَدَّداً، أَوْ مُعَيَّناً.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: يَا رَحُلُ إِذَا كَانَتِ النِّكَرَةُ مَقْصُودَةً، وَيَا رَحُلًا إِذَا لَمْ تَكُنْ
 كَذَلِكَ، وَفِي حَاءِ عُمَرُ وَعُمَرُ آخَرُ، وَسَيَوِيهِ وَسَيَوِيهِ آخَرُ.
 وَلَعَلَّ مَا مَرَّ يُشِيرُ بِحَلَاءٍ وَوُضُوحٍ عَنْ أَنَّ هَآلِكَ تَوَاصُلًا إِجْبَارِيًّا بَيْنَ
 الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ

• حُرْمُ الْمُصَارِعِ، وَرَفْعُهُ فِي خَوَابِ الْأَمْرِ، أَوْ الطَّلَبِ: يُرْفَعُ الْمُصَارِعُ، وَيُجْرَمُ
 فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى خَسْبِ بَيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَصْدِهِ فِي التَّعْيِيرِ عَمَّا فِي دَهْيِهِ مِنَ
 مَعَارٍ، وَأَفْكَارٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَّبِعُهَا السَّامِعُ، أَوْ الْمُحَاطُّ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الْمُتَكَلِّمِ مِنْ تَوَاصُلِ إِجْبَارِيٍّ فَضْلاً عَنْ تِلْكَ الطُّرُوفِ الْاِخْتِمَاعِيَّةِ،
 وَالنَّفْسِيَّةِ، وَغَيْرِهَا الَّتِي قِيلَ فِيهَا هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي يُشَكِّلُ نَصّاً كَامِلاً
 وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي رَفْعِ الْمُصَارِعِ، أَوْ حُرْمِهِ فِي جَوَابِ شَرْطِ فَعْلُهُ مَا صِرَ، كَمَا فِي
 قَوْلِكَ: إِنْ دَرَسْتَ تَنْحَحْ، أَوْ تَنْحَحْ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى اسْتِدْالِ الصَّمَةِ
 بِالسُّكُونِ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى يُفَكِّرُ فِي تَتَبُّعِ السَّامِعِ، أَوْ الْمُحَاطِّ، أَوْ الْقَارِئِ، أَوْ النَّاقِدِ

(١) مَرْوَم ٤

(٢) انظر التسمين لخلي، لدر المصوب في علوم انكساب المكنون ٩ ٣١ ٣٢

- شَاءَ الاسم على ما يُنصب به نَعَدَ (لا) التَّافِيَةُ لِلجِنْسِ، وَنَصْنَةُ مُؤَنَّا، وَرَفْعُهُ على أَنَّهَا الْعَامِلَةُ عَمَلٌ (ليس)

وَلَا شَيْءٌ فِي أَنَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَكَلِّمُ لِيُعَرِّعَهَا فِي دِهْنِهِ مِنْ مَعَدٍ، وَأَفْكَارٍ، أَوْ لِيُوصِلَهَا إِلَى السَّمَاعِ عَلَى أَنَّ خَرَّ (لا) الَّتِي بُنِيَ الْاسْمُ مَعَهَا شَيْءُ الْحُمْلَةِ (له)، وَأَنَّهُ مَحذُوفٌ مَعَ تِلْكَ الَّتِي تُؤَنِّ الْاسْمُ مَنْصُوبًا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْحَارَّ وَالْمَحْرُورَ مَعْمُولٌ لِلْاسْمِ الْمُسَوَّنِ، أَمَّا الْمَرْفُوعُ فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُتَدًّا، أَوْ اسْمًا لـ (لا) الْعَامِلَةِ عَمَلٌ (ليس).

- مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ وَمَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟

يَعْتَدُ سَيَوِيَّةٌ فِي نَصْبِ زَيْدٍ، وَرَفْعِهِ نَوْصَعِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُحَاطَبِ فِي هَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ "وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ. مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟" فَرَعَمَ يُؤَسُّ أَنَّهُ عَنِ قَوْلِهِ: مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، وَاسْتُعْمِلَ، وَاسْتُغْنُوا عَنْ ظَهَائِرِهِ، فَوَيْتُهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ زَيْدًا لَيْسَ حَرًّا، وَلَا مُبْتَدًّا، وَلَا مَبْنِيًّا عَلَى مُبْتَدٍ، فَلَا يُدْرِكُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَعْلُومِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْتَ مُعَرِّفًا ذَا الْاسْمِ، وَلَمْ يَحْمَلْ زَيْدًا عَنِ مَنْ، وَلَا أَنْتَ، وَلَا يَكُونُ مَنْ أَنْتَ زَيْدًا إِلَّا جَوَابًا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا زَيْدٌ، قَالَ: فَمَنْ أَنْتَ ذَاكَرًا زَيْدًا وَيَعْصَهُمْ يَرْفَعُ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ، أَوْ دَكَرَكَ زَيْدٌ. (١)

- قَوْلُ الْعَرَبِ: شَاءَ دَبِيحٌ، وَهَذِهِ ذَبِيحَةُ فُلَانٍ

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيَوِيَّةٍ أَنَّ إِلْحَاقَ عَلَامَةِ التَّأْيِيثِ بِالصِّفَةِ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ يُبَيِّنُ عَنْ عَرْضِ مَعْنَوِيٍّ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الدَّبِيحَ الَّتِي دُبِحَتْ فِعْلًا، وَأَنَّ الدَّبِيحَةَ الَّتِي لَمْ تُذْبَحْ "تَقُولُ. شَاءَ دَبِيحٌ كَنَاقَةٍ كَسِيرٌ، وَهَذِهِ ذَبِيحَةُ فُلَانٍ،

(١) سَيَوِيَّةٌ، نَكَبَ ٢٩٢، وَنَظَرَ مِنْ بَعْضِ شَرْحِ الْمَقْصَلِ ٢ ٢٨

وذيئحتك، وذلك أنك لم تُرد أن تُخبر أنها قد ذُبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حيّة، فإنما هي سمرلة ضحيّة، وتقول شاة رمي إذا أردت أن تُخبر أنها قد رُميت، وقالوا يشس الرميّة الأزب، إنها تُريد. يشس الشيء مما يرمى، فهي بـسمرلة الذبيحة. " (١)

● إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة على توهم كون هذه المعرفة في الدلالة نكرة كاسم الجنس على حسب التواصل الإحصائي بين المتكلم والمخاطب، كما يفهم من كلام سيويته. "فإنه جعله نكرة [كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين]. فإذا جعلت أنا حس نكرة حس لك أن تعمل (لا)، وعدم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المكورين علي [وأنه قد غيب عنها]، فإن قلت: إنه لم يرد أن ينهي كل من اسمه علي، فإن أراد أن ينهي مكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القصية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها" (٢).

● تبير المخاطب مراد المتكلم بالالتكاء على ما في قول المتكلم من أدلة لفظية وغيرها، كما في قول سيويته: "ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان شراً له، يُريد: كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله (كذب) في أول حديثه..." (٣).

ومن ذلك قول العرب: اللهم ضبعا وذئبا، في الدعاء على غنم رحلي، على أن النصب (ضعا) بفعل مضمر يشينه السامع، أو المخاطب: "ومن ذلك قول

(١) سيويته، الكتاب ٦٤٨/٣

(٢) سيويته، الكتاب ٢٩٦/٢ ٢٩٧

(٣) سيويته، الكتاب ٣٩١/٢

العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعا، وذئبا، إذا كان يدعو بذلك على عَمِ رَجُلٍ، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا، وكلُّهم يفسر ما يتوي، وإثما سهل تفسيره عندهم لأن المضمَر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهاره^(١)

● قول العرب في المثل: "رمتني بدائها، وانسلت"^(٢). قيل إن علامة التأنيث فيه لا تطرح إذا كان المضمَرُوبُ له مذكرا، وهي مسألة يتيسر المخاطب، والمتكلم؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّر.

والقول نفسه في قوهم في المثل: "الصف صيغت النسن"^(٣) إذا كان المضمَرُوبُ له مذكرا.

● ما جاء في كتاب سيبويه "وأما قوله شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمَر؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء، ومثله مثل للعرب (شَرُّ أَهَرِّ ذَا نَاب)^(٤)، وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى، وعلى غير ما فيه معنى المضمَر، وليس بالأصل"^(٥)، ويفهم من تفسير سيبويه للقول الأول أن المتكلم هو الذي يرفع، وينصب على حسب المعنى المراد على أن تقدير القول الثاني: ما أهرِّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، على الرغم من أن هذا التفسير على خلاف الأصل.

ومنه قول العرب أمت في الحجر لا فيك، على أن التقدير، ليكن الأمت

(١) سيبويه، لكتاب ١ ٢٥٥

(٢) انظر عسكري، جوهرة الأمثال ١ ٣٠٨؛ الرمحشري، المستقصى ١ ٢٢١

(٣) انظر الرمحشري، المستقصى ١ ٣٢٩، بيدى مجمع الأمثال ٢ ٦٨

(٤) انظر الرمحشري، المستقصى في أمثال العرب ١ ١٣٠، الميداني، مجمع الأمثال ١ ٣٦٠

(٥) سيبويه، لكتاب ١ ٣٢٩

(العِوَجُ) في الحجر لا فيك، وأنَّ المعنى على الدُّعاء: أَبْقَاكَ اللهُ بعدَ فناءِ الحجارة، على الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ هذه الحجارة تُوصَفُ بالنَّقاء، والْحُلُودِ، وقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْمَثَلَ مِنْ بَابِ الْإِحْبَارِ الَّذِي أُريدَ به الدُّعاءُ، والتَّقْدِيرُ: حَعَلَ اللهُ فِي حَجَرٍ أَمْتُ لَا فَيْتَ، وهو قولُ الْمُتَرَدِّدِ وَذَكَرَ ابْنُ سَيْدِهِ أَنَّ الْعَرَبَ رَفَعُوا (أَمْتُ) عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَحَسَنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الدُّعَاءِ^(١).

• أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ ذَكَرَ أَنَّ الْأَسَارَى هُمْ مَنْ كَانُوا فِي الْوَثَاقِ، وَأَنَّ الْأَسْرَى الَّذِينَ أُحْذُوا وَلَمْ يُشَدُّوا "وَلَمْ يَعْرِفْ أَهْلُ اللَّعَةِ فَرْقًا بَيْنَ أُسَارَى، وَأُسْرَى إِلَّا مَا حَكَاهُ أَبُو عُثَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ قَالَ: مَا كَانَ فِي الْوَثَاقِ فَهُمْ الْأُسَارَى، وَمَا كَانَ فِي الْيَدِ فَهُمْ الْأَسْرَى، وَنَقَلَ عَنْهُ بَعْضُهُمُ الْفَرْقَ بِمَعْنَى أَحْرَ، فَقَالَ: مَا حَاءَ مُسْتَأْسَرًا فَهُمْ الْأَسْرَى، وَمَا صَارَ فِي أَيْدِيهِمْ فَهُمْ الْأُسَارَى، وَحَكَى النَّقَّاشُ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْفَرْقَ قَالَ: هَذَا كَلَامُ الْمَحَانِيثِ، وَهِيَ جُرْأَةٌ مِنْهُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو .."^(٢)

وَلَعَلَّ مَا أَلْجَأَ أَبَا عَمْرٍو إِلَى مَا مَرَّ قَرَأَاتُ (أُسَارَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ يَأْتُواكُمْ أُسَارَى تُفَادُّوهُمْ﴾^(٣)، وَهِيَ (أُسَارَى) فِي قِرَاءَةِ الْخِصَاعَةِ غَيْرَ خَمْرَةٍ، وَ(أُسْرَى) فِي قِرَاءَةِ خَمْرَةٍ، وَ(أُسَارَى) فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ^(٤).

(١) نَظَرَ مَسْبُوكُهُ، الْكِتَابُ ١: ٣٢٩؛ اَبْرِيْدِي، تَاجُ لَعْرُوسِ (أَمْتُ، ٤، ٤٢٥ ٤٢٦)

(٢) اَلْأَسْمَاءُ الْخَطِيئَةُ، اَلدَّرُ الْمَصْرُوفُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ لِمَكُونِ ١: ٤٨٢، وَنَظَرَ اَلْقُرْطُبِيُّ، تَفْسِيرُ اَلْقُرْطُبِيِّ

٢٠ ٢

(٣) اَلنِّقَرَةُ ٨٥

(٤) نَظَرَ لِسْمِ الْخَطِيئَةِ، اَلدَّرُ الْمَصْرُوفُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ لِمَكُونِ ١: ٤٨٢؛ أَبُو حَاسٍ لِحَوِي، اَلْبَحْرُ

اَلْمَحْطُ ١: ٢٩١؛ لَعْرُوسُ، مَعَالِي اَلْقُرْآنِ ١: ١٤٠

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾^(١). لَعَلَّ مَا يَفْرِضُ سُلْطَانُهُ عَلَى الْقَارِي، أَوِ الْمُسَرِّ، أَوِ الْمُعَرَّبِ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَا يَأْتِي

١ دُكِّرَ الْإِبَاطِ قَبْلَ الذُّكُورِ، وَلَكِنْ هَذَا التَّقْدِيمُ مُرَوِّجٌ عَنْهُ فِي الْآيَةِ اللَّاحِقَةِ ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾^(٢)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٣)، وَ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾^(٤).

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّقْدِيمِ تَسْنِئًا عَلَى أَنَّ الْمُقَدَّمَ أَكْثَرُ أَهَمِّيَّةً عِنْدَ الْقَائِلِ مِنَ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِ (الذُّكُورِ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَسَّهَ إِلَيْهَا الرَّخْشَرِيُّ. "لَمَّا دُكِّرَ إِذَاقَةَ الْإِنْسَانِ الرَّحْمَةَ، وَإِصَابَتَهُ بِصَدِّهَا أَتَعَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ الْمُلْكَ، وَأَنَّهُ يُقَسِّمُ النِّعْمَةَ، وَالنِّلَاءَ كَيْفَ أَرَادَ، وَيَهَبُ لِعِبَادِهِ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، فَيُخَصُّ نَعْصًا بِالْإِبَاطِ، وَنَعْصًا بِالذُّكُورِ، وَنَعْصًا بِالصِّفَتَيْنِ جَمِيعًا، وَيُعَقِّمُ آخَرَيْنِ، فَلَا يَهَبُ لَهُمْ وَلَدًا قَطُّ. فَإِنْ قُلْتُ لِمَ قَدَّمَ الْإِبَاطِ أَوَّلًا عَلَى الذُّكُورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَدَّمَهُمْ... قُلْتُ: لِأَنَّهُ ذَكَرَ النِّلَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَكُفِّرَانَ الْإِنْسَانِ بِسَيِّئَاتِهِ الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ عِنْدَهُ، ثُمَّ عَقِبَهُ بِذِكْرِ مُلْكِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَدَكَّرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ، فَقَدَّمَ الْإِبَاطِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا يَشَاءُ لَا مَا يَشَاءُهُ الْإِنْسَانُ، فَكَانَ ذِكْرُ الْإِبَاطِ اللَّاتِي مِنْ جُحْلَةٍ مَا يَشَاءُهُ الْإِنْسَانُ - أَهَمُّ، وَالْأَهَمُّ

(١) الشورى ٤٨ ٤٩

(٢) الشورى ٥٠

(٣) صحر ت ١٣

(٤) لقائمة ٣٩

واجب التقديم، وليبي الجنس الذي كانت العرب تعدّه نلاءً، ذكر البلاء، وأخر
الدُّكُور...»^(١)

وهذا التقديم أرادَه القائل؛ ليخاطب ذلك المُجْتَمَع الَّذِي يُؤثِّرُ الذَّكَرَ عَلَى
الْأُنْثَى، وعلى الرَّعْمِ من هذا الإِثَارِ، والرَّعْمَةُ في تحقيقه فإنَّ هذا المُجْتَمَع لَا
يَمْلِكُ تَحْدِيدَ جِنْسِ الْحَيِّ، إذ لو كان الأمرُ كذلك لما رَعِبَ أَحَدٌ في أَنْ يَزْرُقَ
أُنْثَى، وهي رَعْبَةٌ لو تَحَقَّقَتْ لَأَفْضَتْ إِلَى انْقِرَاصِ النِّسْرِ لَانْعِدَامِ التَّكَاثُرِ.

٢- أَنَّ الْإِنَاثَ جَاءَتْ فِي هَذَا الْقَوْلِ نَكِيرَةً، وَأَنَّ الدُّكُورَ جَاءَتْ مُعْرِفَةً، وَهِيَ
مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ أَكْثَرُ شُهْرَةً وَتَبَيُّناً، وَأَحَقُّ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الْإِنَاثِ،
لَأَنَّ الْمُجْتَمَعَ الْعَرَبِيَّ يُؤَثِّرُ بِهِمْ عَلَيْهِنَّ، لِأَنَّهُنَّ حُمَاهُ فُرْسَانٌ وَغَيْرُهُمْ، عَلَى أَنَّ
(أَل) عَهْدِيَّةً، كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَأَنَّ اللَّهَ تَدَارَكَ، هَذَا التَّأَخِيرُ الْمَقْصُودُ لِتَحْقِيقِ مَا
مَرَّ، وَلِذَلِكَ أُعْطِيَ كُلِيهَا حَقُّهُ مِنَ التَّقْدِيمِ مُنْكَرًا فِي ﴿أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا،
وإِنَاثًا﴾^(٢).

٣ أَنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنْ جُمُوعِ الذَّكَرِ دُكُورًا، وَذُكْرَانًا، وَهَذِهِ الْجُمُوعُ هِيَ: دُكُورٌ،
وَدُكُورَةٌ، وَدَكَارٌ، وَدِكَارَةٌ، وَذُكْرَانٌ، وَدَكْرَةٌ، وَيُكْسَرُ الذَّكَرُ (الْعَوْفُ) مِنْ
الْإِسَابِ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى دُكُورٍ، وَمَذَاكِيزٍ، وَدِكَارَةٍ، وَقِيلَ: إِنَّ الْمَذَاكِيزَ لَا
وَاجِدَ لَهَا صَيْرَ إِلَيْهَا لِتَحْقِيقِ أَمْرِ النَّبَسِ بَيْنَ تَكْسِيرِي الذَّكَرِ بِمَعْنَى الْعُضْوِ
(الْعَوْفِ)، وَالْفَحْلِ، وَإِنَّ وَاحِدَهُ الْقِيَاسِيُّ مُدَكَّرٌ

وَيَبْدَى لِي أَنَّ هَذَا التَّوَيُّعَ فِي جَمْعِ الذَّكَرِ فِيهِ تَبَيُّنٌ عَلَى مَكَانَةِ الذَّكَرِ فِي
الْمُجْتَمَعِ الْعَرَبِيِّ، وَأَهْمِيَّتُهُ، وَهَمَا سَاءَانِ (فُعُولٌ، وَفُعْلَانٌ) مِنْ أُنْثَى الْكَثْرَةِ مُطَرِّدَانِ

(١) برمحشري، لكشاف، لكشاف ٤٧٤/٣ ٤٧٥

(٢) بشوي ٥١

كما يظهر لي، ولو أُريدَ المساواة بين جمع الأنثى التَّكْسِيرِي (إِثاث)، وجمع الذَّكَرِ لِقَبْلِ إِكْرَارٍ، وهو جمعٌ قِيَاسِيٌّ، وعليه فإنَّ هذه المخالفةَ وهذا التَّوْبِيعَ مُرادانِ، على الرَّغْمِ من أنَّ تَكْسِيرَ الأنثى (فُعَلَى) على (فِعَالٍ) يُعَدُّ شاذًّا.

ودكر كُرَاعٌ^(١) أنه ليس في كلام العربِ (فَعَلٌ) يُكْسَرُ على (فُعُولٍ)، و(فُعَلَانٍ) إلَّا الذَّكَرُ، وهي مسألةٌ لا أَتَمُّقُ معه فيها؛ لأنَّ في العربيَّة ما يريد على أَرْبَعِينَ كلمةً منه كُسِّرَتْ على (فُعُولٍ)، وما يَزِيدُ على عِشْرِينَ كلمةً مِنْهُ كُسِّرَتْ على (فُعَلَانٍ)^(٢)

وجمع الأنثى في العربيَّة إِثاثٌ، وأُنْثٌ (جمعُ الجمعِ)، وأنْثى كما في الشَّعْرِ^(٣)

ويتبيَّنُ من جمع الأنثى في العربيَّة قِلَّةٌ ما تُكْسَرُ عليه هذه اللَّفْظَةُ، وهي قِلَّةٌ قد تُنبِئُ عن عَدَمِ شِوْعِهَا، وكثَرَةُ اسْتِعْمَالِهَا، وغنًى أنَّ المتكلمَ العربيَّ لا يُفَكِّرُ فيها مؤلُودًا، ولذلك لم يَتَصَرَّفْ في اللَّفْظَةِ الَّتِي تُنبِئُ عنها على جِلاَفِ الذَّكَرِ؛ لأنَّ كثيرَ الاستعمالِ يُكثِّرُ العربُ من التَّصَرُّفِ فيه، فكلمة (أُفٌّ) لها في العربيَّة أكثرُ من أَرْبَعِينَ لَعَةً^(٤)، وكلمة عَنْدِهَا ما يَزِيدُ على عِشْرِينَ جَمْعًا^(٥)

وتَكْسِيرُ (أُنْثَى) على إِنْثٍ يُعَدُّ مِنْ بَابٍ ما يُحْفَظُ في العربيَّة كَرُبِّي (الشَّاةِ إِذَا وَلَدَتْ) ورَبَابٍ.

وتَتَبَدَّى كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ الذَّكَرِ من اخْتِيَارِ لَفْظَةِ خَصِيْمَةٍ (فَعَلٍ)

(١) انظر لرسدي، تاج العروس (دكر، ١١، ٢٨١، ٢٨٢)

(٢) انظر كتاب جموع التَّكْسِيرِ في العربيَّة، وهو في ثمانية أجزاء (فقد الطبع)

(٣) انظر كتاب جموع التَّكْسِيرِ في العربيَّة، لرسدي، تاج العروس (أث، ١٥٩/٥)

(٤) انظر لرسدي، تاج العروس (أف، ٢٣/٢١)

(٥) انظر كتاب جموع التَّكْسِيرِ في العربيَّة

بالإضافة إلى لفظة الأُشَى (فُعَلَى).

وتتسدى أهمية الدُّكُور بالإضافة إلى الإِثَابِ بِمَا تُسَبِّحُ بِهِ هَذِهِ النَّقْطَةُ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾^(١)،
من حلال الدَّلَالَةِ، وتَسَعِ القراءات، وهي^(٢)

أ - القراءة المشهُوزَةُ (إِثَا).

ب - قراءة الحَسَنِ (أُشَى) بالإفراد

ج - قرعة ابن عَبَّاسٍ، وأبي حنيفة، وغيرهما (أُثَا)، وهي قراءة فيها ثلاثة
تأويلات، وأنها جَمْعُ إِثَابٍ، وإِثَابٌ جَمْعُ أُشَى، فتكون من باب جمع الجمع،
وَأُثَا جَمْعُ (أُيُوثٍ)، وهو الرَّحْلُ الْمُخَيَّطُ الضَّعِيفُ، وأُثَا من باب المفرد
على دية (فُعَلَى)

د - قراءة سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وابنِ عُمَرَ، وغيرهما (وُثَا) على أَنَّهَا مُفْرَدٌ يُرَادُ
بِهَا الْجَمْعُ

هـ - قراءة سعيد بن المسيب، وابنِ عَبَّاسٍ، وغيرهما (أُثَا)، على أَنَّهَا جَمْعٌ وَثِي،
أو أَنَّهَا مِنْ باب جمع الجمع على أَنَّ الْوُثَّ كُسِّرَ عَلَى: وَثَابٍ، وَأَنَّ الْوُثَّانَ
كُسِّرَتْ عَلَى وَثِي، ثُمَّ أُثِي الَّذِي قُبِلَتْ فِيهِ الْهَمْزَةُ وَأَوَّ

و - قراءة أَيُّوبَ لِسُحْتِيَابٍ. "وُثَا"، على أَنَّهَا أَصْلُ لقراءة السَّاقِة.

ز - قراءة عطية. "أُثَا" بِإِسْكَابِ الثَّاءِ

ح - قراءة أَبِي السَّوَّارِ "وُثَا" بِإِسْكَابِ الثَّاءِ

(١) بساء ١١٧

(٢) نظر السمين حسني، لدر المصوب في علوم لكتاب المكيون ٤ ٩١ ٩٢، أبو حنبل للحوي، البحر

محط ٣٥٢/٣

وَمَا تُنْبِئُ عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي قِرَاءَاتِهَا التَّشْعِ الْإِلَادُ خَمْعاً لِلأُنْثَى،
وَالْمُخَضَّبِ الضَّعِيفِ، وَالْأَوْثَانِ، لِأَنَّ أَصْنَافَهُمُ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا سُمِّيَتْ إِبَانًا،
لأنَّهم كَانُوا يُلبِّسُونَهَا الْحَبْلِيَّ، وَيُسَمُّوْنَهَا بِأَسْمَاءِ مُؤَنَّثَةٍ فِي الْعَالَمِ.

• أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَكَرَ أَنَّ قِرَاءَةَ بَاقِعِ، وَابْنِ عَامِرٍ،
وَحَقِصٍ ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١)، بِضَبِّ الْأَرْحَلِ - تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ هَذَا قَوْمًا يَحِبُّ عَلَيْهِمُ
الْغَسْلُ، وَأَنَّ قِرَاءَةَ السَّعَةِ الْبَاقِيْنَ بَحْرَهَا تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ هَذَا قَوْمًا آخَرِينَ
أُحْبِرَ لَهُمُ الْمَسْحُ^(٢).

• أَنَّ فِي إِصَافَةِ اسْمِ التَّفْصِيلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مُحْصَةً، أَوْ عَيْرَ مُحْصَةٍ (لِطَبَقَةٍ)
خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ، إِذْ دَهَبَ انْزُ السَّرَّاحِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْمَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهَا عَيْرَ
مُحْصَةٍ، وَدَهَبَ سَيَّوْنِيَّةٌ، وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا مُحْصَةٌ^(٣)، عَلَى أَنَّ عَيْرَ الْمُحْصَةِ يُمَكِّرُ
أَنْ يُصَارَ إِلَيْهَا إِذَا أُريدَ بِهَا الرِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُصِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ التَّفْصِيلِ، كَمَا فِي
قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَحْلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ مِنْهُمْ،
وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ يُمَكِّرُ أَنْ تَكُونَ مُحْصَةً إِذَا كَانَ الْمُصَوِّفُ نَعَصَ
الْمُصَوِّفِ إِلَيْهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ التَّحْوِيلِ أَيْضًا

• قَوْلُكَ مَا مَا الطَّلْتُ بَاقِعَ، وَمَا إِنْ الطَّلْتُ بَاقِعَ. يُجَوِّزُ فِي هَذَا الْقَوْلِ
إِعْمَالُ (مَا) الْحَاثِيَّةِ، وَإِهْمَاؤها عَلَى خَسْبِ بَيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَوَاصُلِهِ الْإِحْصَارِيَّ

(١) مائده ٦

(٢) نظر السجدي، فتح الوصي في شرح القصص ٢ ١٧٣؛ و نظر تخرج هاتين لقراءتين في التسمين
الحسيني، بدر المصوب في علوم نكتات المكنون ٢ ٢١٠

(٣) نظر لسان، حاشية المصنف على شرح الأشموني ٢ ٢٤٢؛ السيوطي، معجم الواع ٤ ٢٧٢

مع المخاطب، كما في قول الشاعر^(١).

سني غُدَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ دَهَبْتُ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ
على أنَّ هذا القول رُوِيَ نَصْب (دَهَبًا، وَلَا صَرِيْفًا)، وَرَفْعُهُ، على أَنَّ (إِنْ)
مُؤَكَّدَةٌ لـ (مَا) لَا زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ

وَفِي إِعْمَالِهَا وَإِهْمَالِهَا إِذَا ذُكِرَتْ (مَا) بَعْدَهَا وَجِهَانِ أَيْضًا:

أ - أَنَّ عَمَلَهَا يَنْطُلُّ إِذَا أُكِّدَتْ بِـ (مَا).

ب - أَنَّ عَمَلَهَا يَبْقَى، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢).

لَا يُسِيْكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ جِهَامٍ أَخَذَ مُعْتَصِمًا

وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ شَادُّ.

ولعلَّ هذا الإِعْمَالُ، وَالْإِهْمَالُ يَتَحَكَّمُ فِيهِمَا الْمُتَكَلِّمُ، وَالْمُخَاطَبُ، على أَنَّ
(مَا) الثَّانِيَةَ إِذَا عُدَّتْ دَافِيَةً تَحَوَّلَ الْكَلَامُ الْمُنْهِي إِلَى مُثَبِّتٍ؛ لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ.
• قَوْلُ الْعَرَبِ^(٣): أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ، وَأَنْتَ أَتَكَدُّ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُ،
على أَنَّ طَاهِرَ هَدْيِ الْقَوْلَيْنِ: أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنَ الضَّرْبِ، وَأَنْتَ أَتَكَدُّ مِنَ
التَّرْكِ، وَهَذَا الطَّاهِرُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ بَيْنَا عَلَيْهِ. "قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ
الرَّحَّاحُ: إِنْ قَدَّرْتَهُ أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ ضَرْبِكَ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّكَ لَا تُرِيدُ هَذَا،
وَإِنْ حُمِلَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ بَطُلَ، وَتَهْدِيتُ الْكَلَامِ هُوَ: كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ أَنْتَ
تَضْرِبُنِي، فَسَبَّ الضَّرْبَ إِلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ الْآخَرُ: أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ
صَاحِبِ الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ، وَلَيْسَ لَكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ أَكْرَمُ

(١) نظر لسان، حاشية الصمد على شرح الأشموني ١ ٢٤٧، لسبوطي، مع الموامع ٢ ١١٢

(٢) نظر لسبوطي، مع الموامع ٢ ١١٢

(٣) نظر مسويه، الكتاب ١ ٢١٣

عليَّ يَحْتَقُّ مَا رَعَمْتَ أَنَّهُ لَكَ، وَنَسْتُهُ إِلَى نَفْسِكَ" (١)
 ويظهر لي أنَّ التَّقْدِيرَ الظَّاهِرَ لهذا القول: أَنْتَ أَكْرَمُ مِنْ ضَرْبِ إِيَّاكَ، عَلَى
 أَنَّ الْمُرَادَ أَنْتَ أَرْفَعُ مِنْ أَنْ تُسْتَحَقَّ مِثْلُ هَذَا الضَّرْبِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَبَدَّى الْمَعْنَى بِوُضُوحٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ الَّذِي تَرْبِطُهُ وَشَائِحِ
 قُوَّةٍ مَيِّنَةٍ بِالضَّارِبِ: أَنْتَ تُضْرِبُنِي، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَسْتَحَقُّ هَذَا الضَّرْبَ مَعَ
 هَذِهِ الْوَشَائِحِ؟ وَلِذَلِكَ يُجِيبُ الْمُحَاطَبُ هَذَا الْقَائِلَ: أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنَ
 الضَّارِبِ.

• أَنَّ السَّامِعَ الْمُكْرِمَ لِكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ الشَّاكُّ فِيهِ قَدْ يُلْحَأُ إِلَى اسْتِعْمَالِ وَسِيلَةٍ
 تُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ: كَحَرْفِ الْإِنْكَارِ. أَرِيدُنِيهِ؟ وَأَزِيدُنِيهِ؟ وَي: رَأَيْتُ
 زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَهَذَا زَيْدٌ "وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُ زَيْدًا؟
 فَتَقُولُ: أَرِيدُنِيهِ؟ إِمَّا مُكْرِمًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ
 الْمَعْرِفَةِ. وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ السَّادِيَةِ قِيلَ لَهُ: أَخْرُجْ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ؟
 فَقَالَ أَنَا إِنِّيهِ؟! مُكْرِمًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَخْرُجَ، وَيَقُولَ: قَدْ قَدِمَ
 زَيْدٌ، فَتَقُولُ: أَرِيدُنِيهِ؟ غَيْرَ زَادَ عَلَيْهِ مُتَعَجِّبًا، أَوْ مُكْرِمًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ
 عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدَمَ، أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ قَدِمَ، فَقُلْتَ: أَرِيدُنِيهِ؟ .." (٢)

خَامِسًا: أَنَّ الْقَارِئَ يَكُونُ اخْتِيَارُهُ لِقِرَاءَةٍ مَا هَادِفًا لَا عَارِضًا، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ
 أَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ رِيَادَةٌ عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ
 تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (٣)، عَلَى أَنَّ فِي

(١) نظر سيويه، لكتاب ١ ١٣ (حاشية رقم ٣)

(٢) سيويه، لكتاب ٢ ٤٢٠

(٣) حج ٦٣

(فُتْصِحْ) قولين^(١):

١ - أَنَّهُ فَعَلَ مُصَارَعٌ فِي اللَّفْظِ مَا صَرَّ فِي الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى (أَنْزَلَ)

٢ - أَنَّهُ فَعَلَ مُصَارَعٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِسْتِنَافِ

وَدَهَبَ الرَّمَحَشَرِيُّ إِلَى أَنَّ كَوْنَ هَذَا الْمَعْلِيِّ مُصَارَعًا يُنبِئُ عَنْ نُكْتَةٍ بِلَاعِيَّةٍ:
"وَهِيَ إِفَادَةُ بَقَاءِ أَثَرِ الْمَطَرِ زَمَانًا نَعْدَ زَمَانٍ، كَمَا تَقُولُ: أَنْعَمَ عَلَيَّ فَلَانٌ عَامَ كَذَا
فَأَرْوَحُ، وَأَعْدُو شَاكِرٌ آلَهُ، وَلَوْ قُلْتُ: رُخْتُ، وَعَدَوْتُ - لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ، فَإِنْ
قُلْتُ: فَمَا لَهُ رُفِعَ، وَلَمْ يُنْصَبْ حَوَانًا لِلْإِسْتِفْهَامِ؟ قُلْتُ: لَوْ نُصِبَ لِأَعْطَى عَكْسَ
الْعَرَصِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْإِحْضَارِ، فَيَنْقَلِبُ بِالنَّصْبِ إِلَى نَفْيِ الْإِحْضَارِ،
مِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ لِصَاحِبِكَ: أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرُ، إِنْ نَصَبْتَ فَأَنْتَ تَنْفِي
لشُكْرِهِ شَاكِرٌ تَقْرِيطَةٌ فِيهِ، وَإِنْ رَفَعْتَهُ فَأَنْتَ مُثَبِّتٌ لِلشُّكْرِ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ نَمَّا يَحْتَاجُ
أَنْ يَرْتَعِبَ مِنْ اسْمِهِ بِالْعِلْمِ فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَتَوْقِيرِ أَهْلِهِ"^(٢).

وَدَكَرَ أَنَّ عَطِيَّةَ أَنْ (فُتْصِحْ) بِمِرْلَةٍ فَتَصْحَى، أَوْ تَصِيرُ "عِبَارَةٌ عَنِ
اسْتِعْمَالِهَا إِثْرَ تَرْوِيلِ الْمَاءِ، وَاسْتِمْرَارِهَا لِدَلَالَةِ عَادَةٍ، وَرَفْعِ قَوْلِهِ (فُتْصِحْ) مِنْ
خَبَرِ الْآيَةِ حَرًّا، وَالْعَاءِ عَاطِفَةً، وَلَيْسَتْ بِحَوَابٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا حَوَانًا لِقَوْلِهِ (أَلَمْ
تَرَ) فَاسِدُ الْمَعْنَى"^(٣).

سادساً: أَنَّ الْمَعْنَى يَقْرِضُ سُلْطَانَهُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَالْقَارِئِ، أَوِ السَّامِعِ الَّذِي
يَلْجَأُ إِلَى وَحْيِهِ تَأْوِيلِيٌّ يُنبِئُ عَنْ حُصُولِهِ لِهَذَا السُّلْطَانِ، وَيَكْفِي دَلِيلًا عَلَى

(١) ينظر سمن الحسي، لدر المصوب في علوم انكباب المكنون ٨ ٢٩٧ ٢٩٨، الرمحشري، انكشاف

٢١/٣؛ اس عطية، تفسير اس عطية ١١ ٢١٥؛ أبو حبيب البهوي، سحر المحيط ٦ ٣٨٦

(٢) الرمحشري، انكشاف ٢١/٣

(٣) اس عطية، نفسه من عطية ١١ ٢١٥، وينظر لتفصيل في هذه المسألة في: لدر المصوب في علوم

انكباب المكنون ٨ ٢٩٧

هذه المسألة تأويل السحابة لما يأتي

• رَغِيًّا لَكَ، وَسَقِيًّا لَكَ

لا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحَارُّ وَالْمَجْرُورُ (لَكَ) بِالْمُضَدَّرِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي
الدُّعَاءِ (سَقِيًّا، وَرَغِيًّا) عَلَى سَبِيلِ الْمَفْعُولِ بِهِ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ لِدَقِّقِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى
عَنِ هَذَا التَّعَلُّقِ نَفْسُهُ، إِذْ يَصِيرُ عَلَيْهِ. سَقِيًّا يَا اللَّهُ (دُعَاءٌ) لَكَ، أَوْ: اسْقِ يَا اللَّهُ
لَكَ، فَيَكُونُ السَّقْيُ مِنَ اللَّهِ، وَلَهُ، فَتَكُونُ الْحُمْلَةُ مُشْتَمِلَةً فِي آيٍ وَاحِدَةٍ عَلَى
صِيغَتَيْنِ لِحَطَبِ اثْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، عَلَى أَنَّ فاعِلَ الْمُضَدَّرِ النَّاتِبِ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ
صَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ الْحَلَالَةِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (لَكَ)، عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الصَّمِيرَ لِمُخَاطَبِ غَيْرِ اللَّهِ.

وَلِتَحْلُصَ بِمَا مَرَّ أُعْرِبَ (لَكَ) حَرًّا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَحُوبٍ، وَالتَّقْدِيرُ:
اسْقِ، يَا اللَّهُ، الدُّعَاءُ لَكَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ، وَارْزُقْ، يَا اللَّهُ، الدُّعَاءُ لَكَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ،
عَلَى أَنَّ الصَّمِيرَ الَّذِي فِي مَحَلِّ حَرٍّ فِي (لَكَ) مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ اسْقِ،
يَا اللَّهُ، فَلَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ مَفْعُولًا بِهِ

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْمَعْنَى يُمَكِّنُ أَنْ يَضَحَّ، وَيُسْتَقِيمُ

أ أَنَّ هَذَا نَوَاصِلًا، أَوْ وَضْعًا تَخَانُثِيًّا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، زِيَادَةً عَلَى
الظُّرُوفِ الَّتِي قِيلَ فِيهَا هَذَا الْقَوْلُ.

ب أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصْدُ هَذَا النِّظَمِ، أَوْ الْأَجْرَافِ فِيهِ عَنِ الْمَأْلُوفِ رَغْبَةً فِي حَدِّ
الْإِنْشَاءِ إِلَى اللَّفْظَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُعَدَّ مَجْزُورًا، وَهِيَ صَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، عَلَى
أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ بَعْدَهُ، فَكَأَنَّ هَذَا الْمُخَاطَبَ قَرِيبٌ حَدًّا إِلَى اللَّهِ،

(١) نظر عباس حسن، سحر انوار ١ ٥١٦

مُلْتَصِقٌ بِهِ، وَلِذَلِكَ تُوْهِمُ أَنَّ السَّقْيَ لِلَّهِ، عَلَى أَنَّ عِبَادَهُ مُنْزِلُونَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ
فَكَأَنَّهُمُ اللَّهُ فِي هَذَا الدُّعَاءِ.

جـ بَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُضَافًا مَحْذُوفًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا اللَّهُ، سَقِيَا لِعَبِيدِكَ الْمُحَاطَبِ.
د بَأَنَّ الْحِطَابَ وَضِعَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْعِيَّةِ لِتَثْرِيلِ هَذَا الضَّمِيرِ (ضَمِيرِ الْعِيَّةِ)
مَنْزِلَةَ ضَمِيرِ الْخِطَابِ مِنْ حَيْثُ الْحُضُورُ وَتَوَاصُلُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ.

وَقَدْ عُدَّتْ هَذِهِ اللَّامُ عِنْدَ النُّحَاةِ لِلتَّبَيِّنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: إِرَادَتِي لَكَ، أَوْ
أَعْنِي لَكَ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ، وَأَضْرَائُهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: سَقِيَا،
وَالْأُخْرَى: الدُّعَاءُ لَكَ، أَوْ إِرَادَتِي لَكَ، أَوْ أَعْنِي لَكَ.

• بُوْسًا لَكَ، وَسُخْقًا لَكَ، وَبُعْدًا لَكَ:

الضَّمِيرُ فِي (لَكَ) فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ فِي: سَقِيَا
لَكَ، وَرَغِيَا لَكَ الَّذِي يُعْرَبُ فِي هَدِيرِ الْقَوْلَيْنِ، وَأَضْرَائِيهَا مَفْعُولَا فِي الْمَعْنَى،
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ابْؤُسْ، وَاسْخُقْ، وَابْعُدْ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ عَلَيْهِ بِالتَّوَسُّعِ،
وَالسُّخْقِ، وَالتُّعْدِ (الهِلَاكِ)، فَكَأَنَّ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرَ: بُوُسْتُ، وَسَخُقْتُ،
وَبُعْدْتُ، وَالْمَعْنَى صِرْتُ بَائِسًا، وَسَاحِقًا، وَبَاعِدًا، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا
الضَّمِيرَ لَا يُعْرَبُ فَاعِلًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْرِبَ كَذَلِكَ لَمَا صَارَ التَّرَكِيبُ مُشْتَمِلًا عَلَى
جُطَائِيٍّ لِمُحَاطَبِيٍّ مُخْتَلَفَيْنِ، بَلْ يَكُونُ مُشْتَمِلًا عَلَى خِطَابَيْنِ بِلَفْظَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ،
وَالْمُحَاطَبُ وَاحِدٌ فِيهِمَا، وَالتَّقْدِيرُ: سَخُقْتُ الدُّعَاءَ لَكَ، بَعْدْتُ الدُّعَاءَ لَكَ،
وَهَذَا عَلَى خِلَافِ مَا فِي سَقِيَا لَكَ؛ لِأَنَّ الْمُحَاطَبَ فِيهِ غَيْرَ الْمُحَاطَبِ فِي الْمَحْرُورِ
فِي (لَكَ)، وَهُوَ الْكَافُ

وَعَلَى الرَّعْمِ مِنَ اتِّحَادِ الضَّمِيرَيْنِ فِي سُخْقًا لَكَ، وَبُعْدًا لَكَ، وَبُوْسًا لَكَ،

فإنَّ الحَارَّ والمَحْرُورَ يُعْرَبُ خَرًّا مُبْتَدِئًا مَحْذُوفٍ وَحُوبًا: الدُّعَاءُ لَكَ، ويكون الكلام مُشْتَمِلًا على جُمْلَتَيْنِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الجَارُّ والمَحْرُورُ فِيهَا بِالمَصْدَرِ النَّائبِ عَنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعَلُّقَ يَكُونُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ لَا لِلْمَاعِلِ، فيكون المانعُ فِيهَا ليس كالمانعِ فِي مِثْلِ سَقِيَا لَكَ، وَأَصْرَابِهِ

وَيُحْصَرُ مَا مَرَّ (فِي مِثْلِ، سَقِيَا لَكَ، وَتُؤَسَّأُ لَكَ) فِي المَصَادِرِ النَّاتِجَةِ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ، وَفِي كَوْنِ المَجْرُورِ بِاللامِ صَمِيمٍ المُحَاطَبِ المُتَّصِلِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مِثْلَ قَوْلِكَ شُكْرًا لَكَ كَثِيرًا لَا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَشْكُرُ لَكَ شُكْرًا، وَقَوْلِكَ سَقِيَا لِلرَّحْلِ، وَرَعِيَا لَهُ، وَأَصْرَابِهِمَا مِمَّا تَكُونُ فِيهِ اللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ أَوْ مَسِيئَةٌ بِالزَّائِدِ، عَلَى أَنَّ مَا تَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالمَصْدَرِ، فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ اسْقِيَ يَا رَبُّ الرَّحْلَ، وَارْعَهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تُعَامَلَ المَصَادِرُ مِنْ بَابِ: شَحَقًا لَكَ، وَتُؤَسَّأُ لَكَ، وَتُعَدَّأُ لَكَ مُعَامِلَةً. سَقِيَا لَكَ، وَرَعِيَا لَكَ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ أَنَّ التُّؤَسَّ، وَالهَلَاكَ، وَالشُّحُوقَ تَكُونُ بِأَمْرِ اللَّهِ، فَكَأَنَّهُ هُوَ الفَاعِلُ لَا المُحَاطَبُ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ لاختِيارَ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ وَلَا سِيَّامَا فِي القِرَاءَاتِ الْقِرَآئِيَّةِ أَثَرًا فِي رَعْيَةِ الْقَارِئِ فِي الإِتْبَاءِ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُهَا، وَلِذَلِكَ أَثَرُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَدُّ مِنْ مَسَائِلِ الانْزِيَاكِ لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى المُرَادِ، وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ فَضْلًا عَمَّا مَرَّ^(١)

• قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَالكَسَائِي، وَعَظِيمُهُمَا: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢).

(١) انظر في هذه مسألة كتاب: لقطع الإعرابي والمعنى و بحوريه (عبد النظم)

(٢) سورة ٢١٤

بَرَفِعَ (يَقُولُ) نَعْدَ (حَتَّى)، وهي مَسْأَلَةٌ مُقَيَّدَةٌ بِثَلَاثَةِ قِيُودٍ^(١).

١ أَنْ يَكُونَ زَمَنُ الْمُصَارَعِ فِي الْحَالِ أَيْ حَالِ وَقُوعِ الْمَعْلُ، أَوْ مُؤَوَّلًا بِحَالِ
بِإِضَافَةٍ إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، عَلَى أَنَّ هَذَا
الْقَوْلَ قِيلَ فِي أَثَرِ الدُّخُولِ، أَمَّا الْمُؤَوَّلُ بِحَالِ فَيَدُورُ فِي فَلَكَ حِكَايَةِ الْحَالِ
الْمَاضِيَةِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ تِرَاعِي حَالَتُهُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الرَّسُولُ،
وَالَّذِينَ مَعَهُ يَقُولُونَ كَذَا، وَكَذَا.

٢ أَنَّ هَذَا الْمَعْلُ مُسَسَّتٌ عَمَّا قَبْلَ (حَتَّى)، وَكُلُّ مَا لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ هَذَا الْقَيْدِ
لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، كَمَا فِي: سَرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ
لَيْسَ مُسَسَّتًا عَنِ السَّيْرِ، وَفِي مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا
يَتَسَسَّتُ عَنِ السَّيْرِ، وَفِي: هَلْ سَرْتُ حَتَّى تَدْخُلُهَا؟؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَمْ يَتَحَقَّقْ
وَقُوعُهُ لَكُؤْيِهِ نَعْدَ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ (هَلْ)

وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يَحْوَزُ فِيهَا أَنْ يُقَالَ أَتَيْتُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا، وَمَتَى
سَرْتُ حَتَّى تَدْخُلُهَا؛ لِأَنَّ هَذَا السَّيْرَ مُحَقَّقُ الْوُقُوعِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
سِسَاءً، لِأَنَّ الشَّكَّ يَكْمُنُ فِي الْفَاعِلِ، وَالرَّمَادُ أَنْفُسُهُمَا، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ^(٢).

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى إِجَارَةِ الرَّفْعِ نَعْدَ النَّفْيِ عَلَى تَوَهُّمٍ أَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ
إِنِّجَاتٌ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ أَدَاةُ النَّفْيِ، وَهِيَ أَدَاةُ تَوَهُّمٍ دُخُولُهَا نَعْدَ هَذَا الْأَصْلِ عَلَى
الْكَلَامِ كُلِّهِ لَا عَلَى مَا قَبْلَ (حَتَّى) حَاصَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَوْ عُرِصَتْ عَلَى سَيَّوِيهِ لَمَا مَنَعَهَا؛ لِأَنَّ

(١) انظر ابن هشام لأصاري، معني لبيب ٢، ٢٧٧، أبو حيان لحوي، البحر المحيط ٢، ١٤٠،
لصان، حاشية النصاب على شرح الأشموني ٢٧٢/٣

(٢) انظر معني لبيب ٢، ٢٧٨، الديموقتي، حاشية اندلسوني على معني لبيب ١، ١٣٧

الْمَنَعُ يَكْمُرُ فِي النَّفْيِ الْمُسَلِّطِ عَلَى النَّفْيِ

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَخْفَشَ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ سَبَقَ التَّوْلِيدِيَّينَ التَّحْوِيلِيَّينَ

الْمَعَاصِرِينَ فِي هَذَا الْأَصْلِ التَّوْلِيدِيِّ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْمُصَارِعُ نَعْدَ (حَتَّى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَضْلَةً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَا لَا يَخْصَعُ
لِسُلْطَانِ هَذَا الْقَيْدِ لَا يَحْوِزُ الرَّفْعَ فِيهِ، كَمَا فِي سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا، عَلَى أَنَّ
الرَّفْعَ يُبْقِي الْمُسْتَدَأَ بِلا خَيْرٍ، وَفِي كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا، إِذَا عُدَّتْ (كَانَ)
بِاقْصَةِ، أَمَّا إِذَا عُدَّتْ تَامَّةً حَارَ الرَّفْعُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَانَ سَيْرِي أَمْسَ
حَتَّى أَدْخُلُهَا، عَلَى أَنَّ (أَمْسَ) يَتَعَلَّقُ بِالْحَقِيرِ الْمُخْدُوفِ وَخُوبًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
لَا تَصِحُّ لَوْ خُيِّلَ هَذَا الظَّرْفُ مُتَعَلِّقًا بِ(سَيْرِي) ^(١).

• حَوَازُ رَفَعَ (رَأْسَهَا)، وَنَضَبَهُ، وَجَرَّهُ فِي: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا،
وَحَتَّى رَأْسَهَا، وَحَتَّى رَأْسَهَا، عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ (حَتَّى) حَرْفُ
حَرْفٍ مَعْنَى (إِلَى) الَّتِي تُبَيِّنُ عَنِ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ الْمَكَانِيَّةِ، وَتَحْجِزُ مَا بَعْدَهَا ^(٢)،
وَأَنَّ النَّضْبَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ كَالْوَاوِ، فَيَكُونُ الرَّأْسُ قَدْ أَكَلَ
فِي هَذَا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: أَعْجَبْتَنِي الْحَارِيَّةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ^(٣)، وَأَنَّ الرَّفْعَ
مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً حَرَرُهُ مَحْدُوفٌ،
وَالْتَّقْدِيرُ حَتَّى رَأْسَهَا مَا أَكُولُ، فَيَكُونُ الرَّأْسُ دَاخِلًا فِي الْأَكْلِ إِذَا كُنْتَ

(١) انظر التفصيل في نصب مصارع بعد (حتى) في كتاب لقطع الإعرابي والمعنى والمحورية (هد الطبع)

(٢) انظر التفصيل في نصب مصارع بعد (حتى) في كتاب لقطع الإعرابي والمعنى والمحورية (هد الطبع) س هـ م لأبصار، معني لليب ٢ ٢٦٣، ٢٨١، ٢٩٣

(٣) انظر التفصيل في نصب مصارع بعد (حتى) في كتاب لقطع الإعرابي والمعنى والمحورية (هد الطبع)

عاطفة، وحَرْفَ ابتداء، وقِيلَ إِنَّ فِي الْأَوَّلِ خِلَافًا.

وَمَا رُويَ بِالْأَوَّلِ الْثَلَاثَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

عَمَّمَتْهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى عَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكٌ دِي عِيٍّ وَذِي رَشْدٍ
بَجَرٍّ (عَوَاتِهِمْ)، وَرَفْعِهِ، وَنَضْبِهِ

وقَوْلُ أَبِي مَرْوَانَ السَّحَوِيِّ، أَوْ الْمُتَلَمِّسِ^(٢)

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

بَحَرَ (نَعْلَهُ)، وَرَفْعَهَا، وَنَضْبَهَا، عَلَى أَنَّ النَّضْبَ يَفْعَلُ مُقَدَّرٌ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ
الْمُتَأَخِّرُ، أَوْ بِالْعَطْفِ، وَالنَّضْرِيُّونَ لَا يُجِيرُونَ الرَّفْعَ بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْحَبْرُ،
وَهُوَ حَائِزٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوْفِيِّ.

وَجَاءَ فِي الْكِتَابِ لِسِيَوِيهِ. "وَحَدَّثَنَا مَنْ يُوثِّقُ بِهِ أَنَّ تَعْضُصَ الْعَرَبِ
قِيلَ لَهُ: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا، وَكَذَا وَحَدُّ؟ وَهُوَ مَوْضِعٌ يُمَسِّكُ الْمَاءَ، فَقَالَ: نَلَى،
وَجَادًا، أَيِ أَغْرَفَ مَهَا وَجَادًا"^(٣)

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَاسَ حَذْفَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى دِخْرِهِ
فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ لِلْعَدَدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: "أَتَذَكَّرُ يَوْمَ كَذَا، وَكَذَا؟ وَعَلَتْ
كَذَا، وَكَذَا"^(٤)

وَيَسْتَدِي لِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ انْزَاخَ لِسَانُهُ مِنْ رَفْعٍ (وَاحِدًا) إِلَى نَضْبِهَا لِحَدَبِ

(١) انظر ابن هشام لأبصار، معني اللب ٢ ٢٩٣، المرادي، الحصى لدادي ٥٥٣

(٢) انظر ابن هشام لأبصار، معني اللب ٢ ٢٦٥، ٢٨١، ٢٩٣، السيوطي، شرح شواهد معني
لب ١ ٣٧٠، بن يعيش، شرح المعص ٨ ١٩، انصاري، حاشية الصمد على شرح لأشعوي
٢ ٢١٤

(٣) ميسويه، الكتاب ١ ١٢٩، و انظر ابن هشام لأبصار، معني اللب ٣/٥٦

(٤) انظر ابن هشام لأبصار، معني اللب ٣/٥٦

الانتباه، على أن الأصل: بلى، فيها وجادٌ، وعليه فلا مُحْوَجٌ إلى توهم فعلٍ عامِلٍ
النَّصَبِ فيها؛ لأنَّ في عدِّها مُتَّصِلًا مُطَابَقَةً للسُّؤالِ المُصَدَّرِ (أما).

أما الحديثُ السَّوِيُّ الشَّرِيفُ فليس من باب القول السَّانِقِ لما يأتي:

- ١ أن في السؤالِ المُصَدَّرِ بهَمْزَةٌ فَعْلًا، وهو (أَتَذَكَّرُ)
- ٢ أن المَعْلُ العامِلَ مَذْكُورٌ لا مَحْدُوفٌ، وهو (فَعَلْتُ).
- ٣ أن نصَّ الحديثِ في (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لا يُعَزَّزُ ما مرَّ: "...فَتُعَرِّضُ عَلَيْهِ
صَعَارَ دُئُوبِهِ، فيُقَالُ. عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ
كَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، فيَقُولُ: نَعَمْ..."^(١)

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٢)، قِيلَ إِنَّ (جَيْنَ)
رَائِدَةً؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ تُسَدُّ مَسَدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ
أَهْلِهَا، وَقِيلَ إِنَّ (عَلَى) دَخَلَتْ فِي هِدْيَةِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ هِيَ الْمُقْصُودَةُ،
وَقِيلَ إِنَّ (عَلَى) بِمَعْنَى (فِي)^(٣).

• أَنَّ النَّدْلَ لَا يَصْحُحُ فِي كُلِّ مَا يَكُونُ مَفْهُومًا مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ:
انْتَصَرَ الْمَلِكُ حُنُودَهُ فِي الْمَعْرَكَةِ، وَقَطَعَ الْمَلِكُ سَيْفَهُ يَدَ اللَّصِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى
بَيِّنٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَنْ يَنْتَصِرُ الْجُنُودَ لَا الْمَلِكُ، وَإِنْ مَنْ يَقْطَعُ يَدَ السَّيْفِ.

(١) انظر ابن هشام لأنصاري، معني المصنف ١٥٦/٣، صحيح مسلم ٤٧/٣ (مُتَّصِلًا عَنْ مَحْفُوفٍ)

(٢) القصص ١٥

(٣) انظر القرطبي، تفسير القرطبي ١٣/٢٦٠، المحاسن، إعراب القرآن ٢٢٢/٣

الأنزياح والمرفوعات

بما يُمكن إخصاؤه لسُلطان الانزياح

• الانزياح والحال:

بما يُمكن عدّه من ذلك.

١ - قول العرب أمّا أنت مُطلقاً انطلقت^(١).

للحاجة في تأويل هذا القول ستة أقوال:

أ أن أصله: انطلقت لأن كنت مُطلقاً، على أن المفعول لأخيه المسبوق بلام التعليل قدّم للاختصاص، وأن الحارّ (اللام) حُذِفَ اختصاراً، ثم حيّء بـ (ما) لتكون عوضاً من (كان) التي حُذِفَتْ، وانفصل اسمها، ثم أُدْغِمَتْ نُونُ (أن) في ميم (ما)، وعليه فإن إعراب (مُطلقاً) في هذا القول خبرٌ (كان) المحذوفة، على أن (أمّا) فيه مُركبةٌ من (أن) المُصدرية، و(ما) التّعويضية الرائدة، وأنّ الماء دخلت في غص الشواهد لأنها تُشبه ماء الحراء؛ لكون الأول سبباً، والثاني مُسبباً، وهو مذهب الصريّين.

ب أن (أن) المُصدرية في المذهب الصريّ تُعدُّ شرطية في المذهب الكوفي دليل دُخُول الماء في حرها؛ لأنهم يُجَيِّزُونَ فَتَحَ هَمزة (إن) الشرطية، فتكون (كان) قد حُذِفَتْ، وحيّء بـ (ما) عوضاً منها، كما في المذهب

الصريّ

(١) نظر بر هشام الأنصاري، معني السب ٤ ٩٦؛ سيوطي، مع هوامع ٢ ١١٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ ١٤٤، ٢ ٩٨؛ لسان، حاشية الصاد على شرح لأشعري ١ ٢٤٤

ح- أن رفع الاسم (أنت)، ونصبت الحزب (مطلقاً) بـ (م) العاملة عمل
(ليس)، وليس بـ (كان) المخذوفة، لأنها عوض عنها، وهو مذهب ابن
جني، وشيخه أبي علي المرسي.

د - أن (كان) المخذوفة تامة، على أن (مطلقاً) حال في هذا القول.

هـ أن (م) رائدة لا عوض، ولذلك يجوز إظهار (كان) معها، كما في أمّا كنت
مطلقاً انطلقت، وهو قول المترد الذي ردّ بأن هذا القول حرى محرى المثل
ولا يصح أن يعبر؛ لأنه يقال كما سَمِعَ فضلاً عن أن هذا الموضع ليس من
مواضع زيادة (م) كما ذكر ابن دريد.

و أن رواية مثل هذا القول بكسر همزة (إمّا)، وذكر (كان)، والفاء إمّا كنت
مطلقاً انطلقت، كما يظهر لي^(١)

وعما عُدَّ شاهداً في هذه المسألة. أمّا أنت برأ فقتلت، أمّا ريد داهياً دهنت،
وقيل إن هذا لم يُسمع إلا في ضمير المحاطب، وعلى الرعم من ذلك فإن
سيوئه أحر أن يكون اسم (كان) اسماً ظاهراً كما في المثال السابق
وبعد فيستين لنا أن هالك بخلافاً بين السخويتين في كل عنصر من عناصر
هذا التركيب، وهي مسألة تفرص على القارئ، أو الدارس أن يتوقف عندها،
لرجع النظر في هذا الخلاف، وهو رجع يكمن فيما يأتي.

أ في تلك الشواهد التي اعتد بها في هذه المسألة، وهي شواهد قليلة جداً، كما
في كتب النحو، شاهد شعري، وهو قول العباس بن مرداس^(٢).

(١) انظر ابن هشام الأندلسي، معي السب ١ ٣٧٥؛ الصان، حاشية الصان على شرح لأشموي
٢٤٤ ١

(٢) انظر ابن هشام لأندلسي، معي السب ١ ٣٧٥؛ الصان، حاشية الصان على شرح لأشموي
٢٤٤ ١

أَدُّ حُرَاشَةٍ أَمَّا أَنْتَ دَا بَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّعُّ

وَاحِرٌ شَرِيٌّ، وَهُوَ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ، وَقَوْلَانِ احْرَانِ الْعَالِيَةُ أَهْمَا
مَضْنُوعَانِ، وَهَمَا: أَمَّا أَنْتَ بَرًّا وَقُتِرْتُ، وَأَمَّا رِيْدٌ دَاهِيًا ذَهَبْتُ.

أ - أَنَّ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ يُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا عِدَّةُ السُّحَاةِ التَّأْوِيلِ، وَالتَّحْمِيْنِ لِإِخْضَاعِهَا
لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ النَّحْوِيِّ، فَيَسِرُ نَحَافٍ مَا فِيهَا مِنْ حَذْفٍ، وَتَعْوِيْصٍ،
وَتَقْدِيْمٍ، وَتَأْخِيْرٍ.

ب - أَنَّ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَسْمُوعَيْنِ عَنِ الْعَرَبِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَطْمِئِنَّ الدَّارِسُ
إِلَى أَنَّهَا سَمِعَا عَنِ الْعَرَبِ هَكَذَا دُونَ تَصَرُّفٍ أَوْ خَذْفٍ، أَوْ رِيَادَةٍ

ج - أَنَّ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ، أَوْ غَيْرَهُمَا سَاحِيَةً إِلَى تَبَيُّنِ الْمَصِّ الْكَامِلِ الَّذِي
اشْتَمَلَ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْمَنَهِجَ الْعِلْمِيَّ السَّوِيَّ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

د - أَنَّ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ أَيْضًا كَانَتْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَبَيَّنَ الْقَارِئُ، أَوْ الدَّارِسُ وَضْعَ
الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُحَاطَبِ فِيهَا، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيهِمَا مِنْ ظُرُوفٍ احْتِمَاعِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ،
كَالْأَعْرَافِ، وَالْعِدَابِ، وَالتَّقَالِيْدِ، وَالْمُعْتَقَدَاتِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُؤَثِّرَاتِ
الْأُخْرَى.

وَلَوْ حَاوَلْنَا أَنْ نُخْضَعَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ لِسُلْطَانِ الْمَنَاهِجِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ
لَوَحَدَ احْتِلَافًا بَيِّنًا بَيْنَ السُّحَاةِ الْقَدَامِيَّةِ، وَتَبَيُّنِهِمْ، وَهُوَ اخْتِلَافٌ يَتَبَدَّى مِنْ تَبَيُّنِ
تَعْمَلِ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ مَعَهَا

أ - أَنَّ الْوَضْعِيَّيْنِ لَا يَلْجَأُونِ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَقَيَّدُونَ بِمَا سَمِعُوا،
عَلَى أَنَّ الْمَكْتُوبَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَا تُبْنَى عَلَيْهِ قَوَاعِدُ.

ب- أن التوليديين التحويليّين لا يعدّون (كان) أو (إن) الشرطيّة من العوامل التي تُؤثّر في إعراب ما نَعْدُها؛ لأنّها عاصِرُ رِنْدَتِ عي الأصلِ التّوليديّ المتوهم، وهو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، عي أن حَرَكَه (مُطْلَقاً) عِنْدَهُم حَرَكَه اقْتِصَاءً اقْتَصَتْهَا طَبِيعَةُ النُّعَةِ

ح- أن الوطيفيّين يُعرَبون (أنت) في أنت مُنْطَلِقٌ فاعلاً لاسم الفاعل (مُطْلِقٌ)، أو فاعلاً لـ (كان) لو طَهَرْتَ عي أن (مُطْلَقاً) عِنْدَهُم وَطِيفَةٌ دلالة لا تَرْكِيبِيَّة؛ لأنّ الوطيفة التّركيبية تكادُ تَكُونُ مَحْضُورَةً عِنْدَهُم في الفاعل، والمفعول به، ولذلك يَعْدُون المبدأ وطيفة تَدَاوُلِيَّة يَتَدَاوَلُهَا الْمُتَكَلِّمُ والمُحَاطَبُ

وَعَدُوه يَبْدَى لي مِنْ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ -تَوَهُّمُ اثْرِيَا ح لسان العربيّ المصحيح مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ عي وَفِي مَا يَأْتِي عي أن تُرَاعَى طُرُوبُ الْمُتَكَلِّمِ، والسَّامِعِ الاحْتِمَاعِيَّة، والنَّفْسِيَّة، وعِيْرُهَا عَمَّا لَهُ اثْرٌ فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ

أ- أن يُتَوَهُّمَ أن أصل (أَمَّا) هو أَم أداة الاسْتِمْتَح التي تُنْبِئُ عَنِ النَّبِيَةِ، وهو يَكْمُرُ في نَسِيهِ المُحَاطَبِ، أو السَّمْعِ، أو القَارِئِ، أو النّاقِدِ عي ما يَأْتِي بعد هذه الأداة، عي أن أصل هذه الشّواهد الابتداء، والحقَرُ أنت مُنْطَلِقٌ في. أَمَّا أنت مُطْلَقاً انْطَلَقْتُ، عي أن الماءَ لَو وَجِدْتَ - حَرْفٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّغْلِيصِ؛ ولذلك صِيْرَ إِلَى نَصْبِ الْحَرِّ لِحَدِّبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهِ لِنُوكِيْدِهِ، عي أَنَّهُ النُّورَةُ، أو المَحْوَرُ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيْبِ، وَأَصْرَاهَا

ب- أن يُتَوَهُّمَ أن أصل هذا التّركيب أَمَّا، أو إمّا أنت مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ، عي أن الجُمْلَةَ لاسمِيَّة قَائِمَةٌ مَقَامَ فِعْلٍ الشَّرْطِ، لأنّ (مُطْلِقٌ) يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَعْلُومِ

إذا عُدَّتْ (أَمَّا)، و (إمَّا) مُنْبِئَةٌ عَنِ الشَّرْطِ، أَوْ عَلَى أَنَّ (أَمَّا) الَّتِي قَبْلَ إِنَّ
أَصْلَ التَّرْكِيْبِ مَعَهَا هُوَ: لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ - رَائِدَةٌ لِأَجْلِ الْمَعْنَى،
لَا أَتَرُهَا فِي إِعْرَابِ مَا بَعْدَهَا الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ خَرُ مُتَدْنِيهَا (مُنْطَلِقٌ)
الَّذِي حَدَثَ فِيهِ انْزِيحٌ، كَمَا مَرَّ.

وَبَعَرُ هَذَا الْإِنْزِيَاخِ عَلَى الرَّغْمِ نَمَّا فِيهِ مِنْ تَوْهَمٍ يَقْصِي عَلَى تِلْكَ
التَّحْمِينَاتِ مِنْ خِيْثِ الْحَذْفِ، أَوْ التَّغْوِيْضِ اللَّذِينَ يُطَالِعَانَا فِي أَقْوَالِ السُّحَاةِ.

● الْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ:

كَمَا فِي: زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفٌ، عَلَى أَنَّ (عَطُوفًا) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ (زَيْدٌ أَخُوكَ)، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُقَيَّدَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَوْنِ رُكْنِيَّهَا حَامِدِيْنِ
مَعْرِفَتِيْنِ، لِأَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ إِلَّا مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَصْرِيِّ، وَأَنَّ مُضْمُونَ
الْجُمْلَةِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْمُسْتَدِّ فِيهَا مُضَافًا إِلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُسْتَدُّ
مُسْتَقًّا كَمَا فِي: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ قَامَ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ فِيهِمَا قِيَامٌ زَيْدٌ، وَإِنْ
كَانَ الْمُسْتَدُّ حَامِدًا فَالْمَصْدَرُ الْمَأْخُودُ هُوَ الْكَوْنُ الْمُصَافُ إِلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ
كَوْنُ زَيْدٍ أَخًا، عَلَى أَنَّ التَّوَكِيدَ يَكْمُرُ فِي الْعَطْفِ، وَالْحُنُوِّ.

وَيَعُودُ سَبَبُ كَوْنِ كَلَا رُكْنِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ جَامِدًا إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا
مُسْتَقًّا لَكَانَ هُوَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا لَا لِمُضْمُونِ
الْجُمْلَةِ.

وَعَدُّ ائِنَّ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) الْحَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ الْمُؤَكِّدَةِ
لِعَامِلِهَا، لِأَنَّ الْمُؤَكِّدَةَ لِعَامِلِهَا مُوَافِقَةٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، عَلَى أَنَّ الْأَبَّ،
وَالْحَقَّ فِي. هُوَ الْحَقُّ بَيْنًا صَالِحَانِ لِلْعَمَلِ؛ لِأَنَّ الْأَبَّ مُؤَوَّلٌ بِالْعَاطِفِ، وَالْحَقُّ

مُؤَوَّلٌ بِالصَّعَةِ الْمُشْتَهَةِ (يُنَّ)، وهذه الحالُ يجبُ تأخيرُها؛ لأنها تُوكِّدُ، والتَّوكِيدُ
يجبُ تأخيرُه عن المُؤَكِّدِ.

ومَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ سَالِمٍ مِنْ دَارَةِ الْيَزْنَوعِيٍّ^(١)،
أَنَا أَنُّ دَارَةٌ مَعْرُوفًا بِهَا سَبِيٌّ وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ
عَلَى أَنَّ (مَعْرُوفًا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ (أَنَا أَنُّ دَارَةٌ)،
وَأَنَّ (سَبِيٌّ) نَائِثٌ فَاعِلٌ

وَيُعَدُّ فَإِنَّ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
أَصْلُهَا حَرًّا، وَالتَّقْدِيرُ زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفٌ، وَهُوَ الْحَقُّ يَنْ، وَأَنَا أَنُّ دَارَةٌ
مَعْرُوفٌ بِهَا نَسَبِيٌّ، عَلَى أَنَّ (أَخُوكَ) فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى تَدُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ (زَيْدٌ)،
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ، وَلَكِنْ هَذَا الْخَبَرُ أَنْوَاحَ لِسَانِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ
مِنْ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، أَوْ تَحَوَّلَ الرَّفْعُ إِلَى النَّصْبِ لِحُذْبِ الْإِنْشَاءِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ
لِتَوْكِيدِهَا، وَيُمْكِنُ عَدُّ (هُوَ) فِي: هُوَ الْحَقُّ يَنْ - ضَمِيرٌ شَأْنٍ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ
الْاسْمِيَّةَ بَعْدَهُ خَبَرٌ.

• الْحَالُ الْمُفْرَدَةُ وَصِفَتُهَا الْمُؤَوَّلَانِ بِمُشْتَقٍّ: كَمَا فِي:

أ نَعْتُهُ الشَّيْءَ يَدَا يَدٍ، عَلَى أَنَّ الْحَالَ (يَدَا) الْمَوْصُوفَةُ بِشَيْءِ الْجُمْلَةِ (يَدَا)، وَأَنَّ
صَاحِبَ الْحَالِ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمُرَادُّ مُقَابِلَتَيْنِ، وَعَبْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُنْبِئُ
عَنِ الْمُفَاعَلَةِ^(٢)

ب كَلِمَتُهُ فَاةٌ إِلَى فَيٍّ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِلنَّحَاةِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ

(١) انظر انصاف، حاشية الصبيان على شرح الأشموني ١٨٥/٢

(٢) انظر انصاف، حاشية انصاف على شرح الأشموني ١٧٠/٢، عباس حسن، النحو النواحي

٢ ٣٦٩: اس هشام لأبصار، معني الملب ٤٤/٦ ٤٥: انسيوطي، مع الهوامع ١٠/٤ ١١

١ - أَنْ مَحْمُوعٌ (فَاهُ إِلَى فِيٍّ) هُوَ الْحَالُ (الْمَوْصُوفُ وَصِفَتُهُ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ (مُشَافَهَةً) أَوْ (مُشَافَهَتَيْنِ)، وَهُوَ عِنْدَ سَيِّوْنِيهِ اسْمٌ وَصَعٌ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ

٢ - أَنْ (فَاهُ) مَفْعُولٌ بِهِ لِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: حَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ، عَلَى أَنَّ (فَاهُ) بَاتَ مَبَابٍ عَامِلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ

٣ - أَنْ (فَاهُ) مَنْصُوتٌ عَلَى تَرَعِ الْخَافِضِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: كَلَّمْتُهُ مِنْ فِيٍّ إِلَى فِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَحْمَشِيِّ، وَهَذَا الْقَوْلُ رَدُّهُ الْمُرَدُّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْقَلْبِ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَلَّمْتُهُ فِيٍّ إِلَى فِيٍّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَبَيَّنَتْ، عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ عَلَى هَذَا الْقَلْبِ يَتَكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ.

ح - نَعْتُهُ الرَّثْمَ مَدًّا مُمَدًّا، أَوْ نَعْتُهُ الرَّثْمَ مَدًّا نَكْدًا، (مُسَعَّرًا)، وَجَاوَزْتُهُ مَرَلَةً إِلَى مَرَلِيٍّ (مُلَاصَقَةً)، وَبَاضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنِ قَوْسِيٍّ (مُدَافَعَةً)، وَكَلَّمْتُ الْمُكْرِمَ غَيْبُهُ إِلَى غَيْبِيٍّ (مُوَاجَهَةً)، وَحَالَسْتُهُ جَسَّهُ إِلَى جَنْبِيٍّ (١).

د - نَعْتُهُ الشَّاءَ شَاءَةً وَدَرَاهِمَ، وَشَاءَةً وَدَرَاهِمًا، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى الْبَاءِ، وَبِحُجُورِ أَنْ تَكُونَ (شَاءَةً) مَرْفُوعَةً عَلَى الْإِنْتِدَاءِ أَيْ نَعْتُهُ الشَّاءَ شَاءَةً بِدَرَاهِمٍ مِثْلِهَا (٢).

وَنَعْدُ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْوَالَ الْمُفْرَدَةَ يَحْجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ عَلَى الْإِنْتِدَاءِ، وَالْحَبْرُ كَلَّمْتُهُ قُوَّةً إِلَى فِيٍّ، وَنَعْتُهُ الرَّثْمَ مَدًّا نَكْدًا، أَوْ مَدًّا (٣)، عَلَى أَنَّ الْحَمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَأَنَّ الرِّابْتَ مُقَدَّرٌ فِي كُلِّ مَا لَا رَابِطَ فِيهِ، كَمَا فِي نَعْتِهِ الرَّثْمَ مَدًّا مِمَّنْهُ

(١) انظر عدس حسن، النحو لو في ٢ ٣٦٩

(٢) انظر ابن هشام لأبصاره، معني بسبب ٣/٦، ٣٧٣، ٤٤٦

(٣) انظر عدس، حاشية الصبيان على شرح الأشموني ٢ ١٧١-١٧٢

وذكر الأستاذ عباس حسن أن (عينه) في: كَلَّمْتُ الْمُنْكَرَ عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي (مُوَاحِةً) لا يَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ (الْمُنْكَرِ) فِي (عَيْنَهُ)، لَأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ مَعَ إِعَادَةِ الْعَامِلِ مَعَ هَذَا التَّدْلِيلِ، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ عَلَى ذَلِكَ: كَلَّمْتُ عَيْنَهُ، وَبِمُكِّنُ أَنْ يُتَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ نَكْوْنَهَا عَطْفَ بَيَانٍ.

وَحَلًّا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْأَصْلَ كَمَا يَطْهَرُ لِي - الرَّفْعُ، إِذْ صِيرَ إِلَى النَّصْبِ لِنَحْقِيقِ تَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَاكِ بِحَذْبِ الْإِنْشَاءِ إِلَيْهَا.

• الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ (مَا أَفْعَلْ) فِي التَّعَجُّبِ^(١)

يُغَرَّبُ الْمُتَعَجُّبُ مِنْهُ عِنْدَ الشَّاعِرِ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ، عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَحْوُولٌ مِنْ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلْ) مَقُولٌ مِنْ (فَعْلٍ)، عَلَى أَنَّ أَصْلَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا هُوَ: حُسْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ أَصْلٌ يُمَكِّرُ أَنْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ هَذَا الْإِعْرَابِ، وَيُكَتْفَى بِإِعْرَابِهِ فَاعِلًا مَعَ مِنْ ظُهُورِ الصَّمَةِ حَرَكَةُ الْإِنْزِيَاكِ؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الْأُسْلُوبُ مِنْ حَصَائِصِ فَرَضٍ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحَرَكَةُ لِنُتْوَكِيدِهِ بِحَذْبِ الْإِنْشَاءِ إِلَيْهِ.

وَيَحْوِزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ فِي (أَفْعَلْ) لِلصَّرِيحَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ شَيْءٌ حُسْنٌ بِهِ زَيْدٌ، أَوْ صَارَ بِهِ دَا حُسْنٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) حِيَاءً بِهَا لِلْإِنْشَاءِ عَنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ

وَيَعُدُّ التَّوَلِيدِيُّونَ التَّحْوِيلِيُّونَ (زَيْدًا) فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ مُنْتَدًا حَرَّهُ (أَحْسَنَ)، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَةُ اقْتَضَاءٍ فِي الْمُنْتَدَاءِ وَالْخَبَرِ^(٢).

• الْمَنْصُوبُ، وَالْمَحْزُورُ، وَالْمَرْفُوعُ بَعْدَ (كَمْ) خَبَرِيَّةً، وَاسْتِفْهَامِيَّةً

قِيلَ إِنَّ تَمْيِيرَ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مَنْصُوبٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ: كَمْ طَالًا فِي

(١) انظر في هذا الأسلوب كتاب وسائل المدح والذم، والتعجب في المعربة والمحورية (عبد الطبع)

(٢) انظر تفصيل في هذه المسألة في كتاب وسائل المدح والتعجب في المعربة والمحورية (عبد الطبع)

المضل، على أن (كم) في محل رفع على الاستدعاء، وإن تميز (كم) الحرية مفرد مجرور، أو جمع مجرور، على أنه مضاف إليه في المذهب النصري، ومجرور بحرف حر محذوف في المذهب الكوفي، وقيل: إن المرفوع مُتَدَأ خَرَّه ما بعده على أن (كم) إما أن تُعَرَّب ظرفاً، أو مفعولاً مطلقاً، أو غيرهما على حسب التركيب اللغوي، وقيل: إن النصب، والجر يُعَوِّدان إلى تحقيق أمر اللبس بين (كم) حريّة، واستهماية.

ويُتَدَى لي أن في الاسم بعد (كم) بنوعيتها أثرها لجذب الانتباه إليه فضلاً عن تحقيق أمر اللبس بين نوعيتها، على أنه إما أن يكون محولاً عن مُتَدَأ، أو مفعول به، أو مفعول مطلق، أو مفعول فيه على حسب التراكيب اللغوية، على أن (كم) جيء بها لأجل المعنى، فلا محل لها من الإعراب كما في المنهج التوليدي التحويلي، على الرغم من كونها كناية عن العدد، كما في كم طالب في الفصل، على أن (طالب) مُتَدَأ، وفي: كم طالب قاتلت، على أن (طالب) مفعول به، أو مُتَدَأ على مذهب من يُجِيرُ حَذَفَ عائد المُتَدَأ المصوب، وفي كم ساعة قرأت الكتاب، على أن (ساعة) مفعول فيه، وفي كم مشي مشيت، على أن (مشي) مفعول مطلق.

• تقدّم مفعول المضاف إليه عليه:

في هذه المسألة ثلاثة أقوال^(١)

أ المنع مطلقاً، وهو قول الجمهور.

(١) انظر ابن هشام الأصباري، معي السبب ٦ ٦٢٩ ٦٣١؛ السيوطي، جمع هوامع ٤/٢٧٨؛ س مادك، شرح التسهيل ٣/٢٣٦؛ ثعلب، مجالس ثعلب ١٦٩؛ لسمين الحبيبي، لدر المصوب في علوم الكتاب، مكتون ٦ ٩٤.

ب جَوَارُ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَا أُصِيقَتْ إِلَيْهِ (غَيْرٌ) مُطْلَقاً، وَهُوَ قَوْلُ السَّيرَاقِ،
وَالرَّحْمَنِيِّ، وَابْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ.

ح حَوَارُ تَقْدِيمِ الْمُعْمُولِ إِذَا كَانَ هَذَا الْمَعْمُولُ ظَرْفًا.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ قَوْلَكَ: أَنَا زَيْدٌ غَيْرُ صَارِبٍ -صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى:
أَنَا زَيْدٌ لَا أَضْرِبُ، عَلَى تَوْهْمِ غَدَمِ الْإِضَافَةِ، كَمَا يُفْهَمُ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ
أَنْ زَيْدٌ أَوَّلُ صَارِبٍ، أَوْ بِمِثْلِ صَارِبٍ

وَقَدْ عَرَّزَ آيَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ (فِي
الْخِصَامِ) يَتَغَلَّقُ - (مُبِينٌ) حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢).

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرٌ مُلْعٍ تَوَلَّى وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ حَلِيلًا

عَلَى أَنَّ (حَقًّا) مَفْعُولٌ بِهِ لاسْمِ الْفَاعِلِ (مُلْعٍ)

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ حَاءُ فِي زَيْدٌ غَيْرُ صَارِبٍ،
لِأَنَّ السَّيَّ (غَيْرَ) لَا يَحُلُّ مَكَانَ غَيْرِهِ

وَنَعُدُّ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَضْنُوعِ يُمَكِّنُ إِخْصَاعُهَا لِسُلْطَانِ
الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِحُذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى هَذَا الْمُقَدِّمِ لِتَوْكِيدِهِ فَضْلًا عَنْ
تَوْكِيدِهِ بِالتَّقْدِيمِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: أَنَا زَيْدٌ غَيْرُ صَارِبٍ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ) مُسْتَدَأُّ ثَانٍ
حَبْرَةٌ (غَيْرَ)، وَأَنَّ مَفْعُولَ اسْمِ الْفَاعِلِ (صَارِبٍ) مَحْذُوفٌ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ
نَحَرُ الْمُسْتَدَأِّ الْأَوَّلِ (أَنَا)، وَالرَّابِطُ صَمِيمٌ الْمَفْعُولُ بِهِ الْمَحْذُوفُ.

(١) لِرَحْفِ ١٨

(٢) انظر س هِشَامُ الْأَنْصَارِيِّ، مَعْنَى الْمَثَلِ ٦/٦٣٠، لِسَيُوطِي، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ٦٥٣،
السَّيُوطِيُّ، مَعْنَى هُوَ مَعَ ٤/٢٧٨، ابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ السَّهِيلِ ٣/٢٣٦

• الحَرْ على الجوار:

يَمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ النُّحَاةُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ هَذَا جُحْرٌ
صَتْ خَرِبٌ، حَرْ (خَرِبٌ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ (جُحْرٌ)، وَذَكَرَ ابْنُ
هَشَامٍ^(١) أَنَّ الْأَكْثَرَ الرَّفْعُ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي الْجَرْ عَلَى الْجَوَارِ قَوْلَانِ

أ أَنْ مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ، كَالسِّيْرَاقِيِّ، وَابْنِ جِنِّيٍّ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ ابْنِ
جِنِّيٍّ هَذَا حُحْرٌ ضَتْ خَرِبٌ جُحْرُهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا النَّعْتُ مِنْ بَابِ النَّعْتِ
السَّنِيِّ لَا الْحَقِيقِيِّ، وَأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ السِّيْرَاقِيِّ هَذَا حُحْرٌ صَتْ خَرِبٌ
الْحُحْرُ مِنْهُ

ب أَنْ مِنْهُمْ مَنْ أَحَارَهُ حَمَلًا عَلَى مَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مِنْ شَوَاهِدٍ^(٢)،
وَيَكُونُ فِي النَّعْتِ، وَالْعَطْفِ، وَالتَّوَكِيدِ، وَمِنْ النَّعْتِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٣):

كَأَنَّ أَمَانًا فِي عَرَائِيٍّ وَبَيْهٍ كَثِيرٌ أُنَاسٍ فِي سَحَابٍ مُزْمَلٍ

بَجَرٍّ (مُزْمَلٍ) لِمُحَاوَرَتِهِ (سَحَابٍ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لـ (كَثِيرٌ)

امْرِفُوعَةٍ

وَمِنْ الْعَطْفِ قِرَاءَةُ السَّلْمِيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالْكَسَائِيِّ، وَعِزُّهُمْ
يَنْطَوِّفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ بِأَكْوَابٍ وَأَمَارِيقٍ وَخُورٍ عَيْنٍ، بَجَرٍّ (وُخُورٍ عَيْنٍ) عَطْفًا
عَلَى (بِأَكْوَابٍ وَأَمَارِيقٍ)، عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَطْفُ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْجَوَارِ^(٤)،

(١) انظر معني لسان ٦ ٦٦٠؛ النسيوطي، معجم المصنفين ٤ ٣١٥، ابن عفيف المساعد عن تسهيل
الفرزدق ٢ ٤٠٣، سبويه، لكتاب ٢١٦؛ ابن جني، الخصائص ١ ١٩٢، ٣/٢٢٠

(٢) انظر هذه المسألة في كتاب حمل على الجوار في نهر ابن الكرم، ابن هشام الأنصاري، معني لسان
٦ ٦١٠

(٣) انظر ابن هشام الأنصاري، معني لسان ٦ ٦٦٠

(٤) انظر اسمعيل الحنفي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكتوب ٦ ٢٥٧؛ أبو حاتم النجوي، البحر
سجل ٨ ٢١٦؛ ابن محشر، الكشف ٣/١٩٤

على أن الأصل أن يكون معطوفاً على (ولدان مُخلَّدون) لا على ما قلناه؛ لأنَّ
المعنى ليس على أن هؤلاء الولدان المُخلَّدون يطوفون عليهم بالحوار العين في
أحد التأويلات.

ومنه قراءة: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»^(١)، بحر (وأرجلكم) لأنه مجاور
لـ (رؤوسكم) على أنه في المعنى معطوف على (أيديكم)؛ لأنَّ الأرجل حكمها
عند أهل السنة الغسل لا المسح، وفي هذه القراءة تأويلات أخرى^(٢).
ومن التوكيد قول أبي العريب الأعرابي^(٣):

يا صاح بلع دوي الروحات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذئب
بحر (كلهم) لمجاورته (الروحات)، على الرغم من أنه توكيد لـ (دوي)
المفعول به، ولذلك هو وجه النص لا الحر.

وذكر ابن هشام^(٤) أن ما عليه المحققون أن البحر على الحوار يكون في
التعب قليلاً، وفي التوكيد نادراً، وأنه لا يكون في عطف السبق لأنَّ حرف
العطف يمنع هذا التحوير

وبعد هو ما مرَّ من حمل على الحوار في التعب، أو التوكيد، أو عطف
السبق الأولى أن يحمل على الانزياح من حركة إعرابية إلى أخرى لتوكيد الكلمة

(١) المائدة ٦

(٢) انظر أبو حيان لحوي، البحر المحيط ٤٣٧/٣، اسمي الخليل، لدر، مصون في عدم لكتاب
المكثور

(٣) انظر ابن هشام الأصمري، معني السبب ٦٦٢، ٦، السيوطي، شرح شواهد المعني ٩٦٢، مع
هوامع ٤، ٣٠٤، ابن عقي، المساعد على سهيل، فوائد ٢، ٤٠٤

(٤) انظر معني السبب ٦٦٢، ٦، وانظر أبو حيان السحوي، البحر المحيط ٤٣٧/٣، السيوطي، هوع
هوامع ٤، ٣٠٤

مَوْصِعِ الْأَثْرِيَّاحِ بِحَدَبِ الْإِنْتِشَاءِ إِلَيْهَا، فَلَا تُخَوِّجُ إِلَى تَوْهَمِ الْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ، أَوْ
غَيْرِهِ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ.

● تَقْدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ:

أَحَدُ بَعْضِ السُّحَاةِ تَقْدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ،
كَمَا فِي: رَيْدٌ حَالِسًا فِي الدَّارِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ رَيْدٌ فِي الدَّارِ حَالِسًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ
أَنَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِتْسَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَخْرُورُ؛ لِأَنَّهَا لَا
تُظْهِرُ عَلَيْهَا حَرَكَةً إِعْرَابِيَّةً، وَدَكَرَ الدُّسُوقِيُّ^(١) أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ الْحَوَارِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ مَحْضُورَةٌ عِنْدَهُ فِي الظَّرْفِ، وَالْجَارُ وَالْمَخْرُورُ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: أَكُلْتُ يَوْمَ لَكَ
ثَوْبًا، عَلَى أَنَّ (كُلَّ يَوْمٍ) مَعْمُولٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (لَكَ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لـ (ثَوْبٌ).

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْمَعْنَى يُنبِئُ عَنْ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ: رَيْدٌ حَالِسٌ فِي الدَّارِ،
عَلَى أَنَّ (فِي الدَّارِ) يَتَعَلَّقُ بِـ (حَالِسٌ) الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمُسْتَدَّ (رَيْدٌ)، عَلَى أَنَّ فِيهِ
أَثْرِيَّاحًا مِنَ الرُّفْعِ إِلَى التَّنْصِبِ، لِحَدَبِ الْإِنْتِشَاءِ إِلَيْهِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِهِ.

● عَطْفُ مَا بَعْدَ (بَلْ) عَلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ النَّفْيِ، أَوْ النَّهْيِ:

نُبِئَ (بَلْ) إِذَا سَبَقَهَا نَفْيٌ، أَوْ نَهْيٌ عَنِ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا، وَإِنْ شَاءَ
بَعْدَهَا، كَمَا فِي: مَا قَامَ رَيْدٌ نَلَّ عَمْرُو، وَ لَا يَقُمْ رَيْدٌ مِنْ عَمْرُو، عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ
مَنْفِيٌّ عَنْ (رَيْدٌ) وَمُشْتَبَّهٌ لـ (عَمْرُو) فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِجْمَاعِ
السُّحَاةِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّ الْمُبَرِّدَ، وَعَدَّ الْوَارِثَ أَحَارًا أَنْ تَنْقُلَ مَعْنَى النَّفْيِ، أَوْ
النَّهْيِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، إِذَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ الْإِجَارَةِ: مَا رَيْدٌ قَائِمًا نَلَّ قَاعِدًا،
وَبَلْ قَاعِدٌ، عَلَى أَنَّ النَّفْيَ انْتَقَلَ إِلَى مَا بَعْدَهَا فِي التَّنْصِبِ، وَأَنَّ الْإِثْبَاتَ حُكْمٌ مَا

(١) نَظَرَ حَاشِيَهُ لِدُسُوقِي عَنِ الْمَعْنَى ٢ ٣٦٥

تَعْدَهَا، كَمَا مَرَّ

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يُمَكِّنُ إِنْخِصَاعُ النَّصْبِ لِلْأَثْرِ بِإِذَاحٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ إِلَى الْمَنْصُوبِ لِحُذْبِ الْإِنْشَاءِ إِلَى مَا نَعْدُهَا؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، أَوِ الْمَحْزُورُ، أَوِ الْبُورَةُ بِلَا تَقْيِيدٍ بِالْمُرَادِ سَهْمًا فِي السَّخَوَيْنِ التَّوَلِيدِيَّيْنِ التَّخْوِيلِيَّيْنِ، وَالْوُطَيْمِيَّ، وَهُوَ أَثَرُ إِذَاحٍ يَتَحَقَّقُ بِهِ إِجْمَاعُ السُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(١).

• وَقُوعُ الْمَشْتَقِ بَيْنَ حَرْفِي جَرٍّ مُتَّفَقَيْنِ مَسْبُوقَيْنِ بِمَبْتَدَأٍ، أَوْ اسْمٍ (كَانَ)، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، أَوْ اسْمٍ (إِنَّ)، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا:

يَجِبُ نَصْبُ هَذَا الْمَشْتَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ^(٢)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ رَفْعَهُ عَلَى الْحَرِّ يُعَدُّ لَحْنًا عِنْدَهُمْ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الرَّفْعَ حَائِزٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ (حَالِدِينَ) حَالٌّ، وَأَنَّ (فِي النَّارِ) حَبْرٌ (إِنَّ)، وَقَوْلُكَ رَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا فِيهَا، وَإِنَّ رَيْدًا فِي الدَّارِ قَائِمًا فِيهَا.

وَحَلًّا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ رَفْعَ (رَاعِيَتْ) فِي، إِنَّ رَيْدًا فِي الدَّارِ رَاعِيَتْ فِيكَ- وَاحِبٌ لِاخْتِلَافِ الْحَارِيِّ، وَالْمَحْرُورِيِّ.

وَلَعَلَّ فِي حَمْلِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْأَثْرِ بِإِذَاحٍ تَوْكِيدًا لِلْكَلِمَةِ مُوَضِّعِ الْأَثْرِ بِإِذَاحٍ.

• الْأَثْرِ بِإِذَاحٍ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ فِيهَا يُسَمَّى بِالْمَصَادِرِ التَّشْبِيهِيَّةِ أَوِ الْعَكْسِ. كَمَا فِي لَهُ صَوْتُ صَوْتُ، وَصَوْتُ حَارٍ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ

(١) نظر بر هشام لأصباري، معني نسب ٢ ١٨٧ ١١٨٨ مرادي، لحي الذي ٢٣٧: أسبوعي،

همع هوامع ٥ ٢٥٥ مراد، المنصب ٤ ١٨٨، ٢٠١

(٢) نظر حمل ١٤١: ابن جالويه، انقراءات ١ ٨٧ ٨٨

(٣) حشر ١٧

مُكَافِئَانِ، وَأَنَّ النَّصْبَ أَرْحَحُ، كَمَا قِيلَ^(١).

ولعلَّ في هذه الانزياح من الرُّفْعِ إلى النَّصْبِ، أو من النَّصْبِ إلى الرُّفْعِ
إنشاءً عن معنى حاصر يكُمُّ في أَنَّ النَّصْبَ يَعودُ إلى تَحْقِيقِ الإنشاء عن الحالِ،
وَأَنَّ الرُّفْعَ يَعودُ إلى الإنشاء عن أَنَّ صَوْتَهُ صَوْتُ جَهَارٍ^(٢).

• رَفَعِ الْأَسْمَ الْمَسْبُوقِ بِالْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (كَيْفَ)

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَزَيْدٌ؟ عَلَى أَنَّ الرُّفْعَ
أَرْحَحُ عَدَّ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ حَائِزٌ عَلَى الصِّمْرِ الْمُفْصِلِ (أَنْتَ)، وَأَنَّ
النَّصْبَ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

والحقُّ عند الدكتور فاضل السَّامِرَائِيِّ عَدَمُ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛
لِأَنَّ كِلَيْهِمَا يُبْنَى عَنْ مَعْنَى خَاصَّةٍ: "وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا وَحَةَ أَوَّلَى مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى
مُخْتَبَفٌ، ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ وَعَنْ زَيْدٍ، أَيَّ كَيْفَ أَنْتَ، وَكَيْفَ
زَيْدٌ؟ وَمَعْنَى النَّصْبِ السُّؤَالُ عَنِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ أَرَدْتَ السُّؤَالَ عَنِ الْعِلَاقَةِ
بَيْنَهُمَا نَصَبْتَ لَا غَيْرَ، وَإِنْ أَرَدْتَ السُّؤَالَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَطَفْتَ لَا
غَيْرَ"^(٣).

• الانزياح من ذَكَرَ (أَنَّ) فِي خَيْرٍ (عَسَى) - وَهُوَ الْغَالِبُ إِلَى حَذْفِهَا، وَمِنْ
حَذْفِهَا مِنْ خَيْرٍ (كَادَ) - وَهُوَ الْكَثِيرُ - إِلَى ذِكْرِهَا، كَمَا فِي: عَسَى زَيْدٌ أَنْ
يَنْحَحَ، وَيَنْجَحَ، وَكَادَ زَيْدٌ يَنْجَحَ، وَأَنْ يَنْحَحَ، عَلَى أَنَّ ذِكْرَ (أَنَّ) فِي خَيْرٍ
(عَسَى)، وَ(كَادَ) يُبْنَى عَنِ الْاسْتِقْبَالِ، وَأَنَّ حَذْفَهَا يُبْنَى عَنْ تَقْرِيبِ الْحَدَثِ

(١) انظر جلد الأرهري، التصريح عن التوضيح ٣٣٤/١

(٢) انظر مسوده، الكتاب ١، ١٨١-١٨٢، تحدثت عن هذه مسأله في موضع آخر

(٣) د فاضل السمرائي، الحمة العربيه والمعنى ٢٧٤

من الحال^(١).

• الانزياح من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال، أو البذل ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ إِلَّا اللَّهَ سَبِّطُلَهُ﴾^(٢): يفهم مما في مَطَانُ القراءات، وإعراب القرآن أن (السَّحَرُ) لم يُقرأ بالنصب، وأنَّ القراء أجازَ نَصَهُ^(٣)، وفي تأويل هذا النصب، وجهان:

أ أن يَكُونَ بدلاً من (ما) الاستيفائية التي في محل نصب على الاشتغال، والتقدير: أي شيء أتيتم جئتم به السَّحَرُ في قراءة أبي عمرو (السَّحَرُ) بهمة الاستيفاء.

ب أن يَكُونَ منصوباً على المصدر، على أن (ما) شرطية، وأنَّ في الكلام إضمار الفاء مع (إِنَّ اللَّهَ سَبِّطُلَهُ)، وأنَّ الألف واللام فيه زائدتان

وذكر مكي بن أبي طالب أن ما ذهب إليه القراء قد ينبئ عن أن (ما) الشرطية في موضع نصب على المصدرية، وأنَّ السَّحَرُ مصدر واقع موقع الحال، ويعزَّده أن حرف التعريف عدَّ زائداً؛ لأنَّ الحال تكون نكرة.

ويظهر لي أنه لا محوَح إلى مثل هذا التوهم، والتأويل؛ لأنه يمكن أن يُحمَلَ نصب (السَّحَرُ) على انزياح اللسان العربي الفصيح لتوكيد هذه الكلمة موضع الانزياح بحذف الأتية إليها، على أنَّ الأصل الرفع على خبر المُتَدَأ (ما جِئْتُمْ بِهِ)

(١) مظهر ٥، فصل السامرائي، الحملة العربية ونحو ٢٧٥؛ معني السحر ٢ ٦٦٨

(٢) يوس ٨١

(٣) مظهر لسمين الحدي، الدر المصوب في علوم الكتب لمكون ٢٥٢/٦؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن ١/٤٨٩؛ القراء، معني القرآن ١/٤٧٥؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٩؛ أبو حيان الحوي، البحر المحيط ١٨٣/٥

وَمَا يُمَكِّنُ عَدُوَّكَ قَوْلُكَ: هَذَا الرَّجُلُ واقفًا، وهاندا عالمًا، على أن
الأصل: هَذَا الرَّجُلُ واقفٌ، وعلى أن الرَّجُلَ بدلٌ من اسم الإشارة، والقول
نفسه في المثال الآخر على أن أصله ها أنا ذا عالمٌ

وَمَا يُمَكِّنُ إحصاءه لسلطان هذا الاثرياح في القرآن الكريم:

(١) قراءة الجمهور: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(١)، بنصب (شَيْخًا)، وفي هذا النصب
وَحْهٍ^(٢)

أ - أنه منصوبٌ على الحال، على أن العامل في هذه الحال معنى التَّيِّبِ، أو
الإشارة.

ب - أنه منصوبٌ على خَرِ التَّقْرِيبِ عند الكوفيين

ويشددى لي أن الأصل قراءة ابن مسعود، والأغمش (شَيْخٌ) بالرفع، وفي
هذا الرفع أوجه:

أ - أن يكون مرفوعاً على خَرِ بعد الخبر.

ب - أن يكون مرفوعاً على خَرِ (هذا) على أن (بعلِي) عطْفُ ياءٍ، أو بدلٌ.

ج - أن يكون مرفوعاً على النَدَلِ من (بعلِي).

د - أن يكون مرفوعاً على خَرِ المُبْتَدِئِ (بعلِي)، على أن الجملة الاسمية في موضع
رَفْعٍ على حَرِ اسم الإشارة.

ه - أن يكون خَرِ مُبْتَدِئِ مُصَمِّرٍ تَقْدِيرُهُ. هو شَيْخٌ

(١) هود ٧٢

(٢) نظر السمين الحلبي، النثر انصون في علوم الكتاب يكون ٦ ٣٥٧؛ أبو حنن الحوي، انحر

المحيط ٢٤٤/٥، ابن جني، المحتسب ١، ٣٢٤

ولعلّ في هذا الأبرياح من الرّفْع كما مرّ إلى النّصْب تسيهاً على أهمّيّة هذه اللفظة على أنّها التّوّرة، أو المحوّر.

(٢) قراءة العامّة: ﴿فَتِلْكَ يَبُوءُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾^(١)، بنصب (خاويّة) على الحال على أنّ العاقل فيها معنى الإشارة.

ولعلّ قراءة عيسى (خاويّة) بالرّفْع تُعدّ أصلاً لقراءة العامّة، وفي هذا الرّفْع ثلاثة أوجه^(٢):

أ - أن تكونَ خَر اسم الإشارة (تلك)، على أن (يُبُوءُهُمْ) بدلٌ مِنْهُ

ب - أن تكونَ حراً ثانياً.

ج - أن تكونَ خَر مُتّداً مُضْمِراً تَقْدِيرُهُ: هي حاويّة.

(٣) قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(٣)، على أن (مُصَدِّقاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ^(٤)، على أن الأصل، كما يَظْهَرُ لي، وهو الحقُّ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ، على أن القول في رَفْعِهِ كالقول في سابقِهِ.

(٤) قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً﴾^(٥)، على أن (وَاصِباً) حالٌ مِنَ (الدِّينِ)^(٦)، والأصل كما يَظْهَرُ لي. وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبٌ، كما مرّ.

(١) النمل ٥٢

(٢) انظر اسمين اخلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٦٦٢٧/٨ أبو حنبل السحوي، البحر المحيط ١٨٦/٧ القرطبي، تفسير القرطبي ٢١٨/١٣

(٣) البقرة ٩١

(٤) انظر اسمين اخلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٥١٥/١-٥١٦؛ ابن بعيش، شرح المصنوع ٩٤

(٥) النحل ٥٢

(٦) انظر اسمين اخلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٢٣٦/٧

(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ (مُسْتَقِيمًا) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ مِنْ (صِرَاطُ رَبِّكَ)^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَمَا يَظْهَرُ لِي: وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمٌ، عَلَى الْخَرِّ الثَّانِي

(٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

(٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾^(٤)، رَفَعَ رَفَعَ (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) عَلَى خَيْرِ مُتَبَدِّئٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: هِيَ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ^(٥).

وَقِرَاءَةُ زَيْدُ بْنُ عَيْيٍ، وَعَيْسَى، وَالْحَسَنُ، وَأَبِي خَيْثُومَةَ، وَابْنُ مِقْسَمٍ، وَالْبِرِيدِيُّ بِنَصْبِهِمَا عَلَى الْخَالِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ أَصْلَ هَذَا النَّصْبِ الرَّفْعُ، وَأَنَّهُ صِيْرَ إِلَيْهِ لَتَأْكِيدِهِمَا بِحَذَبِ الْإِنْتِشَاءِ إِلَيْهِمَا.

• الْأَنْزِيَاخُ مِنْ رَفْعِ الْأَسْمِ بَعْدَ اسْمِ الْأَسْتِفْهَامِ إِلَى النَّصْبِ:

بِمَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا﴾^(٦)، عَلَى أَنَّ (لَوْثُهَا) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (مَا) الْأَسْتِفْهَامِيَّةُ، أَوْ خَبَرُهَا.

وَذَكَرَ الْعُكْرِيُّ أَنَّهُ لَوْ قُرِئَ (لَوْثُهَا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَعُدَّتْ (مَا) زَائِدَةً^(٧)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمَكِّنُ خَلْهَا عَلَى الْأَنْزِيَاخِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَوْكِيدِ

(١) الْأَنْعَامُ ١٢٦

(٢) نَظَرَ لِسْمِ الْخَبِيِّ، الدَّرْجُ مَصْنُوعٌ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ ١٤٧/٥

(٣) نَظَرَ لِسْمِ الْخَبِيِّ، الدَّرْجُ مَصْنُوعٌ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ ١٤٧/٥

(٤) الْوَاقِعَةُ ١-٣

(٥) نَظَرَ لِسْمِ الْخَبِيِّ، الدَّرْجُ مَصْنُوعٌ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ ١٠ ١٩٢ ١٩٣: ابْنُ حَسِيٍّ، مَحْتَسَبٌ

٢ ٣١٧، بَقَرَطِيٍّ، تَفْسِيرُ بَقَرَطِيٍّ ١٧ ١٩٦، أَبُو حَيَّانٍ الْحَوَيْ، لَحَرْ مَحِيظٌ ٨ ٢٠٣

(٦) الْبَقَرَةُ ٦٩

(٧) نَظَرَ لِسْمِ الْخَبِيِّ، الدَّرْجُ مَصْنُوعٌ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ ١ ٤٢٣

هذه اللفظة على أن حركة هذا الانزياح لا يُعتدُّ بها.

ولعل ما يُعرَّر ما أذهب إليه أن هذا النصب في مرَّ عُدَّ مِنْ بابِ النَّصْبِ
على القطع

• الانزياح من رَفَع ما بعد (بل) الإضرابية الانتقالية، و(لكن) إلى نصبه، كما
مرَّ: مِنْ ذَلِكَ

(١) قراءة الجمهور: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ
رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(١)، على أن (أحياء) خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ تقديره: بل هم
أحياء؛ لأنَّ (بل) التي تُنبئُ عن الإضراب الانتقالي لا تُسمَّى عاطفة في
الحقيقة إلا في المفردات؛ لأنها تعطفُ حلةً على حلة، كما في مواضع كثيرة
في القرآن الكريم^(٢).

وقراءة أبي عتبة (بل أحياء) فيها وخهان^(٣).

أ أن يكون (أحياء) معطوفاً على (أموات)، كما في قولك: ظننتُ ريداً قديماً بل
قاعداً، وهو قول العكبري.

ب- أن يكون منصوباً بفعلٍ محذوفٍ تقديره: بل أحسبهم أحياء، وهو قول أبي
إسحق الزجاج، والزمخشري، وقيل: إنَّ الأولى أن يكون الفعل المقدَّرُ
اعتقدتهم، أو اجعلتهم، وقيل: إنَّ (حسب) تأتي لليقين.

ويظهر لي أن في الالتحاء إلى الانزياح تحلُّصاً من هذه التفسيرات،

(١) آل عمران ١٦٩

(٢) نظر كتاب القطع لأعري ومعنى (قيد بطبع)

(٣) انظر السمعاني الحسبي، الدرر المنصوب في علوم الكتاب المكيون ٤٨٢/٣-٤٨٥؛ أبو حيان النحوي،

لسان المحقق ١١٣٣؛ الزمخشري، الكشاف ١٤٧٩؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ ٥٠٤

والتأويلات فضلاً عن تأكيد الكلمة المحورية، أو البؤرة تحدث الانتباه إليها للتفكير فيها، وفي سب هذا الانزياح.

(٢) قوله تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾^(١)، برفع (رسول الله)، وتخفيف (لكن)، في قراءة زيد بن علي، وابن أبي عملة على الانتداء على أن الحبر مُقَدَّرٌ، أو على الحبر على أن المُتَدَأ مُقَدَّرٌ وقراءة العامة بضم (رسول الله)، والتخفيف محمولة على أن نصبه على حَر (كان)، والتقدير ولكن كان رسول الله، أو على العطف على حَر (كان) وهو (أنا أحد)، على أن الأليق عند النحاة الأول؛ لأن (لكن) ليست عاطفة لوجود الواو، وهي مختصة بالدخول على الجمل^(٢).

وليس مستبعد أن تحمل هذه القراءة على الانزياح من الرفع، كما مر إلى النصب، كما مر.

(٣) قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ﴾^(٣)، نصب (تصدق)، وتخفيف (لكن)، وفي هذا النصب أربعة أوجه^(٤):
أ - أنه معطوف على حَر (كان).

ب - أنه حَر (كان) المخدوفة، والتقدير: ولكن كان تصديق، وهو قول

(١) الأحرار ٤٠

(٢) انظر اسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب لكون ٩، ١٢٨، س حبي، محاسب ٢، ١٨١، أبو حبان الحوي، البحر المحيط ٢٣٦/٧، لقرطبي، تفسير القرطبي ١٤، ١٩٦

(٣) يونس ٣٧

(٤) انظر اسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب لكون ٦، ٢٠٢، أبو حبان الحوي، البحر المحيط ٥، ١٥٧، الصراء، معاني لقرآن ١، ٦٥

الكسائي، والقراء، والزحاح، وابن سعدان، والزحاح.

ح- أنه مفعول له، على أن الفعل العاقل محذوف، والتقدير: ولكن أنزل للتصديق.

د- أنه منصوب على المصدر بفعل محذوف، والتقدير: ولكن يصدق تصديق الذي بين يديه من الكتب

وقراءة عيسى بن عمر (تصديق) بالرفع محمولة على تقدير مُتَدَا: ولكن هو تصديق

والقول في هذه الآية من حيث الانزياح كالقول في سابقتها

• الانزياح من الرفع على الابتداء إلى النصب.

مما يمكن عدّه من ذلك

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١)، على أن في (شَهْرُ رَمَضَانَ) أوْجُهاً^٢ :

أ- أنه مُتَدَا خَرُّهُ (الذي أنزل فيه القرآن)، أو (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) على أن الفاء زائدة على مذهب الأخفش.

ب- أنه خَر مُتَدَا محذوف تقديره: دَلِكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ، أو المكتوبُ شَهْرُ رَمَضَانَ

(١) انظر ١٨٥

(٢) انظر التميمي الحسي، ابن بطون في علوم الكتاب مكنون ٢ ٢٧٦، انظر، معاني القرآن

١ ١١٢، أبو حنن لحوي، البحر المحيط ٢ ٣٩، الأخفش، معاني القرآن ١ ١٥٩

(٢) أَنَّهُ نَدَلٌ مِنَ (الصَّيَامِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ﴾^(١)، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ، وَبَعِيدٌ عَنِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ لِكَثْرَةِ الْفَضْلِ بَيْنَ النَّدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ بَابِ نَدَلِ الْاِشْتِمَالِ، وَهُوَ عَلَى جَلَالِهِ؛ لِأَنَّ نَدَلِ الْاِشْتِمَالِ يَكُونُ فِي الْعَالِيَةِ فِي الْمَصْدَرِ، وَيَصَحُّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ صِيغَ شَهْرِ رَمَضَانَ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ نَدَلِ كُلِّ مَنْ كُتِّ، أَوْ النَّدَلِ الْمَطَانِقِ، وَبِذَلِكَ يُتَخَلَّصُ مِنْ إِنْدَالِ الطَّرْفِ (شَهْرٍ) مِنَ الْمَصْدَرِ (الصَّيَامِ).

وَقِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَهَارُونَ الْأَعْوَرُ بِالنَّصْبِ فِيهَا خَمْسَةٌ أَوْجُهُ:

أ - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِمَعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: صُومُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، وَهُوَ أَوْجَهُهُمَا كَمَا قِيلَ

ب - أَنْ يَكُونَ نَدَلًا مِنْ (أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ هِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَهُوَ نَعِيدٌ لِكَثْرَةِ الْفَضْلِ بَيْنَ النَّدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ

ج - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِعْرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْحَوَفِيِّ.

د - أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لـ (وَأَنْ تَصُومُوا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، وَفِي هَذَا الْوَحْيِ فَضْلُ بَيْنِ الْمُؤْصُولِ، وَصِلَتِهِ أَخْسَى، وَهَذَا الْأَحَبِيُّ هُوَ (خَيْرٌ)، وَهُوَ حَرُّ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ (وَأَنْ تَصُومُوا)، وَالْإِحْدَارُ عَنِ الْمُؤْصُولِ لَا يَتِمُّ إِلَّا تَعْدِ تَمَامِ صَلَاتِهِ، عَلَى أَنَّ

(١) بقره ١٨٣

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) البقرة ١٨٤

(شَهْرٌ) مِنْ تَمَامِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّ الْمَوْصُولَ الْحَرْفِيُّ (وَأَنَّ تَصُوْمُوا).

هـ- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِـ (تَعْلَمُونَ) فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُصَافٍ تَقْدِيرُهُ: تَعْلَمُونَ شَرَفَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الصَّمَةِ إِلَى الْفَتْحَةِ يُخَلِّصُنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، وَالتَّقْدِيرَاتِ فَضْلاً عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَتَحَقَّقُ مِنْ هَذَا الْإِزْيَاحِ، وَيُعَرِّضُهُ قِرَاءَةُ الْحُثْمُورِ بِالرَّفْعِ، كَمَا مَرَّ.

(٣) قِرَاءَةُ هَارُونَ الْعَتَكِيِّ، وَرُؤْيَا، وَسُمَيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ. ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١)، بِالنَّصْبِ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَخَهَايَ^(٢)

أ - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ نَائِبٌ عَنِ فِعْلِهِ الْمَحْذُوفِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ حَمْدًا، وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ نَائِبًا عَنِ جُمْلَةٍ حَرِيثَةٍ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ إِطْهَارُهُ لِثَلَاثٍ يُجْمَعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُنْدَلِ مِنْهُ

ب- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اقْرَءُوا الْحَمْدَ، أَوْ اتْلُوا الْحَمْدَ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: اللَّهُمَّ صُغَا، وَذُنَا، وَالتَّقْدِيرُ: اللَّهُمَّ احْمَعْ صُغَا وَذُنَا

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَا يَحْتَمِلُهُمَا النَّطْمُ، وَلَعَلَّ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الْإِزْيَاحِ أَوَّلَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّوَهُّمِ عَلَى أَنَّ (الْحَمْدَ) مُتَدَأً مَعَ مِنْ طُهُورِ الصَّمَةِ عَلَى أَحَرِّهِ حَرَكَةُ الْإِزْيَاحِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي

(١) الصائغ ١

(٢) انظر اسمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب مكيون ١ ٣٩؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط ١ ١٨؛ ابن عطية، نصاب من عطية ١ ١٠٢

• الانزياح من الرفع على العطف إلى النصب:

مِمَّا يُمَكِّرُ عَدُوَّهُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾^(١)، رَفَعَ (قَبِيلُهُ)، وَهَذَا الَّرْفَعُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْحٍ^(٢)

أ - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ (يَرَاكُمْ) الصَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ، وَلِذَلِكَ أُكِّدَ هَذَا الصَّمِيرُ بِالصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ (هُوَ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣)، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ وَحْدٍ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الصَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِي (يَرَاكُمْ).

ب - أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ (إِنَّ).

ج - أَنَّهُ مُتَّيِّدٌ مُخَدَّوْفٌ الْحَرِّ.

وَقِرَاءَةُ الْبَرِيدِي (وَقَبِيلُهُ)، بِالنَّصْبِ فِيهَا وَخَهَا^(٤).

أ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَظْفًا عَلَى اسْمٍ (إِنَّ) فِي اللَّفْظِ، عَلَى أَنَّ الصَّمِيرَ فِي (إِنَّهُ) الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَائِدٌ عَلَى الشَّيْطَانِ

ب - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، عَلَى أَنَّ الصَّمِيرَ فِي (إِنَّهُ) عَائِدٌ عَلَى الشَّيْطَانِ، أَوْ صَمِيرُ الشَّأْنِ

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأُلْتِحَاءَ إِلَى الْأَنْزِيَاخِ يُعَزِّزُ قِرَاءَةَ الْحَمْهُورِ، وَيُجَلِّصُ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ فَضْلًا عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهِ.

(١) الأعراف ٢٦

(٢) انظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٢٩٢/٥ ٢٩٣؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط ٤ ٢٨٤؛ الرمضاني، الكشف ٢ ٧٥

(٣) البقرة ٣٥

(٤) انظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٢٩٢/٥؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط ٤ ٢٨٤؛ ابن جاني، مختصر في شواهد القرآن من كتب لدع ٤٣

• الانرياح من الرّفْع على الفاعِلِ إلى النّصْب.

بِمَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (قَلْبُهُ) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ^(٢):

أ - أَنَّهُ فاعِلٌ لِاسْمِ الفاعِلِ (آثِمٌ).

ب - أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حَرَّةٌ (آثِمٌ).

ج - أَنَّهُ بَدَلٌ نَعَضٍ مِنَ الصَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (آثِمٌ)، وَهُوَ الفاعِلُ.

د - أَنَّهُ فاعِلٌ سَدٍّ مَسْدٍ لِحَرِّ عَلَى أَنَّ (آثِمٌ) مُبْتَدَأٌ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ لَا يُقَيِّدُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِتَقْدِمِ نَفْيٍ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ.

وَقِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ (قَلْبُهُ) بِالنَّصْبِ، وَفِي هَذَا النَّصْبِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أ - أَنْ يَكُونَ بَدَلٌ نَعَضٍ مِنْ كُلِّ مَنْ اسْمٌ (إِنَّ).

ب - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَحْلِ خَسِرٍ وَخَهَّةٍ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الْوَحْه ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: الْجَوَارُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَالْجَوَارُ فِي الشَّعْرِ، وَالْمَنْعُ فِي الشَّرِّ.

ج - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَالْبَصَرِيُّونَ لَا يُجَيِّزُونَهُ.

وَيُنْفَهُمْ بِمَا فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ)^(٣) أَنَّ الْفِعْلَ (آثِمٌ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ

(١) اسفرة ٢٨٣

(٢) انظر التسمين خليبي، لدر اصول في علوم الكتاب المكون ٢ ٦٨٤: الرعشري، لكشاف

١ ٤٠٦: أبو حيدر الحوي، البحر المحيط ٣٥٧/٢: بن عطية، تفسير ابن عطية ٣٨٠، ٢

(٣) انظر أئمة، ١٨٥/٣١

صريح، كما في أثمة الله تعالى في كذا (عده عليه آثماً)، وأثمة - أوقعه في الإثم
 ويُعرَّر هذه التعدية قراءة ابن أبي عملة "أثم قلبه"، على أن المراد: جعل قلبه آثماً.
 ويظهر لي أن المعنى على أن (قلبه) فاعل لاسم الفاعل، وهو معنى
 يتحقق في هذه القراءة بالالتجاء إلى الانزياح الذي يُصار فيه إلى تأكيد
 الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها

(٢) قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾^(١)، رَفَعَ (آدم) على الفاعل،
 ونَصَبَ (كلمات) على المفعول به^(٢)، وقراءة ابن كثير بنصب (آدم)، ورفَعَ
 (كلمات)، على أن من تلقاك فقد تلقَّيته، وأن الكلمات تعدُّ سبباً في توبيته،
 ولذلك جعلت فاعلاً.

ويظهر لي أن للانزياح من الرفع إلى النصب أثر في الرغبة في الإساءة عن
 المعنى السابق فضلاً عن الكشف عن أهمية الكلمات وأثرها في التوبة بحذف
 الانتباه إليها لتوكيدها.

(٣) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣)، رَفَعَ (العلماء)، على
 الفاعل، ونَصَبَ (الله) على المفعول به في قراءة العامة.
 وقراءة عمر بن عبد العزيز، وأبي حنيفة، وأبي حنيفة برفع لفظ الحلالة،
 ونَصَبَ (العلماء)، على أن المراد أن الله يُعْظِمُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(٤).
 ولعلَّ الحمل على الانزياح من الرفع إلى النصب يحافظ على الأصل فضلاً

(١) انظر ٣٧

(٢) انظر تسمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ١ ٢٩٥

(٣) انظر ٢٧

(٤) تسمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩ ٢٣١، أبو حنيفة السجوي، البحر المحيط

٧ ٣١٢، القرطبي، تفسير القرطبي ١٤ ١٣٤٤، لرحماني، لكشاف ٣ ٣٠٨

عن تحقيق نُكْتة بلاغية، وهي أَنَّ الله يَحْشَى فساد علمائه، وذلك توكيد الكلمة
موضع الانزياح.

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(١)، يَنْصِبُ (إِبْرَاهِيمَ) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ،
وَرَفَعَ (رَبُّهُ) عَلَى الْفَاعِلِ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ
يَرْفَعُ (إِبْرَاهِيمَ)، وَيَنْصِبُ (رَبَّهُ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ دَعَا رَبَّهُ^(٢)،
وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الدُّعَاءُ اتِّلَاءً مَحَاراً

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْانْزِيَا حُضُوعاً لِسُلْطَانِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ،
فَصَلاً عَنْ تَحْقِيقِ نُكْتَةِ بِلَاغِيَّةٍ، وَتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْانْزِيَا بِجَذْبِ الْاِتِّسَاءِ
إِلَيْهَا.

وَيَمَّا يُعَيِّنُ هَذِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ قَوْلُ الْعَرَبِ: مَا أَعْقَلُهُ عَنْكَ شَيْئاً، وَهُوَ
قَوْلٌ كَتَبَ فِيهِ جِيَمْسٌ بِلْمِي مَقَالاً بِعَنْوَانِ (نَصْرٌ صَعْبٌ فِي كِتَابِ سِيَبَوِيهِ)، تَرْجُمَةً
الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ كَاسِمٍ السَّكَّاءِ، وَنُشِرَ عَامَ (١٩٨٦)، فِي مَجَلَّةِ الضَّادِ،
(١٤١٠هـ، ١٩٩٠م): "هَذَا بَابٌ مِنَ الْاِبْتِدَاءِ يُضْمَرُ فِيهِ مَا يُتَنَى عَلَى الْاِبْتِدَاءِ،
وَدَلِكُ قَوْلُكَ: لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَانَ كَذَا، وَكَذَا، أَمَّا (لَكَانَ كَذَا وَكَذَا) فَحَدِيثٌ
مُعْتَلَقٌ بِحَدِيثِ لَوْلَا، وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَإِنَّهُ مِنْ حَدِيثِ لَوْلَا. فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَوْلَا عَبْدُ
اللَّهِ كَانَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ، وَلَوْلَا الْقِتَالُ كَانَ فِي زَمَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنَّ هَذَا حُذِفَ
حَيْثُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ كَمَا حُذِفَ الْكَلَامُ مِنْ (إِمَّا لَا)، رَغَمَ الْخَلِيلِ،
رَحِمَهُ اللَّهُ: أَتَيْتُمْ أَرَادُوا. إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فَافْعَلْ كَذَا، وَكَذَا إِمَّا لَا،

(١) بسمه ١٢١

(٢) نظر السمين الحسني، لدر مصون في علوم انكتاب لمكون ٩ ٢٣١، ٢، ١٩٨، أبو حيان الحوي،

البحر المحيط ١ ٣٧٤

ولكنهم حذفوه لكثرتيه في الكلام، ومثل ذلك (حينئذ، الآن)، إنما تريد، واسمع الآن، و(ما أغفله عنك، شيئاً) أي دَعِ الشكَّ عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم^(١).

ولتسدى هذه المسألة بوضوح لا تُدْرِك من تدوين آراء القدماء والمحدثين فيها.

آراء القدماء:

أ - قول أبي علي الفارسي في (الغداديات): "وسألت^(٢) عن قول سيويه في حذف الابتداء ما أغفله عنك شيئاً أي دَعِ الشكَّ، فقال، لم يُفسره أبو العباس، ويحوز أن تكون (ما) استفهاماً، ولا يجوز أن تكون نفيًا؛ لأنَّ الفعل يبقى بلا فاعل، قال: والوجه أن يكون (ما أغفله) تعجباً، ويتصت (شيئاً) بكلام آخر، كأنَّ رجلاً قدَّر أن رجلاً معنيَّ بأمره، فقلَّ له ما أغفله عنك، أي هو غير معنيٍّ، ويتصت شيئاً (دَعِ)، ونحوه من الفعل، كأنه قال دَعِ شيئاً هو غير معنيٍّ به، ودَعِ الشكَّ في أنه غير معنيٍّ به، قال ويدلُّك على أن نصت (شيئاً) على كلام آخر أنه ذكره مع ما هو من كلامي كقوله: حينئذ الآن، وفسره بقوله حينئذ، واسمع الآن، وإما لا"^(٣).

ب - قول المازني "سألت الأخفش عن حرف رواه سيويه عن الخليل في باب من الابتداء يضمُّ فيه ما بُني على الابتداء، وهو قوله: ما أغفله عنك شيئاً أي دَعِ الشكَّ، ما معناه؟ قال الأخفش: أنا منذ ولدت أسأل عن هذا"^(٤).

(١) سيويه، الكتب ١٢٩/٢ ١٣٠

(٢) المسوون من اسرح

(٣) أبو علي الفارسي، الغداديات ٢٦٩

(٤) ابن قتيبة، مشكل لقرآن ٦٥

ح- قَوْلُ الْمَازِنِيِّ أَيْضًا: "سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ، وَأَنَا زَيْدٌ، وَأَبَا مَالِكٍ عَنْهُ، وَقَالُوا: مَا نَذِيرِي مَا هُوَ؟"^(١)

د- قَوْلُ السَّيْرَاقِيِّ: "هَذَا الْحَرْفُ مَا فَسَّرَهُ مَنْ مَضَى إِلَى أَنْ مَاتَ الْمَرْدُ، وَفَسَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّخَّاحُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَعْنَاهُ عَلَى كَلَامٍ قَدْ تَقَدَّمَ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِعَاقِلٍ عَنِّي، فَقَالَ الْمُحِيطُ: نَعَى، مَا أَغْفَلُهُ عَنْكَ؟ انْظُرْ شَيْئًا، أَيْ تَفَقَّدْ أَمْرَكَ، فَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى الْحَذَفِ، يَرِيدُ حَذْفَ (انْظُرْ) النَّاصِبِ (شَيْئًا)"^(٢)

هـ- جَاءَ فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ): "وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ نَقْلًا عَنْهُمْ: مَا أَغْفَلُهُ عَنْكَ شَيْئًا، أَيْ دَعِ عَنْكَ الشَّكَّ، هَذَا حَرْفٌ رَوَاهُ سَيَبَوِيهِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئًا بِمَا تَقُولُ، فَدَعِ عَنْكَ الشَّكَّ، وَيَسْتَدِلُّ بِهَذَا عَلَى صِحَّةِ الْإِضْمَارِ فِي كَلَامِهِمْ لِلِاخْتِصَارِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: خُذْ عَنْكَ، وَمِثْرُ عَنْكَ، وَقَالَ بَكْرُ الْمَدِينِيِّ: سَأَلْتُ أَنَا زَيْدٌ، وَالْأَصْمَعِيَّ وَالْأَحْفَشَ، وَأَبَا مَالِكٍ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ فَقَالُوا جَمِيعًا: مَا نَذِيرِي مَا هُوَ؟، وَقَالَ الْأَحْفَشُ: أَمَا مُنْذُ خُلِقْتُ أَسْأَلُ عَنْ هَذَا، قَالَ إِنَّهُ يَرِي هَذَا تَصْغِيفٌ، وَالصَّوَابُ: مَا أَغْفَلُهُ عَنْكَ بِالْقَاءِ، وَالْعَيْنِ، وَهَكَذَا رَوَاهُ سَيَبَوِيهِ، وَهَكَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ وَسِّ النِّسَائِيِّ أَنَّهُ تَصْغِيفٌ، وَالْمُسْتَمَوْعُ بِالْغَيْنِ وَالْقَاءِ، وَكَذَا بِخَطِّ أَبِي سَهْلٍ الْهَرَوِيِّ، وَأَبِي زَكْرِيَّا"^(٣)

و- أَنَّ إِنَّهُ جَنِيٌّ رَفَضَ أَنْ يَكُونَ (شَيْئًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ النَّائِبِ عَنْ

(١) اس قنينة، مشكل القرآن ٦٥

(٢) حاشية نكتات، تلمذ عبد السلام هارون ١٢٩/٢

(٣) تاج العروس، عقل، عمر ٣٣/٣٠ ٣٣

المُضَدِّرِ عَلَى تَوْهَمِ تَقْدِيرِهِ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ عُقُولًا؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْكِيدٍ بِالْمُضَدِّرِ لِما فِيهِ مِنْ إِنْبَاءٍ عَنِ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي فِيهِ، أَوِ الَّتِي يُنْبِئُ عَمَّا .

ر أَنَّ ابْنَ مَنْظُورٍ يَعُدُّ تَفْسِيرَ سَيَوْنِهِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، غَيْرَ مُقْنِعٍ: "فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سَيَوْنِهِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا، فَإِنَّهُ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: أَيُّ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، وَهَذَا غَيْرُ مُقْنِعٍ".^(٢)
وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

أ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى تَأْوِيلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَلِذَلِكَ صَرَخَ نَائِفٌ لَا يَدْرِي مَا هِيَ؟.

ب أَنَّ هُنَاكَ رِوَايَةً أُخْرَى، وَهِيَ: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَمَّا وَوُصِفَتْ بِالتَّضْعِيفِ

ج أَنَّ بَعْضَهُمْ كَالْمُبَرِّدِ لَمْ يُفَسِّرْهَا.

د أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (مَا) يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِغْنَامِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ تَعَجُّبِيَّةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَائِفِيَّةً عَلَى أَنَّ (شَيْئًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ بَائِثٌ عَنِ الْمُضَدِّرِ، كَمَا مَرَّ.

أَنَّ فِي نَصْبِ (شَيْئًا) فِي هَذَا التَّرْكِيبِ خِلَافًا فِي تَقْدِيرِ الْعَامِلِ

• أَنَّ يَكُونُ (دَعِ): مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا (غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِكَ)، دَعِ شَيْئًا هُوَ غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ عَلَى تَوْهَمِ أَنَّ رَجُلًا قَدَّرَ أَنَّ هُنَاكَ رَجُلًا آخَرَ مَعْنِيًّا بِهِ، بِأَمْرِهِ.

(١) الصاد ٢١٤

(٢) ابن منظور، سوان العرب شيا، ١٠٤/١

فَيَكُونُ فِي هَذَا الْقَوْلِ حَتَانِ. مَا أَعْمَلُهُ عَنْكَ، وَ دَعُ شَيْئاً

- أَنْ يَكُونَ (انْظُرْ)، عَلَى تَوْهَمٍ أَنَّ قَائِلاً قَالَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِغَافِلٍ عَنِّي، قَرَدٌ عَلَيْهِ: عَلَى مَا أَعْمَلُهُ عَنْكَ، انْظُرْ شَيْئاً (تَفَقَّدْ أَمْرَكَ)
- أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ تَأْوِيلٍ يَدُورُ فِي فَلَكَ التَّوَاصُلِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالسَّامِعِ، أَوْ السَّامِعِينَ.

آراءُ المحدثين: مِنْ هَؤُلَاءِ

١ - جِيمْس بِلْمِي (مُسْتَشْرِقٌ أَمْرِيكِيٌّ)

لَعَلَّ أَهَمَّ مَا عَزَزَ بِهِ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ أَنْ يَكُونَ نَمَّا أَعْمَلُهُ عَنْكَ شَيْئاً.

أ - أَنَّ الْحُرَّةَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، كَمَا هِيَ، عَدِيمُ الْمَعْنَى، وَأَنَّ شَرْحَ سِيُويَه عَيَّرَ وَافٍ لَهَا.

ب - أَنَّ هَٰذَاكَ عِدْداً مِنَ النُّحَاةِ الْقُدَامَى، وَوَاصِعِي الْمَعَارِفِ قَدْ وَاجَهُوا مُشْكَلَةً فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ مَعَ مُسْتَشْرِقِينَ مُتَأَحِّرِينَ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْقُدَامَى رِيَادَةُ عَلِيٍّ مَا مَرَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ الَّذِي رَوَى عَنْ الْمَازِنِيِّ وَعَبْرَهُ أَقْوَالاً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا مَرَّ.

وَمِنْهُمْ ابْنُ حَنِيٍّ الَّذِي دَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يُعْرَبَ (شَيْئاً) فِيهَا مَمْعُولاً مُطْلَقاً بَدَأَ عَنِ الْمَصْدَرِ، كَمَا حَاءَ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ) وَ (تَاجِ الْعُرُوسِ، شَيْئاً): "وَحَكِي سِيُويَه عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: مَا أَعْمَلُهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيُّ دَعِ الشُّكَّ عَنْكَ، قَالَ ابْنُ حَنِيٍّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (شَيْئاً) مَنصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْمَلُهُ عَنْكَ غُفُولاً، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَعُّبِ قَدْ اسْتَغْنَى بِمَا

حَصَلَ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمُدْلَغَةِ عَنْ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُصَدَّرِ، قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ شَيْئًا فَإِنَّهُ مَقْصُودٌ عَلَى تَقْدِيرِكَ شَيْءٍ، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَزْرِ أُوصِلَ إِلَيْهِ مَا قُلْنَا، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ - فِي الْمُدْلَغَةِ - كَمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، فَكَمَا لَمْ يَجْزْ: هُوَ أَقْوَمُ مِنْهُ قِيَامًا كَذَلِكَ، كَذَا فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ)، وَقَدْ أَغْفَلَهُ الْمُصَنِّفُ^(١)

وَيَذَكِّرُ الْمُسْتَشْرِقُ أَنَّ تَأْوِيلَاتِ هَؤُلَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ لِهَذِهِ الْعِدَّةِ لَا تَرِيدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سَيَوِيهِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ، أَوْ تَأْوِيلٌ لَيْسَ مُقْبِعًا، كَمَا فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ)^(٢)، كَمَا مَرَّ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِمَّا اسْتَأْنَفَ بِهِ سَيَوِيهِ الْكَلَامَ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامٍ شَيْعِهِ الْخَلِيلُ سَ أَحَدًا؛ وَلِلذَلِكَ ذَكَرَ بَعْضُ الشُّوَاهِدِ عَلَى حَذْفِ الْمَعْلُ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، كَمَا فِي: (هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟)، وَغَيْرِ ذَلِكَ

ب أَنَّهُ يَتَقَيَّدُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْإِلْتِزَامُ بِالشُّهُوْلَةِ، وَالْحِفَاطُ عَلَى حَقِيقَةِ أُسْلُوبِ سَيَوِيهِ، وَبَيَانُ كَيْفِيَّةِ حُصُولِ التَّحْرِيفِ.

٢- الدكتور محمد كاظم البكاء:

لَمْ يُوَافِقْ حَيْمَسٌ بِلَمِي فِيمَا دَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بِمَا أَغْفَلَهُ. عَنْكَ شَيْئًا؛ عَلَى أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ سَيَوِيهِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ عِلَّةِ الْحَذْفِ فِي: إِمَّا لَا ٣" إِنَّ الَّذِي يَبْدُو مِنْ طَاهِرِ النَّصِّ فِي الدِّبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَنَّ سَيَوِيهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِمَا رَعَمَهُ الْخَلِيلُ؛ لِيُوضِّحَ سَبَبَ الْحَذْفِ فِي قَوْلِهِمْ (إِمَّا لَا)، عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَمِثْلُ ذَلِكَ: جِئْتُ الْآنَ)، وَقَوْلُهُ: (وَمَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا)، وَهُمَا مَثَالَانِ مِنْ قَبِيلِ وَاحِدٍ أَصْمَرَ فِيهِمَا فِعْلُ أَمْرٍ، فَهُمَا إِذَنْ اقْتِسَاسٌ مِنَ الْخَلِيلِ فِي

(١) ابراهيمي، نوح العروس، شأ ١ ٣٠٣

(٢) انظر ابن منظور، لسان العرب، شأ ١ ١٤٠

مَوْصِعِ تَغْلِيلِ الحَذْفِ فِي (إِمَّا لَا) فَقَطْ، وَبَصُرُ تَعْيِينِهِ لَهُ (وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ)، وَبِهِ انْتَهَى، أَمَّا الْمَثَلَانِ (حَيْثُ الْآنَ)، وَ(مَا أَغْفَلُ عَنْكَ شَيْئًا) فَلَمْ يَنْقُشْهُمَا سَيَوِيهِ مِنَ الْخَلِيلِ، وَإِنَّمَا دَكَّرْهُمَا مَعًا، ثُمَّ أَوْرَدَ غَيْرَهَا بِمِثْلِهَا لَهُ عِلَاقَةٌ بِمَوْصِعِ الحَذْفِ فِي تَابِ الْإِنْتِدَاءِ، فَلَا وَحْدَةً إِذْ لَتَغْيِيرِ الْكَلَامِ إِلَى مَا يَصِيرُ بِهِ أَنْ سَيَوِيهِ قَدْ بَصُرَ عَلَى عَقْلِهِ شَيْخِيهِ، وَسَهْوِهِ عَنْ ذِكْرِ مِثَالٍ لَيْسَ فِي حَذْفِهِ، أَوْ حَذْفِ غَيْرِهِ مَا يَمِيعُ يُذَكِّرُ^(١)

وَقَدْ حَاوَلَ الدُّكْتُورُ الْفَاصِلُ أَنْ يُوَهِّنَ مَا اخْتَحَ بِهِ هَذَا الْمُسْتَشْرِقُ مِنْ أُدِلَّةٍ، وَخُحِجِ.

وَالَّذِي يَتَدَيَّ لِي أَنَّ هَذِهِ الْعِدَّةَ تُعَدُّ مِنْ بَابِ اللَّحْنِ، أَوْ الْعَلَطِ الْمُقْصُودِ لِحَذْفِ الْإِنْتِدَاءِ إِلَى لَفْظَةِ (شَيْئًا)، وَيُمْكِنُ أَنْ تُدْرَجَ فِي بَابِ الْقَطْعِ الْإِعْرَابِيِّ لِأَخْلٍ إِثْرَارِ الْمَعْنَى، وَإِطْهَارِهِ، وَتَنْبِيهِ السَّامِعِ عَلَى مَكَانَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَحْذُورَةِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ كَوْنُهَا مِنْ تَابِ هَذَا الْغَلَطِ، أَوْ اللَّحْنِ الْمُقْصُودِ - قَوْلُ أَبِي الرِّكَاتِ الْأَسَدِيِّ "وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ نَعْصِ الْعَرَبِ إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِنَانِ، فَقَدْ دَكَرَ سَيَوِيهِ أَنَّهُ عَلَطٌ مِنْ نَعْصِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ صُرْتُ مِنَ الْغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِ، كَمَا قَالُوا: مَا أَغْفَلُ عَنْكَ شَيْئًا، وَكَمَا قَالَ رُهَيْزٌ، صِرْمَةُ الْأَنْصَارِيِّ:

بِدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ حَائِثًا
فَقَالَ: سَابِقٌ، عَلَى الْحَرِّ، وَكَانَ الْوَحْدَةُ سَابِقًا، بِالنَّصْبِ. ^(٢) عَلَى أَنَّ (شَيْءًا) فِي الْأَصْلِ فَاعِلٌ، وَأَنَّ (مَا) نَائِيَةٌ، وَلَا مَخْرُجَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ

(١) مُضَاد ٢١٧

(٢) (نَصَبٌ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ١ ١٩١)

الْمُتَقَدِّمُونَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

وَيَتَنَدَّى لِي أَيْضاً أَنَّ تَأْوِيلَاتِ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ الْمُحْتَلِفَةِ الَّتِي تَدُورُ فِي ذَلِكَ
نُصِبَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي هَذَا الْقَوْلِ - يُمَكِّرُ أَنْ تُشَيَّ عَنْ إِزْهَاصَاتٍ، أَوْ تَدُورِ أَوَّلَى
لِلْمَسْحِ الْوُطَيْمِيِّ الْمَعَاصِرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فِي أَنَّ هَذَاكَ تَوَاصُلاً بَيْنَ
الْمُتَكَلِّمِ، وَالسَّمِيعِ، أَوْ السَّامِعِينَ رِيَادَةً عَلَى تِلْكَ الطَّرُوفِ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا هَذِهِ
لِعَبْدَرَةٍ، وَلَدَيَّ أَغْفَلُ، أَوْ تُجَوِّهَلُ فِي أَمْرِ مَا يُجَيِّبُ الْمُتَكَلِّمَ قَائِلاً تَوْهُماً. أَغْفَلِي فِي
أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَهِيَ إِجَابَةٌ يُمَكِّرُ أَنْ تُشَيَّ عَنْ شَيْءٍ هَذَا الْمُجِيبُ بِالْوَشِيحِ الْمَتَّيِّ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ لِمُتَحَدِّثِ عَمَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَصَدَّى الْمُتَكَلِّمُ إِلَى بِنَاكِارِهَا بِقَوْلِهِ. دَعِ شَيْئاً
مِنْ ذَلِكَ التَّوَهُّمِ، وَالتَّحْيِيلِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ سَيِّئَتِيهِ. دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، يُعَدُّ مِنْ بَابِ
تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ.

وَيُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ (شَيْئاً) مِنْ قَوْلِ السَّامِعِ عَلَى أَنَّ (مَا) اسْتَبْهَامِيَّةٌ، أَوْ
نَعْشِيَّةٌ، وَعَلَى أَنَّهُ مَنْصُوتٌ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: انْطَرِ شَيْئاً، فَرَدَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ
قَائِلاً. دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ

وَيُعَرِّزُ هَذِهِ الْإِزْهَاصَاتِ، أَوْ الْبُذُورِ، الْأَوَّلَى لِهَذَا الْمَسْحِ الْوُطَيْمِيِّ أَنَّ لَفْظَةَ
(شَيْئاً) هِيَ الْكَلِمَةُ الْمَحْذُورَةُ، أَوْ الْمُهْمَتَةُ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْأَلْفَاظُ
الْأُخْرَى فِي تَعْرِيرِ هَذِهِ الْمَحْذُورَةِ، وَتَتَبَدَّى هَذِهِ الْمَحْذُورَةُ فِي الْقَطْعِ الْإِعْرَابِيِّ، أَوْ
قَصْدِ الدُّخْرِ فِيهَا قَصْداً لِحُذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، أَوْ فِي إِعْرَافِهَا مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ
مَحْدُوفٍ، كَمَا مَرَّ (انْطَرُ، أَوْ. دَعِ) أَيَّ كَانَتْ (مَا) فِي هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ السَّابِقَةِ

وَيَتَنَدَّى لِي أَنَّ حُلَّ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الْإِثْبَاحِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يُخَلِّصُنَا مِنْ كُلِّ هَذِهِ
التَّأْوِيلَاتِ، وَالتَّوَهُّمَاتِ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِثْبَاحِ عَلَى أَنَّ
لَا ضِلَّ مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْءٌ.

• الانزياح من الرفع على المبتدأ إلى الحرّ.

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ: قراءةُ الحسبِ البصريّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١)، بكسرِ دال (الحمد)، على أَنَّ هذه الكسرةَ حَرَكَةٌ إِتْسَاعٌ لكسرةِ لامِ الحرّ بعدها، وهي لُغَةٌ نَحِيمٌ، ونَعَصِرِ عَطْفَانٍ مِنْ حَيْثُ إِتْسَاعُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي لِتَحْقِيقِ التَّحَاوُسِ، كما فِي أَصْرِبَ لِسَاقَيْنِ أُمُّكَ هَائِلٌ، نَصَمَ سَوْدَ الْمُثَنَّى إِتْسَاعاً لَصَمَّةِ (أُمُّكَ)، وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢)

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْحَوْ طَلِبَةً وَلَا كَهْدَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَبُرُّ لَأُمِّهِ، وَعَلَى أَنَّ اللَّامَ الْأَوَّلَى حُدِفَتْ، ثُمَّ نُقِلَتْ صَمَّةُ
الْأُمِّ إِلَى لَامِ الْحَرِّ بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهَا لِثِقَلِ صَمَّةِ الْهَمْزَةِ، ثُمَّ أَتْبَعَتْ اللَّامُ
حَرَكَتَهَا حَرَكَهَ الْمِيمِ، فَصَارَتْ وَيَلْمُهَا، وَيُقَالُ: وَيَلْمُهُ دُونَ إِتْسَاعٍ.
أَلَا يُمَكِّنُ إِحْصَاءُ هَذِهِ الْقَرَاءَةِ، وَغَيْرِهَا مِمَّا جُمِلَ عَلَى الْإِتْسَاعِ لِسُلْطَانِ
الانزياح من الرفع إلى الحرّ لتوكيد الكيمية موضع الانزياح.

• الانزياح من الرفع على العطف على خَيْرٍ (إِنَّ) إِلَى النَّصْبِ

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوجِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ
فِسْقًا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ فِي (فَسْقًا) ثَلَاثَةً أَوْجِيَةً^(٤):

(١) الصفحة ١

(٢) انظر السمين الحنبلي، ندر النصوص في علوم الكتاب المكي ١: ٤١، ابن يعيش، شرح المفصل ١١٤ ٢

(٣) الأندلس ١٤٥

(٤) انظر السمين الحنبلي، ندر النصوص في علوم الكتاب المكي ٥: ١٩٨ ١٩٩، ابن محشر، الكشف ٢: ٥٨، أبو حيان سحوي، لحن المحظوظ ٣/ ٤٣

أ أن يَكُون مَعْطُوفاً عَلَى حَرٍ (يَكُون)، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَوْ هَسَقاً مُهْلَلاً بِهِ لِعِبَرِ
 اللَّهُ، وَفِيهِ حَعْلُ الْعَيْرِ الْمُحَرَّمَةِ الْهَسَقِ نَفْسُهُ مُسَالَعَةً، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ.
 ب أن يَكُون مَعْطُوفاً عَلَى مَحَلِّ الْمُسْتَشَى، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْتَنًى، أَوْ إِلَّا
 هَسَقاً

ح أن يَكُون مَفْعُولاً لَهُ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ (أَهْلٌ)، عَلَى أَنَّ فِيهِ فَضْلاً بَيْنَ
 حُرُوفِ الْعَطْفِ (أَوْ) وَالْمَعْطُوفِ (أَهْلٌ)، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ
 مُؤَخَّرٌ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ (يَكُون)، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَقَدْ
 عَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ مُتَكَلِّفاً حَدّاً، وَخَارِجاً عَنِ الْفَصَاحَةِ تَرْكِيباً^(١).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الْإِثْرِيحِ الَّذِي تُسْتَدَلُّ فِيهِ الْفَتْحَةُ بِالصَّمَةِ
 يُعَرَّرُ مَحَلَّ الْقَرَارِ عَلَى طَاهِرِهِ، وَهَجَرَ التَّأْوِيلَ، وَالتَّكْلُفَ فَضْلاً عَنْ تَحْقِيقِ نُكْتَةٍ
 بِلَاغِيَّةٍ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فَإِنَّهُ هَسَقٌ، أَوْ رَحْسٌ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأَ بِالرَّفْعِ.
 • الْإِثْرِيحُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْفَاعِلِ إِلَى النَّصْبِ، وَالْحَرُّ:

بِمَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ
 وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ. وَلِحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَخُورٌ عَيْنٌ﴾^(٢)، بِالرَّفْعِ (وَخُورٌ
 عَيْنٌ) فِي قِرَاءَةِ عَيْرِ الْأَخْوَيْنِ مِنَ السَّبْعَةِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ فِي تَأْوِيلِهَا أَوْحَةٌ^(٣)

أ - أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى (وِلْدَانٍ)، عَلَى أَنَّهُنَّ يَطُوفْنَ عَلَيْهِمْ بِالْأَكْوَابِ، وَغَيْرِهَا
 لِلخِدْمَةِ، وَالتَّلَذُّدِ، كَمَا قِيلَ

(١) انظر تفصيل في لبحر محيط ٢٤٣/٣

(٢) الواقعة ١٧ ٢٢

(٣) انظر التسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٢٢/١٠، أبو حيان النحوي، البحر
 المحيط ٨ ٢٠٦، الفرطبي، تفسير الفرطبي ١٧، ٢٠٤، الزمخشري، لكشاف ٥٤/٤

ب أن تكون معطوفة على الضمير المستكن في (مُتَكَيِّنِينَ) في قوله تعالى
﴿مُتَكَيِّنِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ﴾^(١)، للفضل بين المعطوف، والمعطوف عليه
ح أن تكون معطوفة على مبتدأ، وحينئذٍ محذوفين، والتقدير: هم هذا كله،
وحور عين.

د أن تكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وهم حور عين، أو ثم حور عين
ه أن تكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: ويساؤهم حور عين.
وقراءة أبي، وعبد الله "وحوراً عيباً" بالنصب فيها وجهان:
أ أن تكون منصوبة بفعل محذوف تقديره: ويعطون، حوراً عيباً، أو ويرثون
حوراً عيباً.

ب أن تكون معطوفة على معنى (يطوف عليهم)؛ لأنَّ معه. يعطون كذا،
وكذا.

وقراءة السحبي: "وحور عين"، باخر فيها أو حة.

أ - أن تكون معطوفة على (جئات النعيم) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي
جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾^(٢)، على أنَّ التقدير: هم في جئات النعيم، وفاكهة، ولحم
طير، وحور عين، وهو قول ذكره الزمخشري، وفيه نعت عبد أبي حيان لما
فيه من تفكيك النظم المترابط بعضه ببعض، وليس الأمر كذلك عند
السمين الحلبي؛ لأنه محمول على حذف مضاف تقديره وفي مقارنة حور
عين

(١) لوقعة ١٦

(٢) لواقعه ١١-١٢

ب- أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى (مَأْكُوبٍ)، عَلَى أَنَّ (يَطُوفُ) بِمَعْنَى يُعَمُّونَ فِيهَا
مَأْكُوبٍ، وَخُورٍ.

ج- أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى (مَأْكُوبٍ) دُونَ تَأْوِيلٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْوَالِدَانَ
يَطُوفُونَ عَلَيْهِمْ بِالْخُورِ أَيْضًا لِلتَّلَذُّدِ

وَلَعَلَّ فِي حُلِّ الْكَلَامِ عَلَى الْأَنْزِيَاخِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَالْحَرِّ تَحْلُصًا
مِنَ التَّأْوِيلِ، وَالتَّوَهُّمِ فَضْلًا عَنْ تَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْأَنْزِيَاخِ بِحَدَثِ
الْإِنْبَاءِ إِلَيْهَا لِلتَّمَكُّكِ فِيهَا؛ وَلِأَنَّ طَوَافَ الْخُورِ الْعَيْنِ فِيهِ تَكْرِيمٌ لَهُؤُلَاءِ تَحْقِيقٌ
لِلتَّلَذُّدِ، أَوْ الْحِذْمَةِ، وَفِي هَذَا الطَّوَافِ إِعْطَاءُ هَؤُلَاءِ الْوَقْتِ الْكَافِيَ لِلِاخْتِيَارِ

• الْأَنْزِيَاخُ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى الْإِتْبَاعِ لَوْضَلَةٍ يَدَّاءٍ مَا فِيهِ (أَل) إِلَى النَّصْبِ:

بِمَا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الشُّدُودِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾^(١)،
بِالنَّصْبِ كَمَا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ)^(٢)، عَلَى الصِّفَةِ لـ (أَيٍّ) عَلَى الْمَوْضِعِ، وَهَذَا
النَّصْبُ أَحَازَةُ الْمَارِي قِيَاسًا عَلَى صِفَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَادِّيَّاتِ الْمُضْمُومَةِ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأَنْزِيَاخَ مِنَ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى النَّصْبِ يُؤَكِّدُ هَذِهِ
الْلَفْظَةَ بِحَدَثِ الْإِنْبَاءِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَادَى فِي الْحَقِيقَةِ لَا (أَيٍّ).

• الْأَنْزِيَاخُ مِنَ رَفْعِ الْمَعْطُوفِ إِلَى نَصْبِهِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ
وَاشْرَأَ السَّبِيلَ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ

(١) لِكَمَرِ ١

(٢) نَظَرُ ١٥٠/٣

إذا عاهدوا والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ^(١)، عَنِ أَنْ فِي (وَالصَّابِرِينَ) وَجْهَيْنِ^(٢):

أ - أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِه لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَمْدَحُ الصَّابِرِينَ، عَنِ أَنْ كَوْنَهُ مَنْصُوبًا، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَرْفُوعًا يَعُودُ إِلَى الرَّعَّةِ فِي الْمَحَالَةِ بَيْنَ وَحْوِهِ الْإِعْرَابِ لِتَكَرُّرِ الصَّمَاتِ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْهَارِسِيُّ. "وَهُوَ أَلْعُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَصِيرُ عَلَى حَمَلٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِخِلَافِ اتِّفَاقِ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حُمْلَةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَالَعَةِ مَا فِي الْحَمَلِ الْمُتَعَدِّدَةِ"^(٣).

ب - أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى (دَوِي الْقُرْبَى)

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ الْأَنْزِيحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَالْأَعْمَشِ، وَيَعْقُوبَ (وَالصَّابِرُونَ)، وَذَكَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ^(٤) أَنَّهُ قُرِئَ (وَالْمُؤْمِنِينَ)، وَ(وَالصَّابِرِينَ).

● الْأَنْزِيحَ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ إِهْمَالِ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ إِلَى النَّصْبِ

فِي (مَا) مِنْ حَيْثُ الْإِعْمَالُ، وَالْإِهْمَالُ لِعَتَانِ: لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ الَّذِينَ يَرْفَعُونَ الْمُبْتَدَأَ، وَيَنْصِبُونَ الْخَبَرَ حَمْلًا عَلَى (لَيْسَ) بَقِيْدٍ، وَلُغَةُ أَهْلِ تَمِيمِ الَّذِينَ يُهْمَلُونَهَا، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

(١) لصفه ١٧٧

(٢) نظر اسمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٢ ٢٥٠، الرمحي، الكشف ١ ٣٣١، أبو حيد السحوي، البحر المحظ ٢ ٧

(٣) اسمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٢ ٢٥٠

(٤) نظر الكشف ١ ٣٣١

وعلى الرّغم من تلك القيود فإنّ الحُرّ حاء منصوباً على الرّغم من كونه
منسوقاً (إلا)، ومما يُمكن عدّه من ذلك.

قراءة قوله تعالى ﴿وما أمّراً إلاّ واحدَةً﴾^(١)، ينصب (واحدة) بفعلٍ
مُضمرٍ كما يفهم من كلام القراء^(٢)
ومنه قول الشاعر^(٣):

وما الدّهر إلاّ منْحُوناً بأهله وما صاحبُ الحاجات إلاّ مُعَدّاً
على أن (منْحُوناً) مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن المصدر، والعامل فيه محذوف
تقديره: وما الدّهر إلاّ يدورُ دورانَ منْحُونٍ كما في: ما ريدٌ إلاّ سيراً، والتّقديرُ:
ما ريدٌ إلاّ يسيرُ سيراً.

والقولُ نفسه في (مُعَدّاً) من حيث كونه مفعولاً مطلقاً (مصدرٌ ميمي)
العامل فيه محذوف، والتّقديرُ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ يُعَدِّدُ مُعَدّاً.
ويحورُ أن يَكُونَ (منْحُوناً)، و(مُعَدّاً) مفعولانٍ لفعلين محذوفين
متّحدين، والتّقديرُ: يُشَبِّهُ منْحُوناً، ويُشَبِّهُ مُعَدّاً.

ومما لم يخضع لسلطان تلك القيود أيضاً قول الفرزدق^(٤)
فأَصْحُوا قد أعاد الله نعمتهم إدهم قريش وإد ما مثلهم نشر
على أن (مثلهم) على حسب الطّاهر خبرٌ (ما) الحجازيّة على الرّغم من
تقديمه على اسمها، وللحاجة في تأويله أقوال:

(١) القمر ٥٠

(٢) انظر معاني لعرّاف ١١١/٣ وانظر أبو جعفر الحاس، إعراب القرآن ٢٩٩/٣

(٣) انظر انصب، حاشية الصبان على شرح الأشموي ٢٤٨/١

(٤) انظر انصب، حاشية الصبان على شرح الأشموي ٢٤٨/١

أ - آتِهْ وَبِسْمِ الشُّدُودِ

ب-آتِهْ وَبِسْمِ الْعَلَطِ؛ لَأَنَّ الْمَرْدُوقَ يَطْقُ بِعَيْرِ لُغَتِهِ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَارِ،
وَعَلَى الرَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ لَا يَعْجِزُ عَنِ النُّطْقِ
بِلُغَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَكَلَّمَتْ بِلُغَاتِ الْحِشْرِ،
وَالْفُرْسِ، وَالْيَهُودِ، وَغَيْرِهِمْ

ج - أَنَّ (مَثَلَهُمْ) مُتَّيًّا عَلَى أَنَّ فَتْحَةَ اللَّامِ بِنَائِيَّةٌ؛ لِإِصَافَةِ مِثْلِ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ
الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ

د - أَنَّ الْحَرْفَ مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ (نَشْرٌ)، وَأَنَّ (مَثَلَهُمْ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ،
الْمُسْتَتِرِ فِي الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَوْحُودٌ.

وَيُطَهَّرُ لِي أَنَّ الْأَلْتِحَاءَ إِلَى الْأَنْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يُجَلِّصُنَا مِنْ هَذِهِ
التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّوَهُّمَاتِ فَضْلًا عَنْ تَحْقِيقِ التَّوَكِيدِ، وَلَسْتُ أَسْتَبَعِدُ حَلَّ (مَا)
الْحِجَارِيَّةِ عَلَى (مَا) التَّمِيمِيَّةِ عِزَّ الْعَامِلَةِ، عَلَى أَنَّ نَصْبَ حَرِّهَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ
الْأَنْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يُعَدُّونَهَا
عَامِلًا فِي الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ مَنصُوبٌ عِنْدَهُمْ بَعْدَ حَذْفِ حُرُوفِ الصِّفَةِ، أَوْ حَذْفِ حُرُوفِ
الْحَرْفِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ مُتَأَخِّرًا هُوَ. مَا زَيْدٌ مُتَأَخِّرٌ، عَلَى أَنَّ
حَرَكََةَ حُرُوفِ الصِّفَةِ انْتَقَلَتْ إِلَى الْحَرْفِ عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّ حَرَكَتَهُ الْفَتْحَةُ

بَابُ الْأَشْتِغَالِ وَالْإِنْزِيَاكِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

وَمَا يُعْكَرُ إِخْضَاعُهُ لِسُلْطَانٍ اسْتِدْالِ حَرَكَةٍ بِأُخْرَى الْأَسْمِ الَّذِي تُشْجَرُ
عَهُ الْعَامِلُ بَعْدَهُ بِصَمِيرِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ رَيْدًا صَرْتُهُ، وَأَضْرَاةً مِنَ الشَّوَاهِدِ فِي
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقِرَاءَتِهِ، وَالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ نَظْمِهِ وَشُرْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا جِلَافٌ
بَيْنَ السُّحَاةِ مِنْ خَيْثُ وَجُوثُ نَصْبِ الْأَسْمِ الْمَشْعُولِ عَنْهُ أَوْ حَوَارِهِ إِذَا تَوَافَرَتْ
فَيُؤَدُّ هَذَا النَّصْبَ، عَلَى أَنَّ لَهُمْ فِيهَا قَوْلَيْنِ

أ - وَجُوثُ النَّصْبِ.

ب - حَوَارُ النَّصْبِ، وَهُوَ حَوَارٌ قَدْ يُعَدُّ رَاحِحًا، أَوْ مَرْجُوحًا، أَوْ مُسْتَوِيًا مَعَ
الرَّفْعِ إِذَا لَمْ يَغْرِصْ مَا يَجْعَلُ هَذَا النَّصْبَ مِنْ بَابِ الْوُحُوبِ^(١).

وَلِلُّحَاةِ فِي إِغْرَابِ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ

أ - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِ الْعَمَلِ الطَّاهِرِ بَعْدَهُ الَّذِي يُفَسِّرُهُ،
عَلَى أَنَّ الْحَمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ وَفَاعِلُهُ تَفْسِيرٌ لِلْحَمْلَةِ الَّتِي قَبْلُهَا،
وَهُوَ قَوْلُ الصَّرِيحَيْنِ

ب - أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْعَمَلِ الطَّاهِرِ الْمُؤَخَّرِ عَلَى أَنْ عَمَلُهُ فِي الصَّمِيرِ مُدْعَى،
وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ يُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الصَّمِيرَ قَدْ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْعَمَلُ إِذَا كَانَ لَارِمًا
إِلَّا بِحَرْفِ حَرٍّ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: رَيْدًا عَصَيْتُ عَلَيْهِ، وَهِيَ تَعْدِيَّةٌ لَا تَسْمَحُ
بِلُغَاةِ هَذَا الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَسْمَ الْمَجْرُورَ مَطْلُوبٌ هَذَا الْعَمَلِ فِي الْحَقِيقَةِ.

(١) انظر النصب، حاشية بصاد على شرح لأشموي ٢ ٧٦ -، انسوطي، مع اهوامع ٥ ١٥٨

حـ أن يَكُون منصوباً بالفعل بعده، على أن هذا الفعل يعمَل في الاسم وصميره، وهي مسألة يُجْعَل فيها المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين متعدياً إلى ثلاثة، وبذلك تُؤدِّي إلى حُرْم القاعدة التي انتهى إليها النُّحاة على حسب ما في العربية من شواهد.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْزَب بدلاً من الصِّمِير؛ لَأَنَّهُ يُفَسِّرُهُ على الرِّغْم من أنَّ البَدَل لا يتقدَّم على المُبدَل منه، على أَنَّهُ قُدِّم في اللَّفْظ لئلاَّ يَعُودَ هذا الصِّمِيرُ على اسم متأخِّر في اللَّفْظ، والرُّتَبَة، وهي عَوْدَة أَجَازَها النُّحاة في هذه المَسْأَلَة

وَيَتَدَيَّ لي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْمَلَ لكَلَامٌ على ظَهْرِهِ لو دَهْنَا إلى أَنَّ الأَصْل في هذا الباب الرِّفْعُ على الانْتِدَاءِ على أَنَّ الجُمْلَة الفعليَّة من الفعل، ودَعْلُهُ، ومَفْعُولُهُ حَرٌّ هذا المبتدأ، على أَنَّ المَفْتُحَة اسْتَبْدَلَتْ بالصِّمِيرِ لتحقيق حَدْبِ الانتباه إلى هذه اللَّفْظَة لتوكيدها، وتيسير أَهْمِيَّتِها في هذا التَّرْكِيب اللُّعُوبِيّ. ولعلَّ ما يُعْزَر أَنَّ الرِّفْعَ أَصْلٌ في هذا الباب ما يَأْتِي.

(١) أَنَّ الرِّفْعَ وَاجِبٌ في المَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

أ - وَقُوعُ الاسم في هذه المَسْأَلَة بعد (إذا) الفجائيَّة، كما في قَوْلِكَ فَتَحْتُ البابَ إِذَا اسْدَّ واقفٌ، أو واقفاً، لأنَّ (إذا) هذه لا يليها فِعْلٌ ظاهراً، أو مُقَدَّرٌ، وعليه فإنَّ مَعْمُولَ هذا الفعل المُقَدَّر لا يليها، على أَنَّ ما تَعُدُّهُ مُبْتَدَأً.

ب - وَقُوعُ الاسم بعد واو الحال، كما في قَوْلِكَ دَخَلْتُ البَيْتَ والدَّرْسُ يَكْتَنُّهُ مُحَمَّدٌ؛ لأنَّ واو الحال لا يليها إِلاَّ اسمٌ مَرْفُوعٌ على الانْتِدَاءِ إِذَا كَسَتْ هذه الحالُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أو فعلاً مُصَارِعاً مُشْتَبِهاً يَكُونُ حَرّاً لمبتدأ محذوف، لأنَّ هذه الواو لا يُعْتَدُّ بها رابطاً في مثلي قَوْلِكَ: رَزَتْ مُحَمَّدًا وَيَقْرَأُ، على أَنَّ

التقدير. رَزَتْ مُحَمَّدًا وهو يَقْرَأُ، وَخَضَرَ مُحَمَّدٌ وَالْكِتَابُ يَقْرُؤُهُ، ولذلك
صير إلى جعل الجملة بعد هذه الواو اسميةً لئلا يُقَدَّرَ المصارعُ بعدها
ج - وَقُوْعُ الاسمِ بَعْدَ لامِ الْإِبْتِدَاءِ، كما في قَوْلِكَ إِيَّيْ لَيُؤَسِّفُ قَائِلَتُهُ
د - وَقُوْعُ الاسمِ بَعْدَ (لَيْتَ)، كما في قَوْلِكَ لَيْتَ مُحَمَّدٌ قَائِلَتُهُ، لَأَنَّهَا لَا يَلِيهَا فِعْلٌ
طَاهِرٌ، أَوْ مُقَدَّرٌ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَعْمُولَ هَذَا الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ لَا يَلِيهَا
هـ - أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مُشْتَغَلٌ عَنْهُ وَاجِبُ التَّصْبِ، وَلَا الرَّفْعُ^(١).
و - وَقُوْعُ الاسمِ قَبْلَ مَا لَا يَسْمَحُ لِلْفِعْلِ بَعْدَهُ بِالْعَمَلِ فِيهَا قَبْلَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
تَكْمُنُ فِيهَا بَاقِي.

(١) أَنْ يَكُونَ الْفَاصِلُ بَيْنَ هَذَا الْاسْمِ وَالْفِعْلِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ -
أَدَوَاتُ الْاسْتِثْنَاءِ الَّتِي تَمْنَعُ مَا تَعْدُهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ مَا
الَّذِي سِوَاكَ إِلَّا يَقْرُؤُهُ عَلِيٌّ

(٢) أَنْ يَكُونَ الْفَاصِلُ بَيْنَ هَذَا الْاسْمِ وَالْفِعْلِ الَّذِي تَعْدُهُ - (لَا) النَّافِيَةُ الَّتِي
تَتَصَدَّرُ حَوَالِ الْقَسَمِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْمُتَلَمِّسِ (حَرِيرٌ عَبْدُ الْمَسِيحِ)^(٢)
أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ
على أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا أَطْعَمُهُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُصَدَّرَةُ - (لَا) النَّافِيَةُ الْمُحْدَوِّفَةُ
جَوَابُ الْقَسَمِ (أَلَيْتُ)، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ مَا تَعْدُهَا فِيهَا قَبْلَهَا، وَحَمَلًا
على هَذَا الْأَصْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (حَبَّ الْعِرَاقِ) مَصْذُوبًا عَلَى الْإِسْتِغْنَالِ، كَمَا
فِي رِيْدَا صَرَبَتُهُ، عَلَى أَنْ نَصَبَ (حَبَّ الْعِرَاقِ) مَحْمُولٌ عَلَى إِسْقَاطِ خَرَفِ الْحَرِّ

(١) نظر محمد عبد الخالق عصيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩ ٣

(٢) انظر ابن هشام الأصبهري، معجم اللب (تحقيق الخطيب) ٣/٣١٩، سوبه، انكتاب ١ ١١٧

الصب، حاشية لصاد على شرح الأشموي ٢ ٧٦

(على)، والتَّقْدِيرُ: أَلَيْتُ عَنِ حَبِّ الْعِرَاقِ.

وَقِيلَ إِنَّ حَرْفَ التَّنْفِيسِ الرَّاجِحُ فِيهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَعْدُهُ فِيهَا قَلْبُهُ، كَمَا فِي
قَوْلِكَ زَيْدًا، أَوْ رَيْدًا سَاحِبَرَةً، أَوْ سَوْفَ أَضْرِبُهُ^(١).

(٣) أَنْ يَكُونَ الْفَاصِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ الَّذِي يَعْدُهُ: أَدَاءَ عَرَضٍ، كَمَا فِي
قَوْلِ عَمْرٍو سَ قَعَّاسٍ الْمُرَادِي، أَوْ أَغْرَابِي^(٢).

أَلَا رَجُلًا حَرَاهُ اللَّهُ حَيْرًا يَذُلُّ عَنِ مُحْصَلَةِ تَيْتُ

عَنِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ رُوي بِرَفْعِ (رَجُلًا)، وَنَضْبِهِ، وَجَرِّهِ، وَعَلَى أَنَّ الرَّفْعَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَاعِلِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ (يَذُلُّ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا
يَذُلُّ رَجُلٌ عَلَى مُحْصَلَةٍ، وَهُوَ تَأْوِيلُ أَنِ تَرَى، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الَّذِي أَخْبَرَهُ
بِالْحُمْلَةِ الْمَعْلِيَّةِ (يَذُلُّ..)، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ تَكْلِمًا، وَخَاصِعٌ
لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ النَّحْوِيِّ فِي بَابِ الْأَشْتِعَالِ.

وَالنَّضْبُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ثَابٍ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَا
تَرُونِي رَجُلًا، وَهُوَ تَأْوِيلُ الْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، أَوْ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِلْفِعْلِ (أَحَدُ)،
وَالْتَّقْدِيرُ: أَلَا أَحَدٌ رَجُلًا، أَوْ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا كَمَا فِي: زَيْدًا رَأَيْتُهُ، وَالتَّقْدِيرُ:
أَلَا أُخْرَى اللَّهُ رَجُلًا جَرَاهُ حَيْرًا، عَلَى أَنَّ (أَلَا) لِلتَّسْبِيهِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ.

وَذَهَبَ يُؤَسُّ بْنُ حَبِيبٍ إِلَى أَنَّ (أَلَا) لِلتَّمْيِيزِ عَلَى أَنَّ (رَجُلًا) اسْمٌ (لَا)
الذِّمِّيَّةُ لِلْجِنْسِ نُونٌ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي كَوْنِ الْفَاصِلِ أَدَاءَ عَرَضٍ

(١) انظر انصاف، حاشية انصاف على شرح الأشموني ٢ ٧٦

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، معني لبيب (محقق الخطيب) ١ ٤٥٠؛ سيوبه، لكتاب ١ ٣٥٩؛

ابن بعش، شرح المفصل ٢ ١٠١

(٤) أَنْ يَكُونَ الفاعِلُ بَيْنَ هَذَا الاسمِ، والفعلِ الَّذِي بَعْدَهُ - لَمْ الاِئتداء، كما في قولك: الكتابُ لَمْ يَاقِرْهُ.

(٥) أَنْ يَكُونَ الفاعِلُ بَيْنَ هَذَا الاسمِ، والفعلِ الَّذِي تَعْدُهُ - حَرَفُ نَفْيٍ، كما في قولك: رَيْدُهَا صَرْنَتْهُ.

(٦) أَنْ يَكُونَ الفاعِلُ بَيْنَ هَذَا الاسمِ، والفعلِ الَّذِي بَعْدَهُ - (كَمْ) الحَرِيَّةُ، كما في قولك: زَيْدٌ كَمْ صَرْنَتْهُ، عَلَى أَنَّ تَمَيُّزَ (كَمْ) الحَرِيَّةُ مَحْدُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: كَمْ صَرْنَتْهُ صَرْنَتْهُ، عَلَى أَنَّ (كَمْ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ، وَيُحْوَرُّ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ عَلَى أَنَّ تَمَيُّزَهَا يُبَيِّنُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، والتَّقْدِيرُ: كَمْ وَقَتِ صَرْنَتْهُ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الاِئتداء عَلَى أَنَّ تَمَيُّزَهَا المَحْدُوفِ اسْمُ جِنْسٍ، والتَّقْدِيرُ: كَمْ رَحِلَ صَرْنَتْهُ

وَي (كَمْ) حَرِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾، قَوْلَانِ^(١)

أ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى المِئْتداء، عَلَى أَنَّهَا كَايَةٌ عَنِ جَمَاعَةٍ، وَأَنَّ تَمَيُّزَهَا مَحْدُوفٌ، وَأَنَّ (مِنْ) فِي (مِنْ آيَةٍ) رَائِدَةٌ فِي مَفْعُولِ الفِعْلِ (آتَى)

ب- أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِفِعْلِ مَحْدُوفٍ يُقَدَّرُ بَعْدَهَا يَفْسَرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ وَقِيلَ: إِنَّ عُدَّتْ (مِنْ) بَيَانِيَّةً أُعْرِيتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِلِفِعْلِ، وَلَا يَصَحُّ هَذَا، لِوُجُوهٍ فِيهَا لَعْدَمٌ وَحُودُ الرِّابِطِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى فِي الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَنْ يَكُونَ إِعْرَاقُهَا مُتَدَاً عَلَى

(١) اسْمُهُ ٢١١

(٢) انظر الصواب، حاشية الصواب على شرح الأشعرى ٧٦ ٢

حَسَبَ مَا مَرَّ، لِأَنَّ فِي هَذَا الْإِعْرَابِ تَحْلُصاً مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ عَامِلٍ.

(٧) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ (إِنَّ)، أَوْ إِخْدَى أَحْوَاتِهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ إِنِّي ضَرَرْتُهُ.

وَقِيلَ: إِنَّ (إِنَّ) يَحْزُزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْأَشْتِغَالِ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْبَابِ بِقِيْدِ كَوْنِ الْفِعْلِ الْمَشْعُولِ مَاصِياً لِفِطْأَ، وَمَعْنَى، أَوْ مَعْنَى، كَمَا فِي. عَمْرَأَ إِنَّ لَقِيَّتَهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ، وَعَمْرَأَ إِنَّ لَمْ تُقَابِلْهُ فَانْسَهُ؛ لِأَنَّ الْمُصَارِعَ نَعْدَهَا لَا تُدْ مِنْ أَنْ تُجْزَمَهُ، أَمَّا الْمَاصِي، أَوْ الْمُضَارِعُ الْمَسْوُوقُ بِ(لَمْ) فَلَا أَثَرُ هَا فِيهِمَا.

(٨) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ أَدَاةَ اسْتِفْهَامٍ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ هَلْ أَكْرَمْتُهُ؟.

(٩) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي نَعْدَهُ أَدَاةَ عَرْضٍ وَتَحْصِيصٍ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ هَلَّا قَاتَلْتُهُ.

(١٠) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ اسْماً مَوْصُولاً، كَمَا فِي قَوْلِكَ. زَيْدٌ الَّذِي ضَرَرْتُهُ.

(١١) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ اسْماً مَوْصُولاً بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ رَجُلٌ قَاتِلْتُهُ.

(١٢) أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَيْنَ هَذَا الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ الَّذِي نَعْدَهُ - مُتَّداً ثَانِياً، كَمَا فِي زَيْدٌ أَنْتَ تَضَرَبُهُ، وَهَذَا عَمْرُو يَضْرِبُهَا؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ (أَنْتَ)، وَ(عَمْرُو) أَجْنَبِيٌّ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَعْمَلُ، وَلِذَلِكَ لَا يُفَسَّرُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْكَسَائِيَّ أَحَارَ النَّصْبِ قِيَاساً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ أَنْتَ صَارَبْتَهُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ الْعَامِلِ اسْماً مَفْعُولٍ، كَمَا فِي: أَزِيدُ أَنْتَ

مَحْذُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْبَاطِلُ الْحَقُّ مَنصُورٌ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى شَيْطَانِيهِ^(١).

ر - وَقَوْعُ الْأِسْمِ قَبْلَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ (أَفْعِلْ ب-)، كَمَا فِي قَوْلِكَ السَّمَاءُ أَحْسَنُ سَمَا،
لأنَّ الضَّمِيرَ فِي (سَمَا) فِي أَسْلُوبِ التَّعَجُّبِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِ لَا فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، عَلَى أَنَّ (أَفْعِلْ) فِعْلٌ مَاضٍ جَاءَ عَلَى صُورَةِ
الْأَمْرِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْمَطْلَبِ.

وَذَهَبَ الرَّمَحْشَرِيُّ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ فِي هَذَا الْأُسْلُوبِ أَمْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ،
وَأَنَّ الْبَاءَ لِلتَّعْدِيَةِ، عَلَى أَنَّ اقْتِنَاعَ نَصْبِ الْأِسْمِ قَبْلَهُ عِنْدَهُ يَعُودُ إِلَى أَنَّ هَذَا
الْفِعْلَ حَامِدٌ، غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَسْمَحُ لَهُ بِالْعَمَلِ فِيهَا قَبْلَهُ^(٢).

ح وَقَوْعُ الْأِسْمِ قَبْلَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ إِنْ قَالَتْهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ،
لأنَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ لَهَا صَدَارَةٌ الْجُمْلَةِ، فَلَا يَعْمَلُ مَا تَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا خَلًّا
عَلَى أَنَّ مَعْمُولَهَا، أَوْ مَعْمُولَ عَامِلٍ تَعْدَهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا، وَمَا
يُؤَسِّسُ مِنَ الْعَوَامِلِ بِمَا مَرَّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ.

ط وَقَوْعُ الْأِسْمِ قَبْلَ فِعْلِ مُسْتَنِدٍ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَزِيدُ ظَنَّهُ
نَاجِيًا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَزِيدُ ظَنَّ نَفْسَهُ نَاجِيًا، وَعَمَى أَنَّ فَاعِلَ فِعْلِ الظَّنِّ
ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ يَعُودُ عَلَى (رِيدُ)، فَيَكُونُ هَذَا الْفَاعِلُ قَدْ فُسِّرَ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ
الَّذِي يُعَدُّ فَضْلَةً، وَتَصِحُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِذَا فُصِّلَ هَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ، كَمَا فِي:
رِيدًا لَمْ يَطَّهْ نَاجِيًا إِلَّا عَمْرُو، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ كَالْأَجْسِي، كَمَا قِيلَ^(٣).

ي - وَقَوْعُ الْأِسْمِ قَبْلَ أَحَدِ الْمُعْلَقَاتِ، كَمَا فِي: رِيدُ كَيْفَ وَحَدَّثَهُ، وَرِيدُ مَا

(١) انظر السيوطي، هرع الوامع ٥ ١٥١: عباس حسن، النحو الوافي ١٢٦/٢

(٢) انظر انصب، حاشيته لصاد على شرح لأشعري ٢ ٧٧

(٣) انظر السيوطي، هرع الوامع ٥ ١٥٠

أَصْرِيَّةً، وَغَمَرُوهُ لِأَصْرِيَّةً، وَغَيْرَ ذَلِكَ

ك- أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مَتَلَوًّا بِعَامِلٍ يُشَبِّهِ الْفِعْلَ كَاسْمِي الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ
مَسْبُوقَيْنِ بـ(أَل)، كَمَا فِي قَوْلِكَ: رَيْدٌ أَنَا الضَّارَّةُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ رَيْدًا
أَنَا الضَّارَّةُ؛ لِأَنَّ مَا فِي صِلَةِ (أَل) لَا يَعْمَلُ فِيهَا قُلُوبًا؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ مَتَمَّةٌ
لِلْمَوْضُوعِ عَلَى أَنَّهَا كَالْحَرْفِ مِنْهُ

ل- أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مَتَلَوًّا بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ عَامِلًا، كَمَا فِي: وَخَهُ الْأَبِ رَيْدٌ حَسَنٌ،
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: وَخَهُ الْأَبِ رَيْدٌ حَسَنٌ، لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تُنْصَبُ
مَفْعُولًا بِهِ صَرِيحًا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ الْمَشْعُولِ عَنْهُ طَرَفًا عِنْدَ تَعَصُّرِ
السُّحَاةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي هَذَا الطَّرَفِ؛ لِأَنَّهُ يَكْمِيهِ
رَائِحَةُ الْمَعْلُومِ

(٢) أَنَّ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: رَيْدًا ضَرَبْتُهُ عُدًّا أَرْجَحَ مِنَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَمَلًا
لِلْكَلَامِ عَلَى الظَّاهِرِ الَّذِي يُعَدُّ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ الَّذِي يُطَالَعُ
فِي النَّصْبِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ الْأَضْلُّ، وَالنَّصْبُ الْفَرَعُ^(١).

(٣) أَنَّ مَا عُدَّ شَاهِدًا عَلَى النَّصْبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رُويَ بِالرَّفْعِ الَّذِي يُعَدُّ أَضْلًا،
وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْإِسْتِعَالِ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ
بِالْمُسْتَعْلِ عَنْهُ^(٢)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً
وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ فِي (وَرَهَابَانِيَّةً) وَخْهَيْنَ^(٤).

(١) انظر انصاف، حاشية انصاف على شرح الأشعرى ٢ ٨٢

(٢) انظر اسمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٢٥٥ / ٧

(٣) الحديد ٢٧

(٤) انظر لسمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٠ ٢٥٤ ٢٥٥، البرعشري،

لكشاف ٤ ٦٧؛ أبو حبيب إسحوي، البحر المحيط ٨ ٢٢٨

أ أن تكون مَعْطُوفَةٌ عَلَى (رَأْفَةٍ وَرَحْمَةٍ)، عَلَى أَنَّ (حَمَلَ) بِمَعْنَى خَلَقَ، أَوْ صَبَّرَ، وَ(ابْتَدَعُوهَا) فِي مَحَلِّ نَضْبٍ عَلَى الصِّفَةِ لـ(رَهَابِيَّةٍ)، عَلَى أَنَّهَا وَصِفَتْ بِالْإِبْتِدَاعِ؛ لِأَنَّهَا تُكْتَسَبُ عَلَى إِخْلَافِ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا مِنْ بَابِ الْغَرِيرَةِ

ب أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَالِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَالزَّخَّشِيِّ، وَالْعُكْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا الْإِعْرَابُ يُغَرِّرُ مَذْهَبَ الْمُعْتَرِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ يَكُونُ مَخْلُوقًا لَهُ، فَتَكُونُ الرَّهَابِيَّةُ لَيْسَتْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، فَهِيَ عَلَى إِخْلَافِ الرَّأْفَةِ، وَالرَّحْمَةِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ نُسِبَتْ إِلَيْهِ، وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَيَّانٍ النَّحْوِيُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِخَوِيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأِسْمَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْإِشْتِعَالِ يَحْتَاجُ أَنْ يَصْلُحَ لِلرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُصَارَ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى النَّضْبِ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي أَنَّ (رَهَابِيَّةً) تَكْرَرُ لَا مُسَوِّغَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا، وَلِذَلِكَ لَا يَصْلُحُ عِنْدَهُ أَنْ تُنْضَبَ عَلَى الْإِشْتِعَالِ

وَلَا يُوَافِقُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِسَبَبَيْنِ.

أ أَنَّ النَّضْبَ عَلَى الْإِشْتِعَالِ لَا يُقَيَّدُ بِصَحَّةِ وَقُوعِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْإِشْتِعَالِ مُبْتَدَأً، كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِيسَى الثَّقَفِيِّ، وَعِيسَى الْكُوفِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَيَّوَةَ، وَغَيْرِهِمْ: «سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا»^(١)، نَضْبٍ (سُورَةٍ)، وَفِي النَّضْبِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ:

(١) لَوْر ١

(١) أَنَّهَا مَنْصُوتَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ أَنْزَلْنَا سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا، وَهُوَ وَحْدَهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ كَمَا مَرَّ إِلَّا إِذَا قُدِّرَتْ صِفَةٌ.

(٢) أَنَّهَا مَنْصُوتَةٌ بِمَعْلَلٍ لَا يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ، أَتْلُ، أَوْ، أَقْرَأْ سُورَةَ.

(٣) أَنَّهَا مَنْصُوتَةٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، كَمَا قِيلَ، وَالتَّقْدِيرُ: دُونِكَ سُورَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَهُوَ وَحْدَهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَيِّزُ حَذْفَ أَدَاةِ الْإِغْرَاءِ.

(٤) أَنَّهَا مَنْصُوتَةٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ صَمِيرِ النَّصْبِ فِي (أَنْزَلْنَاهَا) ^(١).

وقراءة الرفع فيها وجهان.

(١) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى الْاِسْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ (أَنْزَلْنَاهَا) صِفَةٌ لَهَا، وَأَنَّ الْخَبَرَ جُمْلَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ ^(٢).

(٢) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى خَبَرٍ مُتَدَبِّرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ، هَذِهِ سُورَةٌ

ب- وَقِيلَ إِنَّ فِي الْآيَةِ مُنَوَّعًا لِلنَّصْبِ، وَهُوَ عَطْفُهَا عَلَى (رَأْفَةٍ وَرَحْمَةٍ)

(٤) أَنَّ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ الَّذِي يُشَبِّهُ اسْمَ الشَّرْطِ، وَالَّذِي فِي خَبَرِهِ الْفَاءُ لَا يُنْصَبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، كَمَا سَيَأْتِي.

(٥) أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ الَّذِي تَرَاذُلَ فِي خَبَرِهِ الْفَاءُ فِيهِ خِلَافٌ مِنْ حَيْثُ الِرْفَعُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، كَمَا سَيَأْتِي.

(٦) أَنَّ فِي عَجْزِ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ (إِنِّي) مَنْصُوبًا عَلَى الْاِسْتِغَالِ تَوَهُّمًا فِي تَأْوِيلِهِ، كَمَا سَيَأْتِي.

(١) ينظر لسمين الحبيبي، اسر مصور في علوم لكتاب المكنون ٨ ٣٧٨: ابن جني، المحسن

٢ ١٠٩٢، أو حين النحوي، اسحر المحيط ٦ ٤٢٧

(٢) حديثه ٢

(٧) أَنْ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا مَحْذُوفًا عَلَى سَبِيلِ الْأَشْتِغَالِ، كَمَا سَيَأْتِي
 (٨) أَنْ نَضْبِ الْأِسْمَ الْمَشْغُولَ عَنْهَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ الْمَقْصُولُ عَنْهُ ضَمِيرُ الْمَشْغُولِ
 عَنْهُ أَقْلٌ حَسَنًا مِنْهُ مَعَ عَدَمِ الْقَضْلِ، وَقَدْ يَكُونُ الْفَاعِلُ خَرْفٌ خَفِصٌ، كَمَا
 فِي زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، أَوْ مُعَلِّمُهُ، أَوْ مُصَافًا إِلَى هَذَا الصَّغِيرِ، كَمَا فِي: رَيْدًا
 صَرَنْتُ أَحَاهُ، عَلَى أَنْ رَفَعَ الْأِسْمَ السَّابِقَ أَحْسَنُ، وَأَوَّلَى مِنَ النَّضْبِ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سِوَاهُ أَكَانَ ضَمِيرُ الْمَشْغُولِ عَنْهُ مَقْصُولًا عَنِ الْفِعْلِ الْمَشْغُولِ أَمْ
 غَيْرَ مَقْصُولٍ^(١)

(٩) أَنْ هُنَالِكَ مُوَاضِعٌ يَكَادُ يَكُونُ الرَّفْعُ فِيهَا كَالْوَاجِبِ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
 أ- أَنْ يَكُونُ الْعَامِلُ (لَيْسَ)^(٢) الَّتِي لَا يَصَحُّ فِي الْعَالِيَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَرُّهَا عَلَيْهَا؛
 لِأَنَّهَا عَيْرٌ مُتَضَرِّفَةٌ، كَمَا فِي رَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنْ سَيَوْنِيهِ أَحَارَ
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّهُ يُجَيَّرُ تَقْدِيمَ حَرِّهَا عَلَيْهَا رَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ، عَلَى أَنْ
 التَّقْدِيرُ بَايَنْتُ رَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ، وَهَذِهِ الْإِخَارَةُ عِنْدَ عَنَاسٍ حَسَنٍ^(٣) عَلَى
 الرَّعْمِ مِنْ قِلَّةِ أَنْصَارِهَا - مَقْصُولَةٌ، وَفِيهَا تَوْسِعَةٌ.

ب- أَنْ يَكُونُ الْعَامِلُ (كَانَ)، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مُحَمَّدٌ كَانَ عَلِيٌّ مِثْلَهُ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ
 أَنْ الْمَدْرِيَّ، وَنَعَصَ الْكَوْفِيِّينَ أَحَارُوا الْأَشْتِعَالَ فِيهَا: مُحَمَّدًا كَانَ عَلِيٌّ مِثْلَهُ
 ج- أَنْ يَكُونُ الْعَامِلُ اسْمَ فَاعِلٍ، أَوْ مَفْعُولٍ مُكْشَرًا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا أَنْتُمْ
 ضَرَابَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَمْعَ لَا يَقْوَى عَلَى أَنْ يُفَسَّرَ كَمَا قِيلَ؛ وَلِأَنَّ شَهَهُ بِالْفِعْلِ
 يَكُونُ نَعِيدًا^(٤)، وَقِيلَ إِنَّ الْحَمْعَ السَّلَامَ تَجَوَّرَ فِيهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، كَمَا فِي: رَيْدًا

(١) انظر أصاب، حاشية الصمد على شرح الأشموني ٢ ٨٣

(٢) انظر السيوحي، جمع هوامع ٥ ١٥٢

(٣) انظر السحو الوافي ٢ ١٢٧

(٤) انظر السيوحي، جمع هوامع ٥ ١٥٢

أَنْتُمْ صَارْتُمْ، وَزَيْدًا أَنْتَ صَارْتَهُ.

د أن يَكُونَ العاملُ مُصَدَّرًا، وفي هذه المسألة - عند النُّحاة - ثلاثة أقوال^(١)

(١) الحوارُ مُطلقاً. ومن المَصْدَرِ الذي بمعنى الأمرِ: زَيْدًا ضَرْباً إِيَّاهُ، وَمِنْ الْمُسْتَوْقِ نَاسِطَهُمَا: أَرِيدًا ضَرْباً أَخَاهُ، وَمِنْ الَّذِي يَنْحَلُّ حَرْفِ مُصْدَرِيٍّ وَفِعْلٍ: زَيْدًا ضَرْبَةً قَائِمًا، عَلَى أَنْ يُضْمَنَ الْعَامِلُ الْمَحْدُوفُ وَخَوَافاً فِعْلاً يُفَسِّرُهُ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عِيرِ الْمُسْتَوْقِ نَاسِطَهُمَا، أَوْ فِي عِيرِ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، أَوْ مَا لَا يَنْحَلُّ حَرْفِ مُصْدَرِيٍّ وَفِعْلٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُرَدِّ، وَالسَّيْرَاقِيُّ اللَّذِينَ أَحَازَا أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ هَذَا الْمَصْدَرِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْمَوْضُوعَ الْحَرْفِيَّ وَاحْرَفَ الْمَصْدَرِيَّ أَنْ، أَوْ مَا، أَوْ غَيْرَهُمَا، لَا يُسْمَحُ بِدَلِّكَ عِنْدَ خُضُوعِ النُّحَاةِ.

(٢) الْمَنْعُ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ.

(٣) الْخَوَارِزْمِيُّ يَقِيدُ أَنْ يَكُونُ هَذَا الْمَصْدَرُ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحَقُّقُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، أَوْ مُسْتَوْقاً نَاسِطَهُمَا، أَوْ يَكُونُ عِيرَ صَالِحٍ لِأَنَّ يَنْحَلُّ، كَمَا مَرَّ، لِأَنَّ هَذَا الْمُنْحَلُّ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ.

(١٠) أَنْ يَكُونَنَّ الْعَامِلُ اسْمَ فِعْلٍ، أَوْ مُصَدَّرًا^(٢)، قِيلَ: إِنَّ الْأَسْمَ الْمُتَلَوَّ بِاسْمِ فِعْلٍ يَجِبُ رَفْعُهُ، زَيْدٌ عَلَيْكَ^(٣)، لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَيْسَ مُسْتَقَافاً، أَوْ صِبْغَةً تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ) مُتَدَأً حَبْرُهُ اسْمُ الْفِعْلِ، وَمَعْمُولُهُ لَا

(١) انظر السبوطي، معجم هوامع ٥ ١٥٢؛ عباس حسن، النحو لوي ٢ ١٢٦؛ انصب، حاشية

انصب، على شرح الأشموني ٢ ٨٤

(٢) انظر السبوطي، معجم هوامع ٥ ٥٤

(٣) انظر انصب، حاشية انصب، على شرح الأشموني ٢ ٨٤؛ السبوطي، معجم هوامع ٥ ١٥٤

اسْمُ الْفِعْلِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحَلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، كَمَا قِيلَ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى
أَنَّ الْمُخْتَبَرِ الْفِعْلُ النَّاتِئُ عَنْهُ اسْمُ الْفِعْلِ.

وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ أَنَّ يَكُونُ (زَيْدٌ) مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِعْدَالِ بِفِعْلِ، أَوْ اسْمِ
فِعْلٍ مَحْدُوفٍ وَحُوبًا يَقِيدُ عَدَمَ تَوَافُرِ مَانِعٍ مِنَ الْمَوَاقِعِ كَمَا مَرَّ، كَالهَاءِ فِي خَيْرِ
الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ
الْمَوْصُولَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ حَبْرُهُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ وَفِعْلُهُ الْمَحْدُوفُ،
وَالْتَقْدِيرُ: تَعَسَاهُمْ اللَّهُ تَعَسَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ تَمَعُّ مَا نَعْدَهَا أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا قِسْمًا.

(١١) أَنَّ يَكُونَنَّ الْأَسْمُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْفُوعًا عَنْهُ مَسْئُوقًا بِ(أَمَّا) بَعْدَ
حَرْفِ عَطْفٍ، قَبْلَهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ، عَلَى
أَنَّ الِرَّفْعَ أَخُوذَ مِنَ النَّصْبِ، لِأَنَّ مَا نَعْدُ (أَمَّا) مُسْتَأْنَفٌ، مُقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ^(٢).

(١٢) أَنَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْمَشْفُوعُ عَنْهُ فِيهِ وَاجِبَ النَّصْبِ، أَوْ كَالوَاجِبِ
فِيهِ جِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ، إِذَا أَحَارَ نَعْصُهُمْ فِيهِ الرَّفْعُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَلَى الرَّعْمِ
مِنْ أَنَّ الْأَكْثَرَ، وَالْأَرْحَحَ النَّصْبُ - تَكْمُرُ فِي كَوْنِ هَذَا الْأَسْمِ مَسْئُوقًا بِحَدَى
الْأَدَوَاتِ الْمُحْتَصَّةِ بِالْإِدْخَالِ عَلَى الْفِعْلِ، وَهَذِهِ الْأَدَوَاتُ هِيَ.

أ. أَدَوَاتُ اشْتَرَطِ الْجَارِمَةِ، كَمَا فِي إِنْ عَلِيًّا قَابِلَتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ وَإِنْ عَلِيًّا تُقَابِلُهُ فَسَلِّمْ
عَلَيْهِ، وَكَيْفَمَا مُحَمَّدًا تُقَابِلُهُ فَأَكْرَمْتُهُ، وَحَيْثُ مُحَمَّدًا تُقَابِلُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَغَيْرُ
ذَلِكَ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ^(٣).

(١) محمد ٨

(٢) انظر نصب، حاشية نصب، على شرح لأشعوري ٢ ٧٩، سيوطي، جمع هوامع ٥ ١٥٥،
عبدس حسن، اسحق النواوي ٢ ٣٦

(٣) انظر نصب، حاشية نصب، على شرح لأشعوري ٢ ٧٤ ٧٩

وعلى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ السَّائِقِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَجَارَ أَنْ يُرْفَعَ مَا
 نَعُدُّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ عَلَى الْإِيتِدَاءِ لَا الْفَاعِلِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ،
 كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(١)، و﴿وَإِنْ أَمْرٌ
 هَلَكٌ﴾^(٢)، وهذه الإحَاذَةُ يُمكنُ أَنْ تَقْرَأَ سُلْطَانًا عَلَى الْمَنْصُوبِ نَعُدُّ هَذِهِ
 الْأَدْوَاتِ إِذَا رَعَيْنَا فِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا.

وَيُفْهَمُ بِمَا فِي (حَاشِيَةِ الصَّدَّ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُوعِيِّ) أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَحَارَ
 الرَّفْعَ نَعُدُّ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ، وَالتَّخْصِصِ، وَالِاسْتِفْهَامِ لَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ "يَسْتَعِي
 حَوَارُ الرَّفْعِ بِالْإِيتِدَاءِ عِدَّةً مِنْ أَجَارَ وَقُوعِ الْمُتَدَا نَعُدُّ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ،
 وَالتَّخْصِصِ، وَالِاسْتِفْهَامِ"^(٣)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ لَا
 يَلِيهَا فِي الشَّرِّ إِلَّا الْفِعْلُ الصَّرِيحُ "وَسَيَجِيءُ أَنَّهُ لَا يَلِيهَا فِي الشَّرِّ إِلَّا الْفِعْلُ
 الصَّرِيحُ مَا لَمْ تَكُنْ أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِذَا) مُطْلَقًا، أَوْ (إِنْ) وَالْفِعْلُ الْمَاضِي"^(٤).
 ب أَدْوَاتُ التَّخْصِصِ. هَلَّا عَلَيَّ أَكْرَمَتُهُ، عَلَى أَنَّ التَّخْصِصَ طَلَبُ بَحْثٍ،
 وَالْعَرَضُ طَلَبُ بَيِّنٍ^(٥)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ رَوَايَةَ الرَّفْعِ لَمْ تُطَالِغْنِي فِي هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ.

وَيُحْذَرُ أَنْ تُحْمَلَ (أَلَا) عَلَى الْإِبْهَاءِ عَنِ الْعَرَضِ، أَوْ التَّخْصِصِ عَلَى حَسَبِ
 بَيِّنَةِ الْقَائِلِ، وَتَوَاضَعِ الْإِحْبَارِيِّ مَعَ الْمُحَاطَبِ، أَوْ السَّامِعِ

(١) لَوْنَهُ ٦

(٢) نِسَاءً ١٧٦

(٣) لَصَاد، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُوعِيِّ ٢ ٧٤

(٤) لَصَاد، حَاشِيَةُ لَصَادٍ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُوعِيِّ ٢ ٧٤

(٥) نَظَرُ بَنِي هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، مَعْنَى الْمَلِكِ (تَحْقِيقُ الْخَطْبِ) ١ ٤٤٨ ٤٥٠

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تُطَالَعُ فِي (مُعَيِّ السَّبَبِ) (١).

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (٢)

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ (٣)

(٣) قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ قَعَّاسٍ، أَوْ أَغْرَابِيٍّ.

أَلَا رَحْلًا جَرَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُخَصَّصَةٍ تَبَيَّنَتْ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلَا تُرَوِّنِي رَحْلًا جَرَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، أَوْ أَلَا هَاتِ رَحْلًا، أَوْ أَلَا
حَرِي رَحْلًا جَرَاهُ عَلَى أَنَّهَا لِلِاسْتِفْتَاكِ، كَمَا قِيلَ.

وَرُوي هَذَا الشَّاهِدُ بِالرَّفْعِ، وَالْحَرُّ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ
لِمَعْلُومٍ مَحْدُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ الْمَذْكُورُ (يَدُلُّ)، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ تَرْتُّبِيٍّ، أَوْ عَلَى
الِابْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ خَبْرَهُ الْجُمْلَةُ الْمَعْلِيَّةُ (يَدُلُّ)، وَهَذَا التَّقْدِيرُ الْأَخِيرُ يُعَرِّضُ
إِحَاذَةَ رَفْعٍ مَا تَعَدَّى هَذِهِ الْأَدَاءُ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ لَا الْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ قَدْ يُتَّكَأ عَلَيْهِ
فِي إِحَاذَةِ الرَّفْعِ فِي سَبَبِ الْإِسْتِعَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالْحَرُّ مَحْمُولٌ عِنْدَ السُّحَاةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ مَحْدُوفٍ. أَلَا مِنْ رَجُلٍ، أَوْ
عَلَى حَذْفِ مُصَافٍ. أَلَا دَلَالَةً رَحْلٍ.

وَدَهَتْ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ إِلَى أَنَّ (أَلَا) لِلتَّمْيِيْنِ، عَلَى أَنَّ (رَحْلًا) اسْمٌ (لَا)
الْأَفِيَّةَ لِلْحِسِّ نَوْدٌ لِلصَّرْوَةِ

وَتَدْخُلُ (أَلَا) الَّتِي تُبَيَّنُّ عَنِ التَّسْبِيهِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ

(١) انظر ١ ٤٤٨ ٤٥٠

(٢) سورة ٢٢

(٣) سورة ١٣

تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١)، والجملة الاسمية، كما في قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾^(٢)، و﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣)، على أنها تفيد التحقيق أيضاً، ولذلك قيل: إن الجملة التي بعدها لا تكاد تقع إلا مُصدِّرة بما يتلقى به القسم^(٤)

ح أداة اشترط غير الجارمة (لو)، كما في لَوْ رِئْدًا رَأَيْتَهُ^(٥)، على أنها حرف شرط غير حارم، وقيل: إن الجرم بها لغة مُطردة، وإنه يجوز أن يُجرَمَ بها في الشعر لا في النثر^(٦).

ويأتي بعدها المصدّر المؤول من (أن)، وما في خيرها، كما في قوله تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ تَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٧)، على أنها حرف امتناع لامتناع، وأن مفعول (تود) محذوف، والتقدير: تودُّ تباعد ما بينهما، والقول نفسه في جواها، والتقدير: لو أن تينها وبينه أمداً بعيداً لَسُرَّتْ بذلك، على أن المصدّر المؤول من (أن)، وما في خيرها في موضع رفع على الابتداء على مذهب سيوي، أو على الفاعل على مذهب المُرْدِ

(١) هود ٨

(٢) النقرة ٣

(٣) يونس ٦٢

(٤) نظر ابن هشام لأصباري، معي النسب (تحقيق الخطيب) ١: ٤٤١، لمحشري، انكشف ١: ٣٨، بو حسان السجوي، اسحر محيط ١: ٦١؛ لشهاب، حاشية الشهاب على تفسير السجوي ١: ٣٣١

(٥) نظر لسبوي، مع اصوامع ١٥٣، ٥

(٦) نظر ابن هشام لأصباري، معي النسب (تحقيق الخطيب) ١: ٣٨٧، المرادي، المحي لداني ٢٨٦، ابن مالك، شرح نكفية الشافعي ١٦٣٣؛ السبوي، مع اصوامع ٤: ٣٤٢؛ المنقي، رصف المدي ٢٩١

(٧) آل عمران ٣٠

ولا يصح أن تكون مضمرية لثلاً يتجاوز حركات مضدرياب، وهو تجاوز لا يتحقق إلا قليلاً^(١)، ويمكن أن تحمّل (لو) على الريادة، كما يظهر لي.
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وقول
توتة بن الحُمير^(٣):

ولو أن لي الأخيلىة سلمت عليّ ودوني حنذل وصمائح

لسلمت تسليم الشاشة، أو رقا إليها صدّي من حاب القير صائح

د - أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة: قيل إن أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تختص بالدخول على الفعل إذا وقع في حيزها؛ لأن الاستفهام في غير الهمزة طارئ عليها بالتطفّل على الهمزة، كما قيل^(٤)، والهمزة تدخل على الاسم على الرّغم من وُجود الفعل في حيزها، لأنّها أمّ السّاب يتوسّع فيها كغيرها من أمّهات الأتواب، كما في (إن)، و(كان)، و(كاد)، وغيرها، وعلى الرّغم من هذا التّوسّع فإنّ دخولها على الفعل أكثر منه على الاسم ومن خصائص هذه الهمزة ريادة على ما مرّ: حوَارُ الخُذف، والدُّخُولُ على حَرْفِ النَّهْيِ، وبَعْضِ حُرُوفِ الْعَطْفِ (الواو، والهاء، وثم)، وأدوات الشرط^(٥) لشرط^(٥).

(١) انظر أبو حيان السحوي، لبحر محظ ٢ ٤٣٠

(٢) لشعراء ١٠٢

(٣) نظر معني السب (تحقيق الخطيب) ٣٨٨؛ الصبا، حاشية الصبا على شرح الأشموي ٤ ٣٢

(٤) انظر الصبا، حاشية الصبا على شرح الأشموي ٢ ٧٣

(٥) انظر الصبا، حاشية الصبا على شرح الأشموي ٢ ٧٤؛ معني السب (تحقيق الخطيب) ١ ٧٥

وقيل . إنَّ الاسم لو جاء مرفوعاً بعد أدوات الاستفهام لُغِدَ مرفوعاً على
 الماعِلِ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ لا على الابتداء لثلاً تخرج هذه الأدوات عما وُصِفَتْ له
 مِنْ حَيْثُ الاختصاصُ بالفعل، كما في أَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ؟ وَمَتَى الوَعْدُ تُحَقِّقُهُ؟
 وهل مُرادك نِلْتَهُ؟.

ولا يُعَدُّ قَوْلُكَ: أَيْنَ زَيْدٌ، وَمَتَى الوَعْدُ، مِنْ بابِ ما مَرَّ لِحُلُولِ هَاتَيْنِ
 الحُمْلَتَيْنِ مِنَ المَعْلِ

وذكر سيبويه أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ بعد أداة الاستفهام الفعل، والاسم - قُدِّمَ
 المَعْلُ؛ ولذلك يُعَدُّ قَوْلُكَ: أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَرِبْتُ قِيْعًا^(١).

والهمزة كما مَرَّ تَدْخُلُ على الفعل والاسم، كما في: أَحْمَدًا رَأَيْتَهُ؟ وَ
 أَحْمَدُ رَأَيْتَهُ؟

وذكر الأشموني^(٢) أَنَّهُ لا يَقَعُ الاشتعالُ بعد أدوات الشرط، والاستفهام
 إِلَّا في الشعر، وأما في النثر فَإِنَّه لا يَلِيْنُهَا إِلَّا صَرِيحُ المَعْلِ إِلَّا إِذَا كانت أداة
 الشرط (إِذَا)، أَوْ (إِنْ) مَتْلُوَةً بِالمَعْلِ الماضي.

(١٣) أَنَّ هُنَالِكَ مَوَاضِعَ يَجُوزُ فِيهَا رَفْعُ الاسمِ، وَنَضْبُهُ: وَمِمَّا اخْتِيرَ فِيهِ النَّصْبُ
 عِنْدَ النُّحَاةِ.

أَ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ العَامِلُ المَشْعُورُ بضميرِ الاسمِ السَّابِقِ مِنْ أفعالِ الطَّلَبِ
 الَّتِي تَدُوْرُ فِي فَلَكَ الأَمْرِ، وَالتَّهْيِي وَالدُّعَاءِ، كما في: مُحَمَّدًا قَابَلُهُ، وَمُحَمَّدًا
 لِيُكْرِمَهُ عَمْرُو، وَمُحَمَّدًا لا تُضْرِبُهُ، وَزَيْدًا أَصْلَحَ اللهُ شَأْنَهُ^(٣)، وَاللَّهُمَّ عِنْدَكَ

(١) نظر لسبوطي، مع المراجع ٥/ ١٥٣

(٢) انظر الصان، حاشية الصان على شرح الأشموني ٧٥/٢

(٣) انظر السبوطي، مع المراجع ٥/ ١٥٣؛ الصان، حاشية الصان على شرح الأشموني ٧٦/٢

أَرْحَمُهُ، وَرَيْدًا لَا تُؤَاخِذُهُ، وَالْمُحَاهِدَ رَحْمَةً اللَّهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمُحْتَازَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ هَذِهِ الْحُمْلِ الَّتِي تُبْنَى
عَمَّا مَرَّ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ^(١)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِقْرَاءٍ لَهُ، وَاسْتِقْصَاءٍ
مَا فِيهِ مِنْ شَوَاهِدٍ. لِأَنَّ مَا مَرَّ مِنْ أَمْثَلَةٍ يَكَادُ يَدُورُ فِي ذَلِكَ الْمَثَلِ الْمَصْنُوعِ
وَاخْتَارَ مَنْ بَابَشَذِ الرَّفْعِ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ الَّذِي يُبْنَى مَا قُلْنَا، أَوِ الْاسْمَ الَّذِي
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْغُولًا بِهِ - عَنِ الْعُمُومِ، كَالِاسْمِ الْمَوْضُولِ الَّذِي يُشَبِّهُ اسْمَ
الشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ، وَالْإِبْهَامِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ
فَأَذُوهُمَا﴾^(٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، وَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٤)، وَلِذَلِكَ يُحْتَازُ
النَّصْبُ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ، كَمَا فِي رَيْدَا أَضْرَبُهُ.

وَلَعَلَّ فِي إِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ - دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ
الرَّفْعُ لَا النَّصْبُ، وَلَسْتُ أَكْثَرُ أَنَّ الْمَالِغَ مِنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ الْأَصْلَ السَّخَوِيُّ عِنْدَ
النُّحَةِ، وَهُوَ أَصْلٌ يَكْمُرُ فِي أَنَّ الْعَاءَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَرِّ عِنْدَ سَيَوِيهِ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ، وَلِذَلِكَ يُحْمَلُ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَضْرَابُهَا عَلَى الْحَرِّ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: بِمَا
يُتَلَّى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الرَّايَةِ، وَالزَّانِي، وَبِمَا يُتَلَّى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ، وَالسَّارِقَةُ،
عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَمْرِيَّةَ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَةٌ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) انظر النصب، حاشية لسان على شرح لأشعوري ٢ ٧٧

(٢) النساء ١٦

(٣) مائدة ٣٨

(٤) النور ٢

(٥) انظر لسان، حاشية النصب على شرح لأشعوري ٢ ٧٧، ابن هشام الأنصاري، معني اللب (تحقيق

خطيب) ٢ ٤٩٩، أبو حيان لمحيي، سحر محيط ٣/٤٧٧، سيبويه، انكتاب ١ ٧١، ٧٢

وقائِلَةٌ: حَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ
على أَنَّ التَّقْدِيرَ: هَذِهِ حَوْلَانُ.

وَذَهَبَ الْمُرَدُّ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمُقْتَرْنَ بـ (أَل) فِي هَاتَيْنِ الْاِيتَيْنِ - مُبْتَدَأٌ، عَلَى
أَنَّ الْفَاءَ دَخَلَتْ عَلَى خَيْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُتَدَأُ يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، عَلَى أَنَّ (أَل) مُوَصُولٌ حَرْفِيٌّ، وَعَلَى أَنَّ مَا فِي حَوَابِ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
لَا تُجِيزُ أَنْ يُنْصَبَ هَذَا الْمُتَدَأُ بِمَا فِي هَذَا الْحَوَابِ، وَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَوْلُهُ
لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْسَرَ بِاسْمٍ مُنْصُوبٍ قَوْلُهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَّكَأَ فِي إِحَارَةِ النَّصْبِ لَوْ قُرِئَ بِهِ - عَلَى إِجَارَةِ الْأَخْفَشِ
رِيَادَةُ هَذِهِ الْفَاءِ فِي الْحَرِّ بِلَا قَيْدٍ، وَهِيَ رِيَادَةٌ مُقَيَّدَةٌ عِنْدَ الْقُرَّاءِ بِكَوْنِ الْحَرِّ
أَمْرًا، أَوْ نَهْيًا.

ب أَنَّ يَكُونُ الْأَسْمُ الَّذِي يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْمَشْعُولِ عَنْهُ - مُتَلَوًّا بِمَا
يُمْكِنُ أَنْ يَلِيَهُ فِعْلٌ فِي الْعَالِبِ مِنَ الْأَدَوَاتِ، عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَاةِ، عَلَى
الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ ائِنَّ الدِّشْرَ، وَائِرَ حَرْوَيْ حَعْلَا الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ مُتَسَاوِيَيْنِ،
وَهَذِهِ الْأَدَوَاتُ هِيَ:

(١) هَمْزَةُ الْأَسْتِفْهَامِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَبَشِّرْهُ بِمَا وَاقِدًا تَتَّبِعُهُ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ
أَدَوَاتِ الْأَسْتِفْهَامِ الْأُخْرَى عَلَى جِلَافِ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ
وَحُوتُ نَصْبٍ مَا نَعَدَهَا، كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَمُّ الْبَابِ

وَالرَّفْعُ حَائِثٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا، كَمَا فِي قَوْلِكَ، أَرِيدُ قَابِلَتَهُ؟ كَمَا فِي قِرَاءَةِ

أبي السَّمَالِ يَرْفَعُ (تَشْرُ وَاحِدًا) ^(١).

وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ وَاجِبٌ إِذَا كَانَ الاسْمُ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ الاسْمِ،
كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَزِيدُ صَرَبَتَهُ أَمْ عَمْرُو؟ وَلِذَلِكَ عَدَمُ مَا حَاءَ فِيهِ الْاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ
مَنْصُوبًا شَاذًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ ^(٢):

أَتَعْلَنَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا عَدَلْتُ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخَشَابَا

عَنِ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنْ تَعْلَنَةٍ، وَعَنِ الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْفَعْ عَلَى
مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ بَلْ نُصِبَ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَعْلُ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ
سَاوَيْتُ تَعْلَبَةً، وَلَمْ يُقَدَّرْ: عَدَلْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَقَّ عَدَمُ وَجُوبِ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْاسْمِ يُوجِبُ
دُحُولَ الْاسْمِ عَلَيْهِ فَقَطْ، سِوَاءِ أَكَانَ مَرْفُوعًا أَمْ مَنْصُوبًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُعَرِّضُهَا
قَوْلُكَ: أَزِيدُ صَرَبَتَهُ أَمْ عَمْرًا؟، بَلَا عَائِدٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ
الْاسْمِ لَا عَنِ الْفِعْلِ.

وَهَذَا النَّصْبُ وَاجِبٌ فِي هَذَا الْمَثَالِ - كَمَا قِيلَ - بِالِإِحْمَاعِ: "إِنَّمَا هُوَ عَنْ
الْاسْمِ مَعَ أَنَّهُ وَاجِبُ النَّصْبِ إِخْمَاعًا" ^(٣)، وَلَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ
الْكُوفِيِّينَ أَحَازُوا حَذْفَ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ، وَمَنْعَهُ الْبَصَرِ يُؤَنِّ.

وَلَا يُعْتَدُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْفَاصِلِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يُتَوَسَّعُ فِيهِ،
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، كَمَا فِي: أَأَنْتَ زَيْدًا

(١) انظر السمر الحلي، اندر المصون في علوم لكتاب المكنون ١٠ ١٣٩، ابن جني، المحتسب

٢٩٨/٢، أبو حيان النحوي البحر المحيط ١٧٩/٨

(٢) انظر لسان، حاشية النصب على شرح الأشموي ٧٨/٢

(٣) لسان، حاشية النصب على شرح الأشموي ٧٨/٢

تَضَرُّهُ؟ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ سَيِّئُونَهُ يَمْنَعُ النَّصْبَ مَعَ هَذَا الْفَاعِلِ
وَتُقَيَّدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِعَدَمِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْعُولاً
عَنْهُ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ هُوَ الْمُحْتَارُ إِنْ تَحَقَّقَ هَذَا الْفَضْلُ، كَمَا فِي: أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضَرُّهُ؟
وَأَأَنْتَ زَيْدٌ تَضَرُّهُ؟

وَيَعُودُ اخْتِيَارُ الرَّفْعِ بِتَحَقُّقِ الْفَضْلِ، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَكُونُ عَنِ الصَّمِيمِ
عِنْدَ الْهَمْزَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ - إِلَى أَنْ حَمَلَ النَّصْرُ عَلَى طَاهِرِهِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ
عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلٍ عَامِلٍ، وَفَاعِلِهِ

وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْاِخْتِيَارَ مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ حَمْلِ الصَّمِيمِ الْمُتَّفَصِّلِ فَاعِلاً لِمَعْلُومٍ
مَحذُوفٍ، عَلَى أَنَّ هَذَا الصَّمِيمَ تَرَرٌ، وَانْفَصَلَ عَنْهُ حَذْفُ الْفِعْلِ، أَوْ بَعْدَ حَمْلِ
هَذَا الصَّمِيمِ مُتَتَدِّياً

وَقِيلَ: إِنَّ النَّصْبَ وَاجِبٌ إِذَا لَمْ يُحْمَلِ الرَّفْعُ عَلَى الْاِئْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ
يَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَنِ الْمَعْلُومِ الْوَاقِعِ عَلَى مَا نَعَدَ الصَّمِيمَ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُشْبِي عَنِ
أَنَّ هَذِهِ الِاسْتِثْنَاءَ يَكُونُ عَنْ مُجَرَّدِ الْمَعْلُومِ، وَقِيلَ: إِنَّ النَّصْبَ مُحْتَارٌ لَا وَاجِبٌ

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ مَا عَدَا الْفَرَاءَ إِنَّ وَلِيَّ هَذَا الْاِسْمِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ
يَكُونَ مَشْعُولاً عَنْهُ فِعْلٌ مِنْ بَابِ (طَرَّ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا فِي: أَعْبَدُ اللَّهَ طَسْتُهُ
قَائِماً أَمْ غَيْرُهُ؟ أَمَّا الْفَرَاءُ فَأَوْحَتْ رَفْعَ هَذَا الْاِسْمِ مَعَ هَذَا الْمَعْلُومِ أَعْبَدُ اللَّهَ طَسْتُهُ
قَائِماً؟ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إِلْعَاءَ هَذَا الْمَعْلُومِ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ إِهَاءٌ، كَمَا فِي: عَلِيٌّ
طَسْتُ مُحْتَبَهُ، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِلْعَاءَ، وَالْإِعْمَالَ، فِي تَوَسُّطِ (طَرَّ) نَحْوِ مَفْعُولِيهَا -
سِوَاءٍ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ ضَعُفَ بِهَذَا التَّوَسُّطِ، وَلِذَلِكَ قَاوِمَةُ الْاِئْتِدَاءِ عَلَى
الْمَذْهَبِ النَّصْرِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِعْمَالَ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ أَقْوَى مِنْ

العمل المغنوي^(١)، وألحق الأخمش سائر الأدوات بالهمزة من حيث تجويز الرفع أيضاً.

(٢) أدوات النفي التالية: ما، ولا، وإن، كما في: ما زيداً رأيتُهُ، ولا عمرَ كلمته^(٢)، وإن محمداً رأيتُهُ^(٣)، على أن سبويه يختار الرفع لأنه يخلو من تقدير فعل عامِل محذوف وجوباً، وهو أولى عنده من غلبة الدخول على المفعول.

(٣) طرف المكاب (حيث) دُونَ (م)، كما في: اجلس حيث زيداً صربتُهُ^(٤)، على أن النصب رُحِّح على الرفع معها؛ لأنها تنبئ عن الشرط كحروفه التي تطلبُ المفعول، كما مرَّ.

وما مرَّ من مواضع تجوزُ فيها النصب، والرفع - يُعدُّ فيها النصب أَرْجَحَ؛ لأنَّ في الرفع تضيييراً للحُمْلَةِ الطليعية خيراً عن المتدا، على الرَّعْمِ من حواره، وهو حوارٌ يُعدُّ قليلاً بالإضافة لغيرِ الطليعية، ويُقَاعُ للمتدا بعد همزة الاستفهام، وأصراً، وهي مسألة تُعدُّ قليلة بالإضافة لكثرة دُخُولِها على الأفعال، وعطفاً للحُمْلَةِ الاسميَّةِ المشوَّقة بحرفِ عطْفٍ غيرِ مَفْصُولَةٍ (أما) على حُمْلَةٍ فعليةٍ قَلِيلَةٍ^(٥)؛ لأنَّ اتفاق المتعاطفين من حيث كونهما جَمْعِيَّيْنِ، أو فعليتَيْنِ أَحْسَنُ مِنْ تَخَالُفِهِمَا، وقيل: إنَّ التَّحَالَفَ قَبِيحٌ، قَلِيلٌ

(١) نظر لسان، حاشية النصب على شرح الأشموني ٢ ٢٢٨ بسوطي، مع اهر مع ٥ ١٥٤
(٢) قيل بـ (ولا عمر) مقتطع من كلام، والتقدير لا زيدا رأيت ولا عمر كلمته، لأن (لا) تني نفيها
باصي غير لدعائه، بحسب تكريرها، وذكر النصب أنه يمكن أن يستعني عن هذا التكرير (م)
لما فيه، لأنَّ مثله في الدلالة على النفي، وفي الرسم لإملائي (لا، وما)
(٣) نظر لسان، حاشية النصب على شرح الأشموني ٢ ٧٨
(٤) نظر حاشية لسان على شرح لأشموني ٢ ٧٤
(٥) نظر عباس حسن، نحو الوافي ٢ ١٣٥، لسان، حاشية لسان على شرح الأشموني ٢ ٧٩

ح - أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ عَيرِ
مَفْضُولٍ عَنْهُ - (أَمَّا)، وَأَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَعِلِيَّةً: قَامَ زَيْدٌ
وَعَمَرُو أَكْرَمْتُهُ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عُدَّ أَرْجَحَ لِتَحَقُّقِ تَنَاسُبِ الْمَعْطُوفِ،
وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا مُحْمَلَتَيْنِ وَعِلِيَّتَيْنِ.

د - أَنْ يَحْيِيَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ بَعْدَ مَا يُشَبِّهُ الْعَاطِفَ
مِثْلَ (حَتَّى)، وَ(لَكِنْ) حَرْفِي الْإِتِّدَاءِ، كَمَا فِي: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا
أَكْرَمْتُهُ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرًا صَرَبْتُهُ، وَهَذَا الْوَحْدَةُ عُدَّ أَرْجَحَ مِنْ
الرَّفْعِ ' أَكْرَمْتُ حَالِدًا حَتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَقَامَ نَكْرٌ لَكِنْ عَمَرُو صَرَبْتُهُ،
لَأَنَّ (حَتَّى) عَاطِفَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ كُلِّ وَبَعْضٍ، وَ(لَكِنْ) عَاطِفَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا
بَعْدَ النَّفْيِ، أَوْ شِبْهِهِ

هـ - أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ جَوَاباً لِسُؤَالٍ ^(٢)، كَمَا
فِي: زَيْدًا صَرَبْتُهُ - جَوَاباً لِسُؤَالِ السَّائِلِ: أَيُّهُمْ صَرَبْتُهُ؟.

و - أَنْ يُصَارَ إِلَى نَصْبِ الْأِسْمِ الَّذِي يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ لِلتَّحْلُصِ بِمَا
يُمَكِّرُ أَنْ يُوْهَمَ غَيْرَ الصَّوَابِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ﴾ ^(٣)، عَلَى أَنْ رَفَعَ (كُلُّ) لِتَجْعَلَ السَّمْعَ، أَوِ الْقَارِئَ يَتَوَهَّمُ أَنَّ قَوْلَهُ
(خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ لـ (شَيْءٍ)، وَهِيَ صِفَةٌ تَخْصُصُهُ، وَهُوَ تَخْصِصٌ لَا يُبْنَى فِيهِ
عَنْ خَلْقِ كُلِّ الْأَشْيَاءِ بِقَدَرٍ، عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ (بِقَدَرٍ) ^(٤)، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ يُبْنَى

(١) انظر النصب، حاشية النصب على شرح الأشموني ٢ ٧٩-٨٠

(٢) انظر السيويني، معجم الأسماء ٥ ١٥٦؛ النصب، حاشية النصب على شرح لأشموني ٢ ٨٠

(٣) المص ٤٩

(٤) انظر ابن هشام الأصبري، معجمي لبيب (تحقيق الخطيب) ٦ ٢٩٢ ٢٩٣؛ سيبويه، الكتاب

عن عموم خلق الأشياء جميعها خيرها، وشرها بقدر، وهذا هو المراد، وهو
 على خلاف جعل الحملية الفعلية صفة لـ (شيء) على رفع (كُلُّ)، لأنَّ المعنى
 عليه ينبئ عن وجود شيء لم يُخلق بقدر، وقراءة الرفع محمولة على أنَّ قوله
 (خلقاه) في موضع رفع على خير المبتدأ (كُلُّ شيء)، والحملية الاسمية في
 موضع رفع على خير (إن)، و(بقدر) حال

وقيل: إنَّ المانع من الرفع، أو ترجيح النصب على الرفع يعود إلى أنَّ
 الجملة الفعلية (خلقاه) صفة، كما مرَّ، والمعل في هذه الصفة لا يعمل فيها
 قلها، وهي مسألة تؤدي إلى أنَّ لا يُفسر

ويُمكن أن يتخلص من هذا الإيهام بحلِّ قوله (خلقاه) حراً للمبتدأ،
 على أنَّ شبه الحملية (بقدر) حال من الصمير المتصل في (خلقاه).

وذهب الرضي إلى أنَّ المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعاً، أو نصباً
 "اعترضه الرضي بأنَّ المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعاً، أو نصباً، جعلت
 على الرفع (خلقاه) صفة، أو حراً؛ إذ لا يصحُّ أن يراد كُلُّ ما وقع عليه الشيء؛
 لأنَّ تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية؛ لأنَّ الخلق الإيجاد، وغير المتناهي
 لا يدخل تحت الوجود، فلا ندُّ على كُلِّ حالٍ من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً،
 والمعنى على النصب، وعلى الرفع مع كَوْنِ (خلقاه) حراً. كُلُّ شيء مخلوق
 خلقاه بقدر، وعلى الرفع مع كَوْنِ (خلقاه) صفة (كُلُّ شيء) خلقاه كائن
 بقدر، والمعنيين متجانين" (١)

وقد استدرك السعد على ما ذهب إليه الرضي "وأحاب السعد بأنَّ

(١)، لسان، حاشية النصب على شرح الأشموني ٢ ٨٠

الشَّيْءُ اسْمٌ لِلْوُجُودِ، أَوْ مُقَيَّدٌ بِهِ، فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ مَا لَا يَتَنَاهَى مَعَ وَقُوعِ لَفْظِ
الشَّيْءِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ التَّقْيِيدُ بِالْمَخْلُوقِ فَلَا نُسَلِّمُ اتِّحَادَ الْمَعْنَى لظُهُورِ
الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ مَخْلُوقٌ لَهُ تَعَالَى بِحِلَابِ الثَّانِي
وَإِنَّ مُعَادَهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ لَهُ تَعَالَى - كَائِنْ بِقَدَرٍ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ
أَعْمٌ مِنْهُ فِي الثَّانِي مَفْهُومًا بَلْ (١).

وَقَدْ يُوهَمُ وَجُودُ شَيْءٍ فِيهَا مَرَّةً بِلَا قَدَرٍ أَنَّهُ عِزٌّ مَخْلُوقٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَرِّزُ
مَذْهَبَ الْمُعْتَرِلَةِ فِي أفعالِ الْعِبَادِ الْإِحْتِيَارِيَّةِ، وَالشَّرِّ

وَبِمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ تَسَاوِي الرِّفْعِ، وَالتَّضْبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - أَنْ يَكُونَ
الاسْمُ الْمَشْغُولُ عَنْهُ وَاقِعًا نَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ لَيْسَ مَقْصُودًا عَنْهُ بـ (أَمَّا)، وَقَبْلَهُ
جُمْلَةٌ حُرٌّ الْمُتَدَأُّ فِيهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، عَلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُتَدَأُّ لَيْسَ (مَا) التَّعْحِيَّةُ،
وَأَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ نَعْدَ الْعَطْفِ صَمِيرٌ رَابِطٌ يَعُودُ عَلَى هَذَا الْمُتَدَأُّ قُلُّ
الْعَطْفِ إِذَا صِيرَ إِلَى نَصْبِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، لِيَتِمَّ رِبْطُهَا بِالْمُتَدَأِّ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى
حَرِّهِ، لِتَحْقِيقِ التَّشَاكُلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ، كَمَا فِي رَيْدٌ صَرْنَتْهُ، وَعَمَرُو
أَكْرَمَتْهُ، وَرَيْدٌ صَرْنَتْهُ وَعَمَرَأَ أَكْرَمَتْهُ، وَهِنْدٌ صَرْنَتْهَا وَرَيْدٌ أَكْرَمَتْهُ فِي دَارِهَا.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَقُومَ الْمَاءُ مَقَامَ الضَّمِيرِ فِي الرِّبْطِ؛ لِأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنِ السَّيَةِ،
وَلِذَلِكَ تَرَبَّطُ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى كَالضَّمِيرِ، كَمَا فِي: رَيْدٌ قَامَ فَعَمَرَأَ
أَكْرَمَتْهُ أَوْ: رَيْدٌ قَامَ فَعَمَرَأَ أَكْرَمَتْهُ

وَأَحَارَ أَبُو عَلِيٍّ الْهَارِسِيُّ، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ النَّصْبَ مَعَ حُلُوقِ الرَّابِطِ
الضَّمِيرِ، أَوْ الْمَاءِ.

(١) انصار، حاشية الصباغ على شرح الأشموي ٢ ٨٠: سيوطي، مع وهو مع ٥ ١٥٦

وقيل: إنَّ سَيَّوِيَّهٖ، وَغَيْرُهُ لَمْ يُقَيَّدُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِوُحُودِ الصَّغِيرِ الرَّاطِطِ
 قِيَاساً عَلَى إِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ عَلَى نَضْبِ «وَالسَّيَّءِ رَفَعَهَا»^(١)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ
 الْجُمْلَةُ الْمَعْلِيَّةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ»^(٢)، وَتَحَلُّو مِنْ
 الرَّاطِطِ الصَّغِيرِ الَّذِي يَعُودُ عَلَى النَّجْمِ، وَالشَّجَرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَلَّلُ بِأَنَّ الثَّوَابِي
 يُعْتَصَرُ فِيهَا مَا لَا يُعْتَصَرُ فِي الْأَوَائِلِ^(٣).

وَيَمْنَعُ الْأَحْشُشُ، وَالسَّيرَاقِي مَا أَحَازَهُ سَيَّوِيَّهٖ، وَغَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ النَّضْبُ
 مَعَ عَدَمِ وُحُودِ هَذَا الرَّاطِطِ الصَّغِيرِ، أَوْ الْفَاءِ.

وقيل: إنَّ الْوَاوِ، وَتَمَّ حَرْفِي الْعَطْفِ كَالْفَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٤)، وَإِنَّ الْوَاوِ
 لِلْجَمْعِ فِي الْمُفْرَدَاتِ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: هَذَا يَقُومُ، وَيَقْعُدُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمَكِّنُ
 أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ فِي الْمُفْرَدَاتِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ.

وقيل: إنَّ مَا يُشْبِهُ حُرُوفَ الْعَطْفِ يُعَامَلُ مُعَامَلَتِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَمِنْ
 ذَلِكَ (حَتَّى)، وَ(لَكِنْ)، وَ(وَلَنْ) أَحْرُفُ الْإِيتِدَاءِ، كَمَا فِي أَنَا صَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى
 عَمَرًا، عَلَى أَنَّ النَّضْبَ أَوْ الرَّفْعَ لَا يُجْتَاحُ فِيهَا إِلَى رَاطِطٍ مِمَّا مَرَّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ
 أَحْرُفُ إِبْتِدَاءٍ لَا أَحْرُفُ عَطْفٍ

وَيُعَامَلُ مَا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ كَالْمُسْتَقِّ الَّذِي يَنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ فِي هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ مُعَامَلَةُ الْفِعْلِ، كَمَا فِي: هَذَا صَارِبٌ زَيْدًا وَعَمَرًا يُكْرِمُهُ مِنْ حَيْثُ تَسَاوَى
 النَّضْبُ، وَالرَّفْعُ، وَأَمَّا الْمُسْتَقُّ غَيْرِ الدَّصِيبِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ فَالرَّفْعُ مَعَهُ أَحْوَدُ، كَمَا

(١) لرحس ٧

(٢) لرحس ٦

(٣) «نظر» نصيبان، حاشية النصارى على شرح الأشموني ٢، ٨١

(٤) «نظر» نصيبان، حاشية النصارى على شرح الأشموني ٢، ٨١؛ السيوطي، معجم الهوامع ٥، ١٥٧

في: هذا قائم الأب وعمره ويكرمه هو، وهذا قائم الأب، وعمره يكرمه هو
ولا محوَح إلى الرّابط في أسلُوب التّعجب (ما أفعل) في هذه المسألة، كما
في: ما أحسن زيدا وعمره أكرمه؛ لأنّ (زيداً) مفعول به لا مبتدأ، فلا ضرورة
إلى عود ضمير عليه، والقول نفسه من حيث عدم الحاجة إلى ضمير يعود على
المبتدأ (ما التّعجبية)؛ لأنّ العطف عليها لا يصحّ، إذ لو صحّ لتسلّطت (ما)
التّعجبية هذه على الجملة المعطوفة؛ لأنّ التّعجب لم ينو المتكلّم، ولم يقصده،
على أنّ الرّاجح في هذه المسألة العطف على الجملة الاسمية كلّها عدت إسمية،
أو خبرية.

وللتّحويّن في الاسم المرفوع بعد الأدوات التي تختص بالدخول على
الفعل، كما في قولك: 'إن محمداً جاء فأكرمه' - ثلاثة أقوال:

(١) أن يُعرب مبتدأ على أنّ ما نَعَدَه (الجملة الفعلية) خبره، وأنّ هذه الجملة
الاسمية قائمة مقام المفعّل.

(٢) أن يُعرب فعلاً للمفعّل نَعَدَه على المذهب الكوفي، وهو مذهب المعتزّ به
الوطيحيّون في المنهج الوظيفي.

(٣) أن يُعرب فعلاً لمفعّل محذوف يُفسّره المفعّل المذكور نَعَدَه.

ويختار عدس حسّ الرأي الأخير على الرّغم ممّا فيه من تأويل يكره في
حذف فعل الفاعل: "والحقّ يقتضينا أن نحكم على كلّ واحدٍ من أَوْحِه
الإعراب الثلاثة بالصّغف، ولكنّ الضّغف في حالة تقدير عامل محذوف أحف،
وأيسر: "، 'مُكثّاً على ما يلي'

(١) عدس حسّ، لسحو الوافي ١٤٩/٢

أ - أَنَّ فِي إِعْرَابِهِ مُبْتَدَأٌ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ. إِنَّ عَاقِلٌ يَنْصَحُكَ يَنْفَعُكَ نَصِيحَةً
لِلْحِمْلَةِ الْمَعْلِيَّةِ بَعْدَهُ خَبَرًا عَنْهُ، وَهُوَ إِعْرَابٌ يُفْضِي إِلَى أَنْ تَدْخُلَ أَدَاةُ
الشَّرْطِ (إِنَّ) الَّتِي تُنْبِئُ عَنِ التَّغْلِيْقِ (أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الشَّرْطِ مُرْتَبِئًا عَلَى
فِعْلِهِ فِي الْعَدَمِ، وَالْوُحُودِ) الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى حِمْلَةِ
اسْمِيَّةٍ تُفِيدُ الشُّكَّ فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَلَى خِلَافِ التَّغْلِيْقِ،
وَتُؤَدِّي إِلَى التَّعَارُضِ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ بَيْنَ مَا تُنْبِئُ عَنْهُ أَدَاةُ الشَّرْطِ، وَمَا
يُنْبِئُ عَنْهُ الْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَهَذَا التَّعَارُضُ يُتَحَلَّصُ مِنْهُ بِالْإِلْتِجَاءِ إِلَى حِمْلَةِ
الْمَعْلِيَّةِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ، وَلَا تَعَارُضَهُ عِنْدَهُ

وَيُعَرَّرُ مَذْهَبُهُ السَّابِقُ بِأَنْ بَعْضُ النُّصُوصِ تُنْبِئُ عَنْ رَفْعِ الْفِعْلِ
(يَنْصَحُكَ) فِي امْتِنَالِ السَّابِقِ فِي بَعْضِ اللَّهْجَاتِ، وَهُوَ رَفْعٌ يُؤْجِبُ تَقْدِيرَ فِعْلِ
مُضَارِعٍ مَجْرُومٍ فِعْلًا لِلشَّرْطِ تَدْلًا مَر (يَنْصَحُكَ) الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ فِيهِ
تَكْتَفٍ، وَتَحُلُّ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِتَقْدِيرِ فِعْلِ مَجْرُومٍ عَامِلٍ فِي الْمَرْفُوعِ بَعْدَ أَدَاةِ
الشَّرْطِ

وَيُعَرَّرُ أَنَّ فِي إِعْرَابِهِ مُبْتَدَأٌ فَضْلًا بِالْمُبْتَدِئِ يَنْبِئُ أَدَاةُ الشَّرْطِ الْجَارِمَةِ، وَفِعْلُهَا
الْمَجْرُومُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ النَّصْرِيِّ.

وَيُعَرَّرُ أَيْضًا بِأَنَّ (إِنَّ) لَا يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ الْمَسْئُوقِ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ
ب أَنَّ فِي إِعْرَابِهِ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ بَعْدَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَضْلًا بَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ
الْجَارِمَةِ، وَفِعْلِهِ الَّتِي تَجْرِمُهُ، وَهُوَ فَضْلٌ مَمْنُوعٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ فَضْلًا عَنْ
أَنَّهُ رَأْيٌ صَعِيفٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ عِنْدَهُ.

ح أَنَّ فِي الْأَخِيذِ بِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَرْفُوعَ فَاعِلٌ لِمَعْلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا يُسْرَأُ،

وِخْفَةً، وَعَدَمَ الْخَلْطِ بَيْنَ الْمَعَارِي، وَالْمَذْلُوءَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، وَتَخْلُصًا مِنَ
التَّدَاخُلِ بَيْنَ الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ، وَمَسَايِرَةِ لِحْمَلٍ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّتِي يُعَدُّ
نَابًا وَاسِعًا فِي الْعَرَبِيَّةِ

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ حُجَجٍ سَاقَهَا الْأُسْتَاذُ الْفَاصِلُ لِتَرْجِيحِ كَوْنِ الْأَسْمِ
الْمَرْفُوعِ نَعْدَ الْأَدَوَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالذُّحُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ فَاعِلًا لِمَعْلٍ مَحذُوفٍ
وَحُورًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُلْغِيَ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ يُحْمَلُ النَّصْرُ فِيهِمَا عَلَى
الظَّاهِرِ إِلَى حَدِّ مَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِيَامِ الْحُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَقَامَ الْمَعْلِ الَّتِي تُخْتَصَّرُ
بِهِ أَدَاةُ الشَّرْطِ، وَمِنْ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ، وَمِنْ الدَّلَالَةِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ
أَنْ تُسَيَّ عَنْهَا هَذِهِ الْأَقْوَالُ فَضْلًا عَنْ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَسْتَقْصُوا الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ كُلَّهُ،
وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تُدْ مِنْهَا فِي أَطْرَادِ الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ.

وَيَعْدُ قَيِّمَيْنِ لَنَا إِذَا مَرَّ أَنَّ بَابَ الْأَشْتَغَالِ تَكَفَّلَ النُّحَاةُ بِتَوْسِيعِهِ لَمَّا يَأْتِي:

(١) أَنَّ هَذَا الْبَابَ تَشِيعُ فِيهِ الْأَمْثِلَةُ الْمَصْنُوعَةُ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا النُّحَاةُ لَتَعْرِيزِ
أَحْكَامِهِمُ النُّحَوِيَّةِ فِيهِ.

(٢) أَنَّ هَذَا الْبَابَ تَشِيعُ فِيهِ الْخِلَافَاتُ النُّحَوِيَّةُ وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَدِّدَةُ، وَهُوَ شَيْئٌ
يُؤَدِّي إِلَى نُفُورِ كَثِيرٍ مِنَ الدَّارِسِينَ، وَالرَّاعِبِينَ فِي نَحْوِ الْعَرَبِيَّةِ
(٣) أَنَّ الْمَعْنَى يَكَادُ يَخْتَفِي فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَخِلَافَاتِ
النُّحَاةِ فِيهِ.

(٤) أَنَّ التَّوَاضُّعَ الْإِحَارِيَّ بَيْنَ الْقَائِلِ، أَوْ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ الْمُتَجِّعِ وَالسَّامِعِ، أَوْ
الْمُخَاطَبِ، أَوْ الْقَارِي - يَكَادُ يَكُونُ غَيْرَ مُتَوَافِرٍ

(٥) أَنَّ تَقْدِيرَ فِعْلٍ عَامِلٍ فِي الْمَنْصُوبِ فِي هَذَا الْبَابِ يُنْبِئُ عَنْ عَدَمِ حَمْلِ النَّصْرِ

على طاهره، وهو حمل يُعدُّ على خلاف الأصل.

(٦) أن هذا الباب لا بُدَّ من احتصاره، وتهديته، وإعادة ترتيبه ليتحقق التيسير.
"أُسْلُوبُ الاشتغالِ بمعناه العامِّ دَقِيقٌ، يَتَطَلَّبُ رَاعَةً فِي تَأْلِيفِهِ، وَضَنْطُهُ
كَتْمٌ يَسْلَمُ مِنَ الْخَطَأِ، وَالْإِلْتِواءِ، وَالتَّفَكُّكِ، فَحَدِّدِ الْاِقْتِصَادَ فِي
اسْتِغْمَالِهِ"^(١)، و"زَادَ فَرِيقٌ مِنَ السُّحَاةِ شُرُوطاً أُخْرَى لِلْاِسْتِغْمَالِ رَفَصَهَا
سِوَاهُ بَحْثَةٍ أَتَمَّا لَا تَثْبُتُ عَلَى التَّمَحْيِصِ، وَهَذَا رَأْيٌ سَدِيدٌ خَمَلًا عَلَى
إِهْمَالِهَا ادِّخَاراً لِلْجَهْدِ، وَإِنْعَاداً لِنَوْعٍ مِنَ الْحَدَلِ لَا خَيْرَ فِيهِ لِلنَّحْوِ"^(٢).

(٧) أن السُّحَاةَ يَكَادُورُ يُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلَى مِنَ النَّصْبِ فِي كُلِّ مَا يَجُوزُ
فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ لِأَنَّ فِي الْاِلْتِجَاءِ إِلَيْهِ خَمَلًا لِنَصِّ عَلَى طَاهِرِهِ، وَخُلُوعًا مِنَ
الْحَذْفِ، وَتَقْيِيدًا بِالْأَصْلِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وَأَنَّ نَعَصَ
السُّحَاةِ قَدْ مَعَّوَهُ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ يَكَاذُ يَحْضُرُهُ فِي كَوْنِ الْعَامِلِ شَيْئاً
بِالْفِعْلِ^(٣)، كَمَا مَرَّ

وَقِيلَ. إِنَّ مَا لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ الْأُصُولِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا السُّحَاةُ فِي هَذَا
الْبَابِ - لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بَلَّ يُخْفَظُ، وَيُسْتَعْمَلُ.

(٨) أَنَّ هَذَاكَ بَعْضَ الْأَمْثِلَةِ يَكُونُ فِيهَا الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ مُخَالَفاً لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ
لَفْظاً، وَمَعْنَى كَمَا فِي جَوَابِ الْمُتَلَقِّي لِلسَّائِلِ كِتَاباً أَقْرُوهُ - حَوَالاً لِسُؤَالِ
السَّائِلِ مَاذَا اشْتَرَيْتَ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْاِسْتِغْمَالِ؛ لِأَنَّ
الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ صَالِحاً لِيَعْمَلَ فِي الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ قَلْبُهُ، أَوْ لِيُقَسَّرَ

(١) عباس حسن، النحو الوافي ٢ ١٤٩

(٢) عباس حسن، النحو الوافي ٢ ١٣٨

(٣) انظر، النصاب، حاشية النصاب عن شرح الأشموني ٨٢/٢

العامل المَحذُوف، وعليه فإنَّ حَذَفَ هذا العامل في هذا المثال، وأُصْرِبِهِ يُعَدُّ من باب الخوار، لا الوُحوبِ، وهي مسألةٌ ليست كذلك في باب الاشتغال، لأنَّ العامل المذكور بَعْدَ المَشغُول عنه يَكُونُ كالمُعَوَّضِ من الفعل العامل المَحذُوفِ وُحوباً، وهي مسألةٌ لا يصحُّ الحَمْعُ فيها بين العَوَّضِ، والمُعَوَّضِ عنه^(١).

ويتبدَّى لنا بما مرَّ أنَّ الالتجاء إلى الأصل في هذا الباب، وهو الرُّفْعُ على الانتداء يُمكنُ التَّحْلُصَ به من كُلِّ ما يُمكن أن يدورَ في فلك التَّوْهِمِ، والتَّعْلِيلِ، والتَّأْوِيلِ التي لا تَحْتَمِلُها طَبِيعَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، على أنَّ النَّصْبَ يُمكنُ إحصاءُهُ لسلطان استبداله بالرُّفْعِ، لتحقيق جذب الانتباه إلى هذه الكلمة التي استبدلت حركتها، وهو حَذَفٌ يُفَصِّي إلى توكيدها، والتَّفَكُّرِ فيها، ويُمكنُ أن تُوسَمَ بآثارِ المَحْوَرِ في هذا الأسلوب الذي تنصَّامُ فيه القرائنُ كُلُّها لتحقيق هذه المَحْوَرِيَّةِ، وهي مسألةٌ تُؤدِّي إلى تيسير هذا الباب، وتَقْرِيهِ إلى الطَّبَةِ، والمُرِيدِينَ بالتَّحْلُصِ من كثير من الخلافات، والتَّأْوِيلِ، والتَّعْلِيلِ، وكثير من الأحكام النَّحْوِيَّةِ التي يَغْشَرُ على الدَّارِسِينَ نَسِيْهَا، والوقوفُ عندها في العلبِ إلا سَدَلَ قُصَارَى الجَهْدِ، والتَّفَكُّرِ، والتَّأَمُّلِ

وتَحَلَّأَ على ما مرَّ فإنَّ إعراب الاسمِ المَرْفُوعِ مُتَبَدِّلاً أَوَّلَى، وأَطْهَرُ من إعرابه فاعلاً لِفِعْلِ مَحذُوفٍ في كَرٍّ ما يَحْتَمِلُ ذلك في هذا الباب.

ولعلَّ في هذا الإعرابِ تَحْلُصاً من الخلافات النَّحْوِيَّةِ في إعرابِ الجملة التفسيرية في حال نَصْبِ الاسمِ في هذا الباب، وهي خلافات تَكْمُرُ فيما يأتي:

(١) نظر عباس حسن، لحوالواي ٢ ١٣٨

أ - أنَّها لا محل لها من الإعراب^(١)، وهو قول جمهور النحاة أيًا كان محلَّ الحُملة التي قبلها الإعرابي.

ب - أنَّها مؤصِّعة إعرابياً بقيد كون الحُملة قبلها لها مؤصِّع إعرابي، فإن لم يكن هذه الحُملة مؤصِّعة فإنَّ المُفسَّرة لا مؤصِّع لها كذلك، هو مذهب الشَّويعيين. وهو اختيار عباس حسن أيضاً. "وقد يكونُ الأُنسُ الأُحدُ بالرأي القَبيلِ" أيُّها تُسايرُ الحُملةُ المَحْدُوفَةُ (المُفسَّرة)، وتُماثلُها في محلِّها الإعرابي، وعَدَمِهِ، كما تماثلُها في لَفْظِها، ومعناها على الوجه السَّالم، وعلى هذا إن كانت الحُملةُ المَحْدُوفَةُ (المُفسَّرة) لا محلَّ لها من الإعراب فالمُفسَّرة كذلك لا محلَّ لها من الإعراب. وإن كانت الحُملةُ المَحْدُوفَةُ (المُفسَّرة) لها محلٌّ من الإعراب فالتي تُفسِّرُها تُسايرُها، وتُماثلُها فيه. " (٢)

ويَتَكَيُّ الأُستاذُ الماضِلُ في هذا الاختيارِ على ما يأتي

(١) أنَّ في العربيَّة كلمات تُفسَّرُ ما قبلها، وهي كلمات قد تُسايرُ ما قبلها في الإعراب، ومن هذه الكلمات:

- ما بَعْدَ (أي) التَّفسيرِ، كما في هذا سوارٌ مِنْ عَسَجِدٍ أَي دَهَبٍ، على أنَّ (دَهَبٍ) بَدَلٌ، أو عَطْفٌ بَيانٍ مِنْ (عَسَجِدٍ)
- ما بَعْدَ واوِ العَطْفِ، كما في قَوْلِكَ: المَاءُ الصَّافِي يُشْبِهُ اللَّحِينَ وَالْفِضَّةَ، على أنَّ الواو حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّفْسِيرِ؛ لأنَّ ما تَعَدَّها يُفسَّرُ ما قبلها، ولذلك يَأْخُذُ إِعرابُهُ

(١) انظر معني لسبب ٥ ١٢٣: عباس حسن، «سحر النواحي» ٢ ١٤٠

(٢) عباس حسن، «سحر نواحي» ٢ ١٤٠

وقد يُغذُّ هذا العطفُ من باب عطف المترادفات على الرَّغْمِ من أنْ تُعصر
النُّحاة، والفُقهاء كاس تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية قد أنكروا أن يكون في
العربية مثل هذا العطف؛ لأنَّ كُلَّ كلمةٍ لها دلالةٌ خاصّة

• أنه لا معنى للتفرقة بين الألفاظ التي تُؤدِّي مهمّة واحدة إلا أن يكونَ
هناك سببٌ قويٌّ، وهو سببٌ مُدَّيِّنٌ، على أن الذي تبيّن هو أن الكلامَ
لما نُورَ الفصيح يُؤيّد أصحاب هذا الرأي، وهو رأيٌ يُؤدِّي إلى التفسير غير
صريح، وإلى منع تعدّد الأقسام، والأحكام.

• أن الحُمْلَةَ المُفسَّرة قد يَكُونُ لها مَوْضِعٌ إعرابيٌّ كتلك التي تقع خبراً عن
صميرٍ لشأنٍ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا مُفسَّرةً له، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ
اللهُ أَحَدٌ﴾^(١)، وتلك التي تقع مفعولاً ثانياً لـ (ظنّ)، أو إحدى أخواتها، كما
في طسّته الصّديق دافع، على أن الحُمْلَةَ الاسمية في مَوْضِعٍ نَصْبٍ على
المفعول لثاني لـ (ظنّ)، على أن مفعولها الأوّل صميرُ الشَّأنِ

ويُنكرُ ابنُ هشامٍ الأنصاري^(٢) أن يَكُونُ هذه الحُمْلَةُ مَوْضِعٌ إعرابيٌّ من
حيثُ كَوْنُهَا عطْفٌ بَيانٍ، أو ندلاً على مذهب السُّلُوبين؛ لأنَّ الجُمهور لم يُشْتَوِ
وَقَوْعَ الحُمْلَةِ ندلاً أو عطْفَ بيانٍ عنده، ولأنَّ حُمْلَةَ الاشغال ليست من الجُمولِ
التي يُمكنُ أن تُسمّى في الاصطلاح حُمْلَةً مُفسَّرةً على الرَّغْمِ مِنْما يتدّى منها من
التفسير، كما في قول هشام المزيّ، أو مُرَّةٌ بن كعب القرظي^(٣):

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَنْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُحِزُّهُ يَمْسُ مَا مُفَرَّعَا

(١) صمد ١

(٢) انظر معني لسب (تحقيق الخطيب) ٥ ١٢٣ ١٢٦

(٣) انظر معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٥ ١٢٣

على أنَّ الجُمْلَةَ التَّفسيرِيَّةَ (نُومِنَةُ) بَدَلٌ مِنَ الجُمْلَةِ المِعلِيَّةِ قُلُّهَا الَّتِي
حُذِفَ فِعْلُهَا وَبَقِيَ فاعِلُهَا، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَ فِي الكَلَامِ العَرَبِيِّ حَوَازُ
حَذْفِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَطْفُ بَيَانٍ، أَمَّا حَذْفُ المُبْدَلِ مِنْهُ فمَحْتَلِفٌ فِيهِ عِدَّةٌ.
وَدَهَتْ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ^(١) إِلَى أَنَّ حَزْمَ (نُومِنَةُ) بِأَدَاةِ شَرْطٍ مُقَدَّرَةٍ، كَمَا فِي
قَوْلِ السَّيَرِ بْنِ تَوَلَّبٍ^(٢).

لَا تَجْزِعُنِي إِنْ مُنِيسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاحْزِعِي
عَلَى أَنَّ (أَهْلَكْتُهُ) مَحْرُومٌ بِـ(إِنْ)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ أَهْلَكْتُ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُعْرَبَ هَذِهِ الجُمْلَةُ الَّتِي عُذَّتْ مُفسَّرَةً، أَوْ بَدَلًا، أَوْ
عَطْفُ بَيَانٍ كَمَا مَرَّ تَوْكِيدًا لَفْطِيًّا لِلجُمْلَةِ الْأُولَى الَّتِي حُذِفَ فِيهَا المِغْلُ العَامِلُ
لَوْ دَهَسًا هَذَا المَذْهَبَ، وَالتَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدًا رَأَيْتُهُ. رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ،
عَلَى أَنَّ الصَّمِيرَ فِي الجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ صَيَّرَ إِلَيْهِ لِأَنَّ مُفسَّرُهُ مُقَدَّمٌ لِفَطَا، وَرُتَبَةٌ، عَلَى
أَنَّ المِغْلَ العَامِلَ مِنَ الجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ قَدْ حُذِفَ وَبَقِيَ مَعْمُولُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، كَمَا
يُظْهَرُ لِي، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مِنْ شَرْطِ المَحْذُوفِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُؤَكَّدًا،
كَمَا ذَكَرَ الْأَخْفَشُ، وَقَدْ نَعَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ^(٣)، وَاسْرُ حَيٍّ،
وَاسْرُ مَالِكٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْدهُمْ الَّذِي رَأَيْتُ نَفْسَهُ زَيْدًا، عَلَى أَنَّ (نَفْسَهُ)
تَوْكِيدٌ مَعْنَوِي لِلصَّمِيرِ مَفْعُولٌ فِعْلِ الرُّؤْيَةِ. الَّذِي رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدًا، وَقِيلَ إِنَّ
ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمُؤَكَّدَ مُرِيدٌ لِلطُّوْلِ، وَالحَذْفُ مُرِيدٌ لِلِاخْتِصَارِ، وَبِذَلِكَ
يَتَحَقَّقُ فِي إِحَارَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْدهُمْ التَّنَاقُصُ.

(١) نظر اس هشام الأصبهري، معني السيب ٥ ١٢٥

(٢) انصر اس هشام الأصبهري، معني السيب ٥ ١٢٥

(٣) نظر اس هشام الأصبهري، معني السيب ٦ ٣٣٨ ٣٣٩ اس حي، المختصر ١ ٢٨٨

وَمِنْ أَحَارَ هَذَا الْحَذَفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخَلِيلُ نَسْأَلُ أَحْمَدَ "فَإِنْ سَيَوِيهِ سَأَلَ
الْخَلِيلَ عَنْ بَحْوٍ مَرَزَتْ نَزِيدًا، وَأَتَانِي أَحْوَهُ أَنْفُسُهُمَا، كَيْفَ يُنْطَوُّ بِالتَّوَكِيدِ،
وَأَحَانَهُ بَأَنَّهُ يُرْفَعُ بِتَقْدِيرٍ. هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا، وَيُنْصَبُ بِتَقْدِيرٍ أَنْفُسُهُمَا،
وَوَافَقَهُمَا عَلَى ذَلِكَ خَمَاعَةٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ: إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مَرْتَحَلًّا، وَرَ
مَالًا، وَإِنْ وَلَدًا، فَحَذَفَ الْحَتَرُ مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ (إِنْ) وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمُؤَكَّدَ بِسَنَةِ
الْحَتَرِ إِلَى الْأَسْمِ لَا تَنْصُرُ الْحَتَرَ" (١).

وَيُفْهَمُ بِمَا فِي (مُغْنِي اللَّيْبِ) أَنَّ حَذْفَ الْمُؤَكَّدِ لِدَلِيلٍ حَائِزٌ: "وَأَمَّا حَذْفُ
الشَّيْءِ لِدَلِيلٍ، وَتَوَكِيدُهُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لِدَلِيلٍ كَالثَّابِتِ، وَلِيُذَرَّ
لِلَّذِينَ نَسْأَلُونَ مَعِ الْإِدَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ نَحْثُ أَحَادٍ فِيهِ" (٢).

وَحَاءٌ فِي (حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ عَلَى مُغْنِي اللَّيْبِ). "حَاصِلُهُ أَنَّ حَذْفَ الْمُؤَكَّدِ
حَائِزٌ بَقْلًا، قَالُوا: أَنْتَ سَيْرًا، أَيْ تَسِيرُ سَيْرًا، وَعَقْلًا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ أَخُو
لِلتَّوَكِيدِ، وَمَنْعُ بَرٍّ عَقِيلٍ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مُؤَكَّدٌ (بِالْفَتْحِ) كَادَ أَنْ يَكُونَ
مَكْرَرَةً" (٣).

وَمِنْ شُرُوطِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ فَضْلًا عَمَّا مَرَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا لَا بَكْرَةً مَحْصَةً،
لِيَصْلُحَ أَنْ يَكُونَ مُنْتَدًا، وَلِلذَلِكَ قِيلَ إِنَّ (رَهْبَانِيَّةً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي
قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (٤) لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ

(١) اس هشم الأصدري، معني لبيب (تحقيق الخطيب) ٣٤١، ٥ ١٣٤٢ وانظر سيويه، الكتاب

٢ ١٢٤٦ س مائت، شرح الكافية الشافعية ١١٧٩-١١٨٠

(٢) س هشم الأصدري، معني اللبيب ٥ ٣٤٢

(٣) لأمر، حاشية الأمير على معني اللبيب ٢ ١٥٩؛ وانظر اس هشم الأصدري، معني اللبيب

، تحقيق الخطيب) ٥ ٣٤٢ (حاشية رقم ١٤)

(٤) الحديد ٢٧

مُتَدَأً، لِأَنَّهَا نَكِيرَةٌ مُحْضَةٌ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ، والرَّحْمَشَرِيَّ،
والعكبريَّ أَحَدُوا النَّصْبَ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، لِأَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ لَا
فِعْلُ اللَّهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَقِيلَ إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (رَأْفَةٍ وَرَحْمَةٍ)

وَمِمَّا يُعَرِّزُ هَذَا النَّصْبَ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا ﴿سُورَةٌ
أَنْزَلْنَاهَا﴾^(١) نَصْبَ (سُورَةٍ)^(٢) عَلَى الْإِشْتِعَالِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْإِشْتِعَالَ جَارٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَضَصْنَاهُمْ
عَلَيْكَ﴾^(٣)؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي مَوْضِعِ تَفْصِيلٍ^(٤)، كَمَا سَيَأْتِي.

وَلِتَرُدَّادَ الْمَسْأَلَةَ وَضُوحًا، وَحَلَاءَ رَأَيْتُ أَنْ أُدَوِّنَ مَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،
وقراءاته مِمَّا يُخْصَعُ لِسُلْطَانِ الْإِشْتِعَالِ عَلَى وَفْقِ قَوَاعِدِ النُّحَاةِ، وَأَصُوهِمُ.
وَالْحَدِيثُ عَنِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقِراءاته يَقْتَضِي الْحَدِيثَ
عَنِ الْمَسَائِلِ التَّالِيَةِ^(٥).

(٢) تَرْجِيحُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ لِيَتَحَقَّقَ الْعَطْفُ عَلَى مُحَلَّةٍ فِعْلِيَّةٍ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ،
وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَضَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْضِصْهُمْ
عَلَيْكَ﴾^(٦)، نَصْبٌ (وَرُسُلًا)، وَهُوَ نَصْبٌ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٧).

(١) نور ١

(٢) انظر السمين الحلي، لدر المصوب في علوم الكتب المكيون ١٠ ٢٥٦

(٣) نساء ٦٢

(٤) انظر أبو حنبل لبحري، النجم المحظ ٣/٣٩٨

(٥) انظر محمد عبد الخالق عصيمة، دراسات لأمنوب الهريز لكرهم ٩ ٣-٤٦

(٦) نساء ١٦٤

(٧) انظر السمين الحلي، لدر مصوب في علوم الكتب المكيون ٤ ١٦٤

أ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْاِشْتِعَالِ

ب أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَظْمًا عَلَى مَعْنَى ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ
وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَأَرْسَلْنَا، وَنَتَّأْنَا
نُوحًا وَرُسُلًا

ج- أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَرْسَلْنَا رُسُلًا

وَقِرَاءَةُ أَبِي نَزْفِعٍ (وَرُسُلٌ) فِي الْمَوْصِعَيْنِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِئْتِدَاءِ حَبْرُهُ مَا
بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْاِئْتِدَاءَ بِالنِّكَرَةِ سُوءٌ بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى الْحَقْرِ لِبُتْدَا مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: وَهُمْ رُسُلٌ^(٢).

وَلَعَلَّ تَرْجِيحَ النَّصْبِ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ حُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ: ﴿وَأَتَيْنَا
دَاوُدَ رِبُّورًا﴾^(٣)، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ التَّمَاثُلُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ
• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾^(٤)، عَلَى
أَنَّ فِي (الْمَوْتَى) ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٥):

أ - أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْمُتَدَا

ب - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِشْتِعَالِ.

ج- أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَظْفًا عَلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ قَلْبُهُ، عَلَى أَنَّ الْمَوْتَى هُمُ الْكُفَّارُ.

(١) الباء ١٦٣

(٢) نظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٥٩/٤ ١٦٠، من عطية، نصير من
عطية ٤ ٣١١، أبو حيان، الحوي، البحر المحيط ٣٩٨/٣

(٣) الباء ١٦٣

(٤) الأندلس ٣٦

(٥) نظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٤ ١٦٠، أبو حيان، الحوي، البحر
المحيط ٤ ١١٨

وَتَرْحِيحُ النَّصَبِ عَلَى الرَّفْعِ يَعُودُ إِلَى كَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(١).

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٢)، بِنَصْبِ (فَرِيقًا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ تَأْوِيلَيْنِ^(٣):

أ- أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا بِالْمَعْلُومِ بَعْدَهُ (هَدَى) عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَنْصُوبًا عَلَى الْأَشْتِغَالِ بِمَعْلٍ مُضْمِرٍ وَجُوبٌ يَفْسُرُهُ (حَقَّ) مَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَصْلُ فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمْ، أَوْ: حَذَلُ فَرِيقًا، وَهُوَ تَقْدِيرُ الرَّمَحْشَرِيِّ

ب- أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا عَلَى إِحْوَالٍ مِنْ وَאוِ الْجَمَاعَةِ فِي (تَعُودُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾^(٤)، وَيَكُونُ الثَّانِي مَعْطُوفًا عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ مَنْصُوبًا عَلَى الْأَشْتِغَالِ كَمَا مَرَّ.

وَلَيْسَ بِمُسْتَعِيدٍ أَنْ يُرْفَعَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي أَرَادَ بِهِ اللَّسَانُ بِاسْتِئْذَالِ الْفَتْحَةِ بِالضَّمَّةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا إِلَّا مِنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾^(٥)، عَلَى أَنَّ (وَالْأَرْضَ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْأَشْتِغَالِ، وَقِيلَ: إِنَّ النَّصْبَ رَاحِحٌ مِنْ حَيْثُ

(١) الإسراء ٣١

(٢) الأعراف ٣٠

(٣) انظر السمين عيني، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٥ ١٩٩-٣٠٠، لرمحشري، لكشاف

٢ ٧٦: أنو حبان لبحوي، البحر المحيط ٤ ٢٨٨

(٤) الأعراف ٢٩

(٥) الحجر ١٦

كَوْنُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَعِلِّيَّةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ﴾^(١)، وَعَدَّ أَبُو حَيَّانَ مِمَّا يُرْجَحُ النَّصْبُ أَيْضاً عَطْفَ جُمْلَةٍ وَعِلِّيَّةٍ عَلَى جُمْلَةِ الْاِشْتِعَالِ، وَهِيَ ﴿وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ وَالْحَارَ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ (الْحَارَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِشْتِعَالِ، وَأَنَّ النَّصْبَ رُحِّحَ عَلَى الرَّفْعِ لَكَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَعِلِّيَّةً ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٣).

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾^(٤)، قِيلَ إِنَّ الْعَمَّةَ عَلَى نَصْبِ (وَالْأَنْعَامِ) عَلَى الْاِشْتِعَالِ؛ لِأَنَّهُ أَرْحَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) جُمْلَةٌ وَعِلِّيَّةٌ، أَوْ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى (الْإِنْسَانَ)، وَقِيلَ: إِنَّ قِرَاءَةَ الشَّدُودِ بِالرَّفْعِ (وَالْأَنْعَامُ) مَرْجُوحَةٌ لِمَا مَرَّ^(٥)

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لَتَبْتَغُوا فَضلاً مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ

(١) نَظَرَ السَّمِينُ الْحَبِيبِيُّ، الدَّرُ الْمَنْصُوبُ فِي عِلُومِ الْكُتُبِ الْمَكْتُوبِ ١٥١/٧؛ أَبُو حَيَّانٍ السَّحَوِيُّ، السَّحَرِ الْمَحِطُ ٥، ٤٥٠، ٧/٣٠٣-٣٠٤

(٢) الْخَصَرُ ٢٧

(٣) نَظَرَ السَّمِينُ الْحَبِيبِيُّ، الدَّرُ الْمَنْصُوبُ فِي عِلُومِ الْكُتُبِ الْمَكْتُوبِ ١٥٧/٧؛ أَبُو حَيَّانٍ السَّحَوِيُّ، السَّحَرِ الْمَحِطُ ٥، ٤٥٣

(٤) السَّحَرُ ٥

(٥) نَظَرَ السَّمِينُ الْحَبِيبِيُّ، الدَّرُ الْمَنْصُوبُ فِي عِلُومِ الْكُتُبِ الْمَكْتُوبِ ٧، ١٩٠-١٩١؛ الرَّحْمَشِيُّ، الْكُشَافُ لِكُشَافِ ٣، ٤٠١، بَنَ عَطْفَهُ، نَصَبَ ابْنَ عَطْفِهِ ٨، ٣٧١؛ أَبُو حَيَّانٍ السَّحَوِيُّ، السَّحَرِ الْمَحِطُ ٥، ٤٤٧

وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ^(١)، عَلَى أَنْ
 ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾، وَ﴿كُلَّ إِنْسَانٍ﴾. ﴿مَنْصُوبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، وَالنَّصْبِ
 أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ عِنْدَ النُّحَاةِ لَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَقِيلَ إِنَّ
 النَّصْبَ يَعُودُ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى (الْحِسَابِ)^(٢)

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾^(٣)، عَلَى أَنْ
 نَصَبَ (وَقُرْآنًا) فِيهِ أَوْحَةً^(٤):

أ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَآتَيْنَاكَ قُرْآنًا

ب - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (وَأَرْسَلْنَاكَ).

ج - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى (مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)

د - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِعَدَمِ
 وَجُودِ مَسَوِّغٍ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ إِلَّا إِذَا تَوَهَّمُ أَنْ هُنَالِكَ صِمَةٌ مَحْدُوفَةٌ،
 وَالتَّقْدِيرُ: وَقُرْآنًا أَيَّ قُرْآنٍ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ وَلَوْطًا أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾^(٥)، عَلَى أَنْ
 (وَلَوْطًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، وَأَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ
 الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، كَمَا مَرَّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِالرَّفْعِ^(٦).

(١) الإسراء ١١ ١٢

(٢) انظر لسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٣٢٢ / ٧؛ أبو حيان الجوهري، البحر
 المحيط ١٤ / ٦

(٣) الإسراء ١٠٥ ١٠٦

(٤) انظر لسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٤٢٥ / ٧؛ ٤٢٦؛ المراء، معاني لغز
 ٢ ١٣٢؛ أبو حيان الجوهري، البحر المحيط ٨٧، ٦

(٥) الأنبياء ٧٣ ٧٤

(٦) انظر لسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٣٨ / ٨؛ أبو حيان الجوهري، البحر

- قوله تعالى ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُفْقُونَ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(١)، على أن (والبدن) منصوب على الاشتغال، وقُرى بالرفع على الابتداء، وقيل: إن النصب أرحح من الرفع لكون المعطوف عليه جملة فعلية^(٢)
- قوله تعالى ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ كُلًّا تَبْرًا تَتَبَّرًا﴾^(٣)، على أن (وكلًا) الأولى منصوبة على الاشتغال على توهم كون (صربنا) بمعنى: حذرنا، أو ذكرنا، أو معطوفة على ما تقدم^(٤)
- قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا مَا يَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَذْمِيرًا وَقَوْمُ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً﴾^(٥)، على أن (قوم نوح) يجوز أن يكون معطوفاً على الصمير المتصل في (ودمّرناهم)، أو منصوباً على الاشتغال، وهو أرحح من الرفع لكون المعطوف عليه جملة فعلية على أن (لما) ظرف زمان لا حرف وجوب؛ لأن هذا الحرف يوجب أن يكون (أغرقناهم) حوالياً له ويجوز عند الحاجة أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: واذكر قوم نوح^(٦)
- قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ

المحط ٦ ٨٧

(١) الخج ٣٦

(٢) نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتب المكون ٨ ٢٥٧؛ أبو حيان السجوي، البحر

محط ٦ ٣٦٩

(٣) يعرف ٣٩

(٤) نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتب المكون ٨ ٤٨٤؛ أبو حيان السجوي، البحر

المحط ٦ ٤٩٩

(٥) يعرف ٣٦ ٣٧

(٦) نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتب المكون ٨ ٤٨٣

أَخْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ^(١) ، على أَنَّ (وَكُلَّ شَيْءٍ) مَنْصُوبٌ على الاشتغال،
وَأَنَّ النَّصْبَ أَرْحَحُ مِنَ الرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَاءِ عَلَى الْإِتْدَاءِ؛ لِأَنَّ
الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فَعِلِيَّةٌ^(٢).

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا
مِنْ فُرُوجٍ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا﴾^(٣) ، على أَنَّ (وَالْأَرْضِ) مَنْصُوبٌ على
الاشتغال، وهو أَرْحَحُ مِنَ الرَّفْعِ لَكَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً فَعِلِيَّةً

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فَاسِقِينَ وَالسَّمَاءِ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ
وَأَنَّا لُمُوسِعُونَ وَالْأَرْضِ قَرَشْنَاهَا﴾^(٤) ، على أَنَّ (السَّمَاءِ)، و(الْأَرْضِ)
مَنْصُوبَتَانِ على الاشتغال، وهو الْأَرْحَحُ مِنَ قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَاءِ، وَابْنِ مُقْسَمٍ
بِرَفْعِهِمَا عَلَى الْإِتْدَاءِ حَرَّةٌ مَا بَعْدَ كُلِّيهما؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةً فَعِلِيَّةً^(٥)
فَعِلِيَّةٌ^(٥)

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالطَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٦) ،
على أَنَّ (الطَّالِمِينَ) مَنْصُوبٌ على الاشتغال مَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَدَّ
الطَّالِمِينَ، كَمَا فِي زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، أَي: حَاوَزْتُ زَيْدًا، وَلَا تَسْتُهُ، وَهُوَ أَرْحَحُ
مِنَ الرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ الرَّثِي، وَابْنِ أَبِي عَمَلَةَ، وَغَيْرِهِمَا - عَلَى الْإِتْدَاءِ عَلَى أَنَّ

(١) يس ١٢

(٢) انظر التسمير الحلبي، الدرر المصنوع في علوم الكتب المكون ٩ ٢٥٠، أبو حيان السجوي، سحر
المحيط ٧ ٣٢٥

(٣) ي ٦ ٧

(٤) الباريات ٤٦-٤٨

(٥) انظر التسمير الحلبي، الدرر المصنوع في علوم الكتب المكون ١٠ ٥٨، أبو حيان السجوي، سحر
المحيط ٨ ١٤٢

(٦) الإسراء ٣١

حَرَهُ مَا نَعْدَهُ (أَعَدَّ هُمْ) ^(١).

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ ^(٢)، عَلَى أَنَّ نَصَبَ (كُلَّ شَيْءٍ) مَحْمُولٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَمَا نَعْدَهُ الْحَرُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مُخَلَّةٌ فَعَلِيَّةٌ ^٣.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ ^(٤)، عَلَى أَنَّ (الْأَرْضَ)، وَ(الْجِبَالَ) مَنْصُوبَانِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهَذَا النَّصَبُ أَوَّلَى مِنْ رَفْعِهِمَا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ، وَابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، وَأَبِي حَيْوَةَ، وَأَبِي السَّمَّالِ، وَعَمْرٍو نَبِيٍّ عَنِيْدٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مُخَلَّةٌ فَعَلِيَّةٌ ^(٥).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾ ^(٦)، عَلَى أَنَّ (السَّبِيلَ) (السَّبِيلَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤْجِبُ أَنْ يَكُونَ الصَّمِيرُ فِي (يَسَّرَهُ) عَائِدًا عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِلْمَعْرِ (يَسَّرَ) عَلَى أَنْ الصَّمِيرُ يَعُوْذُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُضَمَّنٌ مَعْنَى (أَعْطَى) ^(٧).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ

(١) انظر السمين الخليلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٠ ١٦٢٧، ابن جني، محسب

٢ ١٣٤٤؛ أبو حيان الجوهري، البحر المحيط ٨ ٤٠٢؛ لقرطبي، تفسير القرطبي ٨ ٤٠٢

(٢) ساء ٢٨ ٢٩

(٣) انظر السمين الخليلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١ ٦٦٠؛ أبو حيان الجوهري، سحر

المحيط ٨ ٤١٥

(٤) اب حاب ٢٩ ٣٢

(٥) انظر لسمين الخليلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٠ ٦٨٠؛ أبو حيان الجوهري، سحر

المحيط ٨ ٤٢٣؛ لقرطبي، تفسير القرطبي ١٩ ٢٠٥

(٦) عس ١٩ ٢٠

(٧) انظر السمين الخليلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١٠ ٦٩٠

قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ^(١)، نَصَبِ (القَمَرِ) فِي قِرَاءَةِ
عَبْرَ أَبِي عَمْرٍو، وَنَافِعِ، وَابْنِ كَثِيرٍ مِنَ السَّبْعَةِ -عَنِ الْاِسْتِعَالِ، وَيَرْفَعُهُ فِي
قِرَاءَةِ نَافِعِ وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ
الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّ رُوعِيَتِ الْجُمْلَةِ الْمَعْنِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ دَاتِ اِوْحَاهِ
(وَالشَّمْسُ تَجْرِي) الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنَ الْحَمَلَةِ الْاِسْمِيَّةِ، وَالْمَعْلِيَّةِ، وَالْقَوْلُ
نَفْسُهُ فِي كَوْنِ الرَّفْعِ أَرْجَحُ إِنَّ رُوعِيَتِ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٢)، رَفْعِ
(الْعَمَلِ)، وَفِيهِ وَجْهَانِ^(٣).

(١) أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى (الْكَلِمِ الطَّيِّبِ)، عَلَى أَنَّ (يَرْفَعُهُ) مُسْتَأْنَفٌ، وَأَنَّ الصَّمِيرَ
وُحِّدَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ لَاشْتِرَاكُهُمَا
فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الصُّعُودُ، وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا التَّوْحِيدَ يُبْنَى عَلَى
تَلَازُمِهِمَا، وَتَلَاضُّقِهِمَا

(٢) أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حَبْرُهُ (يَرْفَعُهُ)، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ صَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، أَوْ عَلَى
الْمُتَّبِدِ (الْعَمَلِ)، عَلَى أَنَّ صَمِيرَ النَّصْبِ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْعَمَلِ،
وَالْتَّقْدِيرُ: يَرْفَعُ صَاحِبُهُ، أَوْ عَلَى (الْكَلِمِ)، وَقَدْ زِدَهُ اسَ عَطِيَّةً، وَذَكَرَ أَنَّهُ
لَا يَصَحُّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ مَقُولٌ عِنْدَهُمْ وَإِنْ
كَانَ صَاحِبُهُ عَاصِيًا، وَيَحْوَزُ أَنَّ يَعُودَ صَمِيرُ الرَّفْعِ عَلَى الْكَلِمِ، وَصَمِيرُ

(١) بَس ٣٨ ٣٩

(٢) ط ص ١٠

(٣) نَظَرُ اِسْمِيَّ اِخْتِلَافِي، بَدْرُ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ اِكْتِنَابِ الْمَكُونِ ٩ ٢١٧ اسَ عَطِيَّةً، تَفْسِيرُ اسَ عَطِيَّةً
عَطِيَّةً ١٣ ١٥٩، أَوْ حَيْثُ اِخْتِلَافِي، اِخْتِلَافِي ٣٠٤/٧، اِخْتِلَافِي، تَفْسِيرُ اِخْتِلَافِي
٣٣١ ١٤

النَّصَبُ عَلَى الْعَمَلِ

وقراءة ابن أبي غبلة، وعيسى بنصب (والعمل الطيب) محمولة
على الاشتغال، على أن النصب أرفع من الرفع، لأن المعطوف عليه
جملة فعلية.

• قوله تعالى ﴿أَهْؤَلَاءَ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾^(١)، على أن ي (هؤلاء)
وجهين^(٢)

(١) أنه في موضع نصب على الاشتغال، على أن المفسر يكون من حيث المعنى
(من الله عليهم)، والتقدير: أفضل الله هؤلاء من عليهم.

(٢) أنه في موضع رفع على المتداخلة (من الله عليهم)، على أن النصب أرفع
عد النحاة؛ لأن همزة الاستفهام الأعلب أن يأتي بعدها فعل

• قوله تعالى ﴿قَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾^(٣)، نصب (شراً) على الحال من
ضمير النصب في (نتبعه)، أو على الاشتغال، وقراءة أبي السمال برفع
(شراً)، و(أخذ)، أو برفع (شراً) ونصب (أحداً) على أن (شراً) متداخلة
و(أخذ) صفة، وحرره (نتبعه)، وقيل: إنه مرفوع بفعل مضمر مني
للمفعول، والتقدير: أيسأ شراً^(٤)، ولا محوج إلى مثل هذا التأويل؛ لأن حمل
القرآن على الظاهر أولى من حمله على التأويل إذا لم يكن هالك محوج.

(١) الأعم ٥٣

(٢) نظر لسمين الحسي، سير المصوب في علوم الكتاب المكون ٢ ٦٤٨

(٣) رقم ٢٤

(٤) نظر لسمين الحسي، سير المصوب في علوم الكتاب المكون ١٠ ١٣٨ ١٣٩، ابن حني،

المجست ٢ ٢٩٨، أبو حنبل لمحمدي، البحر المحيط ٨ ١٦٩

• قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١)، نصب (كُلُّ شَيْءٍ) في قراءة العامة على الاشتغال، على أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ بِالرَّفْعِ، أو واجِبٌ عند بعض النحاة لئلا يتوهم في الرفع أَنَّ (خَلْقْنَاهُ) صفةٌ لكل، أو شيء على أَنَّ الخبر (بقدر)، فيكون المعنى في هذا الإعراب: أَنَّ ما لا يكون مخلوقاً لله تعالى ليس بقدر، وهذا المعنى لا يصح عند أهل السنة.

وذكر العكبري أَنَّ النَّصْبَ أَوْلَى؛ لأنَّ فيه إساءة عن عموم الخلق على جلاب الرفع الذي لا ينبئ عن هذا العموم، كما مرَّ

ويُفهم من كلام مكِّي بن أبي طالب^(٢) أَنَّ الاختيار على المذهب البصري الرفع في هذه، كما في قولك: زيدٌ صرته، وأنَّ الاختيار على المذهب الكوفي، النَّصْب؛ لآية قد تقدَّم في هذا القول عاملٌ عملٌ فيما بعده، وهو (إن)، وهذا العامل يطلب المفعول بعده ليكون حراً له، وهذا النَّصْب يُعزِّزه إجماع القراء عليه ويشير لنا ممَّا مرَّ أَنَّ ما يَرَّحُّج النَّصْب على الاشتغال في هذه الآية إساءة عن العموم، إذ لو لم ينبئ عنه للزم أن تكون هالكاً أشياء لم تُخلق بقدر، أو أن تكون هالكاً مخلوقاتٍ لعز الله تعالى، وإجماع القراء عليه، وأنَّ ما قلَّ المفعول عاملٌ (إن) يطلبه^(٣)

ودَّهت فرقة القدرية إلى أَنَّ القراءة بالرفع على أَنَّ (خَلْقْنَاهُ) صفةٌ، كما مرَّ

(١) لعمري ٤٩

(٢) انظر: عرب مشكل لعمري ٢ ٣٤٠ ٣٤١

(٣) انظر: لسبب الخليلي، الدرر المنصوبة في علوم الكتاب المكي ١ ١٤٦ ١٤٧: ابن عطية، تفسير ابن عطية ١٥ ٣١٥

ولعل ما يُعرَّر أن للمعنى أثراً بيئاً في هذا الترجيح ترجيح الرفع على
النصب في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(١)؛ لأنَّ النَّصْبَ يُنبِئُ عَنْ
أَنَّهُمْ فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ هَذَلِكَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٌ لَمْ يَفْعَلُوهَا،
وقراءة الرفع هي التي يُتَحَلَّصُ بها ممَّا مرَّ؛ لأنَّ المعنى عليها: كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ
ثابتٌ في الزُّبُرِ، وهو المراد^(٢)

ويتبين لنا ممَّا مرَّ أنَّ ما يُرجَّح فيه النَّصْبُ على الرفع في باب الاشتغال
يَكْمُرُ فيما يأتي:

- (١) أن يكون ما قبل المنصوب على الاشتغال المستوفى بعاطفٍ حمله فعلية؛
ليتحقق الأسحاح بين المعطوف والمعطوف عليه
- (٢) أن يكون ما بعد المنصوب على الاشتغال حمله فعلية معطوفة على حمله
الاشتغال، ليتحقق الأسحاح بين المعطوف والمعطوف عليه
- (٣) أن تراعى الحُمْلَةُ المَعْلِيَّةُ في الحُمْلَةِ المَعطُوفِ عليها ذات الوَحْهين
(الاسمية والمعلية)، على أنه إن رُوِجِيتِ الاسمية رُحِّحَ الرفع.
- (٤) أن يُجْمَعَ القراءُ على النَّصْبِ.
- (٥) أن يُؤدِّي الرفع إلى فساد المعنى عند بعض الفرق الإسلامية كالسنة
- (٦) أن يؤخذ عامل قبل المنصوب على الاشتغال يطلُّه كما مرَّ في ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

(١) لضم ٥٢

(٢) انظر اسمعيل الحسي، لدر المنصوب في علوم الكتاب المكون ١ ١٤٩، أبو حيان، سحوي، البحر
مخطوط ٨ ١٨٤

(٧) أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ مَذْهَبَ بَعْضِ السُّحَاةِ

(١) تَرْجِيحُ الرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءِ الْكَرِيمِ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعْدَّيْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (الَّذِينَ كَفَرُوا) وَخَهْيٍ^(٢):

(١) أَنَّهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْمُتَدَا حَرَّةٍ (فَأَعْدَّيْنَاهُمْ ..) عَلَى زِيَادَةِ الْعَاءِ فِي حَرِّ الْمُؤْضُولِ

(٢) أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْاِشْتِعَالِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَأْتِي بَعْدَهَا إِلَّا الْمُتَدَا، وَدَهَتْ بَعْضُ السُّحَاةِ إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَكُونُ بِمَعْلٍ مُتَأَخِّرٍ عَنِ الْأَسْمِ لَا قَلَّةً، لِيَفَرَّ مِنَ مَحْيٍ الْفِعْلِ بَعْدَ (أَمَّا)، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أُعِدَّتْ فَأَعْدَّيْنَاهُمْ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٣)، رَفْعٍ (ثَمُودُ) عَلَى الْاِشْتِعَالِ، وَحَرَّةٍ (فَهَدَيْنَاهُمْ)، وَهُوَ الْمُتَعَيَّرُ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَدِينُهَا إِلَّا الْمُتَدَا، وَلِلذَلِكَ عُذَّتِ الْقِرَاءَةُ الشَّادَّةُ بِنَصْبِ (ثَمُودُ) عِنْدَ السُّحَاةِ ضَعِيفَةً حَدًّا عَلَى الرَّعْمِ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ تَعَدَّ الْمَنْصُوبِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَمَّا ثَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ^(٤)

(١) آل عمران ٥٦

(٢) انظر لسبب الخبي، اندر المصون في علوم الكتاب المكون ٣/ ٢١٥؛ أبو حنن السحوي، بحر المحيط ٢ ٤٧٥

(٣) قصص ١٧

(٤) انظر لسبب الخبي، اندر المصون في علوم الكتاب المكون ٩ ٥٢٠، ٣/ ٢١٥؛ أبو حنن السحوي، بحر المحيط ٧/ ٢٩١، الصراطي، تفسير الصراطي ١٥ ٣٤٩

- قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾^(١)،
على أنَّ الاسمَ المَوْضُوعَ مُتَّداً حَرَّةً (فَيُوَفِّيهِمْ...)، على زيادة الراء^(٢)
- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَقُوءُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ﴾^(٣)، على أنَّ في (ذلك)
ثلاثة أَوْحٍ^(٤)

(١) أنَّه في موضع رفعٍ على الابتداء خبره (نَقُوءُ)، وهو الأولى، والأَرْحُحُ؛
لأنَّ النَّصْبَ على الاشتغالِ يحتاجُ إلى إصهارِ فعلٍ عاملٍ لا مُحْوَجٍ إليه

(٢) أنَّ يَكُونُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الاشتغالِ

(٣) أنَّ يَكُونُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خبرٍ مُتَّداً مَحْذُوفٍ.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٥)، على
أنَّ في (وَالَّذِينَ آمَنُوا...) أَرْبَعَةً أَوْحٍ^(٦)؛

(١) أنَّه مُتَّداً حَرَّةً (سَنُدْخِلُهُمْ).

(٢) أنَّه في محلِّ نَصْبٍ عَطْفاً على اسم (إِنَّ) في قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بِآيَاتِنَا﴾^(٧)، على أنَّ الحَرَّ (سَنُدْخِلُهُمْ).

(٣) أنَّه في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفاً على مَوْضِعِ اسم (إِنَّ)

(١) آل عمران ٥٧

(٢) نظر لسبين الحبي، الدر مصون في علوم الكتاب المكون ٢١٦/٣

(٣) آل عمران ٥٨

(٤) نظر لسبين الحبي، الدر مصون في علوم الكتاب المكون ٢١٦/٣، أبو حنن الحوي، البحر

محيط ٢ ٤٧٦ ٤٧٧

(٥) النساء ٥٧

(٦) نظر لسبين الحبي، الدر مصون في علوم الكتاب المكون ٧/٣، أبو حنن الحوي، البحر

المحيط ٣/٢٧٥: ٣/٣٥٥

(٧) النساء ٥٦

(٤) أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَرْحَحُ، وَأَفْصَحُ لِعَدَمِ
وُجُودِ مُرَجِّحٍ لِلنَّضْبِ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، كَمَا فِي: رَيْدٌ ضَرْبُهُ، وَرَيْدًا صَرْبُهُ،
عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى، وَأَرْحَحُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَحْجُوحَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْدُوفٍ.
• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أُولَئِكَ سَنُوْنِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (أُولَئِكَ)
وَجْهَيْنِ^(٢).

(١) أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ حَبْرُهُ (سَنُوْنِيْهِمْ...)، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالْأَرْحَحُ
(٢) أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ لَا مَحْجُوحَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ
قَوْلَكَ رَيْدٌ ضَرْبُهُ أَرْحَحُ مِنْ رَيْدًا صَرْبُهُ.
وَقِيلَ إِنَّ مَا يُصَعِّفُ هَذَا النَّضْبُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ؛
لِأَنَّ هَذَا الْعَامِلَ الْمُقْتَرَنَ بِحَرْفِ التَّسْوِيفِ لَا يَصَحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، كَمَا فِي
قَوْلِكَ: رَيْدًا سَأَصْرَبُ.
• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ﴾^(٣)،
عَلَى أَنَّ فِي (مَنْ) وَجْهَيْنِ^(٤).

(١) أَتَتْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرُ مَا نَعْدَهَا
(٢) أَتَتْ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْمَحْدُوفُ الْعَامِلُ
فِيهَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا صِدَاقَةُ الْحَمَلَةِ، وَعَلَى أَنَّ الْفِعْلَ

(١) اسماء ١٦٢

(٢) نظر السمين الحلبي، الدرر المنصون في علوم الكتاب المكيون ٤: ١٥٦، أبو حيان السحوي، البحر
محيط ٣/ ٣٩٧

(٣) الأندلس ٣٩

(٤) نظر السمين الحلبي، الدرر المنصون في علوم الكتاب المكيون ٤: ٦١٤؛ أبو حيان السحوي، البحر
محيط ٤: ١٢٣

الْمَذْكُورَ يُفَسِّرُ الْمَحْذُوفَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ يُشَقُّ اللَّهُ يَشَأُ
إِضْلَالَهُ، وَمَنْ يُسْعِدُ يَشَأُ هِدَايَتَهُ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ كَوْنَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوَّلَى، وَأَرْحَحُ مِنَ النَّصْبِ
عَلَى الْإِشْتِعَالِ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الرَّفْعِ حَمْلًا لِلْقُرْآنِ عَلَى ظَهْرِهِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا
يَعْلَمُونَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا) وَجْهَيْنِ^(٢)

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ الْأَرْحَحُ، كَمَا مَرَّ.

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ فِي (ذَلِكَ)
وَجْهَيْنِ^(٤):

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَرْحَحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا
تَأْوِيلَ بِالْحَذْفِ فِيهِ، كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾^(٥)، عَلَى أَنَّ فِي
نَصْبِ (جَهَنَّمَ) أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ^(٦).

(١) الْأَعْرَفُ ١٨٢

(٢) نَظَرَ سَمِينُ الْحَسَنِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ ٥ ٥٢٤؛ أَبُو حَنِانٍ لِحَوِيِّ، الْحَرِّ
مَحِيطٌ ٤ ٤٣١

(٣) هُودُ ١٠٠

(٤) نَظَرَ سَمِينُ الْحَسَنِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ ٦ ٣٨٤، لِرَمَحْشَرِيِّ، الْكَشَفُ ٢ ٢٩٢

(٥) بِرَأْسِهِ ٢٩

(٦) نَظَرَ سَمِينُ الْحَسَنِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ ٧/١١٢؛ أَبُو حَنِانٍ لِحَوِيِّ، الْحَرِّ
مَحِيطٌ ٥ ٤٢٤

- (١) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (دَارِ الْبَوَارِ)
- (٢) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى عَطْفِ الْيَاءِ مِنْ (دَارِ الْبَوَارِ)، وَيَقَعُ الْإِخْلَالُ فِي هَدِيرِ الْوَحْهَيْنِ فِي الْآجِرَةِ
- (٣) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى الْإِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ الْإِخْلَالَ فِي هَذَا الْوَحْهِ يَقَعُ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ (حَهَنَّمْ يَضْلُونَهَا) يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ.
- (٤) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً فِي قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَنَلَةَ (حَهَنَّمْ يَضْلُونَهَا) عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ الْحُمْلَةَ نَعْدَهَا خَرًّا هَذَا الْمُبْتَدَأِ، أَوْ عَلَى الْخَرِّ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْذُوفٌ، وَأَنَّ قَوْلَهُ (يَضْلُونَهَا) حَالٌّ مِنْ (دَارِ الْبَوَارِ)، أَوْ (حَهَنَّمْ)، أَوْ مِنْ (قَوْمَهُمْ).
- وَقِيلَ: إِنَّ الرَّفْعَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوَّلِي، وَأَرْحَحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِغَالِ، لِأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مَرْحَحٌ يُرْحَحُ النَّصْبُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ، أَوْ مَا يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا لَهُ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْأَوَّلَى فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى عَيْرِ الْإِسْتِغَالِ.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (تِلْكَ) وَحْهَيْنِ^(٢):

- (١) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى أَنَّ (أَهْلَكْنَاهُمْ) خَرٌّ ثَانِي، وَ(الْقُرَى) خَرٌّ أَوَّلِي، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (الْقُرَى) صَمَةً لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ عَطْفِ يَاءٍ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ، عَلَى أَنَّ (أَهْلَكْنَاهُمْ) الْخَبَرُ.
- (٢) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ.

(١) الْكَهْفُ ٥٩

(٢) انظر السمين الحنبلي، الدرر المصنوع في علوم الكتاب المكنون ٥١٤ / ٧؛ أبو حيان السجوي، البحر المحيط ٦ ١٤٠

ولعل ما يُرَّخَّح الرَّفْعُ على النَّصْبِ التَّخْلُصُ مِنَ التَّأْوِيلِ، والتَّقْدِيرُ لِلدِّينِ
فِي النَّصْبِ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلْيَنْكُرْهُ جَهَنَّمُ﴾^(١)،
على أَنَّ فِي (دَلِك) وَخَهْيَر^(٢):

(١) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِتْدَاءِ

(٢) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَوَّلِي، وَأَرْخَحُ،
لَأَنَّهُ يُخْلَوُ مِنْ حَمَلِ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ الطَّاهِرِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾^(٣)،
على أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ) وَخَهْيَر^(٤)، كَمَا فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾^(٥)، على
أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) ثَلَاثَةٌ أَوْحِي^(٦)

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَظْمًا عَلَى (قَوْمٌ تُبْعِ)

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِتْدَاءِ، عَلَى أَنَّ (أَهْلَكْنَاهُمْ) حَرَّةٌ

(٣) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْإِتْدَاءِ أَرْخَحُ
مِنَ النَّصْبِ، لِأَنَّ فِيهِ حَمَلًا لِلْقُرْآنِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهَجْرًا لِلتَّأْوِيلِ بِلَا دَاغٍ.

(١) لَأَيِّب ٢٩

(٢) انظر التسمين الحلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكتوب ٨ ٤٦

(٣) لعنكوت ٢٩

(٤) انظر التسمين الحلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكتوب ٩ ١٢

(٥) اندحار ٣٦

(٦) انظر التسمين الحلي، لدر المنصور في علوم الكتاب المكتوب ٩ ٦٢٦

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (الَّذِينَ كَفَرُوا) وَجْهَيْنِ. الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِعَالِ^(٢)، وَأَنَّ الرَّفْعَ أَوْلَى، وَأَرْجَحُ، كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا) كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ فَضْلاً عَنْ كَوْنِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ فِي النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِعَالِ: رَحِمَ الَّذِينَ آمَنُوا^(٤).

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾^(٥)، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) وَجْهَيْنِ^(٦).

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَوْا، وَأَتَعَسَوْا يَدُلُّ عَلَيْهِ (فَتَعَسَا) الْمَعْمُولُ لَهُ.

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِعَالِ عَلَى أَنَّ الْمُسَرَّ (فَتَعَسَا)، وَهُوَ قَوْلُ الرَّمَحْشَرِيِّ، وَأَبِي حَيٍّ، وَهِيَ مُسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عِنْدَ السَّمِينِ الْخَلْبِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي (لَهُمْ) لِلتَّيْسِ، وَهِيَ تَتَعَلَّقُ بِـ(أَعْمَى)، وَالرَّفْعُ أَوْلَى، وَأَرْجَحُ، كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾^(٧)، عَلَى أَنَّ فِي

(١) محمد ١

(٢) انظر السمين الخبي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٩ ٦٨٣

(٣) محمد ٢

(٤) انظر السمين الخبي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٩ ٦٨٣

(٥) محمد ٨

(٦) انظر السمين الخبي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٩ ٦٨٧ ٦٨٨؛ أبو حنن السجوي،

سحر محيط ٨ ١٠٦٦، الرمحشري، انكشف ٣/ ٥٢٣

(٧) المنع ٢١

(وَأُخْرَى) أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ^(١).

(١) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى الْاِسْتِدَاءِ، حَرَّةٌ (قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا)، أَوْ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ. وَتَمَّ أُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا

(٢) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْاِسْتِعَالِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَقْسَرِ، وَالتَّقْدِيرُ وَقَضَى اللَّهُ أُخْرَى.

(٣) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِمَعْلٍ مُضْمَرٍ لَيْسَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ بَلْ يُفْهَمُ مِنْ دَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ وَعَدَ اللَّهُ أُخْرَى

(٤) أَنْ تَكُونَ مَحْرُورَةً بِ(رُبَّ) مُقَدَّرَةً، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَאוْهَا، وَهُوَ قَوْلُ الرَّمَحْشَرِيِّ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ أَمَا حَيَّانَ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ (رُبَّ) لَمْ تَأْتِ حَارَّةً لَفْظًا فِي الْقِرَابِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهَا يُمَكِّرُ أَنْ تَكُونَ حَارَّةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ (مَا) فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِالْحُمْلَةِ بَعْدَهَا، فَتَكُونُ فِي مَوْصِعِ حَرِّ ب(رُبَّ) تَقْدِيرًا^(٣)

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا) ثَلَاثَةً أَوْجُهٍ^(٥):

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْصِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ الْحَرَّ قَوْلُهُ (أَلْحَقْنَا بِهِمْ)

(١) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٩ ٧١٤ ١٧١٥ الرمحشري، الكشف ٣ / ٥٤٦، أبو حبان السحوي، البحر المحيط ٨ ٩٧

(٢) الحجر ٢

(٣) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٧ / ١٤٠

(٤) الطور ٢١

(٥) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ١٠ ٧٠ الرمحشري، الكشف ٤ / ٢٤٤، أبو حبان السحوي، البحر المحيط ٨ ١٤٩

دَرَيْتَهُمْ).

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ مَضْبٍ إِمَّا عَلَى الْإِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْلَ الْمُقَدَّرَ يَكُونُ مِنْ مَعْنَى (الْحَقُّ)، وَتَقْدِيرُهُ وَأَكْرَمُنَا الدِّينَ آمَنُوا، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ لَيْسَتْ مِنَ الْإِسْتِغَالِ.

(٣) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ حَرٍّ عَظَمًا عَلَى (بُخُورٍ عَيْنٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُتَكَيِّفِينَ عَلَى سُرُرٍ مَصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِبُخُورٍ عَيْنٍ﴾^(١)، وَهُوَ قَوْلُ الرَّمَّثِيِّ الَّذِي يُكْرَهُ أَبُو حَيَّانَ، وَيُدَافِعُ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ السَّمِينُ الْخَلْبِيُّ

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَنْهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْخَرَنَهَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي (مَنْهَا) وَخَهْيً ^(٣):

(١) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا الْحَرُّ.
(٢) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ مَضْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ بَعْدَهَا، أَوْ عَلَى الطَّرْفِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ نَعَصِ النَّحَاةِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿مَنْ يُضْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ فِي (مَنْ) وَخَهْيً ^(٥):

(١) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ حَرَّهَا مَا بَعْدَهَا.

(١) انظر ٢٠

(٢) الأعراف ١٣٢

(٣) انظر سمين خلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي ٥ ١٤٣٢، مكي من أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن ١ ٣٢٧

(٤) الأنعام ١٦

(٥) انظر سمين خلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي ٦ ٥٥٩، أبو حيان الجوهري، سحر محيط ٤ ٨٦ ٨٧

(٢) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْمَعْلُومِ نَعْدَهَا (يَضْرِفُ) فِي قِرَاءَةِ
الْأَحْوِينَ (حَزَّة، وَالْكَسَائِيَّ)، وَأَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ، أَوْ عَلَى الْإِسْتِغَالِ
بِمَعْلُومٍ مِنْ مَعْنَى الْمُفَسِّرِ لَا مِنْ لَفْظِهِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (كَمْ)
وَأَخْبِي^(٢):

(١) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ، وَفِي نَصَبِهَا وَأَخْبَانِ

أ - أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا ثَنِيًّا لـ (آتَيْنَاهُمْ)

ب - أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً عَلَى الْإِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْمَعْلُومُ الْعَامِلُ فِيهَا نَعْدَهَا،
لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الصَّدَارَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: كَمَا آتَيْنَا آتَيْنَاهُمْ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ
تَمْيِيزُهَا مَحْدُوفًا لِتَصْحِيحِ عَوْدَةِ الصَّمِيرِ فِي (آتَيْنَاهُمْ)، وَالتَّقْدِيرُ: كَمَا مِنْ قَوْمٍ
آتَيْنَاهُمْ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمْيِيزُهَا (مِنْ آيَةٍ) لَمَا صَحَّتْ عَوْدَةُ الصَّمِيرِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ
الْمَعْلُومَ الْمُفَسَّرَ يَحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي صَمِيرِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، أَوْ فِي سَبِيلِهِ.

(٢) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ زَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ الْحُمْلَةَ الْمَعْلُومَةَ نَعْدَهَا،
وَالْعَائِدُ مَحْدُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَمَا آتَيْنَاهُمُوهَا، أَوْ آتَيْنَاهُمْ إِيَّاهَا، وَقَدْ وَسَمَ أَبُو
حَيَّانَ هَذَا الْوَجْهَ بِالضَّعْفِ لِحَدَفِ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ،
عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ أَجَارُوا بِمِثْلِ هَذَا الْحَدَفِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ

(١) بَهْرَةٌ ٢١١

(٢) نَظَرَ أَبُو حَبَابٍ الْحَوِيُّ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢ ١٢٦-١٢٧؛ السَّمِينُ الْخَمْسِيُّ، الدَّرَجَاتُ ٢ ١٤٧
مِثْلُ الْكُوفِيِّينَ ٢ ٣٦٦، ابْنُ عَطِيَّةٍ، تَصْرِيفُ عَطِيَّةٍ ٢ ١٤٧

(٣) يَوْمَ ٨١

في (ما) أَوْحَهَا^(١):

(١) أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ (حِثُّمٌ بِهِ)، وَأَنَّ

الاسْتِفْهَامَ يُبْنَى عَلَى الْإِنْكَارِ

(٢) أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ (السُّخْرُ).

(٣) أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِعْلَالِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ

مِنْ مَعْنَى الْمُفَسِّرِ (حِثُّمٌ) بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ أَيُّ شَيْءٍ أَتَيْتُمْ حِثُّمٌ بِهِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْمًا مَوْضُوعًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِعْلَالِ؛

لَأَنَّ مَا فِي صَدِّهَا لَا يَفْعَلُ فِيهَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْضُوعِ أَيْضًا

وَبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّ أَنْ مُرْجَّحاتِ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى النَّصْبِ عَلَى

الِاسْتِعْلَالِ - تَكْمُنُ فِيهَا بِأَيِّ:

(١) أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ بَعْدَ (أَمَّا)

(٢) أَلَّا يَكُونَ هُنَالِكَ مُحْوَجٌّ إِلَى حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَهُوَ حَمْلُ يَكْمُرُ فِي

تَقْدِيرِ فَعْلٍ عَامِلٍ يَفْسِّرُهُ الْمَعْلُ الْمَذْكُورُ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِ هَذَا الْعَامِلِ يُقَدَّرُ

مِنْ مَعْنَى الْمُفَسِّرِ لَا مِنْ لَفْظِهِ فِي نَعْصِ الشَّوَاهِدِ، كَمَا مَرَّ.

(٣) عَدَمُ صَحَّةِ تَسْلُطِ الْعَامِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ لِمَانِعٍ كَحَرْفِ التَّشْوِيفِ إِذَا قُدِّرَ

الْعَامِلُ مُتَأَخِّرًا، كَمَا فِي: زَيْدًا سَأَصْرَبُ

(٤) عَدُّ الصَّرِيَّتَيْنِ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ زَيْدٌ صَرَبَتْهُ أَوَّلَى، وَأَرْجَحُ مِنْ: زَيْدًا صَرَبَتْهُ؛

(١) انظر لسبين الحسبي، الدرر المصونة في علوم الكتاب المكنون ٦ ٢٤٩-٢٥٤، مكِّي بن أبي طالب

لعيسي، مشكور، عراب القرآن ١ ٣٨٨، أبو جاد السحوي، البحر المحيط ٥ ١٨٣، الرعمشري،

الكشاف ٢ ٢٤٧، ابن عطية، تفسير ابن عطية ٩ ٧٥

لأنَّ الرَّفْعَ يَحُلُّ مِنَ التَّأْوِيلِ، كَمَا مَرَّ.

(٥) أَلَا يُؤْخَذُ مُرْجَّحٌ مِنْ مَرَحَّحَاتِ النَّصْبِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، أَوْ يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا لِلرَّفْعِ، كَمَا مَرَّ.

(٦) أَنْ يُؤَدِّيَ النَّصْبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ بِالْمُفْسَّرِ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَشْعُولِ عَنْهُ مَعْمُولًا لِفِعْلِ آخَرَ عِزِّ الْمُفْسَّرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾^(١)، كَمَا مَرَّ.

(٧) تَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ بَعْدَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا صِدَارَةُ الْحُمْلَةِ كَأَسْمَاءِ الْاِسْتِغَالِ، وَالشَّرْطُ، وَهُوَ تَقْدِيرُ يُؤَدِّي إِلَى حُلِّ النَّصْرِ عَلَى عِزِّ ظَاهِرِهِ.

(٨) عَدَمُ صِحَّةِ عَمَلٍ مَا فِي صَلَةِ الْمُؤْصُولِ فِيمَا قَبْلَهَا، وَعَدَمُ صِحَّةِ عَمَلِ الصَّدَةِ فِي الْأِسْمِ الْمُؤْصُولِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَنْ عَدَمِ حَوَازِ نَصْبِ الْمُؤْصُولِ فِيهَا عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَعَنْ أَنَّ الرَّفْعَ الْأَصْلَ وَاحِدٌ.

وَيَنْبِئُ لَنَا أَنَّ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَطْهَرُ عَلَى أَوَاخِرِهَا عِلَامَةُ إِعْرَابِيَّةٍ يَكْثُرُ فِيهَا التَّأْوِيلُ، وَالتَّقْدِيرُ، كَالرَّفْعِ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَالنَّصْبِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَعِزِّهِمَا كَالْأَسْمَاءِ الْمَبْيُتَةِ، وَالْمَقْصُورَةِ، وَالْمُضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ.

(٢) اِسْتِوَاءُ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ:

تُعَدُّ الْمَوَاصِعُ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَلِيلَةً، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَنَدَّى فِي الْحَمْلَةِ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهَا ذَاتِ الْوَحْهَيْنِ، كَمَا مَرَّ، وَمِنْ ذَلِكَ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ

قَدَرْنَاهُ مَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ^(١)، بَرَفٍ (والقمر) كما في
 قراءة دافع، وأبي عمرو، واس كثير، من السَّعَةِ على الابتداء، ونصبه في
 قراءة غيرهم على الاشتغال، والجملة ذات الوَجهين هي قَوْلُهُ تَعَالَى
 (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ هَا) على أن (وَالشَّمْسُ) مُبْتَدَأُ خَرَرُهُ (تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ
 هَا)، فتكون الجملة اسمية، والجملة الأخرى هي الجملة المفعلية الواقعة
 حراً للمبتدأ، فالعطف على الاسمية يَرْجَحُ الرَّفْعَ، والعطف على المفعلية
 يَرْجَحُ النَّصْبَ^(٢).

(٣) أَنَّ الاسمَ المَوْضُولَ الَّذِي يُشَبِّهُ اسْمَ الشَّرْطِ، وَالَّذِي فِي حَرِّهِ الْفَاءُ - لَا يَصِحُّ
 أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْاِسْتِغَالِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ جَوَابَةٌ.
 مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^(٣)

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً
 مِنْكُمْ﴾^(٤)، على أن (اللَّاتِي يَأْتِيَنَّ) وَجْهَيْنِ^(٥):

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ قَوْلُهُ (فَاَسْتَشْهِدُوا)،
 وَالْفَاءُ رَائِدَةٌ فِي خَبَرِ الْمَوْضُولِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الْمَوْضُولَ يُشَبِّهُ اسْمَ الشَّرْطِ،
 وَأَنَّهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فِيمَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ اللَّاتِي.

(١) يس ٣٨-٣٩

(٢) انظر اسمعيل الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩: ٢٧٠؛ أبو حيان لنحوي، البحر
 المحيط ٣٣٦/٧؛ القرطبي، تفسير القرطبي ١٥: ٢٦

(٣) نظر محمد عبد الخالق عصمه، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩: ١٧

(٤) النساء ١٥

(٥) انظر اسمعيل الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٣/٦١٦؛ سبويه، الكتاب ١: ٧١
 ٧٢؛ مكِّي من أبي طالب الميسبي، مشكل إعراب القرآن ١: ١٨٤؛ أبو حيان لنحوي، البحر المحيط

١٩٥/٣

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَضْبٍ، عَلَى أَنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ.

أ أَنَّهُ مَنْصُوتٌ بِعَصْرِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ السِّيْقُ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ اقْصِدُوا، أَوْ تَعَمَّدُوا

ب- أَنَّهُ مَنْصُوتٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ عِنْدَ بَعْصِ السُّحَاةِ، لِأَنَّ الْمَعْلَ الْعَامِلَ الْمَحذُوفَ وَحُوبًا يُقَدَّرُ بَعْدَ اسْمِ الشَّرْطِ، أَوْ الْاِسْتِفْهَامِ، أَوْ الْمَوْصُولِ الْمُنْشِئِ لِاسْمِ الشَّرْطِ، وَهُوَ شَبَهٌ لَا يَجْعَلُهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَلَمْ يُجْرَ هَذَا النَّضْبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ نَحْوَهُ آخَرُونَ مُتَكَيِّفِينَ عَلَى أَنَّ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ الَّذِي يُشْبَهُ اسْمَ الشَّرْطِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خِيْثُ إِنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يُنْصَبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قُلْنَا.

وَقِيلَ: إِنَّ مَا نَعَدَ الْهَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَلْبُهَا لَوْ حَذَفْنَا الصَّمِيمَ الَّذِي يَعُودُ عَلَى الْمَشْعُولِ بِهِ، وَإِنَّ النَّضْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَارَ بِالْحُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ قَدِيلٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي (وَاللَّذَانِ) كَالْقَوْلِ فِي (وَاللَّاتِي) كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ) أَرْبَعَةً أَوْحِدَةً^(٣).

(١) لاء ١٦

(٢) لاء ٣٣

(٣) انظر اسمي الحسي، لدر المنصور في علوم الكتاب، المكون ٦٦٩/٣؛ أبو حنبل لحوي، البحر المحيط ٢٣٨/٣؛ الراعي، الكشاف ١ ٣٨٨

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ (فَأَتَوْهُمْ) عَلَى رِيَاذَةِ الْمَاءِ فِي خَيْرِ الْمَوْضُوعِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِعَالِ، وَقِيلَ إِنَّهُ أَزْجَحُ مِنْ سَابِقِهِ لِأَنَّ غَدَهُ طَلَبًا.

(٣) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفًا عَلَى (الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾^(١)

(٤) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى (مَوَالِيٍّ).

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي قِرَاءَةِ الْجَمْعِ مَرْفُوعٍ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) وَجْهَيْنِ^(٣).

(١) أَنْ يَكُونَ (السَّارِقُ) مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ خَبْرَهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهَا يُتَى عَلَيْكُمْ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ.

(٢) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ خَبْرَهُ (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) عَلَى أَنَّ الْمَاءَ رَائِدَةٌ فِي خَيْرِ الْمَقْتَرَنِ (أَلِ) الْمَوْضُوعَةِ.

وقراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عمير، عَنَّةٌ بِنَصْبِهَا (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِعَالِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ وَجُودِ الْفَاءِ فِي الْمُفْسَّرِ كَمَا مَرَّ.

وهذه القراءة عند سيبويه أَزْجَحُ مِنْ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ لَوْجُودِ الْأَمْرِ (وَاقْطَعُوا)؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ رَيْدًا فَاضِرُهُ - أَحْسَنُ مِنْ رَيْدٍ فَاضِرُهُ، وَهُوَ تَرْجِيحُ

(١) النساء ٣٣

(٢) مائدة ٣٨

(٣) انظر التسمين الحسي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٤ ٢٥٨؛ سيبويه، انكتاب ١ ٧١ ١٧٢ لمخشي، الكشف ١ ٦١١

ردّة الفخر الرازي مُتَكِنًا على ما يلي:

(١) أن الطعن في قراءة الرّفْع المتواترة المنقولة عن الرسول ﷺ - باطل قطعاً، لا يُصار إليه.

(٢) أن قراءة النَّصْب لو كانت أَرْجَح من قراءة الرّفْع لَوَحَب أن يقرأ أحد القراء ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَاهُمَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا﴾^(١) بالنَّصْب أيضاً.

(٣) أن اختيار قراءة النَّصْب يُنبئ عن أن السّرقة لا تدل على أنها علة لوجوب القطع، وهي مسألة تُنبئ عنها قراءة الرّفْع^(٢)

• قوله تعالى: ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٣)، القول في قراءة الرّفْع، وقراءة عيسى الثقفي، ويحيى ابن يعمر، وغيرهما بالنَّصْب - كالقول في سابقتهما^(٤).

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾^(٥)، على أن القول في (والذين يزموون) كما في أصرايه، وكما مر^(٦).

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٧)، على أن فيه ما في أصرايه من حيث الرّفْع على

(١) أنساء ١٦

(٢) انظر، متصل في هذه المسألة، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ٢٦٠ / ٤ ٢٦١

(٣) نور ٢

(٤) انظر، اسمين الحنبي، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ٨ ٣٧٩، أبو حنن الحوي، البحر المحيط ٦ ١٤٢٧، الرمحري، انكشف ٣ / ٤٧

(٥) سور ٤

(٦) انظر، اسمين حنبي، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ٨ / ٣٨١

(٧) لونه ٣٤

الابتداء، والنصب على الاشتغال

● قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ يَمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ﴾^(١)، على أنَّ القول فيه كالقول في أضرابه من حيث الرفع، والنصب على الاشتغال^(٢).

● قوله تعالى ﴿مَنْ قَدْ لَنَا هَذِهِ فَرِذَّةُ عَذَابٍ ضِئْفًا فِي النَّارِ﴾^(٣)، على أنَّ (مَنْ) (مَنْ) يجوز فيها أن تكون اسماً موصولاً، وهذا الاسم الموصول في إعرابه وجهان^(٤):

أ أن يكون في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الخبر (فرِذَّةُ عَذَابٍ) على ريادة الفاء في خبر الموصول

ب أن يكون في موضع نصب على الاشتغال، كما مرَّ
وقيل إنَّ النصب على الاشتغال يجوز في كونها شرطية، أو استهامية على أنَّ يُقدَّر المَعْلُ العامِلُ نَعْدَهَا^(٥).

ونَعْدُ فَيَتَبَدَّى مَرَّأً أَنْ مِنَ السُّحَاةِ مَنْ لَمْ يُجِرِ النَّصْبُ عَلَى الْاِسْتِغَالِ لِعَدَمِ
صِلَاحِيَةِ الْإِخْبَارِ بِحُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَهُ لِمَا مَرَّ
(٤) أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ الَّذِي تَقَعُ الْفَاءُ فِي حَرِّهِ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْاِسْتِغَالِ
مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(١) البقرة ٣٣

(٢) انظر اسمي الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٤٠٠، ٨

(٣) ص ٦١

(٤) انظر اسمي الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٣٩٢، ٩

(٥) انظر اسمي الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٣٩٢، ٩

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (ذَلِكُمْ) أَرْبَعَةً أَوْ حِيَةً^(٢)

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَيْرِ مُسْتَدِرٍّ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: الْعِقَابُ ذَلِكُمْ
(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِاتِّدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: ذَلِكَ لِحَطَابٍ

(٣) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُسْتَدِرِّ عَلَى أَنَّ حَرَةً (فَذُوقُوهُ) عَلَى رِيَادَةِ الْفَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَحْمَشِ الَّذِي يُجِيرُ هَذِهِ لِرِيَادَةِ مُطْلَقًا دُونَ تَقْيِيدِهَا بِكَوْنِ الْمُسْتَدِرِّ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الشَّرْطِ.

(٤) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ وَيُفْهَمُ بِمَا فِي مِطَانٍ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْإِشْتِعَالَ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَحْمَشِ السَّائِقِ، وَأَنَّ التَّحْوِيَّتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ يُجِيرُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، عَلَى تَوْهُمِهِمْ أَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِكَ رِيدًا فَضْرَتُهُ هُوَ نَسَبُهُ فَضْرَبَ رَدًّا، وَهُوَ تَكْلُفٌ لَا يُخَوِّجُ إِلَيْهِ وَخِطْلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ (فَلْيَذُوقُوهُ) لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ خَبْرًا عَنْ (ذَلِكُمْ) لِاقْتِرَانِهِ بِالْفَاءِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَمْتَعُ لِحَمْلٍ عَلَى الْإِشْتِعَالِ، كَمَا مَرَّ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَبِيمٌ وَعَسَاقُ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ فِي (هَذَا) أَرْبَعَةً أَوْ حِيَةً^(٤)

(١) لألفاظ ١٤

(٢) ينظر اسمي حسي، لدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٥ ٥٨١، أربع عشر، الكشف

٢ ١٤٨، أبو حبيب، سحوي، لحر المحظوظ ٤ ٤٧٢

(٣) ص ٥٧

(٤) انظر اسمي حسي، لدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٩ ٣٨٧ ٣٨٨، أربع عشر، الكشف

٣/٣٦٩، أبو حبيب، سحوي، البحر المحظوظ ٧ ٤٠٥ ٤١٦

أ - أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وحرره (حيم وغساق)، على أن قوله (فليذوقوه) جملة اعتراضية

ب - أن يكون في موضع نصب على الاشتغال، والتقدير: ليدوقوا هذا.

ج - أن يكون في موضع رفع على الابتداء، على أن الخبر محذوف، تقديره: هذا للطاغين

د - أن يكون في موضع رفع على خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمر هذا.

هـ - أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وحرره (فليذوقوه) على زيادة الفاء على مذهب الأخفش.

(٥) أن الضمير المنفصل يجوز أن ينصب على الاشتغال:

بما يمكن عده من ذلك في القرآن الكريم على مذهب السحابة:

• قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بَعْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾^(١)، على أن في (إيائي) وخهين^(٢)

(١) أنه في موضع نصب على الاشتغال، والتقدير: وإيائي ارهبوا فارهبوني، والمفعول العامل قدر متأخراً عن (إيائي) لئلا يصير ضميراً متصلاً لو قدر قلته، على الرغم من أن بعض السحابة أجاز ذلك. ارهبوني فارهبوني، والهاء في (فارهبوني) فيها قولان للسحابة:

أ - أنها واقعة في جواب أمر مقدر تقديره: تسهوا فارهبوني، كما مر، كما في زيدا فاضرب أي تنبه فاضرب زيدا، على أن المفعول به قدم على الفاء بعد

(١) النقرة ٤٠

(٢) نظر لسمين الحلبي، لدر النصوص في علوم لكتاب المفردات ١، ٣١٤-٣١٥، أبو حيان اسحوي، لبحر المحظوظ ١، ١٧٦

حذف الفعل (تَسَّه) لثلاثاً تقع هذه الفاء في صدر الجملة

ب أنها رائدة.

(٢) أن يكون في موضع نصب على المفعول به للفعل (فَارْهُونِ)، على أن أصل هذا القول. وَتَسَّهُوا فَارْهُونِي، ثم قُدِّمَ المفعول به؛ ولذلك انفصل الضمير، وجيء بالفاء حين حدث هذا التقديم، وحذف فعل الأمر (تَسَّهُوا)، وهي مسألة أفضت إلى تجاوز الواو، والفاء. وإليّاي ارْهُوا، ثم قُدِّمَ المفعول به على الفاء لإصلاح اللفظ، فصَرَ التَّقدير. وإليّاي فَارْهُونُوا، ثم أعيد ذكر المفعول به رغبة في التوكيد وتكميل الماصلة، وبدلت يكون الضمير المُفصل المُقَدَّم مفعولاً به للفعل (ارْهَبُوا) المذكور، على أنه لا حذف في هذا التأويل المتوهم، وقيل: إنه لا يتعد أن يؤكد المُفصل بالمتصل، والقول نفسه في العكس.

ولم يطالعني تخوي أحار أن يكون الضمير المُفصل في موضع رفع على أن الجملة الفعلية (فَارْهُونِي) حرة، وهذا الرفع يُعرِّف مذهب من لم يجر النصب على الاشتغال إلا بصلحية حواز الرفع على الابتداء، ويظهر لي أن هذا الرفع حائر حلاً على وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، كما في المسألة الرُّسُورِيَّة كُنْتُ أَظُرُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لِسْعَةً مِنَ الرُّسُورِ فإذا هو هي، وفإذا هو إيّاها، وكما في مثل قولك: لولاك، ولولاه، ولولاي.

● قوله تعالى ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلْيَأْيَ فَارْهَبُونِ﴾^(١)، على أن القول فيه كالقول في سابقه.

• قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَلْيَآيَ فَاغْنُودِينَ﴾^(١)، على أن القول فيه كالقول في سابقه^(٢)

(٦) أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا مَحْذُوفًا فِي أُسْلُوبِ الْاِسْتِغَالِ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا.

يكاد السُّحَةُ يُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ حَوَابِ الْقَسَمِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ صِدَارَةَ الْجُمْلَةِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوجِبُ رَفْعَ الْأَسْمِ الْمُحْتَمَلِ لِلنَّصْبِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ. رِيْدٌ لِأَصْرَبَةٍ، وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءِ الْكَرِيمِ

• قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَغْمَالَهُمْ﴾^(٣) من القراءات في هذه الآية قراءة دافع، واثني كثير تنخيف (إِنْ)، و (لَمَّا)، وَنَصْبٍ (كُلًّا)، وَقِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ تَنْخِيفَ (إِنْ)، وَتَشْدِيدَ (لَمَّا)، وَنَصْبٍ (كُلًّا)، وَقِرَاءَةُ أَبِي، وَالْحَسَنِ، وَأَبِي ثَرْثَرٍ تَغْلِبُ بِتَنْخِيفِ (إِنْ)، وَتَشْدِيدِ (لَمَّا)، وَرَفْعِ (كُلُّ)، وَقِرَاءَةُ الْأَعْمَشِيِّ (وَإِنْ كُلُّ إِلَّا) تَنْخِيفَ (إِنْ)، وَرَفْعِ (كُلُّ)، وَوَضْعِ (إِلَّا) مَكَانَ (لَمَّا)^(٤).

وَفِي نَصْبٍ (كُلًّا) نَعْدَ (إِنْ) وَجْهَانِ

(١) المكنون ٥٦

(٢) انظر أبو حبان السحوي، لسان المحط ١٥٧/٧

(٣) هود ١١١

(٤) انظر تسمي المصنوع في علوم الكتاب المكنون ٦ ٣٩٦ ٤١٦، أبو حبان السحوي، لسان المحط ٥ ٢٢٦، ابن مجاهد، كتاب سبعة ٣٣٩، ابن جني، مختصر في شذوذ القرآن من كتاب التبع ١٦١، سبويه، لسان ١ ٢٨٣، ابن يعش، شرح المفصل ٨ ٨٢، ابن محشي، كشف ٢ ٢٩٥، الفراء، معاني الفراء ٢ ٢٧٩، مكِّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب الفراء ١ ٤١٥

أ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ - (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ فِي إِخْدَى لُعَتَيْنِ مِنْ لُعَاتِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ فِي النَّصَبِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَلُ مَذْكُورًا، وَمَحْدُوفًا، وَالْإِعْمَالُ، وَالْإِهْمَالُ فِيهَا حِلَافٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَطَلِ.

وَاللَّامُ فِي (لَمَّا) فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لَامُ (إِنْ) الدَّاخِلَةِ عَلَى الْحَقِّ، وَ(مَا) يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا اسْتَعْمِلْتَ لِمَنْ يَعْقِلُ، وَأَنْ تَكُونَ كِبْرَةً مَوْصُوفَةً عَلَى أَنَّ مُحَلَّةَ الْقِسْمِ، وَحَوَابَهُ صِفَةٌ هَا، عَلَى أَنَّ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ، وَصِلَتُهُ، أَوْ الْمَوْصُوفُ وَصِفَتُهُ حَرٌّ (إِنْ).

وَأَجَارَ نَعَضُ السُّحَاةِ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُوَطَّئَةً لِلْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ حِيَّةٌ - (مَا) لِتَفْصِيلِ بَيْنَ هَاتَيْنِ اللَّامَتَيْنِ (الْمُوَطَّئَةُ، وَالْوَاقِعَةُ فِي حَرِّ إِنْ)، وَقِيلَ إِنَّ اللَّامَ الْأُولَى لَامُ (إِنْ)، لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْقِسْمُ الَّذِي يُتَلَقَّى بِحَوَابِ مُصَدَّرٍ بِاللَّامِ

• أَنَّهَا نَافِيَةٌ بِمَعْنَى (مَا)، وَ(لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(١)، وَ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ (كُلًّا) مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ أَرَى كُلًّا، أَوْ وَإِنْ أَعْلَمَ.

وَقِيلَ إِنَّ نَعَضَ السُّحَاةِ قَدَرَهُ بَعْدَ (لَمَّا) مِنْ لَفْظِ (لَيُوفِّيهِمْ)، عَلَى أَنَّ (كُلًّا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْإِسْتِعَالِ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ فِيهِ نَعْدٌ كَبِيرٌ كَمَا ذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ. " وَالتَّقْدِيرُ 'وَإِنْ كُلًّا' إِلَّا لَيُوفِّيهِمْ، وَفِي هَذَا التَّقْدِيرُ نَعْدٌ كَبِيرٌ، أَوْ امْتِنَاعٌ؛ لِأَنَّ

(١) الطَّارِقُ ٤

(٢) لِرَحْرِفِ ٣٥

ما نَعُدُّ (إِلَّا) لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا^(١)، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنْ كَثِيرًا مِنَ السُّحَاةِ قَدْ أُنْكَرَ
مَجِيءُ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّهَا لُغَةٌ هَذِيلٌ، وَفِي (لَمَّا) أَكْثَرُ
مِنْ وَخِيهِ

وَحَاءٌ فِي (مُغْنِي اللَّيْسِ)^(٢) أَنَّ اللَّامَ فِي (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، عَلَى أَنْ فِي
النَّصْبِ عَلَى الاشتغال مَبْعُوثٌ أَحَدُهُمَا (إِلَّا)؛ لِأَنَّ مَا نَعُدُّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ
فِيهَا قَبْلَهَا، وَالْآخَرُ جَوَابُ الْقِسْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي حُمْلَةِ الْقِسْمِ
• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ نَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُؤْتِيَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا
حَسَنَةً﴾^(٣)، عَلَى أَنْ فِي (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا) وَجْهَيْنِ^(٤)

(١) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ، عَلَى أَنْ حُمْلَةُ الْقِسْمِ وَخَوَانُهُ حَرُّهُ
(٢) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُكْرِيِّ، وَالتَّقْدِيرُ
لَنُؤْتِيَنَّهُمُ الدِّينَ هَاجَرُوا لِنُؤْتِيَنَّهُمْ، وَهُوَ وَجْهٌ رَدٌّ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْقِسْمِ لَا يَعْمَلُ
فِيهَا قَبْلَهُ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ عَامِلًا، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ رِيْدًا
لَا ضَرِيْنَ، وَلَا رِيْدًا لِأَضْرِيْهِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ مِنَ الْحَنَةِ
عُزْفًا﴾^(٥)، عَلَى أَنْ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا) وَجْهَيْنِ^(٦) الرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ،

(١) التسمين الحسي، بدر المصون في علوم الكتاب مكيون ٦ ٤١٨

(٢) نظر ٦٥٣، تحقيق محمد عبيد لدين عبد حميد

(٣) لبحر ٤١

(٤) ص التسمين الحسي، الدر المصون في علوم الكتاب لمكيون ٧ ٢٢٠ ٢٢٠؛ أبو حيان سحوي،

لبحر محظ ٥ ٤٩٣

(٥) مكيون ٥٨

(٦) نظر التسمين الحسي، بدر المصون في علوم الكتاب لمكيون ٩ ٢٥

والتَّصَبُّ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا فِي سَابِقِهِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا) مَا فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَالتَّصَبُّ عَلَى الْاِسْتِعَالِ^(٢).

وَبَعْدُ فَيَسَيِّرُنَا لَنَا مَرَّةً أَنْ الْاِلْتِجَاءَ إِلَى التَّصَبُّ عَلَى الْاِسْتِعَالِ فِي الْغَالِبِ يَعُودُ إِلَى مَا يَأْتِي

- (١) إِلَى افْتِتَانِ السُّحَاةِ تَكْثِيرُ الْأَوْجُهِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي كُلِّ مَا لَا تَطْهَرُ عَلَى أَحْرِه حَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةٍ كَالْأَسْمَاءِ الْمُسَيَّةِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ

(٢) إِلَى الْقِرَاءَاتِ الْقِرَابِيَّةِ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنَ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِحْصَاعُهَا لِسُنْطَابِ أُسْلُوبِ الْاِسْتِعَالِ رِيَادَةً عَمَّا مَرَّ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾^(٣)، قِرَاءَةُ أَبِي (وَرُسُلٌ) بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الرَّفْعِ وَخْهَيْ^(٤).
- (١) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ مُسَوِّعَ الْاِبْتِدَاءِ بِالْكَرَّةِ الْعَطْفُ عَلَيْهَا، أَوْ التَّفْصِيلُ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٥).

(١) مَكْنُوب ٧

(٢) نَظَرُ لِسَمْعِ الْحَسَنِ، انْدَرِ مَقْصُودٌ فِي عَدُومِ لِكْتَابِ الْمَكْنُوبِ ٩ ١٢

(٣) نِسَاء ١٦٤

(٤) نَظَرُ لِسَمْعِ الْحَسَنِ، انْدَرِ مَقْصُودٌ فِي عَدُومِ تَكْتَابِ مَكْنُوبِ ٤ ١٥٩، أَوْ حَتَّى سَحَوِي، انْدَرِ مَحِيط ٣ ٣٩٨، لَهْرَطِي، نَسِيرُ الْقَرَطِي ٦ ١٨

(٥) نَظَرُ لِسَمْعِ الْحَسَنِ، انْدَرِ مَقْصُودٌ فِي عَدُومِ تَكْتَابِ الْمَكْنُوبِ ٤ ١٦٠، سِ حَيٍّ، مَحْسَب ٢ ١٤٢

فَأَقْبَلْتُ رَحْمَةً عَلَى الرُّكَّتَيْنِ فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ
وَقَوْلِهِ أَيْضاً^(١):

إِذَا مَا نَكَى مِنْ حَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ يَشَقُّ وَيَشَقُّ عِنْدَا لَمْ يُحَوَّلِ
(٢) أَنْ يَكُونَ مَرَّهً عَلَى حَبَرٍ مُبْتَدِئٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَهُمْ رُسُلٌ
وَفِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

(١) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِعَالِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لَكُوْنِ
الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مُحْمَلَةً فِعْلِيَّةً.

(٢) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى أَنَّ (أَوْحَيْنَا) مَعْنَى (أَرْسَلْنَا)، وَالتَّقْدِيرُ: أَرْسَلْنَا،
وَسَأَلْنَا نُوحًا وَرُسُلًا، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ (قَدْ قَضَيْنَاهُمْ) صِفَةٌ لـ (رُسُلًا)
(٣) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَرْسَلْنَا رُسُلًا.

● قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَيْنَكُم بِآيَاتِنَا﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ رَفْعَ (أَتَيْنَكُم)
فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِالْاِتِّدَاعِ، وَمَا نَعْدُهُ الْخَرَأَ، وَأَنَّ قِرَاءَةَ زَيْدٌ نَبِيٌّ، وَعُنْدَ
بَعْضِ عُمَمٍ نَصْبُهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْعَمَلُ الْعَامِلُ بِعَدِّهَا،
وَقَدْ عُدَّ الْأَخْفَشُ النَّصْبَ أَحْسَنَ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْرَاءَ اسْمِ الْاِسْتِغَالِ
مُخَرِّجَ الْأَشْيَاءِ الْمَسْئُوقَةِ بِأَدَاةِ الْاِسْتِغَالِ، كَمَا فِي: أَزِيدًا صَرِيحَةً^(٣).

● قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ
مُقَرِّضُونَ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ (الْأَرْضِ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (السَّمَوَاتِ)، وَجُمْلَةٌ

(١) انظر لسبب الخسفي، اندر مصون في علوم الكتاب المكون ٤ ١٦٤

(٢) لونه ١٢٤

(٣) انظر انسمين الخليلي، اندر مصون في علوم الكتاب المكون ٦ ١٤٠-١٤١: لأخفش، معاني

لقرون ٢ ٣٣٩: أبو حيان، سحوي، لبحر المحط ٥ ١١٦

(٤) يوسف ١٠٥

(يَمْرُؤْنَ) حَالٌ مِنَ (الْأَرْضِ) إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهَا، أَوْ صِفَةٌ (مِنْ آيَةٍ) أَوْ حَالٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

وقراءة السُّدِّيِّ (وَالْأَرْضِ) بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِشْتِغَالِ عَلَى أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ الْمَحْدُوفُ الْمُسَرُّ مِنْ مَعْنَى الْمَعْلِ الْمُسَرِّ (يَمْرُؤْنَ عَلَيْهَا)، وَالتَّقْدِيرُ يَطُؤُونَ الْأَرْضَ يَمْرُؤُونَ عَلَيْهَا، أَوْ يَسْلُكُونَ الْأَرْضَ يَمْرُؤُونَ عَلَيْهَا

وقراءة عكرمة، وعمرو بن فائدٍ (وَالْأَرْضِ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ الْحُمْلَةَ بَعْدَهُ (يَمْرُؤْنَ عَلَيْهَا) ^(١)

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ ^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي (سُورَةٍ) وَخَبَرٍ ^(٣).

(١) أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، عَلَى أَنَّ الْحُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ بَعْدَهَا (أَنْزَلْنَاهَا) صِفَةٌ لَهَا وَأَنَّ الْحَبَرَ إِذَا أَنْ يَكُونُ مَحْدُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ فِيمَا يَتَنَبَّاهُ عَلَيْكُمْ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا، وَإِذَا أَنْ يَكُونُ (الرَّائِيَّةُ وَالرَّائِي) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ ^(٤).

(٢) أَنْ تَكُونَ خَرًّا لِمُبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذِهِ سُورَةٌ.

وقراءة الحسن بن عبد العزير، وعيسى الثقفي، وعيسى الكوفي، ومحمد بن

(١) نظر السمين الحلبي، اندر المصون في علوم الكتاب المكون ٦ ٥٦٠؛ أبو حيان للحوي، البحر المحيط ٥ ٣٥١؛ بن حني، المحتسب ١ ٣٤٩؛ الصرطبي، نصير الصرطبي ٩ ٢٧٢

(٢) النور ١

(٣) نظر السمين الحلبي، اندر المصون في علوم الكتاب المكون ٨ ٣٧٧؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية ١١ ٢٦١؛ بن حني، محتسب ٢ ٩٢؛ أبو حيان للحوي، البحر المحيط ٦ ٤٣؛ الصرطبي، نصير الصرطبي ١٢ ١٥٨؛ برعشري، لكشاف ٣/٤٦

(٤) ابن ٢٠

وَأَبَى حَيَوَةً، وَآخَرِينَ (سُورَةً) بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا النَّصْبِ أَوْحَاهَا.

(١) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً بِمَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَتْلُ سُورَةً، أَوْ أَقْرَأُ سُورَةً

(٢) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى الْإِشْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: أُنْزِلَ سُورَةً أَنْزَلَهَا، عَلَى أَنَّ

فِي هَذَا الْوَحْيِ إِشْكَالًا، وَهُوَ عَدَمُ وُجُودِ مُسَوِّعٍ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ

شَرَطَ النَّصْبَ عَلَى الْإِشْتِغَالِ كَمَا مَرَّ صَلَاحِيَّةُ رَفْعِ الْكَلِمَةِ الْمَشْغُولِ بِهَا

أَعْمَلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا إِذَا تَوَهَّمُ أَنَّ هُنَالِكَ صَعَةً مَحْذُوفَةً، كَمَا مَرَّ

(٣) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى الْإِعْرَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: ذُوْنِكَ سُورَةً، وَهُوَ وَحْيٌ رَدَّةٌ أَوْ

حَيَاتٍ، لِأَنَّ أَدَاءَ الْإِعْرَاءِ لَا تُحْذَفُ عَنْهُ

(٤) أَنْ تَكُونَ مَنْصُوتَةً عَلَى الْحَالِ مِنْ صَمِيرِ النَّصْبِ فِي (أَنْزَلَهَا).

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَلْقَوْنَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ

الْغَاوُونَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ (الشُّعْرَاءَ) مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَمْدَةُ بَعْدُ الْخَرِّ^(٢)،

وَقِرَاءَةُ عَيْسَى (وَالشُّعْرَاءُ) بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّاتٌ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ

(جَنَّاتٌ عَذْنٍ) مُتَنَدٍ خَبَرُهُ مَا تَعْدُو، أَوْ بَدَلٌ مِنْ (الْفَضْلِ)^(٤)، أَوْ خَرٌّ ثَانٍ

لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ خَرٌّ مُتَنَدٍ مَحْذُوفٍ، وَقِرَاءَةُ الْخُحْدَرِيِّ (خَبَاتٍ)

بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ.

(١) شعراء ٢٢٣ ٢٢٤

(٢) نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٨ ٥٦٦، أبو حيان المحوي، البحر المحيط ٧/٤٨، تفسير القرطبي ١٣ ١٥٢

(٣) طاهر ٣٣

(٤) نظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٩ ٣٣٢، الرمحشري، لكشاف ٩ ٣٣٠، أبو حيان المحوي، البحر المحيط ٧ ٣١٤، تفسير القرطبي ١٤ ٣٥٠

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾^(١)، رَفَعَ
(رَبُّ) فِي قِرَاءَةِ الْإِسْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، أَوْ عَلَى حَرِّ مُتَّدٍ
مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ هُوَ رَبُّ الْمَشْرِقِ.

وَقِرَاءَةُ زَيْدٌ نَسْ عَلِيٍّ (رَبُّ) بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِعَالِ، وَالتَّقْدِيرُ:
فَاتَّخِذْ رَبَّ الْمَشْرِقِ فَاتَّخِذْهُ، أَوْ عَلَى النَّصْبِ بِمَعْلٍ مَحذُوفٍ لِأَحْلِ الْمَدْحِ، أَوْ عَلَى
الْبَدَلِ مِنْ (اسْمِ رَبِّكَ)^(٢)، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ

وَقِرَاءَةُ الْأَحْوِينَ، وَأَبِي تَكْرٍ، وَأَبِي عَامِرٍ (رَبُّ) بِالْحَرِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّعْتِ
لِـ(رَبِّكَ)، أَوْ الْبَدَلِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ لَهُ، أَوْ عَلَى الْقَسَمِ بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْقَسَمِ.
وَلِيَكْتَمِلَ بَابُ الْإِسْتِعَالِ، لَا بُدَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْإِسْتِعَالِ فِي الْأِسْمِ
الْمَرْفُوعِ.

الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْقَوْلِ فِي الْإِسْتِعَالِ فِي الْمَنْصُوبِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ
الْمَعْلُ رَافِعاً لَصَمِيرِ اسْمٍ سَابِقٍ، كَمَا فِي أَزِيدٌ قَامَ، أَوْ رَافِعاً لِمَلَأْسِ صَمِيرِ هَذَا
الْإِسْمِ، كَمَا فِي أَزِيدٌ قَامَ أَتَوْهُ سِوَاءَ أَكَانَ هَذَا الْمَرْفُوعُ فاعلاً كَمَا مَرَّ، أَمْ نَائِبَ
فَاعِلٍ، كَمَا فِي: أَرِيدُ مَصْرُوتٌ، وَأَزِيدُ مَصْرُوتٌ أَحْوَةٌ

وَيَكُونُ هَذَا الْإِسْمُ الَّذِي شُغِلَ عَنْهُ الْمَعْلُ بِصَمِيرِهِ أَوْ بِمَلَأْسِ صَمِيرِهِ -
فاعلاً لمَعْلٍ مَحذُوفٍ وَخُوبٍ، أَوْ مُبْتَدَأً عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ الْحَرُّ، وَلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
ثَلَاثُ حَالَاتٍ^(٣)

(١) امرئ ٩

(٢) امرئ ٨ ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَسُئِلَ إِلَيْهِ تَنِيْلًا﴾

(٣) نظر الصبيان، حاشية لسان عن شرح الأشموني ٢٠ ٨٦: المرد، نقضت ٢ ٧٤ ٧٥؛ س

يعيش، شرح المفصل ٩ ٩

(١) وَجُوبُ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ:

أ ومن ذلك. وَقُوعُ هذا الاسم بعد (إذا) الْمُجَائِزَةِ، كما في قولك: خَرَحْتُ
فإذا رِيْدُ قام؛ لِأَنَّهَا لَا يَأْتِي نَعْدَهَا إِلَّا الْمُتَدَأ.

ب وَقُوعُ هذا الاسم بعد (لَيْتَما) على أن (ما) كَافَّةٌ، كما في لَيْتَما رِيْدُ قام؛ على
أَنَّهَا لَوْ قُدِّرَتْ رَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَةٍ عُدَّ الرَّفْعُ جَائِزاً لَا وَاجِباً؛ لِأَنَّ (لَيْتَ) فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً، وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةً.

وَنَعَامَلُ (لَيْتَما) إِذَا عُدَّتْ (ما) مَصْدَرِيَّةً مَعَامَلَتَهَا مَعَ الْكَافَةِ عَلَى أَنَّ
الْمَرْفُوعَ نَعْدَهَا فاعِلٌ لِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَعْلُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَأْتِيَ
نَعْدَهَا فَعْلٌ ظَاهِرٌ، أَوْ مُقَدَّرٌ فِي الْغَالِبِ

(٢) وَجُوبُ الرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ

ومن ذلك: وَقُوعُ الاسم بعد أدواتِ الشَّرْطِ الَّتِي يَلِيهَا فَعْلُ الشَّرْطِ، وَمِنْهُ
فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا^(١)، عَلَى أَنْ فِي (امْرَأَةٍ)
وَحْهَيْنِ^(٢).

(١) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً بِفَعْلٍ مَحْدُوفٍ وَحُوقاً يُفَسِّرُهُ الْفَعْلُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا
الْوَحْهَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ
أَدَاةَ الشَّرْطِ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمَعْلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ خُضَيْرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالتَّقْدِيرُ:
وَإِنْ خَافَتْ امْرَأَةٌ خَافَتْ

(١) النساء ١٢٨

(٢) انظر اسمعيل الحلي، اسر المصوب في علوم انكشاف المكسور ٤ ١٠٧ ١٠٨، الأحفش، معاني
نيران ١ ٢٤٦، ٣٢٧

وقد عَرَّزَ البَصْرِيُّونَ مَذْهَبَهُمْ بِمَحِيَةِ الْمَعْلِ الْمُضَارِعِ مَجْزُومًا بِعَدِ أَدَاةِ الشَّرْطِ، كما في قَوْلِ عَدِيٍّ^(١):

وَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُوهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

(٢) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى فَاعِلِ الْمَعْلِ الْمَذْكُورِ نَفْسِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُجِيزُونَ تَقَدُّمَ الْفَاعِلِ، كما في: زَيْدٌ قَامَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يُسَبِّحُ إِلَيْهِمُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ

(٣) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى الْإِسْتِدَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ حَبْرُهُ مَا بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ الْحُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ قَائِمَةٌ مَقَامَ فِعْلِ الشَّرْطِ، كما يُفْهَمُ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ فِي (أَنْتُمْ) ثَلَاثَةَ أَوْحٍ، كما يَطْهَرُ لِي^(٤)

(١) أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ وَجُوبًا يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ

(٢) أَنْ يَكُونَ مُسْتَدًّا مَا بَعْدَهُ الْخَر، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ

(٣) أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِلْمَعْلِ بَعْدَهُ، كما مرَّ

(١) انظر اسمعيل الحلي، الدرر لخصور في علوم نكتات المكحول ٤ ١٠٧؛ سرد، مقتضب ٢ ٧٦

(٢) الساء ١٧٦

(٣) المائدة ١٠٦

(٤) انظر اسمعيل الحلي، الدرر لخصور في علوم نكتات المكحول ٤ ٤٦٢؛ الأخفش، معاني القرآن

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(١)، على أنَّ القول في (أحد) كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ^(٢).
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾^(٣)، على أنَّ القول في (طائفتان) كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٤)، على أنَّ في (الشَّمْسُ) ثلاثة أوجه^٥.

(١) أَنْ تَكُونَ فاعِلاً لمَعْلٍ مَحْدُوفٍ وَجُوباً يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّ نَائِبُ فاعِلٍ، وهو مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ.

(٢) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وهو قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَالْكُوفِيِّينَ، كَمَا مَرَّ

(٣) أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى نَائِبِ الفاعِلِ؛ لِأَنَّ الفاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ يَحْجُورُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى فِعْلِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، كَمَا مَرَّ

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَرْفُوعَةً بَعْدَ (إِذَا)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦)، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٧).

(١) التوبة ٩

(٢) انظر السمين، الحسي، الدر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٦ ١٢ ١٣

(٣) محجرات ٩

(٤) الكوثر ١

(٥) انظر السمين الحسي، الدر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١٠ ١٦٩٩ البرعشري، انكشف

٢٢١ ٤

(٦) الانشقاق ١

(٧) الانفطار ١

(٣) تَرْجِيحُ الرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ عَلَى الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ:

يكاد تَرْجِيحُ الرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ عَلَى الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ يَكْمُنُ فِيهِمَا يَأْتِي:

(أ) مَحْيِءُ الْأَسْمِ بَعْدَ أَدَاةٍ هِيَ أَوَّلَى بِالْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (أَنْتَ) وَخَهَّيْنِ^(٢).

أ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِ يَفْعَلُ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ الْأَرْحَحُ لَوُقُوعِ الْأَسْمِ بَعْدَ أَدَاةٍ هِيَ أَوَّلَى بِالْفِعْلِ

ب أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْخَمَلَةَ تَعْدُهُ الْخَبَرُ

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ^(٥).

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا﴾^(٦)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ^٧

(١) يونس ٩٩

(٢) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٢٧٠ / ٦، البرعشري، الكشف ٢٥٤ ٢

(٣) لأساء ٦٢

(٤) انوار ٥٩

(٥) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ١٠ / ٢١٤؛ أبو حبان الحوي، لبحر لمحض ٣٢٤ ٦

(٦) التعلات ٦

(٧) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٣٤٨ / ١٠

(ب) أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، مِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُوْخَذُ مِنْهَا عَذْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ فِي (هُمْ) وَجْهَيْنِ^(٢).

أ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْاِسْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْحَبْرَ مَا نَعْدَهُ، قِيلَ: إِنَّهُ حَيٌّ بِالْمُبْتَدَأِ مُخْتَرَأٌ عَنْهُ بِالْمُضَارِعِ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَالتَّوَكِيدِ فِي عَدَمِ النَّصَرَةِ.

ب أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مَحْذُوفٌ وَحُوباً يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرْحَحُ مِنْ سَاقِهِ لَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ^(٤).

(ج) أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَسْبُوقاً بِلَامِ الْأَمْرِ، كَمَا فِي

رَيْدٌ لِيَقُمَ، لئَلَّا يُخْرَجَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ بِجُمْلَةِ الطَّلَبِ الَّتِي فِيهَا حِلَافٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَحْذُوفَ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقاً بِهَذِهِ اللَّامِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِيَقُمَ رَيْدٌ لِيَقُمَ

(٤) اسْتِوَاءُ الرَّفْعِ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَالْفَاعِلِ:

بِمَا عَدَّهُ الشُّحَاةُ شَاهِداً عَلَى هَذَا الْاِسْتِوَاءِ: رَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ، عَلَى

(١) لِبَقَرَةِ ٤٨

(٢) نَظَرُ اِسْمَيْنِ اِخْتِلَافِيٍّ، لِدَرِ اِمْعَاوِيٍّ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ ١ ٣٣٩، اِبْرَاهِيمُ، اِنْكشاف ١ ٢٧٩، اَبُو حَيٍّ اَلنَّحْوِيِّ، اَلْبَحْرُ اَلْمَحِيْطُ ١ ١٩١

(٣) اِسْفَرَةُ ٨٦

(٤) نَظَرُ اِسْمَيْنِ اِخْتِلَافِيٍّ، اَلْبَحْرُ اَلْمَحِيْطُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ ١ ٤٩٢

أَنَّ الاسْتِواءَ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ التَّاسُوتِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِمَيْنِ، فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَزْجَحُ
لِلْعُظَمَى عَلَى الْحَمَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (قَامَ)، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَزْجَحُ لِلْعُظَمَى عَلَى
الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ رَيْدٌ قَامَ

(٥) تَرْجِيحُ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ:

يَمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ الشُّحَاةُ. رَيْدٌ قَامَ، عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَزْجَحُ عِنْدَ الْمُرْدِ،
وَتَابِعِيهِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَعُدُّونَهُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ بِعَدَّةٍ، كَمَا مَرَّ.

الانزياح وفاعل (كفى)

هذا الفعل في الكلام العربي ثلاثة استعمالات من حيث التعدية، واللزوم تحدثت عنها في مؤلف آخر^(١)، على أن موضوع الحديث في هذه المسألة الاستعمال الذي يكون فيه هذا الفعل لازماً مسوقاً فاعله ببناء الرائدة عند النحاة، كما في قوله تعالى ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ حَسِيبًا﴾^(٢)، و﴿وَكَفَىٰ بِاللّٰهِ وَلِيًّا﴾^(٣)، وفي القرآن الكريم ما يريد على خمسة وعشرين موضعاً من هذا الفعل وقيل إن زيادة هذه الباء في فعل هذا الفعل عالة، ومن عدم اقتراب هذا الفاعل بهذا الحرف قول عند سي الحسحاس^(٤)

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَرَتْ عَادِيَّ كَفَى الشَّيْثُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ سَاهِيَا
وقول الآخر^(٥)

أَعَادَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرَكُهُ كَفَى الدَّهْرُ وَكَلْنُهُ سِي كَاهِيَا
على أن عدم هذه الزيادة في هذين الشاهدتين قليلة، أو نادرة، أو تخصص
لنطاق ما يُمكن أن يُعَدَّ فيه هذا الفعل ليس المراد به في هذه المسألة، ولعل ما
نُعرِّضُ ما أذهب إليه

(١) أن الإقرار بعدم هذه الزيادة في فاعل هذا الفعل، يقتضي إلى شواهد أخرى

(١) نظر ومجلس شرح، والسحب في العربية ومحورها (في الطبع)

(٢) النساء ٦

(٣) النساء ٤٥

(٤) نظر أبو بكر لأبي لإبصار ١ ١٦٨

(٥) نظر أبو بكر لأبي لإبصار ١ ١٦٩

تُعَزَّرُهُ، وهي مَسْأَلَةٌ تَسْتَدِي من استعمالِ هذا الفعلِ في القرآن الكريم، وهو استعمالٌ يُسَيِّ عن وجوبِ اقتِرَانِ هذا الفاعلِ بهذه الاءِ الرَّائِدَةِ، والقولُ نفسه في الكلام العربيّ نظمه، ونثره الذي لم يُطالِعْ فيه إلا شَاهِدَانِ على حسب ما في (الإصناف في مسائل الخلاف)^(١)، ونَعَصِ المطانِّ الأخرى.

(٢) أنَّ النُّحَاةَ لم يَرَوْدُوا شَاهِدٍ من الكلام العربيّ المَثْبُورِ لم تُرَدِّ فيه هذه الاءِ.

(٣) أنَّ ما عُدَّ شَاهِدًا في هذه المسألة لا يُمكنُ الاعتدالُ به؛ لأنَّ الصَّرْوَرةَ لشَعْرِيَّةَ قد تَكُونُ السَّنْبُ في عَدَمِ هذه الزيادة

(٤) أنَّ إجماعَ النُّحَاةِ على أنَّ الزَّيَادَةَ هي العَالَةُ في هذه المسألة يُسَيِّ عن أنَّ عَدَمَهَا بَادِرٌ، قَلِيلٌ، وهي نُذْرَةٌ، وَقَتَّةٌ لَا تُسْهِمُ في الدَّعْوَةِ إلى القياسِ عليها

(٥) أنَّ ما رَوْدَا به النُّحَاةُ من شواهد في هذه المسألة يُمكنُ أنْ يُخْضَعَ لِسُلْطَانِ التَّأْوِيلِ الذي يُصَيِّرُ فيه هذا الفعلُ مِمَّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ صَرِيحٍ، وَلَعَلَّ ما يُعَرَّرُ ما أَذْهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُ ابنِ هِشَامٍ: "وَوَجْهٌ ذَلِكَ على ما احْتَرَاهُ أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ (كَفَى) هُنَا بِمَعْنَى (اِكْتَفَى)"^(٢)، وَيُعَرَّرُ هَذَا الْاِحْتِيَارَ قَوْلُ الدَّمَامِينِيِّ، "وَكَأَنَّ الْمُضَيَّفَ لَمْ يَرْتَضَهُ، وَلِذَلِكَ عَرَّرَ (قَالُوا)"^(٣).

وَيُسَيِّ قَوْلُ ابنِ هِشَامٍ (على ما احْتَرَاهُ) عَنِ أَنَّ الاءِ في فاعلِ (كَفَى) عَيَّرَ رَائِدَةٌ، على أَنَّ (كَفَى) بِمَعْنَى (اِكْتَفَى).

وفي (كَفَى) اللَّازِمُ في هذه المسألة لِلنُّحَاةِ قَوْلَانِ^(٤).

(١) نظر ١ ١٦٨ ١٦٩، وانظر ابن هشام، لأبصار، معنى السب (تحقيق الخطيب) ١٥١/٢

(٢) ابن هشام لأبصار، معنى السب (تحقيق الخطيب) ١٩ ٢

(٣) نظر ابن هشام لأبصار، معنى السب (تحقيق الخطيب) ١٥٢، ٢، حاشية رقم ١

(٤) نظر السمعاني الحاشية، لدر مصون في علوم الكتاب، المكون ٥٨٦/٣، معكري، السب في إعراب

انصراف ١ ٣٣٢، أبو البركات لأبصار، السب في إعراب انصراف ١ ٢٤٣، مكِّي بن أبي

طالب نفسي، مشكل إعراب انصراف ١ ١٨١

(١) أَنَّهُ اسْمٌ فَعْلٍ

(٢) أَنَّهُ فَعْلٌ.

وَهُمْ فِي فاعِلِ هَذَا الْفِعْلِ ثَلَاثَةٌ مَدَاهَتْ

(١) أَنَّهُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةُ فِيهِ بِطَرَايِدٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ السَّمِينِ الْخَلْبِيِّ،
وَعِيره، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرِّيَادَةُ تُسَيُّ عَنْ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَالتَّقْدِيرُ اِكْتَفٍ بِاللَّهِ،
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْرِيِّ.

(٢) أَنَّهُ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَفَى الْاِكْتِفَاءُ، عَلَى أَنَّ (بِاللَّهِ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا
يَعْمَلُ مَحْذُوفًا إِلَّا فِي الْضَرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ
الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (بِاللَّهِ)

(٣) أَنَّهُ صَمِيمٌ الْاِكْتِفَاءِ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لَيْسَتْ رَائِدَةً؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي
مَوْضِعِ نَصْبٍ يَتَعَلَّقُ بِالْفاعِلِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ النَّصْرِيِّ؛
لَأَنَّهُمْ لَا يُحِيزُونَ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ مُضْمَرًا، عَلَى أَنَّ مُصْطَلَحَ الْإِضْمَارِ عِنْدَهُمْ
يَشْمَلُ الْحَذْفَ الْقِيَاسِيَّ (حَذْفُ الْفاعِلِ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تَصِحُّ عِنْدَهُمْ،
وَقِيلَ إِنَّ الْجَارَ، وَالْمَجْرُورَ يَتَعَلَّقَانِ بِالْمَعْلُولِ لَا بِالْفاعِلِ، وَهُوَ قَوْلُ مَكِّي بْنِ
أَبِي طَالِبٍ^(١)، وَالرَّجَاجِ^(٢): "وَقَالَ الزَّحَّاجُ دَخَلْتُ لَتَضْمَنِ (كَفَى) مَعْنَى
(اِكْتَفٍ)، وَهُوَ مِنَ الْخُسْنِ بِمَكَانٍ، وَيُصَحِّحُهُ قَوْلُهُمْ: اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ

(١) نَظَرَ لِسَمِينِ الْخَلْبِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونِ فِي عِلُومِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٥٨٧/٣؛ اس عطية، محرر الوحي
١٣٧/٤؛ الْعُكْرِيُّ، اِنْسَانٌ فِي عَرَبِ الْفَرَا ٣٣٢/١؛ اس هشام الأَصْبَارِي، معني اللب (محقق
الخطب) ١٤٨/٢

(٢) اس هشام الأَصْبَارِي، معني اللب (محقق الخطب) ١٤٨/٢

حَيْرَ أَيْتٍ عَلَيْهِ، أَيْ لَيْتَ، وَلَيْتَ فَعْلٌ بِدَلِيلِ حَرَمٍ (يُثَبِّتُ) ^(١)

وما في كتاب الرجاج (معاني القرآن وإعرابه) "مَعْنَاهُ وَكَمَى اللَّهُ شَهِيدًا،
وَالْبَاءُ دَخَلَتْ مُؤَكَّدَةً، وَالْمَعْنَى: اكْتَفُوا بِاللَّهِ فِي شَهَادَتِهِ" ^(٢)

وذكر ابن هشام أنَّ ما يُؤَوِّحُ المَصْبِرَ إِلَى قَوْلِ الرَّجَّاحِ السَّادِقِ تَرْكُ الْبَاءِ
فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: كَفَى بِهِدٍ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مُجَوَّرٌ لَا مُؤَوِّحٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ
عَنْ أَنَّ (كَمَى) بِمَعْنَى (اِكْتَفَى) فِعْلُ الْأَمْرِ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ.

وذكر ابن عبيد الله أَنَّ فَائِدَةَ رِيَاذَةِ الْبَاءِ عَلَى الْفَاعِلِ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ مَعْنَى الْحَقِيرِ
الْأَمْرُ، وَالتَّقْدِيرُ: اكْتَفُوا بِاللَّهِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجَّاحِ، وَالْعُكْرِيُّ أَيْضًا، كَمَا مَرَّ.

وذكر ابن عيسى أَنَّ هَذِهِ الرِّيَاذَةُ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْاِتِّصَالَ صَارَ مِنْ بَابِ
اِتِّصَالَ الْمُصَافِ، وَاتِّصَالَ الْفَاعِلِ. "وَقَالَ ابْنُ عِيْسَى: إِنَّمَا دَخَلَتِ الْبَاءُ فِي (كَمَى)
بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَّصِلُ اِتِّصَالَ الْفَاعِلِ، وَبِدُخُولِ الْبَاءِ اِتِّصَالَ الْمُصَافِ،
وَاتِّصَالَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْكِفَايَةَ مِنْهُ تَعَالَى لَيْسَتْ كَالْكَفَايَةِ مِنْ غَيْرِهِ، فَصُوعِفَ
لِقَطْعِهَا لِمُصَعَفَةِ مَعْنَاهُ، وَيَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ" ^(٣)

وَلَعَلَّ مَا يُغَرِّزُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ (كَمَى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَ بِمَعْنَى
(اِكْتَفَى) اسْتِعْمَالُ مُصَارِعِهِ مَسْبُوقًا فَاعِلُهُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ^(٤)، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ فِي فَاعِلِ

(١) ابن هشام لأنصاري، معاني اللب ٢ ١٤٨

(٢) الرجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢ ١٣٤ (حاشية الخطيب)، معاني اللب ٢ ١٤٨؛ ونظر

شهاب، حاشية لشهاب على تفسير المصاوي ٧/ ٤١٧

(٣) السمر خليلي، لدر انصود في علوم لكتاب المكون ٣/ ٣٨٧

(٤) فصلت ٥٣

(يَكْف)، والمفعول محذوف كما ذكر العكري^(١)، والتقدير: أَلَمْ يَكْفِ رَبُّكَ، وأن المصدر المؤول من (أَنْ)، وما في حيزها في موضع حرّ على اللفظ، أو رفع على المحل؛ لأنه تدل من الصاعِل، أو في موضع نصب على حذف لام الحرّ على أنه مفعول له.

ويرى الدكتور فاضل السمرائي^(٢)، أن معنى هذا التركيب في هذه المسألة ما أكفَى (ما أفعَل).

والمصنوب في هذا التركيب يُعَرَّبُ تَمَيِّزاً، أو حالاً عند الحاجة، على أن التمييز أولى من حيث المعنى، كما يظهر لي؛ لأنه تمييز منقول من المضارب الذي يُعَرَّبُ فاعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾^(٣)، والتقدير وكفى حسب الله، وكمايته؛ لأن الحسب بمعنى المكافي بالحساب؛ ولأن الحال تُسَمَّى عن التثقل وعدم الثبوت على خلاف التمييز الذي يُسَمَّى عن الثبوت؛ لأن المقدّر مصدر، ويُمكن أن يُعدّ نظيراً هذه المسألة قول العرب: لله ذرّة فارساً، على أن (فارس) الأولى أن تُعَرَّبَ تَمَيِّزاً لا حالاً، والحسب هو الرقيب، ولست أنكر أن الحال في حق الله تكون ثابتة لا متقلبة، على أن ذلك لا يكون مع غيره إلا بتوهم، وتأويل. والتمييز يُعدّ الأولى نحويّاً عند نعص النحويين لصلاحية دخول (من) عليه، كما قيل^(٤).

(١) انظر لس في إعراب القرآن ٢ / ١١٢٩ مكي بن أبي طالب القسي، مشكل إعراب القرآن

٢ / ٢٧٤ لسمن الحلبي، الدرر المصون في علوم لكتاب المكون ٣ / ٥٨٨

(٢) انظر معاني النحو ٤ / ٢٥٠

(٣) النساء ٦

(٤) انظر لسمن الحلبي، الدرر المصون في علوم لكتاب المكون ٣ / ٥٨٧ العكري، إشارات في إعراب

لقرآن ٢ / ٣٣٢

وَبَعْدُ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ، فِي فِعْلِهِ، وَفَاعِلِهِ،
وَتَمْيِيزِهِ يَفْرَضُ عَلَى السَّاجِتِ رَاحَ النَّظَرِ فِيهِ مُعْتَدًا بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَسَلَامَةِ
التَّرْكِيْبِ مِنْ حَيْثُ خُضُوعُهُ لِسُلْطَانِ نَظْمِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ فِي الْعَالِيَةِ، وَيَتَبَدَّى لِي
أَنَّ فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ انْزِيَا حَآ لَتَحْقِيقِ نَكْتَةٍ بِلَاعِيَّةٍ يَرَّغِبُ الْقَائِلُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ - أَيَّا
كَانَ - فِي تَحْقِيقِهَا، وَهُوَ انْزِيَا حَ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْمَنْصُوبَ أَصْلُهُ الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِ؛
لَأَنَّهُ كَمَا مَرَّ - تَمْيِيزُ مَنْقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُصَافِ، وَأَنَّ الْبَاءَ أَصِيلَةٌ لَا رَائِدَةٌ، وَأَنَّ
الْمَعْلُ (كَمَى) عَلَى طَاهِرِهِ دُونَ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى (اَكْتَمَى)، أَوْ بِمَعْنَى
(أَكْمَى)، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِيهِ شَيْءٌ جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ
عَلَى الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ الْمَوْصُوفَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ
قَوْلِنَا: كَمَى زَيْدٌ رَحُلًا، كَفَى رَجُلٌ كَائِنًا بِرَيْدٍ.

وَيُفْهَمُ بِمَا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ) أَنَّ (زَيْدٌ) خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ: "ثُمَّ قَالَ مَا مُلَخَّصُهُ: فَتَمْيِيزُ النَّسَبَةِ قَدْ يَكُونُ نَفْسُ الْمَنْصُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا
فِي: اللَّهُ دَرُّ زَيْدٍ رَحُلًا، وَكَمَى بِرَيْدٍ رَحُلًا، إِذِ الْمَعْنَى: اللَّهُ دَرُّ رَجُلٍ هُوَ زَيْدٌ، وَكَفَى
رَحُلٌ هُوَ زَيْدٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَلِّقُهُ كَمَا فِي سَحْوٍ طَابَ زَيْدٌ عَلِيًّا"^(١).

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنِّي أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ فَاعِلٌ لِهَذَا الْفِعْلِ، وَمَعَ مِنْ
طُهُورِ الضَّمَّةِ عَلَى آجِرِهِ حَرَكَةُ الْانْزِيَا حَ، وَأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ
عَلَى الْحَالِ مِنْ هَذَا الْمَنْصُوبِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْانْزِيَا حَ يَكْمُنُ وَرَاءَهُ الرَّعْنَةُ فِي
حَذَبِ الْإِتْيَاهِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُتَرَاخِةِ لَتَوْكِيدِهَا، وَيُعَزِّزُ هَذَا التَّوَكُّيدَ فِي جَعْلِهَا
بُؤْرَةً، أَوْ مَجْوَرًا فِي هَذَا التَّرْكِيْبِ اخْتِلَافُ السُّحَاةِ فِي كُلِّ عُنْصُرٍ مِنْ عَنَاصِرِهِ.

(١) انصب، حاشية الصبب على شرح الأشموني ١٩٨/٢

وقد يَقُولُ قائلٌ: ألا يَكْفِي ما في النُّحُو من تَوْهُمَاتٍ، وَتَحْيَلَاتٍ تَجْعَلُهُ
عسراً مُسْتَعَصِباً على الدَّارِسِينَ؟

ولكنَّ هَذا القولَ يَتَلَاشى بأنَّ في العَرَبِيَّةِ حَرَكَاتٍ أُخْرَى تُغَدِّ نَظِيراً لِحَرَكَةِ
الانْبِرَاحِ هَذه، كما في الحَرَكَاتِ التَّالِيَةِ. الحَوَارِ، والإِثْبَاعِ، والنَّقْرُ، والقَطْعُ،
والْحِكَايَةُ، والإِثْنَاعُ على المَحَلِّ، واللَّفْظُ، وغير ذلك.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هَذا الانْبِرَاحَ أَنَّ لِكُلِّ أُسْلُوبٍ حَصْنَتَ تَمِيزِهِ من غَيْرِهِ من
لكلامِ العَرَبِيِّ الأَخَرِ.

ولعلَّ الرِّعْنَةَ في التَّيسِيرِ الحَقِيقِيِّ في هَذه المَسْأَلَةِ يُمَكِّنُ أَنَّ تَتَحَقَّقَ
بِاسْتِعْمَالِ هَذا التَّرَكِيبِ دُونَ أَنَّ يُصَارَ إلى إِعْرابِهِ؛ لِثَلَا ثُفْسِدَ جَمَالُهُ، ودَلالاتُهُ،
عَنِ أَنَّهُ من الحَوَامِيدِ المَوْزُونَةِ الَّتِي لَا تُخَضَّعُ لِسُلْطَانِ الأَصْلِ النُّحَوِيِّ كَتَلِكِ
الأَلْفَاظِ الَّتِي لَا وَرْنَ ضَرَفِيّاً لَهَا لِأَنَّ أَصْلَهَا مَجْهُولٌ، كما في أَسمَاءِ الاسْتِمْهَامِ،
وَالشَّرْطِ، والإِشْدَارَةِ.

مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ، وَشَوَاهِدُ أُخْرَى

فِي الْأَنْزِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

بِمَا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

● مَنْ أَنْتَ زَيْدًا، وَمَنْ أَنْتَ زَيْدٌ.

ذكر سيئويه أن يونس بن حيّث حمل نصب (زَيْدًا) في هذا القول على تقدير فعل حذف لكثرة استعمال هذا القول في كلام العرب، وأن رفعه محمول على حَرٍ مُبْتَدِئٍ مُحذوفٍ تقديره: مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ، أو دَكَرَكَ زَيْدٌ، على أن الرفع أقل في الكلام من النصب؛ لأن إعمال الفعل أولى من جعله خبراً مُبْتَدِئٍ مُحذوفٍ عنده.

ويعتد سيئويه بأثر المتكلم، وقصده في هذه المسألة: "مَنْ أَنْتَ؟ كَأَنَّهُ يُكَلِّمُ الَّذِي قَالَ أَنَا زَيْدٌ أَيَّ أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ: أَبَ زَيْدٌ، فَيُلْهِمُ مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ كَمَا تَقُولُ لِلرَّحْلِ: أَطْرِي إِنَّكَ سَاعِلَةٌ، وَاحْمَعِي أَيَّ أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّتِي يُقَالُ هَا هَذَا"^(١)

ويظهر لي أن الأصل في هذا القول هو رفع زَيْدٍ؛ لأن الضمير المنفصل في موضع رفع على أنه نَدَلٌ مِنْهُ لَا حَرٍ مُبْتَدِئٍ مُحذوفٍ؛ لأن البدل على نيّة إعادة العمل، ولو عدّ ندلاً من اسم الاستفهام لَوَجِبَتْ أَنْ يُقَالَ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ السَّخَوِيُّ: مَنْ أَنْتَ أَرِيدُ أَمْ عِيٌّ؟

(١) انظر الكتاب ١ ٢٩١ ٢٩٢

• إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة:

منع الصريون أن تعمل (لا) في هذه المسألة في المعرفة؛ لأن اشتغاف جميع أفراد الجنس لا تُبنى عنه إلا الكبرة؛ وهذا المنع يُفضي إلى إلقاء عملها، أو تأويل تلك الشواهد التي جاءت على خلاف ذلك، وهو تأويل يكمن في توهم عد المعرفة اسم جنس^(١)، ومن ذلك

• قول الرسول ﷺ: «إذا مات كسرى فلا كسرى بعده، وإذا مات قيصر فلا قيصر بعده»^(٢)، على أن (كسرى)، و(قيصر) اسما (لا) النافية للجنس فنيان لأنهما عوملا معاملة اسم الجنس في الدلالة على ما يُوسم به كل جنار.

• قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "قصية ولا أنا حسني"^(٣)، على أن (أنا حسني) عومل معاملة اسم الجنس في الإساءة عن كل من يُوسم بالعدل، وصواب الحكم. لا قاصي مثل أبي الحسني لهذه القصية.

• قول الشاعر^(٤):

"لا هيثم الليلة للمطي"

على أن المراد لا هيثم من الهيثمين يقوم مقامه في حذاء المطي

• قول العرب: لا نضرة لكم^(٥)، على أن المراد لا نلذ لكم في أوصافها كالنضرة

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٢: ٢٩٦، لسبوطي، مع هوامع ٢: ١٩٤، ١٩٥

(٢) انظر سبوطي، مع هوامع ٢: ١٩٥

(٣) انظر سيبويه، الكتاب ٢: ٢٩٦

(٤) انظر سبويه، الكتاب ٢: ٢٩٦، ابن يعيش، شرح المفردات ٢: ١٠٢، ١٠٣، ٤: ١٢٣

(٥) انظر سبويه، نكتات ٢: ٢٩٦

• قَوْلُ الرَّتَبِ الْأَسَدِيِّ^(١):

أَرَى الْحَاحَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِذْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ
عَلَى أَنَّ (أُمِّيَّةً) اسْمٌ (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ مِنْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى تَوْهُمِ كَوْنِهِ
اسْمٌ جِنْسٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا أَمْثَالَ أُمِّيَّةً.

وَمَا مَرَّ مِنْ مَعَارِفٍ يُعَامَلُ فِي الدَّلَالَةِ تَوْهُمًا مُعَامَلَةَ الْبَكْرَةِ، وَلِذَلِكَ عَمِنْتُ
فِيهِ (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ بَلَا تَأْوِيلٍ^(٢)؛
لَأَنَّهُمْ يَتَعَامَلُونَ مَعَ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ تَعَامُلًا طَاهِرِيًّا.

• قَوْلُ الْعَرَبِ: "هَذَا وَلَا رَعْمَاتِكَ". سَضِبَ (رَعْمَاتِكَ) يَفْعَلُ مُقَدِّرٌ تَقْدِيرُهُ
عِنْدَ سَبَوِيهِ. وَلَا أَتَوْهُمْ رَعْمَاتِكَ^(٣).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ. هَذَا لَا رَعْمَاتِكَ، رَفَعَ (رَعْمَاتِكَ) عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ
عَلَى حَبَرٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ. هَذَا الشَّيْءُ، أَوْ هَذَا الْمَطْلُوبُ لَا رَعْمَاتِكَ، وَعَلَى أَنَّ
النَّصْبَ اسْتَدْلَ بِالرَّفْعِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَالتَّكْرَرِ فِيهَا.

وَلَعَلَّ مَا يُعْرَرُ هَذِهِ الرَّيَازَةُ رِيَادَتُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ الْعَرَبِ: كُنْتُ وَلَا مَالٍ
لَكَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُنْتُ لَا مَالَ لَكَ، وَكَانَ زَيْدٌ وَلَا أَحَدٌ فَوْقَهُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
كَانَ زَيْدٌ لَا أَحَدٌ فَوْقَهُ^(٤).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: كُلِّيْهَا، وَتَمَرًا، وَكُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا، وَكُلُّ
شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أُعْطِي كُلِّيْهَا وَتَمَرًا، وَأَنْتَ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا

(١) انظر سبويه، الكتاب ١: ٢٩٧، من يعيش، شرح المفصل ٢: ١٠٢

(٢) انظر السبوطي، مع هوامع ٢: ١٩٤ ١٩٥

(٣) انظر سبويه، الكتاب ١: ٢٨٠

(٤) انظر كتاب الاستثناء والمحورية (قيد لطبع) ٢٥٨

تَرَكْتُ شَيْئَةً حُرًّا^(١)

ولعلَّ ما يُعَرَّرُ ما أَذْهَبَ إِلَيْهِ مَحِيٌّ نَعَصِي ما جَاءَ مَنْصُوبًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
مَرْفُوعًا أَيْضًا، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ كِلَاهُمَا وَتَمَرًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ عَدَّ سَيَّوِيَهُ.
كِلاهما لي، وزدني تَمَرًا.

• نَضَبٌ ما بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَثْنَى عَلَى مَذْهَبِ
الْكَسَائِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) .

لَمْ يَنْتَقِ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْقَصَائِدَ غَيْرَكَ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ وَالذَّا

نَضَبُ (الْمَجْدِ) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ التَّفْرِيعِ
عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ، لِأَنَّهُ يُجِيزُ رَفْعَ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَبُضْءُهُ؛
وَقِيلَ إِنَّ الْعَاوِلَ (غَيْرَكَ) عَلَى أَنَّهَا بُيِّنَتْ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مُبْنِيٍّ
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ - لَوْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ - قَدْ اسْتَدَلَّ الْفَتْحَ
بِالضَّمِّ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْاِسْتِثْنَاءِ (الْمَجْدِ وَالْقَصَائِدِ).

• قِرَاءَةُ هَارُونَ الْعَتَكِيِّ، وَرُؤْيَاةٌ، وَمُسْفِيَانِ بْنِ هُيَيْنَةَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣)، نَضَبُ
(الْحَمْدِ)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الشَّدَاةُ تَأْوِيلًا^(٤).

(١) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ السَّائِبِ مِمَّا بَ فَعْلُهُ فِي الْإِحْصَارِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ
الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَخَذَ اللَّهُ خَمْدًا، كَمَا فِي: خَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا،
وَهُوَ التَّأْوِيلُ الظَّاهِرُ عِنْدَ النُّحَاةِ.

(١) نظر سبويه، انكتاب ١ ٢٨٠

(٢) نظر لسبوي، مع هوامع ٣/٢٥٢

(٣) لمأخذه ١

(٤) انظر اسمين الحبيبي، انظر مصور في علوم انكتاب المكون ١ ٣٩، أبو حبان الحوي، البحر
المحيط ١ ١٨، بن عطية، تفسير ابن عطية ١/١٠٢، سبويه، انكتاب ١ ٣٢٩

(٢) أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَحذُوفِ الْعَامِلِ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: اقْرَؤُوا الْحَمْدَ وَلَعَلَّ مَا يُعَرِّزُ الْأَنْرِيحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ أَنَّ النُّحَاةَ، وَالْمُفَسِّرِينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ أَمْكُرٌ، وَأَبْلَغُ مِنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، لِأَنَّ الرَّفْعَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي ثُبُوتٌ عَنْ أَفْعَائِهَا يَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ، وَالِاسْتِقْرَارِ، أَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَالْحُدُوثِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ سَيِّوِيهِ^(١) ذَكَرَ أَنَّ عَامَّةَ سَيِّ تَمِيمٍ، وَبِاسْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ الثَّرَاتُ لَكَ، وَالْعَجَبُ لَكَ، عَلَى تَوْهُمٍ: حَمْدًا، وَعَجَبًا: "فَتَفْسِيرُ نَصْبِ هَذَا كَتَفْسِيرِهِ خَيْثُ كَانَ نَكِيرَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَمْدًا، وَعَجَبًا، ثُمَّ حُذِيَ بِ(لَكَ)، لِثُبُوتِ مَنْ تَعْنِي، وَلَمْ تَجْعَلْهُ مُبَيَّنًّا عَلَيْهِ، فَتُسَدَّدُهُ"^(٢)

(١) نَصْبٌ (سَلام)، وَرَفْعُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ خَنِيذٍ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ رَفْعَهُ بَعْدَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ أَحْسَنُ مِنْ نَصْبِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا﴾^(٤)؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ يُعَدُّ أَكْثَرَ دَلَالَةً عَلَى الثُّبُوتِ مِنَ النَّصْبِ كَمَا مَرَّ

وَفِي النَّصْبِ قَوْلَانِ^(٥):

(١) أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ.

(١) انظر الكتاب ١ ٣٢٩

(٢) سيبويه، الكتاب ١ ٣٣٠

(٣) هود ٦٩

(٤) انشاء ٨٦

(٥) انظر اسمي خلقي، لدر المصون في علوم نكتات المكور ١ ٣٩ ٦، ٤٠ ٣٥١ ٣٥٢؛ أبو

حيات سحوي، البحر المحيط ٥ ٢٤٠

(٢) أَنَّهُ مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ أَيْضًا، وَالتَّقْدِيرُ: سَلَّمْنَا سَلَامًا.

وَيِ الرِّفْعِ قَوْلَانِ أَيْضًا.

(١) أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُدُوفٌ خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ

(٢) أَنَّهُ حَرٌّ مُسْتَدًا مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ أَمْرِي، أَوْ: قَوْلِي سَلَام.

وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا مَرَّ عَلَى الْإِنْزِيَاكِ مِنَ الرِّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى، أَوْ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرِّفْعِ إِنْ لَمْ يُرَدَّ تَبَيَّنَ أَنَّ سَلَامَ إِبْرَاهِيمَ أُنْلِغَ، وَأُمْكِنُ مِنَ سَلَامِ الْمَلَائِكَةِ.

• قَوْلُكَ: أَتَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى

ذَكَرَ سَيَوِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ التَّوْبِيخُ لَا الْإِنْءَاءُ عَنْ سُؤَالٍ عَنْ أَمْرٍ يَجْهَلُهُ الْمُتَكَلِّمُ. "وَإِنَّمَا هَذَا أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا فِي حَالٍ تَكْوُوبٍ، وَثَقُلَ، فَقُلْتَ: أَتَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعْمَلُ فِي تَنْبِيْهِ هَذَا لَهُ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي تَكْوُوبٍ، وَثَقُلَ، وَلَيْسَ يَسْأَلُهُ مُسْتَرْشِدًا عَنْ أَمْرٍ هُوَ جَاهِلٌ بِهِ لِيُفَهِّمَهُ إِيَّاهُ، وَيُخَبِّرَهُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ وَتَحَهُ بِدَلِكِ"^(١)

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَتَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، عَلَى أَنَّ الرِّفْعَ عَلَى الْمُسْتَدِّ الَّذِي رَفَعَ فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، أَوْ عَلَى خَبَرِ مُسْتَدِّ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ تَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّوْبِيخُ الثَّابِتُ، وَلَكِنَّ الْمُتَكَلِّمَ انْزَاخَ لِسَانُهُ إِلَى النَّصْبِ لِلْإِنْءَاءِ عَنْ عَدَمِ الْإِسْتِقْرَارِ، وَالشُّوْثِ، وَالتَّلَوُّوبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَ سَيَوِيهِ: أَتَمَّمْتُ مَرَّةً، وَتَقْقِيسُ أُخْرَى "وَإِنْ أَخْبَرْتَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ نَصَبْتَ أَيْضًا كَمَا نَصَبْتَ فِي

(١) سَيَوِيهِ، الْكِتَابُ ١ ٤٤٣

حال الحَرِّ الاسم الذي أُخِذَ مِنَ المَعْلٍ، وذلك قَوْلُكَ تَمِيمًا قَدْ عَلِمَ اللهُ مَرَّةً،
وَقَيْسًا أُخْرَى، فلم تُرَدَّ أَنْ تُخْبِرَ الْقَوْمَ بِأَمْرِ قَدْ خَبِلُوا، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُشْتَمَهُ
بذلك، فصارت بدلاً من اللَّفْظِ بقَوْلِكَ. أَتَمَّمْتُ مَرَّةً، وَتَقَيَّسْتُ أُخْرَى...^(١).

• قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يَوْمَ جَبَلَةِ مُتَطَيِّرًا مِنْ بَعِيرٍ أَغَوَرَ اسْتَقْبَلَهُ: يَا بَنِي
أَسَدٍ، أَغَوَرَ، وَذَا نَابٍ، عَنِ أَنَّ الْمُرَادَ تَنْبِيهِهُمْ عَلَى هَذَا الْأَعْوَرِ؛ لِيَحْذَرُوهُ،
وَلَيْسَ اسْتِزْشَادُهُمْ لِيُخْبِرُوهُ عَنْ عَوْرِهِ، وَصَحَّتْ، فَيَكُونُ (أَغَوَرَ) مَنْصُوبًا
عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَتَسْتَقْبِلُونُ أَغَوَرَ وَذَا نَابٍ؟

وقد اشتقَّ سيبويه فعلاً لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ، "وَلَوْ
مَثَلَتْ مَا بَصَّتْ عَلَيْهِ الْأَعْيَارُ، وَالْأَعْوَرُ فِي الدَّلِيلِ مِنَ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ - لَقُلْتُ
أَتَعَيَّرُونَ مَرَّةً، وَأَتَعَوَّرُونَ إِذَا أَوْضَحْتُ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُخْرِجُهُ مَحَرَّى مَا لَهُ فِعْلٌ
مِنْ لَفْظِهِ، وَقَدْ يُخْرِجِي مَحَرَّى الْفِعْلِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَحْسَنَ أَنْ
تَوْصَحَهُ بِمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يُعَيِّرُ مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ هَذَا النَّحْوُ، وَلَكِنَّهُ
يُتْرَكُ اسْتِعْنَاءً بِمَا يُخَسِّرُ مِنَ الْمَعْلِ الَّذِي لَا يَنْقُصُ الْمَعْنَى"^(٢).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ هِدْبَتِ عُنَّةٍ^(٣).

أَيُّ السَّلَامِ أَغْيَارًا حَمَاءَ وَعَيْنُطَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْيَاءُ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: أَتَتَقَلَّبُونَ، وَتَتَلَوَّنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا، وَقَدْ وَصَعْتُ لَفْظَةً
(أَغْيَارًا) مَوْصِيعَ الْمَعْلِ نَدْلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ (أَتَعَيَّرُونَ).

(١) سيبويه، الكتاب ١ ٣٤٥

(٢) سيبويه، الكتاب ١ ٣٤٥؛ ومطر الس مطبور، لسان لعرب (عور)

(٣) مطر سيبويه، الكتاب ٣/٤٤٣؛ اس مطبور، لسان لعرب (عور)

وفي قول الشاعر^(١)

أي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لِعَلَّاتِ
على أن المراد: أتصيرون بمِزْلَةٍ أولادِ الأم الواحدة في الولائم.

ويظهر لي أن المعنى المراد له أثرٌ بَيِّنٌ في إرباحِ لِسَانِ الْقَائِلِ مِنَ الرَّفْعِ
إلى النَّصْبِ؛ لأنه لم يرد الاستِخَارُ الذي يَتَدَيُّ مِنَ الاستِفْهَامِ الَّذِي يُمَكِّنُ
أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ. أَأَنْتُمْ فِي السَّلَمِ أَعْيَارُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي
النَّصْبِ: أَتَكُونُونَ فِي السَّلَمِ أَعْيَارًا، وَأَهْوَى أَعْوَزَ وَدُونَابٍ، وَفِي النَّصْبِ
أَيَكُونُ أَعْوَزَ وَذَا نَابٍ.

(١) قراءة غير أبي عمرو مِنَ الْقُرَاءَةِ السَّبْعَةِ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ
الْعَفْوُ﴾^(٢)، نَصْبٌ (الْعَفْوُ)، وقراءة أبي عمرو بَرَفْعِهِ^(٣)، على أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى
حَرِّ مُتَدَلٍّ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِنْفَاقُكُمْ الْعَفْوُ عَلَى أَنْ (مَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْمُتَدَلِّ، وَخَرَهُ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ (دَا)، فَتَكُونُ الْمُسَاسَةُ قَدْ
تَحَقَّقَتْ بَيْنَ السُّؤَالِ وَجَوَابِهِ.

وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَبْفِقُوا الْعَفْوَ، عَلَى أَنَّ
(مَا دَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُقَدَّمُ وَحُوبًا لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ مَقُولَ
الْقَوْلِ لَا تُدْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُحَلَّةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَبِذَلِكَ تَحَقَّقَتْ
الْمُسَاسَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا

(١) نظر سيبويه، مکتبات ٣/ ٢٤٤: ابن مطهر، لسان العرب (عمور)

(٢) نصره ٢١٩

(٣) انظر السمين خلعي، لدر المصون في علوم الكتب لمكون ٢، ١٤٠٨، ٢٣٠

وقيل إنه يجوز النصب في موضع الرفع، والرفع في موضع النصب^(١)
على حسب ما روي عن العرب في هذه المسألة: كيف أصبحت؟ وحواب هذا
السؤال صالح، والأصل أن يقال إذا رغبنا في تحقيق المناسبة، صالحاً أي
أصبحت صالحاً

ويظهر لي أن في عدم تحقيق المناسبة بين السؤال وحوابه انزياحاً من
الأخس، ولأولى إلى ما هو أقل حسناً لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بخدب
الانزياح إليها، والتفكير فيها انزياحاً، ودلالة.

• قراءة أبي جعفر، وشيبة، وعاصم في رواية «لِيُجْرَى قَوْماً بما كانوا
يَكْسِبُونَ»^(٢) بساء المفعول لما لم يُسمَّ فاعله، ونصب (قوماً)، وللنحوين في
نائب الفاعل ثلاثة أقوال^(٣):

(١) أنه ضمير مفعول (لِيُجْرَى) الثاني، والتقدير: لِيُجْرَى القَوْمُ، على أن
(قوماً) مفعوله الأول، على أن المفعول الثاني في باب (أعطى) يجوز أن
ينوب عن الفاعل عندهم، كما في الدرهم أُعْطِيَ زيداً.

(٢) أنه ضمير المصدر الذي يدل عليه المفعول، والتقدير: لِيُجْرَى الجزاء، وهو
قول أقيم فيه المصدر الذي لم يُصرَّح به مقام الفاعل المخذوف مع وحواد
المفعول به.

(٣) أنه الحار والمحرور (بما كانوا يَكْسِبُونَ)، على مذهب الأخفش، والكوفيين.

(١) انظر محمد بن حسن عساي (ت ٦٥٦)، اللآلئ المفيدة في شرح بعضه، رسالة ماحير، جامعة
لكويب، ٢٠٠٦، ٥٨

(٢) بحائه ١٤

(٣) انظر تسمين عساي، لدر المصوب في علوم الكتاب مكيون ٩ ٦٤٥: عرطبي، تفسير لعرطبي
١٦ ١٦٢، أم حبيب لنحوي، البحر المحيط ٨ ٤٥

وَمَا أَقِيمَ فِيهِ الْحَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ مَعَ وَحْدِهِ
الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ، قَوْلُ حَرِيرٍ^(١)؛

وَلَوْ وَلَدْتُ قَهِيرَةً جَرَوْ كَلْبٍ لَسْتُ بِدَلِكِ الْحَرِّ الْكَلَابَا
عَلَى أَنَّ الْحَارَّ وَالْمَجْرُورَ (بِدَلِكِ الْحَرِّ) نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَأَنَّ (الْكَلَابَا)
مَفْعُولُ الْفِعْلِ (لَسْتُ).

وَقَوْلُ رُؤَبَةَ، أَوْ الْعَجَّاجِ^(٢)

لَمْ يَغْرَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى
عَلَى أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ (بِالْعَلِيَاءِ)، وَأَنَّ (سَيِّدًا) مَفْعُولُ الْفِعْلِ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مُحْوَجَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ تَوَهُّمٍ يُحْمَلُ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ
ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَنْرِيَّاحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ التَّوَكُّيدِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمُرَادِ
يُعْنِينَا عَنْهُ

● خَبَرُ (كَانَ)، وَأَخَوَاتُهَا الْمَنْصُوبُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَضْلِ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ
خَبَرًا لِهَذَا الضَّمِيرِ:

بِمَا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ:
﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ (هُمْ) مِتْدَأُ حُرَّةِ (الظَّالِمُونَ)، وَالْحَمْلَةُ
الْأَسْمِيَّةُ خَبَرُ (كَانَ) عَلَى لُغَةِ سِي ثَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَضْلِ،
وقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: "وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"، بِالنَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كَانَ)، عَلَى أَنَّ
(هُمْ) ضَمِيرُ فَضْلٍ، أَوْ تَوَكُّيدٌ لَوَاوِ الْجَمَاعَةِ فِي (كَانُوا).

(١) انظر السمين الحنبلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩، ٦٤٦، ابن جني، المحب ١، ٣٩٧

(٢) انظر السمين الحنبلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩، ٦٤٦،

(٣) انحراف ٧٦

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَّالِ، وَاسْمُ السُّمَيْفَعِ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً﴾^(١)، رَفَعَ (خَيْرٌ)، عَلَى حَرِّ الْمُبْتَدَأِ (هُوَ)، وَرَفَعَ (وَأَعْظَمُ)، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ^(٢)، وَالْحُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ مَفْعُولُ الْمَعْلُومِ الثَّانِي وَقِرَاءَةُ غَيْرِهَا نَضَبٌ (خَيْرٌ)، وَ (أَعْظَمُ)، عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِلْمَعْلُومِ عَلَى أَنَّ (هُوَ) ضَمِيرٌ فَضْلٍ رَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ عِيسَى بْنِ عُمَرَ^(٣)، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾^(٤)، رَفَعَ (أَقَلُّ) عَلَى أَنَّ (أَنَا) مَتَدَأُ خَرُّهُ (أَقَلُّ)، وَالْحُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الْيَقِينِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْلُومَ لِلرُّؤْيَةِ. وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ نَضَبٌ (أَقَلُّ) مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ (أَنَا) ضَمِيرٌ فَضْلٍ، أَوْ تَوَكِيدٌ لِبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ (تَرَنِ)، فَيَكُونُ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، أَوْ الْحَالِ كَمَا مَرَّ. وَمِنْهُ قِرَاءَةُ شَاذَّةٌ حَكَاهَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: ﴿فَلَمَّا تَوَقَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٥)، رَفَعَ (الرَّقِيبُ) عَلَى حَرِّ (أَنْتَ)، عَلَى أَنَّ الْحُمْلَةَ خَبَرٌ (كَانَ)، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ (أَنْتَ) ضَمِيرٌ فَضْلٍ رَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ، أَوْ تَوَكِيدٌ لَفُطْيِ لَاسِمِ (كَانَ) الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ^(٦)

(١) الرمل ٢٠

(٢) انظر لسمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩/٦٠٦، أبو حنبل النحوي، لبحر المحيط ٨/٣٦٧

(٣) انظر لسمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٧/٤٩٥-٤٩٦، أبو حنبل النحوي، البحر المحيط ٦/١٢٩، النعماني، انكشف ٢/٤٨٥، سيوطي، انكتاب ٢/٣٩٢

(٤) لكهف ٣٩

(٥) مائدة ١١٧

(٦) انظر لسمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٤/٥١٨، ابن جالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتب التفسير ٣٦

وَمَا حَاءَ بِالرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ - قَوْلُ قَيْسٍ فِي دُرَيْجٍ^(١)
 أَنْكِي عَلَى لُسْنِي وَأَنْتِ تَرَكْتَهَا وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتِ أَقْدَرُ
 عَلَى أَنْ (أَنْتِ) مُتَّدًا خَيْرُهُ مَا نَعْدُهُ، وَقِيلَ إِنَّ الرَّفْعَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْقَوَافِي
 مَرْفُوعَةٌ، وَيُرْوَى (أَقْدَرًا) بِالتَّصْبِ

وذكر سيويه أن رُؤْيَا كَانَ يَرْفَعُ: أَطْرُنُ زَيْدًا هُوَ حَيْرٌ مِنْكَ "وقد جعل
 ناسٌ كثيرٌ من العرب (هو)، وأحواتها في هذا الباب مَمْرُلةً اسْمٌ مُتَّدًا، وما نَعْدُهُ
 مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّكَ تَقُولُ: أَطْرُنُ زَيْدًا أَبُوهُ حَيْرٌ مِنْهُ، [وَوَحَدْتَ عَمْرًا أَحْوَهُ خَيْرٌ
 مِنْهُ]، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ نَلَعَا أَنَّ رُؤْيَا كَانَ يَقُولُ أَطْرُنُ زَيْدًا هُوَ حَيْرٌ مِنْكَ، . . . وَكَانَ
 أَبُو عَمْرٍو يَقُولُ إِنَّ كَانَ هُوَ الْعَاقِلُ..."^(٢)

وَبَعْدُ فَيَتَدَيُّ لِي أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا فِي
 الْعَلَبِ، وَلِأَنَّ الْحُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ أَكْثَرُ ثَبَاتًا، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ فِيهَا مَرَّ انْبِرَاحًا مِنَ الرَّفْعِ
 إِلَى التَّصْبِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْانْبِرَاحِ، وَجَذَبَ الْإِنْتِشَاهُ إِلَى التَّفَكُّرِ
 فِيهَا وَفِي دَلَالَتِهَا.

● كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى قِيٍّ، وَبَابِعْتُهُ يَدَا بَيْدٍ، وَبِعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدِرْهَمًا. الْأَصْلُ فِي هَذِهِ
 الْمُفْرَدَاتِ الْمَنْصُوبَةِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِنْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا الْخَرُّ؛ لِأَنَّهَا تُسَبِّحُ عَنْ
 الْهَيْئَةِ، وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ لَا تُفْهَمُ مِنَ الْمُفْرَدِ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ وَصَّغُوهَا مَوْصِعَ
 لَوَارِمِهَا الْمُفْرَدَةِ لِمَبَادَرَةِ الْوَهْمِ إِلَيْهَا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى
 أَحْرَائِهَا، كَمَا قِيلَ^(٣)، وَأَعْرَبُوهَا إِعْرَابَ الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ فِي (وَدِرْهَمًا)

(١) نَظَرَ لِسْمِ الْحَسِيِّ، لَدَرِ الْمَصُونِ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ لِمَكُونِ ٤ ٥١٨، ١٠ ٥٢١، الْمَدَدُ
 مَقْتَصَبٌ ٤ ١٠٥، مِ بَعْضِ، شَرْحُ مَقْصَصِ ١١٢/٣

(٢) سَيَوِيهِ، لِكِتَابِ ٢ ٣٩٣

(٣) نَظَرَ مَقْدَمَةً فِي لِحَوِّ الْمَوْلَانِ مَجْهُولِ (قَيْدُ نَاطِعِ نَحْمَسِي)

معنى باء المصاحبة.

وما مرَّ يُسَيِّعُ عن الأترياح من الرِّفْعِ إلى النَّصْبِ لتوكيد الكلمة موضع الأترياح.

- قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةُ قُلُوبُهُمْ فِي الرِّقَابِ. فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ﴾^(١)، برفع (فريضة) على خَيْرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ عِنْدَ النُّحَاةِ^(٢).

وقراءة غيره بنصبها محمولة على أَنَّهَا منصوبة على المصدر العامل فيه معنى الصدقات، فكان التقدير: فرض الله ذلك فريضة، أو على الحال من الفقراء، أو على القطع، وهو قول الفراء^(٣)، على أن فيها أترياحاً من الرفع إلى النصب.

ويظهر لي أنها يمكن أن تكون حراً للمبتدأ (الصدقات) على أن (للفقراء) في موضع نصب على الحال؛ لأن صفة الكثرة إذا قدمت عليها أغربت حالاً، والمعنى: إنما الصدقات فريضة من الله لأهل الفقراء، والمساكين، وعليه فإن الأصل الرفع في قراءة ابن أبي عبلة، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الأترياح من الرفع إلى النصب لتوكيد هذه اللفظة بحذف الانتباه إليها، ولعل ما يُعَرَّرُ ذلك أن الفراء حمل قراءة النصب على القطع الإعرابي لتحقيق المدح

- قراءة أمير المؤمنين عليٍّ: ﴿إِذْ قَالُوا الْيَوْمَ لَكُنُوسٌ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَى آبَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ..﴾^(٤)، نصب (عصبة)، على أنها حال من فعل محذوف، تقديره: ونَحْنُ نَحْتَمِعُ عُصْبَةً.

(١) لونه ٦٠

(٢) انظر اسمين خلقي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٦ ٧٢؛ أبو حبان لحوي، لبحر المحيط ٥ ١٦١، المرطبي، تفسير المرطبي ١٩٢/٨، لرمحري، الكشف ٢ ١٩٨

(٣) انظر معاني القرآن ٢ ٤٤٤

(٤) يوسف ٨.

وَيُعْهَدُ مِمَّا فِي نَعَضِ الْمَطَانِ^(١) أَنَّ (عُضْبَةً) مِنْ بَابِ الْحَالِ الَّتِي تُسَدُّ مَسَدَ الْحَبْرِ "وَالْتَقْدِيرُ" بَحْرُ نُرْيَ، أَوْ نَحْتَمِعُ، فَيَكُونُ (عُضْبَةً) حَالاً إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدّاً، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تُسَدُّ مَسَدَ الْحَبْرِ إِلَّا سُرُوطٌ ذَكَرَهَا الشُّحَابَةُ، نَحْوُ صَرْبِي رَيْدًا قَتْنًا، وَأَكْثَرُ شَرْبِي الشَّوَيْقِ مَتْنُونًا، قَالَ ابْنُ الْأَسَارِيِّ وَهَذَا كَمَا تَقُولُ الْغَرَبُ إِنَّ الْعَمَرِيَّ عِمَّتُهُ، أَيْ يَتَعَمَّمُ عِمَّتُهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ: لَيْسَ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ (عُضْبَةً) لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَلَا هَيْئَةٍ، فَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حُكْمِكَ مُسَمَّطًا، قَدْ نَبَسَ مُرَادُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ إِلَّا التَّشْبِيهَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَذَفَ الْحَبْرَ، وَسَدَّ شَيْءٌ آخَرَ مَسَدَهُ فِي غَيْرِ الْمَوَاصِعِ الْمُقَاسِ فِيهَا ذَلِكَ، وَلَا نَظَرَ لَكَوْنِ الْمُنْصُوبِ مَصْدَرًا، أَوْ غَيْرَهُ. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: هُوَ مِنْ بَابِ حُكْمِكَ مُسَمَّطًا أَيْ لَكَ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا...^(٢)

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا مَخْرَجَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ تَأْوِيلٍ، وَتَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ أَوَّلِي، وَيُخْلَصُصَا مِنْ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَالتَّكَلُّفِ.
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ: ﴿...لَيْتُنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُضْبَةٌ﴾^(٣)، بِنَصْبِ (عُضْبَةٍ)^(٤)

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الصَّرْدَقِ: يَا هَذِهِ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ، حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ (مُرْسَلٌ، غَيْرُ مُرْدُودٍ) مِنْ حَيْثُ الْأَنْزِيَّاحُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَلَا مَخْرَجَ إِلَى فَعْلٍ: حُكْمُكَ ثَبِتَ مُسَمَّطًا.

(١) نَظَرَ السَّمِينِ الْخَلْبِي، إِسْرَ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ ٦ ٤٤٢؛ أَبُو حَالٍ السَّحَوِي، لِحَرْ السَّحِيطِ ٥ ٢٨٣

(٢) سَمِينِ الْخَلْبِي، إِسْرَ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ ٦ ٤٤٢

(٣) يَوْسُفَ ١٤

(٤) نَظَرَ السَّمِينِ الْخَلْبِي، إِسْرَ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَكُونِ ٦ ٤٥٣

والقول نفسه أَيْصَ في قول العرب إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتُهُ، مِنْ حَيْثُ
الْإِزْيَاحُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ صَاحِبُ عَمَّتِهِ.

• قِرَاءَةُ خَفْصٍ، وَهَارُونَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا...﴾^(١)، نَصْبٌ (مَتَاعٌ)، وَلِلتَّحْوِيلِ فِي هَذَا النَّصْبِ حَمْسَةُ أَقْوَالٍ^(٢) :

(١) أَنَّهُ طَرَفٌ زَمَانِي مَنصُوبٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ زَمَنٌ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

(٢) أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْإِسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومُ مِنَ حَرِّ
الْمُسْتَدَا (بَعْيُكُمْ)، وَهُوَ (عَلَيْكُمْ).

(٣) أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْلِهِ الْمَحْذُوفُ، وَالتَّقْدِيرُ: يَتَمَتَّعُونَ مَتَاعَ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(٤) أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِمَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ يَتَمَتَّعُونَ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

(٥) أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْحَرِّ، أَوْ فِعْلٌ
مُقَدَّرٌ، أَوْ الْمَصْدَرُ الَّذِي يُعْرَبُ مُبْتَدَأَ حَرَّةٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ وَإِنَّمَا نَعْيُكُمْ
عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَذْمُومٌ، أَوْ مَكْرُوهٌ، أَوْ مَنَهِيٌّ عَنْهُ.

وقِرَاءَةُ السَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ بِالرَّفْعِ عَلَى خَيْرِ الْمُتَدَا (بَعْيُكُمْ)، أَوْ الْحَبَرِ الثَّانِي عَلَى
أَنَّ الْأَوَّلَ شِبْهُ الْحُمْلَةِ (عَلَيْكُمْ)، أَوْ عَلَى خَيْرِ مُتَدَا مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ هُوَ مَتَاعُ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَيَتَدَّى بِأَنَّ الْأَوَّلَى حُلُّ قِرَاءَةِ النَّصْبِ عَلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى
النَّصْبِ، وَلَا تُخَوِّحُ إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّكْلُفِ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ (مَتَاعٌ) خَيْرٌ الْمُتَدَا، وَمَعَ

(١) يونس ٢٣

(٢) انظر سمن الحسي، بدر المصوب في علوم الكتاب، المكون ٦ ١٧٤ ١٧٥؛ أبو حسان السجوي،

بحر معيط ٥ ١٤٠

من ظُهُور الصَّمَةِ حركة الأثرِيَّاح

- قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَسَعِيدِ بْنِ حُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِمْ: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١)، بَصَبَ (أَطْهَرَ)^(٢) عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا مَعْنَى التَّنْبِيهِ، أَوْ الْإِشَارَةِ، وَ(هُنَّ) فَضْلٌ بَيْنَ الْحَالِ، وَصَاحِبِهَا، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَّاحَةِ هِيَ بَصِيحَةٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَعَهَا بَعْضُ الشَّحَاةِ، وَلِلدَّلِكِ عَدَّ (هُنَّ) مُتَبَدِّلاً حَرَّةً (لَكُمْ)، وَهُوَ عَدُّ فِيهِ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ (بَصِيحَةً) حَرٌّ كَانَ الْمَعْدُوفَةُ هِيَ وَاسْمُهَا وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ (أَطْهَرَ) حَبْرُ الْمُتَبَدِّلِ (هُنَّ)، أَوْ حَرٌّ الْمُتَبَدِّلِ (هَؤُلَاءِ)، أَوْ (سَاتِي) عَلَى أَنَّ (هُنَّ) ضَمِيرٌ فَضْلٌ.

- وَيَطْهَرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ الرَّفْعُ، وَأَنَّ النَّصْبَ حَرَكَةُ انْزِيَاكِ صَيْرَ إِلَيْهَا لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْاَثْرِيَّاحِ بِحَذْبِ الْاَنْبِيَاءِ إِلَيْهَا، فَلَا تُخَوِّجُ إِلَى التَّكْلُفِ، وَالتَّوَهُُّمِ.
- قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيِّ: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣)، بَصَبَ (لِبَاسَ التَّقْوَى) عَطْفًا عَلَى (لِبَاسًا)^(٤).

- وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِمْ (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) بِالرَّفْعِ لِلشَّحَاةِ فِيهَا خَمْسَةٌ أَوْ حُرٌّ
- (١) أَنْ يَكُونُ (لِبَاسُ) مُتَبَدِّلاً حَرَّةً الْحُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ مِنْ (ذَلِكَ خَيْرٌ)، عَلَى أَنَّ

(١) هود ٧٨

(٢) انظر السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكيون ٣٦٢، ٦، أبو حيان الحوي، البحر المحيط ٥، ٢٤٦، بر حبي، المحجب ١، ٣٢٥

(٣) الأعراف ٢٦

(٤) انظر السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكيون ٢٨٨/٥، لرحاح، معاني لقرون وعرايه ٢، ٣٦٣، مكّي بن أبي طاب، نقبي، مشكل وعرب نفران ٢، ٣٠٩

الرَّابِطُ اسْمُ الْإِشَارَةِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ حَرٌّ مُتَّبِعًا مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَهُوَ لِبَاسُ التَّقْوَى، وَهُوَ قَوْلُ

الرَّحَّاحِ

(٣) أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا خَرَّةً (حَيْرٌ) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فَضْلٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ

قَوْلُ الْحَوَافِي

(٤) أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً حَرَّةً (حَيْرٌ) عَلَى أَنَّ (ذَلِكَ) بَدَلٌ مِنْ (لِبَاسٍ)، أَوْ عَطْفٌ

بَيِّنٌ لَهُ، أَوْ نَعْتٌ

(٥) أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا خَرَّةً مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَلِبَاسُ التَّقْوَى سَاتِرٌ عَوْرَاتِكُمْ.

وَلَعَلَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَظْهَرُهَا، وَأَوَّلَاهَا، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ

قِرَاءَةَ النَّصْبِ تَدُورُ فِي فَلَكَ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ حَرَكَةُ الرِّيَّاحِ، كَمَا مَرَّ

● قَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْمَثَلِ "أَعْدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ"^(١)، نَصْبٌ

(عُدَّةٌ)، و(مَوْتًا)، وَرَفْعُهُمَا، عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ

فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْدُدُ عُدَّةً، وَأَمُوتُ مَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ

وَالرَّفْعُ عَلَى خَبَرٍ مُتَّبِعٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَعْدُدُ عُدَّةً بَعِيرٍ، وَأَمُوتُ مَوْتًا فِي

بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ، وَقِيلَ إِنَّ الرُّنَيْزَ اخْتَارَ الرَّفْعَ الَّذِي وَرَدَ فِي (مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ)، بَلَا

هَمزة اسْتِفْهَامٍ "عُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ، وَيُرْوَى (أَعْدَّةٌ

وَمَوْتًا)، نَصْبًا عَلَى الْمَصْدَرِ أَيَّ أَوْعَدُ إِعْدَادًا، وَأَمُوتُ مَوْتًا"^(٢)

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ الرَّفْعُ، لِأَنَّ الْحُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ تُسَيِّئُ عَنِ الثَّنَاتِ، وَعَدَمُ

(١) انظر أبو عبيد، انقسم من سلام، كتاب الأمثال ٢٦٠، عسكري، جهره لأمثال ١ ١١١،

مداوي، مجمع لأمثال ١ ٢٠٧، لرمحشري، استقصى في أمثال العرب ١ ٦٨

(٢) ابنه بي، مجمع الأمثال ٢ ٥٧

استعير، ولذلك حدث الأترياح من الرفع إلى التصب؛ لتحقيق توكيد الكلمة
موضع الأترياح بحذف الأتية إليها للتفكير فيها وفي دلالتها.

وقد يحمل هذا المثل على الأترياح من التصب إلى الرفع كما في: صر
حيث، على أن التقدير عند السحابة: صري أو أمري صرّ حيث، أو صرّ حيث
أمثل، على أن في التقدير الأخير حذف الح، والأصل صرّاً حيثلاً.

ويمكن غده من هذه المسألة أيضاً قولهم في المثل: "أغيرة وحنا"،
وهو قول عيرت به امرأة زوجها آدي تخلف عن عدوه، وبقي في بيته، وصرها
حين رآها تنظر إلى قتال الناس، على أن التصب على المضدر، والعامل فيه
مخدوف تقديره أتعار عيرة، وتجنّ حناً، أو على المفعول به، والعامل فيه
مخدوف أجمع عيرة وحناً

ويمكن أن يعمل هذا المثل معاملة سابقه من حيث الرفع، والتصب،
والتأويل، والأترياح على الرغم من أنه زوي بالتصب في مطا المثل العربي
والقول في المثل "أكسماً، وإمسك"^(٢) كالقول في سابقه على الرغم من
أنه لم يرفع وهو يضرب للعنوس السجيل

(١) نظر في، مجمع لأمثال ٢ ٥٨، أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب لأمثال ٢٦١، الرمحشري،
المستقصى في أمثال لعرب ١ ٢٦٥

(٢) نظر أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب لأمثال ٢٦٢، الميداني، مجمع لأمثال ٢ ١٥٣، الرمحشري،
المستقصى في أمثال لعرب ١ ٢٩٥، برسي، ح العروس (كسف، ٢٤/٢٠٩)

الانزياح من النصب إلى الرفع

يتبدى لي أنَّ الانزياح من النصب إلى الرفع أقلُّ في الكلام العربيِّ من الانزياح من الرفع إلى النصب، وهي مسألةٌ قد تعودُّ إلى أنَّ الضمَّةَ علَمٌ للإسناد في الجملة الاسميَّة، أو الفعلية، وأنَّ الفتحَ حركةٌ يُصارُ إليها في وصلات كالحال، والتَّمييز، والمفعول له، وغير ذلك ممَّا يُمكنُ إخضاعه لسلطان الوطيفة الدَّلالية لا التركيبيَّة، وعلَّ ما يُعرِّزُ ذلك ما يؤسِّمُ عند الكوفيِّين بالنَّصب على المقطع، والتَّهم، ولستُ مع إبراهيم مُصطفى من حيثُ إنَّ الفتحَ حركةٌ تُخفِّف، أو وسيلةٌ لوصلِ الكلام فقط، وممَّا يُمكنُ إخضاعه لسلطان الانزياح من هذه المسألة.

(١) الانزياح من النصب على اسم (إنَّ) إلى الرفع:

ممَّا يُمكنُ عدُّه من ذلك:

- قولُ العرب: **إِنَّكَ رَيْدٌ مَأْخُودٌ**^(١) ذهب السُّحابةُ إلى أنَّ اسم (إنَّ) في هذا البشأن صميَّز الشَّأن المَحْدُوث، وهو حَذْفُ حائِرٍ، لأنَّ اسمها ليس مَوْحُوداً ويتبدى لي أنَّ هذا القولُ يُمكنُ أن يُحمَلَ:

(أ) على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم)، فيكون (ريدٌ) مُتَّداً حَبْرُهُ (مَأْخُودٌ)، والحدَرُ والمَحْرُورُ يتعلَّقُ بالحَرِّ.

(ب) على أنَّ الأصل في اسم (إنَّ) أن يكون مرفوعاً على مذهب التَّوليديِّين، والتَّخويليِّين الذين تبعهم فيه بعض الدَّارسين العرب المحدثين.

(١) نظر س هشام الأصري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦ ٣٢٠

(ج) على أن لسان المتكلم قد انزاح من النصب إلى الرفع لجذب الانتباه إلى الكلمة موضع الانزياح لتوكيدها.

ومما يمكن عدّه من ذلك قول الرسول ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»^(١)، على أن في هذا الحديث انزياحاً من نصب (المُصَوِّرُونَ) على اسم (إِنَّ) إلى رفعها، وقيل إنها خبرها، على أن اسمها (من أشد) على زيادة (من)، ويعرّف هذه الرتبة حذفها في إحدى روايتي: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ...» وقيل إن اسم الحرف الناصح ضمير الشأن المحذوف، على الحمله الاسميّة (من أشدّ الناس عذاباً المصورون) على أن (المُصَوِّرُونَ) مُتَّداً خبره شبه الحمله (من أشدّ).

ومنه أيضاً قراءة نافع، وابن عامر، وغيرهما ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٢)، على أن في (هذان) انزياحاً من النصب (هذين) على اسم (إِنَّ) على الرفع، وللتخوين في هذه القراءة أوجه منها أن (إِنَّ) بمعنى (نعم)، على أن (هذان) مُتَّداً، وأن اسمها ضمير الشأن المحذوف، على أن (هذان) مُتَّداً، وما نعه (لساحران) الحرف، والحمله الاسميّة خبر الحرف الناصح، وأن (هذان) اسمها على لغة من يلزمون المشي الألف^(٣).

● قول العرب غنمت ريداً من هو؟ ذكر ابن هشام^(٤) أنه يجوز رفع (ريد) في هذا القول؛ لأنه (من) نفسها في المعنى، على أنه مُتَّداً خبره (من هو)،

(١) نظر ابن هشام الأصمعي، معني اللب ١، ٢٣١، ٣/١٧٧، من مآلث، شواهد التوضيح ١٤٨.

مستم، صحيح مسلم، كتاب الزينة ١٤، ٩٢، السيوطي، معجم الموامع ٤، ٢١٦.

(٢) طه ٦٣.

(٣) انظر لمعصل في هذه الأوجه اسمي الخليلي، اندر المصور في علوم الكتاب المكيون ٨، ٦٥، ٦٦.

أم حسان نحوي، البحر المحيط ٦، ٤٥٥.

(٤) انظر معني السيب ٦، ٦٣٩.

وَأَنَّ حُمْلَةَ (زَيْدٌ مَنْ هُوَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، عَلَى أَنَّهَا سَادَّةٌ مَسْدٌ مَفْعُولِي (عَلِمَ).
 وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ بُعْدًا؛ لِأَنَّ رَفْعَ (زَيْدٌ) لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي التَّعْيِيقِ
 فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ: عَلِمْتَ زَيْدًا مَنْ
 هُوَ؟ عَلَى أَنَّ الْحُمْلَةَ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ سَادَّةٌ مَسْدٌ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، عَلَى أَنَّ فِيهِ انْزِياعًا
 مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ لِحُدُوبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْإِنْزِياعِ لِتَوْكِيدِهَا
 (٢) الْإِنْزِياعُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فِي حَوَابِ
 السُّؤَالِ:

يَتَبَدَّى هَذَا الْإِنْزِياعُ فِيهَا يَأْتِي

- قَوْلُ رُؤْيَا حَوَابًا لِلْسُّؤَالِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟: حَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ^(١)، عَلَى أَنَّ
 التَّقْدِيرَ: عَلَى حَيْرٍ، فَحُذِفَ الْحَافِظُ، وَتَقِيَ عَمَلُهُ، عَلَى خَيْرٍ، وَهَذَا الْحَرْفُ
 يُعَرِّزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَوِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (كَيْفَ) طَرَفٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ
 بِمَعْنَى فِي أَيِّ حَالٍ، أَوْ، عَلَى أَيِّ حَالٍ
 وَكَيْفَ عِنْدَ الْأَحْصَرِ، وَالسَّيْرَاقِي اسْمٌ لَا طَرَفٌ، فَتَكُونُ عِنْدَهُمَا فِي مَوْصِعِ
 رَفْعٍ عَلَى خَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ مَعَ الْمُبْتَدَأِ، وَفِي مَوْصِعِ نَصْبٍ مَعَ غَيْرِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ
 تَبَدَّى مِنَ الْإِنْدَالِ مِثْلُهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ كَيْفَ زَيْدٌ؟ أَصَحِّحُ أَمْ سَقِيمٌ؟ وَكَيْفَ
 حَاءُ زَيْدٌ؟ أَرَاكَ أَمْ غَيْرَ رَاكِبٍ؟.

وَقِيلَ: إِنَّ حَذْفَ الْحَافِظِ وَبَقَاءَ عَمَلِهِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا فِيهَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ،
 وَإِنْ قَوْلُ رُؤْيَا يُعَدُّ مِنْ نَابِ الشَّادِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٢).

(١) انظر ابن هشام لأصباري، معني السيب (تحقيق الخطيب) ٤١٠/٣

(٢) انظر سيونه، لكتاب ٢ ٣١١ المبرد، لمقتضب ١٢٨/٣ أبو حيان النحوي، انبحر المحيط

١ ١١٩، النسيوطي، مع هوامع ٤ ٢٢٥

وَحَرْفُ الْحَرِّ الْمَحْدُوفِ دُكِرَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى. "وَأَنْ نَعَصَهُمْ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصَحَّتْ؟ فَقَالَ: كَخَيْرٍ، أَيْ، عَلَى خَيْرٍ، وَقِيلَ الْمَعْنَى خَيْرٌ..."^(١).

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَلْتِمَاءَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ يُجْلَسُنَا مِنْ هَذَا الْحَذَبِ عِزِّ الْمَقْيَسِ؛ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْأَصْلُ طَرَفًا كُنْتَ (كَيْفَ)، أَوْ اسْمًا، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ أَنْبِيَاءُ يُسْهِمُ فِي تَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَوْصِعِ الْأَنْبِيَاءِ بِجَذَبِ الْإِتِّبَاهِ إِلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيهَا رُويَ عَنْ نَعَصِ الْعَرَبِ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَوَابِ: كَيْفَ أَصَحَّتْ؟ صَالِحٌ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنَا صَالِحٌ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْحَوَاتِ الَّذِي يَحْيَى عَلَى وَفْقِ السُّؤَالِ هُوَ صَالِحًا، عَلَى تَقْدِيرِ أَصَحَّتْ صَالِحًا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي جَوَابِ: مَا الَّذِي فَعَلْتَ: خَيْرٌ، عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِي فَعَلْتَ خَيْرٌ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُقَالَ: خَيْرًا، عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلْتَ خَيْرًا، كَمَا فِي جَوَابِ مَا فَعَلْتَ؟ خَيْرًا.

وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ...﴾^(٢)، رَفْعِ (الْعَفْوِ) عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ مُتَدَا خَيْرُهُ (دَا) الْمُؤْصُولَةُ وَصِلَتُهَا، وَلِلذَلِكَ وَقَعَ حَوَائِهَا مَرْفُوعًا، وَلَمْ يُضَرْ إِلَى عَدِّ (مَادَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ فِي مَوْصِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِثَلَاثِ يَقَعِ حَوَائِهَا مُنْصُوبًا (الْعَفْوِ) كَمَا فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو مِنَ الْقُرْآنِ السَّنْعَةُ لِتَحَقُّقِ الْمُنَاسَةِ بَيْنَ وَبَيْنِ حَوَائِهَا، وَهُوَ الْأَحْسَرُ عِنْدَ الشَّاعِرِ كَمَا فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ "وَالْتَقْدِيرُ: أَنْفَقُوا الْعَفْوُ، وَهَذَا هُوَ الْأَحْسَرُ، أَغْبَى أَنْ يُعْتَقَدَ فِي حَالِ الرَّفْعِ كَوْنُ (دَا) مُؤْصُولَةً، وَفِي حَالِ النَّصْبِ

(١) انظر من هشام الأنصاري، معني السبب (لحقيق الخطيب) ١٢/٣: مرادي، المعنى له في ٨٤

لسيوطي، معني السبب ٤: ١٩٥: معني، رصف ديار ٢٠٠

(٢) انظر ٢١٩

كَوْنُهَا مُنْعَاةٌ، وَفِي غَيْرِ الْأَحْسَنِ يَحْوَرُّ أَنْ يُقَالَ بِكَوْنِهَا مُنْعَاةٌ مَعَ رَفْعِ حَوَائِهَا،
وَمَوْضُوعَةٌ مَعَ بَعْضِهِ...^(١).

وَيَعْلَمُ مَا أَلْحَا التُّحَدُّ إِلَى تَوَهُّمِ كَوْنِ (مَادَا) مُرْتَكَّةً مِنْ (مَا) الْاِسْتِهَامِيَّةِ،
و (دَا) الْمَوْضُوعَةِ - تَحْقِيقُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْحَوَابِ وَالسُّؤَالِ رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَلَا تُجَوِّحُ
إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ انْتِرِيَاخَ اللِّسَانِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ يُخَلِّصُنَا مِنْ هَذَا التَّوَهُّمِ،
وَيُحَقِّقُ اِمْتِنَانَهُ فَضْلًا عَنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى يَكْمُنُ فِي تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْاِنْتِرِيَاخِ
سَحَابِ الْاِثْتِبَاهِ إِلَيْهَا

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قِرَاءَةُ رَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٢) بِرَفْعِ
(خَيْرٍ)^(٣)، وَحَاءٍ فِي (الْكَشَافِ). "فَإِنْ قُلْتُ لَمْ رَفَعِ الْأَوَّلَ، وَنَصَبَ هَذَا؟ قُلْتُ
فَضْلًا بَيْنَ حَوَابِ الْمُفَرِّقِ، وَجَوَابِ الْحَاجِدِ"^(٤)، وَيَحْمِلُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ كَلَامَ
ابْنِ عَشَرٍ السَّائِقِ عَلَى الْعُدُولِ. "يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا سُئِلُوا لَمْ يَتَلَعَّبُوا، وَأَطْبَقُوا
الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيِّنًا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِاِلْتِرَالِ، فَقَالُوا: خَيْرًا، وَأُولَئِكَ عَدَلُوا
بِالْحَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَقَالُوا: هُوَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ اِلْتِرَالِ فِي
شَيْءٍ"^(٥).

(١) انظر السمين الحلبى، بدر مصوب في علوم لكتاب المكنون ٢ ٤٠٨ ٤١٩، محال لدين محمد بن
حسن بن محمد الفاسي الحسبي (ت ٦٥٦هـ)، الملائك لفریده في شرح القصيدة، درسه و تحقیق
نظارت سعد بشلاحي، رساله بین درجه باحسب من جامعه الکویت، بإشراف د محمد الطویل،
مارس (٢٠٠٠م، ورقه ١٥٩)

(٢) لبحر ٣٠

(٣) انظر السمين الحسبي، بدر مصوب في علوم لكتاب المكنون ١ ٢١٤؛ ابن عسري، الکشاف
٢ ٤٠٧، أبو حبيب لبحري، البحر المحیط ٥ ٤٨٧

(٤) ابن عسري، الکشاف ٢ ٤١٧

(٥) السمين الحسبي، بدر مصوب في علوم لكتاب المكنون ١ ٢١٤

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ﴾^(١) بَرَفَع (أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) عَلَى خَرِّ مُتَّدَأ مُضْمِرٍ عِنْدَ التَّحَاةِ، كَمَا مَرَّ،
عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ حَرَّةُ اسْمِ الْمَوْضُوعِ (دَا)،
وَصَلَتْهُ لَتَحْقِيقِ الْأَنْسَحَامِ بَيْنَ السُّؤَالِ، وَخَوَاهُ

وَلَعَلَّ مَا يُحَقِّقُ هَذَا الْأَنْسَحَامَ عَلَى أَنَّ (مَاذَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ
تَعَالَى (أُسَاطِيرُ) بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ أُنزِلَ أُسَاطِيرُ^(٢).
وَمِمَّا يُنْكَرُ عَدُّهُ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ لَيْدٍ^(٣).

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقَضَّى أَمْ صِلَالٌ وَبَاطِلٌ
عَلَى أَنَّ (نَحَبٌ) الْمُسْبُوقُ مَهْمُوزٌ الْاسْتِفْهَامِ بَدَلٌ مِنَ (دَا) الْاسْمِ الْمَوْضُوعِ
الْوَاقِعِ خَرّاً عَنْ (مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ لَتَحْقِيقِ الْأَنْسَحَامِ كَمَا مَرَّ بَيْنَ السُّؤَالِ،
وَخَوَاهُ.

(٣) الْأَنْزِيَاخُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ بَعْدَ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ الْمَفْصُولِ
عَنْهَا بِ(لَا) النَّافِيَةِ:

ذَكَرَ التَّحَاةُ^(٤) أَنَّ الْأَخْسَرَ أَنْ تُفْصَلَ (أَنَّ) الْمَحْفَقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَنِ الْفِعْلِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلدُّعَاءِ، أَوْ حَامِداً لـ(لَا)، أَوْ (لَنْ)، أَوْ (لَمْ)، أَوْ حَرْفِ تَنْهِيْسٍ
وَيُطَهَّرُ لِي أَنَّ (لَا) الْفَاصِلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ الْأَصْلُ فِي (أَنَّ) مِنْهَا أَنْ

(١) اسحر ٢٤

(٢) انظر السمين الخليلي، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٢٠٦/٧-٢٠٧، الر عشرين، انكشف
٢ ٤٠٦: أبو حيان سحوي، البحر محظ ٥ ٤٨٤

(٣) انظر السمين الخليلي، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٢٢٩: الفرع، معاني نقر
١ ٤٣٩: نعب، مخاض لثعب ٤٦٢: ابن سيده، محضص ١٤ ١٠٣

(٤) انظر المنصور، حاشية لصيان على شرح لأشعري ٢٩٢، ١

تَكُونُ نَاصَةً لِلْمُصَارِعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَعْلَى عَلَى حِلَافٍ (لَنْ)، وَ(لَمْ)،
وَخَرَفِ التَّهْفِيسِ الَّذِي يُعَدُّ الْعَامِلَ فِي رَفْعِ الْمُصَارِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ مُوَاضِعَ رَفَعٍ
فِيهَا الْمَعْلَى بَعْدَهَا مَفْضُولَةٌ عَنْهُ - (لَا) تَكَادُ تَكُونُ بَادِرَةً إِذَا أَطْمَأَنَّ السَّاحْتُ، أَوْ
الْقَارِئُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهَا مِنْ شَوَاهِدٍ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَيَمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَهَمَزَةً، وَالْكَسَائِيَّ
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١)، رَفَعَ (تَكُونُ) عَلَى أَنَّ (أَنْ) مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ،
اسْمُهَا صَمِيرُ الشَّأْنِ الْمَخْدُوفِ.

وَيُعَرَّرُ هَذَا الْإِتْرِيَّاحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ قِرَاءَةُ الْقُرَّاءِ الْآخَرِينَ نَصَبَ
(تَكُونُ) - (أَنْ) مَفْضُولَةٌ عَنْهُ - (لَا).

وَقَبْدَ كَوْنُ (أَنْ) مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِأَنَّ تَكُونُ مَسْتُوقَةٌ بِمَا يُشْبِهُ عَنِ الْيَقِينِ،
وَلِذَلِكَ تَوَهَّمُ أَنَّ (حَسِبَ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلْيَقِينِ لَا لِلشَّكِّ إِذَا عُدَّتْ مُحَقَّقَةٌ مِنَ
الثَّقِيلَةِ، وَلِلشَّكِّ إِذَا عُدَّتْ نَاصَةً لِلْمُصَارِعِ، وَلَعَلَّ حَمْلَ الْآيَةِ عَلَى طَاهِرِهَا يُعَرَّرُ
كَوْنَهَا فِيهِ نَاصَةً لِلْمُصَارِعِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الْقَبْدِ فَإِنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدَ لَا تَخْضَعُ فِيهَا (أَنْ)
لِسُلْطَانِهِ، كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^(٢).

أَرْحُوْ وَأُمَلْ أَنْ تَدُوْ مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
عَلَى أَنَّ (أَنْ) مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ رَفَعَ الْمَعْلَى بَعْدَهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَقُوعِهَا

(١) المائدة ٧١

(٢) نظر السير الحسبي، لدر مصون في علوم الكتاب المكون ٤، ٣٦٥؛ خالد لأدهري، شرح
تنصريح على لتوصيح ١ ٢٥٨

بعد ما ليس بيقيني (أزحو، وآمل)، وهي مسألة جعلت النحاة يُجصعون هذا
الشاهد لسُلطان التأويل

(١) أتت ناصية للمُصارع على أنها أهملت حملاً على (ما) المضدرية؛ لأنها لو
كانت مُحَقَّقة لفصل بينها وبين المُصارع
ومن إهمالها في هذه المسألة قول الشاعر^(١)

يا صاحبي قدت نفسي نفوسكم وحيثما كنتم لقيتم رشد
أن تقراب على أسماء ويحكم مني السلام وألا تُشعرا أحدا
على أن (أن) أهملت حملاً على (ما) المضدرية، وليست مُحَقَّقة من الثقلية؛
لأنها لم تُسبق بفعل يُنبئ عن العلم، واليقين، ولم يفصل بينها وبين المُصارع فاصل
(٢) أتت عند الكوفيين مُحَقَّقة من الثقلية على أن وقوعها موقع (أن) الناصية
شاداً، كوقوع الناصية موقعها، كما في قول جرير^(٢)

نرصى عن الناس إن الناس قد علموا أن لا يُداين من خفيه أحد
على أن القياس رفع (يُداين) كما قيل

ومما أهملت فيه (أن) حملاً على ما مرَّ قول القاسم بن معن^(٣)

إني رعيم يا نوي حقة إن أمنت من الرزاح
أن تهطين بلا قو م يرتعون من الطلاح

(١) انظر السمين الحلي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢ ٤٥، ٤٦٣، ٤٥٦؛ ثعلب، محاسن
الثعلب ٣٢٣، ابن يعيش، شرح المفصل ١٥/٧

(٢) انظر السمين الحلي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢ ٤٥٥، ٤٥٦؛ أبو حيان النحوي،
لسان المحيط ٢ ٢٠٤

(٣) انظر السمين الحلي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢ ٤٦٣، انفراد، معاني انفراد
١ ١٣٦، ابن يعيش، شرح المفصل ٩ ٧

على أن القول فيها في هذا الشاهد كالقول فيها في الشاهد السابق.

وإنما يُحمَلُ على الشُّدُودِ في هذه المسألة قول الشاعر^(١):

علموا أن يؤمّلون فحادوا قتل أن يسألوا بأعظم سؤل

على أن في هذا القول شُدُودٌ أحدهما عدم المضى تيّ (أن) المحققة من
الثقينة، والآخر إهمالها بعد العلم خلا على (ما)، كما مر^(٢).

وإنما يُعدُّ من ذلك قراءة العامة: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، برفع
(يَرْجِعُ) على أن (أَنْ) مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِينَةِ لوقوعها بعد فعل اليقين (يَرَوْنَ)^(٤)

وقراءة أبي حيوة، والشافعي، وأبان نصب هذا الفعل، على أن الرؤيَّة
بصريَّةٌ

ويتبين لنا مما مرَّ أن الشَّحَاةَ لا تُدَّ من أن يُخَصَّصُوا للتأويل، أو التوهم - كلُّ
ما لا يُخَضَّعُ لسلطان ما تَوَصَّلُوا إليه من قواعد.

وإنما يُمكنُ عدُّه من باب الانزياح في هذه المسألة قراءة اني مُجاهِد،
وعباس: ﴿لَيْنٌ أَرَادَ أَنْ يُسَمِّى الرِّضَاعَةَ﴾^(٥)، برفع (يُسَمِّى)، على أن (أَنْ) النَّاصِبَةُ
أُهْمِلَتْ، كما مرَّ، وهو قول البصريين، وأنها المُحَقَّقَةُ مِنَ الثَّقِينَةِ على المذهب
الكوبي^(٦).

ولا يخفى أن الحمل على الانزياح من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ - أولى من التوهم.

(١) نظر لسمن الحسي، اندر المصون في علوم الكتاب لمكون ٤ ٣٦٧

(٢) نظر لسمن الحسي، اندر مصون في علوم الكتاب لمكون ٤ ٣٦٥-٣٧٠

(٣) طه ٨٩

(٤) نظر لسمن الحسي، اندر المصون في علوم الكتاب لمكون ٤ ٣٦٨ ٣٧٠ ٨٠ ٩٠ ٩١

(٥) لقره ٢٣٣

(٦) نظر لسمن الحسي، اندر مصون في علوم الكتاب لمكون ٢ ٤٦٣ ٤٦٤

والتأويل؛ لأن فيه إنباء عن معنى حديث الانبياء إليه، وهجرأ لهذا التوهّم.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِهَا فِي صُحُفِ مُوسَى . . .﴾ ^(١)، على أن (أن) محققة من الثبيلة، وأن المصدر المؤول منها، ومما في خيرها في موضع حرّ على الندل من (ما) في (بها في صُحُفِ مُوسَى)، أو في موضع رفع على خير مبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك أن لا ترر، أو: هو أن لا ترر، أو في موضع نصب بفعل مضمر، والتقدير: أعني أن لا ترر ^(٢)

وليس بمستبعد حل هذه الآية على الانزياح من النصب إلى الرفع على الرغم من أن النصب لم يُقرأ به.

(٤) الانزياح من نصب المعطوف على اسم (إن) إلى رفعه بما يمكن عده من ذلك.

• قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ^(٣)، نصب (وملائكته) عطفاً على اسم (إن)، على أن خرها (يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)، على أن المراد أن الله وملائكته يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ، أو أنه حرّ عن (والملائكة)، وأن حرّ لفظ ابجالة محذوف؛ لأن في الصلاتين تعبيراً، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ . . .﴾ ^(٤)، على أن (وملائكته) معطوفة على فاعل (يُصَلِّي) المستتر وحوماً، وهو عطفت حائز لوجود الفاصل بينهما (عليكم)، أو مستنداً حذف خبره، والتقدير

(١) النجم ٣٦-٣٨

(٢) انظر السمين خلبي، لدر المصوب في علوم الكتب المكون ١٠، ١٠٢، ١٠٣

(٣) الأحراب ٥٦

(٤) الأحراب ٤٣

وملائكته يصلُّونَ، على الرَّعْمِ من أنَّ السُّحابة قد دُكِّروا أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُ
الْحَرِّ الْمَذْلُومِ عَلَيْهِ وَالْحَرِّ الْآخَرِ إِذَا اِحْتَلَفَ مَذْلُومٌ هَذَيْنِ الْحَرَّيْنِ إِذَا صَبَرَ
إِلَى أَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ تُعَايِرُ صَلَاةَ الْمَلَائِكَةِ^(١)

وقراءةُ أَنَسٍ عُبَّاسٍ المَرْوِيَّةُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ (وملائكته) بِالرَّفْعِ،
فِيهَا وَجْهَانِ

(أ) أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنْ) قُلْ دُحُوْهَا

(ب) أَنْ تَكُونَ مُسْتَدَاً خَرَّةً مَحْذُوفٌ، عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ

وَلَعَلَّ فِي حَمْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْإِثْرِيَّاحِ لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَتَوْكِيدِ
الْكَلِمَةِ مُوَصِّعِ الْإِثْرِيَّاحِ هَجْرًا لِلتَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ.

وَيَتَكَيُّ التَّوَلِيدِيُّونَ التَّخْوِيلِيُّونَ الَّذِينَ تَبِعَهُمْ إِبْرَاهِيمُ مُضْطَمًى فِي (إِخْيَاءِ
الشُّخْرِ) عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ (إِنْ) مُسْتَدَاً لَا اسْمَهَا عَلَى أَنَّ
الْمُنْحَةَ حَرَكَةُ اقْتِصَاءٍ اقْتَصَتْهَا طَبِيعَةُ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ (إِنْ) عِنْدَهُمْ عُضْرٌ مِنْ عِمَاصِرِ
التَّخْوِيلِ حَيٌّ بِهِ لِأَجْلِ الْمَعْنَى، وَهُوَ التَّوَكُّيدُ

● قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ
بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمُجُوسَ وَالَّذِينَ
أَسْرَكُوا إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ (وَالصَّابِئِينَ) فِي
هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (إِنْ) فِي اللَّفْظِ، وَالْمَوْصِيعِ.

(١) انظر السمين خلي، الدرر المصونة في علوم الكتاب مكتوب ٩، ١٢٦، ١٤١؛ لقرطبي، تفسير

عربي ١٤، ٢٣٢؛ أبو حنبل النحوي، السحر المحيط ٧/٢٤٨

(٢) لفره ٦٢

(٣) جمع ١٦

ولكن هذا العطف لا يطالبنا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١)، رَفَعَ (وَالصَّابِئُونَ) في قراءة الجُمهُور، وللتَّخَوُّيِّينَ في هذه القراءة تِسْعَةُ أَوَاجِهٍ^(٢).

(١) أَنْ يَكُونَ مُتَدَاً حَذِيفَ حَبْرَةٍ لِدَلَالَةِ حَبْرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ، كَمَا فِي إِنْ رِيدَا وَعَمَرٌ قَائِمٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ رِيدَا قَائِمٌ وَعَمَرُو كَذَلِكَ، وَأَنَّ النِّيَّةَ فِيهَا بَعْدَ الْوَاوِ التَّأْجِيرُ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ. وَيَحْوَزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (إِنَّ) هُوَ الْمَحْدُوفُ، كَمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ بْنِ الْعَحْلَانِ^(٣):

بَحْرٌ بِنَا عَدْنَا وَأَنْتَ بِنَا عِنْدَكَ رَاصٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَبَحْرٌ رَاصٌ، وَأَنْتَ كَذَلِكَ.
وَقَوْلِ صَابِئِ التَّرْهَمِيِّ^(٤):

فَمَنْ يَتُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيْتُ
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَإِنِّي عَرِيْتُ وَقَيَّارٌ بِهَا عَرِيْتُ، عَلَى أَنَّ الْمَحْدُوفَ خَبَرُ
(قَيَّار) مَوْحُودُ اللَّامِ الْمُرْخَلَقَةِ فِي خَبَرِ (إِنَّ)؛ لِثَلَاثِ تَقَعِ هَذِهِ اللَّامُ فِي حَبْرِ الْمُسْتَدِ
لَا وَقُوعِهَا فِيهِ يُعَدُّ مِنْ دَابِ الْقِلَّةِ، وَالصَّرُورَةُ الشَّعْرِيَّةُ.

(١) حاشية ٦٩

(٢) انظر السمين الحسي، ندر المصون في علوم الكتب المكون ٤ ٣٥٣ ٣٦٢؛ الرمخشي، الكشف

١ ٦٣١ ٦٣٢؛ الفر، معاني القرآن ١ ٣١٢؛ الرجاء، معاني القرآن وأعراب ١ ٢٣٧

(٣) انظر السمين الحسي، ندر المصون في علوم الكتب المكون ٢ ٦٠٨ ٤، ٣٥٤

(٤) انظر السمين الحسي، ندر المصون في علوم الكتب المكون ٢ ١٧ ٤، ٣٥٤

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَشِيرِ بْنِ خَارِمٍ^(١)

وَالْأَفْعَلُ مَا بَقِيََا فِي شِقَاقِ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنَا نَعَاةٌ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلِ (أَنْتُمْ) حَالاً مَحَلَّ ضَمِيرِ النَّصْبِ (وَيَاكُمْ)، هَيْكُولُ الْخَبَرِ لَا سَمٍ (إِنَّ)، وَمَا عَظِيفٌ عَلَيْهِ فِي هَذَا الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ وَلِلتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَالشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ وَبِدَّةُ تَكْمُرٍ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الصَّائِنَ يُثَابِتُ عَلَيْهِمْ بَقِيَّةَ صِحَّةِ الْإِيْمَانِ كَمَا ذَكَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ "فَائِدَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الصَّائِنَ يُثَابِتُ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَحَّ مِنْهُمْ الْإِيْمَانُ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، فَمَا الطَّرِيقُ بغيرِهِمْ؟ وَذَلِكَ أَنَّ الصَّائِنَ أَتَى هَؤُلَاءِ الْمَعْدُودِينَ صِلَالاً وَأَشَدَّهُمْ عِتِيّاً، وَمَا سَمُوا صَائِنِينَ إِلَّا أَنْتُمْ صَبَّوْا عَنِ الْأَذْيَانِ كُلِّهَا أَيَّ خَرَحُوا، كَمَا أَنَّ الشَّاعِرَ قَدَّمَ قَوْلَهُ (وَأَنْتُمْ) تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمُحَاطَبِينَ أَوْغَلَ فِي الْوَصْفِ بِالْعِي مِنْ قَوْمِهِ حَيْثُ عَاجَلَ بِهِ قَوْلَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ نَعَاةٌ لئَلَّا يَدْخُلَ قَوْمُهُ فِي الْبَعِي قُلُوبُهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ أَوْغَلَ فِيهِ مِنْهُمْ، وَأَنْتَ قَدَمًا، فَإِنْ قُلْتَ فَلَوْ قِيلَ (وَالصَّائِنِينَ، وَيَاكُمْ) لَكَانَ التَّقْدِيمُ حَاصِلًا، قُلْتَ: لَوْ قِيلَ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّقْدِيمِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا إِرَادَةَ فِيهِ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ مُقَدِّمٌ، وَمُؤَخَّرٌ لِلْمُرَابِ لَا الْقَارِ فِي مَكَائِهِ، وَتَجْرِي هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَحْرِي الْإِعْتِرَاصِ"^(٢)

(٢) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُتَبَدَأِ بَعْدَ (إِنَّ) الَّتِي تُعَدُّ حَرْفَ حَوَابٍ بِمَعْنَى (نَعَمْ)، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (مَنْ أَمَرَ) حَرٌّ لِلْمُبْتَدَأِ، وَمَا عَظِيفٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ

(١) انظر اسمين حسبي، سر مصور في علوم الكتاب المكتوب ٤: ٢٧٦، اس بعشر، شرح الفصل ٨ ٦٩
(٢) الرمحشري، لكشاف ١: ٦٣٢، وانظر اسمين حسبي، الدر مصور في علوم الكتاب المكتوب
٤ ٣٥٤ ٣٥٥

السُّؤال الذي جاءتْ (إِنْ) جواباً عنه مُقَدَّرٌ.

(٣) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (هَادُوا)، وَهُوَ وَائِ الْحِثَّاعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ زَدَهُ الصَّرَاءُ^(١)، وَالرَّجَّاحُ^(٢)؛ لِأَنَّ فِيهِ مُشَارَكَةَ الصَّابِئِ لِيَهُودِيٍّ فِي الْيَهُودِيَّةِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ يَهُودِيٍّ، وَعَطُفَ الطَّاهِرِ عَلَى الصَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي فِي مَحَلِّ زَفْعٍ دُونَ تَأْكِيدِهِ، وَهُوَ عَطُفٌ لَمْ يُقَيِّدْهُ الْكَسَائِيُّ بِإِعَادَةِ الصَّمِيرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُفَصِّلاً، وَتَوَكُّيداً

(٤) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ (إِنْ) قَبْلَ دُحُوها، وَفِي هَذَا الْعَطْفِ أَزْنَعُهُ مَذَاهِبُ لِلُّحَةِ

أ المنعُ مُطْلَقاً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النَّحَاةِ.

ب الجَوَازُ يَقِيدُ دَكْرَ الْحَرِّ قَبْلَ دَكْرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ

ج الحَوَازُ يَقِيدُ كَوْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا لَا تَطْهَرُ عَلَى أَحَرِّهِ عِلَامَةُ النَّصْبِ لَزَوَالِ الْمُحَالَمَةِ النَّفْطِيَّةِ، كَمَا فِي: إِنَّكَ وَزَيْدٌ دَاهِبٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الصَّرَاءِ

د الجَوَازُ مُطْلَقاً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ، كَمَا مَرَّ، وَكَمَا فِي: إِنَّكَ وَزَيْدٌ دَاهِبٌ، وَإِنْ زَيْدٌ وَعَمَرٌ دَاهِبَانِ

(٥) أَنْ يَكُونَ مُتَّداً حَبْرُهُ (مِنْ أَمْرٍ .) عَلَى أَنَّ حَرَّ (إِنْ) مَحْذُوفٌ، وَهُوَ قَوْلُ هِشَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

(٦) أَنْ يَكُونَ مُتَّداً حُذِفَ حَبْرُهُ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْوَى بِهِ التَّأْخِيرُ

(٧) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمٍ (إِنْ) لَمَطّاً عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةِ نَسِي الْحَرْثِ،

(١) انظر معاني نقر ١ ٣١٢

(٢) انظر معاني نقر ١ ٢١٣

وغيرهم بمن يُلزمون المثني الألف في الأوصاع الإعرابية الثلاثة، كما في:
رَأَيْتُ الرِّيدَابَ، ومررت بالزَّيْدَانِ، وقيل: إنَّ هذا الوجه فاسدٌ، وضعيفٌ.

(٨) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمٍ (إِنَّ) لَفْظًا عَلَى أَنَّ عِلَامَةً نَصْبِهِ فَتُحَقِّقُ التَّوْبِ الَّتِي
هِيَ حَرْفُ الإِعْرَابِ، كَمَا فِي الزَّيْتُونِ، وَأَضْرَابِهَا، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
مَحْضُورَةٌ فِي الْبَاءِ دُونَ الْوَاوِ.

(٩) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمٍ (إِنَّ)؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا لَمْ يَطْهَرِ فِيهِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، عَلَى أَنَّ
هَذَا الْمَعْطُوفَ بَقِيَ عَلَى رَفْعِهِ

ولعلَّ في الالتجاءِ إلى الانزياحِ من النصبِ إلى الرَّفْعِ تَحْصُصٌ مِنْ خِلِ
الْقُرْآنِ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّوَهُّمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الطَّاهِرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
هَذَاكَ مُخَوِّجًا، أَوْ دَاعٍ فَضْلًا عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي دَكَرَهُ الرَّغْشَرِيُّ فِي (الْكَشَافِ):
مَنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّائِبِينَ لَيَسُوا كَالْآخِرِينَ الْمَذْكُورِينَ، وَهُوَ مَعْنَى يُوجِبُ
الانزياحَ، وَالْقَطْعَ اللَّذِينَ يَفْرَضُ سُلْطَانُهُمَا عَلَى الْقَارِئِ، أَوْ السَّمْعِ لِدَفْكَرٍ فِي
سِرِّ هَذِهِ الْمُحَالَفَةِ، وَهُوَ تَفَكُّرٌ يُبَيِّنُ عَنْ تَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعَ الانزياحِ،
فَيَكُونُ هَذَا الْاسْمُ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمٍ (إِنَّ)، وَمَنْعٌ مِنْ طُهُورِ الْفَتْحَةِ حَرَكَةُ
الانزياحِ الإِعْرَابِيِّ

ولعلَّ مَا يُعَرَّرُ هَذَا الانزياحَ دُونَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّوَهُّمِ قِرَاءَةُ
أَبِي وَكَعْبٍ، وَ عُمَانٍ مِنْ عَقَانٍ، وَعَدَائِشَةٍ، وَالْجَحْدَرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ حُبَيْرٍ،
وغيرهم: (وَالصَّائِبِينَ) بِالْيَاءِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ مُخَالَفَتِهَا لِحِطِّ الْمُضَحَفِ

• قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: وَأُذَانٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ

بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...^(١)، يَرْفَعُ (وَرَسُولُهُ)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ^(٢).

(١) أَنَّهُ مُتَّدًا حَرَّةً مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنْهُمْ

(٢) أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي الْحَقِيرِ

(٣) أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (إِنَّ).

وَلَعَلَّ الْاِلْتِجَاءَ إِلَى الْاَنْزِيَا حِ يُحْلُصُنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، وَهُوَ اَلْتَّحَاءُ تُعَرَّرُهُ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عَمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ (وَرَسُولُهُ) عَطْفًا عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ اسْمِ (أَنَّ)، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَقِيلَ إِنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدُ أُخْرَى تُعَزِّزُ هَذَا الْاَنْزِيَا حِ.

● قَوْلُ الْعَرَبِ، كَمَا يُفْهَمُ إِنَّكَ وَزَيْدٌ دَاهِبَانِ.

● قَوْلُ ضَابِيٍّ الْبُرْجُمِيِّ، كَمَا مَرَّ^(٣).

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلِإِنِّي وَقِيَّارُهَا لَغَرِيبُ

عَلَى أَنَّ (قِيَّارُ) مَعْطُوفٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، اسْمِ (إِنَّ).

● قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

يَا لَيْتَنَا وَهُمْ نَحْلُو بِمِرْلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

(١) التوبة ٣

(٢) نظر السمين الحلبي، لدر تصور في علوم الكتب المكون ٦ ٧، أبو حنبل، الحوي، البحر
مخط ٥ ٦، بن عطية، تفسير ابن عطية ٨ ١٣١

(٣) نظر السمين الحسي، لدر المصوب في علوم الكتب المكون ٤ ٣٥٨

(٤) نظر سمين حسي، لدر المصوب في علوم نكتات المكون ٤ ٣٥٨؛ الفراء، معاني لفر

عَلَى أَنَّ (وَهُمَا) مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (لَيْتَ)، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمَيْنِ.

● قَوْلُ حَرَامِ الْعُودِ^(١):

يَا لَيْتِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

عَلَى أَنَّ (أَنْتِ) ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَّفَصِّلِ عَظِيفٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ اسْمِ (إِنَّ)

● قَوْلُ شُرَيْحِ بْنِ حَارِمٍ^(٢):

وَالْأَفَاعِلُ مَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقٍ

عَلَى أَنَّ (أَنْتُمْ) ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَّفَصِّلِ عَظِيفٌ عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمَيْنِ اسْمِ (إِنَّ)

(٥) الْإِنْزِيَاخُ مِنْ نَصْبٍ نَعَتْ اسْمِ (إِنَّ) إِلَى رَفْعِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُشَائِيِّ:

يَمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَاقِمَ

الْغُيُوبِ﴾^(٣)، بِرَفْعِ (عَلَامُ الْغُيُوبِ)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوْجُهُ مِنْهَا^(٤)

(١) أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا لِلْمُبْتَدَأِ (هُوَ).

(٢) أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ

(٣) أَنْ يَكُونَ تَذْلَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِي فِي (يَقْذِفُ).

(٤) أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَاعِلِ (يَقْذِفُ) الْمُسْتَرِي عَلَى مَذْهَبِ الْكُشَائِيِّ.

(٥) أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَحَلِّ (إِنَّ) وَاسْمِهَا.

(١) انظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي، ٤: ٣٧٦، اس يعش، شرح المفصل ٨ ٦٩

(٢) انظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي، ٤: ٢٧٦

(٣) سبأ ٤٨

(٤) انظر السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي، ٩: ٢٠١، انز محشري، الكشف

٣/ ٢٩٥؛ أبو حنبل اسحوي، لبحر منقط ٧/ ٢٩٢

(٦) أَنْ يَكُونُ نَعْتًا لِاسْمٍ (إِنَّ)، وَهُوَ يَأْتِي الْمُتَكَلِّمَ عَلَى الْمَحَلِّ^(١).

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ كَوْنُهُ نَعْتًا لِاسْمٍ (إِنَّ)، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ كَوْنِهِ هَذَا
الِدَلِيلِ مُشْتَقًّا قِرَاءَةً رِيْدَ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِالنَّصْبِ،
وَقِيلَ إِنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْمَذْحِ.

أَوَّلًا تَكْمِي هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنْ تَكُونَ نَعْتًا يُعَرَّرُ الْإِزْيَاحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ
لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَتَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مُوَضِّعِ الْإِزْيَاحِ.

• قَوْلُ الْعَرَبِ إِنَّهُمْ أَهْمَعُونَ دَاهِبُونَ؛ حَطًّا بِسَيِّئِهِ هَذَا الْقَوْلُ "وَأَعْلَمُ أَنَّ
نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَهْمَعُونَ دَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَرِيْدُ
دَاهِبٍ، وَدَلِيلُكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ، كَمَا قَالَ:

وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ حَائِبًا

عَلَى مَا ذَكَرْتُ"^(٢)

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ أَبِي الرِّكَاتِ الْأَسَدِيِّ: "وَأَمَّا مَا خَكَوْهُ عَنْ نَعْصِ
الْعَرَبِ إِنَّكَ وَرِيْدُ دَاهِبٍ، فَقَدْ ذَكَرَ سَيِّئِيهِ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ نَعْصِ الْعَرَبِ، وَهَذَا
لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَلَطِ فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ
كَلَامِهِ، كَمَا قَالُوا مَا أَغْفَلَهُ عَلَيْكَ شَيْئٌ..."^(٣)

وَقِيلَ: إِنَّ النَّاسَ أَحْذُوا عَلَى سَيِّئِيهِ فِي تَعْلِيْقِهِ الْعَرَبِ: "وَأَحَدُ النَّاسِ
عَنْهُ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَلَطَ أَهْلُ اللَّسَانِ وَهُمْ الْوَاصِعُونَ، أَوْ الْمُتَلَقُّونَ مِنْ

(١) نَظَرَ سَمِينُ الْخَلْبِي، لَدَى الْمَصْنُوعِ فِي عَصَمِ الْكِتَابِ مَكُونِ ٩، ٢٠١، ٤، ٣٥٨، مَرْحَشَرِي

٣/٢٩٥، الْمَرْطَبِي، نَفْسُهُ لِقَرْطَبِي ١٤، ٣١٣، أَمَ حَادٍ، سَحَوِي، سَحَرِ الْمَحِيطِ ٧، ٩٢

(٢) سَيِّئِيهِ، نَكْتَابُ ٢، ١٥٥

(٣) أَمَ لَمْ كَبِ الْأَسَدِي، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ١، ١٩١

الواضيع، وأُجِيبَ بِأَتَمِّهِم بِالنُّسْخَةِ إِلَى عَامَّةِ الْعَرَبِ غَالِطُونَ^(١).

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ قَوْلَ أَبِي التَّرَكَاتِ الْأَسَّارِيِّ يُؤَكِّدُ أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ مَقْصُودٌ؛
لأنَّ الْعَرَبِيَّ الْوَاصِعَ، أَوْ الْمُتَلَقِّيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى سَلِيْقَتِهِ، وَسَجِيَّتِهِ فِي الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ
مَهْوٌ قَاصِدٌ زَاعِمٌ فِي الْأَنْزِيَّاحِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْأَنْزِيَّاحِ بِجَدْبِ الْإِنْشَاءِ
إِلَيْهَا بِالْحَالَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَبْدَلَ (أَحْمَعُونَ) بِ(أَحْمَعِينَ) فِي هَذَا الْقَوْلِ
الَّذِي وَصَمَ بِالْعَلَطِ

(٦) الْأَنْزِيَّاحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى الْخَفَرِ:
يَمَّا يُمَكِّنُ عَدُوَّ مِنْ ذَلِكَ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأُولَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي (طَاعَةً)
خُفَّةً أَوْحِيَةً^(٣):

أ - أَنْ تَكُونَ حَرًّا (فَأُولَى)

ب - أَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ (سُورَةٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً
مُحْكَمَةً﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْوَحْيِ بُعْدًا لِكثْرَةِ الْفَوَاصِلِ.

ج - أَنْ تَكُونَ مُتَبَدِّلاً خَيْرُهُ مَحْدُوفٌ عَلَى أَنَّ مُسَوِّعَ الْإِتْدَاءِ هـ عَطْفُ (قَوْلٌ
مَعْرُوفٌ) عَلَيْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ.

د - أَنْ تَكُونَ حَرًّا مُتَبَدِّلاً مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَمْراً طَاعَةً

هـ - أَنْ تَكُونَ مُتَبَدِّلاً حَرًّا شَبَهُ الْحُمْلَةِ (لَهُمْ)

(١) لِسَمِيحِ الْحَسَنِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٤ ٣٥٨

(٢) مُحَمَّدٌ ٢٠-٢١

(٣) انْظُرْ اسْمِيْنَ الْحَسَنِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٩ ٧٠٠؛ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيُّ،

مَشْكَلُ إِعْرَابِ الْفَرَاسِ ٢ ٣٠٨

(٤) مُحَمَّدٌ ٢٠

وقد عُدَّ النُّحاةُ ^(١) (طاعةً) من بابِ المبتدأ المحذوفِ وخوباً؛ لأنَّه أُحْبِرَ عنه بمصدرٍ مرفُوعٍ جيءَ به بدلاً من اللفظِ بفعله كما في قولِ العربِ: سَمِعُ وطاعةً، على أنَّ الأصلَ المتوهمَ: أَسْمَعُ سَمْعاً، وأُطِيعُ طاعةً، على أنَّ الفعلَ حُذِفَ اكتفاءً بدلالةِ مصدره عليه، ثُمَّ عُدِلَ إلى الرُّفْعِ للإنباءِ عن الدَّوامِ، وهذه الدَّلالةُ تَنَدَّى مِنْ حَعْلِ الجملةِ الفِعْلِيَّةِ اسْمِيَّةً، على أنَّ الاسْمِيَّةَ أدلُّ على الثُّبوتِ والدَّوامِ مِنَ المَعْلِيَّةِ؛ ولذلك أَوْجِئُوا حَذْفَ المبتدأِ حملاً على إعطاءِ الفرعِ حُكْمَ الأصلِ الذي يَكُونُ فيه المَصْدَرُ مَنْصُوباً أغنى عن دَكْرِ الفِعْلِ العَامِلِ فيه، على أنَّ هذا الفعلَ حُذِفَ وَجوباً

وبعدُ فإنَّ السَّيْرَ فِي فَلَكِ تَوَهُمِ النُّحَاةِ فِي هذهِ المسألةِ يَفْرِضُ عَيْنَا أَنْ نَلْجَأَ إلى حَلِّ ما عُدَّ شاهداً مِنْهَا على الانزِياعِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرُّفْعِ لتحقيقِ إفادةِ الدَّوامِ، كما قِيلَ فَضْلاً عن حَذْبِ الانبَاءِ إلى هذهِ الكلمةِ مَوْضِعَ الانزِياعِ الَّذِي يُفْضِي إلى توكيدها، فلا مَحْجُوزٌ إلى تَوَهُمِ كَوْنِهَا مَرْفُوعَةً؛ لأنَّهَا كما مرَّ مَنْصُوبَةٌ على المَصْدَرِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الفَتْحَةِ خَرَكَةُ الانزِياعِ وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢):

وقالَتْ حَنانٌ ما أَتَى بِكَ ههنا أَذْوَ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عارِفٌ
على أنَّ الأصلَ: أَثْمَنُ عَلَيْكَ حَناناً، ثُمَّ حُذِفَ الفِعْلُ، وهو حَذْفٌ صَيْرٌ بَعْدَهُ إلى رَفْعِ هذا المَصْدَرِ للدَّلالةِ على الدَّوامِ والثُّبوتِ، كما مرَّ.
وقَوْلُ الرَّاجِزِ:

شَكَا إِلَيَّ حَيْلي طُولَ الشَّرَى صَرٌّ جَيْلٌ فَكَلالٌ مُتَلَى

(١) نظر ليسان، حاشية النصب على شرح الأشموني ٢ ٢٢١

(٢) نظر ليسان، حاشية النصب على شرح الأشموني ١ ٢٢١

وَمَا حَاءَ فِيهِ هَذَا الْمَصْدَرُ مَنْصُوباً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَدِيدًا﴾^(١)

(٧) الانزياح من نصب الاسم المستثنى في الكلام التام المثبت إلى الرفع:

يَمَّا يُمَكِّنُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ:

• قراءة حجاج بن حُنَيْشٍ: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾^(٢) رَفَعَ (إِبْلِيسَ)،

وقراءة أَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي مَسْعُودٍ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ﴾^(٣)، وقراءة

أَبِي، وَالْأَعْمَشِ، وَعَدَدُ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ: ﴿فَسِرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(٤).

• قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَاقِقٌ إِلَّا

الْمُجَاهِرُونَ»"^(٥).

• قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

لَيْدِمِ صَائِعٍ نَعِيبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّامِ وَالِدَبُورُ

• قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: "أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ"^(٧).

• من الأمثلة التي ذكرها سيونيه: لأَفْعَلَنْ كَذَا، وكَذَا إِلَّا جُلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ

كَذَا، وكَذَا. "^(٨)

وما مَرَّ مِنْ مَرْفُوعَاتٍ بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ التَّامِ الْمُثَبَّتِ يُحْمَلُ عِنْدَ

(١) البدر ٥

(٢) البدر ٣٤

(٣) البدر ٨٣

(٤) البدر ٢٤٩

(٥) نظر ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحیح لشكلات الخامع، الصحيح ٤٤٢؛ بن الأثر، النهيه في عرب الحديث، ولأثر ١ ٣٢١

(٦) نظر ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحیح لشكلات الخامع، الصحيح ٤٣

(٧) نظر ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحیح لشكلات الخامع، الصحيح ٤١

(٨) سيونيه، الكتب ٢ ٣٤٢

السُّحَاة عَلَى مَا يَأْتِي.

(١) عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَذْكُورُ الْحَبَرِ، أَوْ مَحْدُودُهُ.

(٢) عَلَى أَنَّ (إِلَّا)، وَمَا بَعْدَهَا بَعْتُ لِلْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

(٣) عَلَى أَنَّهُ تَدَلُّ مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ.

(٤) عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ.

(٥) عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) عِنْدَهُمْ حَرْفٌ عَطْفٌ يَقِيدُ أَنْ يَكُونَ الْحَبَرُ غَيْرَ مَذْكُورٍ.

(٦) أَنَّ الْكَلَامَ الْمُشْتَبَهَ يُتَوَهَّمُ فِيهِ النَّهْيُ، وَهُوَ تَوَهَّمٌ يُصَيِّرُ الِاسْتِثْنَاءَ تَامًا مَقْبُولًا.

وَيُحْمَلُ الْمَحْرُورُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، أَوْ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، أَوْ النَّعْتِ مَعَ (إِلَّا) لِلْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، أَوْ الْعَطْفِ عَلَيْهِ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الرَّفْعَ، أَوْ الْحَرْفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ قَضَاهُ، وَرَعِبَ فِيهِ، لِيَحْذِبَ انْتِبَاهَ السَّامِعِ، أَوْ السَّامِعِينَ إِلَيْهِ، لِيَتَحَقَّقَ تَوْكِيدُهُ، وَمَجْوَرِيَّتُهُ، عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ الْأَصِيلَةَ قَدْ مَعَ مِنْ طُهُورِهَا حَرَكَةُ انْفِرَاحِ لِسَانِ الْمُتَكَلِّمِ لِلْإِنْبَاءِ عَنْ هَذِهِ الْمَجْوَرِيَّةِ.

وَلِيَكْتَمِلَ الْحَدِيثُ عَنْ أَسْلُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ رَأَيْتُ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنْ نَعْصِ الْمَسَائِلِ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ يُمَكِّنُ أَنْ تَدُورَ فِي فِلَكِ الْإِنْفِرَاحِ.

● قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(١)، غُوبِرَ بَيْنَ تَمْيِيزِ الْعَدَدَيْنِ (أَلْفَ سَنَةٍ)، وَ(خَمْسِينَ)، إِذْ جَاءَ الْأَوَّلُ بِلَفْظِ السَّنَةِ، وَالثَّانِي بِلَفْظِ الْعَامِ؛ لِأَنَّ تَكَرُّرَ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ حَقِيقٌ بِالِاحْتِسَابِ فِي الْبَلَاغَةِ إِذَا حَاءَ

(١) لِعَنَكُوتِ ١٤

لأجل التَّصْحِيحِ، أو التَّهْوِيلِ، وغيرهما مما يَقْصِدُهُ المتكَلِّمُ، كما ذكر
الرحمشرقي^(١)، وَقِيلَ إِنَّ الحُمْسِينَ خُصَّ بلفظ العام؛ لأنَّ العرب تُعَبِّرُ عن
الخُصِّ بالعام، وعن الحُذْبِ بالسنة.

ويظهر لي أنَّ هذا الانزياح مقصودٌ مُرادٌ للإِنشاء عن ذلك المعنى.

- له على مئة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة. رَفَعُ (عَشْرُونَ) ما نَعَدَ (إِلَّا)
يُؤَدِّي إلى عدم إخراجها من المُسْتَشَى منه (مِئَةً)؛ لأنَّ (إِلَّا) في هذا المِثَالِ
بمعنى (عِز)، فَتَكُونُ هي وما بعدها صِفَةً لما قَبْلُهَا (مِئَةً) على أنَّ المرادَ له
عِز مِئَةً عِزَّ عَشْرِينَ، وَيَكُونُ الباقي في هذا المِثَالِ خَمْسَةً وَتِسْعِينَ (٩٥)، أو
خَمْسَةً وَثَمَانِينَ (٨٥) على حَسَبِ الوسائل الثلاث في هذه المسألة:

(١) العِشْرُونَ لَا تُسْقَطُ من المُسْتَشَى منه، كما مرَّ

(٢) الأعدادُ المردِّيةُ تُجْمَعُ ثم تُطْرَحُ منها الأعدادُ الرُّوحِيَّةُ: [مئة + ٥] - ١٠ = ٩٥

(٣) يُطْرَحُ المُسْتَشَى الأَجِيزُ من الَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ يَطْرَحُ الباقي من المُسْتَشَى منه

$$\text{مئة} (١٠٠) = (٥ + ٩٥)$$

(٤) تُجْمَعُ المُسْتَشَيَاتُ نَعْدَ (إِلَّا) ثُمَّ تُطْرَحُ من المُسْتَشَى مِئَةُ ١٠٠ - (٥ + ١٠) = ٨٥.

وذكرَ مُحَقِّقُ كتاب (المساعد على تَسْهِيلِ الموائد)^(٢) أنَّ الباقي خَمْسَةً

وَسَعُونَ اتِّكَاءً على التَّصْحِيحِ في هامش المَخْطُوطَةِ، على الرَّعْمِ من أنَّ المُشْتَى في

الْمِثْلِ خَمْسَةً وَتِسْعُونَ (٩٥)، وهو الصَّحِيحُ، كما مرَّ.

- العَطْفُ على المُسْتَشَى المَنْصُوبِ المُقَدَّمِ على المُسْتَشَى منه، مُخَدَّدُ حَرَكَةُ

(١) بَطْرَ لِسَمِ الخِصِّي، اسرِ مَصُونٍ فِي عِوَمِ الْكِتَابِ مَكُونٍ ٩ ١٣، نَكْشَافُ ٣/ ٢٠٠

(٢) بَطْرَ ١ ٥٧٨

المعطوف الإعرابيُّ على حسب ما يأتي.

(١) وُحُوْتُ نَصْبِهِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ قَامَ
إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا الْقَوْمَ

(٢) حَوَازُ النَّصْبِ، وَالرَّفْعُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ مُؤَخَّرًا فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ عَنْ
الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، كَمَا فِي قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمَ وَعَمْرُو، وَعَمْرًا، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ
أَوَّلَى عِنْدَ النُّحَاةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى نَوْهِمْ كَوْنِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَثَالِ لَمْ
يَقُمْ زَيْدٌ، وَلِذَلِكَ عُطِفَ الْمَرْفُوعُ عَلَى (زَيْدٍ) فِي هَذَا التَّوْهُمِ.

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ الرَّفْعَ يَعُودُ إِلَى الرَّعْنَةِ فِي تَحْقِيقِ الْإِنْزِيَاكِ، أَوْ اسْتِدَالِ
الصُّمَّةِ بِالْمُتَحَدِّثِ الْإِنْشَاءِ إِلَى اللَّفْظَةِ الْبَحْوَريَّةِ فِي هَذَا الْأُسْلُوبِ، وَهِيَ
الْمَعْطُوفُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْمَعْطُوفِ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي الْحَرَكَةِ
الْإِعْرَابِيَّةِ إِذَا لَمْ يُنَوِّ الْقَطْعُ، أَوْ الْاسْتِشَافُ.

• مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ يُفْهَمُ مِمَّا فِي كِتَابِ سَيَوْنِيهِ^(١) أَنَّ نَعَصَ الْعَرَبِ يُجَدِّثُ
قَلْبًا إِعْرَابِيًّا فِي أُسْلُوبِ الْإِسْتِشَاءِ، وَهُوَ قُلْتُ يَكْمُنُ فِي تَضْيِيرِ النَّاعِ، وَهُوَ
الْمُسْتَشْنَى مَشْوَعًا، وَتَضْيِيرِ الْمَشْوَعِ، وَهُوَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ تَدْعَا "وَحَدَّثْنَا
يُونُسُ أَنَّ نَعَصَ الْعَرَبِ - الْمَوْثُوقِ بِهِمْ يَقُولُونَ. مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ،
فَيَجْعَلُونَ أَحَدًا بَدَلًا، كَمَا قَالُوا مَرَزْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدًا، فَجَعَلُوهُ بَدَلًا، وَإِنْ
شِئْتُ قُلْتُ مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ لِي أَبُوكَ صَدِيقًا، كَمَا قُلْتَ
مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا، حَيْثُ جَعَلْتَهُ مِثْلًا: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أُنَيْكَ حَيْرًا
مِنْهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ الْكَلْحَةُ الشَّعْلِيُّ

(١) البصر ٢ ٣٣٧ ٣٣٨

[أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمُقْطَعِ اللَّوِي] وَلَا أَمَرَ لِلْمَعْصِيِ إِلَّا مُصِيعَا
كَأَنَّهُ قَالَ لِلْمَعْصِيِ أَمْرٌ مُصِيعٌ، كَمَا جَارَ: فِيهَا رَحُلٌ قَائِمًا، وَهَذَا قَوْلُ
الْحَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ، لَا أَخَذَ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا^(١)، عَلَى أَنَّ
(أَبُوكَ) فِي هَذَا الْمَثَلِ مَتَّوْعٌ (مُتَدَلٌّ مِنْهُ)، وَأَنْ (أَخَذَ) تَابِعٌ (بَدَلٌ).

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢) أَنَّهُ لَا يُمَكِّرُ حَعْلٌ (أَخَذَ) فِي هَذَا الْمَثَلِ بَدَلًا مِنْ
(أَبُوكَ) وَخَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَعَلَ كَذَلِكَ لَأَدَّى إِلَى اسْتِعْمَالِ (أَخَذَ) فِي الْإِيجَابِ،
وَلَدَلِكِ حَعْلُهُ بَدَلًا مِنْ (أَبُوكَ)، وَ(إِلَّا)، عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ نَدَلَ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ،
فَيَكُونُ قَوْلُكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَخَذَ - فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ، مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَخَذَ.

وَذَكَرَ ابْنُ الصَّائِعِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي اللَّغَةِ أَنَّ يُنْصَبُ الْمُسْتَشْنَى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى
الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَهُوَ عَبْدُ ابْنِ عُصْفُورٍ مِنْ بَابِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ
لُغِيَّةٌ صَعِيفَةٌ.

وَيَتَدَلَّى لِي أَنَّ مَا ذَكَرَهُ سَبْيُوهِ يُمَكِّرُ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَتَّبِعُهُ
وَرَعْنَتُهُ فِي هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، أَوْ فِي انْتِزَاحِ لِسَانِهِ عَنِ الْمَشْهُورِ الشَّائِعِ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى
مِنْ حِلَالِ حَدَثِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى مَوْطِنِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، كَمَا فِي: حَرَقَ الثَّوْبُ الْمَسَارَ،
وَكَسَرَ الرَّجَاحُ الْحَجَرَ، وَأَصْرَاهِمَا، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ تَكْمُرُ فِي تَقْدِيمِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى
الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ دُونَ نَصْبِهِ لِتَحْقِيقِ أَمْرِ اللَّسْرِ بَيْنَهُمَا.

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي تَضْيِيزِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مُسْتَشْنَى، وَالْمُسْتَشْنَى مُسْتَشْنَى
مِنْهُ قَاصِدًا، وَرَاعِيًا فِي هَذَا الْقَلْبِ لِحُذْبِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى مَوْطِنِ هَذَا الْقَلْبِ، عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ اسْتِعْمَالِ (أَخَذَ) فِي الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) فِي الْكَلَامِ الْمَنْفِي

(١) سَبْيُوهِ، الْكِتَابُ ٢ ٣٣٧-٣٣٨

(٢) ابْنُ عَقِيلٍ، مَسَاعِدُ عَلَى سَهْلٍ لِهَوَانِدٍ ١ ٥٦٧، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، رِشَافُ لَهْرَبِ ٢ ٣٠٧

مُوحٍ، كما في قولك ما حاء القوم إلا عبي، أو علياً، على أن المعنى حاء عبي،
وهي مخالفة منوية، ومرادة.

ولا يصح استثناء (أحد) من (أنوك)، لأنه لا يستعمل على جماعة ليخرج
منه المستثنى إلا إذا توهم بأن هالك مضافاً محذوفاً، والتقدير: ما لي إلا قوم
أيك أحد

ويمكن أن يُحمَل هذا القول على أن المراد التقليل من شأن (أنوك)،
ولخط من قدره، لأن غيره أياً كان أفضل منه في هذه المشكلة
ويمكن أن يتوهم أن الأصل ما لي أحد إلا أنوك، على أن المتكلم نسي،
أو تناسى أنه قد ذكر المستثنى منه قبل (إلا)، فتابع كلامه بذكر ما قد نسيه، أو
تناساه، وهو (أحد)

(٨) وفي العربية شواهد أخرى حدث فيها انزياح من النصب إلى الرفع، منها
• قراءة قوله تعالى ﴿وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم﴾، رفع
(حطة)، ونصبها، على أن الرفع على خبر مبتدأ محذوف، والتقدير أمر
حطة، أو. مسألنا حطة، وأن النصب على المفعول المطلق المحذوف عاينته،
والتقدير: خط عا ذنوبنا حطة.

وذكر الزمخشري^(٢) أن الأصل النصب على تقدير: خط عا ذنوبنا حطة،
ولكنها رفعت لتعطي معنى الثبوت، كما في قول الشاعر^(٣)

(١) انبقره ٥٨

(٢) انظر لكشاف ١ ٢٨٣؛ وانظر السمين الحلبي، در المصوب في علوم الكتاب المكنون ١ ٣٧٣،

أو حيد لحوي، البحر المحيط ١ ٢٢٢؛ ان عطفه، تفسير ابن عطية ١ ٢٨٢

(٣) انظر الزمخشري، انكشاف ١ ٢٨٣؛ لسمين الحلبي، در مصوب في علوم الكتاب المكنون

١ ٣٧٣

شَكَا إِلَى خَلِي طَوَّلَ السَّرَى صَبْرٌ حَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى
 عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: صَبْرًا عَلَى، وَيَكُونُ (صَبْرًا) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ،
 وَالتَّقْدِيرُ: اضْرَبْ صَبْرًا

وَذَهَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١) إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحِكَايَةِ، عَلَى أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ
 مَنْصُوبَةٌ، وَمَنْعَ مِنْ طُهُورِ حَرَكَةِ النَّصْبِ حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَمَرُوا أَنْ
 يَقُولُوا مَا مَرْفُوعَةٌ.

وَيُمْكِنُ إِنْصَاعُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِسُلْطَانِ الْأَنْزِيَاخِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ، وَقَدْ
 يُنَوِّهُهُمْ أَنَّ الْأَنْزِيَاخَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ
 أَكْثَرُ ثَنًا.

• قِرَاءَةُ الشُّدُودِ: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾^(٢)، رَفْعِ
 (الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ) وَنَصْبِ (حُسْبَانًا) عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ مَحذُوفٌ
 تَقْدِيرًا: وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ يَجْعُولَانِ حُسْبَانًا، أَوْ مَحْلُوقَانِ حُسْبَانًا.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْأَصْلَ النَّصْبُ كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْحَمْهُورِ عَطْفًا عَلَى (اللَّيْلِ
 سَكْنًا)، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ الْأَنْزِيَاخُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَتَيْنِ مَوْضِعِ
 الْأَنْزِيَاخِ، وَلَعَلَّ مَا يُعْرَزُ ذَلِكَ تَقَاءً (حُسْبَانًا) مَنْصُوبَةً عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مِنْ
 حَقِّهَا الرَّفْعُ أَيْضًا^(٣).

• قِرَاءَةُ أَبِي حَيَوَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَقْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّائِي أَتَيْتَ

(١) انظر تفسير ابن عطية، تفسير ابن عطية ١ ٢٨٥

(٢) لأندلس ٩٦

(٣) انظر تسمين الحمي، بدر المصنوع، في علوم نكتات، مكتوب ٥ ٦٣، أبو محشري، انكشف ٢ ٣٨

أبو حنبل نسحي، البحر المحيط ٤ ١٨٧، حاشية الشهاب، على تفسير لبيصوي

١٠١ ٤

أُجُوزُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ
وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ
نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ. ^(١) رَفَعَ (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً) عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ مَحْدُوفٌ
تَقْدِيرُهُ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَخْلَلْنَا هَآلِكَ.

وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ بِالنَّصْبِ (وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً)، عِطْفًا عَلَى مَفْعُولِ (أَخْلَلْنَا)
وَيَتَنَدَّى لِي أَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي حَيَّوَةَ انْبِرَاحًا مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ لِتَوْكِيدِ
الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الانْبِرَاحِ

• قِرَاءَةُ غَيْرِ الْأَخْوَيْنِ ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثُمِئَةِ سِنِينَ﴾ ^(٢)، بِتَنْوِينِ (مِئَةٍ)
عَلَى أَنَّ (سِنِينَ) بَدَلٌ مِنْ (ثَلَاثَ)، وَقِيلَ إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْ (مِئَةٍ) ^(٣)

وَقِرَاءَةُ الصَّحَاحِ (سِنُونَ) دَالَوِ بِمَحْمُولَةٍ عِنْدَ السُّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ
مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ. هِيَ سِنُونَ، وَلَا تُخَوِّحُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ فِي إِخْصَاعِهَا
لِسُلْطَانِ الانْبِرَاحِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ تَخَلُّصًا مِنْهُ، وَتَوْكِيدًا لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، كَمَا
مَرَّ.

(١) لأحزاب ٥٠

(٢) لأحزاب ٢٥

(٣) نظر لاسمير الحسبي، بدر المصنوع في علوم الكتاب المكي ٧ / ٤٧٠ ٤٧١؛ أبو حيان السحوي،

سحر المحط ٦ ١١٧؛ الرمحشري، الكشف ٢ ٤٨١

الانزِيَّاحُ وَالْجَرُّ الْجَوَارِيُّ

وَمَا يُمَكِّنُ عَدُوَّكَ مِنْ ذَلِكَ.

- قراءةُ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ، ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.. أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١)، بحرٌ (وَرَسُولِهِ)، وهي قراءةٌ فيها وخهان^(٢)
أ - أَنَّهُ مُقْسَمٌ بِهِ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ حَرْفُ قَسَمٍ، وَأَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ مَحذُوفٌ.

ب - أَنَّهُ مَحْرُورٌ عَلَى الْجَوَارِ

ولعلَّ في حَمَلِ هذه القراءة على الانزِيَّاحِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الْجَرِّ توكيداً للكلمة مَوْصِعِ الانزِيَّاحِ بِجَدْبِ الْإِنشَاءِ إِلَيْهَا فَضْلاً عَنْ أَنَّ فِيهِ حَمَلاً لِلْكَلامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَنْ أَنَّ فِيهِ إِنْشَاءً عَنْ أَنَّ الرَّسُولَ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ بِمِرْلَةِ اللَّهِ فِي الْبِرَاءَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كُلِّ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْجَوَارِ فِي التَّغْيِثِ، وَالْعَطْفِ، وَالْبَدَلِ مِنْ حَيْثُ الانزِيَّاحُ، وَمِنْهُ.

- قراءةٌ عَيْرِ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيِّ، وَخَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ مِنَ الشَّعْبَةِ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣)، بحرٌ (وَأَرْجُلَكُمْ).

(١) لونه ٣

(٢) انظر السمين الحنفي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٦ ٨؛ أبو حيان، سحوي، البحر المحيط ٥ ٦، لمجشي، الكشف ٢ ١٧٣

(٣) المائدة ٦

وهي قراءةٌ فيها أربعةٌ أوجهٌ^(١):

أ - أن تكون محرّورةٌ على الجوار، كما في قول العرب: هذا حُحْرٌ ضَبٌّ حربٍ
على أن (حرب) صفةٌ لـ (صَبٌّ) في اللفظ، وفي المعنى لـ (جُحْرٌ)، والجُرُّ
على الجوار مُقَيَّدٌ عند بعض النحاة بتحقيق أمن اللبس، فإذا لم يتحقق لا
يُصار إليه، كما في قولك: قامَ علامةٌ زَيْدٍ العاقل؛ لأنَّ جعلَ العاقلِ صفةً
لـ (علامةٌ زَيْدٍ) لا يُجيزُ حرّها على الجوار.

ووسَمَ مَكِّيٌّ س أبي طالب^(٢)، وعِزَّةُ الحَمَلِ على الجوار بالصَّعْبِ، فلا
يُحْمَلُ القرآنُ عليه

ب - أن تكونَ مَعْطُوفَةٌ على (بُرْؤوسِكُمْ) في اللفظ، والمعنى: ثُمَّ نُبِيخُ ذلك
بُوحوبِ العسلِ

ج - أنها حُرَّتْ للتَّشْبِيهِ على عَدَمِ الإسْرَافِ في استعمالِ الماء؛ ولذلك عَطَفْتُ على
المَمْسُوحِ على أن المراد العَسَلُ، وهو قولٌ ذهب إليه الرَّمُثَشَرِيُّ

د - أن تكونَ محرّورةٌ بحرف جرٍّ مَحْذُوفٍ يَتَعَلَّقُ بفعلٍ مَحْذُوفٍ أَيضاً، وهي
مَسْأَلَةٌ فِيهَا حَذْفُ الجارِّ وبقاءُ أثرِهِ

ولعلَّ إِنْخِصَاعَ هذه القراءةِ لِسُلْطَانِ الانْبِرْيَاحِ يُجَلِّصُنَا مِنَ التَّأْوِيلَاتِ،
فَضْلاً عما يَتَحَقَّقُ بِالمَصِيرِ إِلَيْهِ مِنْ مَعْنَى، على أن الكسرةَ اسْتَدِلَّتْ بِالحَرَكَةِ
الأَصِيلَةِ لِتحْقِيقِ التَّشَابُهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَ الْمُتَجَاوِزِينَ.

والقولُ بِنَفْسِهِ فِي كُلِّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الحَرِّ عَلَى الجوارِ فِي النَّعْتِ، والسَّدَلِ،

(١) انظر السمعاني محبي، اندر، مصون في علوم الكتب لمكيون ٤ ٢١٠ ٢١٦، أبو حنبل للحوي،
سحر محط ٣/٤٤٣٨، اس جي، محتسب ٢ ١٣٥

(٢) انظر مشكل، عراب القرآن ١ ٢٢١

والعطف، والتوكيد^(١)، ومما يُمكنُ عدُّهُ من نَابِ ما نُحِلُّ على الحرِّ الجوّاريّ أيّاً
كَانَتْ حَرَكََةُ الْمُتَعَوِّثِ فِي الْمَعْنَى:

- قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَيَحْتَمِلُ نَابِ وَثَابِ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٢)،
سَحَرَّ (الْمَتِينُ) عَلَى الْجَوَارِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لـ (الرَّزَّاقِ) فِي الْمَعْنَى كَمَا
فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِالرَّفْعِ عَلَى النَّعْتِ لـ (الرَّزَّاقِ)، أَوْ لـ (ذُو)، أَوْ لِاسْمِ (إِنَّ)
عَلَى الْمَوْصِعِ، أَوْ عَلَى الْحَرِّ نَعْدَ الْحَرِّ^(٣)
- قِرَاءَةُ الْأَحْوَيْنِ ﴿وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَخُورٍ عَيْنٍ﴾^(٤)، بِالْجَرِّ عَلَى
الْجَوَارِ، كَمَا مَرَّ^(٥)
- قَوْلُ الْعَرَبِ: هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ خَرِبٌ، عَلَى أَنَّ (خَرِبٌ) نَعْتُ جَوَارِيٍّ،
وَيُطَهَّرُ لِي أَنَّ الضُّبَّ وَصِفٌ بِالْخَرِبِ مَحَارًّا، أَوْ أَنَّ أَضْلَ خَرِبٍ هُوَ: خَرِبٌ
بِالْحَاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الضُّبِّ، وَالْجَرُّ الْجَوَارِيُّ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ مِنْ نَابِ
النَّعْتِ السَّيِّئِ: هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ خَرِبٌ حُحْرَةٌ.
- قَوْلُ دِي الرُّمَّةِ^(٦):

كَأَمَّا صَرَبَتْ قُدَّامَ أَغْيِيهَا قُطْبًا مُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوحٍ

عَلَى أَنَّ (مَحْلُوحٍ) صِفَةٌ لـ (قُطْبًا) فِي الْمَعْنَى.

(١) انظر كتابنا: حمل على الجوار في القرآن الكريم

(٢) ابن ربات ٥٨

(٣) انظر التسمين خلقي، لدر المصور في علوم الكتاب المكون ١٠ ٦٠

(٤) الواقعة ٢١ ٢٢

(٥) انظر لصفحة ١٣٤ ١٣٥

(٦) انظر التسمين خلقي، لدر المصور في علوم الكتاب المكون ٤ ٢١١

● قَوْلُ الْحَاطِيَةِ^(١).

هَيَّاكُمْ وَحِيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هَمُوزِ النَّبِّ لَيْسَ لَكُمْ سِيٍّ
على أَنَّ (هَمُوزِ النَّبِّ) صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى لـ (حِيَّة)
● قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢).

كَأَنَّ شِرَاءَ فِي عَرَائِيْنِ وَنَبْلِهِ كَبِيرٌ أَنَا فِي بَجَادٍ مُرَمِّلٍ
على أَنَّ (مُرَمِّلٍ) صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى لـ (كَبِيرٌ).
● قَوْلُ الْعَجَّاجِ^(٣)

كَأَنَّ نَسْخَ الْعُكُوتِ الْمُرْمِلِ
على أَنَّ (الْمُرْمِلِ) صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى لـ (نَسْجِ)
● قَوْلُ أَبِي الْعَرِيبِ^(٤)

يَا صَاحِبَ نَلْغٍ دَوِيٍّ الرَّوْجَاتِ كُتُّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضِلُّ إِذَا انْخَلَّتْ عُرَى النَّبِّ
على أَنَّ (كُتُّهُمْ) تَوْكِيدٌ فِي الْمَعْنَى لـ (دَوِيٍّ).
وعَيْرٌ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى

وَيُظْهَرُ أَنَّ قِرَاءَةَ نَلْغٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيَّ، وَحَقِصٍ عَنِ عَاصِمٍ
(وَأَزْخُلُكُمْ) بِالنَّصْبِ يُعَرِّضُهَا الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ تُعَدُّ - كَمَا يَظْهَرُ لِي - أَضْلًا لَغَيْرِهَا
عَنِ وَفْقِ الْمَعْنَى، وَاللَّفْظِ، عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (أَيْدِيكُمْ) عَلَى لَرَّعَمٍ مِنَ الْمُضِلِّ
نَيْنِ الْمُتَعَاطِفِينَ بِحُمْلَةٍ اعْتِرَاصِيَّةٍ، أَوْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ الْمَحْرُورِ (بِرُؤُوسِكُمْ).

(١) انظر سمين الخليلي، الدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٤ ٣١١

(٢) انظر سمين الخليلي، الدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٤ ٢١١

(٣) انظر سمين الخليلي، الدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٤ ٣١١

(٤) انظر سمين الخليلي، الدر المنصور في علوم نكتات المكحول ٤ ٢١٢

وقراءة الحسن من أبي الحسن (وَأَرْجُلُكُمْ) بالرفع محمولة على الابتداء،
على أن الحرف محذوف، والتقدير: وأرجلكم معسولة.

والقول فيما مر من حيث الأبريح كالقول في أصرايه.

ومما يمكن عده من باب الانزياح من الحرف إلى الرفع قراءة الجمهوي
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^١، سحر (قتال)، وهي قراءة فيها ثلاثة
أوجه^٢.

أ - أن يكون محذوفاً على ندل الاشتغال من (الشهر)؛ لأن القتال واقع في الشهر

ب - أن يكون محذوفاً بحرف جر محذوف، والتقدير: عن قتال، وهو قول المرء.

ج - أن يكون محذوفاً على الجوار.

وقراءة الأعرج "قتال فيه"، بالرفع فيها وخهاب:

أ - أنه مستنداً سوع الابتداء به يئة همزة الاستفهام، والتقدير: أقتال فيه

ب - أنه فاعل لاسم فاعل محذوف هو والهمزة، والتقدير: أحائر قتال فيه.

ولعل في الالتحاء إلى الانزياح من الجر إلى الرفع في هذه القراءة خلا

للقرآن على طاهره فضلاً عن تأكيد الكلمة موضع الانزياح.

(١) لمرّة ٢١٧

(٢) انظر السمين الحبي، بدر مصون في علوم الكتاب المكنون ٣/٣٨٩: امرأ، معدي الصرا

١ - ١٤١: أبو حيان ليحوي، البحر المحيط ٢ ١٤٥

الانزياح من الجر إلى النصب، والرفع

يَكْمُنُ هَذَا الانْزِيَا حُ فِي التَّحْوِ الْعَرَبِيِّ فِيمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ النَّعْتِ، وَالدَّلِّ
الْمَقْطُوعِينَ، وَعَطْفِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَجْرُورِ فِي الطَّاهِرِ^(١).

وَمِمَّا يُمَكِّنُ غَدَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ
الرَّحِيمِ﴾^(٢)، فِي (تَنْزِيلَ) ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ

الْأُولَى بِالرَّفْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَفِيهَا وَجْهَانِ.

(١) أَنْ يَكُونَ (تَنْزِيلَ) خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ تَنْزِيلٌ.

(٢) أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلْمُسْتَدِ (يَسْ) اسْمًا لِلسُّورَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذِهِ السُّورَةُ الْمُسَمَّاةُ
(يَسْ) تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ.

وَالثَّانِيَةُ بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ غَيْرُ نَافِعٍ، وَائِنْ كَثِيرٌ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي
نُكْرٍ، وَفِيهَا وَجْهَانِ:

(١) أَنْ يَكُونَ (تَنْزِيلَ) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحْدُوفٌ.

(٢) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَذْحِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحْدُوفٌ.

وَالْأَخِيرَةُ بِالْجَرِّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي حَيَّوَةَ، وَالْبِرَيْدِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ،
عَلَى النَّعْتِ لِلْقُرَابِ، أَوْ الدَّلِّ مَعَهُ.

(١) انظر كتاب المقطع الإعرابي والمعنى (قيد طبع)

(٢) يس ١ ٥

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ قِرَاءَةَ الْجُرِّ فِيهَا حَلٌّ عَلَى الظَّاهِرِ، وَهَجْرٌ لِلتَّأْوِيلِ عَلَى الرَّغْمِ
مِنَ الْفَاصِلِ بَيْنَ النَّعْتِ وَمَنْعُوتهِ، أَوْ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمَكِّنُ عَدُّ
الْجُرِّ فِيهَا أَصْلًا عَلَى أَنَّ الرَّفْعَةَ، وَالنَّصْبَةَ حَرَكَتَا انْزِيَا ح.

• ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَعَاشِ الْفَتَى مِثْلَيْنِ عَامًا، الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ،
وَمِثْلِي عَامٍ، عَلَى أَنَّ (أَثْوَابًا) وَ(عَامًا) قَدْ يَكُونَانِ تَمْيِيزَيْنِ، عَلَى أَنَّ فِيهِمَا
انْزِيَا حًا مِنَ الْحَرْكِ إِلَى النَّصْبِ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَيْرِ الْأَحْوَيْنِ مِنَ السَّبْعَةِ.

• ﴿ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾^(١) بِتَنْوِينِ (مِئَةٍ) عَلَى أَنَّ (سِنِينَ) بَدَلٌ مِنْ (ثَلَاثُمِئَةٍ)، أَوْ
عَطْفُ يِيَابٍ.

وَقِيلَ إِنَّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ بَابَ الضَّرُورَةِ مَعَ إِفْرَادِ هَذَا
التَّمْيِيزِ، كَمَا فِي قَوْلِ الرَّيِّعِ بْنِ صَبِيعٍ، أَوْ يَزِيدِ بْنِ صَبَّةَ^(٢):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِثْلَيْنِ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى الْمَسْرَةَ وَالْفَسَاءَ
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (مِثْلِي عَامٍ).
وَقَوْلِ الْأَعْمُورِ الْكَلْبِيِّ^(٣):

أَنْعْتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ نَحْزَرَهُ فِي كُلِّ عَيْرٍ مِثْلَانِ كَمَرَةٍ
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (مِثْلَانِ كَمَرَةٍ).

• قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٤)، بِحَذْفِ التَّنْوِينِ مِنْ (ذَائِقَةُ)،

(١) انكشاف ٢٥

(٢) انظر السمين الحسبي، المذكر في علوم الكتاب لمكون ٤٧٠ / ٧ ٤٧١ من يعش، شرح
المفصل ٦ ٢١؛ سيبويه، لكتاب ١ ٢٠٨

(٣) انظر سيبويه، انكتاب ١ ٢٠٨ من يعش، شرح المفصل ٦ ٢٤

(٤) آل عمر ١٨٥

وَنَضَبِ الْمَوْتِ عَلَى أَنَّ هَذَا التَّنْوِينَ حُدُفٌ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(١)، وَهُوَ مُرَادٌّ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ^(٢)

فَالْفَيْتَةُ عَيْرٌ مُسْتَعْتَبٌ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ: وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ، وَ(دَائِقَةُ الْمَوْتِ)

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ فِيهَا مَرَّاتَيْنِ حَا مِنْ الْجَرِّ بِالإِضَافَةِ إِلَى النَّضَبِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْأَنْبِيَّاتِ جَدُّبِ الْإِتِّبَاهِ إِلَيْهَا لِلتَّفَكُّرِ فِيهَا.

• قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَأَبِي عَمْرٍو فِي رَوَايَةٍ: ﴿...وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣)، حُدُفَ التَّوْنُ مِنْ (وَالْمُقِيمِينَ) وَنَضَبِ الصَّلَاةِ^(٤)، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهَا كَلَقَوْلٍ فِي سَابِقَتِهَا مِنْ حَيْثُ الْأَنْبِيَّاتُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الإِضَافَةَ فِيهَا وَفِي سَابِقَتِهَا لَفْطِيَّةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ عَمْرٍو تَنْ أَمْرِي الْقَيْسُ الْخَرَّحِي^(٥)

الْحَافِطُونَ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ

عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مَعَ حُدُفِ التَّوْنِ: الْحَافِطُونَ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ كُلِّينَ﴾^(٦) فِي هَذَا

(١) انظر اسمين الحسني، لدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٢٠ / ٣؛ أبو حيان الحوي، البحر المحيط ١٣٣ / ٣؛ الفرطبي، تفسير لفرطبي ٢٩ ٤

(٢) انظر ثعلب، محاسن الثعلب ١٢٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل ٩ ٢٣٤، المدققي، رصف السبي ٤٩؛ اسمين الحسني، لدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٢٠ / ٣

(٣) الحج ٣٥

(٤) انظر اسمين الحسني، لدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨ ٢٧٤؛ أبو حيان الحوي، البحر المحيط ٦ ٣٦٩؛ الفرطبي، تفسير لفرطبي ١٢ ٥٩

(٥) انظر سيبويه، الكتاب ١ ١٨٥

(٦) فصلت ١٠

الْقَوْلُ ثَلَاثُ قَرَاءَاتٍ فِي (سِوَاءٍ) ^(١).

(١) قِرَاءَةُ الْعِمَّةِ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ مَعْلٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ اسْتَوَتْ، أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنْ (هَا) يَ (فِيهَا)، أَوْ يَ (أَقْوَاتِهَا)، أَوْ مِنْ الْأَرْضِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَتُنتَكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ ^(٢)، وَقِيلَ إِنَّ الْحَالِ مِنْ (الْأَرْضِ) فِيهِ طَرَفٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى وَضْعِ (أَيَّامٍ) بِالِاسْتِوَاءِ لَا وَضْعِ (الْأَرْضِ)، وَيُعَرَّرُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْجَزْءِ (سِوَاءٍ) عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْمُصَافِ، أَوْ الْمُصَافِ إِلَيْهِ

(٢) قِرَاءَةُ زَيْدٌ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى، وَيَعْقُوبُ، وَغَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ بِالْحَرِّ (سِوَاءٍ) عَلَى الصَّفَةِ، كَمَا مَرَّ.

(٣) قِرَاءَةُ أَبِي خَعْفَرٍ بِالرَّفْعِ (سِوَاءٍ) عَلَى حَبْرِ مُتَدَاٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هِيَ سِوَاءٌ لَا تَزِيدُ، وَلَا تَنْقُصُ، أَوْ عَلَى مُتَدَاٍ حَبْرُهُ (لِلْسَائِلِينَ)، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ كَوْنِ الْمُتَدَاٍ نَكِيرَةً لَا مُسَوِّغَ لِلِابْتِدَاءِ بِهَا

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ الْأَصْلَ الْحَرَّ عَلَى الصُّمَّةِ عَلَى أَنَّ الصُّمَّةَ، وَالرَّفْعَةَ حَرَكَتَا ابْتِرَاحٍ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِتْرَاحِ بِجَدْبِ الْإِتْشَاءِ إِلَيْهَا لِلتَّمَكُّرِ فِيهَا وَفِي دَلَالَتِهَا.

(١) بَطْنُ لَمْعٍ أَحْسَنِي، الْمَرْبُوعُ فِي عُلُومِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٩ ٥٠٩ ٥١٠: مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ
الْقِسْمِي، مَشْكَلُ إِعْرَابِ الْعَرَبِ ٢ ٢٧٠: الرَّحَاحُ، مَعَالِي لَعْرَافٍ وَإِعْرَابُهُ ٢ ٣٨١: أَبُو حَيَّانٍ
الْبُخَارِيُّ، السَّحَرُ الْمَحْطُ ٧/٤٨٦: سَبِيوِيَّةٌ، لِكُتَابِ ٢ ١١٩

(٢) فَصَلَتْ ٩

الانزياح وحركة المضارع

يدور هذا الانزياح في فلك ما يأتي

(١) الانزياح من الجزم إلى النصب:

بِمَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةً أَبِي حَفْصٍ الْمَصْنُورِ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١)، نَصَبَ (شَرَحَ) عَلَى أَنَّ لِلشَّحَاةِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوْحَاهَا^٢.

(١) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ مِنْ يَنْصِبُ بـ (لَمْ).

(٢) أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ نَصَبَ بِهَا قِيَاسًا عَلَى (لَنْ).

(٣) أَنَّ أَصْلَ (أَلَمْ نَشْرَحْ) هُوَ أَلَمْ نَشْرَحْ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ الْخَمِيسَةَ حُذِفَتْ نَعْدَ بَيَانِهِ، وَقِيلَ إِنَّ فِي هَذَا الْوَحْيِ شُدُودَيْنِ، أَحَدُهُمَا تَوَكِيدُ الْمُنْفِيِّ بـ (لَمْ)، وَحَذْفُ نُونِ التَّوَكِيدِ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ، وَغَيْرُ تَجَاوُرِ سَاكِنَيْنِ.

(٤) أَنَّ الْقَارِئَ قَدْ بَيَّنَّ الْحَاءَ، وَأَشْعَاهَا؛ وَلِذَلِكَ تَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ قِرَاءَتَهُ بَفَتْحِهَا، وَهُوَ وَحْدَهُ ذِكْرُهُ الرَّمَحْشَرِيُّ.

(٥) أَنَّ فَتْحَةَ الْحَاءِ قَدْ تَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِتْسَاعِ لِفَتْحَةِ لَامٍ (لَكَ).

(٦) أَنَّ فَتْحَةَ الْحَاءِ قَدْ تَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِتْسَاعِ لِفَتْحَةِ رَاءٍ (نَشْرَحَ)

(١) الشرح ١

(٢) مطر أبو حبيب البحر المحيط ٨ ٤٨٧؛ ابن جني، المحض ٨/٤ ٧؛ ليرمحشري، الكشف ٣/٣٤٦، نصب، حاشية لصاب على شرح الأشموري ٣/٢٠٧؛ ابن عطية، المحرر لوحي ١٥ ٤٩٥، شوقي، فتح القدير ٥ ٤٦١؛ من هشام الأصباري، معني لبيب (محقق) لطبيب ٣/٤٦٩ ٧٢٣

وذكر الشوكاني^(١) أن هذه القراءة ليست بجديرة بأن يشتغل بها.
وبعد فلا نخوض إلى مثل هذه التوثقات لتخريب هذه القراءة؛ لأن في حملها
على الأرياح من الحرم إلى النصب تخلصاً منها فضلاً عما ينبئ عنه هذا الأرياح
من حيث تؤكد هذه الكلمة موضع الأرياح.

ومما عُدَّ من ذلك قول الزجاج الحارث بن مُنذِر^(٢).

في أيَّ يومٍ من الموتِ أقرَّ أيومٍ لم يُقدَّر أم يومٍ قُدِّرَ
على أن في (لم يُقدَّر) أوجهها، كما مر في الآية:

(١) أن الفعل المضارع مشي على الفتح لاتصاله بـون التوكيد التي حذفت بعد
هذا البناء.

(٢) أن الفتحة ناشئة من باب إعطاء المحاور حُكْمَ مجاوره، على أن المجاور
(ألم)، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، ولذلك فتحت حاء (نشرح)، كما مر؛ لأن
الألف يَحْتَ أن يكون ما قبلها مفتوحاً، وهو تأويل ابن جني

(٣) أن نصت الفعل المضارع جاء على لغة تغضي العرب التي تنصت الفعل
بعد (لم).

(٤) أن الفعل نصت قياساً على نصبه بعد (لن).

وذكر ابن مالك^(٣) أن هالك لغة ترفع المضارع بعدها، كما في قول

(١) نظر فتح القدير ٥ ٤٦١

(٢) انظر ابن هشام الأندلسي، معني اللب (تحقيق الخطيب) ٤٦٩/٣؛ السيوطي، شرح شواهد
المعني ٦٧٤ بر حبي، محض ٣ ٩٤

(٣) انظر شرح لكافة أشعره ١٥٧٥-١٥٧٦ بر هشام لأندلسي، معني اللب (تحقيق الخطيب)

٣ ٤٦٧ ٤٦٨

الشاعر^(١)

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُؤْفَوْنَ بِأَجَارِ
عَلَى أَنَّ (لَمْ) مُهْمَلَةٌ

والقول نفسه في هذا الشاهد كالقول في سابقه من حيث الانزياح من
الحرم إلى الرفع

(٢) الانزياح من النصب إلى الجزم.

يُفْهَمُ نَمَّا فِي نَعَصِ مَطَانِ السَّخْرِ^(٢) أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ أَجَازَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
حَمَلًا عَلَى لُغَةِ نَبِيِّ صُبَّاحٍ مِنْ ضَبَّةٍ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٣):

إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ
عَلَى أَنْ (يَأْتِنَا) جُزْمٌ - (أَنْ)، كَمَا قِيلَ، وَهَذَا رِوَايَةٌ أُخْرَى بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ
(إِلَى أَنْ يَأْتِيَ).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الشَّاهِدُ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ تَخْفِيفًا كَحَذْفِهَا مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُ﴾^(٤).

وَيُمْكِنُ إِحْضَاغُ هَذَا الشَّاهِدِ لِسُلْطَانِ الْانْزِيحِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الْحَرَمِ
لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ.

(١) انظر ابن هشام الأنصاري، معاني اللب (تحقيق الخطيب) ٤٦٨/٣، لصبار، حاشية النص على
شرح لأشعري ٤ ٦

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، معاني اللب (تحقيق الخطيب) ١٧٩، السيوطي، جمع، هوامع
٩١، مرادي، توضيح المقاصد ٤، ١٨٥، الخبي الذي ٢٢٦

(٣) انظر ابن هشام الأنصاري، معاني اللب (تحقيق الخطيب) ١٨٠، ١، السيوطي، شرح شوه
معاني لليب ٩١، المرادي، الخبي الذي ٢٢٦، ابن حني، المحتسب ٢ ٢٩٥

(٤) انظر ٤

(٣) الانزياح من النصب إلى الرفع:

- قراءة مجاهد، وابن عباس، وابن جنيص: ﴿لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(١)، على أَنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَةُ مُهْمَلَةٌ حَمَلًا عَلَى (مَا) الْمُضَدَّرِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، أَوْ أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَلَى أَنَّ اسْمَهَا صَمِيرُ الشَّأْنِ الْمَحْذُوفِ^(٢)، وَقَدْ شُدَّ وَقُوعُهَا مَوْقِعَ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ، كَمَا شُدَّ وَقُوعُ النَّاصِبَةِ مَوْقِعِهَا كَمَا فِي قَوْلِ حَرِيرٍ^(٣).

تَرْضَى عَنِ النَّاسِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ لَا يُدَانِيَسَا مِنْ خَلْقِهِ أَخَذُ

وَمِمَّا حَاءَ نَطِيرًا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ^(٤):

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ لَقَّةٌ إِنَّ أَمْسَ مِنَ الرِّزَاحِ
أَنْ تَكُنْ بِلَادِ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقول الشاعر:

يَا صَاحِبِي قَدَتِ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقِيتُمَا رَشْدَا

أَنْ تَقْرَانِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامُ وَالْأَتُّعِيرَا أَحَدَا

عَنِ أَنَّ الْبَصَرِيِّينَ لَمْ يَعْدُوا (أَنَّ) فِي هَذَيْنِ الْيَتَيْنِ، وَالْقِرَاءَةُ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لِعَدَمِ الْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ بَعْدَهَا، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنَ

(١) ليمرة ٢٣٣

(٢) انظر أبو حيان النحوي، لبحر المحيط ٢/٢٣، بن هشام الأنصاري، معني اللبيب (محقق المخطوط) ١/١٨٢، الرمحشري، الكشف ١/٢٨٠، ابن مالك، شرح لكافية الشافية ١٥٢٧،

المراودي، اخصي لداي ٢٢٠، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البصاوي ٣١٩/٢

(٣) انظر السمعاني، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٢/٤٥٦ ٤٦٤

(٤) انظر السمعاني، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٢/٤٦٣، الصراء، معاني القرآن

١/١٣٦، بن يعش، شرح لمعنى ٩/٧

أفعال العلم، واليقين.

ويظهر لي أن هذا الانزياح باستبدال الضمة بالفتحة يُسبب عن مجورية الكلمة موضعيه، وأهميتها بجذب انتباه السامع، أو السامعين إليها
(٤) الانزياح من الجزم بحذف نون الأفعال الخمسة إلى إثباتها:

ومن ذلك قراءة أبي حنيفة، وشيبة، وطلحة: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الشَّرِّ أَتَدْرِكُ﴾، بياء ساكنة، وتوون حقيفة في (ترين)، وهي قراءة تعدد شاذة عند ابن حي، لأن نون الأفعال الخمسة لم تحذف علامة للجزم^(٢).
ومما جاء معززاً لهذه القراءة قول الشاعر^(٣)

لولا فوارس من نعيم وأسررتهم يوم الصليحاء لم يوقون بالحر
على أن (يوقون) لم تحذف توتة علامة للجزم.

ولعل في الالتجاء إلى انزياح اللسان العربي من حذف التوون علامة للجزم إلى إثباتها لتوكيد الكلمة موضع الانزياح، بجذب الانتباه إليها - تحليلاً بما مر.

ومما يمكن إحضاره لسلطان ما مر قول الرسول ﷺ: «لا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَحِيهِ بِالسَّلاحِ»^(٤)، على أن (لا) ناهية، وأن الفعل بعدها (يُشير) لم يُجزم بها.

(١) مريم ٢٦

(٢) نظر لسمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٥٩١/٧، ابن حي، المحتسب ٢ ٤٢، أبو حنبل لحوي، البحر المحيط ١٨٥/٦

(٣) نظر سمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٥٩١ ٧، ابن حي، محتسب ٢ ٤٢، ابن يعيش، شرح المفصل ٨/٧

(٤) انظر مسم، صحيح مسم، دار الفكر، بيروت ٦ ١٧٠

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ
(لَا) حَرْفُ نَهْيٍ فِي أَحَدٍ وَخَهِينَ، عَلَى أَنَّ هَذَاكَ انْتِزَاحًا مِنْ حَرَمِ الْمُصَارِعِ إِلَى
رَفْعِهِ (يَمَسُّهُ نَدَلٌ: يَمَسُّهُ)، عَلَى أَنَّ الصَّمَّةَ حَيٌّ بِهَا كَمَا قِيلَ - لِأَحْلٍ صَمَّةٌ
صَمِيرٌ الْعَائِبُ

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ لَمْ تَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ»^(٢)، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا
الْقَوْلِ انْتِزَاحًا مِنْ (تَرُدُّهُ) إِلَى (تَرُدُّهُ)^(٣)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَحْوَِرُ فِي هَذَا الْفِعْلِ
الْفَتْحُ، وَالصَّمُّ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَشُبُوحًا
(٥) الْإِنْزِاحُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْإِسْكَانِ:

يَمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

• قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الصَّرِي: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾^(٤)، بِإِسْكَانِ
أَجَرَ الْفِعْلِ (يُحْدِثُ)^(٥)، أَوْ (تُحْدِثُ) بِالنُّونِ وَالْإِسْكَانِ فِي قِرَاءَتِهِ فِي
إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ، وَقِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَخَهَايَ
تَأْوِيلِيَّانِ

(١) تَوَهُّمُ خَمَلِ الْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ، وَإِخْرَاجُهُ مَخْرَاجَ

(٢) خَدَفُ الصَّمَّةِ لَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ تَحْصِيفًا.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَيْنِ الْوُخْهَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا بِالْإِنْزِاحِ مِنَ الرَّفْعَةِ

(١) نَوَافِعُهُ ٧٨ ٧٩

(٢) نَظَرُ فِي حَقْرِ الْعَسْفَلَايَ، فَتَحَ اسْمَارِي عَلَى صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ ٤ ٣١، ٣٣

(٣) نَظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كِتَابُ أَسْلُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِيَّةِ (مَدَامَطْع) ٢٠٦ ٢٠٧

(٤) طَه ١١٣

(٥) نَظَرُ فِي ذَلِكَ السَّمْعِيُّ الْحَسَنِيُّ، الْمَدْرُ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ ٨ ١١٠، مِنْ حَسَنِيٍّ

مَحْسَبُ ٢ ٥٩؛ أَوْ حَسَنُ الْمَحْوِيِّ، الْمَحْرُ الْمَحِيطُ ٦ ٢٦١

إلى حذفها، أو إلى الإسكان لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الأتباع إليها
للتمكك فيها، وفي دلالتها

- قراءة أبان بن تغلب: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً
وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾^(١)، بإسكان حرف الإعراب في (وَنَحْشُرُهُ)
في وصل الكلام، وهي قراءة فيها وجهان^(٢).

(١) أن يكون هذا الفعل محزوماً بالعطف على موضع جملة جواب الشرط (وإنَّ
له مَعِيشَةً ضَنْكاً)، كما في قراءة حمزة، والكسائي ﴿وَمَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾^(٣) بالحرَم^(٤).

(٢) أن الصمة حذفت تخفيفاً، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٥)، بإسكان
حرف الإعراب^(٦).

والقول في هذه القراءة من حيث الانزياح كالقول في سابقتها
• قول الشاعر^(٧).

فَأَلْهَوْي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصْلَحِيكُمْ وَأَسْتَدْرِخَ نَوِيَّ
(١) أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّخْفِيفِ اضْطِرَّاراً.

(١) طه ١٢٤

(٢) نظر لسعين الحنبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ٨ ١١٦، من جني، بحسب

٢ ٦٠، أبو جيب لحوي، البحر المحيط ٦ ٢٨٧

(٣) لأعراف ١٨٦

(٤) نظر لسعين الحنبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١ ٤١٦

(٥) لقمة ١٧

(٦) نظر لسعين الحنبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكيون ١ ٤١٦

(٧) انظر من جني، الخصائص ١٧٩، ٢، ٣٤١، ٤٢٤؛ سر صناعة الإعراب ٢ ٧٠١، أبو البركات

ميركات لأبيري، بيوت في غريب، عرب لقرن ١ ٣٨٠

(٢) أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوْصِعِ (لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْصِعِ حَزْمٍ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ فَاءِ الْحَرَاءِ.

- قِرَاءَةُ مُسْلِمَةَ بْنِ مُخَارِبٍ: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا﴾^(١)، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ^(٢)
- قِرَاءَةُ مُسْلِمَةَ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنَكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٣)، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي (يُعَذِّبُهُمْ) تَخْفِيفًا
- قِرَاءَةُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ: ﴿يُعَذِّبُهُمْ وَيُمْنِّيهِمْ وَمَا يَعَذِّبُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾^(٤)، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي (يُعَذِّبُهُمْ) تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ^(٥).
- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ...﴾^(٦)، حَاءٌ فِي كِتَابِ (الْمُحْتَسِبِ) "وَمَنْ ذَلِكَ قَالَ إِنَّهُ مُجَاهِدٌ" قَالَ عَتَّاسٌ سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنْ (يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ)، فَقَالَ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: ﴿يُعَلِّمُهُمْ وَيُلْعَنُهُمْ﴾^(٧) مَثْقَلَةً، وَلُغَةٌ نَعِيمٌ: (يُعَلِّمُهُمْ، وَيُلْعَنُهُمْ) ..^(٨)

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي^(٩) أَنَّ إِسْكَانَ الْيَاءِ فِي مَوْصِعِ اللَّصْبِ كَثُرَ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ

(١) انباء ١٧٢

(٢) نظر ابن حبي، المحصب ١ ٢١٤

(٣) لسان ١٧٣

(٤) لسان ١٢٠

(٥) نظر ابن حبي، محصب ١ ١٩٩

(٦) انقرة ١٢٩

(٧) انقرة ١٥٩

(٨) ابن حبي، المحصب ١ ١٠٩

(٩) نظر الخصائص ٢ ٣٤١ ٣٤٢

(٦) الانزِيَا حُ من الرَّفْع؛ أو الحَرَّ إلى الإسْكَانِ في الفِعْل، والاسْم
بِمَا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ

• قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِغُهُ ثُمَّ أَصْطَرَّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَيُسَرِّ
الْمُصِيزُ﴾^(١) سَكُونُ الْعَبْرِ فِي (فَأُمْتِغُهُ)^(٢)، وفي هذه القراءة قولان:

أ - أن الرَّفْعَةَ حَدِثَتْ تَحْمِيفاً كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٣):

فَلْيَوْمَ أَشْرَبَ عَيْرٌ مُسْتَحْقِبٍ إِنْ مَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
وَقَوْلِ حَرْيِرٍ^(٤)

سَيَّرُوا نَبِيَّ الْعَمِّ فَلَا هَوَارَ مِنْ لَكُمْ وَهَرَّ تَيَّرَى فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْغَرَّ
وَيُطَالِعُ مَا مَرَّ فِي الْأَسْمِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَقْبِشْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَسَدِيِّ^(٥)

رُحْتُ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا وَقَدْ بَدَا هَنْكٌ مِنَ الْمَثَرِ
عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَائِيَّةَ حَدِثَتْ مِنْ (هَنْكٍ).
وَقَوْلِ أَبِي نَحْلَةَ^(٦)

(١) بقره ١٢٦

(٢) نظر السمين الحبي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٢، ١١٠؛ أبو حسان النحوي، لبحر
المحظ ١، ٣٨٤

(٣) نظر السمين الحبي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١، ٣٦٢، ٢، ١١٠؛ ابن حبي، خصائص
الخصائص ١، ١٢٤؛ المحصب ١، ١١٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١، ٤٨؛ سيبويه، الكتاب ٤، ٢١٤
(٤) نظر السمين الحبي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١، ٣٦٢؛ ابن حبي، المحصب
١، ١١٠؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١، ٤٨

(٥) نظر السمين الحبي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١، ٣٦٢؛ ابن حبي، المحصب
١، ١١٠؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١، ٤٨؛ سيبويه، الكتاب ٤، ٢٠٣

(٦) نظر السمين الحبي، اندر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١، ٣٦٣؛ سيبويه، الكتاب ٤، ٢٠٣
٤، ٢٠٣؛ انصاف، معاني القرب ٢، ١٢؛ ابن حبي، الخصائص ١، ٧٥

إذا اغوججرت قلت صاحبت قوم بالدو أمثال السمين الغوم
 على أن المراد صاحبي، فسكت الاء إخراجاً للوصل مجرى الوقف
 وقيل إن القراءة السابقة صحيحة؛ لأن الهمة ثقيلة، ولذلك اخرجت
 عليها جميع أنواع التخفيف
 • قراءة قبل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْرِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)
 بالياء في (يَتَّقِ)، وحرّم (وَيَصْرِ)^(٢)، وهي قراءة فيها قولان:
 (١) أن إثبات حرف العلة في الحرّم لغة تغص العرب، كما في قول قيس بن
 زهير^(٣).

ألم يأتيتك والأناء تمني بما لاقت لئول سي رباد
 وقول الشاعر^(٤)

هجووت رثان ثم حئت معتديراً من هجو رثان لم تهجو ولم تدع
 وقول رؤنة^(٥):

إذا العجور عصت فطلق ولا ترصها ولا تملق
 والحرّم عند سيئويه بخذف الحركة.

(٢) أن الفعل مرفوع لا مجزوم، على أن (من) موصولة لا شرطية، على الرّغم

(١) يوسف ٩١

(٢) نظر السمين الحبي، اندر، انصوب في علوم الكتاب المكون ٦ ٥٥٢؛ أبو حنبل اسحوي، لبحر المحيط ٥ ٣٤٢

(٣) نظر سمين الحبي، اندر، انصوب في علوم كتاب المكون ٦ ٥٥٢

(٤) نظر سمين الحبي، اندر، انصوب في علوم كتاب المكون ٥ ٥٣٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ ١٠٤

(٥) نظر السمين الحبي، اندر، انصوب في علوم الكتاب المكون ٦ ٥٥٢؛ ابن حني، الخصائص ١ ٣٠٦؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ ١٠٦

من أن (ويَضِرُّ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وهو جَرْمٌ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ التَّشْكِيْنَ لَتَوَالِي
 الحَرَكَاتِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.
 وَقِيلَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَوَهُّمِ كَوْنِ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ تَشْبِيهُ الشَّرْطِيَّةِ، أَوْ
 عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجَرَّى الْوَقْفِ
 وَمِمَّا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى عَدَمِ حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ حَزْماً - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ
 تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ لِلْكَفَّارِ، وَأَنَّ ضَمِيرَ
 النَّصْبِ فِي (تَدْعُوهُمْ) لِلْأَضْنَامِ، أَوْ لِلرُّسُولِ، وَالْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ النَّصْبِ
 لِلْكَفَّارِ^(٢)، وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ مُسْتَدَافاً إِلَى الرُّسُولِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ
 الْوَاوَ لَمْ تُحَذَفْ حَزْماً، وَعَلَى الرَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَحْمُولاً عَلَى بَقَاءِ
 حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا مَرَّ.

وَمِنْ الْأَنْزِيَّاحِ مِنَ الْجَرِّ فِي الْأَسْمِ إِلَى الْإِسْكَانِ:

- قِرَاءَةُ خَمْرَةٍ، وَالْأَعْمَشِ: ﴿اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾^(٣)
 بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ فِي (السَّيِّئِ) فِي الْوَصْلِ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَ السُّحَاةِ مِنْ بَابِ إِخْرَاءِ
 الْوَصْلِ مُجَرَّى الْوَقْفِ، أَوْ إِخْرَاءِ الْمُتَفَصِّلِ مُجَرَّى الْمُتَّصِلِ، وَخَسَّ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةَ وَقُوعُ الْكَسْرِ عَلَى حَرْفٍ ثَقِيلٍ بَعْدَ الْبَاءِ الْمُسْتَدَدَةِ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ.
 وَمِنْ السُّحَاةِ مَنْ وَسَمَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِاللَّحْنِ، وَبَزَّةُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنْ يَكُونَ
 قَدْ قَرَأَ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ وَقَفَ مُسْكِناً عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهُ وَاصِلُ الْكَلَامِ^(٤).

(١) لأعراف ١٩٣

(٢) انظر السمعاني الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٥ ٥٣٧

(٣) انظر ٤٣

(٤) انظر السمعاني الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكون ٩ ٢٤١؛ (نرحاج)، معدي لفران وإعرابه

٤ ٢٦٥؛ أبو حيان نحوي، البحر المحیط ٧/٣١٩؛ الفرطبي، تفسير لفرطبي ١٤ ٣٥٨

• قراءة أبي عمرو: ﴿فَتَوَيُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾^(١) باختلاس الهمزة (الإثبات بحركة حمية) والإسكان المحصى^(٢)، على أن القراءة الثانية سبها بغض النحاة إلى العلط، وهي عند سيويته^(٣) محمولة على الاختلاس؛ لأن العرب تُسَكِّرُ المرفوع، والمَجْرُورُ في الشعر، وعند المتردِّد لحن؛ لأنه لا يَجُوزُ التَّسْكِينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب، وحاء في (الذر المصون في علوم الكتاب المكنون)^(٤) "وهذه حُرَاةٌ مِنَ الْمَبْرَدِ، وَجَهْلٌ بِأَشْعَارِ الْعَرَبِ، فَإِنَّ السُّكُونَ فِي حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ قَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرًا.." .

وَمَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ الْبِنَائِيَّةِ، أَوْ اسْتِئْذَالِ أُخْرَى بِهَا:

• قراءة أبا بن ثعلب في إحدى روايتين: وهرقة: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾^(٥)، يسكان الهاء في وصل الكلام، وفي هذه القراءة وخهان^(٦).

(١) أنها محمولة على لغة بني كلاب الذين يسكنون هذه الهاء

(٢) أنها محمولة على إخراج الوصل محرى الوقف.

(٣) أن يكون هذا الفعل محزوماً بالعطف على جملة جواب الشرط (فإن له معيشة ضنكاً)، كما في قراءة حمزة، والكسائي ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ

(١) انقرة ٥٤

(٢) انظر السمين الحلبي، لدر المصون في علوم انكتاب المكنون ١ ٣٦١ ٣٦٢

(٣) انظر الكتاب ٤ ٢٠٢

(٤) ١ ٣٦٢

(٥) طه ١٢٤

(٦) انظر السمين الحلبي، لدر المصون في علوم انكتاب المكنون ١١١٦/٨ أبو حيدل النحوي، سحر

المحيط ٦ ٢٨٧؛ الرمحشري، الكشف ٥٥٨/٢

لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴿١١﴾ ، بِالْجَزْمِ (٢)

(٤) أَنَّ الصَّمَّةَ حَدُوثٌ تَحْقِيقاً كَمَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو . ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ (٣) ، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ .

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الْأَثْرِيَاخُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا .

• قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِنْ يَدِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١١) ، نَصَمَ هَاءَ الصَّمِيزِ فِي (عَلَيْهِ) عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ النَّدَاءُ عَلَى الْكُسْرِ ، وَلَعَلَّ هَذَا الْأَثْرِيَاخُ مِنَ الْكُسْرِ إِلَى الصَّمِّ يُسَمُّ الْقَارِئُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَهْدَ مَعَ اللَّهِ لَا مَعَ عَمْرٍو ، وَهُوَ عَهْدٌ لَا تُدْرِكُ مِنَ الْخَطِّاطِ عَلَيْهِ ، وَالْوَفَاءُ بِهِ ، وَبِالسَّيِّعَةِ

• قِرَاءَةُ قُتِلَ ، وَعَمْرٍو ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنِيٍّ يَقِينٍ﴾ (٥) ، وَ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ (٦) ، بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ حَمَلًا عَلَى إِخْرَاءِ الْمَوْصِلِ مُخْرَجِ الْوَقْفِ ، أَوْ عَلَى تَوَالِي الْحَرَكَاتِ (٧)

• قِرَاءَةُ حَكَاهَا اللَّحْيَايَ ﴿وَلِئِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾ (٨) ، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ حَرْفِ

(١) لأعراف ١٨٦

(٢) انظر السمين حبيبي، ندر المصوب في علوم الكتب المكتوب ١ ٤١٦

(٣) سورة ٦٧

(٤) لفتح ١٠

(٥) سمل ٢٢

(٦) ساء ١٥

(٧) انظر بر عطية، تفسر ابن عطية ٤ ٢٥٥ ، نو حجاب السجوي، البحر المحيط ٧/ ١٦٣ سمين

حبيبي، ندر المصوب في علوم الكتب المكتوب ٨ ٥٩٣

(٨) تعاريف ٨

الإعراب في (الحِزْرِ) ^(١).

- قراءة قوله تعالى ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ ^٢، بإسكان تاء التأييد حرف الإعراب في (ثلاثة) إخراجاً للوصل محرّى الوقف ^(٣).

ومن ذلك قراءة الحسن البصري: "ثلاثة آلاف"، بإخراج الوصل محرّى الوقف، وقيل إنها قراءة ضعيفة لأن هذا الإخراج في المتصايفين الذين يقتضيه الاتصال؛ لأنها كالشيء الواحد ^(٤).

- قراءة فرقة: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ ^(٥)، بإسكان الدال بعد حذف ياء المقوَص إخراجاً للوصل محرّى الوقف ^(٦).

(١) انظر من حواشه، مختصر في شواذ لغز ١٧٨

(٢) آل عمر ١٢٤

(٣) انظر التسمين الحسبي، الدر المنصور في غريب الكتب المكنون ٣/٣٨٦، أبو حيان السجوي، سحر محيط ٣/٥١

(٤) انظر التسمين الحسبي، الدر المنصور في غريب الكتب المكنون ٣/١٢٤، أبو حيان السجوي، سحر محيط ٣/٥١، انظر عطيه، تفسير بن عطيه ٣/٢١ ٢٢

(٥) عذر ٣٢

(٦) انظر أبو حيان السجوي، سحر محيط ٧/٢٦٤، التسمين الحسبي، الدر المنصور في غريب الكتب المكنون ٩/٢٦٦

الانزياح والتمييز المحوّل

تمييز النسبة، أو تمييز الجملة

للخويزي في المصطلح الذي يُمكن أن يُنبئ عن التحوّل في هذه المسألة -
ثلاثة مذاهب^(١):

(١) تمييز الجملة. وهو عند الأشموني: "دافع إبهام ما تضمّنته من نسبة عامِلٍ

فعلاً كان، أو ما جرى محراه من مصدر، أو وصف، أو اسمٍ فعلٍ إلى
معموله من فاعل، أو مفعول، نحو: طابَ زيدٌ نفساً.."^(٢)

(٢) تمييز النسبة. ذكر الصّان في حاشيته أن الأولى أن يقال: تمييز النسبة لا

الجملة ليندرج تحته تمييز النسبة في غير الجملة، كما في: عجبتُ من طيبِ
زيدٍ نفساً، وأنه يُمكن أن يُراد بالجملة ما يشملها تأويلاً، وقيل: إن تمييز
النسبة أولى؛ لأنه يُقاس في الاصطلاح بتمييز المفرد.

(٣) تمييز الذات: قيل إن هذا المصطلح يشمل نوعي التمييز، تمييز المفرد، وتمييز

الجملة، أو النسبة؛ على أن الذات (المميز) إما أن تكون مذكورة، أو
مقدّرة، وهو قول ابن الحاجب.

والنسبة عند الدماميني لا إبهام فيها؛ لأن الإبهام يكمن في المتعلّق: "قال
الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها، إذ تعلق الطيب بزيد أمرٌ معلومٌ،
إما الإبهام في المتعلّق الذي يُنسب إليه الطيب في الحقيقة، إذ يُحتمل أن يكونَ

(١) انظر الصّان، حاشية الصّان على شرح الأشموني ١٩٤/٢ ١٩٥: عباس حسن، لحنو لوي
٤١٥ ٢

(٢) الصّان، حاشية الصّان على شرح الأشموني ١٩٥، ٢

داراً، أو علماً، أو غيرهما، فالتَّمْيِيزُ في الحقيقة إنما هو لأمرٍ مُقَدَّرٍ يَتَعَلَّقُ بَزَيْدٍ، كما
تَقَدَّمَ بَيَانُهُ^(١)

وَيَتَدَيُّ لِي أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنُّ الْحَاجِبِ، وَعَرَّزَهُ الدَّمَامِينِيُّ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ
هَذَا النَّصِّ الْمُقْتَبَسِ أَوَّلَى مِنْ تَمْيِيزِ النَّسَبَةِ أَوْ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَشْمَلَ تَمْيِيزَ
مَحْرُورٍ (رُت)، كَمَا فِي قَوْلِكَ رُتَهُ رَحَلاً، وَتَمْيِيزَ فَاعِلٍ (نَعَم)، وَ(شَس)، وَمَا
يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ صَمِيمٌ مُسْتَبَرٌّ وَجُوباً.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا التَّدْيِ فَإِنِّي لَا أَذْهَبُ إِلَى عَدِّ الْمُمَيِّزِ مَحْدُوفاً، أَوْ
مُقَدَّراً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ اللُّسَانَ الْعَرَبِيَّ الْفَصِيحَ انْزَاحَ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ
فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ مُصَافٌ إِلَى نَصْبِ الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْإِنْزِيحِ أَيَّاماً كَانَ
أَصْلُهَا لِتَحْقِيقِ نَكْتَةٍ بِلَاعِيَّةٍ تَكْثُرُ فِي تَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِجَذْبِ الْإِنْتِصَاءِ إِلَيْهَا
لِتَتَكَّرَ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَدْعُو إِلَى إِعْرَاسِهَا عَلَى حَسَبِ الْأَصْلِ قَبْلَ الْإِنْزِيحِ عَلَى
أَنَّ حَرَكَةَ هَذَا الْإِنْزِيحِ مَنَعَتْ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَاسِيَّةَ الْأَصِيلَةَ مِنَ الظُّهُورِ إِذَا رَغِبْنَا فِي
أَنْ نَدُورَ فِي فَلَكَ الْأَصْلِ الْمُتَوَهَّمِ كَمَا فَعَلَ النُّحَاةُ فِي نَعْضِ الْمَسَائِلِ، كَالْعَطْفِ عَلَى
التَّوَهَّمِ، وَالْمَوْصِعِ، وَالْمِيزَانِ الصَّرْفِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَسْتُ أَكْبِرُ أَنَّ النُّحَاةَ عَدُّوا
هَذَا الْإِعْرَابَ مِنْ بَابِ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا الْإِعْرَابِ، أَلَا يُجَلِّضُ هَذَا الْإِعْرَابُ مِنْ
تَوَهَّمِ عَامِلٍ يَفْعَلُ فِي هَذَا الْمَنْصُوبِ؟ أَلَيْسَتْ عَايَةُ الْمُتَكَلِّمِ الْمُتَوَاصِلِ مَعَ السَّامِعِ،
أَوْ الْمُحَاطَبِ - إِيصَالُ الْمَعْنَى بِأَحْضَرِ طَرِيقٍ، وَأَوْضَحِهَا؟

وَفِي الْعَامِلِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمَنْصُوبَةِ الَّتِي أُعْرِبْتُ تَمْيِيزاً عِنْدَ النُّحَاةِ
مَذْهَبَانِ^(٢).

(١) الصَّانِ، حَاشِيَةِ الصَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ٢ ١٩٤ ١٩٥

(٢) انْظُرِ الصَّانِ، حَاشِيَةِ الصَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ٢ ١٩٥

(١) أنه الذي تضمنته الجملة لا الحملة نفسها، وهو قول سيويته، والمرد،
والدري، ومن تبعهم

(٢) أنه الحملة نفسها، وهو اختيار ابن عصفور، والمحققين، كما قيل
ودكر الأشموي أنه يصح تحريك ما ذهب إليه ابن عصفور على المذهب
"ويصح تحريك كلامه ها على المذهب، فلا اعتراض؛ لأنه يصح أن يقال إنه
فسر العامل؛ لأنه رفع إهم يسيره إلى معموله، وأنه فسر الجملة؛ لأنه رفع إهم
ما تضمنته من النسبة" (١).

ولتميز النسبة أحكام، وحصر (٢)

أن يضب وخوفاً إن كان أصله فاعلاً، أو مفعولاً قبل أن يحوّل عنهما في
الصّبعة النّحويّة، كما في طاب المكان هواء، وشرحت الدّرس نحواً، ولذلك
لا يعدّ من هذه المسألة كلّ ما ورد عن العرب من باب الفاعل في المعنى دون
الصّبعة، كما في: لله درّه فارساً، وأترخت حاراً، وأصراهما، على أن المراد
عطمت فارساً، وعطمت حاراً، على أن (فارساً)، و(حاراً) يعدّان محوّلين عن
الفاعل في المعنى؛ لأنّ العامل في النّحو هو تاء المخاطبة، لأنّها واقعة على
مدلولها، كما قيل

وقيل: إن المراد من: لله درّه فارساً الكامل في فروسيته للإنشاء عن
التعجب، فكأنه قيل: ما أفرس هذا الرجل.

وقيل: إن التّمييز في مثل: لله درّه فارساً، وبها قصيدة، وأصراهما، يعدّ

(١) الصّباح، حاشية الصّباح على شرح لأشموي ٢ ١٩٥

(٢) نظر الصّباح، حاشية الصّباح على شرح لأشموي ٢ ١٩٨ ٢٠١، عدس حسن، النحو في

٢ ٤٢٢-٤٢٤

من باب تَمْيِير السُّنَّة إِذَا كَانَ ضَمِيرُ الْعَيْتَةِ مَعْلُومَ الْمَرْجِعِ، كَمَا فِي لَقِيتُ رَيْدًا فَلِلَّهِ
دَرَّةٌ فَارِسًا، وَحَاءِي رَيْدٌ فَيَا لَهُ رَحْلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ كَذَلِكَ عُدَّ التَّمْيِيرُ مِنْ
بَابِ تَمْيِيرِ الْمُفْرَدِ.

وَمَا بَعْدَ ضَمِيرِ الْمُحَاطَبِ، وَالْأَسْمِ الظَّاهِرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُعَدُّ التَّمْيِيرُ فِيهِ
تَمْيِيرُ يَشِيءُ، كَمَا فِي رَيْدٌ خَسْتُكَ بِهِ نَاصِرًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ عَالِمًا، وَلِلَّهِ دَرُّ رَيْدٍ رَحْلًا، وَيَا
لَرَيْدٍ رَحْلًا^(١)

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ عَدَمَ تَحْوُلِهَا عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوِيًّا - جَوَارٌ جَرَّهْمَا بـ (مِنْ)، إِذَا
يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ، وَأَتَرَحَّتْ مِنْ حَارٍ، لِأَنَّ التَّمْيِيرَ الْمَحْوُولَ عَنِ
الْفَاعِلِ نَحْوِيًّا لَا يَجُوزُ حَرُّهُ هَذَا الْحَرْفِ الْخَافِضِ، وَيَحْتَ أَنْ يَتَّقَى مُنْصَوْنًا.
وَيَمَّا حَاءٌ فِيهِ (أَتَرَحَّتْ حَارًا) قَوْلُ الْأَعَشَى^(٢)

أَقُولُ لَهَا جِيثٌ خَذَّ الرَّحِيلُ أَتَرَحَّتْ رَنًّا وَأَتَرَحَّتْ حَارًا
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَدْحُهَا بِأَنَّهَا بِنَفْسِهَا حَارَةٌ مُعْحَتَةٌ، لَا مَدْحُهَا بِأَنَّ حَارَهَا
مُعْحَتٌ

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلَانِ مُحْوَلَيْنِ عَنِ الْفَاعِلِ بِقَيْدِ كَوْنِ
التَّقْدِيرِ عَظُمَتْ فُرُوسِيَّتُهُ، وَعَظُمَتْ حَيْرَتُهُ.

وَيَمَّا يَخْصَعُ لِسِيَّةَ الْمُتَكَلِّمِ وَقَصْدُهُ، وَتَوَاضَعُ الْإِخَارِيَّ مَعَ السَّمْعِ، أَوْ
الْمُحَاطَبِ كَرَّمَ رَيْدٌ صَيِّفًا، عَلَى أَنَّ (صَيِّفًا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى
أَنَّ الصَّيْفَ لَيْسَ رَيْدًا؛ وَلِلذَلِكَ يَمْتَنِعُ دُخُولُ (مِنْ) عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَرَّمَ صَيِّفٌ

(١) انظر النصب، حاشية لسان على شرح الأشموني ٢ ١٩٨ ١٠ ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٦٠٤
٦٠٥

(٢) انظر النصب، حاشية لسان على شرح الأشموني ٢ ١٩٩

زَيْدٍ، وَأَنْ يَكُونَ عَيْزٌ مُحَوَّلٌ إِنْ كَانَ (زَيْدٌ) هُوَ مَنْ كَرَّمَ؛ وَلِذَلِكَ يَحْوَرُّ أَنْ تَدْخُلَ
(مَنْ)، وَأَنْ يُعَرَّبَ حَالاً، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى تَقْدِيرِ مَنْ كَرَّمَ زَيْدٌ مِنْ صَيِّبٍ^(١)
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي هَذَا الْمَثَلِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ هَذَا التَّمْيِيزِ
مُحَوَّلاً عَنِ الْمَاعِلِ بِقِيْدِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ: كَرَّمَتْ صَيَافَةُ زَيْدٍ.

وَمِمَّا يُغْدُ فِيهِ التَّمْيِيزُ مُحَوَّلاً عَنِ الْفَاعِلِ الْمَنْصُوبُ نَعْدَ (أَفْعَلِ) التَّفْصِيلِ،
كَمَا فِي أَنْتَ أَعْلَى مَرَلًا، عَلَى أَنْ يُؤَوَّلَ اسْمُ التَّفْصِيلِ بِالْمَعْلُومِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ
عَلَا مَرْلُكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ فِي: أَنْتَ أَكْثَرُ مَالًا، عَلَى أَنَّ التَّفْصِيلَ قَدْ اخْتَفَى فِي هَذَا
التَّقْدِيرِ، وَقِيلَ إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: عَلَا مَرْلُكَ عَلُوًّا رَائِدًا، وَكَثُرَ مَالُكَ
كَثْرَةً رَائِدَةً

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ فِيهِ مَرٌّ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمَصَابِ، عَلَى أَنْ تَقْدِيرُ مَا مَرَّ
عَنِ هَذَا الْقَوْلِ مَرْلُكَ أَعْلَى، وَمَالُكَ أَكْثَرُ، وَوَحْهَكَ أَحْسَنُ فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ
أَحْسَنُ وَجْهًا

وَحَاءٌ فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ) أَنَّ مَا مَرَّ لَا يُرِيدُ الْمَصْنَفُ فِيهِ الْمُحَوَّلَ عَنِ
الْمَاعِلِ "وَلَا يُرِيدُ الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ الْفَاعِلِ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَاعِلِ
كَمَا فَهَمَ نَعُصُهُمْ: لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: حَسَنَ وَحْهَكَ لَمْ يَسْتَفِيدِ التَّفْصِيلُ - وَكَيْفَ
يَكُونُ أَنْتَ أَحْسَنُ وَجْهًا مُحَوَّلاً عَنْ: حَسَنَ وَحْهَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ
هُوَ الْمَنْصُوبُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ."^(٢)

وَقِيلَ: إِنَّ تَمْيِيزَ (أَفْعَلِ) التَّفْصِيلِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِذَا كَانَ نَعَصُ
التَّمْيِيزِ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ مُسْأَلَةٌ تُتَبَيَّنُ مِنْ وَضْعِ (بَعْضِ) مُوَضِّعِهِ، كَمَا فِي: زَيْدٌ

(١) نَظَرَ سِمْسَامُ الْأَنْصَارِيِّ، مَعْنَى لَسِبْتَ (تَحْصِيلُ الْخَطْبِ) ٦ ١٤٥

(٢) صَبَّانٌ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمَوِيِّ ٢ ١٩٨

نَعَصُ الْعُقَهَاءِ فِي أَنْتَ أَفْضَلُ فِقِيهِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذَا النَّوْعَ يَحْتَاجُ التَّمْيِيزَ فِيهِ
بِالْإِصَافَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ (أَفْعَلُ) التَّفْصِيلُ مُصَافاً إِلَى غَيْرِ هَذَا التَّمْيِيزِ فِي الْمَعْنَى، كَمَا
فِي: رَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَحْلاً^(١)

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي رَيْدٌ أَفْضَلُ رَحْلاً، وَهِنَّدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ
اسْمِ التَّفْصِيلِ بَعْضُ التَّمْيِيزِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ، أَوْ الْمَجْرُورِ بِالْإِصَافَةِ وَحْواً^(٢)

وَقِيْدَ التَّمْيِيزِ الْوَاحِدِ نَفْسُهُ نَعْدَ (أَفْعَلِ) التَّفْصِيلِ كَوْنُهُ سَيِّئاً، كَمَا فِي:
أَنْتَ أَعْلَى مَنَزَلاً، وَأَنْتَ أَكْثَرُ مَالاً عَلَى أَنَّ السَّبَبِيَّ هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ فِي اللَّفْظِ
الْمُحَاطَبَ (أَنْتَ)، وَفِي الْمَعْنَى الْمَنْزِلَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَّصِفُ بِالْعُلُوِّ لَا الْمُحَاطَبُ.

وَالْتَّمْيِيزُ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَأَصْرَافُهَا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ التَّفْصِيلِ
فِيهَا مُحَوَّلٌ عَنِ الْمَعْلُومِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ عَلَا مَنَزْلُكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ، وَهَذَا التَّحْوِيلُ
يَعُودُ إِلَى تَكْوِينِ أُسْلُوبٍ لَهُ حَصَائِصُ.

وَفِي الْإِنْبَاءِ عَنْ دَلَالَةِ التَّفْصِيلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَخِهَا^(٣).

(١) أَنَّ نَعَصَ الشُّحَاةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُسْتَدَّاءِ لَا الْفَاعِلِ،
وَالْتَّقْدِيرُ: مَنَزْلُكَ أَعْلَى، وَمَالُكَ أَكْثَرُ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ يَنْقُصُ فِيهِ بَاءُ اسْمِ
التَّفْصِيلِ.

(٢) أَنَّ نَعَصَ الشُّحَاةِ الْآخَرِينَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى التَّفْصِيلِ تُبَيِّنُ مِنَ
السِّيَاقِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَثُرَ كَثْرَةً رَائِدَةً، وَعَلَا عُلُوّاً زَائِداً

(١) نظر لصمد، حاشية الصمد على شرح الأشموني ٢ ١٩٨ ١٩٩، بن عقيل، شرح من عمل
٦٠٤ ٦٠٦

(٢) نظر عباس حسن، لسحو الوافي ٢ ٤٤٦

(٣) نظر عباس حسن، لسحو الوافي ٢/٤٢٦

وقيل إنَّ احتفاء الدلالة على التفصيل غير صار بالتركيب، لأنَّها ليس من
اللام نفاؤها في الفعل الحال محل اسم التفصيل، وكلا الرأيين حسنٌ عند
عُباس حسن على الرَّغم من أنَّ الوجه الثاني أحسنُ عنده: "وكلا الرأيين
حسنٌ، ولعلَّ الرأي الثاني بوجهيه - أحسن؛ لأنَّ فيه تحميها من غير صرر،
وتقليلاً للأقسام بخضرها في الماعل، والمفعول به" (١).

ومَّا عُدَّ مِنْ تَاب التَّمْيِيزِ عِزُّ الْمُحَوَّلِ عَنِ الْمَاعِلِ تَمْيِيزُ فَاعِلِ (نعم)، أو
(نُس)، أو (حَنَدًا)، أو (لا حَبْدًا)، ولذلك يَحْوِزُ حَرْه، كما في نَعَمَ رَجُلًا، وَمِنْ
رَحُلٍ رَيْدٌ، وَحَنَدًا رَحُلًا، وَمِنْ رَحُلٍ زَيْدٌ، وَفَاعِلُ هَذَا الْمَعْلُ مَضْمَرٌ وَحَوًّا
يَعْوِذُ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمُتَأَخَّرِ فِي اللَّفْظِ وَالرُّتَبَةِ، وَلَا يَعْوِذُ عَلَى الْمَحْضُوصِ بِالْمَذْحِ، أَوْ
الدَّمِّ (رَيْدٌ) سِوَاءِ أَكَانَ مُتَقَدِّمًا أَمْ مُتَأَخَّرًا، وَلِذَلِكَ عُدَّ هَذَا التَّمْيِيزُ مِنْ تَابِ تَمْيِيزِ
الْمُفْرَدِ، لِأَنَّهُ يَعْوِذُ عَلَى الْمُتَهَمِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ (٢).

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ الْمَاعِلَ حَدَثٌ فِيهِ انْزِيحٌ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصَبِ، عَلَى أَنَّ
الْأَصْلَ التَّوْلِيدِيَّ هُوَ، نَعَمَ الرَّحُلُ زَيْدٌ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ (رَحُلًا) هُوَ الْمَاعِلُ عَلَى أَنَّ
الصَّمَّةَ مَعَ مِنْ طُهُورِهَا حَرَكَةُ الْانْزِيحِ، فَلَا مَخَوِّحٌ إِلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْمَاعِلِ
صَمِيرًا مُسْتَتَرًّا وَحَوًّا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ التَّوْلِيدِيَّ عِنْدَ التَّوْلِيدِيِّينَ
اِسْتَحْوِيلِيَّيْنِ الْمُعَاصِرَيْنِ هُوَ زَيْدٌ رَحُلٌ، عَلَى أَنَّ (رَجُلٌ) قَدَّمَ، وَرِيدَتْ عَلَيْهِ (أَل)
لِتَوْكِيدِهِ، ثُمَّ جِيءَ بِعَنْصَرِ الْمَذْحِ، أَوْ الدَّمِّ، وَهَذَا الْعَنْصَرُ لَا يُؤَثِّرُ فِي إِغْرَابِ مَا
تَعْدَهُ، فَيَكُونُ إِغْرَابُ (الرَّحُلِ) فِي مِثْلِ نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ حَبْرًا لِلْمُسْتَدِ (زَيْدٌ)،

(١) عباس حسن، النحو الوافي ٢ ٤٢٦

(٢) نظر لصان، حاشية النص على شرح لأشعري ٢ ٢٠٠، وانظر التفصيل في هذه مسألة في
كتاب وسائل مدح والدم ولشعبي في العربية و محورية (قيد الطبع)

والقول بفسه في (رحلاً) في نعم رَحُلاً زَيْدٌ، كما يظهر لي^(١)

ويمما يُمكنُ عدُّهُ من باب غير المَحْوَل في هذه المسألة يا لك رَحُلاً حيثُ،
ويا لك رَحُلاً صالحاً، ويا لك من رَجُلٍ صالحٍ، ويا لك من رَحُلٍ حيثُ، على
أنَّ (يا لك) يُنبئُ عن التَّعَجُّبِ، كما في يا لئلاء، ويا للَحَمال، وغير ذلك مما
يُطالعُ في أُسْلُوب الاستعانة^(٢).

ويظهر لي أنَّ المنصُوتَ فيما مرَّ إمَّا أن يُعدَّ حالاً، وإمَّا أن يُعدَّ تَمَيِّزاً، على أنَّ
التَّمَيِّزَ أَوَّلَى من حيثُ تَعْرِيزُ الدَّلالةِ على التَّعَجُّبِ، ويُمكنُ أن يَكُونَ مُحَوَّلاً عن
المُضَافِ تَوَهُّمُ المَصْدَرِ لا المُشْتَقَّ، كما مرَّ، والتَّقْدِيرُ يا لَحُبَّته، وطِيبِه.

وقد يُعرَّزُ ما مرَّ قَوْلُ أبي سَعْدان كما يُتَوَهُّمُ منه. "واعلَمْ أنَّ (نعم)،
(بِشْر) تَرْفَعُ بهما المَعْرِفَةُ، وتَنْصِبُ بهما البِكْرَةَ، تَقُولُ، نعم الرَّحُلُ زَيْدٌ، رَفَعْتَ
(الرَّحُل) - (نعم)، ورفعت (زَيْداً) - (نعم)، و(الرَّحُلُ)، وتَقُولُ، بِشْرَ الرَّحُلِ
عَبْدُ اللَّهِ، وتَقُولُ، نعم رَجُلاً زَيْدٌ، رَفَعْتَ (زَيْداً) - (نعم)، وَنَصَبْتَ (رَحُلاً)
أَرَدْتَ الرَّحُلَ، فلما أَلْقَيْتَ الْأَلِفَ، وَاللَّامَ نَصَبْتَ، وكذلك نَعَمْتَ حَارِيَّةً
حَارِيَّتَكَ"^(٣).

ويمما يُعدُّ مُحَوَّلاً عن الماعِلِ تَمَيِّزُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (بِشْر)،
و(نعم)، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى. ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٤)، و﴿كَبُرَ مَقْتاً

(١) نظر عاصي، رصف ص ٢٢١؛ بن هشام، الأَصْدَرِي، معني المسب (تحقيق الخطيب) ٢٠١/٣

(٢) انظر في هذه مسألة كساب وسائل المدح، ولعنبت والمحورية (مد الطبع)

(٣) بن سعد، مختصر النحو، تحقيق د. حسر عاص ٧٧ (حوليات الأدب، وندوم الاحتمالية،

الرملة ٢٣٧، لحوية ٢٦، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م، ديسمبر)

(٤) الكهف ٥

عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ^(١)، وَ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَثُرَتِ الْكَلِمَةُ، وَكَثُرَ الْمَقْتُ، وَسَاءَ السَّبِيلُ، عَلَى أَنَّ الْأَرْيَاحَ اللَّسَانَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لَجَذْبِ الْإِسْبَةِ، لِتَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعَ الْأَرْيَاحِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْأَرْيَاحَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَأَنَّ مُحْيِصِينَ، وَغَيْرَهُمَا. ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٣)، عَلَى أَنَّ (كَلِمَةً) فَاعِلٌ لِفَعْلِ الدَّمَ (كَثُرَتْ)^(٤)، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَيْضاً حِوَارُ حَرٍّ فَاعِلٍ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ بِقَيْدِ كَوْنِهِ اسْماً ظَاهِراً، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْفَاعِلُ صَمِيحاً مُسْتَتِراً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ^(٥):

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ (بِالزُّورِ) حُرٌّ بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فاعِلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ صَمِيحاً مُطَابِقاً لِمَخْصُوصِ الْمَذْحِ، أَوْ الدَّمِ الْمُتَقَدِّمِ، كَمَا فِي الرِّيدُونَ كَرَّمُوا رِحَالاً، وَالرِّيدَانِ كَرَّمَا رَحْلَيْنِ، وَرِيدٌ كَرَّمَ رَحْلاً، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ هَذَا الْمَخْصُوصِ مُؤَنَّثاً.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمُ التَّحْوِيلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ الرِّيدُونَ كَرَّمَتْ رُجُولَتَهُمْ، وَهَكَذَا ذَوَالِيكَ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوتَ فِيهَا لَهُ وَشَيْجٌ بِالْفَاعِلِ

(١) الصف ٣

(٢) النساء ٢٢

(٣) الكهف ٥

(٤) انظر التسمين خلبي، لدر المصور في علوم الكتب المكون ٤٤٠ / ٧

(٥) انظر بن هشام لأصباري، معني النيب (محقق الخطيب) ؛ «صان»، حاشية اصمد على شرح

لأشعري ٣٩ / ٣

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ عَلَى نَعْدِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ: الرَّيْدُونَ كَرُمُوا
رِحَالًا، عَلَى أَنَّ (رِجَالًا) بَدَلَ نَعَضٍ مِنْ كُلِّ عَلَى أَنَّ الرَّابِطَ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ:
كَرُمُوا رِحَالًا مِنْهُمْ، أَوْ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَهُوَ الْأَوَّلَى عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ
تَوْطِئَةً، وَتَمْهِيدًا لِدَكَرِ الْبَدَلِ

وَيُعَدُّ التَّمْيِيزُ نَعْدَ كُلِّ مَا يُسَيِّئُ عَنِ التَّعَجُّبِ مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ النِّسَةِ، كَمَا فِي: مَا
أَحْسَنَ رَيْدًا رَحُلًا، وَأَكْرَمَ أَبِي بَكْرٍ أَبًا، وَهُوَ ذَرَّةُ عَالَمًا، وَحَسْبُكَ نَزِيدَ رَحُلًا،
وَكَفَى بِهِ عَالَمًا يَقِيدُ كَوْنِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ مَعْلُومَ الْمَرْجِعَةِ، كَمَا مَرَّ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى مِيمُونَ بْنِ قَيْسٍ^(١).

بَاثَتْ لِيَنْخَرُ بِمَا عَفَارَهُ يَا حَارَتَا مَا أَتَتْ جَارَهُ؟

عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُسْتَدَّاءِ حَرَّةٌ أَتَتْ، وَأَنَّ
(حَارَهُ) تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ النِّسَةِ، أَوْ حَالٌ.

وَيَحْوَزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) حَرْفٌ نَفْيٌ، حَرَجٌ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى التَّعَجُّبِ، عَلَى أَنَّ
(أَتَتْ) مُسْتَدَّاءٌ خَرَّةٌ (حَارَةٌ) وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ، كَمَا دَكَرَ الْأُسْتَاذُ عَنَاسٍ حَسَنٌ^(٢)
أَتَتْ شَيْءٌ أَحَرُّ أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِكَ حَارَةً كَالْأُمِّ، أَوْ الْأُخْتِ، وَغَيْرُهُمَا عَمَّا لَهُ وَشَبَحَ
بِكَ فِي الْقِرَاءَةِ، فَهَمَزُ لُتْكَ كَمَنْزِلَةِ إِخْدَى هَوْلًا، وَهُوَ مُرَادُ يُسَيِّئُ عَنِ التَّعَجُّبِ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ عَمَلَكَ هَذَا لَا يَصْدُرُ عَنْ جَارَةٍ وَإِنَّمَا عَنْ إِخْدَى هَوْلًا

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُحْوَلًا عَنْ مُصَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا
أَحْسَنَ رُحُولَةَ رَيْدٍ، وَأَكْرَمَ بَأْتُوَّةَ أَبِي بَكْرٍ، وَحَسْبُكَ رُحُولَةَ رَيْدٍ، وَكَفَى بِعِلْمِهِ،
وَيَا حَارَتَا جَارَةً مَا أَتَتْ؟

(١) انظر المصباح، حاشيته لصاد على شرح لأشعري ٢ ١٩٨: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٦١٥

(٢) انظر النحو لروى ٢ ٤٢٤

ومما يُمكنُّ عدُّهُ مِنْ دَبِّ تَمْيِيرِ النَّسَةِ عَنِ الْمُحَوَّلِ: امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ مَاءً، إِذْ بُو
قِيلَ إِنَّهُ مُحَوَّلٌ عَنِ الْعَاعِلِ لِمَا صَحَّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عَلَيْهِ يَصِيرُ: امْتِلَاءُ مَاءِ الْإِنَاءِ،
وَيُطَهَّرُ لِي أَنَّهُ يُمكنُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْحَالَ يَدُلُّ عَلَى الْمَحَلِّ، أَوْ أَنْ يَكُونَ (مَاءً)
مَنْصُوبًا بَعْدَ إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ بِمَاءٍ، عَلَى أَنَّ الْجَارَ
وَالْمَجْرُورَ حَالٌّ مِنَ الْإِنَاءِ.

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ، وَعِزُّهُ أَنَّ الْعَرَضَ مِنْ هَذَا التَّحْوِيلِ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ،
وَالْمَعْرِفِ الْمُبَالِغَةُ "وَإِذَا قُلْتَ: طَابَ رَيْدٌ نَفْسًا فَتَقْدِيرُهُ: طَابَتْ نَفْسُ رَيْدٍ،
وَإِذَا قُلْتَ: تَصَبَّ عَرَقًا فَتَقْدِيرُهُ: تَصَبَّتْ عَرَقُهُ... وَإِنَّمَا عَيَّرْتَ بَأَنَّهُ يُثْقَلُ الْمَعْلُومُ
عَنِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، فَارْتَفَعَ بِالْمَعْلُومِ الْمَقُولِ إِلَيْهِ، وَصَارَ فِعْلًا فِي اللَّفْظِ. وَإِنَّمَا
أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِبَالِغَةً وَتَأْكِيدًا، وَمَعْنَى الْمِبَالِغَةِ أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى حُرٍّ مِنْهُ
فَصَارَ مُسْنَدًا إِلَى الْحَمِيعِ، وَهُوَ أَتْلَعُ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّأْكِيدُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ
الْإِسْنَادُ إِلَى مَا هُوَ مُتَّصِبٌ بِهِ، ثُمَّ أُسْنِدَ فِي اللَّفْظِ إِلَى زَيْدٍ فَمَكَّنَ الْمَعْنَى" (١)

وَقَدْ تَعَالَى الْأَشْمُونِيُّ ابْنُ يَعِيشَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: "حُوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنْهُ إِلَى عَزِيزِهِ
لِقَصْدِ الْمِبَالِغَةِ، فَلَا يُعَيَّرُ عَمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ وَجُوبِ التَّأْخِيرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْضَالِ
بِالْأَصْلِ" (٢).

وَحَاءُ فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ): "قَوْلُهُ: لِقَصْدِ الْمِبَالِغَةِ:
أَيُّ فِي إِسْنَادِ الطَّيِّبِ لِرَيْدٍ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ قَوْلَ التَّخْصِصِ بِالتَّمْيِيرِ أَنَّهُ طَابَ مِنْ خَمِيعِ
الْوُجُوهِ، هَذَا الْمِبَالِغَةُ مِنْ حَيْثُ أَوَّلُ الْكَلَامِ، وَقِيلَ لِقَصْدِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ،
وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنْ جَوَارِ التَّوَسُّطِ لِقَوَاتِ الْإِحْضَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، شرح المفصل ٢ ٧٥

(٢) اصباح، حاشية الصباح على شرح لأشمونى ٢ ٢٠١

بالتوسط...^(١).

وحاء في (شرح الكافية) للرّصيّ في حديثه عن أضل طات زِيدَ نفساً.
"لزيد نفس طات، وإنّا حُولِفَ بها لعَرَصِ الإِنْهَامِ أَوَّلًا؛ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي
النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ يَتَشَوَّقُ النَّفْسُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا أَهَمَّ عَلَيْهَا، وَأَيْضًا إِذَا فَسَّرَتْهُ بَعْدَ
الإِنْهَامِ فَقَدْ ذَكَرَتْهُ إِحْمالًا، وَتَفْصِيلًا"^(٢).

وتمّا يُمكنُ إحصاءُهُ لِسُلْطَانِ هَذَا الْإِتْرِيَّاحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَتْرِيَّاحُ
النَّسَانِ مِنْ رَفْعِ مَعْمُورِ الصِّفَةِ الْمُشْتَهَةِ عَلَى الْفَاعِلِ إِلَى النَّصْبِ، أَوِ الْحَرِّ، كَمَا فِي:
مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، عَلَى أَنَّ (وَجْهَهُ) فاعِلُ الصِّفَةِ الْمُشْتَهَةِ (حَسَنٍ)، وَقَدْ
صَارَ هَذَا الْقَوْلُ بِالْإِتْرِيَّاحِ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وَحَسَنٍ ابْوَجْهَ، بِإِصْطِفَاءِ
الصِّفَةِ الْمُشْتَهَةِ إِلَى فاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا الْإِتْرِيَّاحُ يُبَيِّنُ عَنْ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ الَّتِي
حَدَّثَ فِيهَا بِجَدْبِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَيْهَا، وَعَنِ الْمُبَالَغَةِ، كَمَا ذَكَرَ الشُّحَاةُ: "وَدَلِكُ أَنَّكَ
خَعَلْتَ الْحُسْنَ لِلرَّجُلِ عُمُومًا، ثُمَّ حَصَصْتَ وَجْهَهُ، فَتَكُونُ قَدْ مَدَخْتَهُ مَرَّتَيْنِ
مَرَّةً لِعُمُومِ شَخْصِهِ، وَمَرَّةً بَوَجْهِهِ، هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى أَنَّ فِي هَذَا
التَّعْيِيرِ يُبْصَحُ بِعَدِ الْإِنْهَامِ، فَإِنَّكَ عِنْدَمَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ، وَنَوَّيْتُ
الصِّفَةَ - كُنْتَ كَأَنَّكَ أَنْهَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْإِنْهَامِ، ثُمَّ أَوْضَحْتَ جِهَةَ الْحُسْنِ بَعْدَ
أَنْهَيْتِهِ، وَلِلْإِبْصَاحِ بَعْدَ الْإِنْهَامِ مَرِيَّةٌ"^(٣).

وَأَقُولُ بِنَفْسِهِ فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُشْتَهَةِ إِلَى فاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنٍ الْوَجْهَ، مِنْ حَيْثُ الْإِنْسَاءُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ: "فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ الْحُسْنُ لِلْوَجْهِ،

(١) انصب، حاشية انصب على شرح الأسموي ٢٠١ ٢

(٢) الرصيّ عن الكافية ١ ٢٣٣ (ملا من جملة العربية والمعنى ٢١٥)

(٣) د فاصل بمراتي، جملة لعربية والمعنى ٢١٥؛ معاني النحو ١٧٣/٣

والوَحْهُ هو الفاعِلُ - فكَيْفَ حاز إصافتهُ إليه، وقد رَعَمْتُمْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُصَافُ
إِلَى نَفْسِهِ؟ والجَوَابُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقَلَّتِ الصَّعَةُ عَنْهُ، وجَعَلْتَهَا لِلرَّحْلِ
دُونَ الْوَحْهِ فِي اللَّفْظِ، وصَارَ فِيهِ ضَمِيرُ الرَّجُلِ، وَإِذَا قُلْتَ حَسَنَ الْوَجْهِ كَانَ
الْحُسْنُ شَائِعًا فِي حُلَّتِهِ كَأَنَّهُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ حَسَنُ الْقَامَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ الْحُسْنُ مَقْصُورًا
عَلَى الْوَحْهِ دُونَ سَائِرِهِ، فلَمَّا أُريدَ بَيَانُ مَوْضِعِ الْحُسْنِ أُضِيفَ إِلَيْهِ^(١)

وحَاءٌ فِي (شَرْحِ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ) أَنَّ فَائِدَةَ الْحَرِّ الْمَعْنَوِيَّةِ الْإِنهَامُ ثُمَّ
التَّسْيِيرُ "الْإِنهَامُ، ثُمَّ التَّسْيِيرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَحْهُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ"^(٢)

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي إِحَارَةِ السُّحَاةِ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ فِي تَمْيِيرِ النِّسَةِ
خَمْعًا، وَمُفْرَدًا، عَلَى أَنَّ الْحَمْعَ صِيْرٌ إِلَيْهِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ، كَمَا فِي تَطْفُفِ الْمُتَعَلِّمِ
أَتَوَانًا، وَكَرَّمَ مُحَمَّدٌ آبَاءَهُ، فِهَذَا التَّمْيِيزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يُبَيِّنُ عَنْ أَنَّ لِلصَّاعِلِ
(الْمُتَعَلِّمِ) أَكْثَرَ مِنْ ثَوْبٍ عَلَى جِلَافِ كَوْنِهِ مُفْرَدًا يُبَيِّنُ عَنْ أَنَّ لَهُ ثَوْبًا وَاحِدًا
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِالْآبَاءِ الْأَخْدَادِ
وغيرهم مِنْ دَوِي الْقِرَانَةِ.

وَيُبَيِّنُ قَوْلُكَ كَرَّمَ الْأَوْلَادَ آبَاءَهُ عَنْ أَنَّ لِكُلِّ وَلَدٍ أَبًا، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادَ
لَيْسُوا إِخْوَةً، إِذْ لَوْ قِيلَ كَرَّمَ الْأَوْلَادُ أَبَاءَهُ لَحَارَ أَنْ يُبَيِّنَ عَنْ أَنَّهُمْ إِخْوَةٌ^(٣)
وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ كَوْنَ التَّمْيِيزِ مُفْرَدًا فِيهَا مَرَّةً قَدْ يُبَيِّنُ عَنْ مُكْتَبَةِ بِلَاعِيَّةِ تَكْمُرٍ فِي
الْإِسَاءِ عَنْ الْإِتِّحَادِ، وَالتَّلَاصُّقِ، وَالتَّعَاوُنِ، فَكَأَنَّ لَهُمْ أَبًا وَاحِدًا عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ
لِكُلِّ وَاحِدٍ أَبًا

(١) س. يعيش، شرح المفصل ٢ ١٢٢، وانظر د. فاضل السامري، الحملة العربية والمعنى ٢١٦

(٢) برصي، شرح لرصي على الكافية ٢ ٢٠٩ (نقلًا من الحملة العربية والمعنى ٢١٦)

(٣) انظر عباس حسن، النحو لو في ٢ ٤٢٨

ومن ذلك المسألة الرابعة التي ذكرها ابن هشام^(١) في (اللب الثامن)، وهي وضع (غير) موضع (ما) النافية، كما في: غير قائم الريدان، على أن التقدير ما قائم الريدان، فيكون (الريدان) فاعلاً سد مسد الخير؛ لأنه لا يصح غدهما متداً على أن (غير قائم) الخبر لعدم المطابقة.

ويتبدى لي أنها يمكن أن يكونا متداً إذا توهم أن عدم المطابقة صير إليها للإناء عن شدة التصاقهما، واتحادهما، فكأنهما شخص واحد، ومما عدا ذلك قول الشاعر^(٢)

غير لاهِ عداك فطرح الله حو ولا تغترز بعارص سلم
على أن التقدير: ما لاهِ عداك.

ويفهم مما في (ارتشاف الضرب)^(٣) أن الكوفيين أحرأوا أن يقال: الريدان قام، والريدون قام، على الرغم من أن ابن سعدان^(٤) على خلاف هذه الإحارة ويظهر لي أن التمييز المخول انراح عن الأصل لتحقيق المبالغة، والتوكيد

(١) انظر معني السيب ٦ ٦٣٢

(٢) انظر ابن هشام لأصاري، معني السيب (تحقيق الخطيب) ٦ ٦٣٣

(٣) انظر أبو حنبل سحوي، رشاف الضرب ٢ ١٧٩

(٤) انظر مختصر لحنو، داسه وتحقق د حسين أبو عامر، حويات الآداب، والعلوم الاجتماعية،

لرسالة ٢٣٧، الحولة ١٤٢٦، ٢٦ هـ ٢٠٠٥ م ديسمبر ٤٣

الأنزياح والقلب الإعرابي

للُّحْدَةِ فِي الْقَلْبِ الْإِعْرَابِيَّ وَلَا سِيَّما فِي الْقِرَآءِ الْكَرِيمِ، أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(١) الْحَوَازُ بِلَا قَيْدٍ

(٢) لَمَعَ مُطْلَقًا.

(٣) الْحَوَازُ بَقَيْدٍ أَنْ يُسَبَّحَ عَنْ مَعْنَى بَدِيعٍ

(٤) أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ يُرَى عَنْهُ الشَّعْرُ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ^(١) أَنَّ أَصْحَابَهُ
(لَصَرِيحِينَ) كَمَا يُفْهَمُ بِحُضُونِهِ بِالصَّرْوَةِ.

وَتَحَدَّثَ ابْنُ هِشَامٍ فِي (مُعْنَى اللَّسِ) عَنْهُ فِي الْقَاعِدَةِ الْعَاشِرَةِ فِي لِسَانِ
الْثَامِسِ "الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: مِنْ فُؤَادٍ كَلَامِهِمُ الْقَلْبُ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ فِي
الشَّعْرِ"^(٢)

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الْقَلْبَ الْإِعْرَابِيَّ يُعَدُّ دَلِيلًا نَبَّيَّ عَلَى انْزِيحِ اللَّسَانِ الْعَرَبِيِّ
عَنِ وَفْقِ بَيِّنَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَصْدُهُ لَتَحْقِيقِ غَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ
وَذَكَرَ ابْنُ الشَّحْرِبِيِّ أَنَّ الْقَلْبَ اتَّسَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ سَعَةٌ أَقْصَتْ
بِهِمْ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ^(٣).

(١) نظر سحر محيط ٤ ٨٠٣٥٥ ٣٧٦، ونظر الزمخشري، الكشاف ٣/ ١٠٠٢٢ ٥٦٤، لسبب
حسي، اندر خصوصاً في علوم الكتاب يكون ٥ ٤٠١ ١٠٤، ابن هشام الأنصاري، معني لسان
(محصول خطيب) ٦ ١٠٩ ٧١٨

(٢) ابن هشام الأنصاري، معني لسان (تخصيص خطيب) ٦ ١٠٩ ٧١٨

(٣) نظر ابن هشام الأنصاري، معني لسان (تخصيص خطيب) ٦ ٧١٠ (الحواشي)

وَمِمَّا يُغَدُّ مِنَ الْكَلَامِ الْمَثُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

- قَوْلُ الْعَرَبِ حَرَقَ الثُّوبَ الْمِسْمَارَ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ حَرَقَ الْمِسْمَارَ الثُّوبَ، وَقَدْ صِيرَ إِلَى هَذَا الْقَلْبِ لِلْإِنْبَاءِ عَنْ أَنَّ الثُّوبَ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الثَّيَابَ فِي تِلْكَ الْفِتْرَةِ تَكَادُ تَكُونُ مِنَ الْكَثَّانِ السَّمِيكِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي.
- قَوْلُ الْعَرَبِ كَسَرَ الزُّحَاخَ الْحَرَّ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَسَرَ الْحَرَّ الزُّحَاخَ، وَالْقَوْلُ فِي الْمَصِيرِ إِلَى هَذَا الْقَلْبِ الْإِعْرَابِي كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.
- قَوْلُ الْعَرَبِ أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي^(١)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَدْخَلْتُ رَأْسِي فِي الْقَلَنْسُوَّةِ، عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْحَقْفِصِ (فِي) يَسْبِقُ الطَّرْفَ، وَقَدْ يُسَبِّحُ هَذَا الْقَلْبُ عَنْ أَنَّ الْقَلَنْسُوَّةَ كَانَتْ أَقْرَبَ حَقْمًا مِنَ الرَّأْسِ، وَلِذَلِكَ تَحْتَاجُ إِلَى تَوْسِيعَةٍ لِإِدْحَاكِهَا، كَمَا يُطْلَعُ فِي نَعْصِ الْمَلَأَسِ الضَّيِّقَةِ الَّتِي يَرْتَدِّيهِ الْأَطْفَالُ الصَّعُرُ، وَنَعْصِ الشَّلَبِ، وَالشَّوَاتِ فِي عَضْرِبَا.
- قَوْلُ الْعَرَبِ أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إِصْبَعِي، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.
- قَوْلُ النَّاسِ حَكَّيْ رَأْسِي، وَهُوَ عَلَطٌ عِنْدَ ابْنِ تَرْتِي^(٢)؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَا يَحْكُ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ. دَعَايَ إِلَى الْحَكِّ، وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ حَكَّيْتُ رَأْسِي، عَلَى أَنَّهُ صِيرَ إِلَى الْقَلْبِ الْإِعْرَابِي لِلْإِنْبَاءِ عَنِ الْحَاحَةِ إِلَى الْحَكِّ، فَكَأَنَّ الرَّأْسَ يَعُومُ بِذَلِكَ.
- قَوْلُ الْعَرَبِ إِذَا طَلَعَتِ الْخُورَاءُ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْجُرْنَاءِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ

(١) انظر ابن هشام لأبي بصير، معني اللب (تحقيق الخطيب) ٦ ٧١٣

(٢) نظر بريدي، ص ٢٧ (حكك، ١١٦)

انْتَصَبَ الْجُرْبَاءُ فِي الْعُودِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، عَلَى أَنَّ الْجُورَاءَ نَحْمٌ يَغْتَرِضُ فِي
وَسَطِ الشَّيْءِ^(١).

• قَوْلُ الْعَرَبِ أَذْحَلَ قُوَّةَ الْحَجَرِ^(٢).

• قَوْلُ الْعَرَبِ عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضْتُهَا عَلَى الْمَاءِ^(٣)، عَلَى أَنَّ
الْأَصْلَ عَرَضْتُ الْحَوْضَ عَلَى النَّاقَةِ، وَعَرَضْتُ الْمَاءَ عَلَى النَّاقَةِ، وَهُوَ قَوْلُ
السَّكَاكِينِ، وَالرَّمَحَشَرِيِّ، وَالْجَوْهَرِيِّ، وَعَبْرِهِمْ

وَيَنْظَرُ لِي أَنَّهُ صَبَرَ إِلَى هَذَا الْقَلْبِ لِلْإِنَاءِ عَنْ أَنَّ النَّاقَةَ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ
طَمَأًى، أَوْ أَنَّهَا لَا تُصَرُّ هَذَا الْحَوْضَ، أَوْ لَا تَهْتَدِي إِلَيْهِ، أَوْ أَنَّهَا لَا تَرْغُبُ فِي هَذَا
الْمَاءِ، أَوْ الْحَوْضِ لَسَبِّ مَا، وَحَاءً فِي (السَّحَرِ الْمُحِيطِ). "وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ:
عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ. مَا يَذُلُّ عَلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ عَرَضَ النَّاقَةِ عَلَى
الْحَوْضِ، وَعَرَضَ الْحَوْضِ عَلَى النَّاقَةِ كُلُّهُمَا صَحِيحٌ، إِذِ الْعَرَضُ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ
يَصَحُّ عَلَى إِسْنَادِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، وَالْحَوْضِ"^(٤).

وَمَا يُمَكِّرُ إِخْصَاءَهُ لِسُلْطَانِ الْقَلْبِ الْمَكَانِي فِي الشُّعْرِ:

• قَوْلُ الْأَحْطَلِ^(٥)

مِثْلُ الْقَافِدِ هَذَا حُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَحْرَانِ أَوْ تُنْعَتْ سَوَاءَاتِهِمْ هَحْرُ

(١) انظر ابن هشام، الأنصاري، معني النسيب (تحقيق الخطيب) ٦ ٧١٥؛ أبو زيد، سواد ٤٠٩

(٢) سيوه، لكتاب ١ ٩٢

(٣) انظر ابن هشام، الأنصاري، معني النسيب (تحقيق الخطيب) ٦ ٧١٣؛ الرمحشري، نكشاف
١٢٢/٣

(٤) أبو حبان النحوي، سحر المصنوع ٨ ٦٣

(٥) بصر بسمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب لكون ١٥٩/٣ ابن حني، محاسب
٢٤١ ٢

على أن التقدير نلعت سوءاتهم هجراً.

• قول حسّاب بن ثابت^(١)

كأن سيئة من يثت رأس
يكون مزاحها غسل وماء

نصب (مراحها) على خبر (يكون)، ورفع (غسل وماء) على اسمها، على أن في هذا النص، والرفع جعلاً للكثرة اسماً لهذا الفعل، والمعروفة خيراً له، وهي مسألة على خلاف الأصل النحوي، وللخويين في هذا الشاهد خمسة أقوال:

أ- أن (مراحها) خبر (يكون)، وأن (غسل، وماء) اسمها، كما مر.

ب- أن اسم الفعل الساج (غسل، وماء)، على أن (مراحها) منصوب على الطرؤية المحاذية، وهذا الطرف متعلق بالخبر المحدثوف وخوف، وهو قول أبي علي المارسي

ج- أن الأولى رفع (مراحها)، ونصب (غسل)، ورفع (ماء)، على أنه فاعل لمعل محذوف، والتقدير وحالها ماء، فتكون الواو حرف استئناف يغطي جملة على أخرى، ويعرر هذا الوجه رواية هذا الشاهد: يكون مزاحها غسل، وماء

د- أن اسم (يكون) صمير الشأن على رواية رفع ما بعدها يكون مزاحها غسل، وماء، على أن الجملة الاسمية (مزاحها غسل، وماء) في محل نصب على خبرها

(١) نظر بر هشام لأبصار، معني السبب (بحقيق الخطيب) ٦ ٧٠٩، بر مانت، شرح السهس

هـ أن (كان) رائدة، على أن (مزاحها) مُتداً على حسب رواية الرُّفَع ،
(عَسَلٌ وماءٌ) حَبْرُهُ، وهو قولُ الحسن بن أسيد العارقي، وهي زيادةٌ
وسمها ابنُ هشام^(١)، وغيره بالخطأ؛ لأنها لا تُراد بلفظِ المصارع فضلاً عن
أنَّها لا تُخَوِّج إليها.

ونَعُدُّ فلا تُخَوِّج إلى مثل هذه التَّأويلات، والتَّوهُمات، لأنَّ الحَمْلَ على
الانزياح في القلب الإغرابي يُعني عنها فضلاً عما يُمكن أن يُنبئ عنه من معنى
من حيثُ كَوْنُ العسل مزاجها لا كَوْنُ مزاجها العسل.

ويُمكنُ على حسب قصد المتكلم، وبشيء أن يُعدَّ (عَسَلٌ، وماءٌ) أكثرَ
تَعْرِيفاً من (مِرَاجِها) على الرَّغم من الإضافة التي تُكسِبُ التَّعْرِيفَ؛ لأنه لا بُدَّ
من أن يكونَ هالك تَوَاضُّعٌ إخباريٌّ بين القائل، أو المتكلم، أو المُتَبَيِّن، أو
المؤلف، والسَّامِعِ، أو القارئ، أو المُتَلَقِّي، أو المُحَاطَبِ، أو التَّوَقِّدِ فضلاً عما
يُمكنُ أن يُخصَّصَ له هذا القولُ من ظُرُوفِ اجتماعية، ونفسية، وغيرها
● قولُ رُوَّة^(٢)

ومَهْمَهُ مُعَرَّةُ أَرْضِها

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُها

على أن الأصل كَانَ لَوْنُ سَمَائِهِ لَعُرَّتِها لَوْنُ أَرْضِهِ؛ لأنَّ التَّشْبِيهَ حَدَثَ فيه
قَدْتُ لِتَحْقِيقِ المِثَالَةِ، وفي الكلامُ حَذْفُ مُضَافٍ.

(١) نظر ابن هشام الأصمري، معني لسب (حواشي المحقق) ٦ ٧١٠؛ لعدادي، حرابه الأدب
(محقق عند لسلام هـ ور) ٤١ ٤

(٢) انظر ابن هشام الأصمري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦ ٧١٠؛ السيوطي، شرح شواهد
معني ١٩٦١ م

● قَوْلُ الْمِرْنِ تَوْلَبٌ^(١)

فَإِنْ أَنتَ لَا قَيْتَ فِي نَحْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّئُ أَنْ تُقَدِّمَ

عَلَى أَنْ الْأَصْلُ: فَلَا تَتَهَيَّئُهَا، وَهُوَ انْبِرَاحٌ يُنْبِئُ عَنِ الْمَالَعَةِ فِي تَهَيُّبِ
الْمُخَاطَبِ، وَدَلَّكَ بِحُجْلِ النَّحْدَةِ تَهَيُّتُ هَذَا الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا عَلَى جِلَافِ
الْأَصْلِ

● قَوْلُ ابْنِ مُقْبِلٍ^(٢):

وَلَا تَهَيَّيْ الْمَوْمَاءُ أَرْكَهْ إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ

عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمَوْمَاءَ، وَلَكِنَّ الشَّعْرَ انْبَرَاخَ لِسَانُهُ مِنْ هَذَا
الْأَصْلِ، فَحُجِّلَ الْمَفَارَةُ لَا تَهَيَّيْتُ لِتَحْقِيقِ الْمَالَعَةِ: وَلَا تَتَهَيَّيْ الْمَوْمَاءَ.
● قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^(٣):

كَأَنَّ أَوْبَ دِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ الْقُورُ الْعَسَاقِيلُ

عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَقَدْ تَلَفَعَ الْقُورُ بِالْعَسَاقِيلِ^(٤)، وَصِيرَ إِلَى هَذَا الْإِنْزِيحِ،
أَوِ الْقَلْبِ لِتَحْقِيقِ الْمَالَعَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَلَفَعَتْ بِالْعَسَاقِيلِ.
قَوْلُ عُزْرَةَ بْنِ الْوَرْدِ^(٥):

فَدَيْتُ بِنَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكُ^(٦) إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) نظر ابن هشام الأصبغري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦/ ٧١١

(٢) انظر ابن هشام لأصبغري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦/ ٧١١: سيوطي، شرح شواهد المعني ٩٧١

(٣) نظر ابن هشام الأصبغري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦/ ٧١٢: سيوطي، شرح شواهد

معني ٩٧٢: الربيعي، تاج العروس (عسقل، ٢٩، ٢٨٥)

(٤) انظر لربيع، والعساقيل اسرب، أو قطعه

(٥) انظر ابن هشام لأصبغري، معني السبب (تحقيق الخطيب) ٦/ ٧١٢: سيوطي، شرح شواهد المعني ٩٧٢

(٦) الألو مع

على أن الأصل: قَدَيْتُ نَفْسَهُ بِنَفْسِي، كما يُقَالُ في اللُّغَةِ المَحْكِيَّةِ في عَصْرٍ بَا:
 أَمَا قَدَيْتَكَ اِنْفَسِي، وَأَهْدَيْتَكَ اِبْنَفْسِي، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الدُّعَا الفَصِيحَةِ:
 " . وَيَقُولُونَ قَدَيْتُهُ بَابِي، وَأُمِّي، وَقَدَيْتُهُ بِهَالٍ، كَأَنَّكَ اشْتَرَيْتَهُ، وَخَلَصْتَهُ بِهِ إِذَا لَمْ
 يَكُنْ أَسِيرًا، وَإِذَا كَانَ أَسِيرًا مَخْلُوكًا قُلْتَ: قَدَيْتُهُ، كَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ . قَالَ: وَإِنْ
 قُلْتَ: قَدَيْتُ الْأَسِيرَ فَجَائِزٌ أَيْضًا، بِمَعْنَى: قَدَيْتُهُ بِمَا كَانَ فِيهِ، أَيْ خَلَصْتَهُ،
 وَقَدَيْتُ أَحْسَنُ في هَذَا المَعْنَى^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدَيْنَاهُ
 بِذِيحِ﴾^(٢)، على أن المراد خَلَصْنَاهُ مِنْ الذَّحِ
 وَيُقَالُ في الْعَرَبِيَّةِ قَدَاهُ نَفْسَهُ تَقْدِيَةً (قَالَ لَهُ: حُجِلْتُ بِذَلِكَ)، وَأَقْدَاهُ
 الْأَسِيرَ (قَالَ مِنْهُ قَدَيْتُهُ)
 • قَوْلُ القَطَامِيِّ^(٣).

فَلَمَّا أَنْ حَرَى سَمَنْ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّتَ بِالْمَدَنِ السَّيَاعَا
 على أن الأصل: كَمَا طَيَّتَ بِالسَّيَاعِ (الطَّيْرُ) الْفَدَنَ (الْقَصْرُ)، على أن
 المَعْنَى أَنَّ الشَّاعِرَ شَهَّ حَرِيَانَ السَّمَنِ في هَذِهِ النَّاقَةِ تَطْيِيرَ الْفَدَنِ بِالسَّيَاعِ
 • قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ عِنْدَ بَعْضِ^(٤):

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ فَعَحَنْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُ
 على أن الأصل: كَيْفَ لَا يَمُوتُ مَنْ يَعِشُ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَحَّبُ بِمَنْ يَعِشُ ثُمَّ لَا
 يَمُوتُ

(١) «سريدي» بح العروس (مدى، ٢٢٢ / ٣٩)

(٢) «بصافات» ١٠٧

(٣) نظر ابن هشام لأبصارى، معني لسبب (تحقيق الخطيب) ٦ ٧١٣؛ لسيوطي، شرح شوهد
 المعني ٩٧٢

(٤) انظر ابن هشام، لأبصارى، معني اللبيب (تحقيق الخطيب) ٦ ١١٣

• قول الشاعر في إنشاد ابن الأعرابي^(١):

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة فلست لشرّي فعله بحمُول
على أن الأصل لشرّ فعله (الإحسان، والإساءة)؛ لأنه لا يتحمّل أخذ
هذين الشرّين، وهو الإساءة.

ومما عُدَّ من هذه المسألة في القرآن الكريم^(٢)، على الرغم من أن نصوص
الدارسين المحدثين فضلاً عن بعض القدامى قد أنكروا وقوعه في القرآن
الكريم كالذكتور فاضل السامرائي "وأما من حيث وروده في القرآن الكريم
فإداما اطلّعت عليه بما أوردوه على أنه قلت ليس منه على الحقيق، وإنما هو حذر
على ظاهر الكلام بلا تأويل وإن كان لا يتعدى والله أعلم أن يكون فيه تغيير
حارياً على القلب لا اعتبار معنى لطيف شأن كثير من الأساليب"^(٣).

• قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٤)، على أن الأصل

عند من أحرار هذا القلب هو يوم تُعرَضُ النار على الذين كفروا، كما في
قول العرب: عرَضت الناقة على الحوص، كما مرّ، وهو قول الرَّحْمَنِيِّ^(٥)

ولا يصحّ عند أبي حيان حمل القرآن على هذا القلب. "ولا يسعي حمل
القرآن على القلب، إذ الصحيح في القلب أنه بما يضطرُّ إليه في الشعر، وإذا كان
المعنى صحيحاً واصحاً مع عدم القلب فأى ضرورة تدعو إليه، وليس في

(١) انظر ابن هشام لأنصاري، معني النيب (تحقيق الخطيب) ٦ / ٧١٤ (خروشي)

(٢) انظر ابن هشام لأنصاري، معني النيب (تحقيق الخطيب) ٦ / ٧١٣

(٣) د فاضل سامرائي، الخمينه لعربيه والمعنى ٢٨٤

(٤) الأحصاف ٢٠

(٥) انظر لكشاف ١٢٢/٣، أبو حيان لسحوي، لبحر المحيط ٦٣/٨؛ لسمن الخليلي، لبر حصون

في صوم الكذب المكثور ٥٢٠/٣

قُوهِمْ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْخَوْصِ. مَا يَدُلُّ عَلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ عَرَضَ النَّاقَةِ عَلَى الْخَوْصِ، وَعَرَضَ الْخَوْصِ عَلَى النَّاقَةِ كُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ، إِذَا عَرَضَ أَمْرٌ بِشَيْءٍ يَصَحُّ إِسَادُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، وَالْخَوْصِ^(١) وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِتْرِيَاخُ، كَالْقَوْلِ فِي. عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْخَوْصِ.

● قِرَاءَةُ عَيْرِ الْأَحْوِيِّ، وَحَفْصٍ. ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) بِمَنْحِ الْعَيْنِ، وَالتَّحْفِيفِ، عَلَى أَنْ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَحْهَيْنِ^(٣).

(١) أَنَّ الْفِعْلَ أُسْنَدَ إِلَى الْبَيْتَةِ مَخَارَأً، كَمَا ذَكَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ: "فَلَمْ تَهْدُكُمْ كَمَا لَوْ عَمِيَ عَلَى الْقَوْمِ دَلِيلُهُمْ فِي الْمَازَةِ فَقُوا بَعِيرَ هَادٍ"^(٤).

(٢) أَتَى مَحْمُولَةً عَلَى الْقَلْبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَعَمِيتُمْ أَنْتُمْ عَنْهَا، كَمَا فِي قَوَابِلِ الشَّاعِرِ^(٥):

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الْطَّلِّ رَأْسُهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَخْمَعُ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مُدْخِلَ رَأْسِهِ الْطَّلَّ.

وَحَاءٌ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) لِلْقُرَّاءِ "وَسَمِعْتُ الْعَرَبَ تَقُولُ قَدْ عُمِيَ عَيْ الْحَبَرُ، وَعُمِيَ عَيْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا يَمَّا حَوَّلَتِ الْعَرَبُ الْفِعْلَ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ لغيرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَعْمَى عَنِ الْحَبَرِ، أَوْ يُعْمَى عَنْهُ،

(١) أبو حيان لنحوي، البحر المحيط ٦٣، ٨

(٢) هود ٢٨

(٣) انظر السمين الحنبلي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٣١٤، ٦؛ الرمخشري، لكشاف ٢٦٦ ٢

(٤) الرمخشري، الكشاف ٢٦٦ ٢

(٥) انظر السمين الحنبلي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٣١٤، ٦؛ سيويه، لكتاب ٩٢، ١

ولكنه في حوارهِ مثل قول العرب: دَخَلَ الخاتمُ في يدي، والخُفُّ في رجلي، وأنت تعلم أن الرُّخْلَ التي تُدْخَلُ في الخُفِّ، والإصْبَعُ في الخاتم، فاستحقوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً لا يَكُونُ لذا في حال، ولذا في حال، إنما هو لواحد، فاستحاروا لهذا^(١).

ويشذّي لي أن في هذا الأبريح إنباء عن عدم تبصّرهم، وهو ممّا أدّى إلى إسناد العمى إلى البينة على سبيل الماسعة والتّهديد.

• قوله تعالى ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾^(٢)، على أن الأصل كما قيل لكل كتاب أجل^(٣)، وهو أصل يرفُضُهُ أبو حيّان: "لفظ عام في الأشياء التي ها حال، لأنه ليس منها شيء إلا وله أجل في بدئه، وفي حاتمته، وذلك الأصل مكتوبٌ محضوّرٌ، وقال الضحاك، والقراء بكل كتاب أجل، ولا يجوز ادّعاء القلب إلا في ضرورة الشعر، وأمّا هنا فالدعى في غاية الصحة بلا عكس، ولا قلب، بل ادّعاء القلب هنا لا يصح المعنى عليه إذ ثم أشياء كتبها الله أزلّة^(٤)".

• قراءة العامة ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾^(٥)، على أن فيها أوْحاهَا أحدُها القلبُ المكاني قول الحق حقيقٌ عليّ، كما في قراءة رافع: "حقيقٌ عليّ"، وهو الأصل الذي أراح عنه اللسان إلى القلب أما حقيقٌ على قول الحق، وحاء في (الكشاف). "والثاني أن ما لرمك فقد لرمته، فتم"

(١) انصرأ، معاني القرآن، معاني القرآن ٢ ١٢

(٢) البعد ٣٨

(٣) نظر لهر، معاني القرآن ٢ ٦٥ ٦٦: لركشي، انه هـ في علوم لهر ٣ / ٢٩٠

(٤) هو حبس بحوي، اسحر المحيط ٥ ٣٩١

(٥) الأعرف ١٠٥

كَانَ قَوْلُ الْحَقِّ حَقِيقًا عَلَيْهِ كَأَن هُوَ حَقِيقًا عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ أَي لَارْمًا لَهُ ^(١)
وَمِنْ الْأَوْحَهِ الْأُخْرَى أَنَّ (حَقِيقًا) مُصَمَّرٌ مَعْنَى خَرِيصٍ، وَأَنَّ (عَلَى)
مَعْنَى الْبَاءِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ ^٢، عَلَى أَنَّ فِي (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) قَوْلَيْنِ ^(٣).

(١) أَنَّ الْبَاءَ فِي (بِالْعُصْبَةِ) لِلتَّعْدِيدِ.
(٢) أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ لَتَنُوءُ الْعُصْبَةُ بِالْمَفَاتِيحِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْخَوَاصِ.
وَقِيلَ إِنَّ إِخْرَاءَ الْكَلَامِ عَلَى طَاهِرِهِ أُولَى مِنَ الْقَلْبِ، لِأَنَّ لَعَرَبَ تَقُورُ بَاءً أَرَحُلُ بِحَمْلٍ، وَبَاءَ الْحَمْلُ بِالرَّحْلِ.
وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْأَثَرِ بِحِ، لِأَنَّ فِي (بَاءَ الْحَمْلُ بِالرَّحْلِ) مَسْأَلَةً أَكْثَرُ مِمَّا فِي (بَاءَ الرَّحْلُ بِالْحَمْلِ).

• قِرَاءَةُ شِدَّةٍ غَرِيبَةٍ: ﴿وَكُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ^(٤)، عَلَى أَنَّ لَصَمِيرَ فِي (ذَائِقَةُ) يَعُودُ عَلَى (كَلَّ)، وَأَنَّ (كُلُّ نَفْسٍ) مُتَبَدِّأٌ، وَأَنَّ (ذَائِقَةُ) حَرٌّ مُقَدَّمٌ مُتَبَدِّؤُهُ (الْمَوْتُ)، وَأَنَّ الْحُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ مِنَ الْمُتَبَدِّأِ الثَّانِي وَحَرِّهِ حَرٌّ الْمُتَبَدِّئِ الْأَوَّلِ (كُلُّ نَفْسٍ)، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُعَدُّ مِنْ بَابِ الْعَلْبِ، لِأَنَّ النَّفْسَ هِيَ

(١) أَرَبْعَ عَشْرِي، نَكْشَفَ ٢ ٠١ ٠، وَنَظَرَ لِسْمِينَ الْحَسَنِي، بِسَرِّ الْمَصُونِ فِي عِنُومِ الْكُتُبِ مَكُونِ
٥ ٤١١ ٤٠٣، أَوَّلُ حَبِيبٍ سَحَوِيٍّ، النُّحُورُ مَحْبُطٌ ٤ ٣٥٥

(٢) تَقْصِصُ ٧٦

(٣) نَظَرَ لِسْمِينَ الْحَسَنِي، بِسَرِّ الْمَصُونِ فِي عِنُومِ الْكُتُبِ مَكُونِ ٨ ٦٩٢ ٦٩٤، أَرَبْعَ عَشْرِي، نَكْشَفَ
٣ ١٩٠ ١٠١٩٠، أَوَّلُ هَشَمٍ لِأَبْنِصَارِيٍّ، مَعْنَى لِسَابٍ (تَحْصِيلُ الْخَطِّ) ٦ ٧١٨

(٤) أَوَّلُ عَمْرٍاءَ ١٨٥

أَنْتِي تَدُوقُ الْمَوْتَ لَا الْمَوْتُ^(١)

- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَالَ رَبِّ أَنْتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَبَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾^(٣)، وَقِيلَ إِنَّ مَا بَلَغْتُ فَقَدْ بَلَغْتُهُ^(٤).

- عَسَاكَ أَنْ تَسْحَخَ: قِيلَ إِنَّ فِي الْكَافِ ثَلَاثَةَ أَوْحٍ^(٥)

(١) أَتَتْهَا فِي مَوْضِعٍ يَضْبُ عَلَى اسْمِ (عَسَى) الَّتِي عُوْمِلَتْ مُعَامِلَةً (لَعَلَّ)، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوِيهِ

(٢) أَتَتْهَا فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى اسْمِ (عَسَى) فَعَلَ الرَّحَاءُ عَلَى أَتَتْهَا وَصِغَتْ مَوْضِعَ صَمِيرِ الرَّفْعِ (أَنْتَ)، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ.

(٣) أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا مَكْنِيًّا عَلَى أَتَتْهَا خُفِلَتْ اسْمًا لـ (عَسَى) عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَتَتْهَا لَحَبْرٌ، وَخُفِلَ الْاسْمُ حَرًّا، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ

- قَوْلُكَ. مَالِي إِلَّا أَنْتُكَ أَحَدٌ، عَلَى أَنَّ الدَّلَّ صَيْرَ مُدَلًّا مِنْهُ، وَالْمُدَلَّ مِنْهُ صَيْرَ مُدَلًّا، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يُقَالُ مَالِي أَحَدٌ إِلَّا أَنْتُكَ، كَمَا مَرَّ

(١) انظر اسمعيل حسني، بدر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٥١٩/٣ ٥٢١

(٢) آل عمران ٤٠

(٣) مريم ٨

(٤) انظر اسمعيل حسني، بدر المصوب في علوم الكتاب المكيون ١٥٩/٣

(٥) نظر لصدر، حاشية الصبابة على شرح الأشموني ١ ٣٧

الأنزياح والحكاية

الحكاية إيراد ما نطق به المتكلم كثناء، ونطقاً دون تعيير، أو نصرف، فكأنه - كما يظهر لي - بصّ مُقتَسَر، سواء أكان هذا المخكي حمله، أو حملاً، أم مفرداً وهذه الحكاية في العربية نوعان^(١).

(١) حكاية الجملة وهي نوعان.

أ حكاية الجملة المنقوطة، كما هي، ومنها الجملة المحكية بالقول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢)، وعينه بما يُعدُّ مقولاً للقول؛ لأنَّ مقول القوب الصريح، وما في معناه يجب أن يكون جملة إلا إذا عدا صفة للقول مصدراً، كما في قُلْتُ شراً، وشعراً، وحطّة، وعيزها، وقيل إنه يُحكى بالقوب المفرد، كما في قُلْتُ ريذاً، على أن المراد: قُلْتُ هذا اللفظ. ومن حكاية الجملة^(٣)

سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَتَجَعُّونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِمَ يَصِيدُكَ اتَّحِيجِي بِلَالاً^(٤)

على أن هذا القول من باب ما يُمكنُ السماع أيضاً، وأن التقدير: سَمِعَ الشاعرُ قوماً يَقُولُونَ: النَّاسُ يَتَتَجَعُّونَ غَيْثاً، على أن (الناس) مُتَدَأٌ حرّة (يَتَتَجَعُّونَ).

(١) انظر السبوطي، همع هو مع ٥ ٣٢١-٣٣١؛ انصبت، حاشية انصبت على شرح الأشموري ٩٤ ٨٨ ٤

(٢) الأعراف ٤٣

(٣) انظر انصبت، حاشية انصبت على شرح الأشموري ٤ ٩٣، لمرد، انصبت ٢ ٣٠٢؛ انصبت هشام لأصاري، معني نبيب (حقيق الخطيب) ١ ٥٢٤، هروي، الأزه ١٠٩، سبويه، الكتاب ١ ٤٠١

(٤) صدح اسم ناقة الشاعر، وبلاط سم مدوحه

ب - حِكَايَةُ الْمَكْتُوبِ. وَمِنْ ذَلِكَ. قَرَأْتُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وَقَوْلُ
الْقَدِيلِ قَرَأْتُ عَلَى فَصِّهِ، (فَصُّ الْحَاتِمِ). مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَقِيلَ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُحْكِيَ الْحُمْلَةُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا فِي حِكَايَةِ زَيْدٍ قَائِمٍ قَائِمٌ
زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ هَذَا قَائِلًا قَالَ ذَلِكَ

وَقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْجُمْلَةِ لَحْنٌ حُكِيَتْ كَمَا هِيَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى
مُنْعِيًا، وَيُسَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ، عَلَى أَنْ يُنْبَهَ عَلَى اللَّحْنِ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ اللَّحْنَ مِنْ
الْحَاكِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَحْصٍ: حَاءَ زَيْدٍ (بِالْحَرْ)، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَكُونُ
حِكَايَتُهُ. قَالَ فُلَانٌ: حَاءَ زَيْدٍ لَكِنَّهُ خَفَضَ زَيْدًا^(٢).

(٢) حِكَايَةُ الْمَفْرَدِ وَهِيَ نَوْعَانِ

١ - نَوْعٌ يُسْتَعَانُ بِهِ بِإِخْدَى أَدَاتِي الِاسْتِفْهَامِ: مَنْ، وَأَيُّ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الِاسْتِثْبَاتُ،
لَأَنَّ السَّائِلَ يَتَوَلَّى طَلَبَ الْإِثْبَاتِ

• الْحِكَايَةُ بِأَيٍّ:

يُحْكِي نَائِي فِي الْوَقْفِ الْأَسْمُ الْكَبِيرُ يُسْأَلُ عَنْهُ بِهَا، سِوَاهُ أَكَّانَ هَذَا الْمَحْكِي
عَاقِلًا أَمْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَتُطَابِقُ الْمَحْكِي فِي الْإِعْرَابِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ إِفْرَادًا
وَتَشْبِيهًا، وَحَمًّا وَتَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ: قَامَ رَجُلٌ، أَيُّ؟، وَفِي: قَامَتْ
امْرَأَةٌ: أَيَّة؟، وَفِي: قَامَ رَجُلَانِ أَيَّاب؟، وَفِي: قَامَتْ امْرَأَتَانِ: أَيَّتَانِ؟، وَفِي: قَامَ
رَجُلَانِ أَيُّون؟، وَفِي: قَامَتْ بَسَاءٌ: أَيَّات؟.

وَيُنَالُ فِي نَصَبِ مَا مَرَّ كَمَا فِي رَأَيْتُ رَجُلًا، أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيَّيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ،

(١) الصفحة ١

(٢) انظر النصب، حاشية النصب على شرح الأشموني ٩٣/٤

وَأَيُّنَ، وَأَيَّاتٍ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْمَحْزُورِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ، مَرَرْتُ بِرَحُلٍ: أَيُّ،
وَأَيَّةٍ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّتِينَ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ، فِي الْوَقْفِ، وَيُقَالُ فِي الْوَصْلِ: أَيَّأَ يَا هَذَا،
وَأَيَّةَ يَا هَذَا، وَهَكَذَا ذَوَالَيْكَ، عَلَى أَنْ يُحْكِيَ بِهِ فِيهِ إِعْرَاطُ الْمُحْكِيِّ، وَتَذَكُّيرُهُ،
وَتَأْيِيئُهُ فَقَطْ، فَلَا تَصَحُّ تَشْيِيئُهَا أَوْ حَمْعُهَا.

وَيَحْزُرُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَحُلًا وَامْرَأَةً أَيَّأَ، وَأَيَّةَ بِالْمُطَانَقَةِ، وَأَيَّأَ
تَعْلِيْبِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ^(١)

وَقِيلَ: إِنَّ الْمُطَانَقَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا وَحْهَابٌ. الْمُطَانَقَةُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ
مُتَّبِعًا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، كَمَا ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ^(٢)، وَتَرْكُهَا مَا عَدَا الْإِفْرَادَ،
وَالْتَأْيِيثَ

وَلَا تُسْتَعْمَلُ (أَيُّ) مَقْطُوعَةً عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَّا فِي السَّدَاءِ، وَالْحِكَايَةِ، كَمَا
مَرَّ^(٣)

وَلَا يُحْكِي بِهِ فِي الْوَصْلِ، أَوْ الْوَقْفِ حَمْعٌ تَصْحِيحٌ إِلَّا إِذَا كَانَ مَوْحُودًا فِي
الْمُسْتَوْوِ عَنْهُ، كَمَا فِي: رَأَيْتُ مُسَدِّمِينَ، وَمُسَلِّمَاتٍ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِمَا وَفَقًا
أَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ، وَوَصْلًا أَيَّأَ يَا هَذَا؟ وَأَيَّةَ، يَا هَذَا، أَمَّا الْحَمْعُ التَّكْسِيرِيُّ فِي هَذِهِ
السَّأَلَةِ فَلَا يُحْكِي إِلَّا إِذَا كَانَ صَالِحًا أَنْ يُوصَفَ بِحَمْعِ التَّصْحِيحِ، كَمَا فِي: خَدَّ
رَحُلٍ مُسَيِّمُونَ، إِذْ يُقَالُ فِي الْحِكَايَةِ وَصْلًا أَيُّ يَا هَذَا؟، وَوَقْفًا أَيُّونَ؟.

وَحَمْلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْحَمْعُ لَا يُقَالُ فِي
حِكَايَتِهِ: أَيُّونَ، أَوْ أَيِّنَ، كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ عِنْدِي خَيْرٌ، أَوْ رَأَيْتُ خَيْرًا، لِأَنَّ

(١) انظر انصاف، حاشية صدار على شرح لأشموي ٤ ٨٨

(٢) انظر همع هو مع ٥ ٣٢١

(٣) انظر من هشام لأصاري، معني نسب (تحقيق لخطيب) ١ ٥٢٤

اسْمَ الْحَمْعِ هَذَا لَا يُوصَفُ بِحَمْعِ التَّصْحِيحِ (المذكر السالم)، وَهَذِهِ اللَّعَةُ
الْفُضْحَى (حِكَايَةُ الْمُحْكِي فِي الْوَقْفِ بِهَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذْكِيرٍ، وَتَأْنِيثٍ،
وَإِفْرَادٍ، وَتَشْيِيعٍ، وَحَمْعٍ).

وَهَذَاكَ لُعَةٌ أُخْرَى تَكُونُ حِكَايَتُهُ بِهَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذْكِيرٍ، وَتَأْنِيثٍ
فَقَطْ، فَلَا تُشَى أَيْ، وَلَا تُجْمَعُ بِلُادَرَمِ الْإِفْرَادِ، وَالتَّذْكِيرِ مَعَ الْمَذْكَرِ أَيْ كَدَ،
وَالْإِفْرَادِ، وَالتَّأْنِيثِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ أَيْ كَدَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْمُحْكِيَّ فِي هَذِهِ اللَّعَةِ وَضَلَّ،
وَوَقَفَ يَكُونُ مُفْرَدًا مُذْكَرًا، أَوْ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا، مُحْتَمِلًا بِإِعْرَابِهِ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ
مُذْكَرًا: أَيْ، وَأَيْ، يَا هَذَا، وَفِي حِكَايَتِهِ مُؤَنَّثًا: أَيْ، يَا هَذِهِ، فِي حَالَةِ النَّصَبِ، وَأَيْ،
وَأَيْ يَا هَذَا، وَأَيْ، وَأَيْ يَا هَذَا، فِي حَالَةِ الْجَرِّ، وَأَيْ، وَأَيْ يَا هَذَا، وَأَيْ، وَأَيْ يَا
هَذَا، فِي حَالَةِ الرَّفْعِ

وَفِي الْحَرَكَاتِ عَلَى آخِرِ (أَيْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي يُسْتَعَانُ بِهَا فِي الْحِكَايَةِ
وَضَلَّ، وَوَقَفَ - فَوَلَاب^(١)

(١) أَيْ حَرَكَتُ إِعْرَابٍ، عَلَى أَنَّهَا فِي الرَّفْعِ مُسْتَدَا مُقَدَّمٌ وَخَوْبٌ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ
الِاسْتِفْهَامِ هَا الصَّدَارَةُ، وَحَرُّ هَذَا الْمُسْتَدَا مُحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ فِي مَثَرِ قَوْلِكَ فِي
حِكَايَةِ قَامَ رَحُلٌ أَيْ قَامَ، وَهَذَا الْحَرُّ خَمَلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَأَنَّهَا فِي النَّصَبِ مَفْعُولٌ
بِهِ لِغَلِّ مُحْدُوفٍ يُقَدَّرُ بَعْدَهُ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ رَأَيْتُ رَحُلًا أَيْ؟، عَلَى
أَنَّ التَّقْدِيرَ أَيْ رَأَيْتُ، وَأَنَّهَا فِي الْحَرِّ مَحْرُورَةٌ بِحَرْفِ حَرٍّ مُحْدُوفٍ يُقَدَّرُ قُنْهَاهُ؛
لِأَنَّ أَسْمَاءَ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ مَا قُلْنَا فِيهَا إِلَّا إِذَا كَانَ حَرْفٌ حَرًّا، أَوْ
مُصَافٍ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ مَرَزْتُ بِرَحُلٍ أَيْ؟ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ مَايَّ
مَرَزْتُ؟ وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي حِكَايَةِ الْمُشَى وَالْحَمْعِ تَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا فِي الْوَقْفِ

(١) نظر لصاب، حاشية لصاب على شرح الأشموني ٤ ٨٨

كَمَا مَرَّ رُفْعًا، وَنَضْبًا وَحَرًّا مِنْ حَيْثُ وَجُوبَتْ مُطَابَقَةُ (أَيِّ) لِلْمَخَكِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَوُجُوبُ الْاِكْتِفَاءِ بِالْمُقَرَّدِ مُؤَثَّاتًا، وَمُدْكُرًا فِي الْوَصْلِ، كَمَا مَرَّ.

(٢) أَنَّهَا حَرَكَتٌ حِكَايَةٌ فِي إِفْرَادِ (أَيِّ)، وَحُرُوفُهَا فِي تَشْنِيتِهَا وَجَمْعِهَا فِي الْوَقْفِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِضَمَّةٍ مَنَعَ مِنْ طُهُورِهَا حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ، أَوْ خَرُفُهَا (اِسْتَعْلُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْحِكَايَةِ، أَوْ خَرُفِهِ)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي خَالَتِي النَّضْبِ، وَالْحَرِّ، عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ مُسْتَدًا خَرُفُهُ مَحْدُوفٌ، وَمَنْصُوبَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ، وَمَحْرُورَةٌ بِخَرَفٍ حَرٍّ مَحْدُوفٍ، كَمَا مَرَّ

وَقِيلَ إِنَّ الْحَرَكَةَ وَالْحَرْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ إِعْرَابٌ، وَإِنَّمَا فِي خَالَتِي الْحَرِّ، وَالنَّضْبِ حَرَكَةُ حِكَايَةٍ وَخَرُفُهَا.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْعَرَبِيَّ قَدْ حَرَصَ عَلَى الْإِحْفَاطِ عَلَى أَصْلِ الْمَخَكِيِّ فِي حِكَايَتِهِ لِتَحْقِيقِ التَّحَاسُّسِ بَيْنَ الْأَصْلِ غَيْرِ الْمَخَكِيِّ، وَالْفَرْعِ الْمَخَكِيِّ، وَلِلْإِنْسَاءِ عَنْ أَنَّهُ لَمَظٌ بِالْمَخَكِيِّ، كَمَا سَمِعَهُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُخَوِّجُ إِلَى تَوَهُّمٍ حَذْفِ الْحَرِّ، أَوْ الْمَعْلِ، أَوْ حَرْفِ الْحَقِصِ، إِذْ يُمَكِّرُ أَنْ يُكْتَمَى بَأَنَّهُ تَابِعٌ فِي اللَّفْظِ لِلْأَسْمِ قَبْلَ حِكَايَتِهِ فِي الْحَرَكَةِ أَوْ الْحَرْفِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُتَوَهُّمَ (أَيِّ) عَلَى أَنَّهَا نَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ حَرَمِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا التَّوَهُّمَ أَنَّ نَعَضَ الْكُوفِيِّتَيْنِ أَجَارُوا أَنْ يُعَرَّبَ الْوَاقِعُ بَعْدَ (مَرٍّ) فِي حِكَايَةِ: صَرَنْتُ زَيْدًا مِنْ زَيْدًا نَدَلًا مِنْ (مَرٍّ)، كَمَا سَيَأْتِي، عَلَى أَنَّ (مَرٍّ) مَفْعُولٌ بِهِ لِمَعْلٍ مَحْدُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ مَنْ صَرَنْتُ؟.

● الحِكَايَةُ بِـ(مَنْ):

لِلنُّحَاةِ فِي الْحِكَايَةِ بِهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ، وَالْوَصْلُ مَذْهَبَانِ^(١):

(١) أَنَّهَا تُجَنِّى بِهَا فِي الْوَقْفِ فَقَطْ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ مَا عَدَا يُوسُفَ بْنَ حَبِيبٍ، عَلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ قَدْ لَا تَخْصَعُ هَذَا الْقَيْدَ، كَمَا يُفْهَمُ.

(٢) أَنَّهَا تُجَنِّى بِهَا فِي الْوَصْلِ عَلَى أَنَّ تَلَحُّقَهَا الرِّيَاضَاتِ فِيهِ، كَمَا فِي: مَوْ، يَا فَتَى؟ وَمَا، يَا هَذَا؟ وَمَنِي، يَا هَذَا؟، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ، كَمَا سَيَأْتِي، وَقَدْ نُسِبَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى لُغَةِ لِيَعْضِ الْعَرَبِ، وَهِيَ لُغَةُ شَادَّةٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهَا "وَلَشُدُّودِهَا، قَالَ: لَا يُصَدِّقُ هَذِهِ اللَّعَةَ كُلُّ أَحَدٍ"^(٢).

وَفِي كَوْنِ الْمُحْكِيِّ بِهَا نَكِيرَةً، أَوْ مَعْرِفَةً مَذْهَبَانِ أَيْضًا:

(١) أَنْ يَكُونَ فِي الْعَالِبِ - نَكِيرَةً مَذْكُورَةً لِلْعَاقِلِ؛ لِأَنَّ (مَنْ) الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ لِلْعَاقِلِ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى جِلَابِ الْحِكَايَةِ بِـ(أَيِّ) الَّتِي يَكُونُ الْمُحْكِيُّ فِيهَا نَكِيرَةً لِلْعَاقِلِ، أَوْ غَيْرِهِ

(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِقَيْدٍ أَلَّا تَلْحَقَ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ الرُّوَائِدُ النَّاشِئَةُ مِنْ إَشْبَاعِ الْفَتْحَةِ، وَالصَّمَةِ، وَالْكَسْرِ، الَّتِي تَلْحَقُهَا فِي حِكَايَةِ النُّكِرَةِ بِهَا، كَمَا سَيَأْتِي؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُحْكِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُحْكِيَّةٍ فِي الْعَالِبِ - إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْهَا، وَالْإِسْتِفْهَامُ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرًا كَالِاسْتِفْهَامِ عَنِ النُّكِرَاتِ، وَلِذَلِكَ اسْتَأْثَرَتْ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ النُّكِرَاتِ مَهْدِ الْخُرُوفِ الزَّائِدَةُ لِتَحْقِيقِ التَّخْفِيفِ

(١) انظر السبوطي، جمع هوامع ٥ ١٣٢١ الصناد، حاشية الصناد عن شرح لأشعري ٤ ٨٩

(٢) السبوطي، جمع هوامع ٣٢٢، ٥

على الدَّصِقِ، لَأَنَّ كَثِيرَ الاسْتِعْمَالِ يُضِدُّ إِلَى تَخْفِيفِهِ، وَقَلِيلُ الاسْتِعْمَالِ يُصَدِّقُ
إِلَى ثَقِيلِهِ لِيَتَحَقَّقَ التَّعَادُلُ بَيْنَهُمَا، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِهَا زَعْبَةً فِي
الْمِيلِ إِلَى الشَّقِيقِ.

وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي حِكَايَةِ الْمَعَارِفِ بِـ(مَنْ) أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

(١) أَنَّهَا تُحْكَى بِهَا الْأَعْلَامُ أَسْمَاءُ كَانَتْ، أَوْ كُنَتْ، أَوْ الْقَابَا فَقَطْ، لِأَنَّ كَثِيرَةَ
الاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ كَثْرَةُ أَهْلِهَا أَنْ تَكُونَ حَدِيثَةً بِالاسْتِثْنَاءِ هِدْيَةِ السَّمَةِ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمَعَارِفِ الْأُخْرَى، كَمَا قِيلَ

(٢) أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُحْكَى فِي الْغَالِبِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ حِكَايَةِ
الصَّغِيرِ قَدْ عُدَّ شَاذًا، كَمَا فِي حِكَايَتِهِ فِي قَوْلِ الْقَاتِلِ ذَهَبَ مِنْهُمْ مَع
مِيَرٍ؟

(٣) أَنَّ الْمَعَارِفَ تُحْكَى جَمِيعُهَا، وَهُوَ قَوْلُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ

(٤) أَنَّ الْمَعَارِفَ لَا تُحْكَى جَمِيعُهَا - فِي الْعَلَبِ - إِلَّا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ قِيُودٌ:

أ - عَدَمُ كَوْنِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ الْأَشْتِرَاكُ فِيهَا لَا مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي
يَكُونُ فِيهَا عَدَمُ الْأَشْتِرَاكِ بَيْنًا مُتَبَيَّنًا، لِأَنَّ عَدَمَ الْأَشْتِرَاكِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
حِكَايَةِ بـ(مَنْ)، وَإِلَّا عُدَّتْ حِكَايَتُهُ مِنْ بَابِ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لِأَنَّهَا لَا تُرَوِّدُ
لِسَامِعِ شَيْءٍ حَدِيدٍ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: سَمِعْتُ شَعْرَ الْمَرْدَقِ
مِنَ الْفَرَزْدَقِ؟ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ مَعْرُوفٌ لَا يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ آخَرُونَ

ب - أَنْ يَكُونَ عِلْمًا لِعَاقِلٍ.

ج - أَلَّا يُسَمَّعَ فِي حِكَايَتِهِ أَحَدُ الشَّوَابِعِ: التَّوَكُّيدُ، أَوْ الْغَطْفُ، أَوْ الْبَدَلُ، أَوْ عَطْفُ
لَيَابٍ، أَوْ النَّعْتُ بِغَيْرِ ابْنِ مُصَافٍ إِلَى عِلْمٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُودُ إِلَى أَنْ ذَكَرَ

هذا التابع في حكاية العلم تؤدي إلى إطالة هذا العلم، وهي إطالة تُقصي
إلى أن يتيسر السامع، أو المحاط، أو القارئ

وتحلاً على ما مرّ فإن الحكاية بـ(من) لا يُصار إليها في الأقوال التالية
رأيت زيدا الفاضل (بعت)، ورأيت العاقل أبا عمرو، ورأيت الفاضل
نفسه، فلا يصح أن يقال من زيد الفاضل، ومن زيد أبو عمرو، ومن زيد
نفسه، فلا يقال ما مرّ بالنصب كما في الحكاية، لأنه لا يخضع لقيود الحكاية في
هذه المسألة

وقيل إن العلم غير الموصوف بـ(ان) مضافة إلى علم تجوز حكايته
بلا صفة

وفي كون التابع نعتاً من حيث حوازل حكاية العلم المعروفة - خلاف
بين النحاة

• أن العلم الموصوف لا يُحكى إلا إذا كان الوصف انما مضافاً إلى علم، فإنه
يجوز أن يُحكى، لأن الموصوف، والصفة كالشيء الواحد، وعليه فإنه يقال
في حكاية قول القائل رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو؟

• أنه يُحكى مع صفة بلا قيد، كما يفهم، وهو قول أبي علي الفارسي

وفي حكاية الوصف المعروف بـ(أل) بـ(من) خلاف بين النحاة أيضاً:

• أنه يُحكى بالحق (من) ياء النسب المشددة بقيد كون هذا الوصف المشوب
غير معين، أو محدد، وهي مسألة يتحكم في تعريفها، وتيسرها السامع كما في
حكاية. ومن زيد القرشي إذا لم يستطع السامع تبيين هذا الوصف، فيقال في
حكايته بـ(من). المبي، والقول نفسه في المشوب المشي، والمجموع تذكيراً،

وَتَأْنِيْدٌ، وَالْإِعْرَابُ، فَيَقَالُ: الْمِيَّانُ، وَالْمِيْوَنُ، وَالْمِيَّةُ، وَالْمِيَّتَانِ، وَالْمِيَّاتُ رَفْعًا،
وَالْمِيَّيْ، وَالْمِيَّيْبُ، وَالْمِيَّيْبُ، وَالْمِيَّةُ، وَالْمِيَّتَيْنِ، وَالْمِيَّاتُ نَصْبًا وَجَرًّا، عَلَى أَنْ
تَثْبُتَ الرِّيَادَاتُ الْمُلْحَقَةُ فِي حِكَايَتِهِ وَضَلًّا، وَوَقْفًا.

وَإِذَا اسْتَطَاعَ السَّامِعُ أَنْ يَتَيَّنَّ الصِّفَةَ الْمُنْسُوبَةَ، وَيَتَعَرَّفَهَا وَلَمْ يَسْتَطِعْ
تَيَّنَ الْمَوْصُوفِ - لَا تَصِحُّ حِكَايَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ، أَوْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهَا
بِ(مَنْ)، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي الِاسْتِفْهَامِ: مَنْ زَيْدٌ الْقُرَشِيُّ؟ لَا حِكَايَةَ،
إِلَّا إِذَا اعْتُدَّ بِتِلْكَ الدُّعَا الَّتِي يُحْكِي بِهَا الْعَلَمُ الْمُتَّبِعُ ذُوْنَ قَيْدٍ، عَلَى الرَّعْمِ مَنْ
كُونَهَا قَلِيلَةٌ غَيْرُ شَائِعَةٍ.

وَمَا مَرَّ مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ اعْتِدِّ بِهِ بَعْضُ السُّخَاةِ، وَلِذَلِكَ
جَعَلُوا الْحِكَايَةَ فِيهَا مَرَّ سَوَاءً أَكَانَ لِلْعَاقِلِ، أَمْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ سَيِّوِيَّةٍ لَمْ يُنْبِئْ عَنِ
التَّقْيِيدِ، أَوْ التَّعْمِيمِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي النَّسَبِ إِلَى أَبِي، أَوْ أُمِّ، أَوْ قَبِيلَةٍ، أَوْ بَلَدٍ، أَوْ
صَنْعَةٍ، كَمَا قِيلَ^(١)

- أَنْ حِكَايَةَ هَذَا الْوَصْفِ مَحْصُورَةٌ فِي كَوْنِهِ وَصْفًا لِعَاقِلٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَرَدِّ
- أَنْ حِكَايَةَ هَذَا الْوَصْفِ يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ وَصْفًا لِعَبْرٍ الْعَاقِلِ، كَمَا
فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ رَأَيْتُ الْجَمَارَ الْوَحْشِيَّ، أَوْ الْمَكِّيَّ، إِذْ يُقَالُ فِيهَا
الْمَائِي، أَوْ الْمَاوِي، عَلَى أَنْ (مَا) لِعَبْرٍ الْعَاقِلِ

وَقِيلَ، إِنَّ الْأَوَّلَى، وَالْأَقْيَسَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي حِكَايَةِ هَذَا الْوَصْفِ الْمُنْسُوبِ
الَّذِي لِعَبْرٍ الْعَاقِلِ (أَيُّ)؛ لِأَنَّهَا لِحِكَايَةِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، وَلِأَنَّ لَهَا حَظًّا فِي الْحِكَايَةِ،
وَعَلَيْهِ هِيَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْإِيْوِي (مَنْسُوبٌ أَيْ).

(١) نظر لسبوطي، مع الهوامع ٣٢٤، ٥

• أَنَّ حِكَايَةَ الْوَصْفِ الْمَنْسُوبِ بِـ(مَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَخْصُوصَةٌ بِالنَّسْبِ إِلَى الْأَبِ، وَالْأُمِّ، وَالْقَبِيلَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الْبَلَدِ، كَالْمَكِّيِّ، أَوْ الصَّنْعَةِ كَالْحِطَّاطِ لَمْ تُسْمَعْ جَوَائِزُهُمَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكِيَ بِالْمَنِيِّ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي الْجَوَازَ؛ لِأَنَّ الْعَرَصَ مِنَ الْحِكَايَةِ الْاِخْتِصَارُ، وَالْمَحَافِظَةُ عَلَى الْمَحْكِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ السِّيَرَاتِ

وَفِي حِكَايَةِ الْمَعْطُوفِ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِـ(مَنْ) خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ:

• أَنَّ الْحِكَايَةَ بِاسْتِعْمَالِ (مَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ عَطْفَ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْآخَرِ يُطْبِقُهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْعَطْفَ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّوَاغِ الْأُخْرَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَيْنٍ لِلْمَتْنِ كَمَا فِي التَّوَاغِ الْأُخْرَى

• أَنَّ جَوَائِزَهُمَا خَاطِرَةٌ إِذَا كَانَ الْمَحْكِيُّ بِمَا يَخْضَعُ لِقَبُولِهَا، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ، وَاسْتِحْسَانُ سَبْيُونِيٍّ؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأَنَا، وَرَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمْرُو، مَنْ زَيْدًا، وَأَنَا؟ وَمَنْ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمْرًا؟، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ (أَخَا زَيْدٍ) لَا يُحْكِي لِأَنَّهُ غَيْرُ عَدَمٍ، كَمَا قِيلَ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاظِفَيْنِ بِمَا يُحْكِي، وَكَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الْمُقَدَّمُ - جَارَتْ حِكَايَةُ هَذَيْنِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدًا، وَرَجُلًا: مَنْ زَيْدًا وَرَجُلًا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكِيَ قَوْلُ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ رَجُلًا وَزَيْدًا؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يُحْكِي.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَعَمْرًا مِنْ حَيْثُ

الحوار، لأن المتعاطفين بما يُحكى، ولذلك يصحح أن يُقال: من زَيْدًا، وعُمَرًا.
ويحذف رفع (علام) في مثل قولك: رأيتُ علامَ زيد، ومررتُ بعلامَ زيد -
حملًا على ما مرَّ، لأنه ليس بما يُخضع لسلطان قيود الحكاية إلا إذا حمل على
مذهب يونس بن حبيب الذي يُحيز حكاية المعارف كلها
وتتبدى حكاية ما مرَّ من حيث علامة الإعراب من خلال ما يأتي

أولاً: أن في الحكاية بـ (من)، كما مرَّ - لغتين

أ اللغة الفصحى. يُحكى فيها المسؤول عنه فقط حركته الإعرابية، وإفراده،
وتثنيته تذكيراً، وتأنيثاً، كما مرَّ، ولذلك يُقال في حكاية المفرد المذكور رفعاً في
الوقوف مؤن، وحرّاً، مبي، ونصباً: من، وللمثنى المذكور رفعاً ماض، وحرّاً،
ونصباً مبي، ويُقال للجمع المذكور رفعاً: مؤن، ونصباً، وحرّاً مبي،
ويُقال للمؤنثة: مت، ومئة نصباً، وحرّاً، ورفعاً، على أن الحكاية هي
تكمُّر في التأنيث فقط، على أن حكاية الإعراب لا تُراعى؛ لأن الإعراب
فرع التأنيث، وأن مراعاة الأصل أولى، على أن المراد أن الدلالة على
التأنيث أولى من الدلالة على الإعراب، ويمكن أن يُبَّه على حركة
الإعراب بالشفقتين إشارة، كما قيل

والقول في حكاية المسؤول عنه المؤنث مثنى، وجمعاً كحكاية المذكور
المسؤول عنه إعراباً، وإفراداً وتثنية. إذ يُقال: مثنانُ رفعا، ومتينُ نصبا، وحرّاً،
على أن تشكين التاء يُنبئ عن أنها ليست لتأنيث اللفظة التي لحقتها هذه التاء بل
حكاية تأنيث كلمة أخرى، وهي المسؤول عنها، كما قيل، وعدَّ فتح التاء في
العربية قليلاً ويُقال في حكاية المؤنث محمّوعاً: مات

وَيَتَدَي لِسَانًا مَرَّةً مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا، أَوْ الْمُحْكِيَّةِ بِـ(مَنْ) فِي
لَوْ قُفَّ

• أَنَّ الْحِكَايَةَ وَبَسِئَةً مِنْ وَسَائِلِ التَّخْفِيفِ، وَالِاخْتِصَارِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَبَيُّرٌ،
وَحَلٌّ، وَهُوَ تَخْفِيفٌ يَكْمُرُ فِي الْإِسْتِعْنَاءِ عَنِ التَّرْكِيبِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي يَشْتَمِلُ
عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِـ(مَنْ) وَأَحْوَاتِهَا تَأْيِثًا، وَتَثْبِيَةً، وَجَمْعًا

• أَنَّ الْأَمْثَلَةَ الَّتِي تُطَالَعُ فِيهَا تَكَادُ تَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُصْنُوعِ غَيْرِ الْمَشْمُوعِ،
عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ، بِهَا لِنَعْرِيرِ مَا تَوْصَلُ إِلَيْهِ اسْتِحَاةً مِنْ ضَوَابِطِ لِلْحِكَايَةِ

• أَنَّ فِي الْحُرُوفِ الْآخِرَةِ لـ(مَنْ) فِي الْحِكَايَةِ وَقَفًا ثَلَاثَةً أَقْوَالٍ لِلنُّحَاةِ:

أ. أَنَّهَا نَاشِئَةٌ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ، عَلَى أَنَّ الْحِكَايَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَعَتْ
بِالْحَرَكَاتِ، وَهِيَ حَرَكَةُ أَفْصَى إِشْبَاعِهَا إِلَى الْحُرُوفِ لِتَمَكِينِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ
إِيقَافٍ عَلَى الْمُتَخَرِّكِ، وَهُوَ قَوْلُ السَّيْرَاقِيِّ

ب. أَنَّهَا حُرُوفٌ زِيدَتْ فِي الْحِكَايَةِ، ثُمَّ نَحَتْ عَنْهَا الْحَرَكَاتُ لِتَتِمَّ مِنْ
تَحْرِيكِهَا قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُرْدِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ

ج. أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّوِينِ، وَهُوَ قَوْلٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْدَالَ مِنْ
هَذِهِ التَّوِينِ لُغَةٌ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الْوَقْفِ، عَلَى أَنَّ كُلَّ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: مَوْ،
وَمَنْي

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْأَلِفَ، وَالْيَاءَ فِي (مَنْ)، وَ(مَنْ) لَيْسَتْا عَلَامَتِي
إِعْرَابٍ فِي الْمُنَى بِلِ هُمَا حُرُوفٌ زِيدَا عَلَى (مَنْ) الْمَسِيَّةِ فِي الْحِكَايَةِ وَقَفًا لِلْإِنَاءِ عَنْ
وَضْعِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِيهَا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الرِّيَادَاتِ الْأُخْرَى مَنَانٌ، وَمَنْتِي،
وَمَنْتٌ، عَلَى أَنَّ الَّتِي زِيدَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ اسْمٌ مُبَيَّنٌّ عَلَى السُّكُونِ الْمُقَدَّرِ

على آخره، ومنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة ماسسة الحرف الذي حيء به
للمحكائية، وهو في محل رفع على الابتداء

ويمكن أن يستغنى عن هذه التوثمات التي تدور في فلك الريادة اللاحقة
بـ (من) في الحكاية وقفاً بما يأتي:

(١) أن تكون (من) برباداتها وصلّة حكائية، على أن هذه الربادات تُبنى عن
حركات المخكي الإعرائية، أو حروبه، إذ لا محوَح إلى إعراب (من) لأنها
جيء بها لتحقيق الحكاية

(٢) أن تكون برباداتها منحوثة من (من) والمخكي، أو المسؤول عنه الذي
اكتفي منه علامة الإعراب مؤ، ومي، ومن، وهكذا ذواليك، على أن
الأصل في الرفع، من زيد؟ وفي النصب من زيداً؟ وفي الجر من زيد؟
وعلى أن هذه الربادات علامات وقف كما في لغة بعض العرب الذين
يقفون على المرفوع بالواو، والمنصوب بالالف، والمحرور بالياء فضلاً عن
أنها في الأصل علامات إعراب.

ولا محوَح إلى تكثف إعراب (من) مُتداً؛ لأنها وصلّة الحكاية في هذه
المسألة، وأنها سادة مسدّ المسؤول عنه، ووضيعة، ويمكن أن يتوهم أنها برباداتها
تابعة للمخكي إمّا على سبيل الدل، وإمّا على سبيل عطف البيان على الرغم
من عدم حصوعها سلطان الأصل السحوي الذي توصل إليه السحاة

والأثيريخ في هذه المسألة يكون من الحركة الإعرائية التي أقصت إليها
حكاية المسؤول عنه في الوقف إلى الحركة الأصيلة قبل هذه الحكاية؛ لأن ما
ينشأ من حكاية عارض، لا أصيل، والاعتداد بالأصل أولى من الاعتداد

بالعارض.

ب- اللُّغَةُ الأُخْرَى الأَقْلُ فصاحَةً: يُحْكِي فِيهَا إِعْرَابُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فَقَطْ،
وَيُهْمَلُ فِيهِ الْأُمُورُ الأُخْرَى الَّتِي طَالَعَتْنَا فِي الْفَصِيحَةِ، وَهِيَ: التَّأْيِثُ،
وَالنَّشِيبُ، وَالْجَمْعُ، عَلَى أَنْ يُكْتَفَى بِـ(مَنْوً) فِي الرَّفْعِ، وَ(مَنْ) فِي النَّصْبِ،
وَ(مَنْيً) فِي الْحَرِّ فِي خِيَمِ الْأَحْوَالِ.

وَيَسْتَدَى مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ تَغْلِيبُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ الْمَذْكُورَ عَلَى غَيْرِهِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ تَغْلِيبُ يُنْبِئُ عَنِ التَّخْفِيفِ الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ سِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ مِنْ حَيْثُ التَّخْلُصُ مِنَ التَّوَهُّمَاتِ فِي الْإِعْرَابِ كَالْقَوْلِ فِي
سَابِقَتِهَا.

وَفِي الْحِكَايَةِ بِـ(مَنْ) فِي الْوَصْلِ، كَمَا مَرَّ مَذْهَبَانِ.

أ - الْاِكْتِضَاءُ بِـ(مَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ
الْمَسْئُولِ عَنْهُ أَيَّا كَانَ: مَنْ يَا قَتِي؟، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ، كَمَا قِيلَ.

وَيُحْكِي الْعِلْمُ بِـ(مَنْ) بِحَرَكَتِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَمَا فِي مَنْ
زَيْدٌ؟ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: قَالَ زَيْدٌ، وَ: مَنْ زَيْدٌ؟ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ:
رَأَيْتُ زَيْدًا، وَ: مَنْ زَيْدٌ؟ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: مَرَزْتُ بِرَيْدٍ، عَلَى أَنَّ (مَنْ) فِي
هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ تُعَرَّبُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (زَيْدٌ) بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْحَرِّ، عَلَى أَنَّ
الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةَ الثَّلَاثَ مُقَدَّرَةٌ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ حَرَكَةَ الْمُحْكِي (زَيْدٌ) فِي الرَّفْعِ إِعْرَابِيَّةٌ، عَلَى أَنْ يُكْتَفَى بِتَقْدِيرِ
حَرَكَتِي النَّصْبِ، وَالْجَرِّ.

وَخَبَرُ (مَنْ) عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْعَارِسِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جُمْلَةٌ مَحذُوفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ:

مَنْ دَكَرْتَهُ رَيْدًا، وَمَنْ مَرَزْتَ بِهِ زَيْدًا، عَلَى أَنَّ (رَيْدًا) بِالنَّصْبِ، وَالْحَرْ بَدَلٌ مِنَ الصَّيْرِ الْمَحْدُوفِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَعَدَّ الْكُوفِيُّونَ الْأِسْمَ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ مَنْصُوبًا كَانَ، أَوْ مَرْفُوعًا، أَوْ مَجْرُورًا -بَدَلًا مِنْ (مَنْ)؛ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْدُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَامِلُ فِي الْأِسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ، فَيَكُونُ (رَيْدًا) بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْحَرْ بَدَلًا مِنْ (مَنْ) الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ، كَمَا فِي: مَنْ رَيْدًا؟ فِي حِكَايَةِ الْمَنْصُوبِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ مَنْ صَرَفْتُ، وَفِي حِكَايَةِ مَنْ زَيْدًا؟ فِي حِكَايَةِ الْمَجْرُورِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: بِمَنْ مَرَزْتُ؟

وَمَا مَرَّ مُقَيَّدٌ نَعْدَمُ اقْتِرَانِ (مَنْ) بِعَاطِفٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاِقْتِرَانُ يُنْطَلُ الْحِكَايَةُ، وَيُؤْخِذُ رَفْعَ الْأِسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ مَنْصُوبًا كَانَ، أَوْ مَجْرُورًا: مَنْ رَيْدًا؟ وَذَكَرَ الشَّيْطِيُّ^(١) أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يُجِيزُونَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ فِي الْأَصْلِ، وَأَنَّ الْحَجَارِيِّينَ قَدْ يَتْرَكُونَ حِكَايَةَ الْعَلَمِ مَعَ وُجُودِ شَرْطِ حِكَايَتِهِ. وَعَلَى الرَّغْمِ بِمَا مَرَّ فَإِنَّ أَبَا حَيَّانَ يَعُدُّ الْإِعْرَابَ أَقْبَسَ مِنَ الْحِكَايَةِ، لِأَنَّ فِيهَا خُرُوجَ الْحَرِّ عَنِ الرَّفْعِ الْمُحْصَصِ لَهُ. وَبَعْدُ فَإِنَّ الْأَنْرِيَّاحَ لِسَانَ الْمُتَكَلِّمِ فِيهَا مَرَّ يُنْبِئُ عَمَّا يَأْتِي:

(١) عَنْ الرَّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ أَمْرِ اللَّسَنِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ يَتَوَافَرُ بِلَفْظِ الْمَخَكِيِّ - كَمَا سَمِعَ دُونَ تَغْيِيرٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَ السَّامِعِينَ، أَوْ الْمُخَاطَبِينَ، عِزَّ السَّائِلِ - لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ سَمَاعِ قَوْلِ الْمُتَكَلِّمِ لِغَلَّةٍ مَا

(٢) عَنْ أَنَّ هَذَا الْأَنْرِيَّاحَ صَيْرَ إِلَيْهِ لِلْحِفَاطِ عَلَى كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا هُوَ رَغْبَةٌ فِي

(١) انظر مع هو مع ٥ ٣٢٣ ٣٢٤

جذب الانتباه إلى الكلمة المحكية التي حافظت على حركتها الأصلية،
وأثرت على الحركة التي اقتصاها التركيب اللعوي في الحكاية.

ب إلقاء الزوائد بها، وهو مذهب يونس بن حبيب، حكاه عن بعض
العرب، كما مر، إذ يقال فيه كما يقال في الوقف، كما مر، على أن تكسر نون
المثنى، وتفتح نون الذكور، وتوّن (منات) في الرفع، والنصب، والجر على
حسب إعراب الجمع بالألف، والثاء، وعلى أن يشار بحركة ثاء (منت) إلى
حركة المحكي

وعرّز يونس بن حبيب هذه اللغة التي نرى عليها مدهنة في هذه المسألة -
بقول شمر بن الحرث الضبي، أو حذع بن سنان الغساني^(١)، أو غيرهما:

أتوا باري فقلت: مؤن أنتم فقالوا: الجرس، قلت: عموا ظلاما

على أن في هذا القول شدودين عند الشحاة، الأول يكمن في إثبات
العلامة (ون)، كما مر، في الوصل، وهي علامة لا تثبت في الوقف عندهم،
والآخر يكمن في تحريك النون، على الرغم من كونها ساكنة في الوقف.

(ب) نوع لا يستعان به بإحدى أداتي الاستيفهام (أي، ومن).

وسم الشحاة^(٢) الحكاية في هذا النوع بالشدود إذا قصد المعنى، وبعدم
الشدود إذا قصد اللفظ دون المعنى "وقد أوضح الفارسي هذه المسألة، فقال:
إذا نُسب إلى حرف، أو غيره حكم هو لفظه دون معناه حار أن يُعرب على
حسب الغوامل، وأن يُحكى بلفظه، فتقول على الإعراب: من: حرف جر

(١) انظر النصب، حاشية الصاد على شرح الأشموري ٩١ ٩٠

(٢) انظر النصب، حاشية لصاد على شرح لأشموري ٩٣ ٩٢

بالرَّفْع، وعلى السَّاءِ: منْ حَرْفُ جَرٍّ بِسُكُونِ التَّوْنِ، وَكَدَّ سَحَوٌ: قَامَ: فِعْلٌ مَاضٍ،
فَتَقُولُ عَلَى الْإِعْرَابِ قَامَ بِالرَّفْعِ، وَقَامَ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَمِنْ الْحِكَايَةِ قَوْلُهُ ﷺ
«يَاكُمْ وَلَوْ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»، وَلَوْ: اسْمٌ إِنْ قُصِدَ فِيهَا الْحِكَايَةُ، قَالَهُ
الْمُصَنِّفُ فِي (مَشْرِحِ الْكَافِيَةِ)، وَزَوَادُهُ غَيْرُهُ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَلَقَطَهُ: (إِيَّاكُمْ وَاللَّوْ
فَإِنَّ التَّوْ تَفْتَحُ عَمَلِ الشَّيْطَانِ)، فَلَمَّا حَعَلْتَ الْأَدَاةَ اسْمًا، وَأَعْرَنْتَ - دَحَلْتَ
عَلَيْهَا (أَلْ)، وَالْأَدَاةُ الَّتِي تُعْرَبُ إِنْ أَوَّلَتْهَا مَعْنَاهَا مِنَ الصَّرْفِ إِنْ اسْتَحَقَّتْ
ذَلِكَ، أَوْ بِلَفْظِ صَرَفَتِهَا، فَحَوٌّ قَامَ إِذَا أُعْرِبَ فِيهِ وَحَهَا: كَهَيْدِ إِنْ أَوَّلَ بِكَلِمَةٍ،
وَنَحَوٌ: دَحْرَحَ إِنْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ مُنْعٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ كَرَيْسَبَ، وَنَحَوٌ: ضَرَبَ إِنْ أَوَّلَ
كَلِمَةٍ مُنْعٍ؛ لِأَنَّهُ كَسَقَرٌ، وَإِنْ أَوَّلَ كُلُّ بِلَفْظِ صُرْفٍ، وَالْأَدَاةُ الَّتِي عَلَى حَرْفٍ إِنْ
أُعْرَنْتَ وَجَبَ تَضْعِيفُ الْحَرْفِ الثَّانِي إِنْ كَانَ لَيْتًا، فَتَقُولُ: لَوَّ حَرْفٌ امْتِنَاعٍ
لَا مِتِنَاعٍ بِالرَّفْعِ، وَتَضْعِيفُ الْوَاوِ، وَفِي: حَرْفٌ خَرَّ بِالرَّفْعِ، وَتَضْعِيفُ الْيَاءِ، فَإِنْ
كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي اللَّيْنُ أَلِفًا قَلَبْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِ، فَإِنْ
صَعَّفْتَ (مَا) الثَّانِيَةَ قُلْتَ: مَاءٌ: حَرْفٌ نَهْيٍ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَإِنْ حَكَيْتَ فَلَا
تَضْعِيفَ، وَلَا قُلْتَ، بَلْ تَأْتِي بِ(لَوْ)، وَ(فِي)، وَ(مَا) عَلَى حَالِهَا. ^(١)

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ حِكَايَةِ الْمُفْرَدِ دُونَ اسْتِعْمَالِ أَذَاتِي الِاسْتِفْهَامِ السَّاقِتِينَ - قَوْلُ
نَعُضِ الْعَرَبِ ^(٢)، قِيلَ لَهُ: هَاتَانِ تَمَرَتَانِ، دَعْنَا مِنْ تَمَرَتَيْنِ، بِحِكَايَةِ (تَمَرَتَانِ) كَمَا
سَمِعْنَاهُمَا مِنَ الْقَدِيلِ

وَمِنْهُ سَمَاعٌ سِينَوِيهِ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ آخَرُ عَنْ رَجُلَيْنِ إِذْ قَالَ هَذَا السَّائِلُ أَنَّهَا
قُرَشِيَّانِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَيْسَ بِقُرَشِيَّانِ، عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ (أَنَّ) مَفْتُوحَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَرَكَّةٌ

(١) انظر الصمد، حاشية الصمد على شرح الأشموني ٩٣/٤ ٩٤

(٢) انظر الصمد، حاشية الصمد على شرح الأشموني ٩٣/٤ ٩٤

من همزة الاستفهام، وهمزة (إن) المكسورة، ولذلك حذفت همزة (إن)، ويجوز
أن تحذف همزة الاستفهام، فتكسر الهمزة، كما قيل
ومنه سماعه لعربي يقول لرجل سأله: أليس قرشياً؟، فقال ذلك العربي:
ليس قرشياً

ويتبدى هذا الانزياح موضح، وحلاء تامين في أثناء إعراب عاصم
التركيب اللغوي، أو الماطية، كما في إعراب (زيداً) في قولك: رأيت زيداً، إذ
يقال في إعراب هذه اللفظة زيداً: مفعول به، بنصب (زيداً) على الرغم من أنه
مبتدأ، والقول نفسه في إعرابه مجروراً في قولك: مررت بزيد، إذ يقال: زيد
مجرور بحرف الجر.

وهذا الانزياح في هذه المسألة يكمن في إثار نطق اللفظة المراد إعرابها كما
هي للإبناء عن أن حركتها أو ثرت على الحركة التي اقتضاها التركيب اللغوي
الجديد لئلا يتاسى السامع، أو المخاطب هذه اللفظة كما هي في نطق المتكلم، أو
كتب الكاتب، فضلاً عن توكيدها بجذب الانتباه إليها

حِكَايَةُ مَا يُسَمَّى بِهِ أَعْلَامٌ

(الأعلامُ المنقولة)

يُمْكِنُ حَضْرُ مَا يُنْقَلُ مِنَ الْأَعْلَامِ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَمَاعًا، أَوْ قِيَاسًا فِيمَا يَأْتِي

(١) مَا يُنْقَلُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَالْأَسْمِيَّةِ

يَكْذِبُ الْعَلَمُ الْمَنْقُولُ مِنَ الْجُمْلَةِ يَكُونُ مَحْضُورًا فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ الْمَسْمُوعِ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ الْمَنْقُولَ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ وَرُودِهِ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا قِيلَ: "وَلَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ عِلْمٌ مَنْقُولٌ مِنْ مُتَنَدٍّ، وَخَيْرٌ، لَكِنَّهُ يُمْتَقَضَى الْقِيَاسُ حَائِرٌ"^(١)

وَالنَّقْلُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْمًا ظَاهِرًا، أَوْ صَمِيرًا مُتَّصِلًا، أَوْ مُسْتَتِرًا، يُمْكِنُ حَضْرُهُ فِيمَا يَأْتِي

أ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ حِمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ فَاعِلٌ فَعْلُهَا الْمَاضِي اسْمٌ ظَاهِرٌ، كَمَا فِي: شَابَ قَرْنَاهَا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَحَادَ الْمَوْلَى، وَحَادَ الْحَقُّ

ب أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ حِمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ فَاعِلٌ فَعْلُهَا الْأَمْرِيُّ صَمِيرٌ بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، كَمَا فِي (أَطْرِقَا) عَدِمًا لِمَهَارَةٍ كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي دُوَيْبٍ حُوَيْلِدِ بْنِ خَالِدِ الْهَلَبِيِّ^(٢)

عَلَى أَطْرِقَ دَالِيَتُ الْجِيَامِ إِلَّا الثُّمَامَ وَالْأَعْصِي

عَلَى أَنَّ (أَطْرِقَا) عِلْمٌ لِمَهَارَةٍ مَنْقُولٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ (أَطْرِقَا) الْمُرَكَّةُ مِنْ

(١) النصب، حاشية لصب، على شرح لأشعوي ١ ١٣٣

(٢) نظر لصب، حاشية لصب، على شرح لأشعوي ١ ١٣٢

فعل الأمر (أطرق)، وفاعله صَمِيرُ الثَّنية، وأنَّ هذه المصدرة سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ السَّيْرَ فيها يَقُولُ لصاحِبِيهِ: أَطْرِقَا مَخَافَةً، ومَهَادَةً، وأنَّ (بالياء الخيم) بالرفع مُتَّداً حَزْرُهُ (على أَطْرِقَا)، وبالنَّصْب حَالٌ مِنَ (الدَّيْر) في قول الشاعر نفسه قتل، هذا الشَّاهد

عَرَفْتُ الدَّيْرَ كَرَقَمٍ لَدَوِ أَقْ يَرْبُرُّهَا الْكَاتِبُ الْحُمَيْرِي

وَيَتَعَلَّقُ (على أَطْرِق) في هذا الوجه بـ (عَرَفْتُ)

ح أن يَكُونَ مَقُولاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلُ فِعْلِهَا الْمَاصِي صَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، ومن ذلك: تَأَنَّى شَرَّاءَ، على أنَّ الفاعِلَ صَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ (هو)

ومن ذلك الحُمْلَةُ الْمُعْدِيَّةُ دَاتِ الْفِعْلِ الْمُصَارِعِ، كما في قول رُوْنَةَ^(١)

نَسْتُ أَحْوَالي سِي يَرِيدُ طُلُمَا عَلَيْنَاهُمْ قَدِيدُ

على أنَّ (يَرِيدُ) نَصَمَ الدَّالِ عِلْمٌ مُرَكَّبٌ تَرْكِيباً إِسْنَادِيّاً، وهذا التَّركِيبُ الْإِسْنَادِيُّ فِيهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ صَمَّةٌ دَالَةٌ، لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ جَكَايَةٌ، وَهِيَ حَرَكَةٌ مَنَعَتِ الْحَرَكَةُ الْإِغْرَابِيَّةُ مِنَ الطُّهُورِ على أنَّ (يَرِيدُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ كَذَلِكَ لَوَحَبَ أَنْ يُقَالَ: بَسِي يَرِيدُ، على أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ. ومن ذلك قول الشاعر^(٢)

أَنَا ابْنُ حَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيْبِ مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

على أنَّ (حَلَا) مُرَكَّبٌ تَرْكِيباً إِسْنَادِيّاً مَقُولٌ مِنْ حُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلُهَا مَاصٍ فاعِلُهُ صَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَحُوبٌ، على أَنَّ الْأَصْلَ: رِيدٌ حَلَا، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْحُمْلَةَ

(١) انظر النصب، حاشية لصباح على شرح لأشعري ١ ١٣٢

(٢) انظر النصب، حاشية لصباح على شرح لأشعري ١ ١٣٣، ان هشم الأندلسي، معني النسب

صفة لموصوف محدوف، تقديره أنا ابن رُحْلٍ خلا الأمور.

ومنه (إضمت) علماً لمفارقة، كما في قول الشاعر^(١):

أشلى سنوْقِيَّةً باتت وبات بها بوخشٍ إضمت في أضلابها أود

على أن (إضمت) علمٌ منقولٌ من حَمَلَةٍ فعلية فعلها أمرٌ فاعله ضميرٌ
مستترٌ وخوفاً، على الرغم من أن هذا التقلُّلٌ يوجبُ بناءً على السُّكُونِ؛ وهي
مسألةٌ جعلتِ النُّحاةَ يعدُّونه منقولاً من الفعل وحده، ولذلك جاءَ ممَّنوعاً من
الصَّرفِ إلا إذا تَوَهَّم أن الفتحة جِيءَ بها للصَّرورة.

وللنُّحاة في هذا العلم من حيث البناء، أو الإعراب، أو الحكاية،
أقوال^(٢)

أ أن يُحكى كما هو في الأصل، على أن إعرابه يَكُونُ مقدَّراً؛ لأنه محكيٌّ.

ب أن يَكُونُ مَبْنِيًّا.

ج- أنه لا يَجُوزُ في العلمِ المركَّبِ تركيباً إسمادياً من بابٍ. قُمتُ، ورأيتُ،
وبرقتُ، وخرجتُ إلا الحكايةُ

د أنه يَجُوزُ فيه الإعرابُ عندَ بعضِ النُّحاةِ، إذ يُقالُ: هذا قُمتُ، ورأيتُ قُمتُ،
ومررتُ بقُمتِ، كما قيلَ^(٣)

ويُسبى الإعرابُ فيما مرَّ عن الأبريَّاحِ عن الأصلِ الذي يدورُ في فلكِ
الحكايةِ إلى الإعرابِ، وهو ايزيَّاحٌ يُمكنُ أن يَحْدِثَ الالتباسُ إليه، فيتحقَّقَ بذلك
توكيده، على الرغم من أن الأولى الاعتدادُ بالأصلِ.

(١) انظر الصب، حاشية، نصاب، على شرح الأشموي ١٣٣، ١

(٢) نظر لصب، حاشية نصاب على شرح الأشموي ١٣٣، ١

(٣) نظر لصب، حاشية نصاب على شرح الأشموي ١٣٣، ١، سيوطي، مع وهو مع ٥ ٣٢٧

(١) مَا يُنْقَلُ مِمَّا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهُ رَفَعًا، أَوْ نَضْبًا، أَوْ جَرًّا:

وَمِنْ ذَلِكَ: قَائِمٌ أَبُوهُ، وَصَارَتْ زَيْدًا، وَغُلَامٌ زَيْدٌ، وَهَذَا الْمَقُولُ يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ قَلَّةً، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ^(١): قَامَ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَرَأَيْتُ قَائِمًا أَبُوهُ، وَمَرَزْتُ بَقَائِمَ أَبُوهُ.

وَيَطْهَرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُحْكِيَ مَا يُسَمَّى بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا سَمِعَ، عَلَى أَنَّ فِيهِ انْزِيحًا مِنَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي تُحْدِثُهَا الْعَوَامِلُ إِلَى الْحَرَكَةِ الْأَصِيلَةِ (حَرَكَةِ الْحِكَايَةِ)، لِأَنَّ فِي هَذَا الانْزِيحِ تَقْيِيدًا بِالْمُسْمُوعِ كَمَا هُوَ

(٢) مَا يُنْقَلُ مِنْ غَيْرِ مَا مَرَّ

وهذا النُّقْلُ يَتَبَدَّى فِيهَا يَأْتِي

أ - النُّقْلُ مِنَ الصَّعَةِ وَالْمَوْصُوفِ، كَمَا فِي رَحُلٌ عَاقِلٌ

ب - النُّقْلُ مِنْ مَعْطُوفٍ، وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، كَمَا فِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

ج - النُّقْلُ مِنْ عَاطِفٍ وَمَعْطُوفٍ دُونَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، كَمَا فِي: وَزَيْدٌ، وَزَيْدًا، وَزَيْدٌ

د - مَا يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ وَاسْمٍ، كَمَا فِي: يَا زَيْدُ، وَ بَرِيدٌ، وَخَيْثُمَا، وَكَدَا، وَكَأَيِّنْ، وَهَؤُلَاءِ.

هـ - مَا يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ، وَفِعْلٍ، كَمَا فِي: هَلُمَّا (إِذَا لَمْ يُضْمَرْ فِيهِ ضَمِيرٌ)، وَيَصْرِبُونَ، وَصَرَبُوا فِي لُغَةِ أَكْلُوبِ الْبَرَاغِيثِ.

و - مَا يُنْقَلُ مِنْ حَرْفَيْنِ، كَمَا فِي إِسْمَا، وَلَيْتِمَا.

(١) نَظَرُ لِسِيَوَظِي، مَعَ الْمَوَاقِعِ ٥ ٣٢٧

ولا شك في أنَّ ما مرَّ غيرُ مستموعٍ تكفَّلَ السُّحاةُ بتدوينه في تاليفهم
 ليخضعَ لسلطان القاعدة النُّحويَّة، على أنَّ يكتفي فيه في هذه المسألة بالحكاية
 دون الاعتداد بآثر العوامل، كما يظهر لي، على الرَّغم من أنَّه قيل إنَّ المُرَكَّب من
 تابع ومتنوع يعاملُ معاملة المُنْفَرَد من حيث إعرابه على حسب العوامل قننه
 وقيل^(١)، إنَّ المُرَكَّب من جازٍّ ومجرورٍ - كما يُفهم - الأخوذ فيه إعرابُ
 الجازِّ مُصافاً لمخروجه لو سُمِّي به وَخِده، على أنَّ يُضعَّف ما أجره حرفٌ ليس كما
 في في زَيْد، ويبقى ما ليس كذلك ساكناً، كما في: من زَيْد.

وقيل أيضاً إنَّ الإعراب والإضافة والاحسان فيما سُمِّي بالثلاثي، أو
 الشنائي لصحيحي اللام من الحُرُوف كما في: رُت، ومن، وإنَّ الحكاية في المعتل،
 كما في في - واجبة، كما يُفهم.

وتحت الحكاية فيما سُمِّي بالجازٍّ من حُرُوفٍ واحدٍ عندَ مُهْوَ السُّحاة، على
 أنَّ المُرَد، والرَّحاج أعرابه إعراب ما سُمِّي بالجازٍّ من حرفين أحدهما حرفٌ ليس
 كما مرَّ، إذ يُقال في المُسمَّى بالباء في: بزيْد بي زَيْد.

وقيل: إنَّ الحُرُوف المكوّن من حُرُوفٍ واحدٍ مُتَحَرِّك، وليس بعض كلمةٍ
 يُحَكِّي بإشباع حركته، كما يُفهم، فيقال في (ب)، و(ت)، و(ك) في: بزيْد،
 وصرْبْتُ، وأكرمت: بي، وثو، وكاء.

وإنَّ كان ساكناً كما في لام التَّعْرِيف (ل) حيَّ هَمْزَة الوَصْل في هذه المسألة،
 إذ يُقال: قامَ آل، على أنَّ الألف التي لا تقبل الحركة لا تصحُّ التَّسْمِيَةُ بها

(١) ما في هذه مسألة من لسيوطي، مع هوامع ٥ ٣٢٧ ٣٣١، انصاف، حاشية لصاد
 على شرح لأشعر، ١ ١٣٣

وإن كان الحَرْفُ الْمُسَمَّى به بَعْضُ كَلِمَةٍ كَمَا فِي الْوَائِ مِنْ أَوْ، وَالنَّاءِ مِنْ ضَرَبٍ - قِيلَ فِيهِمَا قَامَ أَوْ، وَقَامَ ضَرَّ، بِنُطْقِ الْحَرْفِ قَبْلَ هَذَا الْحَرْفِ الْمُسَمَّى به

وَفِي حِكَايَةِ الْحُرُوفِ فِي الْأَفْعَالِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَالْحُرُوفِ حَدِيثٌ مُفَصَّلٌ لَا يُخَوِّحُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ تَحُلُو مِنْهُ تَمَامًا فِي الْعَالِي، عَلَى أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ تَكَفَّنُوا بِتَدْوِينِ هَذِهِ التَّوْهَمَاتِ الَّتِي لَا هَدْيَةَ فِيهَا لِتَعْرِيرِ مَا تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلِلذَلِكَ آثَرَتْ تَرْكُهُ، وَإِعْفَالُهُ، وَتَنَاسِيَهُ؛ لِأَنَّ الْأَثْرِيَّاحَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَدُورَ فِي قَلْتِ كَلَامٍ مُصْنُوعٍ، كَمَا يَطْهَرُ لِي

وَلَعَلَّ مَا لَا يُدْ مِنْ التَّنْسِيهِ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَطْعُ أَلِفِ الْوَصْلِ فِي الْمَعْرِ مِنْ ب (أَفْعَلْ)، وَأَضْرَابِهِ، كَمَا فِي اقْتَدَر، وَاحْتَرَمَ، وَاحْمَرَّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَمَّى به مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، إِذْ يُقَالُ حَاءُ إِنْطَلَقَ، وَرَأَيْتُ إِنْطَلَقَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يُبْصَرُ إِلَيْهَا فِي مَصَادِرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهَا مُصْدَرَةٌ بِأَلِفِ الْوَصْلِ؛ لِقِلَّةِ مَا حَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَدْنُوءًا هَذِهِ الْهَمْزَةُ، كَمَا قِيلَ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ تُقَطَعَ لِتَوْجِيدِ الْأَصْلِ، وَاطْرَادِهِ؛ وَلِأَنَّ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ السُّحَاةُ مِنْ حَيْثُ قِلَّةُ الْأَسْمَاءِ الْمُصْدَرَةِ هَذِهِ الْأَلِفِ - لَا يُطْمَأَنُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ تَتَوَافَرُ فِيهِ هَذِهِ الْأَلِفُ تَطْهَرُ فِي مُصْدَرِهِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ شِ الطَّرَاوَةَ أَوْحَتْ قَطْعَ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ

وَلَعَلَّ فِي هَذَا الْقَطْعِ اثْرِيَّاحًا مِنْ غَدَمِ الْقَطْعِ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ إِلَى الْقَطْعِ لِتَوْكِيدِ مَا سُمِّيَ به مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَالْمَصَادِرِ.

وفي المسمى بالاسم الموصول الذي وقروعه في هذه المسألة أقوال^(١):

أ أن (أل) تُحذف إن قيل إنها للتعريف، ولذلك يُقال: جاء لَد، ولت.

ب- أنها تُحذف إن عُدَّت رائدة على أن الاسم الموصول مُعرَّف بالصلة، وأنها لا تُحذف، ولذلك تُحذف الصلة؛ لأنَّ العلمية سَدَّت مَسَدَّها في التَّعْرِيف إذا لم تُلَحَظ فيه الوُضُيَّة التي تُوحِب دَكْرَ (أل)، والصلة، على أن الياء تُشَدُّ لأَنَّها تُعَدُّ حَرْفَ إِعْرَابٍ، ولذلك يُقال: جاء اللَّدي، ورأيت اللَّدي، ومَرَرْتُ بِاللَّدي

ويُقال في التسمية بـ(اللذ: لُعة في اللَّدي). جاء لَد، ورأيت لَد، ومَرَرْتُ بِلَد، على أن حَرْفَ الإِعْرَابِ الذَّالُّ.

وفي الاسم الموصول (اللدي) سِتُّ لُغَاتٍ^(٢) اللَّذي، واللَّذ، واللَّذ، واللَّذ، واللَّذي، واللَّذي، ولَذ

(١) انظر اسبيوطي، ص ٥ مع ٣٣١

(٢) انظر الريدي، تاج العروس (لدي)

الانزياحُ والعطفُ على الموضع، والتوهم

بِمَا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ:

- قراءة العامة: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْكَالِينَ﴾^(١)، على أَنَّ (وصبغ) معطوفٌ على (بالذهن)، وَأَنَّ قراءة الأعمش (وصبغاً) بالنصب معطوفةٌ على موضع (بالذهن)^(٢)

ويشددى من هاتين القراءتين الانزياح من الجرِّ إلى النصب لتوكيد الكلمة موضع الانزياح.

والقولُ نفسه فيما يُعدُّ عند السُّحاة من باب العطف على الموضع^(٣)، أو العطف على التوهم^(٤)، وقيد السُّحاة^(٥) العطف على الموضع بالقيود التالية:

(١) بإمكان توجه العاقل إلى هذا المعطوف، وعليه فلا يصحُّ في مثل قولك مررت برئيد، وعمراً؛ لأنه لا يصحُّ أن يُقال: مررت زيدا، على الرغم من أن ابن جني أحاز ذلك

(٢) بأن يكون الموضع أصيلاً؛ ولذلك لا يصحُّ أن يُقال: هذا الضارب زيدا، وأخيه؛ لأنَّ الأصل في اسم الفاعل الذي تتوافر فيه قيود الإعمال، العمل، لا الإضافة، على الرغم من أن الكوفيَّين أجازوا هذه المسألة قياساً على

(١) المصنوع ٢٠

(٢) انظر السمين الحلبي، اندر المصنوع في علوم كتاب المكنون ٣٣٠/٨؛ أبو حيان السحي، البحر

المحيط ٤٠١/٦؛ القرطبي، تفسير لقرطبي ١١٦/١٢

(٣) انظر هذه المسألة في كتابنا لأوّل السحي في لقرآن الكريم

(٤) انظر هذه المسألة في كتابنا التأويل السحي في لقرآن الكريم

(٥) انظر السوطي، معجم المصنوع ٢٧٧-٢٧٨

نُغْصِرُ الشَّوَاهِدَ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(١):

فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ نَبْرٍ مُنْصَجٍ ضَعِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
عَلَى أَنَّ (قَدِيرٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى (ضَعِيفٍ) عَلَى الرَّعْمِ مِنْ وَجُودِ قِيُودِ إِعْمَالٍ
اسْمُ الْعَامِلِ.

(٣) وَجُودُ الْعَامِلِ الَّذِي يَطْلُبُ الْمَحَلَّ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ عَطْفُ (عَمَّرُوا) فِي
قَوْلِكَ. إِنَّ زَيْدًا وَعَمَّرُوا قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الَّذِي أَدَّى إِلَى ارْتِمَاعِ (عَمَّرُوا)
الِابْتِدَاءِ الْعَامِلِ الضَّعِيفُ، وَهَذَا الْعَامِلُ تَلَاشَى دُخُولِ (إِنَّ)، وَالْقَوْلُ
نَفْسُهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَعَمَّرُوا بِالْعَطْفِ عَلَى مُوَضِّعِ (زَيْدًا)،
عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةً مِنَ الْبَصَرِيِّينَ أَهْمَلُوا هَذَا الْقَيْدَ

(٤) وَقَيْدَ الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ، عَلَى أَنَّ
(قَاعِدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (قَائِمًا) عَلَى تَوَهُّمِ كَوْنِهِ مُسْتَبَقًا بِالْبَاءِ الرَّائِدَةِ
تَقْدِيرُ^(٢)

أ صَحَّةُ دُخُولِ الْعَامِلِ الْمُتَوَهُّمِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

ب حُسْنُ كَثْرَةِ دُخُولِ الْعَامِلِ الْمُتَوَهُّمِ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِ
رُهْبِرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ^(٣).

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
عَلَى أَنَّ (سَابِقُ)، مَعْطُوفٌ عَلَى (مُدْرِكُ) حَرِّ (لَيْسَ) عَلَى تَوَهُّمِ جَرِّهِ

(١) انظر السيوطي، معجم الواع ٥ ٢٧٨: مسبو، الكتاب ١/٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩،
٣٧٨ ٢

(٢) انظر السيوطي، معجم الواع ٥ ٢٧٨

(٣) انظر السيوطي، معجم الواع ٥ ٢٧٨: مسبو، الكتاب ١/٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨

بالاء الزائدة

وَمَا لَمْ يَخْشُ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ عِنْدَ النُّحَاةِ الْعَطْفُ عَلَى حَبْر (كَانَ)
الْمُتَوَهُّمِ خَرُّهُ بِالَاءِ الزَّائِدَةِ الَّتِي تَدْخُلُ قَلِيلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا فِي قَوْلِ
الشَّاعِرِ^(١):

وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُشِيرٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ
عَلَى أَنَّ (مُشِيرٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ (ذَا نَيْرٍ) عَلَى تَوَهُّمِ خَرُّهِ بِالَاءِ
الزَّائِدَةِ، وَهَذَا الْجُرُّ بِهَذَا الْحَرْفِ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.
وَمَا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَيْرٍ مِنْ عَامِرٍ، وَخَزَّةٍ، وَخَفْصٍ، وَعَاصِمٍ،
﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقٍ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾^(٢)، بَرَفِعِ (يَعْقُوبُ)، وَفِي هَذِهِ
الْقِرَاءَاتِ أَوْجُهُ^(٣):

- (١) أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شَيْءُ الْحُمْلَةِ قَبْلَهُ
- (٢) أَنَّهُ فِعْلٌ لِلْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْصَشِ.
- (٣) أَنَّهُ فَاعِلٌ لِمَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَيَخْدُثُ مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ.
- (٤) أَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِنْرِيَّاحَ يُحْلَصُّنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، وَهُوَ إِنْرِيَّاحٌ يَكْمُنُ فِي
عَظْمِهِ عَلَى (بِإِسْحَاقَ)، عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِنْرِيَّاحَ يَكُونُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَلَعَلَّ

(١) انظر السوطي، مع المراجع ٥ ٢٧٩

(٢) هود ٧١

(٣) انظر لسمير الحبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكي، ٦/٣٥٦، الرمحشري، الكشف
٢ ٢٨١؛ مكي بن أبي طالب انقبسي، مشكل لغز القرآن ١، ٤٠٩؛ أبو حبيب السحوي، البحر
محيط ٥/٢٤٤

ما يُعزَّزُ ذلك قراءة ابن عامر، وحمزة، وخفص عن عاصم (ويعقوب)، على أن
الفتحة علامة نصب لا جر، وكأنه قيل. ووهبنا له إسحق ومن وراء إسحق
يعقوب، على توهم تضمين الفعل معنى (وهبنا)

ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع (بإسحق)؛ لأن موضع النصب
ومن العطف على التوهم قول الأخوص الرياحي^(١):

مشائيم لئسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بسين عرابها
على أن (ناعب) معطوف على (مصلحين) على توهم حره بالساء الزائدة
وقول الشاعر^(٢)

ما الحارم الشهم مقداماً ولا نطل إن لم يكن للهوى بالعقر غلاباً
على أن القول فيه كالقول في سابقه من حيث عطف (بطل) على (مقداماً)
حبر (ما) الحجازية.

ومن العطف على التوهم العطف على المعنى تأديباً إذا كان ذلك في القرآن
الكريم قراءة أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾^(٣)
نصب (وأكن) عطفاً على (فأصدق) المنصوب على جواب التمني الذي ينبئ
عه (لولا أخرتني).

وقراءة أبي عمرو هذه تُعزَّزُ أن قراءة باقي السبعة (وأكن) بالجرم معطوفة
على محل (فأصدق)، على أن التقدير المتوهم إن أخرتني أصدق، وأكن، أو على

(١) انظر لسمين الحسي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكنون ٣ / ٣٠، ٦ / ٣٥٥؛ ابن جني،

الخصائص ٢، ٣٥٤؛ سريش، شرح المفصل ٥٢، ٢

(٢) انظر السيوطي، معجم المومع ٢٧٩ / ٥

(٣) المدفون ١٠

تَوْهَمِ الشَّرْطِ الَّذِي يُسَبِّحُ عَنْهُ التَّعْنِي

ولعلَّ الالتحاء إلى الانزياح من النصب إلى الحرّم في هذه القراءة يُحْلَسُ
من هذا التّوهم فضلاً عن يَحْقُقُهُ مِنْ مَعْنَى، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قراءة عبيد بن
عمرٍو (وَأَكُونُ) بالرفع على الاستثنا، أو القطع.

ومن ذلك أيضاً قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجَرَ
الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، بإثبات الياء في (يَتَّقِي)، وحَزَمِ (يَصْبِرْ) في الوصل، والوقف،
وفي هذه القراءة وجهان^(٢).

(١) أنَّ الفعل محروم؛ لأنَّه فعل الشرط، على أنَّ إثبات الياء لغة قوم من العرب،
على أنَّ الحرّم يَكُونُ في هذه اللغة عند سيّوئيه بحذف الحركة المقدّرة، على الياء
(٢) أنَّه مَرْفُوعٌ غَيْرٌ محروم، لأنَّ (من) اسمٌ مَوْضُوعٌ، على أنَّ تَسْكِينِ راءِ
(وَيَصْبِرْ) يَعودُ إلى التَّخْفِيفِ مِنْ تَوَالِي الحَرَكَاتِ، أو إلى العطف على تَوْهَمِ
كُونِ (من) المَوْضُوعِ شَرْطِيَّةً، أو إلى أنَّه سُكَّرَ للوقف ثمَّ أُخْرِجَ الوصلُ
مُخْرَجِي الوقف.

وَمَا يُمَكِّرُ حَمْلُهُ عَلَى التَّوْهَمِ قِرَاءَةُ مَرْوِيَّةٍ عَنْ عبيد بن عُمَيْرٍ ﴿يَا أَهْلَ
الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، على أنَّ في
تَوْحِيهِهَا قَوْلَيْنِ^(٤):

(١) يوسف ٩٠

(٢) انظر اسمين الخليلي، لدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٦ / ٥٥٢؛ أبو حيان السجوي، لبحر
المحيط ٥ / ٣٤٢

(٣) أن عمر ٧١

(٤) انظر، اسمين الخليلي، لدر المصون في علوم الكتاب المكيون، ٣ / ٢٤٧؛ أبو حيان السجوي، لبحر
المحيط ٢ / ٤٢٩

(١) أَنَّ النُّونَ حُدِفَتْ مِنْهَا عَلَى تَوَهُّمِ كَوْنِ الْحَارِّ وَالْمَجْرُورِ (لَمْ) حَرْفَ جَزْمٍ،
وهو قولُ بَعْضِ السُّحَاةِ. وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يُطْرُقُ أَنْ نَحْوِيًّا ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحَرَمِ
بِـ(لَمْ) أَلْتَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُشْكِلَةٌ لَا تَعُدُّ عَنِ الْغَلَطِ.

(٢) أَنَّهَا حُدِفَتْ مِنْ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ تَخْفِيفًا، كَمَا فِي قِرَاءَةِ بِحْيِ الدِّمَارِيِّ: ﴿قَالُوا
سَاحِرَانِ تَطَاهَرَا﴾^(١)، تَشْدِيدُ الظَّاءِ، وَحَذْفُ نُونِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ لِأَنَّ
هَذَا الْفِعْلَ مُصْرَعٌ مَرْفُوعٌ. تَتَطَاهَرَانِ.

وَقَدْ عُدَّتْ قِرَاءَةُ الدِّمَارِيِّ مِنْ بَابِ اللَّحْخِ، وَدَهَبَ الْهَنْدَلِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى
هَذَا التَّشْدِيدِ، وَأَبُو الْفَضْلِ صَاحِبُ (الَلَوَامِحِ فِي شَوَادِ الْقِرَاءَاتِ) إِلَى أَنَّهُ لَا
يَعْرِفُ هَا وَخَهَا^(٢).

وَمِنْ حَذْفِ هَذِهِ النُّونِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى
تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(٣)، عَلَى أَنَّ (لَا) نَائِيَّةٌ وَعَلَى الرَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ فِرْنَ
النُّونَ حُدِفَتْ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا
تُؤْمِنُونَ حَتَّى تَحَابُّوا، وَأَنَّ السَّهْيَ لَيْسَ مُرَادًا أَلْبَتَّةَ

وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدُ أُخْرَى تُعَرِّضُ هَذَا الْحَذْفَ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَيْتِي تَذْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ وَتَيْتِي تَذْلُكِي.

(١) انقصاص ٤٨

(٢) انظر السمين الحسي، لدر المنصوب في علوم الكتاب المكنون ٨ ١٦٨٣، أبو حسان لحوي، البحر
محيط ١٢٤/٧، القرطبي، تفسير القرطبي ١٣ ٢٩٤، ابن جالويه، مختصر في شواهد القرآن من
كتاب لسبع ١١٣

(٣) انظر السمين الحسي، لدر المنصوب في علوم الكتاب المكنون ٨ ١٦٨٣، ٢٤٩/٣

(٤) انظر السمين الحسي، لدر المنصوب في علوم الكتاب المكنون ٨ ٢٤٨/٣، ابن حبي، الخصائص
١ ٣٨٨، المحاسب ٢ ٢٢، عاصي، رصف السبي ٣٦١

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١).

وَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُوهَا لَاقِحًا عَيْرَ بَاهِلٍ
على أَنَّ التَّقْدِيرَ: سَتَحْتَلِبُونَهَا، وعلى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ النُّحَاةِ - أَنْ تَكُونَ
هذه التُّونُ حُذِفَتْ؛ على أَنَّ هذا الفعلَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِعَدَمِ صِلَا حَيْثِهِ لِمَا
لَا قَبْرَ أَنَّهُ بِحَرْفِ التَّنْوِينِ، وهو أَقْبَرُ أَنْ يَقْتَضِيَ فَاءَ الْحَرَاءِ غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ
أَفَلَا يُجَلِّصُهَا لِالْتِحَاءِ إِلَى الْإِنْرِيَّاحِ مِنْ كُلِّ مَا وَبَسَمَتْ بِهِ الْقِرَاءَاتُ كَمَا مَرَّ
فَصَلًّا عَنْ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِحُذْفِ الْإِنْبِيَاءِ إِلَى الْكَلِمَةِ مَوْصِعِ الْإِنْرِيَّاحِ؟
وَمِمَّا حُذِفَ فِيهِ التَّنْوِينُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ النُّحَاةِ.

قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢)، بِحُذْفِ تَنْوِينِ (ذَائِقَةُ)،
وَبُضْبِ (الْمَوْتِ) عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي
الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيِّ^(٣)

فَالْمَيِّتَةُ عَيْرٌ مُسْتَعْتَبٌ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا ذَاكِرًا لِلَّهِ.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَدِيٍّ، وَأَبِي بَرَكَةَ عَثْمَانَ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَغَيْرِهِمْ
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٤)، بِحُذْفِ تَنْوِينِ (أَحَدٌ) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٥)

(١) انظر التسمين الحلي، لدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٢٤٨/٣

(٢) آل عمران ١٨٥

(٣) انظر التسمين الحلي، لدر المصون في علوم الكتاب المكيون ٥٢٠/٣؛ أبو حسان الحوي، البحر
المحيط ١٣٣/٣، الفرطبي، تفسير الفرطبي ٤ ١٩٧، ثعلب، محاسن ثعلب ١٢٣؛ ابن يعش،
شرح المفضل ٩ ٢٣٤

(٤) الإخلاص، ١.

(٥) انظر التسمين الحلي، لدر المصون في علوم الكتاب المكيون ١١، ٥٢٠/٣ ١١، ٥٢٠ ٤٢٧

وَمِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبْعَرِيِّ^(١)

عَمَرُو الَّذِي هَسَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجُلٌ مَكَّةَ مُسْتَوْنٌ عَجَافٌ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عُدَّةً مِنْ بَابِ حَذْفِ التَّوِينِ تَخْفِيفاً عَلَى الرَّعْمِ مِنْ عَدَمِ الْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ - قِرَاءَةُ ابْنِ مُحِبِّصٍ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، لَا تَوِينٍ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ
لِلتَّخَوُّينِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٣):

(١) أَنَّ التَّوِينِ حُذِفَ عَلَى يَتِّهِ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ.

(٢) أَنَّهُ حُذِفَ عَلَى يَتِّهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ

(٣) أَنَّهُ حُذِفَ تَخْفِيفاً

وَلَا يُخَوِّحُ إِلَى مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْإِلْتِحَاءَ الْأَنْزِيَّاحَ مِنْ تَوِينِ الْكَلِمَةِ إِلَى عَدَمِهِ
يُنبِئُ عَنْ مَعْنَى يَتَفَكَّرُ فِيهِ الْقَارِئُ، أَوِ السَّامِعُ، وَتَوْكِيدُ الْكَلِمَةِ مَوْصِعَ الْأَنْزِيَّاحِ
فَضْلاً عَنْ هَجْرِ اتِّوَهُمَ، وَالتَّأْوِيلِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ، عَلَى أَنَّ التَّوِينِ حُذِفَ تَخْفِيفاً؛
لِأَنَّ (بُؤْسَ) كِبْرَةٌ عِزٌّ مَقْصُودَةٌ، أَوْ عَلَى أَنَّ (لِلْحَرْبِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى
تَوَهُمِ بَيَادَةِ اللَّامِ

وَلَعَلَّ فِي هَذَا الْأَنْزِيَّاحِ تَسْبِيحاً عَلَى أَهَمِّيَّةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَوْكِيدُهَا.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِحْصَاءَهُ لِسُلْطَانِ الْأَنْزِيَّاحِ عَدَمُ حَذْفِ تَوِينِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ
الْمَعْطُوفَةِ عَلَى مَا حُدِفَتْ فِيهِ هَذِهِ التَّوِينِ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ

(١) نَظَرَ لِسَمِينِ الْحَسَنِيِّ، بَدْرِ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٥٢٠/٣

(٢) لِمَرْه ٣٨

(٣) نَظَرَ لِسَمِينِ الْحَسَنِيِّ، بَدْرِ الْمَصُونِ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ١ ٤٠٤؛ أَبُو حَبِيلٍ الْحَوِيُّ، سَحَرِ

مَحْطَ ١ ١٦٩

بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون^(١)، بعدم حذف نون (وتكتمون) على أن الواو للحال، كما قيل^(٢) على أن في الكلام مبتدأ محذوفاً، كما في قول العرب: قُمت وأصك عينه، والتقدير: وأنتم تكتمون، وأنا أصك عينه، وكما في قول عبد الله بن همام السلولي^(٣)

فلما حشيت أطافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

على أن التقدير: وأن أرهنهم

وقيل إن في هذا الإعراب إشكالاً آخر يكمن في أنهم منهيون عن اللبس مطلقاً، والحال قيد في هذا النهي، على أن المعنى أنهم نهوا عن ذلك بقيد، وهذا ليس مراداً إلا إذا عُدَّت هذه الحال من باب الحال اللازمة، وقد قدرها الرمحشري^(٤) (كائين) على الرغم من هذا الإشكال إذا لم يُحمل كلامه على تفسير الإعراب.

وأحاز بعض النحاة أن تكون حلة (وتكتمون) حريية عطفت على طلبية. " كَأَنَّهُ تَعَالَى غَى عَلَيْهِمْ كَتَمَهُمُ الْحَقُّ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُ حَقٌّ " ^(٥).

ولعلَّ حلَّ هذه القراءة على الانزياح ينبئ عن المعنى المراد، ويُخلصنا بما فيها من إشكال فضلاً عن تأكيد هذه الكلمة موضع الانزياح

(١) البقرة ٤٢

(٢) انظر السمين الحلبي، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ١ ٣٣٤، أبو حنن اسحوي، لبحر محظ ١ ١٨١

(٣) انظر السمين الحلبي، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ١ ٣٢٥

(٤) السمين الحلبي، لدر المصون في علوم الكتاب المكون ١ ٣٢٥

الانزياح والممنوع من الصّرف

ذكر النحاة أنّ ممّا يُمنع من الصّرف من هذا الباب ما يأتي^(١):

(١) الأعلام المَعْدُولَةُ الْمُسَمَّوَةٌ غَيْرَ مَضْرُوفَةٍ، الَّتِي مِنْ بَابِ (فَعَلَ)، وَهِيَ عُمَرُ، وَرُقَرُ، وَتُعَلُّ، وَهَلُّ، وَرُحَلُ، وَعُصَمُ، وَقُرُحُ، وَحُثَمُ، وَجُحُحُ، وَحُحَا، وَذَلَفُ، وَتُلَعُ (نَطْنٌ مِنْ قُصَاعَةٍ)، وَطَوَى (مُبْعَثٌ لِلْعَلَمِيَّةِ، وَالتَّأْيِثُ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ ثَغَةٍ)، وَعُلُقُ، وَفُلُقُ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ (الْأَسَدِ): حَاءٌ بِعُلُقٍ فُلُقٍ (الدَّاهِيَةِ)، وَهُوَ مِنْ أَغْرَبِ مَا وَقَعَ فِي (فَعَلَ) الْمُنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ عَلِمَ حَسْبَ لَا عَلِمَ شَخْصِي، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ النَّحْوِيُّ

وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ أَعْلَامَ الْأَشْخَاصِ الْمُسَمَّوَةِ مَعْدُولَةٌ عَنْ (فَاعِلٍ) مَا عدا تُعَلُّ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ أَتْعَلُ (أَفْعَلُ)، وَأَنَّ النُّحَاةَ جَعَلُوهَا مَعْدُولَةً لِأَمْرِ يُجْهَلُونَهُ. قَالَ: وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كُلُّهَا أَعْلَامٌ عُدِلَتْ تَقْدِيرًا عَنْ (فَاعِلٍ) إِلَّا تُعَلُّ - فَعَنْ (أَتْعَلُ) - وَلَوْ كَانَتْ صِفَاتٍ كَحُطَمٍ، وَلَبِدٍ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَاهَا مَعْدُولَةً لِأَمْرِ نَجْهَلُهُ؛ لِأَنَّ أَغْلَبَ الْأَعْلَامِ يَغُوبُ عَلَيْهَا النُّقْلُ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ هَا أَضَلُّ فِي النُّكْرَاتِ...^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ غَيْرَ الْمَعْدُولَةِ تَكُونُ مَضْرُوفَةً كَمَا فِي: أَدَدِ الَّذِي لَا يُحْفَظُ لَهُ أَضَلُّ فِي النُّكْرَاتِ، فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقُولًا عِنْدَهُ مِنْ أَضَلِّ يُجْهَلُهُ النُّحَاةُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرْتَجَلًا.

وهذه الأعلام الَّتِي سَمِعْتُ عَنْ الْعَرَبِ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ حَمَلُ النُّحَاةِ

(١) انظر السيوطي، معجم هوامع ٨٧/١ ٩١: الصان، حاشيه، الصان على شرح الأشموني ٢٦٥/٣

(٢) السيوطي، معجم هوامع ٨٨/١

مَنْعَ صَرْفِهَا عَلَى الْعَدْلِ، وَالْعِلْمِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، عَلَى أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ هَذَا الْعَدْلُ
سَمَاعُهَا غَيْرَ مَضْرُوفَةٍ لَا تَتَوَافَرُ فِيهَا مَوَاقِعُ الصَّرْفِ إِلَّا الْعِلْمِيَّةُ.

وَعِلَّةُ الْعَدْلِ عِلَّةٌ مُتَوَهِّمَةٌ لِحَا إِلَيْهَا النُّحَاةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَهْتَدُوا إِلَى غَيْرِهَا، وَهِيَ
تَكْمُنُ فِي أَنَّ أَصْلَهَا مَا عَدَا (تُعَلَّ) اسْمُ الْفَاعِلِ عَلِمًا مَنقُولًا عَنِ الصُّفَةِ النُّكْرَةِ،
فَيَكُونُ أَصْلُ عُمَرَ فِي هَذَا التَّوْهَمِ: عَامِرًا (نُكْرَةً)، عَلَى أَنَّ هَذِهِ النُّكْرَةُ سُمِّيَتْ
عَلِمًا، وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ (عَامِرًا) تَحْوُلٌ بِالْعَدْلِ إِلَى عُمَرَ (فُعِلَ)، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ فِي
الْأَعْلَامِ الْآخَرَى.

أَمَّا (تُعَلَّ) فِي هَذَا التَّوْهَمِ أَيْضًا فَهُوَ مَعْدُودٌ عَنِ (أَتَعَلَّ) نُكْرَةً مُسَمًّى بِهَا،
لَا عَنْ ثَاعِلٍ (اسْمُ الْفَاعِلِ) كَعَمَرِهَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْآخَرَى؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي
الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ، إِذْ يُقَالُ فِيهِ: رَحُلٌ أَتَعَلَّ، وَامْرَأَةٌ تُعَلَّاءُ^(١).

وَقِيلَ: إِنَّ النُّحَاةَ لَحَوُّوا إِلَى تَوْهَمِ الْعَدْلِ فِي هَذِهِ الْأَعْلَامِ الْمَسْمُوعَةِ لثَلَاثَ
يُصَارُ إِلَى مَنْعِ الْكَلِمَةِ مِنَ الصَّرْفِ لَوْجُودِ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ فِيهَا، وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ، وَلِأَنَّ
الْأَعْلَامَ يَغْلِبُ عَلَيْهَا النَّقْلُ.

وَلَعَلَّ عِلَّةَ سَمَاعِ هَذِهِ الْأَعْلَامِ غَيْرَ مَضْرُوفَةٍ هِيَ الَّتِي قَرَضَتْ سُطُطَائِهَا عَلَى
النُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يُسْمَعْ صَرْفُهُ، أَوْ عَدَمُهُ، وَمَا لَمْ يُسْمَعْ عَدْلُهُ
صُرِفَ حَتَّى يَثْبُتَ عَدْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ بَيِّنَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَلَمْ
يُصَرَفْ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، وَقِيلَ إِنَّ الْعِلْمَ مِنْ بَابِ (فُعِلَ)
إِنْ عَلِمَ كَوْنُهُ مُشْتَقًّا، وَجُهِلَ فِي النُّكْرَاتِ - صُرِفَ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ تَرْكُ صَرْفِهِ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ مَنْعَ هَذِهِ الْأَعْلَامِ مِنَ الصَّرْفِ مُقَيَّدٌ بِسَمَاعِهَا عَنِ الْعَرَبِ

(١) الثعلبي رَوَاهُ فِي الْأَسْبَابِ، وَاحْتِلَافِ مَسَاهِدِهَا

مُتَوَعَّةً، وبإمكانية كونها مَعْدُوْلَةً عن صِفَةِ نَكِرَةٍ مِنْ باب (فَاعِلٍ)، أو (أَفْعَلٍ)،
على أَنَّ عِلَّةَ الْعَدْلِ الْمُتَوَهَّمَةِ صَبَرٌ إِلَيْهَا لَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِتِّكَاءِ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى
مُتَوَهَّمَةٍ غَيْرِهَا.

وَقِيلَ إِنَّ فِي الْعَدْلِ تَحْقِيقًا لِعَائِدَتَيْنِ^(١): إِحْدَاهُمَا التَّخْفِيفُ بِحَذْفِ أَلِفِ
بَاءِ (فَاعِلٍ)، وَالْأُخْرَى الْإِنْبَاءُ عَنِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهَذَا الْإِنْبَاءُ يَتَحَقَّقُ بِهِ أَمْسُ اللَّبْسِ
بَيْنَ الْعِلْمِ، وَالصُّعَةِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السُّحَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَخْتَلِفُ إِلَى رَجْعِ النَّظَرِ فِيهِ،
وَهُوَ رَجْعٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَا يَأْتِي.

أ - أَنْ يُكْتَفَى بِالْقَوْلِ إِنَّ هَذِهِ الْأَعْلَامَ مُتَوَعَّةٌ مِنَ الصَّرْفِ شُدُودًا، أَوْ سِمَاعًا
ذُونَ الْإِتِّكَاءِ عَلَى عِلَّةٍ مُتَوَهَّمَةٍ هَشِيَّةٍ، كَمَا مَرَّ، وَكَمَا فِي كَلِمَةِ (أَشْيَاءَ)

ب - أَنَّ السَّبَّ فِي الْمَتَعِ مِنَ الصَّرْفِ تَحْقِيقُ التَّعَادُلِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَعْلَامِ، وَغَيْرِهَا،
وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْرَدْتُهَا مَحْثًا^(٢).

ج - أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَعْلَامُ مَضْرُوفَةً عَلَى أَنَّ التَّوِينَ حُذِفَ تَخْفِيفًا، وَأَنَّ الْفَتْحَةَ
اسْتُدْلِلَتْ بِالْكَسْرِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ تَخْفِيفًا أَيْضًا.

د - أَنَّ عَدَمَ التَّوِينِ يُبْنَى عَنِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ إِبْرَاهِيمَ مِصْطَمَى.

هـ - أَنْ يُصَارَ إِلَى صَرْفِ هَذِهِ الْأَعْلَامِ بَعْدَ الْأَطْمِئْنَانِ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَرُدَّ فِي الشَّوَاهِدِ
غَيْرِ الشُّعْرِيَّةِ، مُحَرَّكَةَ الْأَوَاخِرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يُمَكِّنُ الْإِتِّكَاءُ فِيهَا عَلَى
الْكَلَامِ الْمَكْتُوبِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ السَّمْعِ فِيهَا، كَمَا فِي كَلِمَةِ (أَشْيَاءَ) الَّتِي
يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ حَرُّهَا بِالْفَتْحَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى عِلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ، كَمَا فِي

(١) انظر الصمد، حاشية الصمد على شرح الأشموي ٢٦٤ / ٣

(٢) انظر ظاهرة السعد في العربية، مؤنة لبحوث والدراسات

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ
تَسْؤُكُمْ﴾^(١)، على أَنَّهَا لو نُطِقَتْ بالتَّوْبِينِ لَأَدَّى هَذَا النُّطْقُ إِلَى الثَّقَلِ: عَنْ
أَشْيَاءَ إِنْ.

وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا الانْزِيحَ فِي هَذِهِ الْأَعْلَامِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْنِ النَّبَسِ
بَيْنَ عُمَرَ، وَعَمْرٍو فَضْلاً عَنْ قَرِينَةِ رِيَادَةِ الْوَائِ عَلَى عَمْرٍو، وَهِيَ رِيَادَةُ لَا تُخَوِّحُ
إِلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ غُومِلَتْ الْأَعْلَامُ الْأُخْرَى مَعْمَلَتَهُ

وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ شُدُودَ مَنَعَ هَذِهِ الْأَعْلَامِ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ عَرَّرْتُ
بِالشَّوَاهِدِ الْمَسْمُوعَةِ لَا الْمَكْتُوَةِ - أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ فِيهَا يُعَدُّ مِنَ هَذَا الْبَابِ (فُعِلَ)
سَبَبٌ عِزُّ الْعَدْلِ الْمُتَوَهَّمِ صَيْرَ إِلَيْهِ، وَتَنَوَّسِي الْعَدْلَ، كَمَا فِي (طَوَى) الْمُنْتَوَعَةِ
مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ، وَانْزِيحِ عَامِرٍ. ﴿إِنَّكَ
بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طَوَى﴾^(٢) بِالتَّوْبِينِ، عَلَى أَنَّهَا مَضْرُوفَةٌ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَكَابِ،
وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِمْ (طَوَى) بِلا تَنْوِينٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ عَلَى
تَوَهُّمِ التُّقَعَةِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَعْدُولٌ إِلَى (فُعِلَ) عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ
الْمُتَوَهَّمُ الْمَعْدُولُ عَنْهُ عِزُّ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّهُ مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعُجْمَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ^(٣)

أَلَا يُبْنَى الْمَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَالصَّرْفُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَنْ أَنَّ فِي نُطْقِ هَذِهِ
الْلَفْظَةِ خِلَافاً؟ أَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ يُطَالِعُنَا هَذَا النُّطْقُ - لَوْ تَمَكَّنَّا مِنَ الْعُثُورِ عَلَيْهِ فِي
شَاهِدٍ فَصِيحٍ مَسْمُوعٍ - فِي الْأَعْلَامِ الْأُخْرَى؟

(١) المائدة ١٠١

(٢) طه ١٢

(٣) انظر التسمين الحسي، الدرر حصون في علوم الكتاب المكيون ١٦، ٨: اس عطية، تفسير بن عطية

١ ٦٦: أبو حيان السجوي، لسان السخط ٢٣١/٦

ولعل ما يُمكن أن يُسَّه عليه القارئ أن عُمر، وأُضْرِبَهُ بِمَا مُنِعَ مِنَ
 الصَّرْفِ - أَنَّهَا تُصَرَّفُ لَوْ صُغِّرَتْ لِأَنَّ (فُعَيْلاً) لَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مَعْدُوداً،
 عَنْ (فَوَيْعِلٍ)، كَمَا ذَكَرَ سَيَوِيهِ. "وَإِنْ حَقَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ؛ لِأَنَّ (فُعَيْلاً) لَا يَقَعُ فِي
 كَلَامِهِمْ مَعْدُوداً عَنْ (فَوَيْعِلٍ)، وَأَشْبَاهِهِ، كَمَا لَمْ يَقَعِ (فَعَلٌ) مَعْدُوداً عَنْ عَامِرٍ،
 فَصَارَ تَخْفِيزُهُ كَتَخْفِيزِ عَمِرٍ، كَمَا صَارَتْ نَكْرَتُهُ كَصَرْدٍ، وَأَشْبَاهِهِ، وَهَذَا قَوْلُ
 الْخَلِيلِ" (١).

ولكن هذا التَّصْغِيرُ لَا يُؤَدِّي إِلَى صَرْفِ مُصَغَّرِ الْعِلْمِ الْأَعْحَمِيِّ، وَالْقَوْلُ
 نَفْسُهُ فِي مُصَغَّرِ الْعِلْمِ الْمُؤَنَّبِ الْمُسَمَّى بِهِ رَجُلٌ (٢)، وَفِي مُصَغَّرِ (أَفْعَلٍ)، وَفِي
 مُصَغَّرِ (غَضَّانٍ) (٣)، لَا فِي مُصَغَّرِ (بِرْ حَانَ)؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَهُ يَخْتَلِفُ عَنْ تَصْغِيرِ
 (عُضْبَانٍ)، وَأُضْرِبُهُ، إِذْ يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ هُمَا: عُضْبَانُ، وَسُرْنَجَانُ؛ لِأَنَّ (غَضَّانَ)
 صِغَةً، وَبِرْ حَانَ عَلَمٌ.

وَيُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضاً مِنَ الْمُصَغَّرَاتِ مَا يُصَغِّرُهُ التَّصْغِيرُ عَلَى وَرْدِ
 الْفِعْلِ، كَمَا فِي تَصْغِيرِ مَنْ يُسَمَّى بِـ (تَفَاعَلٍ) كَتَصَارَبَ وَتُضَرِبَ، وَأَجَادِلَ
 وَأَحْدَلَ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ، يَا مَا أَمْلَحَ (٤).

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا بِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْعَ هَذِهِ الْأَعْلَامِ مِنَ الصَّرْفِ مُقَيَّدٌ بِالْعِلْمِيَّةِ، وَالْعَدْلِ
 عَلَى حَسَبِ نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَوَاضُّعِهِ مَعَ السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِينَ، فَعُمَرُ يُصَرَّفُ
 مُصَغَّراً، وَمَرَاداً بِهِ شَخْصٌ آخَرُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ نَكْرَةً، وَصَيْرُورَتُهُ نَكْرَةٌ مُحَوَّلَةٌ عَنْ
 عَامِرٍ مَعْرِفَةً.

(١) سبويه، الكتاب ٢٢٤/٣

(٢) انظر سبويه، الكتاب ٢٣٥/٣

(٣) انظر سبويه، الكتاب ٢١٧/٣

(٤) انظر سبويه، الكتاب ٢٠٠/٣

(٢) ما جُعِلَ هَلْماً مِنَ الْمَعْدُولِ إِلَى (فَعَلَ) فِي النَّدَاءِ

مَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ يَا عُذْرُ، وَيَا حُبْتُ، وَيَا لُكْعُ، وَيَا فُسَقُ، وَأَضْرَابُهَا مِمَّا
يَكُونُ مَعْدُولاً عَنْ: عَادِرٍ، وَخَيْبٍ، وَأَلْكَعٍ، وَفَاسِقٍ.

وَيُمنَعُ هَذِهِ الْأَعْلَامُ، وَأَضْرَابُهَا مِنَ الصَّرْفِ، أَوْ عَدَمِهِ - مَذْهَبَانِ^(١).

أ - الْمَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلِماً مَعْدُولاً فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَوِيٍّ، وَإِنْ
نُويَ فِيهَا التَّنْكِيزُ صُرِفَتْ

ب - الصَّرْفُ إِذَا كَانَ عَلِماً مَعْدُولاً؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ يَكُونُ فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْأَحْمَشِ، وَأَبْنِ السَّيِّدِ

وَقِيلَ إِنَّ الْعَدْلَ فِي (عُذْرٍ)، وَ(فُسَقٍ)، وَأَضْرَابِهَا أَحَقُّ فِيهَا مِنْهُ فِي عُمَرُ؛
لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ فِيهَا وَفِي عُمَرُ مُقَدَّرٌ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مَحْوَجَ إِلَى إِدْعَاءِ الْمَنَعِ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ تَنْوِينَ هَذِهِ
الْأَلْفَاظِ حُدِفَ عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُفْرَدَةٌ، أَوْ نِكِرَاتٌ مَقْصُودَةٌ، وَهُوَ الْأَوَّلَى
وَالْأَطْهَرُ، وَعَدَمُ التَّنْوِينِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ مُضْطَمَّى أَمَارَةً عَلَى الْعِلْمِيَّةِ.

(٣) مَا يُعَدُّ مِنَ بَابِ الْأَعْلَامِ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) الْمُؤَكَّدِ بِهَا.

وهذه الْأَلْفَاظُ هِيَ: تَجَمُّعٌ، وَكُتْمٌ، وَنُصْعٌ، وَبُتْعٌ، عَلَى أَنَّهَا جُجُوعٌ جَمْعَاءُ،
وَكُتْمَاءٌ، وَنُصْعَاءٌ، وَبُتْعَاءٌ، وَقِيلَ إِنَّهَا مُبْعَثٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، عَلَى أَنَّ
الْعَدْلَ يَكْمُرُ فِي أَنَّ مُفْرَدَهَا (أَفْعَلَ، وَفَعَلَاءَ) صِفَتَيْنِ، وَقِيَاسُ هَذَا الْمُفْرَدِ أَنْ يُكْسَرَ
عَلَى (فُعِلَ) لَا عَلَى (فُعِلِ)، كَمَا فِي: أَيْبَسَ وَيَبِضُّ، وَأَعْرَجَ وَعَرْجَاءُ،
وَعُرْجٌ، وَأَخْمَرٌ وَخَمْرَاءُ وَخُمِرٌ، وَتُكْسَرُ عَلَى (فَعَالَى) إِذَا كَانَتْ أَسْماً مِنْ بَابِ (فَعَلَاءَ)،

(١) نَظَرَ السَّيَوِيُّ، مَعَ الْهَوَامِعِ ١ ١٨٩: النَّصَابُ، حَاشِيَةُ النَّصَابِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُورِيِّ ٢٦٥/٣

كما في: خُعاء، وجماعى، وأَصْرَاهَا كَصَخْرَاءٍ وَصَحَارَى، وقياسُ مذكَّر هذه
الألفاظ أن يُجمع بالواو والتَّوْن (جمع تصحيح)، والقَوْلُ بِنَفْسِهِ في مَوْتِهِ
وما مرَّ فَرَضَ سُلْطَانُهُ عَلَى النُّحَاةِ الْقُدَامَى في تَوْهَمِ الْعَدْلِ فِيهَا، وَهَكُمُ في
ذلك أَرْتَعَهُ مَدَاهِبُ.

أ - أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ (فُعِلَ)، لِأَنَّ الْعَدْلَ عَنْ هَذَا الْبِنَاءِ قَدْ ثَبَتَ، إِذَا يُقَالُ في
الْعَرِيَّةِ: ثَلَاثُ دُرْعٍ، عَلَى أَنَّ الدَّرْعَ جَمْعُ دَرْعَاءَ، وَالْقِيَاسُ: دُرْعٌ، أَمَّا الْعَدْلُ
عَنِ (فَعَالَى) فَلَمْ يَثْبُتْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ،
وَالسَّيرَاقِي.

ب - أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ (فَعَالَى).

ج - أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ (فَعْلَاوَاتٍ)، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ^(١).

د - أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ جُمُوعِهَا أَنْ تَكُونَ مُعَرَّفَةٌ
بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَالْأَخْسَرَيْنِ، وَلَكِنَّهُمْ عَدَلُوا بِهَا عَمَّا كَانَتْ تَسْتَحِقُّهُ فِي
الْأَصْلِ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِهَذَا الْحَرْفِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي حَيَّانَ.

وَالْعِلْمِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَفْظَاظِ تُتَوَهَّمُ مِمَّا يَأْتِي:

أ - مِنْ أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مَعَارِفٌ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ تُنْبِئُ عَنِ الْإِحَاطَةِ، وَيُعَزِّزُ هَذَا
الْقَوْلَ جَمْعُ مُذَكَّرَاتِهَا بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ، وَهُوَ جَمْعٌ قَبْدٌ مُفْرَدُهُ يَكُونُهُ عَلِمًا بَقِيُودٍ،
عَلَى أَنَّ الْمَعَارِفَ غَيْرُهُ لَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٢)، وَتُجْمَعُ
الصِّفَةُ عَلَيْهِ بَقِيُودٍ أَيْضًا.

(١) نظر لسبوحطي، مع طوامع ١/ ٩٠

(٢) نظر لسبوحطي، مع طوامع ١/ ٩١

ب- من أُنْثَا مَعَارِفُ سَيِّئَةِ الإِصَافَةِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ السَّاءَ جُمَعَ -
هو رَأَيْتُ السَّاءَ جُمُعَهُنَّ، وَحُذِفَ الصِّمِيزُ الْمُصَافُ إِلَيْهِ لَكَوْنُهُ مَعْلُومًا،
فَصَارَتْ هَذِهِ الإِصَافَةُ الْمَثْوِيَّةُ كَالْأَعْلَامِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عُصْمُوْرٍ، وَابْنِ
مَالِكٍ، وَالشُّهَيْلِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ طَاهِرَ كَلَامِ سَيَوِيَّةٍ يُنْبِئُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ.

وَفِي بَقَاءِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الصَّرْفِ لَوْ سُمِّيَ بِهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا
نَقْضُهَا عَلَى الْمَنَعِ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَوِيَّةٍ، وَالْآخَرُ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ قَدْ رَأَى عَنْهَا
بِالتَّسْمِيَةِ، وَهُوَ عَدْلٌ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِهَا لِلتَّوَكِيدِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ.

وَيَتَبَدَّى لِي بِمَا مَرَّ مَا يَأْتِي:

أ - أَنَّ عَلَتِي الْعَدْلَ، وَالْعَدَمِيَّةَ، أَوْ التَّعْرِيفَ مُتَوَهِّمَتَانِ لَا تَحْتَمِلُهُمَا طَبِيعَةُ اللَّغَةِ،
فَلَا يُمَكِّنُ الْإِتِّكَاءُ عَلَيْهَا فِي مَنَعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مِنَ الصَّرْفِ.

ب - أَنَّ هَاتِيهِ الْعَلَتَيْنِ لِلشَّحَاةِ فِيهِمَا مَدَاهُتٌ.

ج - أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ (جَمَعَ، وَبُتِعَ، وَنُصِعَ، وَكُتِعَ) حَاصَّةٌ بِالسَّنَوَةِ، عَلَى الرَّعْمِ
مِنْ أَنَّ كَوْنَهَا مَعْدُومَةٌ عَنْ (فُعِلَ) يُوجِبُ كَوْنَهَا لِلذُّكُورِ، وَالْإِنَاثِ، وَعَلَى
الرَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ جَمَعَ الذُّكُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُؤَكِّدُ بجمع التصحيح
جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَتَمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَتَعُونَ، أَوْ جَاءُوا أَتَمَعُونَ،
أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَتَعُونَ^(١)

د - أَنَّ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ جُمُوعًا لِحَمَعَاءَ، وَكُتَعَاءَ، وَنُصَعَاءَ، وَتَعَاءَ إِنَاءً
عَنِ مُخَالَفَةِ جَمْعِهَا مُدَكَّرَةً (أَجَمَعَ، أَكْتَعَ، أَبْصَعَ، أَتَعَ)، عَلَى أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمَذْكُورَ
جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالسُّوْنِ، وَأَنَّهَا جُمِعَتْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ حَقَّقَهَا أَنَّ

(١) نظر لرسدي، دح العروس (سج، ٢٠، ٣٠٢، جمع، ٢٠، ٤٦٠)

تُجْمَعُ بِالْأَلِفِ، والتَّاءِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) لَا يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ.

هـ- أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُرُ فِي أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَوْكِيدًا، وَيُنْبَغِي عَنْ عَدَمِ تَصَرُّفِهَا أَيْضًا عَدَمُ إِضَافَتِهَا، وَعَدَمُ حَرِّهَا بِإِلَاءِ الزَّائِدَةِ كَالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ مُؤَكَّدًا بِهِمَا، وَعَدَمُ وَقُوعِهَا فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ مُتَدًّا، أَوْ خَبَرًا

و- أَنَّ تَعْلِيًّا، وَالْفَرَاءَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ حَكِيًّا: أَعْجَنِي الْقَضْرُ أَجْعُ، دَلَّ رَفْعٍ عَلَى التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَأَعْجَبَنِي الْقَضْرُ أَجْعُ دَلَّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَأَعْجَشَنِي الدَّارُ جَمْعَاءَ، وَجَمْعَاءَ.

ر- أَنَّ الْفَرَاءَ الْكُوفِيَّ لَمْ يُجْزِ فِي (أَجْعَيْنِ)، وَ(جَمْعَ) إِلَّا التَّوَكِيدَ، وَأَنَّ ابْنَ دُرِّسْتَوِيهِ أَحَازَ أَنَّ يَقَعُ (أَجْعَيْنِ) حَالًا قِيَاسًا عَلَى الْحَدِيثِ. "فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْعَيْنِ، وَأَجْعُورٌ"^(١)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ السُّحَاةِ جَعَلَ الْمَنْصُوبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَوْكِيدًا لَضَمِيرِ مَنْصُوبٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَعْجَبَكُمْ أَجْعَيْنِ.

ح- أَنَّ الْأَلْفَاظَ الثَّلَاثَةَ مُذَكَّرَةً، وَمُؤَنَّثَةً (كُتْعَ، وَبُضْعَ، وَتُنْعَ، أَكْتَعُونَ، وَأَنْصَعُونَ، وَأَبْتَعُونَ)- بَادِرَةُ الْاسْتِعْمَالِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ إِذَا اسْتَشْبَاهَا الْأُمْنِيَّةَ الْمَنْصُوعَةَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مُفْرَدَاتِهَا (أَكْتَعَ وَكُنْعَاءَ، وَأَنْصَعَ وَبُضْعَاءَ، وَأَتْنَعَ وَتُنْعَاءَ).

ط- أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مَقِيدٌ بَأَن تَنْسَقَ بِ(أَجْمَعَ)، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَالْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَشُيُوعًا، عَلَى أَنَّهَا حِيَاءٌ بِهَا إِتْسَاعًا لَهُ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ

(١) انظر الرندي، تاج لغروس (نوع، ١٢٠، ٣٠٣)

"وقال ابن سيده: وإنما جاءوا بها إتباعاً لأجمع؛ لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها، وهو العين نحاشياً من الإطالة لتكرير الحروف كلها"^(١).

ي أن ترتب هذه الألفاظ الثلاثة بعد (أجمع) فيه حلاف بين النحاة.

أن يكون هذا الترتيب على النحو التالي: أجمع، أكتع، أبصع، أنتع.

- أن يبدأ بآتيه بعد (أجمع)، وهو قول ابن كيسان.

أن ترتبها غير لارم، على أن اللارم أن يتقدم كل، ويأتي بعده المصوغ من

(جمع)، ثم يؤتى بالواقى.

أن تقدم ما صيغ من (كتع) على السابقين، وأن تقدم ما صيغ من (نضع)

على ما صيغ من (بتع) هو المختار.

ونعد فإن ما مرّ ينبئ عن انزياح هذه الألفاظ عن أصولها، وهو انزياح

يشتمل على منعها (جمع، وكُتِع، ونُصِع، وتُع) من الصّرف بلا علة كما يظهر

لي، ويُعرّز محوريتها في هذا الأسلوب، على الرغم من أنها حيء بها لتوكيد

المؤكد بـ (كل)، أو للتوكيد بها جميعها للمبالغ، وهي مبالغ تشرب إلى تقوية

المؤكد، لأن المتكلم يحرص الحرس كله على ألا يشك السامع، أو السامعون،

أو المخاطب، أو المخاطبون في المراد من كلامه.

(٤) الصفة من باب (فعل)، التي هي جمع (فعل).

قيل إن هذه الصفة مبعث من الصّرف للوضعية، والغذل، ويكاد

حديث النحاة في هذه المسألة يدور في فلك (آخر) إلا الرجاء. "أحر لا

(١) التريدي، تاج العروس (سج، ٢٠، ٣٠٢)

يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ وُجْدَانَهَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ أُخْرَى، وَآخَرُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَمْعٍ عَلَى
 (فُعْل) لَا يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ وَجْدَانُهُ لَا يَنْصَرِفُ، مِثْلُ: كُتِرَ، وَصُغِرَ، وَإِذَا كَانَ
 (فُعْل) جَمْعاً لـ (فُعْلَةٍ) فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ نَحْوُ: شَتْرَةٍ وَشَتْرٍ، وَخُفْرَةٍ وَخُفْرٍ، وَإِذَا كَانَ
 (فُعْل) اسماً مَصْرُوفاً عَنْ (فَاعِلٍ) لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ،
 وَإِذَا كَانَ اسماً لَطَائِرٍ، أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: سُبَيْدٍ، وَمَرْعٍ، وَمَا
 أَشْبَهَهُمَا^(١)

وَيَنْدُو أَنَّ مَا فِي (كِتَاب) سَيَبَوِيهِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ مَحْضُورٌ فِي
 (أُخْرَى) "وَسَأَلْتُهُ عَنْ صُعْرٍ مِنْ قَوْلِهِ: الصُّعْرَى وَصُعْرٌ، فَقَالَ: أَصْرَفُ هَذَا فِي
 الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ثَقِيَّةٍ وَثَقِبٍ، وَلَمْ يُشَبَّهْ بِشَيْءٍ مَحْدُودٍ عَنْ وَجْهِهِ، قُلْتُ: هِيَ
 دُلُّ (أُخْرَى) لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا نِكَرَةٍ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ (أُخْرَى) حَالَمَتُ أَخَوَاتِهَا،
 وَأَصْلُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ: الطُّولِ، وَالْوُسْطِ، وَالْكُتْرِ لَا يَكُرُّ صِفَةً إِلَّا وَفِيهِمْ
 أَلِفٌ وَلَا مٌ، فَتَوْضَعُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: بِشَوَّةٍ صُعْرٌ، وَلَا
 هَوْلَاءٍ سَنَوَةٌ وَسَطٌ، وَلَا تَقُولُ هَوْلَاءٍ قَوْمٌ أَصَاعِرٌ، فَلَمَّا حَالَمَتِ الْأَصْلَ،
 وَحَدَّثَتْ صِفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ تَرَكُوا صَرْفَهَا، كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (لُكْعٍ) حَيْثُ
 أَرَادُوا: يَا أَلْكَعُ، وَ(فُسُقٍ) حَيْثُ أَرَادُوا: يَا هِسُقُ، وَتَرَكَ الصَّرْفُ فِي (فُسُقٍ) هَا،
 لِأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ بِمَنْزِلَةِ: يَا رَجُلٌ لِلْعَدْلِ، فَإِنَّ حَقَرْتَ غَيَّرْتَ السَّاءَ الَّذِي حَاءَ
 مَحْدُوداً عَنْ وَجْهِهِ^(٢)

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ أَنَّ (أُخْرَى) تَخْتَلِفُ عَنْ أَخَوَاتِهَا مِنْ دِبِ (فُعْل)
 جَمْعاً لـ (فُعْلَةٍ)، وَهُوَ اخْتِلَافٌ يَجْعَلُ الْبَابَ لَيْسَ مُطَرِّداً، وَبِذَلِكَ تَكُونُ شَادَةً

(١) التبريد، نوح العروس (أخر، ١٠ ٣٥ ٣٦)

(٢) سيبويه، الكتاب ٢٢٤/٣ ٢٢٥

بالإضافة إلى أخواتها الأخريات

وتطالعنا هذه اللفظة في القرآن الكريم متنوعة من الصَّرف في خمسة مواضع، هي: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ...﴾^(١)، و﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ .﴾^(٢)، و﴿. مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٣)، و﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرُ يَابِسَاتٍ .﴾^(٤)، و﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرُ يَابِسَاتٍ .﴾^(٥) ويتبدى لي من هذه المواضع الخمسة:

أ أن (أُخَرَ) في آيتي سُورَةِ الْبَقَرَةِ حاءتُ صفةً بجمع تكسيرٍ لغير العاقل، وهو (أَيَّامٍ)، وهذا الجمعُ يَجُوزُ أن يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَمُعَامَلَةَ جَمْعِ الْإِنَاثِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَتُهُ مُفْرَدَةً مُؤَنَّثَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى﴾^(٦)، وَأَنْ تَكُونَ جَمْعاً لِمُؤَنَّثٍ، كَمَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَلَعَلَّ يُثَارَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ جَمْعاً لِمُؤَنَّثٍ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْرِ اللَّسْرِ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ (أُخْرَى) لَتَوَهَّمَ أَنَّهَا صِفَةٌ لـ (عِدَّةٍ) أَيْضاً^(٧)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَنْ مَحَوْرِيَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ (أُخَرَ) فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَهِيَ

(١) لقره ١٨٤

(٢) لقره ١٨٥

(٣) آل عمران ٧

(٤) يوسف ٤٣

(٥) يوسف ٤٦

(٦) طه ١٨

(٧) انظر اسمين الخليلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٢ ٢٧٢

مَحَوْرِيَّةٌ تَقْتَضِي مَا يُعْرَضُهَا، وَيُسَّهَّ عَلَيْهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الْمُحْتَلِفَةِ كَاللَّفْظِيَّةِ
وغيرها، على أَنَّ اللَّفْظِيَّةَ تَكْمُلُ فِي انْجِرَافِهَا عَنْ أَحْوَاتِهَا مِنَ الصِّفَاتِ
الْأُخْرَى مِنْ بَابِ (فَعَلَ) الَّتِي نَتَّهَ سَيَّوِيَهُ عَلَى صَرَفِهَا، كَمَا مَرَّ

ب- أَنَّ (أُخْرَى) فِي سُورَةِ (آلِ عِمْرَانَ) ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرَى
مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(١)، نَعَتْ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْأَصْلُ لِمَنْعَوِيٍّ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ
وَأَيَّاتٌ أُخْرَى مُتَشَابِهَاتٌ^(٢)، عَلَى أَنَّ إِثَارَ الْجَمْعِ (أُخْرَى) عَلَى الْمُفْرَدِ (أُخْرَى)
يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يُوصَفُ بِالْجَمْعِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ
الْعَكْبَرِيُّ "فَإِنْ قِيلَ وَاحِدَةٌ مُتَشَابِهَاتٍ: مُتَشَابِهَةٌ، وَوَاحِدَةٌ أُخْرَى: أُخْرَى،
وَالْوَاحِدُ هَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهَذَا الْوَاحِدِ، فَلَا يُقَالُ: أُخْرَى مُتَشَابِهَةٌ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَعْصُرُ الْوَاحِدَةِ يُشَبِّهُ نَعْصًا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا
الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُشَبِّهُ آيَةً أُخْرَى، فَكَيْفَ صَحَّ وَصْفُ هَذَا الْجَمْعِ بِهَذَا
الْجَمْعِ، وَلَمْ [يَصَحَّ وَصْفُ مُفْرَدَةٍ بِمُفْرَدَةٍ؟] ^(٣)، قِيلَ: التَّشَابُّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بَيْنَ أَشْيَاءٍ فَصَاعِدًا، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْأَشْيَاءُ الْمُتَشَابِهَةُ كَانَ كُلُّ مِنْهَا مُشَابِهًا
لِلْأُخْرَى، فَلَمَّا لَمْ يَصَحَّ التَّشَابُّهُ إِلَّا فِي حَالَةِ الْجَمْعِ وَصِفَ الْجَمْعُ بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ يُشَابِّهُ بَاقِيَهَا، فَأَمَّا الْوَاحِدُ فَلَا يَصَحُّ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى،
وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾^(٤)، فَتَنَّى الضَّمِيرُ، وَإِنْ
كَانَ لَا يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ يَقْتَتِلُ^(٥).

(١) آل عمران ٧

(٢) نظر لسمين الحسي، انظر مصور في علوم لكتاب المكنون ٢٦/٣

(٣) من لدر المصور في علوم لكتاب المكنون ٢٦/٣

(٤) القصص ٦٥

(٥) لعكبري، التبيان في إعراب القرآن ١: ٢٣٨، و نظر لسمين الحسي، لدر المصور في علوم الكتب

لكتاب المكنون ٢٦/٣

ويعقب السمين الخليلي على ما ذهب إليه العكبري، "قلت: يعني أنه ليس من شرط صحة الوصف في التثنية، أو الجمع - صحة أنساب مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك، كما أنه لا يشترط في إسهاد الفعل إلى المثنى، والمجموع - صحة إسهاده إلى كل واحد على جديده، وقربت من ذلك قوله ﴿حَافِيَّ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^(١)، قيل: ليس لحافين مفرد؛ لأنه لو قيل (حاف) لم يصح، إذ لا يتحقق الحفوف في واحد فقط، وإنما يتحقق بجمع يحيطون بذلك الشيء المحفوف..."^(٢)

ويُنبئ ما مرَّ عن محورية هذه اللَّفْظَةِ في هذه الآية، وهي محورية تقضي تصام القرائن لتعزيرها والتسيه عليها، كما مرَّ.

أنَّ (أحر) في آيتي سُورَةِ (يُوسُفَ): ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ﴾^(٣)، ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ﴾^(٤)، في الحقيقة صفة لموصوف مخدوف تقديره. وسبع أحر؛ لأنَّ التَّقْسِيمَ في البقرات يَفْتَضِي التَّقْسِيمَ في السُّبُلَاتِ^(٥)

ودكر الزمخشري^(٦) أن ما يدلُّ على أنَّ السُّبُلَاتِ كانت سبعة كالحُضِر هو أنَّ الكلام منيَّ على كَوْنِ كُلِّ مِنَ البَقَرَاتِ، والعجافِ والسُّبُلَاتِ الخُضِرِ سبعة، على أنَّ عَطْفَ (أخر) على المضاب إليه في (سَبْعِ سُنبُلَاتٍ) على أنه محرور بالفتحة

(١) لمر ٧٥

(٢) لسمين الخليلي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٢٦-٢٧

(٣) يوسف ٤٣

(٤) يوسف ٤٦

(٥) انظر السمين الخليلي، لدر المصوب في علوم الكتاب المكون ٦ ٥٠٣

(٦) انظر انكشف ٢ ٢٢٣

بدل الكسرة لا يصح؛ لأنها تصير في هذا العطف من جملة تمييز (سبع)، فتصير هي و(سُّلَّات) تمييزاً لهذا العدد، وهو على خلاف المراد؛ لأن لفظ الآخر يوحي أن تكون غير السبع، ويتدنى هذا المراد من قولك: عنده سبعة رجال قيم وقعود، على أن تمييز (سبعة)، وهو (رجال) موصوف (قيام)، و(قعود) أي أن بعضهم قيام، وبعضهم قعود، وهذا المعنى يفسد لو قيل: عنده سبعة رجال قيم وآخرين قعود، وعليه فإن ترتب الآية لو كان عنده: سبع سُلَّات حُضِر، وياسات لحاز العطف كما في المثال المصنوع الذي يخلو من (آخرين).
وتراءى للقارئ فيها مرّ محورية هذه اللفظة في آيتي سورة (يوسف)، وهي محورية يُحدِّدها المعنى المراد

ويتدنى من محي هذه اللفظة في هذه الآيات محوريّتها، وهي محورية لا تد من تعريضها، والتشبيه عليها من حلال جذب الانتباه؛ ولذلك قصد الانجراف الإغرائي فيها، وهو انجراف يجعلني أميل إلى صرفها في غير ما مرّ، ولا سيما أن أحواثها الأخريات من الدب نفسه نصّ سيوئه على صرفها، كما مرّ، وأن حملها على علة العدل لا يطمان إليه؛ لأنه صير إليه سبب عدم توافر علة أخرى، وأن منعها من الصرف يحتاج إلى شواهد مسموعة من الكلام العربي.

وقيل، إن هذه اللفظة مُبَعَثٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلوصفية التي تكمن في أنها جمع أخرى مؤنث آخر، والعدل على أن للنحاة في علة العدل أقوالاً^(١)

أ أن هذه اللفظة معدولة عن الألف، واللام، على أنها جمع أخرى، وأن أخرى مؤنث آخر، وأن آخر اسم تفضيل (أفعل)، و(أفعل) التفصيل إمّا

(١) نظر التسمين الحسي، السر المصنوع في علوم الكتب المكون ٢ ٢٧٠ ٢٧٧ السيوطي، مع امواع ١ ٨١ ٨٣ اتصال، حاشية لصان على شرح الأشموني ٢٣٧/٣ ٢٣٩

أَنْ يُسْتَعْمَلَ مع حَرْفِ الْخَفْصِ (مِنْ)، وَإِمَّا مع الإِضَافَةِ إِلَى نَكْرَةٍ، أَوْ مَعْرِفَةٍ
 (الْمُقْتَرَنَ بِأَلٍ)، وَإِمَّا مع حَرْفِ التَّعْرِيفِ (أَلٍ)، وَالْأَصْلُ فِي اسْمِ التَّفْصِيلِ
 أَلَّا يُجْمَعَ إِلَّا مُقْتَرِنًا هَذَا الْحَرْفِ، كَالْكُفْرِ، وَالصُّعْرِ، وَالْأَعْلُونَ، أَوْ مُضَافًا
 إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ وَلِذَلِكَ عُدِلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ (أُحَرِّ) عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي
 تَسْتَحِقُّهُ؛ وَلِذَلِكَ أُعْطِيَتْ مَحْمُوعَةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنْ (أَلٍ) مَا لَا يُعْطَى غَيْرُهَا إِلَّا
 مُقْتَرِنًا بِهَا، فَتَكُونُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عُدِلَتْ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لِفُطْءٍ، ثُمَّ عُدِلَتْ
 عَنْ مَعْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوفَ بِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنْ حَقَّقَهَا
 أَنْ يُتَوَى مَعْنَاهُمَا عَلَى الرَّعْمِ مِنَ الْعَدْلِ عَنْ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ

وَنَظِيرُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْعَدْلِ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ سَحَرُ عِلْمًا، كَمَا سَيَأْتِي،
 وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، أَوْ خُفْهُورُهُمْ

ب أَنَّهَا مَعْدُودَةٌ عَنْ صِيعَةٍ إِلَى أُخْرَى، أَيْ مِنْ صِيعَةِ الْإِفْرَادِ إِلَى صِيعَةِ الْجَمْعِ؛
 لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ، مَرَزْتُ بِسُوءٍ آخَرَ لَا أُخَرِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نِيَّةِ (مِنْ)
 وَالْمُفْضَلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ السَّمِيعِيُّ الْخَلَبِيُّ^(١)، وَابْنُ
 حَنِيٍّ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو حَبِيدٍ النَّحْوِيُّ، كَمَا ذَكَرَ الشُّيُوطِيُّ^(٢).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مُشَى آخَرَ وَخَمْعُهُ مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ، وَمُؤَنَّثُهُ (أُخْرَى) فِي مِثْلِ
 قَوْلِكَ عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ، وَعِنْدِي رِحَالٌ آخِرُونَ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى، وَبَسَاءٌ
 أُخَرٌّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَعْدُودَةٌ عَنْ آخَرَ، وَعَلَى الرَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ أَثَرَ الْعَدْلِ،
 وَالْوُضْعِيَّةَ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّا فِي (أُحَرِّ)، لِأَنَّهَا مُعْرَنَةٌ بِالْحَرَكَاتِ، وَهَذَا بِجِلَافِ الْمَشَى،
 وَالْجَمْعِ (آخِرَانِ، وَآخِرُونَ) اللَّذَيْنِ يُعْرَبَانِ بِحُرُوفٍ، أَمَّا أُخْرَى فَمَمْنُوعَةٌ مِنْ

(١) نَظَرَ لِدَارِ الْمَصْرُوفِ فِي عِدَّةٍ مِنْ كِتَابَاتِ الْمَكُونِ ٢ ٢٧١، وَنَظَرَ سِيبَوَيْهِ، الْكِتَابُ ٣/٢٩٣ ٢٨٤

(٢) نَظَرَ مَعَ هُوَ مَعَ ١ ٨٢

الصَّرْفَ لِأَنَّ فِيهَا أَلْفَ التَّثْنِثِ

حـ أَتَى مَعْدُولَةٌ عَنْ أُحْرِيَاتٍ مَكْرَةً، لِيَصِحَّ وَصْفُ الْبَكْرَةِ بِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ قَوْمٍ، وَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (أُحْرِيَاتٍ) يَحْتَاقُ اقْتِرَانُهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ إِصَافَتُهَا وَتَصْرُفُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِذَا كَانَتْ جَمْعًا لـ (أُحْرَى) بِمَعْنَى مُتَأَحِّرَةٍ، أَوْ (أَحْرَةٍ)؛ لِعَدَمِ تَوَافُرِ الْعَدْلِ فِي هَذَا الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّكَرَ آخِرٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَسْتَدِي نَوْصُوحَ مَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾^(١)، وَ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ الْأُخْرَى لَيْسَتْ اسْمَ تَفْصِيلٍ.

وَدَكَرَ أَبُو حَيَّانَ السَّحَوِيُّ، وَتَبِعَهُ السَّمِينُ الْخَلِيلِيُّ^(٣) أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أُخْرَى هَدِيرٍ الْمَعْنِيِّ يَكْمُرُ فِي أَنَّ الَّتِي لِلتَّفْصِيلِ تَكُونُ بِمَعْنَى (غَيْرٍ)، لَا بِمَعْنَى الْأَحْرَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الَّتِي بِمَعْنَى (غَيْرٍ) لَا تُدْخِلُ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ جَنْسٍ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ مَرَزْتُكَ وَبَرَحِلُ أَحْرَ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْحَمَلَ وَفَرَسًا آخَرَ، لِأَنَّ الْفَرَسَ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ حَسَبٍ مَا قَبْلَهَا، وَلِذَلِكَ جُمِلَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

صَلَّى عَلَى غَرَّةِ الرَّحْمَنِ وَأَنْتَهَا لَيْلِي وَصَلَّى عَلَى حَارَاتِهَا الْآخِرِ
عَلَى أَنَّ أَنْتَهَا حُجِّلَتْ حَارَةً هَا

وَدَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ^(٤) أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا يَكْمُرُ فِي أَنَّ الْأُخْرَى مُؤَنَّثُ الْآخِرِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ، وَأَنَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا مِثْلُهَا مِنْ حَسَبِهَا، كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ الَّتِي تَكُونُ

(١) لِحَم ٤٧

(٢) الْمَعْكُوت ٢٠

(٣) نَظَرَ السَّمِينُ الْخَلِيلِيُّ، لَدَى الْمَصُونِ فِي عِبْرَةِ الْكُتُبِ الْمَكُونِ ٢ ٢٧١؛ أَبُو حَيَّانَ السَّحَوِيُّ، لِحَمِ الْمَحِيط ٢ ٣٤

(٤) نَظَرَ الْمَصُونُ، حَاشِيَةِ الْمَصْنُوعِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٢٤٠ / ٣

بمعنى الأحرى تدلُّ على الانتهاء، ولا يُعطَفُ عليها مثلُها من جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ
الانتهاء الحقيقي لا يتعدَّدُ بخلافِ المعايَرة التي تتعدَّدُ.

ولا يُستَعَدُّ أن يعود هذا الانحرافُ في هذه اللَّفْظَةُ (أحر) إلى الرَّعْنة في
تحقيقِ أَمْنِ اللُّبْسِ بين الآخرِ جمعاً لأُخْرَى مُؤَنَّثُ الآخرِ، وجمعاً لأُخْرَى بمعنى
الأجرة فضلاً عما يُمكن أن يتوافرَ من القرائن الأخرى في التراكيب اللُّعوية.

(٥) لَفْظَةُ (سَحَر) المُلَازِمَةُ لِلظَّرْفِيَّةِ.

في هذه اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ على وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، والِبَاءِ،
وَالصَّرْفُ ثلاثةٌ مَذَاهِبُ.

أ - أنَّها مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ، والْعَدْلِ، كما سيأتي، وهو المذهبُ المشهُورُ.
ب - أنَّها مُنْيَةٌ على الْفَتْحِ كَأَمْسِ الْمُنْيَةِ على الْكَسْرِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حُرُوفِ
التَّعْرِيفِ، وهو مَذْهَبُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ الْقَاسِمِ بنِ الْحُسَيْنِ الْخَوَارِزْمِيِّ
الْحَنْفِيِّ، وابنِ الطَّرَاوَةِ، وأبي حَيَّانِ السَّحَوِيِّ "فَقَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَ سَحَرٍ
وَأَمْسٍ عِنْدِي يَعْشُرُ، قَالَ: وَقَدْ رَدَّ عَلَى صَدْرِ الْأَفَاضِلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَحَرٌ
مَنْبِئاً لَكَانَ الْكَسْرُ أَوَّلِيهِ؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ النَّصْبِ تُؤْهِمُ الْإِعْرَابَ، فَكَانَ يُجْتَنَّبُ
كَمَا اجْتُنِبَ مُؤْهِمُ الْإِعْرَابِ فِي (قَبْلَ)، وَ(بَعْدَ)، وَالْمُبَادَى الْمُسِي، وَهَذَا الرَّدُّ
لَيْسَ شَيْئاً؛ لِأَنَّ سَحَرَ تَدْخُلُهُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا، إِذْ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، فَكَانَتْ
الْفَتْحَةُ أَوَّلِيهِ فِي الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ إِنَّمَا يَكُونُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَقَدْ انْتَهَى
هَذَا، فَفُتِحَ تَخْفِيفاً، وَتَبَعاً لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ لِلْمَاسِيَّةِ"^(١)

ج - أنَّها مَصْرُوفَةٌ، على أَنَّ التَّوْبِينَ حُدُوفٌ لِيَّةِ حُرُوفِ التَّعْرِيفِ (أَل) خَمَلًا عَلَى

(١) انظر سيبوطي، مع هوامع ١ ٩٢

الأصل، وهو السَّحَرُ، وهو مذهبُ السُّهَيْلِيّ، أو لَيْثَةُ الإِصَافَةِ، والتَّقْدِيرُ
سَحَرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

وقيل: إن هذه اللَّفْظَةَ تُلَازِمُ الطَّرْفِيَّةَ، فلا تَتَصَرَّفُ، وإنَّ مَنَعَهَا مِنَ
الصَّرْفِ يَعُودُ لِلْعِلْمِيَّةِ، والْعَدْلِ، على أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَسَرَّتْ إِلَيْهَا مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى
وَقْتٍ مُخَدَّدٍ، أو مُعَيَّنٍ، فَتَكُونُ عِلْمًا هَذَا الْوَقْتِ الْمُخَدَّدِ، وهو سَحَرٌ لَيْلَتِكَ، أو
يَوْمِكَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ بِهَذَا الْقَيْدِ، وَمَضْرُوفَةٌ بِانْتِمَائِهِ،
وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لَقَيْتُهُ سَحَرًا، على أَنَّ الْمُرَادَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ، وَلَقَيْتُهُ سَحَرًا،
على أَنَّ الْمُرَادَ سَحَرًا يَوْمِكَ، أو لَيْلَتِكَ، وَمِنَ الْمَضْرُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ
نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ قَضْدُهُ، وَبَيَّتُهُ عَلَى حَسَبِ
مَا فِي دَهْبِهِ مِنْ مَعَانٍ. . . وَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ سَحَرٍ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحَرَّرًا،
أَوْ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ طَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، أَوْ
يَكُونُ مَكْرَةً إِذَا أُحْرِحَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا صَدَرَ مَعْرِفَةً فِي الطَّرُوفِ بَعِيرُ أَلِفٍ وَلَامٍ حَالَفِ
التَّعْرِيفِ فِي هَذِهِ الْمَوَاصِعِ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ، كَمَا عُدِلَتْ أُحْرَ عِنْدَهُمْ،
فَتَرَكُوا صَرْفَهُ فِي هَذَا الْمَوْصِعِ، كَمَا تَرَكَ صَرْفُ (أَمْسٍ) فِي الرَّفْعِ^(٢)، وَقِيلَ إِنَّ
تَعْرِيفَهُ يُشَبِّهُ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُ تَعْرِيفِهِ بَعِيرُ أَدَاةِ تَعْرِيفٍ.

وَالْعَدْلُ فِيهَا يَكُونُ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكِرَاتِ مِنَ
أَضْرَائِهَا أَنْ تُعْرَفَ سَهًا، وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهَا سَهًا. السَّحَرُ، وَعَلَى الرَّعْمِ مِنَ

(١) رقم ٣٤

(٢) سويته، الكتاب ٢٨٣/٣، ٢٨٤، ٢٩٤، وانظر انسمين خلي، الدر المصوب في علوم الكتاب
مكتوب ١٠ ١٤٣٠ لريدي، ح العروس (سحر، ١٢ ٥١٣ ٥١٤) لسبوطي، مع هوامع
٩٣ ٩٢

هذا الأصل فإنها عُرِفَتْ بعزيرهما، وهو إنشاؤها عن وَقْتٍ مُّحَدَّدٍ، أو مُعَيَّنٍ،
فصارت علماً، أو قرينةً إليه

وفي هذا العَدْلُ عن الألف، واللَّامُ إشكالٌ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ: "وما دَكَرَهُ
الْجَمْهُورُ أَنَّهُ عَدِلَ عَنِ الألفِ، واللَّامُ مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْعَرُ بِأَنَّهُ تَصَمَّنُ تَعْرِيفُهَا؛
لِأَنَّ مَعْنَى الْمَعْدُولِ عَمَهُ يَتَصَمَّنُهُ الْمَعْدُولُ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ تَصَمَّنُ مَعْنَى
عَامِرٍ، وَحَدَامٌ مَعْنَى حَازِمَةٍ، وَمِثْلَى تَصَمَّنُ مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَفُسُقٌ تَصَمَّنُ
مَعْنَى فَاسِقٍ، وَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَكُونُ (سَحَرٌ) عَلَى
مَعْنَى مَا فِيهِ الألفُ واللَّامُ، وَيَكُونُ عِلْماً؟ وَتَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ لَا يُجَامِعُ تَعْرِيفَ
اللَّامِ، وَكَذَلِكَ لَا يُجَامِعُ تَعْرِيفَ مَا عَدِلَ عَنْهَا. انْتَهَى" (١).

وَإِذَا سُمِّيَ بِهَا رَجُلٌ صُرِفَتْ؛ لِأَنَّهَا فَارَقَتْ الظَّرْفِيَّةَ (٢)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي
تَضَعِيرِهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: سَرَّ عَلَى قَرَسِكَ مُخَيَّرًا (٣).

وَذَكَرَ سَيَوِيه (٤) أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالألفِ واللَّامِ فِي قَوْلِكَ: مُدَّ السَّحَرُ،
وَعِنْدَ السَّحَرِ الْأَعْلَى

وَبَعْدُ فَإِنَّ فِي (سَحَرٍ) حِلَافاً مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، أَوِ الْبَاءِ، أَوِ
الصَّرْفِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، وَعَدَمُهَا، وَالْإِشْكَالُ فِي عَدَمِهَا، وَعَبْرٌ ذَلِكَ، وَإِنَّ انْحِرَافَ
لِسَانِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ النَّاطِقِ بِهَا عَنِ الْمَأْلُوفِ فِيهَا، أَوْ أَصْدِهَا يُسَيِّئُ عَنْ أَنَّ هَاكَ
مَعْنَى، أَوْ مُرَاداً يُرِيدُ أَنْ يُوصِلَهُ إِلَى السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِينَ

(١) السيوطي، معجم الوهم مع ١ / ٩٣

(٢) انظر سيويه، لكتاب ٣ / ٢٨٤، السيوطي، معجم الوهم مع ١ / ٩٣

(٣) انظر الرندي، تاج العروس (سحر، ١٢ / ٥١٤)

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٩٤

(٦) عِلْمُ الْمُؤَنَّثِ الْمَعْدُولِ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ):

في هذا العلم في هذه المسألة لاعتبار^(١)

أ البناء على الكسر، كما في حذام، وقطام، وزقاش، وعلاب، وسجاح، وأضرابها من أعلام النساء، وسكاب (علم لفرس)، وعرار (علم لبقرة)، وظمار (علم لبلدة عند بني تميم)، وهي لغة أهل الحجاز، لأنهم يعاملون هذه الألفاظ مُعاملَةً أَسْمَاءِ أَفْعَالٍ الْأَمْرِ، كما في ترال، لشيبتها بها في الورد، والغدل، والتعريف، أو لتضمنها معنى خَرَفَ التَّأْيِثِ في المعْدُولِ عنه، ويوافق أكثر بني تميم أهل الحجاز في الناء على الكسر فيما آخره راءً من هذه الأعلام، كما في سمار (اسم لماء)، وحصار (اسم لكوكب)، لأنهم يتوصلون إلى الإمالة - وهي مذهبهم - بكسر الراء، على أن الرفع، والفتح لا يتوصلون بها إلى هذه الإمالة، ولا يخرج بعضهم عن المنع من الضرب في هذه المسألة على الرغم من انتهاء اللفظة فيها بالراء.

ب المنع من الضرب للغدل عن (فاعلة)، والعلمية، وهي لغة بني تميم، كما مرّ وفي كَوْنِ هذه الألفاظ مَعْدُولَةٌ أو غير مَعْدُولَةٍ مَذْهَبَانِ أَيْضًا.

أ أَنَّهَا غير مَعْدُولَةٌ، على أَنَّهَا مُعْتَمَدَةٌ مِنَ الضَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ، والتَّأْيِثِ، وهو مَذْهَبُ الْمُتَرَدِّدِ

ب أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنِ (فاعلة)، وهو مَذْهَبُ سَيُوتِيَّةٍ "وكذلك كُلُّ (فَعَالٍ) إِذَا كَانَتْ مَعْدُولَةٌ عَنِ (أَفْعَلٍ)، إِذَا حَعَلْتُهَا اسْمًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهَا عَلِمًا فَانْتَ لَا تُرِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ نَحْوُ حَلَاقِ التِّي هِيَ مَعْدُولَةٌ عَنِ

(١) سطر لسبوطي، مع هوامع ١ ٩٣، سبويه، الكتاب ٣ / ٢٧٠ ٢٨٠

الحالقة، وفجار التي هي معدولة عن المعجزة، وما أشبه هذا ألا ترى أن
سي تميم يقولون هذه قطم، وهذه خدام؛ لأن هذه معدولة عن: حادمة،
وقطم معدولة عن قاطمة، أو قطمة...^(١)

والظاهر عند أبي حيان قول سيويه؛ لأن العال على الأعلام أن تكون منقولة
لا مرتجلة، وفي مذهب المراد تكون هذه الأعلام في هذه المسألة مرتجلة^(٢)

ودكر سيويه^(٣) أن الاسم من باب (فعال) يُجهل أضله من حيث العدل،
وعدمة، والتذكير والتأنيث - القيس فيه الصرف؛ لأن الأكثر من هذا البناء أن
يكون مضرؤها غير معدول، كالذهب، والفسد، والزباب، والصلاح

ويُسبى هذا الانحراف في لغة أهل الحجاز عن محورية هذه الكلمة المنية؛
لأن الأصل في أسماء أعلام الإثبات أن تكون مجموعة من الصرف لا منية؛ لأن
كونها ثقيلة لفظاً قرص على المتكلم العربي سلطانه لتحفيفها، وبإؤها على
الكسر في هذه اللغة ينشأ عن أنها أكثر ثقلًا من أعلام الإثبات الأخرى، وهو ثقل
يكثُر في كونها علماً لأشئ معدولاً، كما مر.

(٧) بناء ما يُعد من باب (فعال) مَصْدَرًا مُؤَنَّثًا، أو حالاً، أو صفة جارية
تجرى الأعلام، أو اسم فعل أمر على الكسر إذا كان معدولاً.

أجمع العرب على بناء المصدر من باب (فعال) على الكسر بقيد كونه
معدولاً، ومستموعاً، كما في: فجار، وحمار، ويسار^(٤)، على أن (الفجار) معدول

(١) سيويه، نكتات ٢٨٠/٣

(٢) نظر لسبوطي، مع امواع ١ ٩٢

(٣) نظر نكتات ٢٨٠/٣

(٤) نظر سيويه، نكتات ٢٨٠/٣؛ لسبوطي، مع امواع ٣/٩٤؛ الصار، حاشية الصبار على

شرح لأشعوب ٣ ٢٧٠

عن الفخرية، أو المفخرة، كما يظهر لي، ويُقال للمرأة: يا فجار، على أن هذه
اللمظة معدولة عن الفخرية، والمراد يا فخرية، كما في قول النابغة الذبياني^(١).

أَبِ اقْتَسَمْتُ حُطَّتِيَايَتَا فَحَمَلْتُ نَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَحَارَ

على أن (فجار) سب للأنثى، كما في (تاج العروس)، والتقدير: يا فجار،
وهي عند ابن جني معدولة عن (فخرية) التي هي علم عير مضرؤف، وعند
غيره عن الفاحرية.

وقد عدّها السيوطي من باب المصادر السماعية المنية على الكسر التي من
باب (فعال) "واتفق الجحاريون، والتميميون، وسائر العرب على بناء (فعل)
المعدول على الكسر إذا كان مضدرًا، ومأخذه السماع، كمحار، وحمار،
ويسر"^(٢)، وقد عدّها سيويه من باب اسم المضدر المعدول عن الفخرية

والحماد معدول عن المحمدة^(٣) (بفتح الميم الثانية، وكسرها)، كما في قول
العرب حمدة (حمدًا له، وشكرًا)، وقول المتلمس^(٤).

حماد ه حماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد

على أن الحماد عند سيويه^(٥) معدولة عن قوله: حمدًا لها

واليسر معدولة عن الميسرة، كما في قول الشاعر^(٦):

(١) نظر لسيوطي، مع المومع ١ ٩٤، الرندي، تاج العروس، ج ١٤، ٣٠٠؛ سيويه، نكتات
٢٧٤/٣

(٢) لسيوطي، مع المومع ١ ٩٤

(٣) نظر بشار، حاشية البشار على شرح الأشموي ٢٧٠/٣

(٤) نظر بريدي، تاج العروس (ج ٨، ٤٠١)؛ سيويه، نكتات ٢٧٦/٢

(٥) نظر بكتات ٢٧٦/٣

(٦) نظر سيويه، نكتات ٢٧٤/٣ بن يعيش، شرح بعض ٤ ٥٥ لسيوطي، مع المومع

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا سَحُجٌ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً
وَذَكَرَ سَيِّوِيَهُ أَنَّ هَذَا الِذَّبَ مُجْرَى مُجْرَى الَّذِي قَبْلَهُ (هَذَا بَابٌ مَا حَاءُ
مَعْدُودًا عَنْ حَدِّهِ مِنَ الْمُؤْتِثِ) ^(١)؛ لِأَنَّهُ عُدِلَ كَعْدْلِهِ، وَمُؤْتِثٌ بِمَنْزِلَتِهِ، وَقَدْ تَبِعَهُ
فِي ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ: "أَمَّا الْمَصْدَرُ، وَالْحَالُ فَمَعْدُودٌ عَنْ مَصْدَرِ مُؤْتِثٍ مَعْرِفَةٍ،
وَإِنَّ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِهِمْ" ^(٢)

وَيَمَّا حَاءُ مِنَ الْمَصَادِرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ حَالًا: نَدَادٌ، كَمَا فِي: حَاءَتِ الْحَيْلُ
بَدَادَ بَدَادًا، وَذَهَبَتِ الْقَوْمُ بَدَادٍ بَدَادًا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: دَهَبُوا وَاحِدًا وَاحِدًا، وَكَمَا فِي
قَوْلِ حَسَنَ بْنِ ثَابِتٍ ^(٣)

هَلْ سَرَّ أَوْلَادَ اللَّقِيطَةِ أَبَّ سَلَّمَ عِدَاةَ فَوَارِسِ الْمَقْدَادِ
كُنْتُ نَمَائَةً وَكَانُوا خَفَلًا لِحِبَاءٍ فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ بَدَادَ
عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ (بَدَادَ) بُيِّتَ لِلْعَدْلِ عَنْ (مُتَبَدِّدَةٍ)، وَالتَّائِيثِ، وَالصُّمَّةِ؛
لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ يَكُونُ بَعْلَتَيْنِ، كَمَا ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ ^(٤)
وَحَكَى اللَّحْيَانِيُّ: حَاءَتِ الْحَيْلُ بَدَادٍ نَدَادًا، يَا هَذَا، وَنَدَادَ بَدَادًا، وَنَدَذَ بَدَدًا،
عَلَى أَنَّ الْأَخِيرَتَيْنِ مُبَيَّنَتَانِ عَلَى الْمَنْعِ، وَنَدَدًا بَدَدًا (مُتَفَرِّقَةٌ)، عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ،
وَقِيلَ إِنَّ كُلَّهَا مُشَبَّهَةٌ مَا عَدَا الْأَخِيرَةَ.

وَذَكَرَ سَيِّوِيَهُ ^(٥) أَنَّ نَاءَ (فَعَالٍ) لَيْسَ مُطَرِّدًا فِي الْمَصَادِرِ، أَوِ الصِّفَاتِ،

(١) نظر لكتاب ٢٧١/٣

(٢) لسيوطي، معجم الاوامع ١ ٩٥

(٣) نظر الرندي، دح نعروس (ندد، ٤٠٤/٧)، ابن فارس، مقاييس اللغة ١ ١٧٦، سيويه،
الكتاب ٢٧٥/٣

(٤) نظر بريدي، تاج العروس (ندد، ٤٠٤/٧ ٤٠٥)

(٥) نظر نكتاب ٢٨٠/٣

وَأَنَّهُ يَطْرُدُ فِي الدَّاءِ، وَالْأَمْرِ

وَمِنْ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ تَجْرَى الْأَعْلَامُ: حَلَاقٍ (لِلْمِثَّةِ)، عَلَى أَنَّهَا مَعْدُودَةٌ
عَنْ حَالِقَةٍ^(١)، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: شَقُّوا كَأْسَ حَلَاقٍ، عَلَى أَنَّهَا تُبَيَّنُ عَلَى
الْكَسْرِ لِلْعَدْلِ، وَالتَّأْيِيثِ، وَالصُّمَّةِ الْغَالِبَةِ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢).

لَحِقْتُ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَابِهِمْ صَرَبَ الرُّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَعْنَمُ
وَقَوْلِ الْمُهْلَهْلِ^(٣)

مَا أُرْحِي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قَدْ أَرَاهُمْ شَقُّوا كَأْسَ حَلَاقٍ
عَلَى أَنَّ أَرْ عَبَادٍ قَدْ أَحَازَ حَلَاقٍ بِالتَّوِينِ.

وَمِمَّا يُنبِئُ عَنِ الْكَسْرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ، كَمَا فِي: حَدَارٍ، كَمَا فِي
قَوْلِ أَبِي النَّخَعِ^(٤):

حَدَارٍ مِنْ أَرْ مَا جِئْنَا حَدَارٍ

وَمَنَاعٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥).

مَسَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَسَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
وَتَرَاكِ، كَمَا فِي قَوْلِ الطُّفَيْلِ بْنِ يَرِيدٍ الْحَارِثِيِّ^(٦)

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

(١) انظر لسان، حاشية الصبوح على شرح الأشموني ٢٧٠ / ٣

(٢) انظر ابريسي، تاج العروس (خلق، ٢٥، ١٩٢)

(٣) انظر ابريسي، تاج العروس (خلق، ٢٥، ١٩٣)

(٤) انظر سيويه، الكتاب ٢٧١ / ٣

(٥) انظر سيويه، الكتاب ٢٧٠ / ٣

(٦) انظر سيويه، الكتاب ٢٧١ / ٣

ونَظَارِ، كما في قولِ رُوَيْتَةَ^(١):

نَظَرَ نَحْيَ أَرْكَبَهَا نَظَارَ

ونَزَالِ، كما في قولِ زُهَيْرٍ^(٢):

وَلَيْعَمَ حَشُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

ومِمَّا يُمَكِّنُ عُدَّةً مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَأَبِي حَيَّوَةَ، وَابْنِ أَبِي عَثَّةَ، وَغَيْرِهِمْ ﴿لَا مَسَاسَ﴾^(٣)، بِمَتَّحِ الْمِيمِ، وَكَسْرِ السَّيْنِ^(٤)، عَلَى أَنَّ (مَسَاسَ) اسْمٌ اسْمٌ فَعْلٍ، وَعَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَوْلًا مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا أَقُولُ: مَسَاسٌ؛ لِأَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى مَا سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَنِّي^(٥)، وَكَمَا فِي قَوْلِ الْكُمَيْتِ^(٦):

عَدِلَا غَيْرُهُمْ مِنَ النَّاسِ طُرًّا يِهِمْ لَا هَمَامَ لِي لَا هَمَامَ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا أَقُولُ. هَمَامٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ، وَاسْمَهُ لَا يُنْفِيَانِ (لَا)

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الرَّمَحْشَرِيِّ أَنَّ (مَسَاسَ) عَلَمٌ لِلْمَسَةِ. "...وَنَحْوُهُ قَوْلُهُمْ فِي الطَّاءِ: (إِنْ وَرَدَتِ الْمَاءُ فَلَا عَابَ، وَإِنْ فَقَدَتْهُ فَلَا أَبَابَ)، وَهِيَ أَعْلَامٌ لِلْمَسَةِ، وَالْعَبَّةُ، وَالْأَبَّةُ، وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ الْأَبِّ، وَهُوَ الطَّلْتُ"^(٧).

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٢٧١/٣، مرد، المقتضب ٣٧٠/٣

(٢) انظر سيبويه، الكتاب ٢٧١/٣

(٣) طه ٩٧

(٤) انظر لسان الحلي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكون ٨، ٩٥، ٩٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط ٦/٢٧٥، ابن حني، المحبس ٢، ٥٦، الفراء، معاني القرآن ٢/١٩٠

(٥) انظر المحبس ٢، ٥٦

(٦) انظر ابن حني، محبس ٢، ٥٦

(٧) (درمخشري، الكشف ٢، ٥٥١، وانظر التسمين الحلي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكون

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

نَعَاءُ مَنْ لَيْلَى لِلْسَّهَابَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شِمَالٍ بَارِدَاتٍ الْأَدَمِلِ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ، انْعَهُ لِلنَّدَى، وَالسَّهَابَةِ.

وَفِي الْمَعْدُولِ غِنًى اسْمُ الْبَعْلِ الْمَبِيِّ عَلَى الْكَسْرِ قَوْلَانِ.

أ أَنْ يَكُونَ مَعْدُولًا عَنْ مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ مَعْرِفَةٍ، كَمَا مَرَّ، كَمَا فِي فَحَارِ الْمَعْدُولِ
عَنِ الصَّجَرَةِ، وَنَزَالِ الْمَعْدُولِ عَنِ النَّرْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرَّدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ
عِنْدَ الشُّيُوطِيِّ^(٢).

ب أَنْ يَكُونَ مَعْدُولًا عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَهُوَ قَوْلُ سَبِيوِيهِ^(٣). "فَالْحَدُّ فِي جَمِيعِ
هَذَا، أَفْعَلٌ، وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ حَدِّهِ، وَحُرِّكَ آخِرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ نَعْدَ
الْأَلِفِ سَاكِنًا، وَحُرِّكَ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ يَمَّا يُؤَنَّثُ بِهِ..."^(٤).

وَيُسَبِّحُ هَذَا الْأُتْرِيحُ فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) عَنْ مَحْوَرِيَّةِ هَذَا السَّاءِ
يَجْذِبُ الْإِنْتِبَاهَ إِلَيْهِ لِتَوْكِيدِهِ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّ تَعْلِيلَاتِ السُّحَاةِ لَا يُطْمَأَنَّ إِلَيْهَا.
(٨) مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) فِي النَّدَاءِ سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ، وَشَتْمًا لَهُ:

يَمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ - يَا حَسْبَ (يَا خَبِيثَةً)، وَيَا دِفَارَ (لِلْمُتَّيْنَةِ)، وَبِالْكَاعِ
(لِلثَّيْمَةِ)، وَيَا فَحَارَ، وَأَصْرَاهَا، عَلَى أَنَّ (حَسْبَ) مَعْدُولَةٌ عَنِ الْخُبْثِ^(٥)،
و(فَحَارَ) مَعْدُولَةٌ عَنِ الْفَاحِرَةِ، أَوْ عَنِ فَجْرَةٍ (عَلِمَ عَيْرَ مَضْرُوفٍ)، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ

(١) انظر سبويه، لكتاب ٢٧٢/٣

(٢) انظر معجم هو مع ١ ٩٥

(٣) نظر الكتاب ٢٧٢/٣

(٤) سبويه، الكتاب ٢٧٢/٣

(٥) انظر لربيعي، نوح العروس (بحث ٥ ٢٣٢)

جَنِيٍّ^(١)، وَأَنَّ (لِكَاعٍ) مِنْ (لُكْعٍ)، كَمَا ذَكَرَ سَيَوْنِيَّةُ^(٢)، وَلِكَاعٍ فِي الْمُؤَنَّثِ نَظِيرٌ
(فَعَلٌ) فِي الْمَذَكَّرِ، كَمَا ذَكَرَ الْمُرْدُ^(٣)، وَهِيَ مَعْدُوْلَةٌ عَنْ أَلْكَعِ، كَمَا فِي (اللسان
العرب)^(٤).

وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونِ (دِفَارٌ) مَعْدُوْلَةٌ عَنِ (الدَّفَرَةِ)^(٥)

وَقِيلَ إِنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ يُعَدُّ شَادًّا،
وَصَرُورَةً^(٦)، وَإِنَّ هَذَا السَّاءَ شَتًّا لِلْأُنْثَى، وَاسْمُ فَعْلٍ - يُصَاغُ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ
ثَلَاثِي تَامًّا.

وَيُسَمَّى هَذَا الْأَنْرِيَاخُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَأَصْرَاهَا عَنْ مَحَوْرِيَّتِهَا، وَأَهْمِّيَّتِهَا
عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمَحَاطَبِ.

(٩) أَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَعْدُوْلَةِ عَنْ وَزْنِ (فَعَالٍ)، وَ(مَفْعَلٍ)^(٧):

قِيلَ إِنَّ الْمُسَمَّوعَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ
وَمَثْنَتٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ، وَخَمْسٌ وَخَمْسَتٌ، وَعَشَارٌ وَمَعْشَرٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ﴾^(٨)، عَلَى أَنَّ
(مَثْنَى) مَنْصُوتٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (مَا طَابَ)، أَوْ عَلَى التَّحْدِيدِ مِنْهَا، أَوْ الْحَالِ مِنْ

(١) انظر التريدي، ناح لعروس (محرر، ١٣، ٣٠٠، ٣٠١)

(٢) انظر التريدي، ناح لعروس (نكع، ٢٢، ١٦٢)

(٣) انظر المختص ٣/ ٣٧٣، التريدي، ناح لعروس (نكع، ٢٢، ١٦٢)

(٤) انظر نكع ٨، ٣٢٣

(٥) انظر التريدي، ناح لعروس (دفر، ١١، ٢٠٤)

(٦) انظر بن هشام الأندلسي، شرح شعور الذهب ٩٣

(٧) انظر لسبوطي، مع هوامع ١، ٨٣، انصاف، حاشية انصاف على شرح الأشموني ٣/ ٢٤٠،

سيبويه، الكتاب ٤، ٩٣

(٨) النساء ٣

(النساء) على أنَّ في الوجهين الأحيزين ضَعْفًا، كما دَكَرَ السُّمَيْنُ الحَلَبِيُّ^(١)؛ لَأَنَّ
(مِنَ النِّسَاءِ) تَنَبَّيْتُ لـ(مَا)، وَأَنَّ البَدَلَ عَنِ بَيَّةٍ إِعَادَةُ الْعَامِلِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا
تُبَاشِرُ الْعَمَلَ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ
(مَثْنَى) حَالٌ مَنصُوبَةٌ^(٣)

وَفِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا، وَعَدَمُهُ،
وَهُمْ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ^(٤)

أ - عَدَمُ الْقِيَاسِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَضْرِيِّينَ.

ب - الْقِيَاسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّازِيِّ.

ج - الْقِيَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ (فُعَلٍ) لِكَثْرَتِهِ دُونَ (مَفْعَلٍ) لِقَلَّتِهِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْمُسْمُوعَ مِنْهَا إِحْدَى عَشْرَةَ لَفْظَةً، وَهِيَ: أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ، وَثَنَاءٌ
وَمَثْنَى، وَثُلَاثٌ وَمِثْلَتٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرْتَعٌ، وَمُخَمَّسٌ عَلَى أَنَّ (خُمَاسَ) لَمْ يُسْمَعْ،
وَعُشْرٌ وَمَعَشَرٌ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ سُدَّاسَ، وَمَا بَعْدَهُ مُسْمُوعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو
ابْنُ الْعَلَاءِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَرْثُومٍ الشَّيْبَانِيُّ أَنَّ مَوْحِدٌ إِلَى مَعَشَرَ مُسْمُوعٌ، وَأَبُو حَاتِمٍ
السَّحَّاسِيُّ أَنَّ أَحَادَ إِلَى عَشَارٍ مُسْمُوعٌ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ السَّاعِينَ
مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ مُسْمُوعَانِ

(١) انظر السمين الحلبى، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٣/ ٥٦٢؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية
١٥٤

(٢) انظر ١

(٣) انظر السمين الحلبى، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٩/ ٢١٠؛ أبو حيان للحوي، البحر
المحيط ٦/ ٢٩٧

(٤) انظر السمين الحلبى، الدر المنصور في علوم لكتاب المكنون ٣/ ٥٦٢؛ لسيوطي، جمع هو مع
١/ ٨٤؛ نصيب، حاشية النصيب على شرح لأشعوري ٣/ ٢٤٠

وفي صَرْفِهَا وَعَدَمِهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ أَيْضاً^(١):

أ - الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مُجْهَرِ النُّحَاةِ

ب - الصَّرْفُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ عِنْدَهُ أَوَّلَى

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عِلَّةِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ^(٢).

أ - أَنَّهُ مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ، وَالْوَضْعِ، عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ يَكْمُنُ فِي كَوْنِهَا مَعْدُومَةً عَنْ عَدَدٍ مُكَرَّرٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبْيَوِيهِ "وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَحَادٍ وَثَنَاءٍ، وَمَشَى، وَثَلَاثَ، وَرُبَاعَ، فَقَالَ: هُوَ بِمَسْرَلَةٍ أُخْرَى، إِنَّمَا حَدُّهُ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فَهَاءٌ مَعْدُومَةٌ عَنْ وَحْدِهِ، فَتَرِكَ صَرْفَهُ، قُلْتُ: أَفَتَصْرِفُهُ فِي الْبُكْرَةِ؟ قَالَ لَا؛ لِأَنَّهُ بُكْرَةٌ يُوصَفُ بِهِ بُكْرَةً، وَقَالَ لِي أَبُو عَمْرٍو: (أَوَّلَى أَجْنَحَةٍ مَشَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٣) صِفَةٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَوَّلَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ.."^(٤)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْدُومِ عَنْهُ تَكَرُّرُ الْعَدَدِ لَا التَّوَكُّيدَ

ب - الْعَدْلُ، وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي يَكْمُنُ فِي نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، عَلَى أَنَّهَا لَمْ يَطْهَرَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاطَ فِي نِيَّةِ الْإِصَافَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ^(٥)، وَعَلَى أَنَّ (ثَلَاثًا) يَكُونُ لِلثَّلَاثِ، وَالثَّلَاثَةِ، وَقَدْ عُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ ضَعِيفًا بِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَاتٌ لِلْبُكْرَاتِ

(١) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٥٦٢/٣، معاني النصار

١ ٥٤٠، حاشية النصار على شرح الأشموني ٢٤٠/٣، لسبوطي، مع هوامع ٨٦/٣

٨٧

(٢) انظر السمين الحلي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون ٥٦٣/٣، لسبوطي، مع هوامع

٨٦/٣، حاشية النصار على شرح الأشموني ٢٤٠/٣

(٣) فاطر ١

(٤) سبويه، لكتاب ٢٢٥/٣

(٥) انظر معاني القرآن ١ ٢٥٤

ح أنها معدولة عن عددٍ مكرّرٍ، وعن التأييد، وهو مذهب الزّحاح^(١)
 د تكرار العدل، على أنها عدلت عن لفظ اثنين اثنين، ومعناه، وهو قول
 نعصر الشّحاة "والرّابع". نقله الأحفش عن بعضهم أنّه تكرار العدل،
 وذلك أنّه عدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن معناه؛ لأنّه قد لا يستعمل في
 موضعٍ تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة، تقول. جاءني اثنان وثلاثة، ولا
 تقول جاءني مثنى، وثلاث حتى يتقدّم قلّة جمع؛ لأنّ هذا الباب جعل
 بين لترتيب الفعل، فإذا قلت: جاء القوم مثنى - أفاد أن مجيئهم وقع من
 اثنين بحلاف غير المعدولة؛ فإنّها تميد الإخبار عن مقدار المعدود دون
 غيره، فقد ناد بها ذكرنا اختلافهما في المعنى؛ ولذلك حاز أن تقوم العدة
 مقام عتين لإيجاسها حكمين مختلفين^(٢).

ه أنها مبعث من الصّرف لما فيها من العدل عن صيغتها، وعن تكرّرها، وهو
 مذهب الرّمحشريّ " (مثنى وثلاث ورباع) معدولة عن أعدادٍ مكرّرة، إنّما
 مُنعت من الصّرف لما فيها من العدليّ، عدّها عن صيغها، وعدّها عن
 تكرّرها، وهنّ كيرات يُعرّفن بلام التعرّيف^(٣) "

وهذا المذهب كما ذكر أبو حيّان^(٤)، لم يذهب إليه أحد؛ لأنّ المذهب
 أربعة، كما مرّ عنده "والرّمحشريّ لم يسلك شيئاً من هذه العلل المنقولة، فإن كان
 تقدّمه سلفاً ممّن قال ذلك، فيكون قد تبعه وإلاّ فيكون ممّا انفرد بمقالته، وأمّا

(١) انظر سمين خلعي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٥٦٣/٣؛ الزّحاح، معاني القرون
 ورمه ٥ ٢

(٢) سمين خلعي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٥٦٣/٣ وانظر لأحفش، معاني القرون ٢٢٥

(٣) الرّمحشري، الكشف ٤٩٦ ١

(٤) نظر لبحر محيط ١٥١/٣؛ السمين خلعي، الدرر المصوب في علوم الكتاب المكيون ٥٦٤/٣

قَوْلُهُ يُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، يُقَالُ: فَلَانٌ يَكْبَحُ الْمَشَى، وَالثَّلَاثُ، وَالرُّبَاعُ، فَهُوَ مُعْتَرِضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَهَذَا لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ بَلْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِلَّا مَكَرَاتٍ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مِثْلُهَا وَقَدْ وَلِيَتْ الْعَوَامِلُ فِي قَوْلِهِ: فَلَانٌ يَكْبَحُ الْمَشَى، وَلَا يَلِي الْعَوَامِلُ إِنَّمَا يَتَقَدَّمُهَا مَا يَلِي الْعَوَامِلَ، وَلَا تَقَعُ إِلَّا حَرًّا، كَمَا حَاءَ (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَشَى مَشَى) ^(١)، أَوْ حَالًا.. أَوْ صِفَةً. وَقَدْ نَحْنِيءُ مُصَدِّقَةً قَلِيلًا. . وَمِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْمَعْدُولِ أَنَّهُ لَا يُؤَنَّثُ، فَلَا تَقُولُ: مَثَةٌ، وَلَا ثَلَاثَةٌ، وَلَا رُبَاعَةٌ، بَلْ يَجْرِي بِعِيرَتَاءٍ عَلَى الْمَذَكَّرِ، وَالْمُؤَنَّثِ ^(٢). وَذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ أَنَّ نَعْضَهُمْ اسْتَدَلَّ عَلَى إِبِلَاتِهَا الْعَوَامِلُ بِقَلَّةِ يَقُولِ الشَّاعِرِ ^(٣).

صَرَنْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةٍ عَشْمِيٍّ أَدَارُ سُدَّاسٍ أَنْ لَا يَسْتَقِيمَ
عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ، كَمَا قِيلَ، وَالتَّقْدِيرُ
صَرَنْتَهُمْ خُمَاسَ
وَتُضَرَفُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِذَا صُغِرَتْ، كَصُرَفُ أَخْيَرٍ، وَغَمِيرٍ (تَصْغِيرُ: أَخْرَ،
وَعُمَرُ) ^(٤)

وَيُظْهِرُ بِمَا مَرَّ أَنَّ فِي مَنَعِ هَذِهِ الصِّمَاتِ انْزِيَا حَاً، وَهُوَ انْزِيَا حٌ يُنْبِئُ عَنْ
مَعْنَى لَا يَتَوَافَرُ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَبَدَّى فِي تَوَهُّمٍ مَا عُدَلَتْ عَنْهُ كَمَا مَرَّ

(١) حَدِيثُ بَيُوتِ شَرِيفٍ، انْظُرْ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ، الصَّلَاةُ ٢ / ١٨٠، مَسَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنٍ ١ / ٢١١، السَّمِينُ
الْحَبَشِيُّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ لُكْنَابِ الْمَكُونِ ٣ / ٥٦٤ (حَاشِيَةُ رَفْعٍ ٣)

(٢) أَبُو حَالٍ السَّحَوِيُّ، الْبَحْرُ مَحِيظٌ ٣ / ١٥١ ١٥٢

(٣) انْظُرْ السَّمِينُ الْحَبَشِيُّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ لُكْنَابِ الْمَكُونِ ٣ / ٥٦٥، أَبُو حَالٍ السَّحَوِيُّ، لَحَرُ
مَحِيظٌ ٣ / ١٥٢

(٤) انْظُرْ سَبُوتَهُ، لُكْنَابُ ٣ / ٢٢٦

(١٠) حَذَفُ تَنْوِينِ (عَشِيَّةَ)، وَ(بُكْرَةَ)، وَ(غُدُوَّةَ) أَغْلَامًا

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّ الْعَرَبَ لَا يُؤَنِّنُونَ (بُكْرَةَ)، وَ(غُدُوَّةَ) إِذَا حُجِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا اسْمًا لِلْحَيْنِ "وَرَعَمَ يُوَسِّرُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ قَوْلُهُ أَيْضًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ، لَقَيْتُهُ الْعَامَ الْأَوَّلَ، أَوْ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، ثُمَّ قُلْتَ: غُدُوَّةَ، أَوْ بُكْرَةَ وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمَعْرِفَةَ لَمْ تُؤَنَّ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَذْكُرْ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ وَلَمْ تَقُلْ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا الْحَيْنُ فِي حَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا جَعَلْتَهُمَا اسْمًا لِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ تُؤَنَّ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ الْعَرَبُ، فَأَمَّا صَحْوَةٌ، وَعَشِيَّةٌ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا تَكْرَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهِيَ كَقَوْلِكَ: آتَيْكَ غَدًا صَبْحًا، وَمَسَاءً، وَقَدْ تَقُولُ: آتَيْكَ صَحْوَةً، وَعَشِيَّةً، فَيُعْلَمُ أَنَّكَ تُرِيدُ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وَصَحْوَتَهُ. وَرَعَمَ الْحَلِيلُ أَنَّهُ يَجُورُ أَنْ تَقُولَ: آتَيْكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، تَجْعَلُهَا مَمْرُزَةً صَحْوَةً. وَرَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُوثِقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: آتَيْكَ بُكْرَةً، وَهُوَ يُرِيدُ الْإِثْنَيْنِ فِي يَوْمِهِ، أَوْ فِي عَدِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾^(١) . . ."^(٢)

وَقِيلَ إِنَّ (عَشِيَّةَ) يَتْرَكُ تَنْوِينَهَا بَعْضُ الْعَرَبِ كَمَا تَرِكَ تَنْوِينُ (غُدُوَّةَ)^(٣) وَيُسَبِّحُ هَذَا الْإِنْزِيَاخُ الْمَقْصُودُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ (بُكْرَةَ، وَغُدُوَّةَ، وَعَشِيَّةَ) عَنْ طَيَّرَاتِهَا مِنْ حَيْثُ حَذَفُ التَّنْوِينِ فِيهَا عَنْ أَنَّ الْمُرَادَ: بُكْرَةَ يَوْمِكَ، وَغَدَاةَ يَوْمِكَ، وَعَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وَهُوَ تَحْدِيدٌ، أَوْ تَعْيِينٌ لَا يَطَالِبُنَا فِي كَوْنِهَا تَكْرَارَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ

(١) مريم ٦٢

(٢) سيبويه، الكتاب ٩٤/٣

(٣) انظر سيبويه، الكتاب ٢٩٤/٣

وَمَا يُمَكِّنُ عَدُوَّ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. مِنْ قُدَّامٍ، عَلَى أَنَّهَا (قُدَّام) مَعْرِفَةٌ
مُتَوَعَّةٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ عِنْدَ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا
الانحراف لم يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ "وَأَمَّا يُونُسُ فَكَانَ يَقُولُ مِنْ
قُدَّامٍ، وَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً، وَرَغِمَ أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ شَأْمَةً
كَدَالِ مَا صَرَفَهَا، وَكَانَتْ تَكُونُ مَعْرِفَةً، وَهَذَا مَذْهَبٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ
الْعَرَبِ وَسَأَلْنَا الْعُلُوِّيَّيْنَ، وَالتَّمِيمِيَّيْنَ فَرَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ مِنْ قُدَيْدِيمَةٍ، وَمِنْ
وَرِيثَةٍ لَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا نَكْرَةً، كَقَوْلِكَ: صَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَعَشِيَّةً، وَضُحُوَّةً،
فَهَذَا سَمِعْنَاهُ عَنِ الْعَرَبِ..."^(١).

وَمِنْهُ أَيْضًا. عِنْدَ شَمْسٍ، عَلَى أَنَّ (شَمْسٍ) تُنْبِئُ عَنْ شَيْءٍ بَعِيْهِ، كَمَا ذَكَرَ
سِيبَوَيْهِ: "وَنَظِيرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَرَبِيٌّ يَقُولُ: هَذِهِ شَمْسٌ، فَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً إِلَّا أَنْ
يُدْخِلَ فِيهَا أَلْفًا وَلَا مَاءً، فَإِذَا قَالَ: عِنْدَ شَمْسٍ، فَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ شَيْئًا
بَعِيْهِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مَا أَضْفَتْ إِلَيْهِ نَكْرَةً..."^(٢)

وَمِنْهَا: أَمْسٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ إِذَا أُريدَ بِهِ مُعَيَّنٌ.

فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ دَالَّةٌ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ هَذَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ^(٣):

أ - الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا، كَمَا فِي: دَهَبَ أَمْسٍ بِمَا فِيهِ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٍ،
وَعَجِبْتُ مِنْ أَمْسٍ، وَقَوْلُ تَعَالَى الْأَقْرَبِ، أَوْ غَيْرِهِ^(٤).

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

(١) سِيبَوَيْهِ، الْكِتَابُ ٣/ ٢٩١

(٢) سِيبَوَيْهِ، الْكِتَابُ ٣/ ٢٩٥

(٣) «نَظَرُ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ شُدُورِ لُذْهَبِ ٩٨

(٤) «نَظَرُ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ شُدُورِ لُذْهَبِ ٩٨

وهي لُعة أهل الحجاز

ب معاملتها مُعاملة المنع من الضَرْف، كما في قول الشاعر^(١):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أُمَسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمَسَا

على أن (أُمَسَا) مُصَافٌ إليها علامة جَرُّها الفَتْحَةُ؛ لِأَنَّهَا مُمْتَوِعَةٌ مِنَ الضَّرْفِ، عَلَى الرَّغَمِ مِنْ أَنَّ الرَّخَّاحِيَّ قَدْ رَغِمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَسِيهَا عَلَى الْفَتْحِ قِيَاساً عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ، وَهِيَ لُعةُ نَعُضٍ بِي تَمِيمٍ

ج معاملتها مُعاملة المَمْنُوعِ مِنَ الضَّرْفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَبِأَوَّلِهَا عَلَى الْكُسْرِ فِي حَالَتِي التَّضْبِ، وَالْحَرِّ، وَهِيَ لُعةُ خُثُورٍ بِي تَمِيمٍ.

وَتُعْرَثُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِذَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ كُسِّرَتْ، أَوْ أُضِيفَتْ، أَوْ اقْتَرَنْتُ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ، أَوْ صُغِّرَتْ، عَلَى أَنَّ التَّصْغِيرَ قَوْلُ الْمُبَرَّدِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْمَدْرَسِيِّ، وَالْحَرِيرِيِّ، وَأَنْ مَالِكٌ قِيَاساً، عَلَى الرَّغَمِ مِنْ أَنَّ سَيَوِيهَ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهَا لَا تُصَغَّرُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصْغِيرَ لَمْ يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ^(٢)

وَيَتَبَدَّى مِنْ مَنَعَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنَ الضَّرْفِ، أَوْ يَنَائِيهَا انْزِيَاخٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ انْزِيَاخٌ مَقْصُودٌ قَصْدُهُ الْمُتَكَلُّمُ لِلْإِبَاءِ عَنْ مَعْنَى لَا يَتَوَاقَرُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ مَعْنَى يَكْمُنُ فِي تَحْدِيدِ الْوَقْتِ، كَمَا مَرَّ

(١) نظر من هشام الأصباري، شرح شدور الذهب ٩٩

(٢) نظر من هشام الأصباري، شرح شدور الذهب ١٠٠ ١٠١

الانزياح والتراكيب المزجي

التَّرَكِيبُ فِي النَّحْوِ حَعْلُ كَلِمَتَيْنِ بِمَرَّةٍ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْمِيفًا لِكثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ "هَذَا بَابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، فَجُعِلَا بِمَرَّةٍ
اسْمٍ وَاحِدٍ".^(١)، وَالْمُرَكَّبَاتُ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ: "الْمُرَكَّبَاتُ. كُلُّ اسْمٍ مِنْ
كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ"^(٢)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ): لَيْسَ قَبْلَ
التَّرَكِيبِ نِسْبَةٌ بَيْنَهُمَا، كَالنِّسْبَةِ بَيْنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ الرَّضِيُّ. "أَيُّ
لَيْسَ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِيَحْرُحَ الْمُضَافُ، وَالْمُضَافُ
إِلَيْهِ، وَالْحُمْلَةُ الْمُسَمَّى بِهِ؛ لِأَنَّ يَتَى حُرَائِمُهُمَا نِسْبَةٌ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، وَلَيْسَا بِمَبْنِيَّيْنِ نَعْدَ
التَّسْمِيَةِ بِهِمَا"^(٣).

وَالْمُرَكَّبَاتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هِيَ

- ١- الأعدادُ المركَّبةُ
- ٢- الطُّرُوفُ المركَّبةُ.
- ٣- الأحوالُ المركَّبةُ
- ٤- ما ليسَ بظَرْفٍ، وَلَا حَالٍ.
- ٥- ما أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.
- ٦- الأعلامُ المركَّبةُ.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٩٦، وانظر المقتضب ٣/١٤٣

(٢) انرصي، شرح برصي على لكافة ٢/٨٤

(٣) انرصي، شرح برصي على لكافة ٢/٨٤

(١) الأعداد المركبة:

يُخَصَّصُ لِلتَّرْكِيبِ مِنَ الْأَعْدَادِ، الْأَعْدَادُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ مَا عدا اثني عشر، واثنتي عشرة اللذين يُعَامَلُ صَدْرُهُمَا فِي الْإِعْرَابِ مُعَامَلَةً الْمُتَنِيِّ فِي الْإِعْرَابِ فِي الْغَالِبِ.

وَيُلْحَقُ بِهَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى فَتْحِ الْحَرَائِبِ: بَضْعَ عَشْرَةَ، وَبِضْعَةَ عَشَرَ، وَمَا جَاءَ عَلَى رِيَّةٍ فَاعِلٍ مِنْ حَادِي عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ^(١). "وَأَمَّا بِضْعَةُ عَشَرَ فَمَنْزِلَةٌ تِسْعَةَ عَشَرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَبِضْعَ عَشْرَةَ كِتْسَعُ عَشْرَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ"^(٢)، "وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ فِي أَحَدَ عَشَرَ كَمَا قُلْتَ: حَامِسٌ - قُلْتَ: حَادِي عَشَرَ، وَتَقُولُ: ثَانِي عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ، وَكَذَلِكَ هَذَا إِلَى أَنْ تَبْلُغَ - تِسْعَةَ عَشَرَ، وَيَجْرِي مَجْرَى خَمْسَةَ عَشَرَ فِي فَتْحِ الْأَوَّلِ، وَالْآخِرِ، وَجُعِلَا مَنْزِلَةً اسْمٍ وَاحِدٍ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ، وَعَشَرَ فِي هَذَا أَجْمَعَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْثِثِ كَمَا تَقُولُ فِي الْمَذْكُورِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: حَادِيَةَ عَشْرَةَ، وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ، وَكَذَلِكَ حِينُ هَذَا إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَمَنْ قَالَ: حَامِسُ خَمْسَةِ قَالَ: حَامِسُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَحَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَقُولَ: وَحَادِي أَحَدَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ حَادِي عَشَرَ، وَحَامِسَ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ، وَسَادِسٍ، وَلَكِنَّهُ يَعْنِي حَادِي صَمٍّ إِلَى عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَضَرَ مَوْتٍ... وَقَالَ نَعُصُهُمْ: تَقُولُ: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَهُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ اسْتِخْفَافًا؛ لِأَنَّ مَا أَبْقَوْا دَلِيلٌ عَلَى مَا أَلْقَوْا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: خَامِسٍ خَمْسَةِ فِي أَنَّ فِيهِ لَفْظُ أَحَدَ عَشَرَ كَمَا أَنَّ فِي حَامِسٍ لَفْظُ خَمْسَةِ لَمَّا كَانَ مِنْ كِلِمَتَيْنِ صَمٍّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ، وَآخَرِي مَجْرَى الْمُصَافِ فِي

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٣/٢٩٧، ٣٠٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/٥٦١.

مَوَاصِعَ، صَارَ قَوْلُهُمْ حَادِي عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةٍ، وَنَحْوَهُ...^(١).

وَيَكْمَنُ مَسْتُ بَاءَ هَذِهِ الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائِنِ - فِي الْغَالِبِ - فِي تَرْكِيبِ كَلِمَتَيْنِ وَتَضَمُّنِ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى تَوْهُمٍ أَنَّ أَصْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ هُوَ خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ: "وَأَمَّا خَمْسَةُ عَشَرَ، وَأَخَوَاتُهَا، وَحَادِي عَشَرَ، وَأَخَوَاتُهَا، فَمِمَّا شِئْنَا جَعَلْنَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا أَصْلُ خَمْسَةِ عَشَرَ خَمْسَةٌ، وَعَشْرَةٌ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ...".^(٢)

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْأَعْدَادِ الْمَبْنِيَّةِ تَوْهُمًا يَكْمَنُ فِي الْإِثْرِيَّاحِ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى تَرْكِيبِهَا، وَجَعَلَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَثْقَلَ مِنَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

(٢) الظُّرُوفُ الْمُرَكَّبَةُ.

قَدْ يَكُونُ الظُّرْفُ الْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا ظَرْفَ زَمَانٍ، كَمَا فِي: صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَجَيْنَ جَيْنَ، أَوْ ظَرْفَ مَكَانٍ، كَمَا فِي: بَيْنَ بَيْنَ^(٣)، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ بُيِّنَتْ عَلَى فَتْحِ الْجَزَائِنِ تَخْفِيفًا، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا: صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَوْمًا وَيَوْمًا، وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ؛ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ قَدْ حُذِفَتْ، وَصِيرَ إِلَى التَّرْكِيبِ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ مُقَيَّدٌ بِالظَّرْفِيَّةِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي الْإِثْرِيَّاحِ فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ الْمُرَكَّبَةِ مَرْجِيًّا كَالْقَوْلِ فِي الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ مَرْجِيًّا.

(١) سيبويه، الكتاب ١ ٥٦١

(٢) سيبويه، الكتاب ١ ٢٩٧ ٢٩٨

(٣) انظر ابن هشام، الأنصاري، شرح شدود لدهب ١٨٢؛ سيبويه، الكتاب ٣/٣٠٢

(٣) الأحوال المركبة مَرَحِيًّا

من هذه الأحوال نَبَتْ يَبْتُ، كما في قول العَرَبِ: فَلَانٌ حَارِي نَبْتُ يَبْتُ (مُلاصفاً)، على أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ: يَبْتُا لِيَبْتُ، أو: يَبْتُا إِلَى يَبْتُ، أو: يَبْتُا فَيَبْتُا، على أَنَّ الْحَارَّ، أو الْعَاطِفَ قد حُذِفَ، ثُمَّ صِيْرَ إِلَى تَرْكِيبِ الْأَسْمَاءِ مَرَحِيًّا، وَنَتْنِهَا عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائِينَ^(١)

وَمِنْهَا أَحْوَلُ أَحْوَل (مُتَفَرِّقِينَ)، كما في قول صابئ الرحيمي^(٢)

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِبَتَهَا سَقَاطُ شَرَارِ الْقَيْنِ أَحْوَلُ أَحْوَلَا

على أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: تَسَاقَطُوا أَخْوَلُ أَحْوَل، وَأَنَّ الْمُرَادَ: تَسَاقَطُوا شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، وَأَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ تَسَاقَطُوا شَيْئاً فَشَيْئاً، كما يَظْهَرُ لِي، ثُمَّ صِيْرَ إِلَى التَّرْكِيبِ، وَالسَّاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْعَاطِفِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الطَّرُوفِ الْمُرَكَّبَةِ مَرَحِيًّا الَّتِي تُعْرَبُ أَحْوَالاً وَهَذِهِ الْأَحْوَالُ يَكْثُرُ فِي أَنَّ هَذِهِ الطَّرُوفُ تَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ الْمَحْذُوفَةِ، وَهِيَ الْاسْتِقْرَارُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ أَنْفُسُهَا أَحْوَالٌ

وَمِنْهَا شَعَرَ بَعَرَ، كما في: تَفَرَّقَتِ الْعِصْمُ شَعَرَ بَعَرَ، وَتَفَرَّقُوا شَعَرَ بَعَرَ، أو: شَعَرَ بَعَرَ (فِي كُلِّ وَجْهِ)^(٣)، على أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ، كما يَظْهَرُ لِي: شَعَرًا، وَبَعَرًا، أو: شَعَرًا فَعَرًا.

(١) انظر ابن هشام، الأنصاري، شرح شدود الذهب ٧٥؛ ابن يعيش، شرح المفصل ٤، ١١٢، ١١٣.

١١٥، ابن الخشب، المرجع ١١٣، مرد، المفصل ٤، ٢٩، ٣١؛ سيويه، الكتاب ٣/٣٠٢.

(٢) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شدود الذهب ٧٥؛ ابن جني، الخصائص ٣/٢٩٠، المحتسب

١، ٢، ٨٦، ٤١

(٣) انظر الرندي، تاج لعروس، (شعر، ١٢، ٢٠٤-٢٠٥)، سيويه، الكتاب ٣/٣٠٧؛ المبداء، مجمع

الأمم ١، ٢٧٥

وَمِنْهَا. شَدَرَ مَذَرَ، كَمَا فِي قَوْهِمْ. ذَهَبُوا شَدَرَ مَذَرَ، وَشَدَرَ مَذَرَ (تَفَرَّقُوا فِي كُلِّ وَاحِدٍ) ^(١)، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ "إِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَرَّدَ الشَّرْكَ شَدَرَ مَذَرَ" ^(٢)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فَرَّقَهُ، وَبَدَّدَهُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ، وَأَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ شَدَرًا، وَمَذَرَ، أَوْ شَدَرًا وَمَذَرَ، فَحُدِفَ الْعَاطِفُ رَعْنَةً فِي الْإِيجَارِ، وَالتَّحْفِيفُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ صِيَرُ إِلَى التَّرْكِيْبِ وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ وَقِيلَ إِنَّ مِثْمَ (مَذَرَ) قَدْ تُنْذَلُ بَاءً، وَإِنَّ الْبَاءَ هِيَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّيْرِ (التَّفْرِيقِ)

وَمِنْهَا أَيَادِي سَاءَ، وَأَيِّدِي سَاءَ، كَمَا فِي قَوْهِمْ. ذَهَبُوا أَيِّدِي سَبَّ، وَتَفَرَّقُوا أَيِّدِي سَبَّ ^(٣)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: تَفَرَّقُوا تَفَرَّقًا لَا اخْتِلاعَ مَعَهُ، أَوْ تَفَرَّقَتْ أَمْوَالُهُمْ، أَوْ أَسْرُهُمْ، أَوْ أُسْرُهُمْ

وَقِيلَ إِنَّ فِي (أَيِّدِي سَاءَ)، أَوْ (أَيَادِي سَبَّ) لُعْتَيْنِ ^(٤):

أ - التَّرْكِيْبُ، وَالْبِنَاءُ عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائَيْنِ، عَلَى أَنَّ (سَاءَ) أَصْنُهُ (سَبًّا) بِالْهَمْزِ، عَلَى أَنَّهُ حُمِفَ لَطَوِيلِ الْأَسْمِ، وَكَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ فَضْلًا عَنْ ثِقَلِ الْهَمْزَةِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ، كَمَا يَطْهَرُ لِي أَيَادِي (الْأَمْوَالِ، وَالْأَنْعَاءِ، وَالْأُسْرَةِ)، وَسَاءَ (سَاءَ) وَهُوَ سَاءُ تَنْ يُشَجَّبُ بِسٍ يَغُوبُ بِنَ فَحُطَّانٍ)، عَلَى أَنَّ حُرْفَ الْعِطْفِ قَدْ حُدِفَ، ثُمَّ صِيَرُ إِلَى التَّرْكِيْبِ، وَالسَّاءُ تُحْفِيفًا

(١) انظر سدي، مجمع الأمثال ١: ٢٧٩، تريبدي، ناح العروش (شدر، ١٢ ١٥٠)؛ بن معشر، شرح المفصل ٤: ١١٥ ١١٧

(٢) انظر ابن الأثير، سنده في غريب الحديث و لأثر ٢: ٤٥٣

(٣) انظر سدي، مجمع الأمثال ١: ٢٧٥، التريبدي، ناح العروش (يدي، ٤٠ ٣٤٢، ٣٥٥)؛ بن معشر، شرح المفصل ٤: ١٢٣

(٤) انظر سيبويه، كتاب ٣/ ٣٠٥، بن معشر، شرح المفصل ٤: ١٢٣

ب- الإصافة، والإغراب، كما يجوز في 'بَيْتَ بَيْتٍ، وصاح مساءً، ذهبوا أيدي
سًا، أو أيدي سبًا.

وقد عدَّ الرَّخْشَرِيُّ: أيادي سبًا، وأيدي سبًا، من باب المُركَّب من جهة
اللفظ والمعنى كما في: حَصَرَ مَوْتَ، وأضرابها من الأعلام المركبة، على الرَّغم
من أنَّهما ليسا من باب هذه الأعلام؛ لأنها ليسا علميَّين^(١).

ومنها: نَادِي بَدَا، كما في قَوْهَم. افْعَلْ هَذَا نَادِي نَدَا، على أَنَّ المراد: افْعَلْ
هَذَا أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ^(٢)، على أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّم نَادِيًا وَبَدَا، على أَنَّ هَمْزَةَ (نَادِي)
حُفِّتْ بِقَلْبِهَا يَاءٌ حَالِصَةٌ، لِأَنَّ مَا قَلْبُهَا مَكْسُورٌ، ولذلك سُكِّنَتْ كِيَاءٍ مَعْدٍ
يَكْرَبُ، وَأَنَّ (نَدَا) صِيْرَ إِلَى قَصْرِه تَخْفِيفًا بِحَدْفِ أَلِفِهِ، فَصَارَ: نَدَا، ثُمَّ خُفِّفَتْ
الْهَمْزَةُ بِقَلْبِهَا أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَلْبُهَا كَمَا قِيلَ، وَقِيلَ إِنَّهُ خُفِّفَ بِحَدْفِ الْهَمْزَةِ

وَفِي (نَادِي نَدَا) لُعَاتٌ: نَادِي نَدَا بِالْتَّرْكِيْبِ الْمَرْجِي، وَنَادِي بَدَا، بِالإِصَافَةِ،
وَالْإِغْرَابِ، عَلَى أَنَّ أَصْلَ (نَدَا) نَدِيَّةٌ (فَعِيلٌ)، فَخُذِفَتْ الْهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ
الاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا، أَوْ أَنَّهَا أُبْدِلَتْ يَاءٌ لِانْكِسَارِ مَا قَلْبُهَا بَعْدَ خَدْفِ يَاءٍ (فَعِيلٍ)،
فَيَكُونُ وَزْنُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي التَّأْوِيلِ الثَّانِي (فَعَلًا) وَفِي التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ (فَعَا)
بِحَدْفِ اللَّامِ

ومنها: نَادِي نَدِيَّةً، وَنَادِي بَدِيَّةً، وَنَادِي نَدِيَّةً، وَبَدِيَّةً نَدِيَّةً، وَبَدِيَّةً نَدِيَّةً، وَبَدِيَّةً
يَسْكُنُ أَحْرَ (بَدِيَّةً)، وَفَتْحُهُ، وَعَيْرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّعَاتِ الْأَحْرِ^(٣)

(١) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١١٢ وانظر سيويه، الكتاب ٣/ ٣٠٤

(٢) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١٢٢ سيويه، الكتاب ٣/ ٣٠٤

(٣) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١٢٢ لرسيدي، تاج العروس (بدأ، ١ ١٣٩ ١٤٠)

ودكر سيبويه^(١) أنه لا يُستنكر إصافة (بادي)، على الرِّغم من أنه لم يسمع
هذه الإصافة من العرب.

ومن هذه الأحوال المركبة مزجياً في هذه المسألة: خِذَعٌ مِدْعٌ (مُتَفَرِّقِينَ)،
على أن الأصل المتوهم: ذَهَبُوا خِذَعاً وَمِدْعاً، على أن الخِذَعُ جَمْعٌ: خِذْعَةٌ
(قِطْعَةٌ)، وأن المِدْعَ جَمْعٌ مِدْعَةٌ قِيساً، على أنها مِنْ مِدْعٍ السَّرُّ (أَفْشَاءُ،
وَفَرَقَةٌ)^(٢).

وفي (خِذَعٌ) لغة أخرى، ذَهَبُوا خِذَعٌ مِدْعٌ^(٣).

ومنها حَيْثُ يَيْثُ، كما في قولهم: تَرَكَهُ حَيْثُ يَيْثُ على أن المراد: تَرَكَهُمْ
مُتَفَرِّقِينَ، وأن الَيْثُ مَصْدَرٌ بِثِ الثَّابِتِ (اسْتَخْرَجَهُ)، وأن الحَيْثُ أَصْلُهُ:
الْحَوْتُ، في العَلَبِ (أَحَاثُ الشَّيْءِ، حَرَكَةٌ، وَفَرَقَةٌ)^(٤)، والأصل المتوهم لهذا
المُرْتَكِبِ المَرْحِيِّ: تَرَكَهُمْ حَيْثُ، وَيَيْثُ، على أن القول فيه مِنْ حَيْثُ الانْتِزَاعِ
كالقول في سابقه.

وفي هذا القول لغاتٌ. تَرَكَهُمْ حَوْتُ نَوْتُ، وَحَيْثُ بَيْثُ، وَحَيْثُ يَيْثُ،
وَحَاثٌ دَاثٌ، وَحَوْتًا نَوْتًا.

ومنها صُخْرَةٌ نُخْرَةٌ، كما في قولهم: لَقِيَهُ صُخْرَةٌ نُخْرَةٌ، وَصُخْرَةٌ بَخْرَةٌ،
وَصُخْرَةٌ نُخْرَةٌ، وَصُخْرَةٌ نُخْرَةٌ، على أن المراد: لَقِيَهُ قَنَلاً، وَبَارِزاً (بَلَا حِجَابٍ،
أَوْ سَاتِرٍ بَيْنَهُمَا)، وَالصُّخْرَةُ حَوْبَةٌ تُنْجَابُ فِي الْحَرَّةِ، وَتَكُونُ أَرْضاً لَيِّسَةً تُحِيطُ بِهَا

(١) انظر الكتاب ٣٠٤/٣

(٢) انظر من يعيش، شرح المفصل ٤، ١١٩، الرمدي، نوح لغروس (خِذَعٌ، ٩٤٤/٢٠، مِدْعٌ
٢٢ ١٩٠)

(٣) انظر الرمدي، نوح لغروس (خِذَعٌ، ٢٠، ٤٢٥، خِذَعٌ، ٢٠، ٤٩٥)

(٤) انظر الرمدي، نوح لغروس (حَوْتُ، ٥، ٢٢٦، ٢٢٧، يَيْثُ، ٥، ١٧٨)

حجارة^(١)، وقيل إنهما (الصخرة، والنخرة) مَصْدَرَانِ، وَيُرْوَى: لَقِيَهُ صَخْرَةٌ
بَحْرَةٌ نَخْرَةٌ، بالتَّوِينِ؛ لأنَّ العرب لا يُرْكَبُونَ ثلاثة أشياء اسماً واحداً، على أنَّ
النخرة من نخر الشهر (أوله)، والمراد: لَقِيَهُ مَكْشُوفاً بهراً، والأصل الْمُتَوَهُمُ
لهذا القول. لَقِيَهُ صَخْرَةٌ، ونَخْرَةٌ، على أنَّ العاطف حُذِفَ تحفيماً، ثمَّ صِيْرَ إلى
التَّركيب، والبناء.

ولا يُعَدُّ (شَغَرَ عَرَ) عند المبرد حالاً مُرْكَبَةً؛ لأنَّهما عدَّةُ اسماً ليس في
أحدهما معنى الإصافة إلى الآخر؛ ولذلك بُيَا على الفتح

ومنها: كَفَّةٌ كَفَّةٌ، كما في قولهم: لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً مُتَكَافِيَيْنِ، ومُوَاحِهَةً، وفي
حديث ابنِ الرُّبَيْرِ "فَتَلَقَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَّةً كَفَّةً"، على
أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهُمُ. لَقِيْتُهُ كَفَّةً مِنْهُ، وَكَفَّةً مِنِّي، أو: لَقِيْتُهُ كَفَّةً عَلَى كَفَّةٍ، أو: عَرُ
كَفَّةً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَابِقَيْنِ يَكْفُ صَاحِبَةً عَنْ مُجَاوِرَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ حَيْثُ
التَّقاؤُهُمَا، وَالْكَفَّةُ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَصْدَرٌ^(٢).

وَيُقَالُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً لَكَفَّةٍ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ.

وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي بَاءِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمَرْكَبَةِ مَرْحَبَاتٌ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ^(٣).

أ - أَنَّهَا تُنَبِّتُ عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائِينَ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْوَاوِ، كَمَا مَرَّ.

ب - أَنَّهَا تُنَبِّتُ عَلَى فَتْحِ الْحُرَّائِينَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ، وَالثَّانِيَّ يَتَرَلُّ كِلَاهُمَا مِنَ الْآخِرِ
مَبْرُةً بَعْضُ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْحَشَّابِ.

(١) انظر ابن الأثير، نهاية في غريب الحديث، والأثر ٤ ١٩٢

(٢) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٤ ١١٦، الرسلدي، بح العروس (كفف، ٢٤ ٢١٩-٢٢٠)

(٣) انظر ابن الحشَّاب، المرحل ١١٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل ٤ ١١٢، ١١٣؛ مبرد، لم يصب
٤ ٢٩ ٣١

جاء أنها بُيِّتَتْ على فتح الحُزَّائِينَ؛ لأنَّ الصَّدْرَ يَفْتَقِرُ إلى العَجْزِ، فُبَيِّنِي على الفَتْحِ،
على أنَّ الثَّانِي بُيِّنِي على الفَتْحِ أَيْضاً لَتَضَمُّهُ معنى حَرْفِ العَطْفِ، الواوِ، أو
الهاءِ.

(٤) مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا حَالٍ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْضٌ يَيْضُ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: وَقَعُوا
فِي حَيْضٍ يَيْضُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَقَعُوا فِي شِدَّةٍ يَصْعُبُ التَّحَلُّصُ مِنْهَا^(١)، وَقَوْلِ
أُمِّهِ بْنِ أَبِي عَائِدٍ الْهَنْدَلِيِّ^(٢):

قَدْ كُنْتُ حَرًّا حَاً وَلَوْ جَاءَ صَيْرَافاً لَمْ تَلْتَحِضِي حَيْضٌ يَيْضُ لِحَاصِ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: لَمْ تُبْطِنِي الشَّدَّةُ، وَالصِّيْقُ
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

صَارَتْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ حَيْضٌ يَيْضُ حَتَّى يَلْفَ عَيْضُهُ بَعِيضِي
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ جَيْزٍ سُئِلَ عَنِ الْمَكَاتِبِ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَهْلُهُ
أَلَّا يَخْرُجَ مِنْ تَلِيدِهِ: "أَنْتَقَلْتُمْ طَهْرَهُ، وَجَعَلْتُمْ الْأَرْضَ عَلَيْهِ حَيْضٌ يَيْضُ"^(٤)، عَلَى
أَنَّ الْمُرَادَ: صَيَّقْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَصَرَّفَ فِيهَا، أَوْ حَتَّى لَا يَكُونُ لَهُ مَصْرَفٌ فِيهَا
وَالْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ لِهَذَا الْمُرَكَّبِ الْمَرْجِي. وَقَعُوا فِي حَيْضٍ، وَيَيْضُ، عَلَى أَنَّ

(١) انظر ابن هشام لأبصار، شرح شبلود، لدهب ٢٧٧ بن يعيش، شرح المفصل ١١٥/٤ سيويه،
الكتاب ٢٩٨/٣

(٢) انظر سيويه، الكتاب ٢٩٨/٣ ابن يعيش، شرح المفصل ١١٥/٤ الربيعي، نوح العروس
(حبص)

(٣) انظر ابن يعيش، شرح المفصل ١١٥/٤

(٤) انظر ابن الأثير، إسهامه في عرب الحديث، والأثر ١ ٤٦٨ الربيعي، نوح العروس (حبص)،
١٧ ٥٠٢، حبص، ١٧/٥٤١، نوح، ١٧/٦٩٨: ابن يعيش، شرح المفصل ١١٥/٤

الْيَيْصُ الشَّدَّةُ، وَالضُّيُوقُ، وَأَنَّ الْخَيْصَ: الرَّوَاعُ، وَالتَّحْلُفُ، وَقِيلَ إِنَّ التَّوَصَّ
(السُّقُ، وَالْمِرَارُ) حُجِّلَ عَلَى لَهْطِ الْخَيْصِ لِتَحْقِيقِ الْإِزْدِوَاجِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلُّ
أَمْرٍ يَتَحْلَفُ عَنْهُ، وَيَمُرُّ

وَي هَذَا الْمُرَكَّبُ لُعَاتٌ: خَيْصٌ يَيْصُ، وَخَيْصٌ يَيْصُ، وَخَيْصٌ يَيْصُ،
وَجَيْصٌ يَيْصُ، وَخَيْصٌ يَيْصُ، وَخَيْصٌ يَيْصُ، وَجَيْصٌ يَيْصُ
وَعَدَّ هَذَا الْمُرَكَّبُ الْمَرْجِيَّ شَاذًا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ، أَوْ حَالٍ^(١).

وَالْقَوْلُ فِي هَذَا الْمُرَكَّبِ الْمَرْحِيَّ مِنْ حَيْثُ الْإِزْدِوَاجُ كَالْقَوْلِ فِي أَصْرَائِهِ
السَّائِقَةِ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَالطُّرُوفِ

(٥) مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي النَّدَاءِ:

يُفْهَمُ بِمَا فِي بَعْضِ الْمَطَانِّ أَنَّ فِي (أَنْ أُمُّ)، وَ(ابْنَةُ أُمِّ)، وَ(أَنْ عَمِّ)، وَ(أَنْتَ
عَمِّ) وَ(جَهَنِّ)، الْبَاءُ، وَالْإِعْرَابُ فِي النَّدَاءِ: "وَهَذَانِ الْوَحْهَانِ يَجْرِيَانِ فِي (أَنْ
أُمِّ)، وَ(أَنْ عَمِّ)، وَ(ابْنَةُ أُمِّ)، وَ(أَنْتَ عَمِّ). فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
الْأَرْبَعَةِ خَاصَّةً خَمْسُ لُعَاتٍ فَضَحَاهُنَّ: حَذَفُ الْيَاءِ مُجْتَرَأً عَنْهَا بِالْكَسْرِ، ثُمَّ
قَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا، فَيَلْزَمُ قَلْبُ الْكَسْرِ فَتَحَةً، ثُمَّ حَذَفُ الْأَلِفِ مُجْتَرَأً عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ،
ثُمَّ إِثْنَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً، أَوْ مَفْتُوحَةً، وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ بِمَا أُضِيفَ إِلَى
مُصَدِّفٍ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي النَّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ بَابِ النَّدَاءِ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ مُبَادِيً، بَحْوً: يَا عَلَامَ أَبِي، وَيَا غُلَامَ أُمِّي، وَإِنَّمَا جَرَتْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ
خَاصَّةً هَذَا الْمَخْرَجَ تَرْيلاً لِلْكَلِمَتَيْنِ مَزِلَّةً كَلِمَةً وَاحِدَةً لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ"^(٢).

(١) نظر اس هشام الأصباري، شرح شعور لذهب ٧٧

(٢) لسمن الحسبي، اندر انصوب في علوم الكتب يكون ٥ ٤٦٧ ٤٦٨

وما مرَّ قولُ سيبويه: "وقالوا يا ابنَ أُمِّ، ويا ابنَ عمِّ، فحعلوا ذلك بمنزلةِ
اسمِ واحدٍ؛ لأنَّ هذا أَكْثَرُ في كلامهم من: يا ابنَ أبي، ويا عَلَامَ عَلامي، وقد
قالوا أيضاً: أي ابنَ أُمِّ، ويا ابنَ عمِّ، كأنهم جعلوا الأوَّلَ، والآخِرَ اسماً، ثُمَّ
أَصافوا إلى الياءِ، كقولك يا أحدَ عَشَرَ أَقْبِلُوا، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَذُّوا الياءَ
لكثرةِ هذا في كلامهم" (١).

واللغاتُ الخمسُ في هذه المسألة هي: يا ابنَ أُمِّ، ويا ابنَ أُمِّ، ويا ابنَ أُمِّ،
ويا ابنَ أُمِّي، ويا ابنَ أُمِّي

ولعلَّ المُركَّبَ في هذه المسألة هو ضالَّتِي في هذه المسألة، كما في قراءة ابن
كثير، وبافع وأبي عمرو، وغيرهم ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي..﴾ (٢)،
بفتح ميم (أُمِّ)، وللحويين فيها مَذْهَبُ (٣):

أ أن (ابنَ أُمِّ) كلمة مركَّبة منبئة على فتح الجرَّاءِ؛ لأنَّهما كحَمْسة عَشَرَ تركيباً،
وهو مذهب البصريين.

ب أن (ابنَ) مُضافةٌ إلى (أُمِّ)، و(أُمِّ) مُضافةٌ إلى ياءِ المتكلمِ التي قبلت ألفاً كما
تُقلَّبُ في المنادى المضافِ إليها، كما في: يا غلاماً، ثُمَّ حُدِفَتِ الألفُ
واجترئَ عليها بالفتحة، فتكونُ فتحة (ابن) إعرافاً لا بقاءً، على أن (أُمِّ)
مُضافٌ إليه، وهو مذهب الكوفيين.

وقيلَ إنَّه يَجُوزُ أن تكونَ فتحة (أُمِّ) حَرَكةً إتياعٍ كفتحةِ تُون (ابن)، على

(١) سيبويه، الكتاب ٢ / ٢١٤

(٢) الأعراف ١٥٠

(٣) انظر لسبين الحسي، لدرء النصوص في علوم الكتاب المكون ٥ / ٤٦٧: أبو حنن الحوي، المحرر

مخط ٤ / ٣٩٦: ابن يعيش، شرح المصطلح ٢ / ١٢: سيبويه، الكتاب ٢ / ٢١٣-٢١٤

أَنَّهُ مُصَافٌ إِلَيْهِ، وَأَنَّ فَتْحَةَ (أَنْ) حَرَكَةُ إِغْرَابٍ

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ الْأَخَوَيْنِ، وَأَبِي نَكْرٍ، وَأَبِي عَامِرٍ " . ابْنُ أُمِّ " كَسَرَ مِيمَ (أُمِّ) مِنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ عَلَى الْكُسْرِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمُرَكَّبَ أَصِيفٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ اجْتَرَأَ عَنِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْكَسْرِ، كَمَا فِي يَا أَحَدَ عَشْرِي، وَيَا أَحَدَ عَشَرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْكَسْرَةُ حَرَكَةُ مُنَاسِبَةٍ، وَهِيَ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ حَرَكَةُ إِغْرَابٍ.

وَقُرِئَ: "أَنْ أُمِّي"، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي رَيْدٍ الطَّائِي^(١).

يَا أُمِّي، وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَتَيْتَ حَلْفَتِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ

وَقُرِئَ أَيْضًا: "ابْنُ أُمِّي" بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ إِتْسَاعًا لِكَسْرِ الْمِيمِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ يَاءَ هَذَا الْمُرَكَّبِ الْمَرْجِيَّ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَلَّ بِالتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّ مَا يُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَثْقَلُ مِنَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلِذَلِكَ صِيَرُ إِلَى تَحْقِيقِهِ بِسَاءٍ حُرَاقِهِ عَلَى الْفَتْحِ، وَسُيَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْأُولَى تَقْتَرِلُ مِنَ الثَّانِيَةِ مَرَّةً بَعْضُ الْأِسْمِ، عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ تُنِيتُ عَلَى الْفَتْحِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْعَطْفِ.

(٦) الْأَعْلَامُ الْمُرَكَّبَةُ:

تُعَدُّ هَذِهِ الْأَعْلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِبَادَ ابْنِ يَعِيشَ^(٢) مِنْ بَابِ الْمُرَكَّبِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى، وَمِنْهَا: حَضَر مَوْت، وَمَعْدِيكَرِب، وَقَالِي قَلَا (بِفَتْحِ الْقَافِ الثَّانِيَةِ، وَصَمَّهَا: مِنْ مُدُنٍ أَرْمِيشَةَ، أَوْ قَرْيَةً مِنْ دِيَارِ نَكْرٍ)، عَلَى أَنَّ حُرَاقِي هَذَا

(١) انظر اسمي اخشي، لدر المنصون في علوم لكتاب مكنون ٤٦٨/٥، سيويه، الكتاب ٢/٢١٢؛

ابن يعيش، شرح المفضل ١٢، ٢

(٢) نظر شرح المفضل ٤ ١١٢؛ سيويه، الكتاب ٣/٣٠٤

الْمُرْتَبِ نَبَا عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْرَهُ الْفَتْحَةَ فِي الْبَاءِ، وَالْأَلْفِ، وَمِنْ
الْعَرَبِ مَنْ يَصِيفُ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي، وَيُنَوِّنُ^(١).

وَمِنْهَا: نَعْلَتُكَ، وَسَامٌ أَبْرَصٌ، وَسَامٌ أَبْرَصٌ، عَلَى أَنَّ الْحَوْهَرِيَّ ذَكَرَ أَنَّهَا
أَسْمَاءٌ حُجَلًا وَاجِدًا؛ "وَإِنْ شِئْتَ أَغْرَبْتَ الْأَوَّلَ، وَأَضَفْتَهُ إِلَى الثَّانِي، وَإِنْ شِئْتَ
سَيِّتَ الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَغْرَبْتَ الثَّانِي بِإِعْرَابٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ".^(٢)

وَرَامِهُزْمُرُ (بَلَدٌ بِحَوَازِشْتَانَ)، عَلَى أَنَّ نَعَصَ الْعَرَبَ يَنْبِيهِ عَلَى الْفَتْحِ فِي
جَمِيعِ الْوُحُوهِ، وَنَعَضُهُمْ يُغْرِبُهُ، وَلَا يَصْرِفُهُ، وَيَعَضُّهُمْ يُصِيفُ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي،
وَلَا يَصْرِفُ الثَّانِي، وَيُجْرِي الْأَوَّلَ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ، كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَعْدَانَ
الْأَشْقَرِيِّ^(٣)

حَتَّى إِذَا حَلَّوْا الْأَهْوَارَ واجتمعوا بِرَامِ هُزْمُرٍ وافاهم بِهِ الْحَرُّ
وَمَارَسَرُ حَسِ (بَلَدٌ بِالْعَجَمِ) عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ حُجَلًا وَاجِدًا، كَمَا فِي قَوْلِ
لِأُحْطَرِ^(٤)

لَمْ رَأُونَا وَالصَّلَيبَ طَالِعًا وَمَارَسَرُ حَسِ وَمَوْتًا نَاقِعًا
وَعِزٌّ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْأُخْرَى الَّتِي تُطَالَعُ الْقَارِيءُ فِي مِظَانِ النُّعَةِ
الْمُخْتَلِفَةِ، وَلِلُّحَاةِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أ. بَاءُ الْحَرْءِ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ آخِرُهُ بَاءً، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ سَكُنَتْ
هَذِهِ الْبَاءُ، وَمُعَامَلَةُ الثَّانِي مُعَامَلَةُ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ بُيِي

(١) انظر: بريدي، تاج العروس (ج ٣٩، ص ٣٤٤)

(٢) الحوهرى، التصحاح (٣/ ١٠٢٩)؛ لبريدى، تاج العروس (برص، ١٧، ٤٨٦، ٤٨٧)

(٣) انظر: بريدي، تاج العروس (هرمز، ١٥، ٣٨٢)

(٤) انظر: بريدي، تاج العروس (مور، ١٥، ١٥٤)

على الفتح لأنه يتنزل من الثاني منزلة نَعَصِ الكلمة^(١).

ب ساء جُزْأَيْهِ على الفتح إذا لم يكن آخر الأول ياءً، فإن كان كذلك سُكُنَتْ هذه الياء.

ح إصافة الجزء الأول إلى الثاني، على أن يُجَرَّ الثاني بالكسرة ما عدا تلك الأعلام التي تُنْعَمُ من الصَّرف كمُعْدِيكَرَتِ الَّذِي يُنْمَعُ مِنَ الصَّرف للعلمية، والتأنيث، على أن يبقى آخر الصدر ساكنًا إن كان ياءً^(٢).

والأنرياح في هذه الأعلام المُرَكَّبة مزجيًا يَكْمُرُ في تَرْكِ العاطف، والباء على فتح الخرائين، كما مرَّ في أضراسها.

وبعد فإنَّ الأنرياح في المُرَكَّبات جميعها يَكْمُرُ في استبدال حركة سائية بعربية، وحذف العاطف، وحمل الكلمتين كلمةً واحدةً.

(١) انظر بمصير في هذه مسألة في ابن هشام الأنصاري، أوضح مسالك ٤ ١٢٥

(٢) انظر ابن سدي، نوح العروس (كرب، ٤، ١٤١)

الانزياح وبعض المسائل المتفرقة

يُمْكِنُ إِحْصَاءُهُ لِسُلْطَانِ الانْزِيَاكِ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَالآيَاتِ الْقَرَائِيَّةِ

- قِرَاءَةُ عِبَرِ الْأَخَوَيْنِ مِنَ السَّنَةِ ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِ مِئَةٍ سِنِينَ﴾^(١)، بِتَوْنِ مِئَةٍ، عَلَى أَنَّ (سِينِ) نَدَلٌ مِنْ (ثَلَاثِ مِئَةٍ)، أَوْ عَطْفُ بَابٍ، أَوْ نَدَلٌ مِنْ (مِئَةٍ)^٢؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ (سِينِ) تَمْيِزاً لِأَنَّ تَمْيِزَ أَيْتَةٍ مُفْرَدٌ مَحْذُورٌ، عَلَى أَنَّ مَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ بَأَنَّهُ الصَّرُورَةُ كَمَا فِي قَوْلِ الرَّبِيعِ بْنِ صَاحِبٍ، أَوْ يَزِيدِ بْنِ صَهْبَةَ^(٣).

إِذَا عَاشَ الْمَيِّتُ مِئَتَيْ عَاماً فَقَدْ دَهَبَ اللَّدَادَةُ وَالْمَتَاءُ

وَيَتَنَدَّى لِي أَنَّ فِي إِغْرَابِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بَدَلاً تَعْرِيراً لِمَحْوَرِيَّتِهَا لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ لِدَاتِهِ، وَأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ تَوْطِئَةً، وَتَمْهيداً لِدِكْرِ هَذِهِ اللَّدَلِ

وَقِرَاءَةُ الْأَخَوَيْنِ ﴿ثَلَاثِ مِئَةٍ سِنِينَ﴾^(٤) بِإِضَافَةِ (مِئَةٍ) إِلَى (سِينِ) تُنبِئُ عَنِ الْكَثْرَةِ، وَالْمُتَالَعَةِ، وَالتَّكْثِيرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبَدُّى مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تُشْتَمِلُ عَلَى الْعَدَدِ نَفْسِهِ (ثَلَاثِ مِئَةٍ)، وَلَعَلَّ مَا يُعَرَّرُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ يُطَالِعُ فِي

(١) الكهف ٢٥

(٢) انظر لسمين الحسي، لدر تصور في علوم الكتاب مكرور ٧ / ١٤٧٠، أبو حيان اسحوي، البحر محيط ٦ ١١٧

(٣) انظر لسمين الحسي، لدر تصور في علوم الكتاب مكرور ٧ / ١٤٧١، اس يعش، شرح مفصل ٢١ ٦

(٤) الكهف ٢٥

الْقُرْآنِ فِي مَوَاصِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، كَالْأَلْفِ (البقرة ٩٦، الأنفال ٩، ٦٦، الحج: ٤٧، العنكبوت. ١٤؛ السجدة ٢٥)، وَالْأَلْفَيْنِ (الأنفال ٦٦)، وَثَلَاثَةَ الْأَلْفِ (آل عمران ١٢٤)، وَخَمْسَةَ الْأَلْفِ (آل عمران ١٢٥)، وَالْأُلُوفِ (البقرة ٢٤٣)، وَمِثَّةَ الْأَلْفِ (الصفات ١٤٧)، وَالْخَمْسِينَ أَلْفًا (المعارج: ٤)، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَقَدْ يُسَبِّحُ الْارْبَاعُ عَنْ اخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١)، عَلَى أَنَّ (أَعْمَالًا) تُسَبِّحُ عَنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْجَمْعَ حَلَّ مَحَلِّ الْمَفْرَدِ^(٢).

وَقَرَأَ أَبُو (ثَلَاثِمِثَةِ سُنَّةٍ)، وَالضُّحَّاكُ (ثَلَاثِمِثَةُ سُنُونٍ) عَلَى أَنَّ السُّنُونَ حُرُوسٌ مُتَدَوِّبٌ، أَيُّ هِيَ سُنُونٌ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ تَبْدَأُ مِنْهَا مَحْوَرِيَّةٌ (سُنُونٌ) عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ النِّدَالِ الْمُقْطُوعِ لِأَجْلِ الْمَعْنَى.

• مَا زَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا حَارًا

قِيلَ إِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ، أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَنَّمِ قَصْدُ الْخَطِّ مِنْ شَأْنِ الْمُسْتَشْيِ بِهِ، فَزَلَّةٌ مَرَّةً غَيْرَ الْعَاقِلِ، عَلَى أَنَّ الْحِمَارَ أَكْثَرُ فَائِدَةً، وَنَفْعًا مِنَ الْعُقْلَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟ أَلَا تُطْلَقُ مَنْ عَلَى الْعُقْلَاءِ، وَغَيْرِهِمْ؟ وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي مَا سَاعَدِي الْقَوْمُ إِلَّا فَرَسًا عَلَى أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلٌ لَا مُنْقَطِعٌ عَلَى خَسْبِ هَذَا التَّوَهُّمِ

وَبِحَارَةٍ مَا مَرَّ يُفْصِي إِلَى التَّحْلُصِ مِنَ الْاِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي فِيهِ لُعْنَتِي لُعْنَةُ أَهْلِ الْحِمَارِ، وَلُعْنَةُ تَمِيمٍ.

(١) نكهة ١٣

(٢) نظر ترمذ، لكشاف ٢ ٤٨١

- هذا رَجُلٌ مُسْرِعٌ، وهذا مُسْرِعاً رَجُلٌ يُعْرَبُ النُّحَاةُ (مُسْرِعٌ) في الجملة الأولى صِفَةً، وَيُعْرَبُونَ (مُسْرِعاً) في الجملة الأخرى حالاً؛ لأنَّ صِفَةَ الْمَكْرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا أُعْرِبَتْ حَالاً.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ صِيْرٌ إِلَيْهِ خُصُوعاً لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ السَّحَوِيِّ الَّذِي لَا يُجِيزُ تَقْدِيمَ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ، وَالصِّفَةَ، وَالْحَرَّ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً، عَلَى أَنَّ أَمْرَ اللَّسِّ يَتَحَقَّقُ بَيْنَهَا تِلْكَ الْقِيُودُ الَّتِي قُبِدَتْ بِهَا كُلُّ وَاحِدَةٍ مِهَا، وَأَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ الَّذِي يَكْمُرُ فِي اسْتِدْالِ حَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ بِأُخْرَى يُعَرِّزُ مَجْوَرِيَّةَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِرِيَادَةِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ تَبَيُّنِ حَالِ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَيْضاً.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا﴾^(١): فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَقْوَالٌ^(٢):

(١) أَنْ يَكُونَ مَحْدُوداً لِمَعْنَى الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فَرْقَةً أَسْبَاطاً، عَلَى أَنَّ (أَسْبَاطاً) تَذَلُّ مِنْ هَذَا التَّمْيِيزِ الْمَحْدُوفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَسْبَاطاً) هِيَ التَّمْيِيزُ؛ لِأَنَّهَا مُدَكَّرٌ، وَالْعَدَدُ مُؤَنَّثٌ، وَأَنَّ تَمْيِيزَ هَذَا الْعَدَدِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً مَنْصُوباً لَا جَمْعاً مَنْصُوباً.

(٢) أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً لِلْعَدَدِ، عَلَى أَنَّ الْحَمْعَ (أَسْبَاطاً) وَصَعَ مَوْصِعَ الْمُفْرَدِ لِلْإِنْسَاءِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ لَوْ مُيِّزَتْ (سَطاً) لَمَّا أَبْهَاتَ عَنْ هَذَا الْمُرَادِ، وَهُوَ الْكَثْرَةُ الَّتِي تَتَدَيُّ مِنْ خِلَالِ كَوْنِ الْأَصْلِ وَقَطَّعْنَاهُمْ

(١) لأعراف ١٦٠

(٢) انظر السمين الحسي، لدر المصور في علوم الكتاب المكون ٥، ٤٨٤-٥٨٥، لرعشري، لكشف

٢، ١٢٤، أبو حنن السحوي، لبحر محط ٢٧٠/٤

اِثْنَتِي عَشْرَةَ قَبِيلَةً، عَلَى أَنَّ كُلَّ قَبِيلَةٍ أَشْبَاطٌ لَا يَسْطُ؛ وَلِذَلِكَ وَصَعِبَ
الْأَسْبَاطُ مَوْضِعَ الْقَبِيلَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّمَحْشَرِيِّ.

(٣) أَنَّ يَكُونُ صَعَمَةً لِلتَّسْمِيرِ الْمَحْدُوفِ، وَلِذَلِكَ حُلٌّ مَحَلِّ هَذَا الْمَوْضُوفِ
الْمَحْدُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَطَّعْنَاهُمْ اِثْنَتِي عَشْرَةَ فِرْقَةً أَشْبَاطًا، عَلَى أَنَّ (أُمَمًا)
نَعَتْ لـ (أَشْبَاطًا)

وَمِمَّا وَصَفَ فِيهِ الْمَفْرُودُ بِالْجَمْعِ تَحْقِيقًا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، قَوْلُ عَشْرَةٍ^(١):
هِيَ اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوتَةً شُودًا كَحَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
عَلَى أَنَّ (شُودًا) صَعَمَةٌ لـ (حَلُوتَةً)، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ الْجَمْعُ، وَهُوَ مَعْنَى
يُسَيِّعُ عَمَهُ الْعَدَدُ (اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ).

(٤) أَنَّ تَأْيِثَ الْعَدَدِ (اِثْنَتِي عَشْرَةَ) مَحْمُولٌ عَلَى مُرَاعَاةِ (أُمَمًا) الَّتِي تُعَرِّثُ نَدَلًا،
وَلِذَلِكَ رُوعِيَ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لِدَاتِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُدَّلَّ مِنْهُ حَيٌّ بِهِ
تَوَاطُتُهُ، وَتَمْهِيدًا لِهَذَا الْبَدَلِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْوَاخِ الْكَلْبِيِّ^(٢):

وَإِنَّ قُرَيْشًا هَذِهِ عَشْرُ أَنْطُرٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْقَبَائِلَ، وَلِذَلِكَ ذُكِرَ الْعَدَدُ (عَشْرٌ)، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ

(٥) أَنَّ يَكُونُ نَدَلًا مِنَ الْعَدَدِ (اِثْنَتِي عَشْرَةَ).

(٦) أَنَّ يَكُونُ تَمْيِيزًا لِلْعَدَدِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاِثْنَتِي عَشْرَةِ أَشْبَاطٍ
(٧) أَنَّ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ، وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَطَّعْنَاهُمْ أَشْبَاطًا أُمَمًا

(١) انظر لسبب الخبي، لدر اصول في علوم الكتب، المكون ٦ ٣٥١، ٤٨٦، من عشر، شرح
المصطلح ٥٥/٣

(٢) انظر لسبب الخبي، لدر اصول في علوم الكتب، المكون ٦ ٢٣٦، ٤٨٦؛ سوبه، الكتاب
٢ ١٧٤، المبرور، مقتضب ٢ ١٤٨، ابن جني، الخصائص ٢ ١٧٢

اثنتي عشرة

وَيَتَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْأَنْرِيَاخَ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ يَعُودُ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يَكُمُرُ فِي
الكَثْرَةِ الَّتِي تَبْدَى مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاِثْنَتِي عَشْرَةِ تُسَاوِي أُسَاطًا، لِأَنَّ
الْأُسَاطَ هُمْ أَوْلَادُ يَعْقُوبَ الْاِثْنَا عَشَرَ، وَدُرَيْتُهُمْ، وَهُمْ يَرِيدُونَ عَلَى الْاِثْنَتِي
عَشْرَةِ لَوْ قُدِّرَ التَّمْيِيزُ مُفْرَدًا، وَيُعَرَّرُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ تَضْعِيفُ عَيْنِ الْمِغْلِ
(قَطَعَهُمْ)، وَهُوَ تَضْعِيفُ يُنْبِئُ عَنِ التَّكْثِيرِ، وَالْمَبْلَغَةُ لَوْ تُحْمَلُ هَذِهِ الْمِغْلُ عَلَى
طَاهِرِهِ لَا عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى (صَيَّرَ)

وهذا المعنى يُعَرِّزُهُ قَوْلُكَ: لَمَلَايَ، وَلَمَلَايَ، وَلَمَلَايَ عِشْرُونَ دِرْهَمًا،
وَعِشْرُونَ دَارِهَمًا، عَلَى أَنَّهُمْ جَمِيعًا يَشْتَرِكُونَ فِي الْعِشْرِينَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ (أُسَاطَ) صِفَةٌ لِلْعَدَدِ، كَمَا فِي أَقْتَلِ عِشْرُونَ أَوْلَادًا،
وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
الْعِشْرِينَ، يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ عِشْرِينَ فِي الثَّنَاتِ، وَالصَّيْرِ، وَالْجَهْدِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الصَّفَةَ
(صَابِرُونَ) تَقُومُ مَقَامَ التَّمْيِيزِ فِي الدَّلَالَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عِشْرُونَ رَحُلًا
صَابِرًا، وَصَابِرِينَ، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْرِيَاخًا مِنَ الرُّفْعِ إِلَى الْمُنْصَبِ.

■ قِرَاءَةُ عَيْرِ أَبِي عَمْرِو مِنَ السَّنْعَةِ ﴿حُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٢)، عَلَى أَنَّ
هَذِهِ الْقِرَاءَةَ جَاءَتْ عَلَى لُغَةٍ طَبِيعِيَّةٍ الَّتِي يُطَبِّقُ الْمَعْلُ فِيهَا فَاعِلُهُ فِي الْإِفْرَادِ،
وَالنَّشِيةِ، وَالْحَمْعِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣)

(١) الأفعال ٦٥

(٢) النمر ٧

(٣) نظر اسمعيل الحلبي، أسر المصنوع في علوم، نكتات لمكون ١٠ ١٢٦، ص ١٢٦، شرح لفصل

٦ ١٠٦: أبو حيان السجوي، البحر المحيط ٨ ١٧٥

بمُطَرِّدٍ لَذِي صَحَاحٍ كُغُوبُهُ وَدِي زَوْنَقٍ عَصَبٍ يَقْدُ الْقَوَاسِمَا
وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(١).

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَنِّي مَطِيئُهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكَ أَسَى وَتَجَمَّلِ
عَلَى أَنَّ (وُقُوفاً) جَمْعٌ وَاقِفٍ، وَأَنَّ (صَحْبِي) فَاعِلُهُ، وَكَأَنِّي قَوْلُهُمْ أَكُلُوبِ
الرَّاعِيْنُ

وَي (أَنْصَارُهُمْ) وَحَدَّاهُ مِنَ الْإِعْرَابِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونُ فَاعِلاً
لـ (خُشَعًا)، وَالْآخَرُ أَنَّ يَكُونُ بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي (خُشَعًا)، عَلَى أَنَّ
التَّقْدِيرَ: خُشَعَاهُمْ

وَقِرَاءَةُ (خُشَعٌ أَنْصَارُهُمْ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِتِّدَاءِ وَالْحَرِّ، عَلَى أَنَّ الْحَمْلَةَ
الْأَسْمِيَّةَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ الرَّفْعَ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ النَّصْبَ يُبْنَى عَنِ الْإِنْفِصَالِ، وَهُوَ
أَرْيَاحٌ يَكْمُرُ فِي اسْتِنْدَالِ الْفَتْحَةِ بِالضَّمَّةِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِجَذْبِ الْإِتِّبَاهِ إِلَى
الْمَحْوَرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ (خُشَعًا)

وَي الْقُرْآنِ مَوَاضِعُ أُخْرَى، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ
ظَلَمُوا﴾^(٢)، وَ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٣)، وَغَيْرُ ذَلِكَ

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَحَالَّةَ، أَوْ الْأَرْيَاحَ يَكْمُرُ وَرَاءَهُ نُكْتَةٌ بِلَاغِيَّةٌ، تَسْتَدَى
مِنْ حِلَالِ كَوْنِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَ الضَّمِيرِ بَدَلًا مِنْهُ، عَلَى أَنَّ الْمُدَّالَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ
تَمْهيدًا، وَتَوَاطُؤًا لِدُكْرِ التَّدَلِّ الْمَحْوَرِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لِدَاتِهِ

(١) نَظَرَ لِسَمْعِ الْحَمْدِيِّ، الَّذِي مَصُونٌ فِي عُلُومِ لِكْنَسِ الْمَكُونِ ١ ١٢٦ ١٢٧

(٢) لَأَنْبِيَاءِ ٣

(٣) الْمَائِدَةِ ٧١

- زَيْدٌ أَحْوَكُ قَائِمٌ أَوْجَحَتِ السُّحَابُ رَفَعَ (قَائِمٌ) عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ (زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى تَوْكِيدٍ، كَمَا فِي زَيْدٌ أَنْتُكَ عَطُوفًا، عَلَى أَنَّ (عَطُوفًا) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ وَذَهَبَ الْمُرَدُّ، وَأَنْتَ يُعِيشُ إِلَى إِحَارَةِ نَصَبِ (قَائِمٌ) فِي هَذَا الْمَثَالِ الْمَصْنُوعِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبِ، أَوِ الْإِخِ التَّبِيِّ، أَوِ الصَّدَاقَةِ.
- وَيَتَدَيُّ لِي أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ الْإِعْرَابِيَّةَ تَنْبِيهًا عَلَى الْكَلِمَةِ الْمُخَوَّرِيَّةِ فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَأَنَّ النَّصْبَ يُنَبِّهُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ التَّبْيُّ، وَالصَّدَاقَةُ، كَمَا مَرَّ^(١)
- ضَرْبِي زَيْدًا هُوَ قَائِمًا^(٢) قِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ (هُوَ) كَيْفِيَّةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّهُ مُتَبَدِّلٌ، وَأَنَّ (قَائِمًا) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَرْتَمِعُ - (قَائِمًا) عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءُ لَا يُجِيزُ أَنْ تَرْفَعَ الْحَالُ الْمُبْتَدَأَ، وَالْكُوفِيُّونَ يَدْهُونُ إِلَى أَنَّ الْمُتَبَدِّلَ، وَالْخَبَرَ يَتَرَفَعَانِ.
- وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَاكَ اثْرِيحًا مِنْ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّ (قَائِمًا) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ - (قَائِمًا) حَاصِلٌ، أَوْ وَاقِعٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الضَّمِيرَ (هُوَ) يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ) وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ حَالٌ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْمُتَبَدِّلِ مَحْلُوفٌ.
- وَيَعُدُّ ابْنُ عُصْفُورٍ خَذَفَ خَبَرَ (كَانَ)، وَتَعْوِيضُ الْحَالِ مِنْهُ - قِيحًا؛ لِأَنَّ خَبَرَهَا قَبِيحٌ عِنْدَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السِّيْرَاقِيَّ، وَابْنَ السَّرَّاجِ أَجَارَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
- شَرْبِي السَّوِيْقُ كُنْهُ مَلْتُوتًا^(٣) أَجَاَزَ الْكِسَائِيُّ إِتْبَاعَ الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَثَالِ، عَلَى أَنَّ (مَلْتُوتًا) حَالٌ سَادَّةٌ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَأَنَّ (كُنْهُ) تَوْكِيدٌ لِلْمَصْدَرِ (شَرْبِي).

(١) انظر المبرد، نصب ٣/ ٢٧٤، ٤، ١٦٨، ٣٠٨، ابن يعيش، شرح الفصل ٢/ ٦٤ ٦٥

(٢) انظر أبو حيان السجوي، للتدوين والتكميل في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨

(٣) انظر أبو حيان السجوي، للتدوين والتكميل في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٧

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ انْزِيَا حاً مِّنَ الرَّفْعِ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ (كُنْه) إِلَى النَّصْبِ (مَلْتَوْنَا) لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيَا حِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عِنْدَ النُّحَاةِ حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ (ضَرْبِي).

وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي ضَرْبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِماً مِّنْ حَيْثُ الانْزِيَا حِ مِّنْ رَّفْعِ (قَائِم) عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ (الشَّدِيد) إِلَى نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ السَّادَةِ مَسَدَّ الْخَبَرِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (ضَرْبِي) عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ خَدْفُ الْعَائِدِ (مِنْهُ)، وَ(الشَّدِيدُ) عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي صِبْغَةٌ لِلْمُبْتَدَأِ (ضَرْبِي).

وَقِيلَ إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ الْوَاقِعَةَ خَالاً لَا تُسَدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ الْمَحْدُوفِ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوِيَّةٍ، وَالْأَخْفَشُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خَائِزَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي، وَالْفَرَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ لُبَيْد^(١):

عَهْدِي الْحَيِّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَبِدَامُ
عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ (وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَبِدَامُ) حَالٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْحَالُ سَادَةٌ مَسَدَّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (عَهْدِي).
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

خَيْرٌ أَقْرَبِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَاً وَشَرُّ نَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ عَصْبَانُ
عَلَى أَنَّ (وَهُوَ عَصْبَانُ) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (شَرُّ نَعْدِي).
وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تُسَدُّ مَسَدَّ الْحَالِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، كَمَا فِي مَسَرَّتْكَ
أَخَاكَ هُوَ قَائِمٌ.

(١) انظر أبو حنن السجوي، لتدريس وانكامل في شرح النهر ٣٠٦/٣

(٢) انظر أبو حنن السجوي، لتدريس وانكامل شرح النهر ٣٠٦/٣، تذكيرة النحاة ٦٥٠

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْإِجَارَةِ مِنْ تَعْرِيزٍ لِلْإِثْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ،
كَمَا مَرَّ سَوَاءً أَجِيرَ أَنْ تُسَدَّ الْحَالُ الْحُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ مُسَدَّ الْخَيْرِ الْمَحْدُوفِ أَمْ لَمْ نُجِرْ
● قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) :

فِي عُرْبِ الْحَنَةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَحَبِثَ هُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانُ مَشْكُورٍ
عَلَى أَنَّ (كَانَ) زَائِدَةٌ عِنْدَ التَّحَاةِ بَيْنَ الصِّفَةِ، وَالْمَوْضُوفِ بِسَعْيٍ مَشْكُورٍ.
وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى الْإِلْتِحَاءَ إِلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَيْرِ (كَانَ) إِلَى
الْخَرِّ لِإِقَامَةِ الْوَرْدِ، عَلَى أَنَّ (كَانَ) وَاسْمُهَا وَخَيْرُهَا صِفَةٌ لـ (بِسَعْيٍ)
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٢) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَحَيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
عَلَى أَنَّ (كَانَ) زَائِدَةٌ، وَ (لَنَا) صِفَةٌ لـ (حَيْرَانٍ)، وَ (كِرَامٍ) صِفَةٌ أَيْضاً
وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى حَمْلٌ هَذَا الشَّاهِدِ عَلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَيْرِ
(كَانَ) إِلَى الْخَرِّ لِإِقَامَةِ الْوَرْدِ عَلَى (كَانَ) لَيْسَتْ زَائِدَةٌ اسْمُهَا وَأَوُّ الْحَتَاةِ.
وَلَعَلَّ الْإِلْتِحَاءَ إِلَى الْإِثْرِيَّاحِ يُخَلِّصُنَا مِنَ التَّوَهُّمِ، وَالتَّخْيِيلِ اللَّذَيْنِ طَالَعَا
بَيْنَ النَّحَاةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ هُمْ فِيهَا قَوْلَانِ
(١) أَتَى بِاقِصَّةٍ لَيْسَتْ زَائِدَةٌ عَلَى أَنَّ الصِّمِيرَ اسْمُهَا وَبَشْنُ الْحُمْلَةِ (لَنَا) خَرَّهَا،
وَ (كِرَامٍ) صِفَةٌ لـ (حَيْرَانٍ).

(٢) أَتَى زَائِدَةٌ، وَفِيهَا قَوْلَانِ.

(أ) أَتَى زَائِدَةٌ تَامَّةٌ عَلَى أَنَّ وَأَوُّ الْحَتَاةِ فَاعِلُهَا وَأَنَّ (كِرَامٍ) صِفَةٌ لـ (حَيْرَانٍ).

(١) نظر لصبا، حاشية النص على شرح الأسموي ٢٤٠ / ١

(٢) نظر لصبا، حاشية النص على شرح الأسموي ٢٤٠ / ١

(ب) أَمَّا زَائِدَةٌ مُهْمَلَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُمْ لَكَ، عَلَى أَنَّ (هُمْ) مُتَّدا حَرَّةً شَبَهُ
الْجَمْلَةِ (لَنَا)، ثُمَّ قُدِّمَ هَذَا الْحَبْرُ عَلَى مُبْتَدئِهِ، وَوَصَلَ الضَّمِيرُ بِـ(كَانَ)
الرَّائِدَةَ إِصْلَاحاً لِلْفِظِ، وَهُوَ إِصْلَاحٌ يَكْمُنُ فِي التَّخْلُصِ مِنْ تَجَاوُرِ الضَّمِيرِ
وَالْمَعْلُ (كَانَ)، وَقِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ (هُمْ) تَوَكَّدَ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (لَنَا)
صِفَةً (جيران)، ثُمَّ وَصَلَ بِـ(كَانَ) كَمَا مَرَّ، وَلِدَلِكِ صِيَرٌ إِلَى جَعْلِهِ مُتَّصِلاً
(واو الجماعة)^(١).

وَيُحْمَلُ عَلَى مَا مَرَّ مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمًا، عَلَى أَنَّ (قَائِمًا) صِفَةٌ
لـ(برجل)، وَالْأَوَّلَى إِحْضَاغٌ هَذَا الْقَوْلِ لِسُلْطَانِ الْإِنْرِيَاكِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى حَرٍ
(كَانَ) إِلَى الْحَرِّ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

عَدُوٌّ عَيْنِيكَ وَشَايِيهَما أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

عَلَى أَنَّ فِيهِ إِنْزِيَاكِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى حَرٍ (أَصْبَحَ) الرَّفْعِ، وَهَذَا الْإِنْزِيَاكِ
أَوَّلَى مِنْ عَدُوٍّ (أَصْبَحَ) زَائِدَةٌ عَلَى أَنَّ (مَشْغُولٌ) حَرٌّ الْمُبْتَدَأِ (عَدُوٌّ عَيْنِيكَ).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ^(٣):

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلٍ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ يَلِيلُ

عَلَى أَنَّ فِيهِ إِنْزِيَاكِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى حَرٍ (تَكُونُ) إِلَى الرَّفْعِ، وَلَا مَخْرُجَ إِلَى
عَدُوٍّ (تَكُونُ) زَائِدَةٌ، كَمَا قِيلَ عَلَى أَنَّ (مَا جِدُّ نَيْلٍ) حَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ (أَنْتَ).

(١) انظر النصب، حاشية لصبان على شرح الأشموي ١ / ٢٤٠

(٢) انظر النصب، حاشية لصبان على شرح الأشموي ١ / ٢٤١

(٣) انظر النصب، حاشية لصبان على شرح الأشموي ١ / ٢٤١

• مَا يُحْمَلُ فِيهِ الصَّمِيرُ عَلَى أَنَّهُ فَضْلٌ :

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ

(١) قِراءَةُ الْأَعْمَشِ، وَرِيدُ بْنُ عِيٍّ: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾^(١)، رَفَعَ (الْحَقُّ) عَلَى حَرِّ الْمُتَنَدِّ (هُوَ)، وَقِراءَةُ الْعَامَّةِ نَصْبِهِ عَلَى أَنَّ (هُوَ) فَضْلٌ، وَ(الْحَقُّ) حَرٌّ (كَأَنَّ)^(٢)

وَيُطَهَّرُ لِيَأْتِيَ فِي لَأَلْتَحَاءَ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ بِمُخْتَصِبٍ مِنْ إِرْيَادِهِ، عَلَى لَرَّعَمٍ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ قِراءَةُ الْعَامَّةِ، وَيُعَرَّرُ هَذَا الرَّفْعَ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ دُرَيْجٍ^(٣)

تَحَرُّ إِي لَيْلِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا سَلْمًا أَنْتَ أَقْدَرُ

عَلَى أَنَّ (أَقْدَرُ) حَرٌّ لَصَّمِيرٍ (أَنْتَ)

وَيُعَرَّرُ النَّصْبُ قَوْلُهُ نَعْلِي: ﴿وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾^(٤)، عَلَى أَنَّ (الْبَاقِينَ) مَفْعُولٌ فَعَلَ التَّصْيِيرَ (جَعَلْنَا)، وَلَا يُسْتَعَدُّ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى الرَّعْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ (١) قَوْلُهُ نَعْلِي: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٥)، عَلَى أَنَّ (أَطْهَرُ) حَرٌّ الْمُتَنَدِّ، أَوْ حَرٌّ (هُؤُلَاءِ)، أَوْ (بَنَاتِي) عَلَى أَنَّ (هُنَّ) صَمِيرٌ فَضْلٌ.

(١) لأصل ٣٣

(٢) نظر لسمر حسني، مدر مصور، في علوم الكتاب المكيون ٥ ٥٩٦، نو حيدر الحوي، البحر المحيط ٤٠ ٤٨٨

٣ سمر حسني، مدر مصور، في علوم الكتاب المكيون ٤ ٥١٨، ٥ ٥٩٦، امرد، نقضت ٤ ١٠٥، بن عيش، شرح مقصر ٣/ ١١٢

(٤) صدي ١٦

٥ هود ٧٨

وقراءة الحس، وغيره (أظهر) بالنصب محمولة على الحال، على أن
العمل معنى التسيه، أو الإشارة، وأن (هـ) صميض فصل، كما في قول العرب
أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَاحَةِ هِيَ بَصِيحَةٌ^(١).

ولعل في الحمل على الأرياح من الرفع إلى النصب يُخصص مما مر، ويُعرَّر
قراءة الرفع فصلاً عما يُبنى عنه هذا الأرياح من المعنى
ويُعرَّر هذا الأصل (الرفع) قوله تعالى ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٢).
و﴿إِنَّا لَنَحْنُ الصَّادِقُونَ﴾^(٣)، و﴿إِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾^(٤).

(٢) قوله تعالى ﴿وَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾^(٥)، على أن (هـم) صميض فصل، وأن
(لعالين) حذر (كان)، ولا يُستغنى الالتجاء إلى الأرياح من الرفع إلى
النصب في هذا القول على الرغم من أنه لم يُقرأ به

(٣) قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٦)، على أن (أقل) مفعول
للفعل (ترى) الثاني، أو حال على أن الرؤية بصرية، على أن (أنا) في الوحة
الأول إما أن يكون تأكيداً للصميض المتصل في (ترى)، وإما أن يكون
فصلاً، وفي الثاني يكون تأكيداً لأن من شرط الصميض المتصل أن يقع بين
المتبدأ والخبر، أو ما أصله كذلك

(١) انظر سميح الخبي، في علوم الكتاب المكيون ٦ ٣٦١ ٣٦٢، نو حاد نحوي.

محد محيط ٥ ٢٤٧، س حبي، محسب ١ ٣٢٥

(٢) لمره ٣٢

(٣) مصدوب ١٦٥

(٤) مصدوب ٦٦

(٥) مصدوب ١١٦

(٦) مكهف ٣٩

وَقَرَأَةُ عَيْسَى بْنِ عَمَرَ (أَقْلُ) بِالرَّفْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى حَبْرِ الْمُتَدْرِ (أَنْ) وَيَطْهَرُ لِي أَنَّ فِيمَا مَرَّ أُنْرِيحًا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى لَنْصَبٍ، عَلَى الرُّعْمِ مِنْ أَنَّ قَرَأَةَ لَنْصَبٍ هِيَ مَشْهُورَةٌ

وَمَا يُمَكِّنُ غَدَّةً مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾^(١)، بِصَمِّ الْهَاءِ فِي (أَنَسَانِيهِ)، وَهِيَ قَرَأَةُ حَفْصٍ، عَلَى تَوْهُمِ الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْيَاءِ قَبْلَ الْهَاءِ الْمُنْتَحِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إِلَى صَمِّ هَذِهِ الْهَاءِ، وَهِيَ أَعَزُّ غَيْرُهُ (أَنَسَانِيهِ) لَمْ يُرْعَ فِيهَا هَذَا الْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ بِرُؤُوعِي اللَّفْظِ، وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ هَذِهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ^(٢)

وَقِيلَ إِنَّ الْيَاءَ فِي (غَدَّةً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَنُؤُوتِيهِ أَخْرًا عَظِيمًا﴾^(٣) عَارِضَةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا أَلْفٌ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ تَكُونُ وَالْهَاءُ بَعْدَهَا مَضْمُومَةٌ^(٤).

وَيَسْتَدَى لِي أَنَّ فِي صَمِّ هَذِهِ الْهَاءِ فِي (أَنَسَانِيهِ) أُنْرِيحًا مِنَ الْأَصْلِ فِي الطَّهَرِ، وَهُوَ الْكُسْرُ إِلَى الصَّمِّ لِلْإِنْسَاءِ عَنْ أَهْمِيَّةٍ هَذَا الْحُوتِ، وَهِيَ أَهْمِيَّةٌ تَكْمُنُ فِي أَنَّهُ الدَّلِيلُ لَوْجُودِ عَلَى مَكَانٍ مِنْ يُعَدُّ أَعْنَمُ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ (مُوسَى) أَعْلَمُ لِلنَّاسِ دُونَ أَنْ يُسَبِّتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى اللَّهِ.

(١) نصر (اسم) حبي، الدرر في علوم الكتاب المكنون ٧ ٤٩٥ ٤٩٦: أبو حيان، سحوي، سحر محيط ٦ ١٢٩، المكنون ٢ ٤٨٥

(٢) النكهة ٦٣

(٣) نظر (اسم) حبي، الدرر في علوم الكتاب المكنون ٦ ٥٢٢ ٥٢٣: أبو حيان، سحوي، سحر محيط ٦ ١٤٦

(٤) ص ١٠

(٥) نظر (اسم) حبي ٣٦٨

وَمِنْ ذَلِكَ أَتَصَّ قِرَاءَةُ حَمْرَةٍ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، نَصَمَ الْهَاءُ فِي (عَلَيْهِمْ)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مِنْ إِسْكَانِ الْمِيمِ تَحْقِيفًا، وَحَذْفِ الْوَاوِ حَتَصْرًا، كَمَا قِيلَ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الْهَاءَ نَفِثَتْ تَحْفَظَةً عَلَى الصَّمِّ، لِأَنَّ الْبَاءَ قَدْ لَهَا عَدْرَصَةٌ، كَمَا مَرَّ، وَالْقَوْلُ بِنَفْسِهِ فِي لَدَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ^٢ وَقِيلَ إِنَّ فِي (عَلَيْهِمْ) عَشْرَ نَعَاتٍ فُرِئَ بِغَضَبِهَا

وَيَتَنَذَرُ لِي أَنَّ لِلْأَنْبَرِ حَ مِنْ الْكُسْرِ إِلَى الصَّمِّ (لَعَنَ أَهْلَ الْحَدَرِ) أَثَرًا فِي حَدَثٍ لَانْتِبَاهٍ إِلَى هَذِهِ الْهَاءِ لِنُوكَيْدِهِ، وَبَيَانِ أَهْمِيَّتِهَا، لِأَنَّ الصَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِغُودٍ إِلَى الْمُتَّعَمِ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ مَنَعَصَبَ عَلَيْهِمْ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ صَالَةٌ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَعَابَةٍ. وَمِنْهُ أَتَصَّ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَأَنَّ سِيرِينَ: ﴿عَلَيْهِمْ ثَبَاتٌ سُنْدُسٍ﴾^٣، وَحَذْفُ الْأَلْفِ، وَصَمَّ الْهَاءُ^٤، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَالْقَوْلِ فِي مَرَّ

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأَنْبَرِ حَ مِنْ الْكُسْرِ إِلَى الصَّمِّ يُبَيِّنُ عَنْ أَهْمِيَّةِ هَذِهِ الصَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، لِتَشْوِيقِ الْإِحْرَاسِ، وَحَدَثِ ثَبَاتِهِمْ إِلَى هَذَا التَّعَبُّمِ، وَالْمَلَكِ، وَالْأَوْلَادِ الْمُحَلِّدُونَ لَدَيْهِمْ يَطُوفُونَ عَلَى مَنْ فِي الْحَيَّةِ كَالْبُؤْلُوفِ الْمُشَوَّرِ، يَرْتَدُّونَ ثَبَاتٌ سُنْدُسٍ حُضْرًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ، أَفَلَا يَسْتَحَقُّونَ أَنْ يُبَيِّنَ أَهْمِيَّتَهُمْ وَأَثَرَهُمْ فِي لَتَشْوِيقِ وَسَاطَةِ هَذَا الْأَنْبَرِ حَ

(١) نسخة ٧

(٢) ظر مكي من ي ط م ب، كشف عن وجوه الصمير لسبع، وعينها، وحججه ١ ٣٥ ٣٧؛

سمين حسي، بد مصوب، في علوم كتاب مكحول ١ ٧٠ ٧١؛ بر عطية، تفسير من عطية

١ ١٢٦، أبو حيان سحوي، لبحر محيط ٢٦؛ هرطبي، تفسير هرطبي ١ ١٤٨

(٣) لاسر ٢

(٤) ظر من حا و ه، محصر في شود هر ١٦٦، سمين حسي، اندر مصوب، في علوم كتاب

مكحول ٠ ٦١٩، وكتفي سمين، بسنه على أن هذه القراءة (عليهم) من باب حذر، ومحو

فهرست الموضوعات

المقدمة	٥-١٣
ما يُمكن أن يكون ثكافة للانزياح	١٤-٨١
أولاً: الباحثون العرب المعاصرون وما ورثوه من النحاة القدامى	١٤-١٦
ثانياً: أن رِوَاة اللغة، ونُحَاتها، وتَصْرِيفِيتها يُمكن وسُمُّهم بالقُصُور في	
استِمْضاء السَّوَاهِد	١٦-٤٦
ثالثاً: أن الخلافات النحويَّة أفضت إلى تكثير الأوجه الإعرابيَّة	٤٦-٤٧
رابعاً: أن المتكلم يُمكن أن يُوسَم بأنه ملك عَمَلِيَّة الكلام يتَحَكَّم فيها ..	٤٧-٧٣
خامساً: أن القارئ يُكون اختياره لقراءة ما هادِفاً لا عارِضاً	٧٣-٧٤
سادساً: أن المعنى يُقرِّض سُلْطانه على المتكلم، والقارئ	٧٤-٨١
الانزياح والمرفوعات	٨٢-١٢٣
الانزياح والحال	٨٢-٨٦
الحال المؤكدة لمضمون الجملة	٨٦-٨٧
الحال المفردة وصفتها المؤولان بِمَشَق	٨٧-٨٩
الاسم المنصوب بعد (ما أفعل) في التَّعْجِب	٨٩-٨٩
المنصوب، والمَجْرُور، والمرفوع بعد (كم) خبريَّة، واستفهاميَّة	٨٩-٩٠
تَقْدَم مَعْمُول المضاف إليه عليه	٩٠-٩١
الجَرُّ على الجوار	٩٢-٩٤
تَقْدَم الحال على عاملها الظرف	٩٤-٩٤
عَطْفُ ما بعد (بل) على ما قبلها بعد النفي، أو النهي	٩٤-٩٥
وُقُوع المشتق بين حرفي جَرٍّ مُتَفَقِّين مَسْبُوقَيْن بِمبتدأ، أو اسم (كان)، أو	
إحدى أخواتها، أو اسم (إن)، أو إحدى أخواتها	٩٥-٩٥

٩٦-٩٥	الانزياح من الرفع إلى النصب فيما يسمى بالمصادر التشبيهية أو العكس ..
٩٦-٩٦	رفع الاسم المسبوق بالواو التي قبلها مبتدأ خبره (كيف)
٩٧-٩٦	الانزياح من ذكر (أن) في خبر (عسى) - وهو الغالب - إلى حذفها
١٠٠-٩٧	الانزياح من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال، أو البديل
١٠١-١٠٠	الانزياح من رفع الاسم بعد اسم الاستفهام إلى النصب
١٠٣-١٠١	الانزياح من رفع ما بعد (بل) الإضرابية الانتقالية، و(لكن) إلى نصبه
١٠٥-١٠٣	الانزياح من الرفع على الابتداء إلى النصب
١٠٦-١٠٦	الانزياح من الرفع على العطف إلى النصب
١١٧-١٠٧	الانزياح من الرفع على الفاعل إلى النصب
١١٧-١١٧	الانزياح من الرفع على المبتدأ إلى الخبر
١١٩-١١٧	الانزياح من الرفع على العطف على خبر (إن) إلى النصب
١٢١-١١٩	الانزياح من العطف على الفاعل إلى النصب، والخبر
١٢١-١٢١	الانزياح من الرفع على الإتيان لوضعية نداء ما فيه (أل) إلى النصب
١٢٢-١٢١	الانزياح من رفع المعطوف إلى نصبه
١٢٣-١٢٢	الانزياح من الرفع على خبر المبتدأ بعد إهمال (ما) الحجازية إلى النصب ..
٢٣٠-١٢٤	بَابُ الاسْتِغْنَاءِ وَالْانْزِيَا حُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ
٢١٢-٢٠٧	الانزياح وفاعل (كفى)
٢٣٠-٢١٣	مسائل متفرقة، وشواهد أخرى في الانزياح من الرفع إلى النصب
٢٥٨-٢٣١	الانزياح من النصب إلى الرفع
٢٣٣-٢٣١	الانزياح من النصب على اسم (إن) إلى الرفع
٢٣٦-٢٣٣	الانزياح من النصب على المفعول به إلى الرفع على خبر المبتدأ في جواب السؤال

.....	الانزياح من النصب إلى الرفع بعد (أن) الناصبة للمضارع المفصول عنها
٢٤٠-٢٣٦	بد(لا) النافية
٢٤٧-٢٤٠	الانزياح من نصب المعطوف على اسم (إن) إلى رفعه
٢٤٩-٢٤٧	الانزياح من نصب نعت اسم (إن) إلى رفعه على مذهب الكشائي
٢٥١-٢٤٩	الانزياح من النصب على المصدر إلى الرفع على الخبر
٢٥٦-٢٥١	الانزياح من نصب الاسم المستثنى في الكلام التام المثبت إلى الرفع
٢٥٨-٢٥٦	شواهد أخرى حدث فيها انزياح من النصب إلى الرفع
٢٦٤-٢٥٩	الانزياح والجر الجوّاري
٢٦٧-٢٦٤	الانزياح من الجر إلى النصب، والرفع
٣٠٧-٢٦٨	الانزياح وحركة المضارع
٢٧٠-٢٦٨	الانزياح من الجرّ إلى النصب
٢٧٠-٢٧٠	الانزياح من النصب إلى الجرّ
٢٧٢-٢٧١	الانزياح من النصب إلى الرفع
٢٧٣-٢٧٢	الانزياح من الجرّ بحذف نون الأفعال الخمسة إلى إثباتها
٢٧٥-٢٧٣	الانزياح من الرفع إلى الإسكان
٢٨١-٢٧٦	الانزياح من الرفع؛ أو الجرّ إلى الإسكان في الفعل، والاسم
٢٩٥-٢٨٢	الانزياح والتّمييز المَحَوَّل
٣٠٧-٢٩٦	الانزياح والقلب الإعرابي
٣٦١-٣٠٨	الانزياح والحكاية
٣٠٩-٣٠٨	حكاية الجملة
٣٢٥-٣٠٩	حكاية المفرد
٣٣٢-٣٢٦	حكاية ما يُسمّى به أعلام

٣٤١-٣٣٣ الانزياح والعطف على الموضع، والتوهم
٣٧٦-٣٤٢ الانزياح والمنوع من الصرف
٣٤٦-٣٤٢ الأعلام المعدولة المسموعة غير مضر وفية، التي من باب (فعل)
٣٤٧-٣٤٧ ما جعل علماً من المعدول إلى (فعل) في النداء
٣٥١-٣٤٧ ما يعد من باب الأعلام على زنة (فعل) المؤكدها
٣٥٩-٣٥١ الصفة من باب (فعل)، التي هي جمع (فعل)
٣٦١-٣٥٩ لفظة (سحر) الملازمة للظرفية
٣٦٣-٣٦٢ علم المؤنث المعدول من باب (فعال)
٣٦٨-٣٦٣ بناء ما يعد من باب (فعال) متصداً مؤنثاً، أو حالاً، أو صفة جارية مجرى الأعلام، أو اسم فعل أمر - على الكثير إذا كان معدولاً
٣٦٩-٣٦٨ ما يعد من باب (فعال) في النداء سبباً للمؤنث، ومثلاً له
٣٧٣-٣٦٩ ألفاظ العدد المعدولة عن وزن (فعال)، و(مفعّل)
٣٧٦-٣٧٣ حذف تنوين (عشية)، و(بكرة)، و(غدوة) أعلاماً
٣٩٠-٣٧٧ الانزياح والتراكيب المزدجي
٣٧٩-٣٧٨ الأعداد المركبة
٣٧٩-٣٧٩ الظروف المركبة
٣٨٥-٣٨٠ الأحوال المركبة
٣٨٦-٣٨٥ ما ليس بظرف، ولا حال
٣٨٨-٣٨٦ ما أضيف إلى باء المتكلم
٣٩٠-٣٨٨ الأعلام المركبة
٤٠٤-٣٩١ الانزياح وبعض المسائل المتفرقة
٤٠٨-٤٠٥ فهرست الموضوعات